اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد

موسوعة

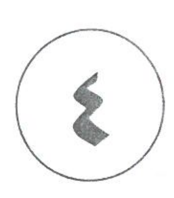
تاريخ لبنان

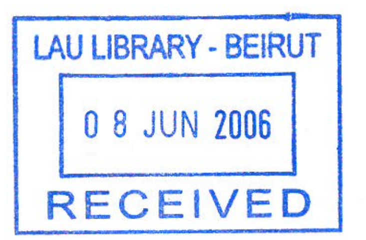
التاريخ السياسي والعسكري

القائمقاميتان



اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد





المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام

التاريخ السياسي والعسكري

القائمقاميتان (١٨٤٢-١٨٦١)

NOBILIS
2004

إسم المجموعة : المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام
إسم الكتاب : – القائمقاميتان (١٨٤٢-١٨٦١) –
المؤلف : اللواء الركن المتقاعد أ. د. ياسين سويد
قياس الكتاب : 24 × 17
عدد الصفحات : 528 صفحة
مكان النشر : بيروت
دار النشر والتوزيع: دار نوبليس
تلفاكس : 961-1-583475
تلفون : 961-1-581121 / 961-3-581121
الطبعة الأولى : 2004

الفهرس

فهرس الجزء الرابع
القائمقاميتان

الصور والجداول والخارطات

١ - فهرس الصور:

٢ - فهرس الجداول والخارطات:

«لا يمكن فهم مجتمع جبل لبنان إلاّ ضمن وجوده في العالم العربي الذي يشاركه المميزات الأساسية، وإذا كان ذلك المجتمع يجمع هذه المميزات ويستخدمها بطريقة خاصة، فهو لا ينفصل، في مجموعه، عن ذلك العالم».

D. Chevallier
Société du Mont-Liban
P. 274

مقدمة تاريخية

من الإمارة إلى القائمقاميتين

أولاً – مقدمات سقوط الإمارة وقيام نظام القائمقاميتين:

لم يرث بشير الثالث عن بشير الثاني إمارة سوية، وإنما ورث بقايا ممتلكات لإقطاع متداع، وأحقاداً تفجرت حروباً استعرت مراراً، وعلى مدى قرن من الزمن، بين الطائفتين الرئيسيتين في الجبل: الدروز والموارنة. فما أن تسلّم الأمير الكبير حكم «إمارة الدروز» حتى بدأ يسعى إلى كسر شوكة هؤلاء وضرب هيبتهم فيها، بدءاً من قضائه على زعامة شيخهم الكبير علي جنبلاط (عام ١٨٢٥)، مروراً بتحالفه مع ابراهيم باشا المصري ضدهم وحمله السلاح إلى جانبه لمقاتلتهم، بعد أن جرّ إلى مواقعه، في مواجهة الدروز، حلفاءه وأبناء طائفته الموارنة الذين حملوا السلاح المصري لمقاتلتهم كذلك، وإيقاع الهزيمة بهم وإخماد ثورتهم ضد الحكم المصري في حوران ووادي التيم (١٨٣٨)[١]، مما جعل العداوة بين الطائفتين تتجذر وتشتد.

ولم يكتفِ الأمير بشير بذلك، في خصومته لرعيته من الدروز، بل إنه اتّبع، بدعم واضح من الإكليروس الماروني[٢]، استراتيجية متقنة تقضي بإلغاء «الهوية الدرزية» للإمارة واستبدالها «بالهوية المارونية»، فهو قد حاول «توطيد دعائم النصرانية» في الجبل على حساب الدروز «وآثار عزهم، وسؤددهم وغناهم»[٣]، وذلك بتشجيعه أغنياء الموارنة والكنيسة المارونية على «شراء أراضي الدروز والإستيلاء عليها»[٤] حتى بلغ به الأمر حد انتزاع الأراضي من

مقدمة تاريخية

من الإمارة إلى القائمقاميتين

أولاً – مقدمات سقوط الإمارة وقيام نظام القائمقاميتين:

لم يرث بشير الثالث عن بشير الثاني إمارة سوية، وإنما ورث بقايا ممتلكات لإقطاع متداع، وأحقاداً تفجرت حروباً استعرت مراراً، وعلى مدى قرن من الزمن، بين الطائفتين الرئيسيتين في الجبل: الدروز والموارنة. فما أن تسلّم الأمير الكبير حكم «إمارة الدروز» حتى بدأ يسعى إلى كسر شوكة هؤلاء وضرب هيبتهم فيها، بدءاً من قضائه على زعامة شيخهم الكبير علي جنبلاط (عام ١٨٢٥)، مروراً بتحالفه مع ابراهيم باشا المصري ضدهم وحمله السلاح إلى جانبه لمقاتلتهم، بعد أن جرّ إلى مواقعه، في مواجهة الدروز، حلفاءه وأبناء طائفته الموارنة الذين حملوا السلاح المصري لمقاتلتهم كذلك، وإيقاع الهزيمة بهم وإخماد ثورتهم ضد الحكم المصري في حوران ووادي التيم (١٨٣٨)[١]، مما جعل العداوة بين الطائفتين تتجذر وتشتد.

ولم يكتفِ الأمير بشير بذلك، في خصومته لرعيته من الدروز، بل إنه اتّبع، بدعم واضح من الإكليروس الماروني[٢]، استراتيجية متقنة تقضي بإلغاء «الهوية الدرزية» للإمارة واستبدالها «بالهوية المارونية»، فهو قد حاول «توطيد دعائم النصرانية» في الجبل على حساب الدروز «وآثار عزهم، وسؤددهم وغناهم»[٣]، وذلك بتشجيعه أغنياء الموارنة والكنيسة المارونية على «شراء أراضي الدروز والإستيلاء عليها»[٤] حتى بلغ به الأمر حد انتزاع الأراضي من

إقطاعييهم ومشايخهم الذين كان ابراهيم باشا قد اعتقلهم ونفاهم إلى مصر، وتوزيعها على الفلاحين الموارنة، مما أدى إلى «احتلال الموارنة» لمزيد من الأراضي في جنوب الجبل ووسطه، وإلى «التدهور الإقتصادي الذي أصاب الفلاحين الدروز»[٥]. ويشير القنصل الإنكليزي الكولونيل روز إلى ذلك، في أحد تقاريره، بقوله إن الكثير من مسيحيي دير القمر قد حصل على «ملكية المنازل والأراضي التي كانت سابقاً في حوزة الدروز، ثم أخذها منهم الحاكم السابق الأمير بشير»[٦].

بعد أن أخمد ابراهيم باشا، بالتعاون مع الأمير بشير، ثورة الدروز في حوران ووادي التيم عام ١٨٣٨، اعتقل عدداً من زعمائهم ومشايخهم ونفاه إلى مصر، وكان عدد آخر قد هاجر، قسراً أو طوعاً، إلى سنار وقبرص والقسطنطينية وحوران[٧]، مما دفع بالأمير بشير إلى مصادرة أملاكهم ومنازلهم وتوزيعها على المقاطعجيين والفلاحين الموارنة.

وهكذا، فإنه، في عام ١٨٤٠، لم يكن قد بقي للدروز من مقاطعاتهم الأربع عشرة في الشوف سوى اثنتين فقط، بينما وزّع الباقي على أقارب الأمير بشير وعلى مقاطعجيي الموارنة وفلاحيهم[٨]، وكان ذلك إيذاناً «بمحو العنصر الدرزي في (جبل) لبنان لمصلحة العنصر المسيحي الذي أصبح متفوقاً وأكثر غنى»[٩].

وبعد سقوط الأمير بشير الثاني عام ١٨٤٠ وتسلّم الأمير بشير الثالث زمام الحكم في الإمارة، عاد المنفيون الدروز إلى ديارهم وراحوا يطالبون الأمير الجديد بما كان الأمير السابق قد سلبه منهم دون وجه حق، من حقوق واقطاعات وامتيازات[١٠]، إلاّ أن الأمير «ازدرى بهم وبعلاماتهم (ألقابهم) وأسمعهم كلاماً يخفض مقامهم»[١١]، الأمر الذي جعلهم يغضبون منه

ويحقدون عليه، إلا انهم كتموا حقدهم وغضبهم إلى حين. يضاف إلى ذلك ما ذكره «أبو شقرا» من أن الأمير بشيراً الثالث أقدم على نصب كمين للأميرة «حبوس» أرملة الأمير عباس الإرسلاني «وحاكمة مقاطعة الغرب الأقصى» وقتلها، وذلك بسبب إقدامها على استعادة مزرعة «وادي الدلّاب» التي كان الشهابيون قد انتزعوها منها في عهد الأمير بشير الثاني، «فكان مقتلها أمراً على الطائفة الدرزية جسيماً وخطباً في الوطن فادحاً»[١٢]. إلاّ أن السبب الذي كان أكثر إثارة للدروز هو المنشور الذي كان بطريرك الموارنة قد أصدره، والذي كان يقضي بأن ينتخب المسيحيون العاملون في اقطاعات الدروز، وفي كل قرية، إثنين منهم يكونان مسؤولين لدى الحكومة بدلاً من مشايخهم، متجاوزاً بذلك سلطة المشايخ الدروز على رعاياهم المسيحيين، مما جعل مسيحيي تلك القرى يهلّلون ويفرحون ويشمتون بأسيادهم الدروز، أما مشايخ الدروز فقد رفضوا هذا المنشور وقرّروا مقاومته بكل الوسائل باعتبار أن سلطتهم على فلاحيهم هي حق لهم لأنهم «ورثوها عن آبائهم وأجدادهم»[١٣].

أ - حرب عام ١٨٤١ (الدروز ضد الأمير بشير الثالث):

بالإضافة إلى ما تقدم، يورد الباحثون أسباباً أخرى لقيام هذه الحرب بين الدروز والنصارى، ويعلّل «بوريه» قنصل فرنسا ببيروت أسباب الصراع المسلح بين الموارنة والدروز، ذلك العام وعام ١٨٤٢، في رسالة منه إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٨٤٣ كما يلي: خلال حكم الأمير بشير الثاني، «نشأت مصالح جديدة على حساب الخراب الذي لحق بالآخرين»، وهكذا فإنه «عندما عاد المشايخ الدروز من القاهرة والقسطنطينية،... تصادمت المصالح الجديدة بالمصالح القديمة، مما أدّى

إلى أعمال عنف أوقفها التدخل الأوروبي»[١٤]. ويتابع «بوريه» قائلاً: «لقد عجز الأمير بشير قاسم (الثالث) عن متابعة ما أراده من تدمير للإقطاع الدرزي (الذي سبق أن بدأه بشير الثاني)، حتى انه لم يتمكن من الإحتفاظ بالأرض المكتسبة، وهكذا، فإن المشايخ الدروز المدعومين، سراً، بالأتراك، بدأوا يستعيدون، شيئاً فشيئاً، المواقع التي سبق أن فقدوها منذ سنوات. أما الأمير بشير قاسم فقد أصبح عليه أن يتحمل، بعد بضعة أشهر فقط، حدوث ما لا يستطيع منعه، ذلك أن الدروز الذين مُنع عليهم ممارسة السلطة التي كانت موضع نزاع، بدأوا يعدّون، وبسرية تامة، مؤامرة انفجرت، في دير القمر، ضد المسيحيين، وخصوصاً ضد شخص الأمير نفسه»[١٥].

ويبدو التدخل الأوروبي، وخصوصاً الفرنسي والإنكليزي، واضحاً في ملفات الأحداث في ذلك الحين، وذلك في مجال تأجيج الخلاف بين الطائفتين. ورغم أن هذا التدخل كان مدفوعاً، في غالب الأحيان، باستدراج واضح من أهل البلاد، الدروز والموارنة خصوصاً، ورغم أن ظاهره كان «لتهدئة الخواطر، ولعب دور الوسيط»[١٦]، فإن نتائجه كانت وبالاً على الطائفتين معاً، وعلى أهل الجبل عموماً، «فبينما كان الكاثوليك، وخصوصاً الموارنة، يتوجهون نحو القنصلية الفرنسية، حصراً، لطلب النصيحة والدعم والتشجيع، كان الروم الأرثوذكس يتوجهون، بدورهم، نحو القنصلية الروسية، وكان الدروز يتوجهون، ابتداءً من العام ١٨٤١، نحو القنصلية الانكليزية» للغرض نفسه[١٧]. وقد لعب بعض المبشرين دوراً سيئاً في هذا المجال، إذ انهم «لم ينفكوا يحرّضون المسيحيين على التمرّد واللجوء إلى القوة ضد الدروز»[١٨]، ومنهم الأب «ريلّو Ryllo» (من الآباء اليسوعيين في بكفيا) الذي كان، وفقاً لرأي «دي ميلويز Des Meloizes» قنصل فرنسا ببيروت، «أحد محركي» الأحداث في

الجبل (وخصوصاً تمرد تموز وأحداث أيلول عام ١٨٤٠)[١٩]. ولم تتورع القنصلية الفرنسية، رغم تظاهرها بالسعي للتهدئة، عن الدعوة إلى تدخل أوروبي جماعي ضد الدروز لتأديبهم، وإعادة الأمير المخلوع (بشير الثاني) إلى عاصمته بيت الدين. وإذا لم تتوقف الدولة العثمانية عن «إثارة تعصب المسلمين» وتسليحهم «تحسباً لهجوم الدول الأوروبية أو لثورة مسيحيي البلاد»، فيجب على الدول الخمس الكبرى، عندئذ، أن تسحب قناصلها من بيروت، وأن ترسو الأساطيل المشتركة «الفرنسية والانكليزية» على الساحل السوري «بانتظار الأحداث المقبلة»[٢٠].

بدأت المناوشات المسلحة بين الدروز والموارنة، بجوار دير القمر، بتاريخ ١٤ أيلول عام ١٨٤١، وذلك إثر شجار جرى، في خراج البلدة، بين شبانٍ من مسيحيي دير القمر وآخرين من دروز بعقلين[٢١]. ولم يكن هذا الشجار هو السبب الحقيقي للحرب، وإنما كان، بحق «القشة التي قصمت ظهر البعير». واستمرت المناوشات شهراً كاملاً كان الدروز، خلاله، يحشدون رجالهم ويعدون العدة للهجوم على دير القمر، مقر الأمير بشير الثالث، ومعظم سكانها من الموارنة الموالين للأمير.

ويبدو التدخل الأجنبي واضحاً في هذه الأحداث، فبينما يتهم «كونتي Conti» المعتمد القنصلي الفرنسي بصيدا، الإنكليز بتزويد الدروز بالسلاح والذخائر[٢٢]، وبتقديم الدعم السياسي لهم، بالإضافة إلى الدعم العسكري، بهدف «إضعاف المسيحيين، أنصار الفرنسيين»[٢٣]، نرى «بازيلي» قنصل روسيا ببيروت، يتهم فرنسا بأنها أرسلت للموارنة «كميات وفيرة من المساعدات والأموال» استخدمها كهنوتهم «وسيلة لتمرير نواياهم»[٢٤]، وان بطريرك الموارنة كان «من السذاجة» إلى حد جعله يعتقد أن فرنسا لن تتردّد

في إرسال اسطولها «لتدعيم أطماع قبيلته وادعاءاتها» عندما يلتمس ذلك منها[٢٥]. ونرى الكولونيل تشارلز تشرشل يتهم القناصل الفرنسيين في بيروت بأنهم «يمارسون سلطة مباشرة على الاكليروس الماروني الذي لم يكن يتردّد بدوره، في التباهي بولائه لفرنسا، وفي الإعلان بأن الموارنة هم فرنسيو المشرق»[٢٦]، كما يذكر أن الكولونيل «روز» مبعوث انكلترا إلى الجبل، قد أشار، في مراسلاته خلال هذه الفترة، إلى أن الإكليروس الماروني «قرّر بسط سيادته على الجبل ولو كان ثمن ذلك حرباً أهلية»[٢٧]. ويقول الكولونيل روز نفسه، في تقرير منه إلى السلطات البريطانية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٨٤١: «إن الموارنة مستسلمون نفساً وجسداً إلى فرنسا... وعليه، فلم يبق لإنكلترا أن تختار في الأمر، بل أمسى من المتحتم عليها عضد الدروز»[٢٨]. ويقرّر مؤرّخ معاصر للأحداث هو «أنطوان ضاهر العقيقي» أن «من الواجب علينا، إنصافاً للتاريخ، أن نقول... إن الدول الأوروبية، ولا سيما انكلترا وفرنسا، سعت كثيراً إلى خلق هذه التفرقة بينهم (الدروز والموارنة) وشطرهم إلى طوائف دينية»[٢٩]، وهذه حقيقة لا مراء فيها، ولا يمكن انكارها.

ومهما يكن من أمر، فإن المناوشات التي بدأت في منتصف أيلول استمرت حتى منتصف تشرين الأول، وعمّت نارها معظم القرى والبلدات الدرزية والنصرانية في الجبل، ولم تنفع الوساطات التي كان الآخرون (العثمانيون والفرنسيون والبريطانيون) يتظاهرون بالقيام بها لرأب الصدع وتهدئة الخواطر وإيقاف القتال بين الطائفتين، وكان الدروز، في هذه الأثناء، يستعدون لغزو دير القمر، المعقل الأساسي للموارنة في الجبل، وما أن حلّ يوم ١٣ تشرين الأول (١٨٤١) حتى كانوا، بقيادة مشايخهم، يحاصرون البلدة من كل جانب، ونهض النصارى من أهلها للدفاع عنها، وكان الأمير بشير

(الثالث) بداخلها، فأقاموا على أسوارها يرصدون الدروز منتظرين هجومهم، بينما كان الدروز يمعنون حرقاً للمزارع وتدميراً للمنازل المسيحية المجاورة للبلدة حتى «احترقت كل أملاك النصارى في خارج البلدة وقتل كثيرون منهم ممن كان ساكناً في مزارعها»[٣٠]. ولم يلبث الدروز أن بدأوا يتقدمون نحو البلدة حيث هبّ نظراؤهم من آل أبي نكد، الذين كانوا يقطنون بداخلها، لمساندة المهاجمين، وهكذا أضحى موارنة الدير بين نارين: نار الدروز المهاجمين من الخارج ونار الدروز المنقضين عليهم من الداخل، وعمّت الحرب والفوضى والدماء البلدة، وسادت فيها شريعة الغاب والانتقام والتعصب الطائفي القاتل، وكان الدروز المهاجمون يقتلون كل من وقع في أيديهم من أهل البلدة المسيحيين ويدمرون منازلهم ويحرقون أملاكهم، وتوافد الدروز من كل صوب، من حوران ووادي التيم، لنجدة إخوانهم، واستنفر بطريرك الموارنة ومطران زحلة للروم الكاثوليك رعاياهما للقتال، ولكن غالبية الروم في الجبل ظلت موالية للدروز، بل قاتلت إلى جانبهم ضد الموارنة[٣١].

وجرّ القتال القتال، وتنادى الدروز، كما الموارنة، إلى جولات جديدة من الصراع الدامي الذي انتشر في معظم أنحاء البلاد، فجرت معارك في نيحا وجزين وبكاسين والدامور والناعمة والشويفات وباتر والجرد وبعبدا وكفرسلوان والمتين[٣٢]، وفي مشموشة وبتدين اللقش وعين الجوزة وجرنايا ومزرعة الشوف وجرجوع وعبرا والدبية وعين تريز وشرتون والعرقوب وبلاد الشحار «وغيرها من القرى في اقليم جزين واقليم التفاح»[٣٣]، وفي حمانا وفالوغا والمتن وقرنايل وبوارج وعينطورة والعبادية[٣٤]، وفي صغبين وزحلة[٣٥].

وكان في دير القمر، بالإضافة إلى الأمير بشير، مبعوث الوالي العثماني «أيوب باشا» والمبعوث الإنكليزي «الكولونيل روز»، وقد حاول هذان المبعوثان، العثماني والانكليزي، التوسط لفك الحصار وتهدئة الخواطر، إلاّ أنهما فشلا في ذلك[٣٦]. وأما الأمير، فإنه، لما وجد نفسه سجيناً في البلدة، وبلا مؤازرة من أحد، قرّر مغادرتها مع حاشيته وبالشروط التي فرضها المحاصرون عليه، فغادرها إلى بيروت[٣٧]. ويذكر «الحتوني» أن الأمير خرج من دير القمر بحماية «عبد الفتاح آغا حماده» وبأمر من الوالي العثماني في بيروت[٣٨]، بينما يذكر مؤلف «حسر اللثام» ان الأمير خرج من دير القمر بأمر من السر عسكر سليم باشا وبحماية تركي يدعى «سليم بك»، وكان قد أرسله والي بيروت إلى البلدة بدلاً من «أيوب باشا»، ومعه «قاضي بيروت ومحصلها»، فخرج الأمير من البلدة بحمايتهم[٣٩]. ورغم ذلك فقد تعرّض الدروز للأمير، عند مغادرته البلدة، «وأهانوه إهانة كبرى، وأخذوا منه سلاحه بالعنف... ولم يسمحوا له بالمرور من بينهم حتى أخذوا عمته وأكثر ثيابه وثياب الذين معه وتركوهم عراة حفاة»[٤٠]. وقد استمر حصار الدروز لدير القمر ثلاثة أسابيع استسلم أهلها، بعدها، للمحاصرين وسلّموهم أسلحتهم[٤١].

وبسقوط دير القمر في أيدي الدروز وهزيمة المسيحيين في معظم المناطق التي جرى فيها قتال، وبسبب الضغوط المكثفة التي قامت بها الدول الكبرى الخمس، وخصوصاً انكلترا وفرنسا وروسيا، ورغبة من الدولة العثمانية بالإكتفاء بما جرى من سفك للدماء، فقد توقف القتال في جميع المناطق، وكانت نتيجة هذه الحرب ثلاثة الاف قتيل من النصارى ونحو أربعماية من الدروز، بالإضافة إلى الخسائر الهائلة التي لا تقدر، والتي لحقت بأملاك الفريقين وأموالهم[٤٢].

ويروي «بوريه» قنصل فرنسا ببيروت، في رسالة منه إلى «غيزو» وزير خارجية فرنسا، كيف جرت عملية وقف القتال بين الدروز والموارنة في الشويفات وباقي المناطق، وبعد تدخل من قناصل الدول الخمس الكبرى والوالي العثماني ببيروت، فيذكر انه، بتاريخ ٥ تشرين الثاني (١٨٤١) سقطت بعبدا والشويفات بيد الدروز، وكان قد سبق ذلك اجتماع بين قناصل كل من فرنسا وروسيا وانكلترا، حيث ناقش هؤلاء، فيما بينهم، الوضع في البلاد، وقرّروا الإتصال بوالي بيروت السر عسكر «سليم باشا» ودعوته إلى «اتخاذ الإجراءات لوقف هدر الدماء» في الجبل[٤٣]، وكان رأي قنصلي روسيا وانكلترا أن يرسل السر عسكر جيشاً إلى الجبل لهذه الغاية، إلاّ أن قنصل فرنسا اعترض على ذلك واقترح أن يطلبوا من الباشا الذهاب بنفسه إلى الجبل وأن يبدوا استعدادهم لمرافقته، على أن يتم ذلك بدعوة رسمية منه. وقد تبنى القناصل الثلاثة اقتراح القنصل الفرنسي واجتمعوا بسليم باشا الذي وافق عليه بدوره. إلاّ أن سقوط بعبدا والشويفات دفع بسليم باشا إلى الإتصال من جديد بالقناصل ودعوتهم إلى مرافقته لاجتماع يعقد مع مشايخ الدروز، في الشويفات، في اليوم التالي (٦ منه). وعقد، في هذا اليوم، اجتماع حضره، إلى جانب المشايخ الدروز، كل من والي بيروت السر عسكر سليم باشا ورشيد باشا والي عكا وقناصل الدول الخمس الكبرى (فرنسا وروسيا وانكلترا وبروسيا والنمسا)، حيث تمّ الإتفاق بين المجتمعين على توقيع عقد يتعهد فيه مشايخ الدروز بأن «يوقفوا الأعمال العدائية ويطيعوا أوامر السر عسكر الذي سيحكم الجبل حتى صدور أوامر جديدة من القسطنطينية»[٤٤]، وقد أرسلت نسخ من هذا الاتفاق إلى دير القمر وزحلة «التي يهدّدها شبلي العريان» للتقيد بها[٤٥]، ويعلق الكولونيل تشرشل على هذه الأحداث بقوله: يتحمل البطريرك الماروني

مسؤولية كبرى في إثارة الخلاف والأحقاد بين الموارنة والدروز، وفي دفع الموارنة للحرب التي هُزم فيها الموارنة خلال عشرة أيام فقط، حيث اجتاح الدروز المقاطعات المارونية حتى نهر الكلب شمالاً، إلاّ انهم لم يتجاوزوه بناء لتعليمات من نعمان بك جنبلاط. وقد ساعد في هزيمة الموارنة موقف الروم الذين تحالفوا مع الدروز وقاتلوهم، وكان الشهابيون على رأس المقاتلين الموارنة. أما السر عسكر العثماني فقد كان يزود الفريقين (الموارنة والدروز) بالسلاح والذخائر تأكيداً لحياده، ولكنه لم يتورع عن إمداد شبلي العريان بنحو ٥٠٠ عسكري تركي بهجومه على صغبين وزحلة[٤٦].

أما «بازيلي» القنصل الروسي ببيروت، فيروي هذه الأحداث كما يلي: كان الدروز قد قرّروا خلع الأمير (بشير الثالث)، وأعدوا لذلك العدّة، وما أن اندلع القتال بينهم وبين المسيحيين في دير القمر، حتى اندفعوا «يعملون ذبحاً في المسيحيين ونهباً وحرقاً في بيوتهم»، وعمّت هذه الأحداث المناطق الجنوبية من الجبل «وبدأت مطاردة المسيحيين في كل مكان». وما أن وصل خبر هذه الأحداث إلى المسيحيين من أهل المناطق الشمالية حتى هبّوا لنصرة أبناء طائفتهم، فاتجه نحو خمسة آلاف مقاتل منهم إلى بيروت «وبدلاً من أن يسرعوا لنجدة الأمير المحاصر الذي يدافع، بيأس، عن مقرّه في دير القمر، فضّلوا مهاجمة الشويفات التي يقطنها الدروز والأرثوذكس الذين كانوا قد قرّروا عدم الإشتراك في الحرب، بأي شكل»[٤٧]. وقد استمرت الحرب بين الموارنة والدروز زهاء ستة أسابيع حتى «تمّ نزع السلاح من المسيحيين وإخضاعهم لسلطة المشايخ الدروز»، أما الأمير الذي كان محاصراً، طوال هذه الحرب، في دير القمر فقد ظل «يبذّر آخر رصاصاته... مع بعض حراسه الألبان، حتى أُنقذ أخيراً من غضب الدروز بعد تدخل المعتمدين الأوروبيين، وقد نهب الدروز

منزله واستولوا على زوج المسدسات الذي أهدته له الملكة فيكتوريا»[٤٨]. وأما الجيش الماروني الذي كان قد قصد الشويفات، فقد انهزم «في سهل بيروت، أمام ٧٠٠ من الدروز والأرثوذكس الشويفاتيين»، وأما زحلة التي كان يهدّدها شبلي العريان وسعيد بك جنبلاط، فقد دافع عنها الأمير خنجر الحرفوش الذي، لولاه، «لاجتاح الدروز كل (جبل) لبنان». وأما البطريرك الماروني «الذي رمى القبائل (اللبنانية) في أتون هذه المصائب» فقد «نزل إلى القرى الساحلية استعداداً للهرب على مركب فرنسي فيما لو هجم الدروز»[٤٩]. وأما الباشا العثماني، فقد قرّر التحرك «بعد أن انهزم المسيحيون في كل مكان، وشُرّدوا وجُرّدوا من سلاحهم، وبعد أن شبع الدروز نهباً وأخضعوا لسلطتهم كل السناجق (المناطق) الجنوبية (من الجبل)، وعند ذلك فقط، تحركت المفارز التركية فاحتلت زحلة ودير القمر فاستقبلها المسيحيون كمنقذه»[٥٠]. ونجد في وثائق الاباء اليسوعيين الذين كانوا مقيمين ببيروت يراقبون أحداث الجبل عن كثب، مراسلات مهمة تنبئنا عن حقيقة مشاعر المسيحيين خلال هذه الأحداث، وعن تصورهم لها من خلال تلك المشاعر، ففي رسالة من الأب «بينوا بلانشه» (Benoit Planchet) رئيس الرهبانية اليسوعية ببيروت إلى الأب «جان روثان» (Jean Roothaan) الرئيس العام للرهبانية اليسوعية، يقول الأب بلانشيه: «لقد تبين أن الهدف الحقيقي للدروز، في هذه الحرب، ونواياهم، هي طرد المسيحيين من جبل لبنان، واحتلال أملاكهم، بغية إعطائها إلى الدروز الذين يقطنون خارج (جبل) لبنان، فيسيطرون عليه لوحدهم... انهم يمتلكون نصف الجبل الآن، ويقتضي امتلاك ما تبقّى. لقد تمكنوا من التقدم في جهات بكفيا، وأصبح المسيحيون منهزمين ومحطمي المعنويات، بلا رئيس وبلا حشود، ويحاول البطريرك، عبثاً، حثهم على الشجاعة. إنهم (أي الدروز)

يفكّرون في مهاجمة زحلة، وإذا ما سقطت هذه البلدة بأيديهم، فإن كل شيء، تقريباً، يضيع، بالنسبة إلى المسيحيين»[٥١].

ويصف الأب بلانشيه، في الرسالة نفسها، معركة زحلة، فيقول: «كان عدد المسلحين الزحليين لا يتعدى الخمسماية، وكان عليهم أن يواجهوا عدّة الاف مستعدين للقتال... وعند الإشارة، هجموا (الدروز) على زحلة، وكانوا يحيطون بها من جميع الجهات، وبدأوا ينهبون ويحرقون المنازل التي يصلون إليها. للوهلة الأولى، ظن (المسيحيون) أن كل شيء قد ضاع منهم، فهرب النساء والأطفال من المنفذ الوحيد الذي بقي لهم. إلا أنه، وفي هذه الأثناء، استعاد الزحليون شجاعتهم وتصدّوا للعدو الذي كان قد أحاط بهم من كل الجهات. وأراد الله، بلا شك، إنقاذهم، فأجبر الدروز على التراجع، وأخذ الهاربون الأوائل منهم يجرّون الباقين إلى الهرب، وإذا بالهزيمة تصبح عامة، وإذا بهم (الدروز) مطاردون على مدى أكثر من ساعتين، والليل، وحده، هو الذي اضطر الزحليين للعودة إلى بلدتهم. وقد خسر المسيحيون، في هذه المعركة، ١٥ رجلاً، بينما خسر الدروز عدة مئات»[٥٢].

ب - حرب عام ١٨٤٢ (الدروز ضد عمر باشا النمساوي حاكم الجبل):

في الثاني عشر من كانون الأول عام ١٨٤١ وصل وزير الخارجية العثمانية، السر عسكر مصطفى نوري باشا، إلى بيروت، وكانت مهمته، بالإضافة إلى إعادة الأمن والنظام إلى البلاد، «تدمير النموذج القديم للحكم في الجبل واستبداله بإدارة الباب العالي مباشرة، وضرب الكاثوليك» كما يزعم بوريه[٥٣]. وكان الأمير بشير لا يزال بالمدينة، فحاول الباشا إقناعه بالتنازل طوعاً عن الإمارة، وعرض عليه «حكماً وراثياً» لمقاطعة بلاد جبيل، إلا أن الأمير

رفض ذلك، وأصرّ على أن يبقى في منصبه كأمير على الجبل، وطالب «بالإحتكام إلى القضاء»[٥٤].

وفي الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٨٤٢ جرّد السر عسكر «سليم باشا» الأمير من «النيشان» الذي كان الباب العالي قد أهداه إياه عندما سلّمه سدّة الإمارة، وأرسله، موقوفاً، إلى القسطنطينية، بعد أن خلعه عن سدّة الإمارة، فسقطت، بهذا الحدث، الإمارة الشهابية التي استمرت في حكم الجبل، زهاء قرن ونصف القرن (١٤٤ عاماً).

وفي الخامس عشر من الشهر المذكور (١٨٤٢)، جمع مصطفى باشا الأمراء والمشايخ والمطارنة، وتلا عليهم نص «البيولردي» الصادر عن السلطنة العثمانية، والقاضي بتعيين «عمر باشا النمساوي» حاكماً على جبل لبنان[٥٥].

وفي السادس عشر من الشهر نفسه، جمع مصطفى باشا مشايخ الجبل ثانية، وأبلغ المسيحيين منهم انه لن يُسمح للأمراء الشهابيين بالعودة إلى حكم البلاد بسبب عدم كفاءتهم، وبسبب تمرّد الأمير بشير الثاني الكبير على السلطنة[٥٦] وتحالفه مع الحاكم المصري ابراهيم باشا.

وقد انقسم أهل الجبل، تجاه تعيين عمر باشا حاكماً عليهم، قسمين:

- الدروز الذين رفضوا رفضاً باتاً القبول به حاكماً عليهم، حتى انهم ثاروا عليه.

- والمسيحيون الذين رفضوه إلا انهم لم يثوروا عليه، ولم يرضوا بالاتحاد مع الدروز في ثورة هؤلاء ضده، ولكنهم ظلوا يطالبون بعودة الأمير بشير (الثاني) أميراً على الجبل.

- أما الدول الكبرى الخمس فكان لها موقف معارض لهذا التعيين، وقد احتج ممثلوها لدى الباب العالي على ذلك، وطالبوا السلطنة بإعادة الشهابيين إلى الإمارة انسجاماً مع مطلب الموارنة، إلاّ أن ناظر الخارجية «صارم باشا» رفض طلبهم بحجة أن الدروز يرفضون عودتهم، وإن كان الموارنة يلحّون على هذه العودة[٥٧].

وعبّر الأب «بلانشيه» عن استنكار الموارنة لتعيين عمر باشا حاكماً على الجبل في رسالة وجّهها إلى الرئيس العام الأب «روثان» واتهم فيها الحكومة العثمانية بأنها تسعى إلى «إضعاف المسيحيين» و«تحابي أعداءهم (الدروز) بشكل واضح»، وهكذا فإن السر عسكر مصطفى باشا «الذي أرسل لترتيب الأمور» لم يتّخذ حتى الآن، من التدابير «إلا ما يبدو أنه لمصلحة الدروز أكثر منه لمصلحة المسيحيين». ويستطرد «بلانشيه» قائلاً: «لقد طلب إليهم (المسيحيين) أن يخضعوا لإرادة الباب العالي... فكان جوابهم أن الباب العالي هو سيد نفسه، إلا انهم لا يستطيعون التنازل عن حقهم في أن يحكمهم أمير مسيحي. إلا أنه تمّ تجاوز هذا الجواب، وعُيّن عمر باشا حاكماً لجبل لبنان... وأرسل الحاكم القديم، الأمير المسيحي، إلى القسطنطينية». ويستطرد «بلانشيه» كذلك: «ماذا سينتج عن هذا التدبير يا ترى؟ يظن الكثيرون انه من المستحيل أن يستمر هذا الأمر طويلاً، وانه: إما أن يتحرك الشعب فيخلع نير الطاعة الذي اعتاده، وإما أن تتدخل بعض القوى الأوروبية فتعيد الأمور إلى ما سبق أن كانت عليه»[٥٨].

المسيحيون إذن، وخصوصاً الموارنة، لم يكونوا راضين عن تعيين «عمر باشا» حاكماً عليهم، إلا أنهم لم «يخلعوا نير الطاعة» كما توقع الأب «بلانشيه»، بانتظار أن تتدخل «بعض القوى الأوروبية» فتريحهم من حكم حاكم عثماني

وتعيد إليهم «أميرهم المسيحي»، ولكن الذي جرى كان عكس ذلك تماماً، إذ هبّ الدروز، خصوم الموارنة في الجبل، يدافعون عن حق الجبليين «دروزاً وموارنة» بأن يحكمهم حاكم منهم، بينما تقاعس الموارنة ورفضوا التجاوب مع العرض الذي قدّمه الدروز إليهم، وهو التحالف معاً لإقصاء الحاكم العثماني عن الجبل.

عندما وصل «عمر باشا» إلى بيروت، ذهب إلى الجبل مع قوة من نحو أربعة آلاف جندي، واستقر في قصر الأمير بشير الكبير ببيت الدين. وقد حاول «عمر باشا» إرضاء الموارنة والدروز بأن عيّن منهم مستشارين ومساعدين له أمثال: الشيخ منصور الدحداح والشيخ خطار العماد، كما عيّن الشيخ أبا نادر الخازن حاكماً على كسروان والشيخ ضاهر الدحداح على الفتوح، وكان يرافقه في تنقلاته الأميران الإرسلانيان: أحمد وأمين. ثم انه، لكي يكسب ودّ الموارنة خصوصاً، عيّن بعض أبناء الأعيان منهم قادة عسكريين في جيشه، مقابل ذلك، أقدم «عمر باشا» على توقيف بعض الأعيان الدروز وهم: الأمير أحمد إرسلان، وخطار العماد وناصيف نكد، وسعيد جنبلاط، وحسين تلحوق، وداود عبد الملك، بينما استطاع كل من نعمان بك جنبلاط والأمير أمين إرسلان ويوسف عبد الملك الإفلات من قبضة عمر باشا. ويصف «بوريه» الزعماء الستة الموقوفين بأنهم «الأكثر قوة في الجبل الدرزي»[٥٩].

لم يكن قد مضى ثلاثة أشهر على ممارسة عمر باشا الحكم في بيت الدين، وخصوصاً في شهر نيسان عام ١٨٤٢ عندما أقدم على توقيف الأمراء والمشايخ الدروز وحبسهم، حتى تأجّج الخلاف بينه وبين الدروز، أمراء ومشايخ وفلاحين، وكان الشيخ يوسف عبد الملك هو الوحيد الذي بقي حراً بعد أن ألقي القبض على كل من نعمان بك جنبلاط والأمير أمين

إرسلان[٦٠]، فأخذ على عاتقه تنظيم التمرد وحمل السلاح ضد عمر باشا، خصوصاً أن «إشاعة سرت في الجبل بأن كل مشايخ الدروز المعتقلين سوف يُعدمون»، فكان على يوسف عبد الملك، إذن، أن «يحمل السلاح لإنقاذ رفاقه المعتقلين»[٦١].

كان أول عمل قام به القادة الدروز، قبل تمردهم على حكم عمر باشا، هو الإتصال بإخوانهم الموارنة بغية توحيد الطائفتين ضد الحكم العثماني للجبل، وقد عرض الدروز على الموارنة، تأكيداً لحسن نواياهم، «نسيان الماضي، والاتحاد ضد عمر باشا، العدو المشترك»، مقابل ذلك، قدّم الدروز إلى الموارنة وعداً قاطعاً بأن يقبلوا كل ما يطلبه الموارنة «في موضوع إعادة الأشياء التي نهبت لهم» (خلال حرب عام ١٨٤١)، كما يقبلون المطلب الأساسي للموارنة وهو «إعادة الشهابيين» إلى حكم الجبل[٦٢].

إضافة إلى ذلك، أوفد المشايخ الدروز الموقوفون إلى «بوريه» القنصل الفرنسي ببيروت، «ثلاثة مبعوثين»، سراً، يقولون له إنه من «مصلحة المسيحيين والدروز، وللسلام العام في الجبل» أن يتم التفاوض مع البطريرك (الماروني) حول وحدة الطائفتين (المارونية والدرزية)، باعتبار أن ذلك هو الأمر الوحيد الذي يمنع «خرابهما المشترك»، ويكلفونه أمر هذا التفاوض. ويقبل الدروز، مسبقاً، بما يقبله المسيحيون وما يطلبونه من:

- تعيين من يراه المسيحيون مناسباً من الأمراء الشهابيين حاكماً على الجبل.

- إعادة كل ما فقده المسيحيون من أملاكهم (خلال حرب ١٨٤١) والتعويض عليهم. ويقدم المشايخ الدروز، عربوناً على وفائهم بهذه الوعود، أبناءهم، لكي يكونوا رهائن لدى القنصل الفرنسي في القنصلية ببيروت[٦٣].

ما أن علم عمر باشا بأمر عرض التفاوض الذي قدّمه الدروز للموارنة، حتى بدأ، من قبله، عملية اختراق للصف الدرزي، وذلك بأن أرسل إلى مشايخ الدروز من يقول لهم إن عليهم أن لا يقلقوا لتوقيف مشايخهم، فما هو إلاّ توقيف شكلي لإرضاء الدول الأوروبية التي تطالب بفرض أشد العقوبات على الدروز، وأن عليهم أن يتجنبوا «أي تفاهم مع المسيحيين» لأنهم، بذلك، «يفقدون صداقة الباب العالي»، ويجب أن لا يأملوا خيراً من «الدول (الأوروبية) المهتاجة بسبب سلوكهم (السيّئ) تجاه الموارنة»[٦٤]. ولكن الذي جرى هو أن الموارنة أنفسهم، الحذرين من التعامل مع الدروز بعد حرب شرس دامية بينهما، لم يتجاوبوا مع العرض الدرزي، وفضلوا البقاء على الحياد في الصراع القائم بين الدروز والحاكم العثماني، رغم كل المغريات التي قدّمها الدروز لهم، خصوصاً أن القنصل الفرنسي الذي كلّفه الدروز التفاوض باسمهم مع الموارنة اعتذر، بلباقة، عن هذه المهمة، مفضلاً «إبعاد القنصلية عن هذا النوع من التدخل»، ومجيباً على رسالة المشايخ الدروز بأنه «في كل وقت، كنت أنصح بالتفاهم بين أهل الجبل، ولا أزال أنصحهم بذلك، إلا أن وساطتي لن تكون ضرورية لكي أفهم البطريرك الحقيقة التي هو مقتنع بها أكثر من أي شخص آخر»[٦٥].

ويبدو، كذلك، أن المشايخ الدروز الذين كلّفوا القنصل تلك المهمة لم يلقوا تجاوباً مشجعاً من أتباعهم في القرى الدرزية، إذ اعترض هؤلاء على حق أولئك المشايخ في التفاوض «والتوقيع باسمهم» فتراجع المشايخ، كما يظهر، عن عروضهم التي قدّموها للقنصل، متذرعين بأنهم فعلوا ذلك «لإنقاذ أشخاصهم وأملاكهم»[٦٦]. وهكذا أجهضت الحركة «التوحيدية» التي طرحها المشايخ الدروز على الموارنة، قبل أن تبصر النور، ولم يبق أمام الدروز إلا التمرد، لوحدهم، ضد عمر باشا.

وقد ظهرت، في هذه الآونة، حرب عرائض بين الحكومة العثمانية والدول الأوروبية، حيث نظمت عرائض في مختلف أنحاء الجبل تطالب بمنع التدخل الأجنبي في شؤونه وبأن يظل حاكم الجبل عثمانياً[٦٧]، مما أثار حفيظة السفراء الأوروبيين وجعلهم يتهمون السلطة العثمانية بتزوير الأختام في هذه العرائض. وقد عقدت اجتماعات متتالية بين سفراء الدول الأوروبية والسلطة العثمانية في الآستانة، منها الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٤٢ وحضره كل من صارم أفندي (ناظر الخارجية العثمانية) وعارف باشا (ناظر العدلية) وطاهر باشا (أمير البحرية) وسفيرا انكلترا وفرنسا «ووكلاء سفراء روسيا وبروسيا والنمسا»، حيث عرضت «أربع عرائض موقعة من المشايخ الموارنة وغيرهم من أهالي جبل لبنان»، وتليت تلك العرائض في الاجتماع وتمت مناقشتها من قبل المجتمعين، وقد اتفق ممثلو الدول الكبرى الخمس جميعهم على القول إن هذه العرائض قد أخذت من الأهالي «بالوعد والوعيد» وانها لا تمثل رأيهم الحقيقي، وطالبوا بإعادة الشهابيين إلى حكم الجبل[٦٨].
والإجتماع الذي عقد بتاريخ ١٥ أيلول ١٨٤٢ وحضره، عن الجانب العثماني، كل من: صارم أفندي (ناظر الخارجية العثمانية) ومعه عدد من المسؤولين العثمانيين، وعن الجانب الأوروبي: ممثلون عن الدول الكبرى الخمس (سفيرا إنكلترا وفرنسا، ومندوبون عن سفراء روسيا وبروسيا والنمسا)، حيث تمّت مناقشة العرائض نفسها، وقد طرحت، في هذا الإجتماع، ولأول مرة، فكرة تعيين «قائمقامين» للجبل، إذ طرحها السفير الفرنسي «دي بوركينيه De Bourqueney»، ووافق عليها السفير البريطاني «السير ستراتفورد كاننغ Sir Stratford canning» الذي تساءل عن كيفية إختيار هذين القائمقامين، فردّ «صارم أفندي» على ذلك بأنهما يكونان مسلمين «ولا يمكننا حفظ النظام إلا

بهذا الشرط»[٦٩]، مما أثار اعتراض ممثلي الدول الأوروبية وخصوصاً سفير انكلترا الذي اعتبر أن هذا الإعلان يساوي «رفضاً لنصيحة الدول الكبرى الصديقة»[٧٠]، واقترح أن تحكم كل طائفة بحاكم منها، وأن يقوم «الناظر التركي»، المقيم في الجوار، بحفظ النظام بينهما بواسطة قوات عسكرية كافية»[٧١]. واستمرت المناقشة برهة من الزمن حيث تمسك صارم أفندي بوجهة نظره، معتبراً انها «الوسيلة الوحيدة لحفظ الاستقرار في الجبل» وان «لا شيء يستعجل هذا الأمر، وهو يأمل بإقناع الممثلين بفكرته»[٧٢]. إلا أن هؤلاء الممثلين لم يرضخوا لإرادة ممثل السلطنة بل إنهم اعتمدوا أسلوب التهديد، إذ طلب سفير فرنسا من الوزراء العثمانيين «التفكير جدياً في المسؤولية المزدوجة التي يتحملونها من جراء رفضهم الاستجابة لنصائح الدول الحليفة»، موضحاً أن رفض نصائح هذه الدول يؤدي إلى «خطر جسيم للأحداث التي يمكن أن تحدث»[٧٣]. وقد تمسك المسؤولون العثمانيون بوجهة نظرهم المعارضة لوجهة نظر الممثلين الأوروبيين، مما أدّى إلى مناقشات حامية ومهمة أظهرت، بوضوح، تحيّز الدول الأوروبية لإقامة دولة مسيحية في الجبل[٧٤]، إلا أنها انتهت إلى تليين الموقف العثماني نحو القبول بالفكرة الأوروبية[٧٥].

وبينما كانت الحرب الكلامية مستعرة، في الآستانة، بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، حول مصير الجبل، كانت الثورة، ضد عمر باشا، تعتمل في نفوس أهل الجبل، دروزاً ومسيحيين. ومع ذلك، فقد ظل الهدوء سائداً في معظم أرجاء البلاد، إلى أن وقع خلاف (في تشرين الأول ١٨٤٢) بين عمر باشا وبعض مشايخ الدروز الذين كانوا يناصرونه علناً وهم: حمود أبو نكد وابناه، وخطار بك العماد، حيث أقدم عمر باشا على اعتقالهم، مما جعل الدروز

يستنفرون رجالهم استعداداً للقتال. وتمّ اتصال، في هذا الوقت، بالموارنة، في محاولة جديدة للإتحاد معهم ضد عمر باشا[٧٦]، إلا أن الموارنة، وللمرة الثانية، أحجموا عن قبول الإتحاد مع الدروز ضد الحاكم العثماني، رغم انهم، أي الموارنة، تصدوا لعسكر الحاكم العثماني، في إهدن، فهزموا فرقة مؤلفة من أربعماية جندي (تركي وألباني) حيث لم يعد، من هذه الفرقة، سوى «ستة وثمانين» جندياً، أما الباقون فقد تشتتوا ولم يظهروا إلا بعد أيام، باستثناء «بعض القتلى الذين لم يعرف عددهم، وستة وعشرين جريحاً بينهم ضابط برتبة مقدم وأربعة ضباط آخرين»[٧٧].

في هذه الأثناء، وفي تشرين الأول (١٨٤٢)، كانت المناوشات قد بدأت بين الدروز والعثمانيين، حيث هاجم الدروز فصيلة من الجنود العثمانيين على طريق دمشق تقدر بخمسة وعشرين جندياً، فقتلوا ثلاثة منهم، وجرحوا عدة جنود، واستولوا على خيول الفصيلة كلها[٧٨].

وكان تشرين الأول قد بدأ بإطلالات جديدة ومفاجئة على الساحة الشامية، فقد عُين «أسعد باشا» والياً على طرابلس وصيدا بدلاً من «مصطفى باشا» (في ٣٠ أيلول ١٨٤٢)، وظهر على مسرح الأحداث (في ٢٨ تشرين الأول) رجل قادر وقوي ومقدام هو «شبلي آغا العريان» الذي بدأ ظهوره على هذا المسرح برسالة إلى الوالي الجديد يخطره فيها بوجوب إطلاق سراح المشايخ الدروز المعتقلين، وإعادة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل، وإعادة الأمور في الجبل إلى ما كانت عليه أصلاً. ثم إنه رفض المثول أمام والي دمشق الذي دعاه إليه، وكتب إلى دروز جبل لبنان أن «بوسعهم الاعتماد عليه وعلى دروز حوران»[٧٩]. ورافق ذلك ظهور كثيف للمقاتلين الدروز في منطقة «العرقوب» بالجبل (نحو ٣٠٠٠ مقاتل) حيث أشيع انهم يستعدون لمهاجمة بيت الدين[٨٠].

ومع ظهور «شبلي العريان» على مسرح الأحداث في الجبل، بدأت الأمور تتخذ منحى خطيراً للغاية، لم يحسب له حاكم الجبل عمر باشا، والوالي أسعد باشا، أي حساب.

عاد شبلي العريان يضغط، من جديد، على الموارنة، لكي يتّحدوا معه ضد عمر باشا، إلا أنه حاول عبثاً. ويعلق «بوريه» على ذلك بقوله: «لو تمّ هذا التقارب (بين الموارنة والدروز)، لكان وضع الأتراك صعباً للغاية، لأن ليس (لتركيا) في سوريا سوى ١٢ ألف جندي، وهو ما يجعل عمر باشا غير قادر على الصمود في بيت الدين»[٨١]. وقد كتب العريان، في مطلع تشرين الثاني(١٨٤٢)، رسالة «إلى المشايخ والكبار والأعيان من «الطائفة المسيحية» يدعوهم فيها إلى الاتحاد مع الدروز والمسيحيين»، مؤملاً أن تدفعكم «قضيتكم الكبرى وحميتكم لأن تتحدوا، أولاً، مع الدروز» وأن «تنسوا ما سبق وبدر منهم» وأن «تغفروا، ولا ترجعوا إلى الماضي الذي لم يعد ينفع» وان «لا يكون لكم من هدف سوى مصلحتكم الحالية»[٨٢]، ولكن هذا النداء لم يغيّر من الأمر شيئاً، إذ بقي الموارنة على موقفهم السابق والثابت من الدروز.

وكتب العريان، في الوقت نفسه، رسالة إلى «مشايخ الدروز» في جبل لبنان يشرح لهم فيها أسباب ثورته على العثمانيين، ويحدّدها كما يلي:

«نوايا الوزراء (العثمانيين) ضد كل مشايخ البلاد، والظلم الذي يطال (المشايخ) الذين هم في سجون بيروت، وتصميم السلطة على إخضاع باقي المشايخ، الذين لا يزالون أحراراً، للمعاملة نفسها»[٨٣]، ويطلب منهم أن يتّحدوا، مسيحيين ودروزاً، في سبيل «سعادة الشعب»، ثم يخبر مشايخ الجبل أنه سبق أن دعا «مشايخ دروز حوران» للإشتراك معه، فأبدوا، جميعهم، استعدادهم لذلك[٨٤].

إنطلق شبلي العريان، برجاله، من حوران إلى جبل لبنان، في مطلع شهر تشرين الثاني (١٨٤٢) فوصل إلى الجبل في ١٢ منه، حيث كان الدروز قد بدأوا مناوشاتهم مع عمر باشا[٨٥]، فكان أول عمل قام به هو إحراق منزل لأحد مشايخ الدروز المتعاونين مع الحاكم العثماني، وإنذار باقي المشايخ بالانضمام إليه تحت طائلة أن يلقى أي منهم المعاملة نفسها إن لم يستجب لندائه، وكان عمر باشا قد بدأ السعي للتفاهم مع الدروز فأرسل إليهم (في ٩ منه) مبعوثين يفاوضونهم للإتفاق معهم على حل يرضيهم. وفي ١٦ منه عمّم شبلي العريان، على جميع دروز الجبل، نداء يدعوهم فيه إلى الثورة، ثم كتب إلى عمر باشا ينبئه بالشروط التي يضعها لإنهاء ثورته، وهي:

«١ - إعادة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل.

«٢ - رفض أية ضريبة تفرض على الجبل لمدة ٣ سنوات، وتحديد الضريبة، بعد ذلك، بثلاثة الاف كيس (Bourse).

«٣ - إطلاق سراح المشايخ المسجونين.

«٤ - عدم نزع السلاح من الجبل»[٨٦].

ولكن عمر باشا رفض هذه الشروط، مما دفع بالعريان إلى تصعيد وتيرة الثورة، وأعاد عمر باشا الكرة فأرسل مبعوثاً من قبله (يدعى سعيد فتحة) لمفاوضة القائد الدرزي، إلا أن العريان تشدّد في مطالبه، معلناً «الشكاوى والتهديدات» في آن معاً، وعارضاً، على الوسيط، شروطاً جديدة، ولكن بشكل غير رسمي، إلا أنه شدّد على شرطين أساسيين هما:

«إستدعاء عمر باشا، وتحرير المشايخ الدروز»[٨٧]، أما باقي الشروط التي تحدث بها العريان مع «فتحة» فهي: «عودة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل، وإعادة ستين ألف كيس من الباشوات إلى المسيحيين، وعدم نزع

السلاح من الجبل، وعدم وجود قوات عسكرية عثمانية في الجبل، وعدم فرض ضرائب على الجبل لعدد محدد من السنوات»[٨٨]، ثم أبلغ العريان الوسيط (فتحة) أنه «ليس بإمكانه العودة لمقابلته بلا خطر إن لم يكن مصحوباً بالمساجين من مشايخ الدروز»[٨٩].

وكان من البديهي أن لا يستجيب الوالي «أسعد باشا» ولا الحاكم «عمر باشا» لهذه المطالب، ولكن أسعد باشا، ورغبة منه في إظهار رغبة في التفاهم مع الدروز، قرّر الإفراج عن سعيد جنبلاط، وإعفاء عمر باشا من مهماته في الجبل واستبداله بحاكم آخر يدعى «محمد باشا». وكان الدروز لا يزالون يحاصرون بيت الدين ويقطعون الماء عنها، وقد كلفهم ذلك ٣٥ قتيلاً بينما لم يخسر الأتراك سوى قتيل واحد[٩٠]. واستمر شبلي العريان في ثورته، رغم الإفراج عن سعيد جنبلاط وذهابه إلى الجبل برفقة الحاكم الجديد المقترح «محمد باشا» والوسيط «سعيد فتحة»[٩١]، خصوصاً أن «عمر باشا» لم يمتثل لأمر «أسعد باشا» وأصرّ على أن يصدر الأمر بعزله من السلطان نفسه «وليس بأمر من أسعد باشا الذي لم يسمّه، أصلاً، لهذا المنصب»[٩٢]. وقد أقدم «عمر باشا» على اتخاذ قراره هذا وهو يعلم أنه محاصر من قبل رجال شبلي العريان، ولم يتورع عن أن يهدّد بطرد «العريان» من الشوف، وكذلك «محمد باشا» نفسه، وهو الذي كان قد تعرّض، منذ أيام (في ٢٢ تشرين الثاني) إلى هزيمة منكرة على يد الدروز من آل عماد وآل علي آغا، في كفرنبرخ، حيث خسر، في معركة واحدة استمرت زهاء ساعة ونصف الساعة، أكثر من مابة قتيل وثلاثين أسيراً، وطارد الدروز جنده المنهزم حتى ردّوهم إلى بيت الدين[٩٣].

أصرّ شبلي العريان، في تفاوضه مع أسعد باشا، على إبعاد عمر باشا من الجبل، وطالت المفاوضات بين العريان من جهة، وبين أسعد باشا من جهة

أخرى، وكان المبعوثان (محمد باشا وسعيد فتحة) يروحان ويجيئان بين المختارة (مقر شبلي العريان) وبيروت (مقر أسعد باشا)، إلى أن يئس الوالي من إقناع العريان بإنهاء ثورته والخضوع للدولة، فقرّر، عندها، استخدام القوة، وعزم على أن يهاجم الشويفات (مقر آل عبد الملك وإرسلان وتلحوق) في الخامس من كانون الأول (١٨٤٢) إلا أنه اكتشف أن الدروز بانتظاره، فتراجع عن قراره[٩٤]، ورأى أن يرسل، إلى «دير القمر» جيشاً، بقيادة رشيد باشا، مؤلفاً من ألفي جندي نظامي وثمانماية أرناؤوطي وخمسماية خيّال وماية مدفعي[٩٥].

وسار رشيد باشا بجيشه هذا نحو دير القمر (بتاريخ ٥ كانون الأول) فتصدت له مجموعة من المقاتلين الدروز على مسافة «ثلاث ساعات» من بيت الدين، وعلى رأسها «شبلي العريان» نفسه، فهُزم شبلي العريان ورجاله، وطاردهم رشيد باشا حتى قرية «عينبال» التي دخلها الجند الألبان «فنهبوها وأحرقوها، كما نهبوا وأحرقوا المختارة، مقر آل جنبلاط» وشبلي العريان أيضاً. ودخل رشيد باشا بيت الدين حيث تسلم الحكم، موقتاً، من عمر باشا الذي ذهب إلى صيدا وأبحر منها إلى بيروت، وأما رشيد باشا، «فقد اجتمع إليه (في بيت الدين) من جنده وجند عمر باشا، نحو ستة آلاف رجل».

وأما شبلي العريان، وسعيد جنبلاط، وغيرهما من الثائرين الدروز، فقد انسحبوا إلى البقاع، بعد أن كانوا قد أرسلوا إلى حوران، «عائلاتهم وأشياءهم الثمينة»[٩٦].

وهكذا، أسقط الدروز، بالتعاون مع الدول الأوروبية الرافضة لتعيين حاكم عثماني للجبل، حكم «عمر باشا» قبل أن يتم الحول (١٦ ك٢ - ٦ ك١ ١٨٤٢).

ثانياً – الصراع الطائفي على الإمارة: سقوط الإمارة، وقيام نظام القائمقاميتين:

بينما كانت الحرب الساخنة مستعرة، في الجبل، بين الدروز وعمر باشا، كانت تقوم، في الآستانة، حرب من نوع آخر، بين ممثلي الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية، حول من يحكم الجبل: أحاكم مسيحي (ماروني بالتحديد) أم حاكم مسلم (من أهل البلاد) أم حاكم عثماني؟

سبق أن تحدثنا عن الحكم في «جبل الدروز» أو «إمارة الدروز» في العهد المعني، وتحوّل هذه الإمارة من «إمارة مسلمة» إلى «إمارة مسيحية» في العهد الشهابي، بعد أن اعتنق الأمراء الشهابيون المسيحية على المذهب الماروني، وبيّنا، كذلك، أن «الدرزية» في هذا الجبل كانت تعبيراً عن «جنسية» أكثر منها تعبيراً عن مذهب أو طائفة، إذ كان رعايا هذه الإمارة يُعتبرون «دروزاً» سواء كانوا دروزاً أم نصارى، فالدرزي النصراني (Le Druze Chretien) هو النصراني الذي ينتمي إلى إمارة الدروز، أما الدرزي مذهباً في هذه الإمارة فهو درزي روحي (Un Druze spirituel)[٩٧]، وقدّمنا شرحاً مفصلاً لعملية «التنصير» التي جرت للأمراء الشهابيين في هذه الإمارة، وأسبابها، ونتائجها على الصعيدين السياسي والاجتماعي[٩٨]. وخلاصة القول إن الإمارة في (جبل الدروز) بدأت درزية وانتهت مسيحية (مارونية)، إلا انها حافظت على اسمها الأصلي (إمارة الدروز)، وظل الأمير الماروني الذي كان يحكم هذه الإمارة (المسيحية) «أميراً على الدروز» أو «أميراً على عشائر الدروز»[٩٩]. وهذا ما أجّج الصراع الطائفي (الذي نحن بصدده) على هذه الإمارة، وهو الصراع الذي انتهى بإلغائها وتقسيمها إلى كيانين طائفيين: واحد درزي، وآخر مسيحي.

بعد سقوط الأمير بشير الثالث، آخر الأمراء الشهابيين (١٨٤١)، إندلع هذا الصراع الطائفي، وانقسم المعنيون بالأمر إلى ثلاث فئات:

١ - السلطنة العثمانية التي تريد إلغاء «الحكم الذاتي» للجبل وضمه إلى بلاد الشام كسائر «أملاك» السلطنة، والتي تصر على أن يكون حاكمه «مسلماً عثمانيا»، وترفض رفضاً باتاً عودة الأسرة الشهابية، المارونية خصوصاً، إلى حكمه. وقد دعمت روسيا التوجّه العثماني هذا، إلا أن باقي الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا، عارضته.

٢ - والدول الأوروبية الكبرى الممثلة بسفرائها في الآستانة وقناصلها ببيروت، وخصوصاً فرنسا، التي كانت متحمسة لعودة الأسرة الشهابية المارونية إلى حكم الجبل. ويعضد هذه الفئة موارنة الجبل أنفسهم، إلا أن الباب العالي عارض هذا التوجه، وكذلك فعلت انكلترا التي كانت تساند الدروز في معارضتهم له.

٣ - والدروز الذين كانوا يصرّون على أن يحكمهم أمير منهم، والذين ما فتئوا يطالبون بذلك منذ عهد الإمارة الشهابية، ويعترضون، باستمرار، على انتزاع الموارنة للإمارة، وهم الذين كانوا أصحابها، ويهيبون بالسلطنة إعادتها إليهم، وذلك في عريضة منهم إلى الباب العالي يقولون فيها: «لقد طالما كنا أوفر جاهاً من المسيحيين، محترمي الجانب، فكيف نطيق أن نكون تحت سيطرتهم أذلاء مهانين؟... فنسترحم من جلالة سلطاننا العظيم الرؤوف، نصرالله أعلامه، أن يتنازل فيرعانا بعين رعايته، ويعيّن علينا رئيساً كما كان الحال في عهد الشيخ بشير جنبلاط»[١٠٠].

وكانت السلطنة تتذرع بحجة أن أهل الجبل، دروزاً وموارنة، غير جديرين بأن يحكموا أنفسهم، مدلّلة على ذلك بالحروب الأهلية المتتالية التي قامت بين

الطائفتين الكبريين فيه، وكانت مزمعة على منع عودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم، بأي ثمن، وخصوصاً كبيرهم الأمير بشير الثاني الذي تعاون مع المصريين ضد السلطنة، أو أي شهابي (ماروني) آخر باعتبار أن الحاكم الماروني لهذه البقعة من بلاد الشام لا بد أن يجعل الجبل تحت الوصاية الأجنبية (الأوروبية) ويسلخه، تدريجاً، عن السلطنة[١٠١]. وقد أصدر أسعد باشا، والي بيروت، بهذه المناسبة، «بيولردي» حظّر بموجبه أهل البلاد من المطالبة بعودة الشهابيين إلى الحكم، وجاء في هذا «البيولردي» الذي صدر بتاريخ ١ تموز ١٨٤٤، ما يلي: «إحذروا من أن تتلفظوا، من الآن وصاعداً، باسم الأمير بشير أو باسم أسرته الشهابية، وتيقنوا أن من المستحيل إعادة المشار إليه، أو أحد أفراد أسرته، واجتنبوا التفوّه بمثل ما تقدم... وإذا، لا سمح الله، بلغني، منذ الآن، انكم تلفظتم بمثل هذا الكلام أو سعيتم إلى توقيع عرائض على هذا المنوال أو فعلتم ما يشابه ذلك، ننزل في كل من يفعل أو يتلفظ بمثل ما تقدم ما يستحقّه من العقاب، ولا يجد عفواً ولا صفحاً عن ذنبه، فيندم ولات ساعة مندم، فاحذروا من مخالفة هذه الأوامر لكي لا تقعوا في هوة الشقاء»[١٠٢].

كان هذا هو الموقف العثماني قبل قيام القائمقاميتين (عام ١٨٤٢)، واستمر هكذا إلى ما بعد قيامهما. أما الدول الأوروبية، ومعها موارنة الجبل، فقد اتفقت فيما بينها، وبتأثير من فرنسا، على المطالبة بحكومة مسيحية موحّدة في الجبل، وعلى رأسها ماروني من الأسرة الشهابية.

بدأت المفاوضات، بهذا الخصوص، صعبة وطويلة، في الآستانة، بين ممثلي الدول الأوروبية وصارم أفندي، ناظر الخارجية العثمانية. فمنذ مطلع العام ١٨٤٢، وبالتحديد، منذ خلع الأمير بشير الثالث عن الإمارة، بدأت فرنسا

مساعيها الحثيثة لإعادة الأمير بشير الثاني الكبير إليها، إلا أنها لم تكن تلقى تجاوباً، مع موقفها هذا، من الدول الأوروبية الكبرى الأخرى «فانكلترا هي ضد إعادته، والنمسا أكثر من باردة تجاهه»، وذلك رغم النشاط الكثيف للبعثة المارونية المقيمة في عاصمة السلطنة، والتي كان قوامها: «الأباتي (نقولا) مراد، والأباتي اسطفان، والمطران (مكسيموس) مظلوم»[١٠٣]. وكان أكثر هؤلاء نشاطاً «الأباتي مراد» النائب البطريركي الماروني الذي ما فتئ يحثّ حكام باريس على حماية «مسيحيي لبنان» من «الشقاء الذي يجثم عليهم»، وذلك بأن يمنعوا الدروز والأتراك من الإتفاق على تسليم حكم الجبل إلى تركي «فذلك سيكون أكبر شقاء» لأن «السلام سيبتعد... والدم سيهرق من جديد، والحزب المناوئ لفرنسا سينتصر»، وبما انه هو (أي الأباتي مراد) كان دائماً «فرنسياً بروحه» ويرغب في أن يرى فرنسا «متفوقة» في الجبل، فهو يرى انه «ما لم يعد الأمير بشير (الثاني) إلى الحكم، فكل شيء باطل... وتلك هي رغبة غبطة البطريرك الماروني (يوسف حبيش)، ورغبة كل مسيحيي لبنان»[١٠٤].

بهذا الأسلوب المحرّض والمستثير، كان الأباتي مراد يستثير المشاعر الطائفية للحكام الفرنسيين، وقد أعطت هذه الإستثارة ثمارها، واندفعت فرنسا تعمل، بكل قوتها، لإعادة الشهابيين (الموارنة) إلى الحكم، نقول (الموارنة) لأن فرنسا، نفسها، رفضت أن يتسلم حكم الجبل شهابي مسلم، فقد رفضت عرضاً عثمانياً بأن يتسلم الأمير أمين (ابن الأمير بشير الثاني) إمارة الجبل، لأنه أشهر إسلامه[١٠٥]، كما سبق أن رفض الموارنة الأمير سلمان الشهابي أميراً على الجبل، بسبب إسلامه كذلك[١٠٦].

لا شك في أن الاستراتيجية الفرنسية خصوصاً، والأوروبية عموماً، كانت تهدف إلى إنشاء كيان مسيحي داخل السلطنة تكون حامية له، ويكون، في الوقت

نفسه، إسفيناً يُدق في نعش السلطنة عندما يحين أوان الإنقضاض عليها، ولم يكن ذلك بهدف تأمين حياة أفضل للمسيحيين داخل السلطنة أو بدافع من مشاعر دينية صرفة، كما ظنّ الكثيرون ذلك الحين، خصوصاً إذا ما علمنا أن هدف اتحاد الدول الأوروبية مع السلطنة، ضد محمد علي، لم يكن أساساً، لمصلحة السلطنة بقدر ما كان لمصلحة تلك الدول نفسها، وقد ظهر ذلك جلياً عندما سقطت تلك السلطنة تحت الضربات الحاسمة لحلفائها القدامى، وجرى تقسيم «أملاكها» على تلك الدول، في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وهكذا، فقد رأينا فرنسا، ومعها باقي الدول الأوروبية الكبرى، تسعى، جاهدة، للحفاظ على «الإمارة الدرزية» بشكلها المسيحي الذي أرسى الشهابيون دعائمه، وساعدها، على ذلك، تصرف السلطنة نفسها، وهي التي لم تكن حكماً عادلاً أو سلطة حيادية وحازمة خلال الحروب الأهلية التي عمت الجبل بين الدروز والموارنة، فمنحت، بتصرفها، الأعذار والمبررات للموارنة لكي يطلبوا حماية فرنسا، فيطلب الدروز حماية انكلترا ويطلب الأرثوذكس حماية روسيا. ورغم أن انكلترا ادّعت حماية الدروز، وادّعت روسيا حماية الأرثوذكس، فإن الدول الأوروبية، جميعها، اتحدت في المطالبة بإمارة مسيحية في جبل لبنان، وذلك رغم مطالبة الدروز، أصحاب الإمارة الأصليين، باستعادتها، ورغم معارضة السلطنة لأي تدخل أوروبي في شؤونها الداخلية. وبينما نرى الموارنة يطلبون، بإصرار، استعادة «إمارتهم» المسيحية، أو «المارونية» بالتحديد، على أن لا يكون الأمير إلاّ «مارونياً من العائلة الشهابية الشريفة»[١٠٧]، نرى الدروز، بدورهم، يطلبون، بإصرار، استعادة «إمارتهم» السليبة، ويطلبون بعودة الحال إلى ما كان عليه «في عهد الشيخ بشير جنبلاط». وإذ يسمح لوفد من الإكليروس الماروني بالذهاب إلى عاصمة السلطنة والإقامة

فيها برعاية أوروبية، فرنسية خصوصاً، وبهدف الإتصال بالسلطات العثمانية والأوروبية للمطالبة باستعادة الإمارة وإعادة الشهابيين إلى الحكم، يمنع وفد درزي مماثل من البقاء في الآستانة، وذلك بطلب من «دي بوركينيه» السفير الفرنسي فيها[١٠٨].

ربما كانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية وعياً لأهمية اعتناق المسيحية، على المذهب الماروني، من قبل أسرة تحكم الجبل الدرزي منذ مطلع القرن الثامن عشر، هي الأسرة الشهابية، وربما كانت أكثر إدراكاً من غيرها من الدول لتأثير هذا التطور المهم على مصير المسيحيين، ليس في الجبل وحده، بل في الشرق كله، وربما إننا لا نزال نعيش، في لبنان، وإلى اليوم، النتائج السياسية والإجتماعية لهذا التطور المهم. وقد بدا إدراك السفير الفرنسي لهذا التأثير وتلك الأهمية واضحاً، من خلال حديثه مع السفير البريطاني في الآستانة «السير ستراتفورد كاننغ Sir Stratford Canning» عندما قال له، في معرض حديثه معه عن غياب الأسرة الشهابية عن حكم الجبل: «كانت لا تزال توجد سلطة مسيحية في الامبراطورية العثمانية، وقد وضعت الدول الأوروبية يدها في شؤون سورية، والنتيجة الأكثر وضوحاً والأكثر إيجابية لهذا التدخل هي إنهاء هذه السلطة»[١٠٩]. لذا، فإننا نشهد، في هذه الحقبة، تحركاً نشيطاً وواضحاً، للسفير الفرنسي في الآستانة، تارة تجاه زملائه من السفراء الأوروبيين، وطوراً تجاه الباب العالي، دفاعاً عن مسيحية الإمارة وسعياً لاستعادتها، فهو، ما أن علم، من ممثله ببيروت، أنه، بتاريخ ١٦ كانون الثاني (١٨٤٢)، استدعى «مصطفى باشا» مشايخ الجبل وأبلغهم أن الأسرة الشهابية «لن تحكم الجبل بعد الآن»، حتى هب يحتج «بصفته ممثلاً للدولة الأكثر مسؤولية عن حماية الشعب الكاثوليكي» في الجبل، وباعتبار أنه لا يستطيع أن

يتخذ «موقفاً استسلامياً وغير مبالٍ تجاه فعل خطير كسقوط الأسرة الشهابية»، ويكتب لصارم باشا رسالة جاء فيها:

«- أسأل إذا كان مصطفى باشا قد أعلن، حقيقة، إقصاء الأسرة التي تسلمت الحكم أجيالاً.

«- أسجل شعوراً حاداً بالمفاجأة التي انتابتني عندما علمت أن الباب العالي قد مزّق، فجأة، عقداً يُعتبر، حتى اليوم، ثنائياً، بينه وبين أعضاء الأسرة الشهابية، طالما أن أعضاء هذه الأسرة لم يُخلّوا في القيام بأي واجب من واجبات التبعية كأفراد أوفياء للباب العالي.

«- أعرب عن الشك في أن الباب العالي كان مصيباً في اختيار الوسيلة التي أنهى بها حكم الجبل.

«- أعلن، مع الإحتفاظ بالحق، انني سأتابع المطالبة، وبحماسة أكثر، مسألة التعويض عن الخسائر التي لحقت بالمسيحيين من قبل الدروز»[١١٠].

أما على الصعيد الدولي، فيمكن القول إن السفير الفرنسي نفسه قاد، في الآستانة، حملة قوية لإقناع زملائه من سفراء الدول الكبرى بالسعي لإعادة الأسرة الشهابية إلى الحكم، وقد شرح نشاطه هذا في رسائل عدة منه إلى «غيزو» وزير الخارجية، حيث ذكر أنه يتعاون مع السفير الانكليزي «السير ستراتفورد كاننغ» لإقناع الباب العالي باعتبار تعيين عمر باشا حاكماً للجبل أمراً موقتاً، وهما يحاولان إقناع باقي سفراء الدول الأوروبية الكبرى بهذا الأمر، مؤكداً أن فرنسا ستظل تعمل «للمصلحة العامة للشعب المسيحي» في سوريا[١١١]، إلا أنه يبدو، من حديثه، في رسالة سابقة، أنه لا يثق «ببازيلي» قنصل روسيا ببيروت، فهو، في نظره، «يلعب دوراً مزدوجاً مع القناصل الأوروبيين ومع السلطات العثمانية» وانه «يوجد شيء ما مثير جداً للشك في دور

هذا العميل، ولهذا السبب، يجب أن نراقبه عن كثب»[١١٢]، وهذا ما جعل «دي بوركينيه» يتعامل بحذر مع السفير الروسي في الآستانة، خصوصاً أن هذا الأخير يعتبر إثارة مثل هذه الأمور من قبل السفراء الأوروبيين «تدخلاً في الشؤون الداخلية للباب العالي، وان التعليمات التي لديه تفرض عليه الابتعاد عن كل فعل من هذا القبيل»[١١٣]، ثم إنه يعود فيذكر، في الرسالة نفسها، أنه، وزميله سفير انكلترا، استطاعا إقناع سفير بروسيا (البارون دي واغنر Le Baron De Wagner) والنمسا (البارون دي شتورمر Le Baron De Stürmer) بالتعاون معهما في هذه القضية، أما سفير روسيا (الكونت تيتوف Le Comte De Titoff) فقد ظل يتذرع بأن في ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية للباب العالي، وان هذا الأمر يتجاوز حدود واجباته[١١٤]، إلا أنه عاد فرضخ للقرار الذي اتخذه زملاؤه السفراء الأربعة، وكان يقضي بأن يكلف كل منهم الترجمان الأول في سفارته نقل رسالة إلى الباب العالي (الصدر الأعظم عزت باشا وناظر الخارجية صارم أفندي) تتضمن احتجاجاً على انتزاع الحكم في الجبل من الأسرة الشهابية وتسليمه إلى حاكم تركي مسلم، وأملاً بأن يكون هذا التدبير موقتاً ولفترة انتقالية تنتهي بانتهاء الإضطرابات في البلاد[١١٥]. وقد حمل المندوبون الخمسة رسائل سفرائهم، وكانت متشابهة في المضمون، إلى مسؤولي الباب العالي، بعد أن حُدّد لهم جميعاً موعد في يوم واحد (هو ١٠ شباط) فقابلوا كلاً من الصدر الأعظم وناظر الخارجية، وتسلموا منهما ردوداً على تلك الرسائل اثبتوها في تقارير رفعوها، في اليوم نفسه، إلى سفرائهم.

وفي مراجعة سريعة لهذه الرسائل والتقارير التي تضمنت الردود عليها، نجد ما يلي:

١ - الإحتجاج على إسقاط حكم الأسرة الشهابية في الجبل والتعبير عن الألم الذي انتاب السفير بسبب ذلك، والأمل بأن لا يكون ذلك سوى تدبير موقت ينتهي باستتباب الأمن في البلاد (سفير فرنسا).

٢ - الإحتجاج على عزل الأمير بشير الثالث واستبداله بحاكم مسلم، والتهديد بأن تعيين حاكم مسلم لا بد أن يؤدي إلى تحرك ضدّه، وعندها سيكون هذا الحاكم مضطراً للجوء إلى القوة مما سوف يزيد من غضب أهل البلاد، وطلب العودة إلى الامتيازات القديمة، وإقامة حكومة محلية، بشكل دائم، لجبل لبنان (سفير انكلترا).

٣ - الإحتجاج على عزل الأمير بشير الثالث واستبداله بحاكم مسلم، والدعوة إلى تعيين حاكم مسيحي (لأن الدروز يشكلون أقلية في البلاد)، وتذكير بأن هذه البلاد التي يقطنها مسيحيون أعيدت إلى الباب العالي بمساعدة عسكرية من دول مسيحية، والأمل بأن لا تكون هذه التدابير نهائية (سفير النمسا).

٤ - الإحتجاج على تعيين عمر باشا بدلاً من الأمير بشير الثالث، وطلب توضيح لهذا التصرف، باعتبار أن تعيين حكام الجبل كان يتم، دائماً، بالتشاور مع مشايخ البلاد وأعيانها (سفير بروسيا).

٥ - الإحتجاج على تعيين عمر باشا، مما جعل المسيحيين في سوريا، في حالة من الحذر والقلق، بينما يشعر الدروز بالتشجيع لتعدياتهم (سفير روسيا).

أما ردود المسؤولين العثمانيين على هذه الرسائل فتتلخص برفض الإحتجاج أو بعدم الإجابة إلا بعد التشاور مع الحكومة، أو برفض تدخل الدول الأجنبية بالشؤون الداخلية للباب العالي، وهذا ما أبداه ناظر الخارجية صارم

أفندي، أما الصدر الأعظم عزت باشا فكان أكثر إسهاباً في ردوده وحاول تبرير سلوك الباب العالي وتصرفاته وتبيان الهدف من ذلك، مشيراً إلى ما تتمتع به الامبراطورية العثمانية من تسامح ديني، وغامزاً، في الوقت نفسه، من قناة الدول الأوروبية التي لا يحق لها التدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية، بحث تبدو كأنها تمارس وصاية عليها(١١٦). ولما وصل أمر هذه الرسائل إلى السلطان، بواسطة الصدر الأعظم الذي نقل إليه مضمونها، قال للصدر الأعظم «عليكم أن تتأكدوا فيما اذا كانت الدول الكبرى الخمس تتكلم بدافع الصداقة لنا، أم بدافع من مصالحها الخاصة، فإن كانت الأولى، فعليكم أن تتبعوا نصائح هذه الدول»(١١٧).

في مجال آخر، كان المبعوثون الموارنة ينشطون، بدورهم، في عاصمة السلطنة، تحت غطاء من سفارات الدول الأوروبية، وقد قابلوا ناظر الخارجية وسلموه عريضة تتضمن اعتراض الموارنة على تعيين عمر باشا حاكماً على الجبل، باعتبار أن ذلك إفتئات على «حقوق الموارنة وامتيازاتهم»، وتطالب بإعادة حكم الجبل إلى الأسرة الشهابية(١١٨)، وكان جواب ناظر الخارجية: «يجب أن لا يقلق الموارنة من نوايا الباب العالي تجاههم، فهو لا يريد سوى راحتهم وسعادتهم، مثلهم مثل باقي رعاياه، وما تعيين عمر باشا حاكماً على الجبل سوى تدبير موقت فرضته الظروف، ويستطيع المبعوثون الموارنة أن يكتبوا إلى اخوانهم كي يظلوا هادئين وينتظروا تأثير النوايا الحسنة للباب العالي تجاههم»(١١٩). ويذكر «دي بوركينيه» في رسالته أن الأباتي نقولا مراد هو الذي نقل إليه جواب ناظر الخارجية هذا، ويعلق السفير الفرنسي على ذلك بقوله: «ولكن أصحابنا الكاثوليك الشرقيين لا يفكرون ولا يستنتجون إلا ما تمليه عليهم مشاعرهم»(١٢٠).

في هذه الأثناء، وبينما كانت قضايا الجبل تشغل المسؤولين في عاصمة السلطنة، عثمانيين وأوروبيين، كانت الأحداث تتسارع في الجبل نفسه، فالمسيحيون غاضبون لإقصاء الأسرة الشهابية عن الحكم، ويرون في إقصائها إقصاءً للمسيحيين عموماً وللموارنة خصوصاً، وهم غاضبون لاستبدال تلك الأسرة بحاكم عثماني مسلم، ويرون في ذلك قضاءً مبرماً على «الكيان المسيحي» الذي طالما سعوا لإقامته على ركام «إمارة درزية» فقد منشئوها الدروز كل ما كان لهم من سيادة وسلطة على هذه الإمارة، بل ويرون في ذلك انتزاعاً لحقوق وامتيازات طالما ناضلوا في سبيل الحصول عليها، وإنهاءً للسلطة المسيحية الوحيدة القائمة في قلب الامبراطورية الواسعة الأرجاء، إلا أن غضبهم هذا لم يبلغ، ولن يبلغ حدّ التمرد والثورة على الحكم العثماني في الجبل. والدروز غاضبون، بدورهم، لأنهم يريدون استعادة سلطانهم على الإمارة التي كانت لهم أصلاً، ولا يرغبون في رؤية هذه الإمارة تحكم من حاكم عثماني ولو كان مسلماً، كما انهم لا يرغبون في رؤية الأسرة الشهابية المارونية تحكمها من جديد، ولو تظاهر زعيمهم الثائر «شبلي العريان» بالمناداة بعودتها إلى الحكم، وهم غاضبون، أيضاً بسبب العسف والإضطهاد الذي لقيه زعماؤهم على يد عمر باشا. وبعكس الموارنة، فقد وصل الغضب عند الدروز إلى حد الثورة، فثاروا.

وهكذا، فقد كانت الأمور تسير، بين الجبل والآستانة، على خطين: خط التوتر العالي بين الدروز وعمر باشا في الجبل، وخط التفاوض الساخن بين السفراء الأوروبيين والباب العالي في الآستانة، إلا أن القضية المثارة في ميدان الصراع المسلح في الجبل كانت تختلف اختلافاً أساسياً عن تلك المثارة في الساحة السياسية في عاصمة السلطنة، ففي الجبل دروز يقاتلون،

بلا سند خارجي، في سبيل الحصول على حقوق وامتيازات فقدوها، وفي الآستانة دول أوروبية مسيحية تدعم وتساند ادعاءً مارونياً بحق السيطرة على الجبل وحكمه استناداً إلى حقوق وامتيازات حقّقها الموارنة بدعم أوروبي، وفي ظروف كانت السلطنة، خلالها، ضعيفة ومنهزمة أمام جيوش محمد علي، ومستسلمة لكل مطالب أوروبا لقاء مناصرتها في حربها ضد الغازي المصري.

ولم يتوقف نشاط البعثة المارونية في الآستانة عند الضغط على الباب العالي ومحاولة التأثير عليه بمختلف الوسائل والطرق، بل تعداه إلى ممثلي الدول الكبرى الخمس في العاصمة العثمانية، فقد كتب الأباتي مراد عريضة إلى سفراء هذه الدول بتاريخ ٢٠ نيسان (١٨٤٢) يشكو فيها إلى هذه الدول المبعوث العثماني إلى الجبل «مصطفى باشا» الذي أرسله الباب العالي «لحماية المسيحيين والتعويض عليهم» فإذا به يفعل عكس ذلك، إذ «ينتزع من المسيحيين الوسيلة الوحيدة المتبقية لحمايتهم، وذلك بحرمانهم... من أميرهم واستبداله بباشا تركي»، وان «مصطفى باشا» لم يكتف بذلك، بل هو «يجول في سوريا، يسلّح المسلمين ويحرّضهم عليهم»[١٢١].

أما الباب العالي الذي دعا المسيحيين للعودة، بحمايته، إلى قراهم «التي دمرها الدروز» فهو لم يقدّم لهم الحماية التي وعدهم بها، بل، بعكس ذلك، كان الدروز يهدّدونهم بالموت إن هم تجرأوا على المطالبة بأملاكهم، وذلك تحت سمع الباشا التركي وبصره، مما دفع هؤلاء «التعساء المسيحيين» للجوء إلى كسروان «والبلدان الجبلية الأخرى شمال بيروت، التي يقطنها أبناء ملتهم أو تلك التي لا يستطيع أعداؤهم دخولها»[١٢٢]. ويستطرد الأباتي مراد في وصف حالة المسيحيين في الجبل فيقول:

«بالإضافة إلى ذلك، ومنذ بعض الوقت، تسعى السلطات التركية، بكل الوسائل، إلى عزل المسيحيين المساكين ومحاصرتهم في جبالهم، بحيث لا يلبثون أن يضطروا، إما إلى الاستسلام إلى بؤس مهلك، أو إلى حمل السلاح ضد مضطهديهم. وتلافياً لحصول الخيار الثاني، فإنهم (الأتراك)، وفي الوقت نفسه، يعدون العدة لنزع سلاحهم»[١٢٣]. وفي رسالة منه إلى «الكونت دي بونتوا Comte Du Pontois» وزير الدولة الفرنسية، بتاريخ ٧ أيار (١٨٤٢) كتب الأباتي مراد يقول: إن الباب العالي «يأمل باحتلال (جبل) لبنان»، وإن المسيحيين فيه تحولوا «إلى أكثر حالات البؤس رثاءً»، إذ ان الموارنة منهم «لم يعد لهم شيء بعد أن حرموا من أميرهم، الأمير بشير الشهابي، وانتزعت منهم امتيازاتهم، وبعد أن أهينوا، وجرحوا، واضطهدوا من قبل الأتراك، ولم يعد لهم إلا الدموع»[١٢٤]. ويتهم الأباتي مراد، في رسالته هذه، العثمانيين بالسعي لإلغاء الديانة المسيحية في الجبل واستبدال الاسلام بها، إذ يقول إن الباشا التركي (عمر) «المستبد والمتعصب، والذي يسعى إلى تدمير الديانة المقدسة للسيد المسيح في (جبل) لبنان، لكي يثبّت القرآن حيث يسطع، اليوم، نور الإنجيل، وحيث تصبح الأجيال القادمة مكرهة على اعتناق الديانة المزيفة، والمناقضة لديانة آبائهم، وتضحى سوريا، المأهولة بالمسيحيين، مقفرة منهم، ومأهولة بالمسلمين ومحكومة منهم»[١٢٥].

بهذا الأسلوب التحريضي والمستثير، استطاعت البعثة المارونية المقيمة في الآستانة تعبئة فرنسا والدول الأوروبية الأخرى، ومما ساعد على التحريض والإثارة تلك الرسائل التي كان الآباء اليسوعيون في بيروت يبعثون بها إلى الرئيس العام الأب «جان روثام»، ففي رسالة عن حالة جبل لبنان في مطلع العام ١٨٤٢ كتب الأب «بلانشيه» يقول: «إذا استمرت هذه الحالة، فإن المسيحية

ستضمحل هنا، وشيئاً فشيئاً، سوف يُدخِلون إلى الجبل التقاليد والعادات والشرائع الاسلامية، والجبل لن يكون إلا كما كان، موئلاً لحرية العقيدة الكاثوليكية، وملجأ للمسيحيين المضطهدين»[١٢٦]. وكتب، في رسالة أخرى، يقول: «لقد سعوا (الأتراك) ويسعون أيضاً إلى إضعاف المسيحيين واضطهادهم، فقد تسلح الدروز ضدهم وفاجأوهم ونشروا في منازلهم الدمار والحريق، أما الحكومة، فيبدو واضحاً انها تشجع الدروز، إذ تضطهد المسيحيين وتشل قواهم وتدعم، سراً، أعداءهم»، ثم يتهم السلطنة بأنها «لم تعد ترغب في وجود النفوذ الأوروبي، وان المحمدية يجب أن تستعيد سلطانها القديم»، ولذا «يعذب الأوروبيون كل يوم ويلاقي القناصل إهانات جديدة»[١٢٧]. وكان لا بد من أن تصل هذه الرسائل إلى السلطات السياسية الحاكمة في البلدان الأوروبية الممثلة في عاصمة السلطنة، وتفعل فعلها المؤثر في سياستهم تجاه هذه المنطقة من بلاد الشام، وتجاه الدولة العثمانية.

يضاف إلى ذلك ما كان يرسله القناصل الأوروبيون المعتمدون في بيروت إلى سفرائهم في الآستانة من تقارير تزيد في تحريض أولئك السفراء واستثارتهم، وكان هؤلاء السفراء لا يتوانون عن أن يعرضوا على الباب العالي خلاصة تلك التقارير، وما يشعرون به من مسؤولية تجاه المسيحيين المضطهدين في سوريا، الأمر الذي دفع الباب العالي إلى أن يوفد «سليم بك»، مبعوثاً خاصاً إلى سوريا تكون مهمته: مساعدة «مصطفى باشا» في مهمته، والتحقيق في التناقضات الواردة بين تقارير القناصل الأوروبيين وتقارير السلطات العثمانية الحاكمة في سوريا، على أن يعتمد الباب العالي نتيجة هذا التحقيق كأساس صالح لتحديد نوع الإدارة التي يجب أن تكون في الجبل[١٢٨].

وقد تفاقم الوضع في الآستانة بالنسبة إلى ما يجري في الجبل، خصوصاً بعد ذلك السيل من التقارير والعرائض الموجهة من مختلف المصادر إلى ممثلي الدول الأوروبية في عاصمة السلطنة وإلى الباب العالي كذلك، والتقارير المرسلة من سفراء الدول الأوروبية إلى السلطات الحاكمة في بلادها. وبناءً على تلك التقارير وعلى ما يردها من عرائض من الجبل نفسه، كانت تلك السلطات تتخذ المواقف والقرارات المناسبة، والتي غالباً ما كانت تنحاز إلى جانب مسيحيي الجبل، باعتبار أن السلطنة منحازة، أصلاً، إلى الدروز، وان هؤلاء المسيحيين قد فقدوا حقهم في حكم الجبل، وفقدوا ما مُنحوا من امتيازات بسبب خلع الأسرة الشهابية عن سدّة الإمارة. كل هذه الأمور جعلت الباب العالي يقرّر عقد مؤتمر دولي يشارك فيه إلى جانب ممثلي الدول الأوروبية الكبرى الخمس (روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا وانكلترا) لبحث مسألة الجبل.

ثالثاً – المؤتمر الدولي الأول لبحث مسألة الجبل (٢٧ أيار ١٨٤٢):

ما أن تقرّر عقد المؤتمر حتى بادر صارم أفندي ناظر الخارجية، إلى توجيه دعوات لممثلي الدول الأوروبية الخمس للإجتماع في دارته بهيسار (Hissar) بتاريخ ٢٧ أيار (١٨٤٢)، وكان موضوع المؤتمر مسألة جبل لبنان. إستهل ناظر الخارجية العثمانية المؤتمر بتلاوة التقرير المرسل من «سليم بك» من بيروت والمتعلق بأحوال الجبل، وقد أظهر سليم بك في تقريره انه يستحيل إعادة الأسرة الشهابية إلى الحكم دون توقع حصول فوضى واضطرابات ضد هذه الأسرة، وأسند رأيه هذا بعرائض أربع موقعة من رؤساء العائلات المارونية البارزة، حيث يطلب هؤلاء الرؤساء من الدولة العثمانية الاحتفاظ بعمر باشا

على حكم الجبل. ولكن ممثلي الدول الأوروبية رفضوا الأخذ بهذه العرائض معتبرين ان التواقيع أخذت من أصحابها قسراً وبالإكراه، وان التقارير التي تلقوها من قناصلهم ببيروت تتناقض مع مضمون هذه العرائض. واستمرت المناقشات في المؤتمر طوال ست ساعات ونصف الساعة لم يتوصل المؤتمرون، خلالها، إلى اتفاق، إذ تمسك كل من الفريقين بموقفه، حيث أصرّ مسؤولو الدولة العثمانية (صارم أفندي ناظر الخارجية والقبطان باشا ورئيس مجلس القضاء الأعلى) على موقفهم الرافض، رفضاً باتاً، لعودة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل، بينما أصرّ ممثلو الدول الأوروبية على رفض العرائض المقدمة إليهم باعتبارها لا تعبّر حقيقة عن إرادة موقعيها. فكان قرار ناظر الخارجية أن ننتظر وصول سليم بك إلى الآستانة للإطلاع منه، مباشرة، على حقيقة الوضع في الجبل[١٢٩].

ويحلّل السفير الفرنسي «دي بوركينيه»، في رسالة منه إلى وزير خارجية بلاده «غيزو»، مواقف الدول الأوروبية الأخرى من مسألة الجبل، فيرى أن روسيا «قد دخلت رغماً عنها في شؤون سوريا، وذلك كي لا تبقى، لوحدها، خارجاً، وكي لا تفسد تحالفها الطازج مع إنكلترا، لذا، فهي لا يهمها عمر باشا أو الشهابيون»، أما بروسيا «فقد زودت القائم بأعمال سفارتها بالتعليمات التالية: عند أول خلاف بين الممثلين الأربعة (للدول الأوروبية) إنسحب فوراً»، وأما النمسا «فهي متحمسة»، وأما انكلترا «فهي صادقة، إلا أنها أقل حيوية من ممثلها»، وينتهي السفير الفرنسي إلى القول: «لا يوجد سوانا من يعتبرون أنفسهم معنيين مباشرة بعدم نجاح معركتنا الديبلوماسية»[١٣٠]. ويبدو أن فكرة تقسيم الجبل قد طرحت رسمياً، لأول مرة، في هذا المؤتمر، من قبل بعض ممثلي الدول الأوروبية، حيث سأل هؤلاء فيما إذا كانت الدولة العثمانية

توافق على أن «يوضع كل من الدروز والموارنة في عهدة رئيسين منفصلين يؤخذان من الطائفتين» ويحكم كل منهما طائفته، إلا أن ممثلي الدولة العثمانية رفضوا هذا الإقتراح رفضاً مطلقاً، باعتبار أن «الدروز والموارنة يختلطون، في السكن، في القرى نفسها»، ولكن الممثلين الأوروبيين ردّوا على ذلك بالقول: «إن هذا الإختلاط لا يوجد إلا في محلتين أو ثلاث، وإن القسم الأكبر من الدروز والموارنة يسكنون في مناطق منفصلة»[١٣١].

إستمرت المفاوضات بين السفراء الأوروبيين والباب العالي شهراً كاملاً استطاع السفراء، في نهايته، إقناع الباب العالي بوجهة نظرهم، وتمّ، على هذا الأساس، توجيه مذكرة شفهية من صارم أفندي إلى أولئك السفراء، بتاريخ ٢٨ حزيران (١٨٤٢) مضمونها أن حكومة جلالته «وبعد النصائح الصديقة من حلفائها، سوف ترسل أوامرها إلى عمر باشا لكي يختار شخصين من سكان (جبل) لبنان، واحد ماروني، وآخر درزي، باستثناء أمراء الأسرة الشهابية، ليتسلما منصب قائمقامين، كما اتفق سابقاً. وقد أعطى جلالته الموافقة على هذا التدبير»[١٣٢]، إلا أن صارم أفندي يحتفظ في مذكرته هذه، لباشا صيدا، بحق اختيار هذين القائمقامين[١٣٣]. ورغم ذلك، فقد ظلت فرنسا، بعدها، تسعى إلى انتزاع موافقة من الباب العالي على تعيين أحد أفراد الأسرة الشهابية حاكماً على الجبل، وطرحت اسم الأمير «أمين» ابن الأمير بشير الثاني، إلا انها لم توفق في مسعاها، نظراً للرفض القاطع الذي جُوبهت به من قبل السلطة العثمانية[١٣٤]، إذ إن الباب العالي ظل مصراً على «رفض الأسرة الشهابية في حكومة الجبل» بالمطلق[١٣٥]. ونرى «دي بوركينيه» يحاول أن يخفف من اهتمام بلاده بهذه المسألة، فيقول في إحدى رسائله إلى «غيزو» وزير الخارجية «أرجو من حكومة الملك أن لا تجعل من مسألة تسلم الأسرة

الشهابية حكم الجبل مسألة فرنسية محضة»[١٣٦]، ولكنه يرى، في الوقت نفسه، أن الأسرة الشهابية «هي الأسرة الوحيدة التي يتوفر لها أكثر ضمانات الطاعة من قبل الشعب الذي اعتاد على سلطتها المطلقة»، وان الأمير أميناً يظل «الوحيد من أعضاء هذه الأسرة الذي لا يثير أي اعتراض من جانب حكوماتنا»[١٣٧]. ولكننا نرى دي بوركينيه نفسه، بعد ذلك، ينزع ثقته من الأمير أمين ويسحب ترشيحه له لحكم الإمارة، بعد أن اعتنق هذا الأخير الاسلام، بل انه ينزع ثقته، لأجل ذلك، من الأسرة الشهابية كلها، إذ يقول إن «خروج الأمير أمين من ديانته (المسيحية) جعل الشهابيين خارج المسألة»[١٣٨]، ثم يؤكّد اعتقاده ذلك بقوله: «إن الشهابيين، الذين كانوا حلاً عام ١٨٤١، لم يعودوا منذ فترة، سوى عقبة تضاف إلى كل تلك العقبات التي تؤخّر تهدئة الأفكار»[١٣٩].

ولكن الذي يهمّ فرنسا، من كل ذلك، هو استعادة مسيحيي الجبل لامتيازاتهم التي فقدوها من جرّاء حكم عمر باشا، ذلك ما يعبّر عنه «دي بوركينيه» في رسالة منه إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ آب ١٨٤٢، حيث يقول: «واحد من أمرين: إما أن ننتهي بالحصول، لمسيحيي (جبل) لبنان، على الامتيازات الإدارية التي فقدوها، أو أن الباب العالي سيكون مضطراً لإعلان انحيازه نهائياً، ويستمر في الحكم المباشر للجبل»[١٤٠]، وهو أمر ترفضه فرنسا وباقي الدول الأوروبية، وتحاربه بكل وسعها. وعلى هذا، فقد اتفق سفراء الدول الكبرى، فيما بينهم وفي اجتماع عقدوه بتاريخ ٢٦ آب (١٨٤٢)، على النقاط الأربع التالية:

١ - تعيين رئيس مسيحي للموارنة، ورئيس درزي للدروز.

٢ - وضع ترتيبات إدارية استثنائية للمناطق المختلطة.

٣ - حاكم تركي في إحدى المدن الرئيسية الداخلية أو الساحلية.

٤ - جلاء الجيوش الألبانية عن الجبل[١٤١].

كما اتفق السفراء على طريقة تنفيذ النقطتين الأخيرتين، إذ رأوا ان «دمشق» لا تصلح لأن تكون مركزاً للحاكم العثماني الذي سيشرف على القائمقاميتين الدرزية والمارونية، لأنها «أكثر المدن تعصباً في الامبراطورية»، وتمّ الرأي على أن تكون «بيروت» هي المركز لأنها أكثر قابلية «للمراقبة الأوروبية»[١٤٢]. وفيما يختص بجلاء الجيوش الألبانية عن الجبل، وكانت تقدر بخمسة الاف جندي، فقد كانت المساعي التي سبق أن بذلها أولئك السفراء قد أدّت إلى صدور قرار من السلطة العثمانية بإجلاء ٢٥٠٠ جندي، وأعطيت لهم الأوامر بالتحرك نحو الموصل، وأما الباقون فقد قرّر السفراء متابعة السعي «بقوة» لإجلائهم، وقد أعطوا ضمانات بذلك[١٤٣].

وما أن اتفق السفراء الخمسة على المبادئ العامة للنقاط الأربع السالفة الذكر، حتى صاغها كل منهم بشكل مذكرة خطية رفعها إلى صارم أفندي ناظر الخارجية، بواسطة الترجمان الأول في سفارته، ولم يمر يوم ٢٩ آب حتى كان ناظر الخارجية قد تسلم هذه المذكرات جميعها[١٤٤].

رابعاً – المؤتمر الدولي الثاني لبحث مسألة الجبل (١٥ أيلول ١٨٤٢):

ونتيجة لذلك، دعا الباب العالي أولئك السفراء إلى مؤتمر يعقد من جديد، في هيسار بتاريخ ١٥ أيلول (١٨٤٢)، وكانت نتيجة هذا المؤتمر، كما سردها «دي بروكينيه» في رسالة منه إلى «غيزو» بتاريخ ١٦ أيلول، كما يلي، يقول «دي بوركينيه»: «لقد باءت جهودنا بالفشل بالنسبة إلى النقطة الرئيسية، وهي: تعيين رئيس للموارنة وآخر للدروز، فقد طلب الباب العالي أن تكون حكومة الجبل ملحقة بباشالق صيدا الذي أوكل، حديثاً، إلى أسعد باشا، وقد وافق على أن يعين رئيسين منفصلين للدروز والموارنة، يختارهما باشا

صيدا، على أن يكونـا مسلمين. ويمكـن للـدروز والموارنة أن ينتدبوا، من قبلهم، نائباً عن كل منهم عند أسعد باشا. كما وافق على استدعاء الجيوش الألبـانيـة (مـن الجبـل) وعـزل عمـر بـاشـا»[١٤٥]. ويشيـر «دي بـوركينيـه» في رسالته هذه إلى أن سفراء الدول الكبرى رفضوا اقتراحات الباب العالي، واعتبروا انهم، مـا داموا قد فشلوا في إقناع ناظر الخارجيـة العثمانية بتعيين «رئيس مسيحي يحكم الموارنة»، فإنهم لا يستطيعون قبول هذه الإقتراحات[١٤٦].

وقد انتهى الإجتماع، الذي استمر ست ساعات ونصف الساعة[١٤٧]، دون أن يغيّر ناظر الخارجية العثمانية، صارم أفندي. موقفه الرافض للمقترحات الأوروبية[١٤٨]. إلا أنه، في ٢٧ من الشهر نفسه (أيلول)، تلقى السفراء مذكرة خطية من الباب العالي، مؤرخة في ٢٦ منه، تتضمن ما يلي: «يقترح الباب العالي عزل عمر باشا، لوقف كل الشائعات التي أثيرت حول هذا الأخير، وتعيين شخصين يختاران من بين موظفي الحكومة المعروفين بكفاءتهم واستقامتهم، لإرسالهم إلى (جبل) لبنان، كقائمقامين واحد للدروز وآخر للموارنة، ويطلب من هاتين الطائفتين، في الوقت نفسه، إختيار نائبين عنهما يبقيان في بيروت بجانب جاكم هذه المدينة»[١٤٩].

ورغم اعتراف السفراء بأن الباب العالي قد ضيّق، في مذكرته الأخيرة، شقة الخلاف بينه وبينهم، وان النظام الذي قدمه في هذه المذكرة «لا يختلف، عن ذلك الذي قدمته الدول الكبرى الخمس، إلا بديانة رؤساء الجبل»[١٥٠]، فإن سفير فرنسا يرى ان هذا الاختلاف «جوهري إلى حدّ يبرّر رفضنا قبول هذا الإقتراح» رغم أن لهجة المذكرة تعتبر «لهجة توفيقية»[١٥١].

ويستطرد «دي بوركينيه»: «إذا لم تتعب أوروبا أو تنقسم، فإن كل شيء يجعلني آمل بأننا سنكسب النقطة الوحيدة والأخيرة الباقية للمناقشة»[١٥٢] (ويقصد طائفة قائمقام المسيحيين).

ما أن تسلم سفراء الدول الأوروبية مذكرة الباب العالي حتى تنادوا للإجتماع عند سفير انكلترا (ستراتفورد كاننغ) لدراستها والاتفاق على إجابة موحّدة عليها، وقد تضمنت هذه الإجابة رأياً موحداً للسفراء الخمسة خلاصته: «رأينا لم يتغير، ونحن نصرّ على أننا نرى، في التبني الحرفي للتدبير الموصى به من أوروبا، الوسيلة الوحيدة لتأمين راحة الشعب في (جبل) لبنان، وإعادة الإنسجام، بين الباب العالي والدول الكبرى الخمس، في وجهات النظر وفي العلاقات التي نرغب، من قلوبنا، الحفاظ عليها وتعزيزها»[١٥٣]. ويعزو السفير الفرنسي معارضة الباب العالي لاقتراح أوروبا بتعيين حاكم مسيحي للموارنة وآخر درزي للدروز، إلى خوفه «من حصول صدام بين الطائفتين، وهو ما سيؤدي إلى تجدّد الحرب الأهلية في الجبل»، ويرى انه، «سواء كان هذا الإعتراض جدياً أم لا»، فيمكن تلافيه «بوجود دائم لوحدة تركية نظامية، وبعدد محدود، تتمركز في نقطة محدّدة متوسطة بين الطائفتين»[١٥٤]، وإذا كان الباب العالي يخشى من أن يؤدّي وجود حاكمين مسيحي ودرزي للطائفتين إلى تراخي أواصر العلاقة التي يجب أن تحكم هاتين الطائفتين بالباشا التركي، فبإمكانه أن يعين «ضابطين تركيين يختارهما الباشا، ويقيمان إلى جانب الحاكمين المسيحي والدرزي للمحافظة على صلات منتظمة بين الجبل ومقر السلطة (العثمانية) الحاكمة»[١٥٥]. إلا أن هذا الإقتراح لم يؤخذ به، كما سنرى.

كيف كانت مواقف الدول الأوروبية الكبرى الخمس من اقتراحات الباب العالي، المتعلقة بتعيين حاكمين مسلمين لكل من القائمقاميتين الدرزية

والمسيحية، على أن يرتبطا بوالي صيدا، وان تعيّن كل من الطائفتين ممثلاً لها، في بيروت، إلى جانب الحاكم العثماني؟

١ - فرنسا: يرى وزير الخارجية الفرنسية «غيزو» أن نتائج مؤتمر ١٥ أيلول «غير كافية» وانها «بعيدة عن التجاوب مع رغبات الدول الخمس»، لذا، فهو يوصي سفيره في الآستانة برفض هذه الإقتراحات[١٥٦] والإلتزام بالتوجيهات المعبّرة عن وجهة النظر الفرنسية، كما يوصيه «ان يعمل ويتكلم في السياق الفكري نفسه الذي يعمل ويتكلم به القائم بالأعمال النمساوي»[١٥٧].

٢ - النمسا: يعتبر «مترنيخ» مستشار النمسا، الأب الروحي لمشروع القائمقاميتين في الجبل[١٥٨]، وهو يرفض «كل انصياع، من قبل حكومة النمسا، إلى مخطط الترتيبات المقترح من قبل الباب العالي بشأن (جبل) لبنان، ويصر على طلب تعيين رئيسين، واحد ماروني وآخر درزي، يكلف كل منهما إدارة ما يختص به من شؤون طائفته»[١٥٩]، وهو يعلن للحكومة العثمانية بطريقة «واضحة جداً وصارمة جداً» انها «ستكون مخطئة اذا ما اعتقدت ان الفصل بين الدروز والموارنة يعني شيئاً آخر سوى تعيين رئيس لكل طائفة، يؤخذ من الطائفة نفسها، وإن ذلك، في نظره «شرط أساسي لمشروعه»، وبدون هذا الشرط «كل التدابير الأخرى ستكون غير فعّالة لبسط الهدوء والنظام في سوريا»[١٦٠]. وقد كلّف «مترنيخ» سفيره في الآستانة «كليزل Klezl» أن يعلن هذا الموقف «بحزم» للحكومة العثمانية[١٦١].

٣ - انكلترا: ترى انكلترا إيجابية ملموسة في موقف الباب العالي من مطالب الدول الأوروبية الكبرى بسحب الجيوش الألبانية من الجبل وعزل عمر باشا، ولكن المطلب الأساسي من هذه المطالب، وهو تعيين حاكم مسيحي للقائمقامية المسيحية، لم يلبّ، وهو، في الحقيقة، «النقطة الأساسية التي لا

تستطيع الدول الكبرى أن تتهاون بها» لأنها «أعطت تعهداً للشعوب المسيحية في الجبل بأن تحتفظ برئيس من ديانتها» وأن عليها «متابعة هذا الوعد». ولا يهم انكلترا أن يحكم المسيحيين شهابي بقدر ما أن يكون هذا الحاكم مسيحياً كما وعدت[١٦٢].

٤ - بروسيا: قرّرت بروسيا «عدم الإنصياع لاقتراحات الباب العالي»، كما قرّرت أن تتابع، «بلا تغيير، ومع حكومات الدول الحليفة، إحياء الامتيازات الإدارية (لجبل) لبنان»[١٦٣].

٥ - روسيا: قام بوتنييف Boutenieff المبعوث الخاص لروسيا في الآستانة، بزيارة خاصة لسفير فرنسا «دي بوركينيه» وأطلعه على المذكرة الخطية التي أرسلها إلى صارم أفندي والمتعلقة بموقف حكومته من اقتراحات الحكومة العثمانية بشأن الجبل، وهي تتضمن «إعلاناً صريحاً جداً وحازماً جداً عن وحدة موقف الدول الخمس، وعن الرأي الثابت الذي تكوّن لديهم حول ضرورة الامتيازات الإدارية القديمة لسكان الجبل»[١٦٤].

إزاء هذا الموقف الموحّد من الدول الأوروبية الكبرى الخمس تجاه مسألة الجبل، لم يرَ الباب العالي بدأً من الرضوخ والإذعان لإرادة هذه الدول، وهو الذي أضحى، منذ عام ١٨٤٠، مديناً لها، أو لأكثرها، بوجوده في سوريا، مما سمح لها، بالتالي، بالتدخل صراحة وبلا مواربة، في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية، فأعلن قبوله بالمشروع الأوروبي الموحّد لإقامة نظام «القائمقاميتين» في جبل لبنان.

إنبعاث المسألة الشرقية:

يظن الكثير من الباحثين أن «المسألة الشرقية»، وليدة القرن التاسع عشر أو قبله بقليل، وان بروزها يرتبط، تخصيصاً، بالمشاكل المتعلقة

بالامبراطورية العثمانية وعلاقاتها المعقدة بأوروبا، وخصوصاً منذ ظهور الأتراك في أوروبا[١٦٥]، ثم اهتمام الغرب بمصير هذه الامبراطورية بعد أن دبت في أوصالها عناصر التفتت والانحلال، حيث أضحت، في هذا القرن، «الرجل المريض» الذي كان على الدول الأوروبية الفتية أن تستعد لتقاسم تركته.

ويعزو «جون مورلي» ظهور «المسألة الشرقية» إلى عاملين هما: الدين والمصالح المتضاربة، ويرى أن سبب ذلك هو «وجود الأتراك العثمانيين في أوروبا، واستيلاؤهم على القسطنطينية... وسيطرتهم، كمسلمين أسياد، على شعوب مسيحية»، كما يرى «ألبرت سورل A. Sorrel» انه «منذ أن ظهر الأتراك في أوروبا، نشأت مسألة شرقية»[١٦٦]. ويظل الباحث «أدوار دريو E. Driault» أكثر صراحة من سواه إذ يقول إن المسألة الشرقية هي «مشكلة القضاء على قوّة الإسلام السياسية»[١٦٧].

ربما يكون ذلك صحيحاً إذا ما نظرنا إلى هذه المسألة بمنظار الزمن القريب، دون أن نتطلع إلى أبعد فنرى ذلك التجاذب المستمر، لمدى قرون، بين الشرق والغرب، وليس بين أوروبا والدولة العثمانية فحسب، وهذا ما يراه الباحث الدكتور زين نور الدين زين إذ يقول: يمكننا القول، بوجه عام «إن المسألة الشرقية، تتناول المصالح المتضاربة، والتنافس العنيف الذي وقع بين الدول الأوروبية والشرق الأدنى، في مجالات السياسة والاقتصاد والدين»[١٦٨]، وإلا، فماذا نسمي وجود الصليبيين في بلاد الشام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر؟ وماذا نسمي وجود الدولة الصهيونية (وهي دولة غربية في الواقع)، في فلسطين في القرن العشرين؟ إنه، في نظرنا، تضارب في المصالح (الاقتصادية والسياسية) بين العالم الغربي[١٦٩] والشرق، حيث يُستخدم الدين ذريعة للسيطرة.

وهكذا نرى «المسألة الشرقية» تتجدّد في كل مرة يقوم صراع بين الغرب المتطلع بعين الطامع والمستعمر وبين الشرق القابع في تخلفه ونزاعاته المستمرة، حيث يتستر الغرب، دائماً، بستار الدين الذي لم يكن يوماً إلا ذريعة لأطماعه الاقتصادية والسياسية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن هذه المسألة برزت مع الإجتياحات الصليبية المتكرّرة للشرق في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تحت ستار إنقاذ الديار المقدسة من أيدي المسلمين، وكان ذلك ستاراً زائفاً يقصد منه إخفاء السبب الحقيقي لهذه الإجتياحات، وهو الاستعمار الاقتصادي للشرق الغني بثرواته. كما برزت في القرن التاسع عشر، حين تدخلت الدول الأوروبية الكبرى لقمع اجتياح محمد علي باشا لبلاد الشام، وتهديده لعاصمة السلطنة العثمانية، ثم ردّه عن تلك البلاد وإعادتها إلى حكم السلطان العثماني، مما أتاح لهذه الدول التدخل المباشر في تفاصيل الشؤون العائدة للامبراطورية العثمانية في حكم بلاد الشام نفسها (وخصوصاً في جبل لبنان) تحت ستار حماية الأقليات الطائفية في هذه البلاد. ثم برزت، أخيراً، في هذا القرن (العشرين) تحت ستار الاستعمار والانتداب أولاً، ثم تحت ستار ديني يهودي سمي بالعودة إلى أرض الميعاد، والغريب في الأمر أن أوروبا المسيحية التي خاضت حروباً عديدة ومريرة في الشرق بهدف إنقاذ الديار المقدّسة من أيدي المسلمين، كما كانت تدّعي، هي نفسها التي عضدت وساندت، بل هي التي أقامت دولة يهودية في الديار المقدسة، في فلسطين، بذريعة دينية زائفة هي ذريعة «أرض الميعاد».

وفي نظرنا، سوف تظل هذه المسألة (الشرقية) قائمة ما دام هناك شرق متخلف وضعيف وغني، وغرب متقدم وطامع وقوي.

وعودة إلى القرن التاسع عشر، موضوع بحثنا في الأساس، فقد كان الدافع الأساسي للتدخل الأوروبي (العسكري خصوصاً) إلى جانب السلطنة العثمانية، وضد محمد علي، هو ان هذه الدول (الأوروبية) قدّرت ما يمكن أن يترتب على قيام دولة عربية اسلامية قوية في مصر وبلاد الشام، ربما تحلّ محل السلطنة ذاتها، من تأثير على مصالح الغرب ودوله في هذا الشرق، خصوصاً أن عوارض المرض كانت قد بدأت تظهر في جسم الامبراطورية العثمانية الهرمة والمنهكة، فاغتنمت أوروبا الفرصة لإحكام قبضتها على مصير هذه الامبراطورية، وأمدّتها بسبل الحياة فترة من الزمن تتيح لها الاتفاق على تقاسم تركتها، عندما تسنح الفرصة، وقد سنحت، فعلاً، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، في الثلث الأول من القرن العشرين.

كان من الطبيعي، إذن، أن تعمد هذه الدول إلى التدخل في شؤون الامبراطورية العثمانية، تحت أي ستار، في بلاد الشام، تلك البلاد التي لم يكن من الممكن للدولة العثمانية أن تعود إليها وتبسط سلطانها عليها لولا مؤازرة تلك الدول، وقد عبّر المستشار الألماني «مترنيخ» عن ذلك، بصراحة، عندما قال، في رسالة منه إلى سفيره في لندن، البارون نيومان: «إن حلفاء السلطان هم الذين أعادوا وضع هذه البلاد تحت سلطة الآستانة». ولا بد من الملاحظة، في هذا المجال، ان «مترنيخ» نفسه، يستخدم العوامل الثلاثة: الإدارية والسياسية والدينية، للتدخل الأوروبي في الشؤون العثمانية في هذه البلاد، إذ يقول:

– للمسألة وجه إداري، فالبلاد هي «ولاية» من ولايات الباب العالي.

– ولها وجه سياسي، فحلفاء السلطان هم الذين أعادوه لحكم هذه البلاد.

– ولها وجه ديني، فأهل هذه البلاد مسيحيون. لذا، وبما أن للدول الكبرى الخمس فضل إعادة هذه البلاد إلى حكم الامبراطورية العثمانية، فإن هذه الدول تعتبر نفسها مسؤولة عن مصير شعوب هذه البلاد[١٧٠].

وقد تبيّن لنا، مما تقدم، وسيتبين لنا كذلك، فيما يلي من أبحاث في هذه الدراسة، كم ان الدول الأوروبية شغوفة بالتدخل في شؤوننا الداخلية، كشرقيين، حتى أدق التفاصيل. وعلينا أن نعي أن ذلك ليس رغبة منها في مساعدتنا أو مساعدة طائفة من طوائفنا أو شعب من شعوبنا، وليس حماية لأي من هذه الطوائف أو الشعوب، بقدر ما هو حماية لمصالح هذه الدول على حساب مصالحنا جميعاً، إلى أية طائفة من طوائف هذا الشرق، أو إلى أي شعب من شعوبه، انتمينا.

حواشي المقدمة

(١) سويد، ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية، الفصل السابع من الباب الثاني، (دور الأمير في إخماد ثورة الدروز بحوران ووادي التيم)، وانظر، للموضوع نفسه: - Rabbath, E., la Formation historique du Liban Politique et Constitutionnel, p. 184. وفي رسالة من محمد شريف باشا، والي دمشق، إلى ابراهيم باشا، يقترح محمد شريف باشا «انتخاب ٧ أو٨ آلاف رجل من نصارى جبل الدروز» وتسليحهم «بالبنادق الموجودة بعكا» وإرسالهم «بقيادة الأمير خليل» ابن الأمير بشير، لمحاربة الدروز في حوران (رستم، المحفوظات الملكية المصرية، مجلد ٣: ٣٣٩ - ٣٤٠، وثيقة رقم ٥٣١٢)، وقد وافق محمد علي باشا على هذا الاقتراح وأرسل أوامره إلى الأمير بشير لتجنيد العدد الكافي من المسيحيين لهذه الغاية، وأصدر الأمير بشير، بدوره، أوامره «إلى عساكر العيساوية القاطنين جبل لبنان» لتنفيذ أوامر محمد علي وحمل السلاح لمحاربة «طائفة الدروز الخاينة الكافرة» (رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، ج ٤: ٢٣١، وثيقة ٤٦٦). وانظر كذلك، للموضوع نفسه: Ismail, A., Doc. diplomatiques et consulaires, T.5 pp. 385 - 404 et Ismaïl, Histoire du Liban, T IV p. 131

(٢) يذكر «جوبلان» ان الاكليروس الماروني دعم «وبهمة لا تكل» سياسة الشهابيين هذه، منذ أن تحول أمراؤهم إلى المذهب الماروني، (Jouplain, la question du Liban, p. 122)، ويذكر «أبو شقرا» ان الأمير بشيراً (الثاني) كان يسعى إلى بذر «الشقاق بين الطوائف المحمدية والمسيحية» وكان الاكليروس الماروني يتدخل «فتورث مداخلاتهم ضغائن وعوامل عدوانية في القلوب». (أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٢٦).

(٣) أبو شقرا، م. ن. ص. ن.

(٤) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٠٩.

(٥) م. ن. ص ١٠٨.

(٦) م. ن. ص ١٠٩ حاشية ١٩.

(٧) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ٥٥ - ٥٦، و Ismaïl, Doc. T.7 p. 308 et: Histoire du Liban, T IV p. 108. ويذكر الكولونيل تشارلز تشرشل أن الأمير بشيراً الثاني أقدم على هدم منازل آل عماد وآل جنبلاط وآل أبي نكد ومصادرة ممتلكاتهم، وأرسل بعض مشايخهم إلى مصر حيث أكرهوا على الانخراط في صفوف الجيش المصري (Churchill, Charles, The Druzes and the Maronites under the Turkish rule, p. 36)

(٨) - Ismaïl, Histoire, T IV, p. 129 et Doc. T.7, p. 308.

(٩) - Ismaïl, Histoire, T IV, p. 129

(١٠) سويد، المرجع السابق، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية، الفصل التاسع من الباب الثاني (الثورة على الأمير بشير الثالث وسقوط الإمارة الشهابية).

(١١) الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ٢: ٤٧٤. ويذكر الكولونيل تشرشل ان الأمير بشيراً الثالث كان «يجد متعة في إهانة مشايخ الدروز الذين يحضرون مجلسه» ويهدّدهم دائماً «بتجريدهم من امتيازاتهم الإقطاعية» وبأنه «لن يترك لشيخ درزي أو لابن شيخ درزي سلطة أو ظلاً لسلطة ما» وانه «سوف يوزّع اقطاعات الدروز على أفراد عائلته» (Churchill, Op. cit. p. 37).

(١٢) أبو شقرا، الحركات، ص ٣٦.

(١٣) مؤلف مجهول، (شاهين مكاريوس؟) حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ٧٥، والصليبي كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ٨١، وانظر: Churchill, The Druzes and the Maronites, p. 38.

(١٤) - Ismaïl, Doc., T.7, p. 308

(١٥) - Ibid.

(١٦) - Ibid, p. 149.

(١٧) - Ibid.

(١٨) - Ibid, p. 151.

(١٩) في رسالته إلى الكونت دي بونتوا (Comte de Pontois) سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ١٨٤١ (Ismaïl, Doc. T.6, p. 412).

(٢٠) Ismaïl, Histoire, T. IV, p. 154 ومن رسالة «بوريه» Bourée قنصل فرنسا ببيروت إلى «غيزو» Guizot وزير الخارجية الفرنسية وبتاريخ ٢٦ آذار ١٨٤٢ (Ismaïl, Doc. T.7, pp. 111 - 112).

(٢١) مؤلف مجهول، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص. ٨٠، وسبب الشجار أن فتياناً من الدير دخلوا أرض أحد الدروز (الشيخ ناصيف أبو نكد) في الوادي الفاصل بين البلدتين (بعقلين ودير القمر) واصطادوا طيراً فتصدى لهم حراس تلك الأرض من الدروز وأوسعوهم ضرباً، فعاد هؤلاء إلى بلدتهم وقد بانت عليهم آثار الضرب، مما أهاج أهلهم وذويهم، فحملوا السلاح وهاجموا الدروز الذين ردّوا على الهجوم بمثله، واستقطب القتال رجالاً من الطائفتين، حتى بلغ عدد المقاتلين النصارى نحو ستين رجلاً وبلغ عدد المقاتلين الدروز نحو مايتين، وكانت حصيلة تلك المعركة: خمسة قتلى وثمانية جرحى من النصارى، وستة عشر قتيلاً ومثلهم جرحى من الدروز (حسر اللثام، ص ٨٠ - ٨١)، وانظر: أبو شقرا، الحركات، ص ٣٧ - ٣٨. وانظر كذلك (Churchill, Op. cit. p. 44). ويذكر «بوريه»، قنصل فرنسا ببيروت، هذه الوقعة في رسالة منه إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٣ أيلول ١٨٤١، وقد جاء في الرسالة ما يلي: «جرى شجار دام، بالقرب من دير القمر، بين موارنة ودروز، كانت نتيجته مقتل ١٨ مسيحياً ودرزياً، وجرح عدد مماثل» (Ismaïl, Doc. T.6, p. 444).

(٢٢) في رسالة منه إلى «بوريه» قنصل فرنسا ببيروت، بتاريخ ٢٥ أيلول ١٨٤١، حيث يذكر انه علم بأن فرقاطة انكليزية سوف تُنزِل، على ساحل الدامور، أكثر من ألف بندقية، مع ذخائرها، إلا أنه لم يؤكّد هذا الخبر. (Ismaïl, Doc. T.6, p. 450) ولكن القنصل «بوريه»، وفي رسالة منه إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، يعتبر أن الفرنسيين أيضاً متّهَمون، وأن العرب يسعون دائماً إلى «جر العملاء الأوروبيين إلى منازعاتهم الداخلية» (رسالة بوريه إلى غيزو بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٨٤١، (Ismaïl, Doc. T.7, p. 17) إلا أن الكولونيل روز، القنصل الانكليزي العام بسوريا، ينفي هذا الاتهام جملة وتفصيلاً، وذلك في رسالة منه إلى سليم باشا بتاريخ ٢٤ ت١ ١٨٤١ (الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان ١٨٤٠ - ١٩١٠. ج ١: ٦٦ - ٦٧).

(٢٣) رسالة «كونتي» نفسها (Ismaïl, Doc. T.6, p. 451).

(٢٤) بازيلي، قسطنطين ميخائيلوفيتش، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٦٦.

(٢٥) م. ن. ص. ن.

(٢٦) Churchill, Op. cit. p. 20. -

(٢٧) Ibid, p. 39 -

(٢٨) الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحررات السياسية، ج ١: ٧٣ (عن الكتاب الأزرق الانكليزي الصادر عام ١٨٤٣)، ويذكر «أنطوان خير» أنه كان للكولونيل روز ثلاث مهمات: تعطيل النفوذ الفرنسي، وتعزيز التأثير البريطاني على الباشوات العثمانيين في سوريا، واختيار طائفة تقبل حماية بريطانيا لها وتسهل، بالتالي، تدخلها في شؤون البلاد (Khair, Le Moutaçarrifat du Mont-Liban, pp. 25 - 30).

(٢٩) العقيقي، أنطوان ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، ص ٢٤.

(٣٠) حسر اللثام، ص ٨٣. وانظر Churchill, Op. cit. p. 47.

(٣١) حسر اللثام، ص ٨٦.

(٣٢) أبو شقرا، الحركات، ص ٣٧ - ٣٨.

(٣٣) حسر اللثام، ص ٨٨ - ٩٠ وجاء فيه ما يلي: «وكأن النصارى آلوا على أنفسهم أن يجلبوا على ذاتهم كل أشكال البلاء، في حين أن البطريرك الماروني وعماله كانوا يأتون كل حيلة للتسلط على العقول واستلام الأحكام وسحق الدروز وامتيازاتهم، فجعل الدروز يتأهبون للقتال...» (ص ٨١ - ٨٢).

(٣٤) م. ن. ص ٩٢ - ٩٣.

(٣٥) م. ن. ص ٩٥ - ٩٧. وقد هاجم شبلي العريان صغبين وزحلة قادماً من حاصبيا، بعد أن نزع السلاح ممن كان فيها من النصارى، وسعى إلى احتلال صغبين وزحلة بمساعدة الجيش العثماني (حسبما ذكر مؤلف حسر اللثام، ص ٩٦) فتمكن من احتلال صغبين وقتل عدد غفير من رجالها (٢١٠ قتلى في ليلة واحدة، حسبما جاء في حسر اللثام، ص ٩٥)، إلا أنه لم يتمكن من احتلال زحلة (م. ن. ص ٩٥ - ٩٧). وانظر: رسائل «بوريه» إلى «غيزو» من ١٥ ت١ حتى ١٤ ت٢ ١٨٤١ (Ismaïl, Doc. T.7, pp. 29 - 48).

(٣٦) حسر اللثام، ص ٨٤.

(٣٧) Churchill, Op. cit. p. 51. وقد ورد عند تشرشل (ص. ن.) أن تاريخ مغادرة الأمير للبلدة هو ٥ ت١، والمرجح انه غادرها بعد ١٥ ت١، ذلك انه كان لا يزال في البلدة بهذا التاريخ، (١٥ ت١) وانه كان لا يزال فيها عند بدء الحصار أي ١٣ ت١، أنظر: رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٥ ت١ ١٨٤١ (Ismaïl, Doc. T.7, p. 29).

(٣٨) الحتوني، الخوري منصور طنوس الخوري، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، ص ٢٩٦.

(٣٩) حسر اللثام، ص ٨٥.

(٤٠) م. ن. ص ٨٧.

(٤١) Churchill, Op. cit. p. 51 -.

(٤٢) حسر اللثام، ص ١٠٠. ويذكر «بوريه» في رسالته إلى «غيزو» بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٨٤١ ان القتال قد توقف في الشويفات يوم ٦ منه، وذلك بعد سقوط بعبدا والشويفات بيَد الدروز في ٥ منه. (Ismaïl, Doc. T.7, pp. 41 - 42).

(٤٣) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ ت٢ ١٨٤١ (Ismaïl, Doc. T.7, p. 42).

(٤٤) Ibid, p. 43 -.

(٤٥) Ibid، وانظر الرسالة بكاملها، pp. 41 - 43. إلا أن شبلي العريان هُزم في زحلة على يد أهلها المسيحيين يعاونهم شيعة البقاع الذين تحالفوا معهم ضد الدروز، وقد جرى القتال بين الدروز ومسيحيي زحلة في ٢٥ تشرين الأول (١٨٤١)، (الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ٨٣).

(٤٦) أنظر تفصيلاً لذلك في: Churchill, Op. cit. pp. 39 - 58، ومن ذلك ان البطريرك أصدر منشوراً دعاه «الإعلام» وأمر، بموجبه، رعاياه المسيحيين القاطنين في الإقطاعات الدرزية، بأن يعينوا رجالاً منهم كمندوبين لهم في كل قرية أو مدينة، مما يجرّد المقاطعجيين الدروز من سلطاتهم ويحرمهم من حقوقهم الإقطاعية. وقد حاول نعمان بك جنبلاط إقناع البطريرك بإلغاء هذا المنشور إلا أن البطريرك أصرّ عليه، حتى ان مطران بيروت لم يتورع – وفقاً لرواية تشرشل – عن أن يقول لنعمان بك: «لن يمر وقت طويل حتى يرمي الموارنة الدروز خارج المنطقة» (Ibid, pp. 39 - 40).

(٤٧) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٧٠. وبينما يذكر بازيلي أن الروم الأرثوذكس كانوا قد قرّروا عدم الاشتراك في الحرب، بأي شكل، نرى «بوريه» يذكر خلاف ذلك، فيقول إن الروم الأرثوذكس قد تحالفوا، في هذه الحرب، مع الدروز، ضد الموارنة. ولكن بازيلي يعود فيذكر (ص ٣٧٤) ان الأرثوذكس الشويفاتيين قاتلوا إلى جانب الدروز في وقعة الشويفات.

(٤٨) م. ن. ص ٣٧٣.

(٤٩) م. ن. ص ٣٧٤.

(٥٠) م. ن. ص. ن. ويذكر بازيلي ان تحرك الباشا هذا قد تمّ بعد تدخل من قناصل روسيا وفرنسا وانكلترا، وبعد نداء قوي وجّهه إليه، هو شخصياً، يحثّه فيه على التحرك لأن «عدم

تحركه يسيء إلى سمعة الحكومة»، ويشاركه في هذا الرأي «قنصل فرنسا وممثلو النمسا وبروسيا» (م. ن. ص. ن. وحاشية رقم ١٠).

(٥١) رسالة مؤرخة في ٧ كانون الأول ١٨٤١ – (Kurji, S., une histoire du Liban à Travers les archives des Jésuites, p. 321).

(٥٢) Ibid -

(٥٣) في رسالة منه إلى «غيزو» وزير الخارجية، بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢ (Ismaïl, Doc. T.7, p. 81).

(٥٤) بازيلي، المصدر السابق، ص ٣٧٥.

(٥٥) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٨ ك٢ ١٨٤٢ (Ismaïl, Doc. T.7, p. 86)، وعمر باشا هو من أصل نمساوي، ولد في كرواتيا عام ١٨٠٦، وكان يدعى «الياس ميخائيل لاتاس» وقد اعتنق الاسلام وسمى نفسه «عمر»، وحكم الجبل من ١٦ ك٢ حتى ٦ كانون الأول ١٨٤٢ (Ismaïl, Ibid, p. 86, Note 1). ويذكر «بازيلي» (ص ٣٧٥) انه «في ٢ ك٢ ١٨٤٢» أوقف السر عسكر مصطفى باشا الأمير بشيراً وأرسله إلى القسطنطينية. إلا أن «بوريه» يذكر، في رسالته هذه، ان تجريد الأمير من النيشان وعزله عن الإمارة قد تمّ في ١٣ ك٢ وليس في ٢ منه (كما مرّ معنا)، ونحن نعتمد رواية «بوريه» لأنها الأصح في نظرنا، باعتبارها وثيقة أساسية تعتمد على تأريخ الحدث في حينه وليست مذكرات تعتمد على الذاكرة.

(٥٦) Ismaïl, Ibid -.

(٥٧) حقي، اسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، ج ١: ٣٥٧.

(٥٨) رسالة الأب «بلانشيه» إلى الأب «روثان» بتاريخ ١٥ ك٢ ١٨٤٢ (Kurji, Op. cit. p. 326).

(٥٩) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ نيسان ١٨٤٢. (Ismaïl, Doc. T.7 p. 117). وانظر: (Ismaïl, Histoire, T IV, pp. 189 - 190). وقد أطلق سراح «خطار بك العماد» فيما بعد وأصبح مرافقاً لعمر باشا (رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٩ نيسان ١٨٤٢) (Ismaïl, Doc. t.7, p. 125).

(٦٠) Ismaïl, Histoire, T IV. p. 189 - 190 -.

(٦١) Ibid, pp. 190 - 191 -.

(٦٢) Ibid, p. 191 -.

(٦٣) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ أيار ١٨٤٢ (Ismaïl, Doc. T.7, p. 130).

(٦٤) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٥ حزيران ١٨٤٢ (Ibid, p. 147).

(٦٥) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ أيار ١٨٤٢ (Ibid, p. 130).

(٦٦) Ibid. -

(٦٧) أنظر أربعة عرائض مترجمة إلى الفرنسية، واحدة منها صادرة عن الأعيان المسلمين والمسيحيين وعن عائلات شهاب وقايد بيه ومراد وحماده والخازن والدحداح، وهي تعارض عودة الشهابيين إلى الحكم وتؤيد بقاء عمر باشا حاكماً للجبل (Ismaïl, Doc. T.7, pp. 173 - 174) وأخرى موقعة من ٢٤ شيخاً يعارضون عودة الشهابيين إلى الحكم ويرفضون تسليم حكم الجبل إلى أي مواطن منه، درزياً كان أم مسيحياً، ويطالبون بأن يحكم الجبل أحد الضباط العامين الغرباء عن البلاد (Ibid, pp. 174 - 177). وثالثة موقعة من ١٦ شيخاً من «الجبل الدرزي»، مسيحيين ودروزاً، يعترفون فيها «برضاهم الكامل، وبدون أي إكراه» بسلطة الباشا (عمر) وطاعته، ولا يرضون أبداً بأي شهابي أميراً عليهم (Ibid, pp. 172 - 173). ورابعة من آل حبيش (Ibid, pp. 170 - 171) بالموضوع نفسه. وقد أرفقت هذه العرائض برسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ تموز ١٨٤٢ (Ibid, pp. 169 - 170).

(٦٨) الخازن، المحررات السياسية، ج ١: ٨٨ - ٩٦.

(٦٩) المحضر الخطي للمؤتمر، (Ismaïl, Doc. T.7, p. 206).

(٧٠) Ibid. -

(٧١) Ibid, p. 208. -

(٧٢) Ibid, pp. 209 - 210. -

(٧٣) Ibid, p. 211. -

(٧٤) أنظر: Ibid, pp. 212 - 213.

(٧٥) Ibid, p. 214. -

(٧٦) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 223).

(٧٧) Ibid, pp. 224 - 225. -

(٧٨) Ibid, p. 224. -

(٧٩) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٨٤٢ (Ibid, pp. 228 - 229).

(٨٠) lid, p. 232. -

(٨١) Ibid, p. 230. -

(٨٢) Ibid, p. 233. -

(٨٣) Ibid, p. 235. -

(٨٤) Ibid, p. 236. -

(٨٥) حاول الدروز قطع المياه عن قصر بيت الدين، مقر إقامة عمر باشا، إلا انهم فشلوا في ذلك بعد اشتباك جرى مع حامية القصر، وخسر فيه الدروز خمسة من رجالهم. (رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ ت٢ ١٨٤٢ Ibid, pp. 237 - 238).

(٨٦) Ibid, pp. 238 - 239. ويبدو أن شائعة سرت في الجبل وهي أن الدولة قرّرت نزع السلاح منه، وقد تحدث عن ذلك الأميرال «البارون دي سيس Baron de Susse» قائد الفرقة البحرية للمشرق، في رسالة منه إلى وزير البحرية، بتاريخ ٣١ أيار ١٨٤٢. حيث ذكر انه «من المؤكّد أن الديوان (العثماني) قد قرّر نزع السلاح من الجبل، ويبدو أنه أعدّ، لذلك، قوات، في ضواحي بيروت، تبلغ ١٠ آلاف جندي نظامي و٤ آلاف ألباني» (Ibid, p. 136).

(٨٧) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٨٤٢ (Ibid, pp. 241 et 243).

(٨٨) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بالتاريخ نفسه (Ibid, p. 242).

(٨٩) Ibid. -

(٩٠) Ibid, pp. 243 - 244. -

(٩١) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٨٤٢. وكان قد صدر «البيلوردي» الخاص بعزل عمر باشا عن الجبل. (Ibid, p. 247).

(٩٢) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٨٤٢ (Ibid, p. 247).

(٩٣) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٣ منه (Ibid, p. 245).

(٩٤) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٦ كانون الأول ١٨٤٢. إلا أن الأمير أمين ارسلان لم يبق في الشويفات، بل تركها مع رجاله وقصد دير القمر «تاركاً الشويفات بلا وسائل مقاومة» (Ibid, pp. 252 - 253).

(٩٥) Ibid, p. 253. -

(٩٦) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٨ كانون الأول ١٨٤٢ (Ibid, pp. 254 - 255).

(٩٧) أنظر تقرير «رينار» نائب القنصل الفرنسي بصيدا، بتاريخ أول أيلول ١٧٨١ (Ismaïl, Doc. T.2, p. 381).

وقد ورد تعبير: «النصراني الدرزي... وهو الذي حضر من جبل الدروز» عند المؤرخ الجبرتي (عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ٣: ٣٦٦).

(٩٨) أنظر: سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية، الفصل الثامن من الباب الثاني (التحولات الطائفية ذات التأثير السياسي).

(٩٩) أنظر الفرمان السلطاني الصادر عن الباب العالي والذي عيّن الأمير بشيراً (الثالث) أميراً على «جبل الدروز» و«قبائل الدروز» أو «عشائر الدروز» والذي صدر بتاريخ ٣ أيلول ١٨٤٠م الوافق لـ ٦ رجب ١٢٥٦هـ (رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، ج ٥: ١٧٢ - ١٧٤ وثيقة رقم ٥٧٠، والخازن، المحررات السياسية، مجلد ١: ٢١ - ٢٢ وثيقة رقم ١٥)، وقد وردت عند رستم «قبائل الدروز» بينما وردت عند الخازن «عشائر الدروز».

(١٠٠) عريضة الدروز إلى الباب العالي بتاريخ آخر حزيران ١٨٤١ (الخازن، المحررات السياسية ج ١: ٥٠ - ٥٢، وثيقة رقم ٢٦).
وانظر: Ismaïl, Histoire, T IV, pp. 203 - 204

(١٠١) يذكر «تشرشل» عن «مصطفى باشا» اعتقاده انه «ما دام حاكم الجبل مسيحياً، فهو سوف يتطلع، كثيراً أو قليلاً، إلى سلطة أجنبية، حيث يجد العملاء الأجانب وسيلة للتدخل في شؤونه». (Churchill, Op. cit. p. 68).

(١٠٢) الخازن، المصدر السابق، ج ١: ١٤٢ وانظر: Ismaïl, Doc. T.7, pp. 380 - 381.

(١٠٣) رسالة «البارون دي بوركينيه Le Baron de Bourqueney» سفير فرنسا في الآستانة إلى «غيزو» وزير خارجية فرنسا، بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٨٤٢، (Ismaïl, Doc. T.25, p. 210).

(١٠٤) رسالة «البارون دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٨٤٢ - (Ibid, pp. 219 - 220).

(١٠٥) في رسالة من «البارون دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ آب ١٨٤٥، رفض «دي بوركينيه» القبول بالأمير أمين حاكماً للجبل لأنه، بذلك «تتلقى حمايتنا للكاثوليك صفعة مميتة» (Ibid, T.27, p. 397).

(١٠٦) حريق، إيليا، التحولات السياسية في تاريخ لبنان الحديث، ص ١٨٧، عن: أوراق (البطريرك) حبيش، مخطوطة رقم ٦٣٣٥ و٦٣٨١. ويذكر «دي ميلويز Des Meloises» القنصل الفرنسي ببيروت، ان عائلتين كبيرتين من الموارنة هما (آل حبيش وآل الخازن) اتفقتا مع العائلة الدرزية الكبرى (آل جنبلاط) على قلب الأمير بشير (الثالث) وتسليم

الإمارة إلى قريبه الأمير سلمان الشهابي (رسالة منه إلى «غيزو» بتاريخ ١٨ ك١ ١٨٤٠، Ismaïl, Doc. T.6, p. 254). ثم يعود فيذكر (في رسالة أخرى بتاريخ ٤ حزيران ١٨٤٠) ان «هذا الأمير، بصفته مسلماً، سيكون مدعوماً من الباب العالي، وسيرضى به المسيحيون لأن جميع أبنائه مسيحيون، ولأن المحيطين به والمحبّذون له مسيحيون أيضاً»، (Ibid, p. 398). ولكن البطريرك الماروني رفض هذه الفكرة رفضاً مطلقاً (Ismaïl, Histoire, T IV, p. 113) وانظر: رسالة «دي ميلويز» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٠ تموز ١٨٤١ (Ismaïl, Doc. T.6, p. 421). ورسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٨٤١ (Ibid, T.7, p. 24)، ويقول «بوريه» في رسالته هذه: «يمكن للدروز أن يحملوه (الأمير سلمان) إلى السلطة، ولكن البطريرك ضده، وخلف البطريرك: الكاثوليك».

(١٠٧) الشرط الثاني عشر من الشروط التي تضمنتها العريضة التي رفعها موارنة الجبل إلى السلطان عبد المجيد بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٨٤٠ (رستم، الأصول العربية، ج ٥: ٢١٠ وثيقة رقم ٥٨٩).

(١٠٨) في رسالة منه إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٤ ك٢ ١٨٤٢، يقول «دي بوركينيه»: «علمت أن الدروز أوفدوا أربعة نواب من قبلهم إلى القسطنطينية ليدافعوا، أمام الديوان (العثماني) عن مصالحهم، وقد أنبأني بذلك المطران مظلوم والأباتي مراد، وهما خائفان، ليس فقط من مرونة الدروز ومهارتهم في تبيان حججهم، ولكن أيضاً، من أساليب التضليل التي يتمتعون بها. وقد أتوا يطلبون من الباب العالي حاكماً مسلماً للجبل، على أن يساعده شيخ درزي في هذا الشكل الجديد للحكم». واذ يرى «دي بوركينيه» ان هذا الأمر يضرّ «بالمصلحة المسيحية»، فهو قد قابل «صارم أفندي» ناظر الخارجية العثمانية وطلب منه عدم السماح لهؤلاء الدروز بالبقاء في عاصمة السلطنة، وقد لبي طلبه فوراً، وأبلغه الأباتي مراد أن هؤلاء النواب الدروز «تلقوا أمراً بترك القسطنطينية»، واعتبر «دي بوركينيه» ذلك علامة جيدة (Ismaïl, Doc. T.25, pp. 224 - 227).

(١٠٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٦ شباط ١٨٤٢ (Ibid, p. 233).

(١١٠) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٨٤٢ (Ibid, p. 231).

(١١١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٦ شباط ١٨٤٢ (Ibid, pp. 255 - 256).

(١١٢) «دي بوركينيه» في رسالته إلى «غيزو» بتاريخ ٦ شباط ١٨٤٢ (Ibid, pp. 233 - 234).

(١١٣) «دي بوركينيه» في رسالته إلى «غيزو» بتاريخ ١٦ شباط ١٨٤٢ (Ibid, p. 256).

(١١٤) (Ibid, pp. 257 - 258). وكان «البارون دي شتورمر» قائماً بأعمال سفارة النمسا في الآستانة.

(١١٥) (Ibid, p. 261) وانظر رسالة «دي بوركينيه» إلى «كور Cor» الترجمان الأول في السفارة الفرنسية (Ibid, pp. 262 - 263).

(١١٦) أنظر رسائل السفراء وتقارير مندوبيهم في (Ibid, pp. 262 - 282).

(١١٧) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ شباط ١٨٤٢ (Ibid, p. 286).

(١١٨) أنظر نص العريضة في (Ibid, pp. 290 - 291).

(١١٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ شباط ١٨٤٢ (Ibid, p. 287).

(١٢٠) Ibid. -

(١٢١) Ibid, pp. 351 - 352. -

(١٢٢) (Ibid, p. 352). -

(١٢٣) (Ibid, p. 353). -

(١٢٤) (Ibid, p. 366). -

(١٢٥) (Ibid, p. 357). -

(١٢٦) رسالة الأب «بلانشيه» إلى الرئيس العام «جان روثام» بتاريخ ١٥ ك٢ ١٨٤٢ (Kurji, Op. cit, p. 326).

(١٢٧) رسالة الأب «بلانشيه» إلى الرئيس العام بتاريخ ٨ شباط ١٨٤٢ (Ibid, pp. 336 - 337).

(١٢٨) رسالة البارون «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٨ آذار ١٨٤٢ (Ismaïl. Doc., T.25, p. 323).

(١٢٩) دعوة صارم أفندي إلى البارون دي بوركينيه المؤرّخة في ٢٦ أيار (١٨٤٢) ورسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٣١ أيار (١٨٤٢)، (Ibid, pp. 388 - 390).

(١٣٠) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٦ حزيران (Ibid, pp. 397 - 398).

(١٣١) (Ibid, p. 408). ولم يوضح السفير، في رسالته، من الذي طرح هذه الفكرة، أنظر: خلاصة مناقشات المؤتمر في (Ibid, pp. 402 - 410).

(١٣٢) ترجمة المذكرة المرسلة من صارم أفندي إلى سفراء الدول الخمس، بتاريخ ٢٨ حزيران ١٨٤٢ (Ibid, T.26, p. 21).

(١٣٣) Ibid, p. 20. -

(١٣٤) أنظر لذلك: رسالة «روهان شابو Rohan Chabot» سفير فرنسا في لندن بتاريخ ٢ تموز ١٨٤٢ (Ibid, p. 27)، ورسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ آب ١٨٤٢ (Ibid, p. 118).

(١٣٥) رسالة «غيزو» إلى «الكونت دي فلاهوت Comte de Flahaut» سفير فرنسا في فيينا بتاريخ أول تموز ١٨٤٢ (Ibid, p. 25).

(١٣٦) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٦ تموز ١٨٤٢ (Ibid, p. 81).

(١٣٧) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ آب ١٨٤٢ (Ibid, p. 118).

(١٣٨) رسالة «دي بوركينيه» إلى «بوجاد Poujade» قنصل فرنسا ببيروت، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٨٤٥ (Ibid, T.27, p. 229). ولكن «غيزو»، في رسالته إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ١٦ تموز ١٨٤٥، يشير إلى أنباء وصلته بأن الموارنة في الجبل لا يرون في اعتناق الأمير أمين للإسلام عقبة تجعلهم لا يقبلون به أميراً عليهم، لأنهم يريدون للجبل، قبل كل شيء، حاكماً يثقون به ويتعاطفون معه (Ibid, p. 235).

(١٣٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» في ٢٧ حزيران ١٨٤٢ (Ibid, p. 221).

(١٤٠) (Ibid, T.26, p. 108). -

(١٤١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ آب ١٨٤٢ (Ibid, p. 117).

(١٤٢) Ibid, p. 119. -

(١٤٣) Ibid. -

(١٤٤) Ibid, pp. 134 - 148. -

(١٤٥) Ibid, p. 152.-

(١٤٦) Ibid. -

(١٤٧) (Ibid, p. 168)، وانظر تقريراً مفصلاً عن المؤتمر في (Ibid, pp. 155 - 168). وقد حضر هذا المؤتمر، عن الدولة العثمانية، كل من: صارم أفندي ناظر الخارجية العثمانية، ورضا باشا، وخليل باشا، وسليم بك، وصرفت أفندي (ترجمان الديوان)، والآمدجي أفندي، (Ibid, p. 156).

(١٤٨) Ibid, p. 164. -

(١٤٩) المذكرة الخطية التي أرسلها الباب العالي إلى السفراء الخمسة (Ibid, p. 202).

(١٥٠) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٨ أيلول ١٨٤٢ (Ibid, p. 198) وانظر رسالة «دي بوركينيه» بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 203).

(١٥١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٨ أيلول ١٨٤٢ (Ibid, p. 198).

(١٥٢) الرسالة نفسها (Ibid, p. 199).

(١٥٣) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» في ٧ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 204).

(١٥٤) الرسالة نفسها (Ibid, p. 205).

(١٥٥) Ibid. -

(١٥٦) رسالة «غيزو» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 215).

(١٥٧) رسالة من «غيزو» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 221).

(١٥٨) رسالة «الكونت دي فلاهوت Comte de Flahaut» سفير فرنسا في فيينا، إلى «غيزو» بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 226).

(١٥٩) رسالة «غيزو» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 221).

(١٦٠) رسالة «الكونت دي فلاهوت» إلى «غيزو» بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 226).

(١٦١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٨٤٢ (Ibid, p. 234).

(١٦٢) رسالة «الكونت دي سانت أولير Comte de Ste-Aulaire» سفير فرنسا في لندن، إلى «غيزو» بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, pp. 231 - 232).

(١٦٣) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٨٤٢ (Ibid, p. 244).

(١٦٤) Ibid. -

(١٦٥) أنظر تعريفاً للمسألة الشرقية في: زين، زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ٢٢.

(١٦٦) م. ن. ص. ن.

(١٦٧) م. ن. ص ٢٣.

(١٦٨) م. ن. ص ٢٢.

(١٦٩) بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، تضاف «الولايات المتحدة الأميركية» إلى «أوروبا» كعالم غربي.

(١٧٠) رسالة مترنيخ إلى سفيره في لندن بتاريخ ٢٨ شباط ١٨٤٢ (Ismaïl, Doc. T.25, p. 313).

الباب الأول

القائمقاميتان

(١٨٤٢ _ ١٨٦١)

الفصل الأول:

القائمقاميتان: لمحة تاريخية

أولاً – نظام القائمقاميتين (صيغة أولية: ١٨٤٢):

في السابع من كانون الأول ١٨٤٢ كتب «دي بوركينيه» إلى وزير خارجية بلاده «غيزو» يقول: «لقد انصاع الباب العالي إلى نصائح أوروبا، وقد أبلغني وزير الخارجية (العثمانية)، رسمياً، أن أسعد باشا قد تلقى الأمر بأن يعمد إلى انتخاب رئيسين مدعوين لحكم الموارنة والدروز، ويُختاران من كل من الطائفتين»[1]، وأرفق «دي بوركينيه» رسالته هذه بمذكرة ناظر الخارجية العثمانية إليه، بالتاريخ نفسه، وقد جاء فيها:

«إن الحكومة العثمانية تبدي شديد أسفها لأن ترى هذه النقطة من المسألة (طائفة قائمقام الموارنة) أخذت هذا القدر من المناقشات والمفاوضات منذ عام، وانه، رغم الإدارة الجيدة التي قامت في الجبل، ورغم البراهين المقنعة التي تؤيدها، لم تغيّر الدول الكبرى رأيها من هذه الناحية.

«إن الباب العالي، مدفوعاً بمشاعر الاحترام التي لم يتخلّ عنها لحظة تجاه الدول الكبرى الخمس، أصدقائه الأعزاء جداً وحلفائه، قد فضّل، للوصول إلى حلّ مسألة بهذه الدقة، والتي هي، في الوقت نفسه، من شؤونه الداخلية، الإنسجام مع رغبات هذه الدول بدل مجابهتها بالرفض...

«ونتيجة لذلك، فإن الباب العالي، رغبة منه في الإنسجام مع النصائح الصديقة المقدمة من أصدقائه، قد اتخذ قراراً بإصدار أمر إلى أسعد باشا

لكي يعمد... إلى اختيار وتعيين قائمقامين، واحد للدروز وآخر للموارنة، يوخذان من المواطنين غير المنتسبين إلى الأسرة الشهابية، وذلك وفقاً للتدبير الذي قبلت به الدول الكبرى، وإلزامه، في الوقت نفسه، بأن يكرس كل جهوده لاستمرار الهدوء في سوريا»[٢].

وقد وجّه صارم أفندي المذكرة نفسها إلى سفراء الدول الكبرى الخمس المعتمدين في الآستانة. ورد كل من هؤلاء السفراء على مذكرة ناظر الخارجية العثمانية بمذكرة إيجابية ترحّب بقرار السلطة العثمانية في التجاوب مع رغبات تلك الدول باستعادة موارنة الجبل لامتيازاتهم وتلبية مطلبهم بحكم أنفسهم[٣].

في السابع من كانون الأول عام ١٨٤٢، تمّ، إذن، إقرار نظام القائمقاميتين في الجبل، وفي الأول من كانون الثاني عام ١٨٤٣، وضع هذا النظام موضع التنفيذ، وقد قام على مبدء الفصل بين جبلين تاريخيين اشتهر أحدهما بأنه موطن للدروز وهو «جبل الشوف أو جبل الدروز» والثاني بأنه موطن للموارنة وهو «جبل لبنان» (وقد اشتهر هذان الجبلان، فيما بعد، وخصوصاً في عهد المتصرفية، بجبل لبنان الجنوبي (الشوف) وجبل لبنان الشمالي)، وقد اعتمدت طريق بيروت - دمشق حدوداً طولية (غرب - شرق) بين هاتين القائمقاميتين.

أما حدودهما فكانت كما يلي:

- **قائمقامية الدروز**: مركزها بيت الدين، وحدودها: طريق بيروت - دمشق شمالاً، والحدود الشرقية لإقليمي جزين والعرقوب شرقاً، ونهر الزهراني جنوباً، والبحر غرباً.

ولا يدخل في هذه القائمقامية: صيدا (مركز ولاية) ودير القمر (مديرية).

- **قائمقامية النصارى**: مركزها بكفيا، وحدودها: طريق بيروت - دمشق جنوباً، والحدود الشرقية لتربل والهرمل وشمسطار[٤] حتى كسروان والمنيطرة وبشري شرقاً، والحدود الشرقية الشمالية والشمالية لبشري والزاوية شمالاً، والبحر غرباً.

ولا يدخل في هذه القائمقامية: طرابلس (مركز ولاية) وبيروت (مركز ولاية)، (أنظر الخارطة).

وفي أول يوم من العام المذكور (١٨٤٣) عيّن أسعد باشا الأمير أحمد ارسلان قائمقاماً لقائمقامية الدروز، والأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً لقائمقامية النصارى[٥].

مسائل المناطق المختلطة ومناطق جبيل ودير القمر والقائمقامية الثالثة:

١ - **مسألة المناطق المختلطة**: أوجد نظام القائمقاميتين مسألة معقّدة ومثيرة للإضطرابات في الجبل، هي مسألة «المناطق المختلطة»، حيث يوجد في قائمقامية الدروز رعايا من النصارى، ويوجد في قائمقامية النصارى رعايا من الدروز. وكان النصارى في المقاطعات الدرزية أكثر عدداً من الدروز في المقاطعات النصرانية، مما سبّب، بالفعل، مشكلة للموارنة وللدول الأوروبية المتعاطفة معهم، وبالتالي، للباب العالي نفسه.

وتعبيراً عن إظهار مدى اهتمامه بهذه المسألة، تجاه الدول الأوروبية الخمس، قرّر الباب العالي إيفاد أحد كبار موظفيه، خليل باشا، كمبعوث خاص، للتعاون مع أسعد باشا، والي صيدا، على وضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ القرار المتّخذ[٦].

في الواقع، لم تكن هناك مشكلة بالنسبة إلى المسيحيين، غير الموارنة، الذين كانوا يقيمون في المقاطعات الدرزية ويعملون في خدمة الإقطاعيين الدروز، وكذلك بالنسبة إلى الدروز الذين كانوا يقيمون في المقاطعات المسيحية ويعملون في خدمة الإقطاعيين المسيحيين، ولكن المشكلة كانت في الموقف الذي كان الموارنة، المقيمون في المقاطعات الدرزية، يتّخذونه ضد الإقطاعيين الدروز، أسيادهم، مدفوعين لذلك بتحريض من الإكليروس الماروني والقنصل الفرنسي خصوصاً(٧).

وفي ٢ أيلول ١٨٤٤، دعا أسعد باشا وخليل باشا القناصل الأوروبيين إلى اجتماع يعقد في بيروت، بحضور الزعماء الدروز والمسيحيين، لبحث مسألة المناطق المختلطة، وتمت، في هذا المؤتمر، مناقشة الترتيبات المقترحة من الباب العالي، وجرى الاتفاق على ما يلي:

- «ينتخب، لكل من المناطق المختلطة الباقية تحت حكم المقاطعجيين الدروز، وكيل مسيحي لمراقبة السيد الدرزي ومنع العسف.

- «ينتخب، لكل من المناطق المختلطة الباقية تحت حكم القائمقام المسيحي، وكيل درزي لحماية الدروز.

- «يمكن للمسيحيين الذين لا يرغبون في البقاء تحت الحكم الدرزي أن يطلبوا الهجرة والانتقال إلى مكان آخر في الامبراطورية العثمانية، بعد أن يبيعوا أملاكهم الحالية.

«وقد تمت الموافقة على هذا الترتيب من الفرقاء جميعاً»(٨).

إلا أن هذا الحل لقي معارضة صارمة من الموارنة المقيمين في المقاطعات الدرزية، ومن فرنسا التي حاولت، بواسطة قنصلها ببيروت، تقديم بعض المشاريع البديلة، مثل:

- تعديل توزيع القائمقاميتين بحيث تعطى للقائمقامية الدرزية المناطق ذات الأكثرية الدرزية، وتعطى للقائمقامية النصرانية المناطق ذات الأكثرية المسيحية، أما المناطق المختلطة فتؤلف، بحدّ ذاتها، قائمقامية ثالثة يحكمها أمير من الأسرة الشهابية.

- أو تعميم الحل الذي اتبع بدير القمر (مديرية) في كل المناطق المختلطة. وقد اقترح «بوجاد» قنصل فرنسا ببيروت هذين المشروعين(٩).

- أو عودة الأسرة الشهابية إلى حكم الإمارة بكاملها «بقيادة الأمير الشهابي (الثاني) يعاونه كيخيا درزي»، وقد اقترحت فرنسا هذا المشروع(١٠).

- أو تسلم الأمير أمين (الشهابي) حكم البلاد. وقد اقترحت فرنسا هذا المشروع أيضاً(١١). ولكن هذه المشاريع جميعها رفضت سواء من الباب العالي أو من بعض الدول الأوروبية، أو من الدروز أنفسهم، مما أبقى على الحل المعتمد من قبل الباب العالي.

٢ - **مسألة جبيل**: وفقاً لترتيب نظام القائمقاميتين، اعتبرت «بلاد جبيل» تابعة لباشوية طرابلس (كما كانت في السابق)، وفصلت عن «جبل لبنان» وعيّن عليها حاكم عثماني (مسلم)، مما أثار استياء الموارنة و«دي بوركينيه» الذي كتب إلى «غيزو» رسالة بتاريخ ٧ شباط (١٨٤٣) يقول فيها: «إن بلاد جبيل مارونية بكاملها، وهي تضم سبع مناطق مهمة: العاقورة، والجبة، والفتوح، وجبيل، والكورة، والبترون، وبشري، ويبلغ عدد سكانها، من المسيحيين: ٣٠ إلى ٤٠ ألف نسمة، ومن المتاولة: ١٥٠٠ نسمة، ومن الروم الملكيين: ٢٠٠٠ نسمة، وبعض المسلمين»، ويستطرد «دي بوركينيه» قائلاً: «لقد فكرت أن علينا أن نرفع الصوت عالياً ما أمكن لمصلحة المسيحيين

المحرومين من إرثهم... ويجب أن أعترف أني وجدت لدى الممثلين الأربعة (للدول الأوروبية) إنسجاماً تاماً في وجهات النظر وفي المشاعر»[12].

وهكذا، فقد تعاطف سفراء الدول الكبرى الآخرون مع سفير فرنسا، وأوفد كل منهم مبعوثاً من قبله إلى ناظر الخارجية العثمانية «صارم أفندي» مصحوباً برسالة تطلب، وبإلحاح، ضم بلاد جبيل إلى القائمقامية النصرانية[13]. ويذكر «كور»، الترجمان الأول في السفارة الفرنسية، ومبعوث السفير الفرنسي إلى صارم أفندي، في التقرير الذي رفعه إلى السفير فور انتهاء مقابلته مع ناظر الخارجية العثمانية بتاريخ ٤ شباط (١٨٤٣)، أن «صارم أفندي» كان غاضباً من مبادرة السفراء الأوروبيين هذه، معتبراً أن بلاد جبيل كانت، دائماً، «تشكل مقاطعة مستقلة»[14]، ولكن «دي بوركينيه» لم يكتف بذلك، بل انه أعاد مناقشة مسألة جبيل مع الوزير العثماني، بواسطة مبعوثه «كور»، إذ أرسل إليه رسالة يقول فيها: «سوف ترى الدول الأوروبية، بتقطيعكم لأوصال الجبل، وإخضاع بلاد جبيل لحكم ضابط مسلم، أنكم خرقتم تعهداتكم في ٧ كانون الأول (١٨٤٢) وفتحتم، من جديد، معركة ١٨٤٢». ويستطرد «دي بوركينيه» في رسالته، مخاطباً صارم باشا: «إنكم تضيعون، في أوروبا، ثمن تضحياتكم، وتضعفون قيمة خطابكم السياسي، وتعملون ضد أنفسكم»، وانني أخشى صادقاً «من كل ما سوف تحاسبكم أوروبا به»[15]. وكان جواب صارم أفندي على رسالة السفير الفرنسي صارماً بالفعل، إذ أجابه: «حسناً، فلتعمد أوروبا إلى القوة، ولتأتِ لإدارة (الجبل) بنفسها. إنه مساس حقيقي باستقلالنا، وبحقوقنا في السيادة» مكرراً أن هذه المنطقة (جبيل) كانت دائماً «عائدة لبشالق طرابلس» وان الباب العالي، في وثيقة ٧ ك١ (١٨٤٢)، «لم يتعهد إلا بما يتعلق ببشالق صيدا»، وكان ردّ «كور» الذي تلقى جواب صارم أفندي، أن سفير

فرنسا «لا يطلب منك رداً مباشراً، وإنما يحذّرك ويرشدك»[16]. ولم يمر اسبوعان على ذلك (آذار ١٨٤٣) حتى صدر الأمر السلطاني بإلحاق بلاد جبيل بقائمقامية النصارى[17].

٣ - **مسألة دير القمر**: تقع دير القمر، ذات الأكثرية المارونية، في قلب جبل الدروز (الشوف) وفي النطاق الجغرافي للقائمقامية الدرزية، لذا، فقد أصر كل من البطريرك الماروني والقائمقام الأمير حيدر أبي اللمع، قائمقام النصارى، مدعومين بالسفير الفرنسي، على «اللجوء إلى كل الوسائل لإخراج هذه المدينة من إدارة الأمير أحمد (إرسلان)»[18] قائمقام الدروز. وقد تبنى السفير الفرنسي هذه المسألة باعتباره «المدافع الحقيقي والمكلف حماية المصلحة المسيحية في شؤون (جبل) لبنان» كما يصف نفسه[19]، وسعى لاستقلال هذه المنطقة وإخراجها من قائمقامية الدروز، وجيّش، في سعيه هذا، باقي سفراء الدول الأوروبية الذين اجتمعوا، في الأسبوع الأول من أيلول (١٨٤٣) لدرس هذه المسألة (ومسألة التعويض على المسيحيين)، ويبدو أن سفيري كل من النمسا وروسيا لم يكونا متحمسين، بالقدر الكافي، لهذا الإجتماع (باعتبار أن بلديهما يريان أن مسألة سوريا قد أقفلت نهائياً)[20]، ومع ذلك، فقد اجتمع السفراء الخمسة وأصدروا توصية تتعلق بدير القمر وتتضمن ما يلي:

١ - «يحكم الشعب المسيحي في دير القمر وكيل يعينه الأمير (القائمقام) المسيحي، ويحكم الشعب الدرزي فيها وكيل يعينه أمير (قائمقام) الدروز.

٢ - «كل نزاع بين هذين الوكيلين... يحال إلى البك قائد الجيش (العثماني) المتمركز في دير القمر...

المحرومين من إرثهم... ويجب أن أعترف أني وجدت لدى الممثلين الأربعة (للدول الأوروبية) إنسجاماً تاماً في وجهات النظر وفي المشاعر»(١٢).

وهكذا، فقد تعاطف سفراء الدول الكبرى الآخرون مع سفير فرنسا، وأوفد كل منهم مبعوثاً من قبله إلى ناظر الخارجية العثمانية «صارم أفندي» مصحوباً برسالة تطلب، وبإلحاح، ضم بلاد جبيل إلى القائمقامية النصرانية(١٣). ويذكر «كور»، الترجمان الأول في السفارة الفرنسية، ومبعوث السفير الفرنسي إلى صارم أفندي، في التقرير الذي رفعه إلى السفير فور انتهاء مقابلته مع ناظر الخارجية العثمانية بتاريخ ٤ شباط (١٨٤٣)، أن «صارم أفندي» كان غاضباً من مبادرة السفراء الأوروبيين هذه، معتبراً أن بلاد جبيل كانت، دائماً، «تشكل مقاطعة مستقلة»(١٤)، ولكن «دي بوركينيه» لم يكتف بذلك، بل انه أعاد مناقشة مسألة جبيل مع الوزير العثماني، بواسطة مبعوثه «كور»، إذ أرسل إليه رسالة يقول فيها: «سوف ترى الدول الأوروبية، بتقطيعكم لأوصال الجبل، وإخضاع بلاد جبيل لحكم ضابط مسلم، أنكم خرقتم تعهداتكم في ٧ كانون الأول (١٨٤٢) وفتحتم، من جديد، معركة ١٨٤٢». ويستطرد «دي بوركينيه» في رسالته، مخاطباً صارم باشا: «إنكم تضيعون، في أوروبا، ثمن تضحياتكم، وتضعفون قيمة خطابكم السياسي، وتعملون ضد أنفسكم»، وانني أخشى صادقاً «من كل ما سوف تحاسبكم أوروبا به»(١٥). وكان جواب صارم أفندي على رسالة السفير الفرنسي صارماً بالفعل، إذ أجابه: «حسناً، فلتعمد أوروبا إلى القوة، ولتأتِ لإدارة (الجبل) بنفسها. إنه مساس حقيقي باستقلالنا، وبحقوقنا في السيادة» مكرراً أن هذه المنطقة (جبيل) كانت دائماً «عائدة لبشالق طرابلس» وان الباب العالي، في وثيقة ٧ ك١ (١٨٤٢)، «لم يتعهد إلا بما يتعلق ببشالق صيدا»، وكان ردّ «كور» الذي تلقى جواب صارم أفندي، أن سفير

فرنسا «لا يطلب منك رداً مباشراً، وإنما يحذّرك ويرشدك»(١٦). ولم يمر اسبوعان على ذلك (آذار ١٨٤٣) حتى صدر الأمر السلطاني بإلحاق بلاد جبيل بقائمقامية النصارى(١٧).

٣ - **مسألة دير القمر:** تقع دير القمر، ذات الأكثرية المارونية، في قلب جبل الدروز (الشوف) وفي النطاق الجغرافي للقائمقامية الدرزية، لذا، فقد أصر كل من البطريرك الماروني والقائمقام الأمير حيدر أبي اللمع، قائمقام النصارى، مدعومين بالسفير الفرنسي، على «اللجوء إلى كل الوسائل لإخراج هذه المدينة من إدارة الأمير أحمد (إرسلان)»(١٨) قائمقام الدروز. وقد تبنى السفير الفرنسي هذه المسألة باعتباره «المدافع الحقيقي والمكلف حماية المصلحة المسيحية في شؤون (جبل) لبنان» كما يصف نفسه(١٩)، وسعى لاستقلال هذه المنطقة وإخراجها من قائمقامية الدروز، وجيّش، في سعيه هذا، باقي سفراء الدول الأوروبية الذين اجتمعوا، في الأسبوع الأول من أيلول (١٨٤٣) لدرس هذه المسألة (ومسألة التعويض على المسيحيين)، ويبدو أن سفيري كل من النمسا وروسيا لم يكونا متحمسين، بالقدر الكافي، لهذا الإجتماع (باعتبار أن بلديهما يريان أن مسألة سوريا قد أقفلت نهائياً)(٢٠)، ومع ذلك، فقد اجتمع السفراء الخمسة وأصدروا توصية تتعلق بدير القمر وتتضمن ما يلي:

١ - «يحكم الشعب المسيحي في دير القمر وكيل يعينه الأمير (القائمقام) المسيحي، ويحكم الشعب الدرزي فيها وكيل يعينه أمير (قائمقام) الدروز.

٢ - «كل نزاع بين هذين الوكيلين... يحال إلى البك قائد الجيش (العثماني) المتمركز في دير القمر...

٣ – «لا تكون دير القمر مقراً للأمير (القائمقام) الدرزي»[٢١].

وكان السفير الفرنسي قد سبق أن أوفد مبعوثه «كور» إلى «ممتاز أفندي» ناظر الخارجية العثمانية بالوكالة، يطلب منه «ضرورة ترك دير القمر للموارنة»[٢٢]، إلا أن هذا الأخير لم يقدم جواباً شافياً، إذ انه أحال المسألة، برمتها، إلى «توجيه» منتظر من أسعد باشا، والي صيدا، بعد أن أحال مجلس الوزراء القضية إليه[٢٣].

وفي اجتماع آخر عقده السفراء المذكورون، للمسألة نفسها، بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٨٤٤، تقرّر إرسال مبعوثين من قبلهم إلى «رفعت باشا»، الناظر الجديد للخارجية العثمانية، مصحوبين برسائل تشرح مطالبهم بوضع تنظيم إداري خاص لدير القمر (وبالتعويضات للموارنة)[٢٤]. وقد استمرت المفاوضات، حول هذه المسألة شهوراً، بعد أن أقحم فيها الدروز حليفهم (الكولونيل روز)[٢٥]، وانتهت، بالترتيبات المتخذة في ٢ أيلول ١٨٤٤، لمصلحة الموارنة، حيث قرّر الباب العالي ان «يحكم المدينة وكيلان: واحد مسيحي وآخر درزي، ينتخبان من طائفتهما (في المدينة)، ولكل منهما صلاحية السهر على مصالح أبناء طائفته (في المدينة). ويرتبط هذان الوكيلان بقائمقاميهما. ولا يحق لأي من القائمقامين الإقامة في المدينة المذكورة أو أن يكون له ممثل فيها»[٢٦].

٤ – **مسألة القائمقامية الثالثة**: لقد شكلت «الكورة» جزءاً من قائمقامية النصارى، وكانت غالبية سكانها من الروم الأرثوذكس. ويبدو أن خلافاً وقع بين الموارنة والروم (الكاثوليك والأرثوذكس)، وخصوصاً ان الروم الأرثوذكس لم يكونوا متحمسين للقتال إلى جانب الموارنة ضد الدروز بل إن غالبيتهم قد حالفت الدروز ضد الموارنة[٢٧]. وقد أدّى هذا التنافر بين الطائفتين

المسيحيتين إلى مطالبة الروم بإنشاء قائمقامية خاصة بهم، مدفوعين لذلك بالعثمانيين وبقنصلي روسيا (الأرثوذكس) وانكلترا (الكاثوليك)[٢٨]، حتى ان «بوجاد» توقع أن تعلن قائمقامية (الروم الكاثوليك) قريباً، وقد عرف ذلك «بطريقة سرية وخاصة جداً، ومن مصدر موثوق جداً»[٢٩]. وقد حاربت فرنسا هذه الفكرة بكل قوتها، باعتبار أنها تضعف المسيحيين، والموارنة بالذات، وتقوي سلطة باشا صيدا، مما سوف يؤدي إلى إضعاف النفوذ الفرنسي في الجبل لمصلحة النفوذ الروسي والانكليزي. وقد نجحت فرنسا في منع تشكيل القائمقامية الثالثة (وكانت ستقوم في الكورة)، وكانت حجتها في ذلك ان هذا الأمر لا بد من أن يؤدي إلى إقامة عدة قائمقاميات بعدد الطوائف الموجودة في الجبل، وقد وجد والي صيدا، أسعد باشا، حلاً مرضياً بأن استبدل تسمية (قائمقامية النصارى) بتسمية (قائمقامية الموارنة)، وهكذا فقد كانت (قائمقامية النصارى) تمتد «من مشارف طرابلس حتى طريق الشام – بيروت»، وكانت (قائمقامية الدروز) تمتد «من طريق الشام حتى صيدا» باستثناء دير القمر[٣٠]. ولكن «مسعود ضاهر» يرى أن القضية «أعمق من ذلك» إذ إنها تتعلق «برفض أي وجود روسي في المنطقة وإبقائها حكراً على الفرنسيين والانكليز»، وان الإكتفاء بقائمقاميتين فقط يستجيب لرغبة فرنسية انكليزية مشتركة باعتبارهما «تمثلان التوازن المصلحي الفرنسي – الانكليزي» بإشراف من «الهيمنة التركية»[٣١]، إلا أن ما ورد في رسالة القنصل الفرنسي «بوجاد» (المشار إليها آنفاً)، من تضافر قوى القنصلين الانكليزي والروسي بالإضافة إلى رغبة عثمانية، لإنشاء قائمقامية خاصة بالروم الكاثوليك، يناقض التحليل الذي أورده ضاهر[٣٢]. وربما ننحاز إلى تأييد وجهة نظر القنصل الفرنسي الذي يرى في إنشاء قائمقامية للروم (الكاثوليك أو الأرثوذكس) ما يضعف الموارنة وبالتالي فرنسا، ويقوّي العثمانيين، ويكون

لمصلحة كل من انكلترا وروسيا معاً، وهو ما يمكن أن تجمع عليه الدول الثلاث، باعتبار أن فرنسا هي الأقوى على الساحة المسيحية في الجبل، بفضل تحالفها مع الموارنة، بل وإعلان حمايتها لهم.

أ - فشل صيغة ١٨٤٢:

لم يمرّ عام وبعض العام على تنفيذ نظام القائمقاميتين في الجبل حتى بدأت عوراته بالظهور، وكان «غيزو»، رئيس الحكومة الفرنسية، أول من كشف عن هذه العورات في كتاب منه إلى سفيره في الآستانة، فهو (أي النظام) قد «خلق سلطتين عاجزتين، إن لم تكونا أداتي فوضى بين يدي الباشا، الحاكم العام لسوريا»(٣٣)، والقائمقامان «كما يدل عليهما اسمهما» ليسا أكثر من «رئيسين مرتبطين بالباشا ويخضعان لإرادته»، فهما «ليس لهما سلطة حقيقية ولا وسائل لممارسة هذه السلطة، ولا اعتبار في عيون الشعب، ولا جيوش لقمع الفوضى، عند الحاجة، أو استيعاب الصراعات والخصومات بين عائلة وأخرى، أو فئة وأخرى». وينتهي رئيس الحكومة الفرنسية إلى المطالبة بصيغة بديلة، ذلك ان ما ظهر في هذه الصيغة من شوائب برهن الحاجة إلى استبدال ترتيبات أخرى «بهذه الترتيبات التي ظننا أن من الواجب اختبارها»(٣٤).

دعوة صريحة، إذن، إلى حجب الثقة عن القائمقامين المختارين لحكم الكيانين الطائفيين اللذين اخترعتهما الدول الأوروبية، ورغبة واضحة بتعديل صيغة ١٨٤٢ الفاشلة، خصوصاً أن هذه الدعوة قد صدرت عن دولة تعتبر ركناً أساسياً من أركان التحالف الأوروبي الذي فرض هذه الصيغة على الامبراطورية العثمانية.

ولكن فرنسا عادت، من جديد، إلى العزف على وتر «عودة الشهابيين» لحكم الجبل، كما عودتنا في الفترة ما بين سقوط الإمارة وقيام النظام الجديد، ذلك ان رئيس الحكومة الفرنسية يرى (ولا ندري كيف يرى ذلك ومن أين له هذه الرؤية) ان «الموارنة والدروز يأسفون، بصورة عامة، على الماضي، ويتمنون عودة الشهابيين إلى السلطة»، ثم يقرّر، استناداً إلى ما «أُكِّد له»، ان «ترميم هذه الأسرة في حكم (جبل) لبنان سيكون الوسيلة الفضلى، بل الوحيدة، لمعالجة الشر»(٣٥).

وينتقد «غيزو» التقسيم الجغرافي للقائمقاميتين، وخصوصاً وجود مناطق ذات أكثرية مسيحية تحت الحكم الدرزي «كجزين مثلاً، حيث يوجد ٥٣٧٠ مسيحياً مقابل ٦٥ درزياً، واقليم التفاح حيث يوجد ٣٧٥٥ مسيحياً مقابل ٥ دروز واقليم الخروب حيث يقطن ٤٥ درزياً في وسط ٣٣٠٠ مسيحي، مما يؤدي إلى وجود ١٢٤٢٥ مسيحياً تحت إدارة السلطة الدرزية، بينما لا يوجد سوى ١١٥ درزياً فقط إلى جانب هؤلاء المسيحيين»، ويدعو إلى حل لهذه المشكلة بحيث «لا يُحكم مسيحيو الجبل إلا من قبل حاكم من طائفتهم»، وذلك وفقاً للهدف الذي توخته الدول الكبرى من هذه الترتيبات(٣٦).

وبقدر ما كانت صيغة ١٨٤٢ تثبت فشلها أمام الدول الأوروبية الكبرى، كانت فرنسا تحرّض هذه الدول على تعديلها، وتغتنم فرصة السعي لتعزيز رصيد الشهابيين في المطالبة بعودتهم إلى الحكم. ويبدو من المراسلات التي جرت، في هذه الفترة، بين رئيس الحكومة الفرنسية «غيزو» وسفيره في الآستانة «دي بوركينيه» (رقي إلى رتبة سفير في نيسان من العام نفسه ١٨٤٤) ان عودة الشهابيين إلى حكم الجبل قد شغلت حيزاً كبيراً من تفكير الحاكم الفرنسي، حتى بلغ الأمر بسفيره في الآستانة حد التخطيط لهذه العودة، ورسم

استراتيجية محدّدة لإشاعة الفكرة وجعلها مقبولة من الآخرين، وخصوصاً الدروز والباب العالي وباقي الدول الأوروبية. لذا، فهو يرى أن لا يظهر الشهابيون على المسرح إلا إذا أصبحوا يشكلون «المخرج الوحيد من الوضع المتفاقم»[٣٧].

ولكن «دي بوركينيه» يعود فيتساءل: «هل أن عودة الشهابيين ممكنة بدون معاونة الانكليز؟» ويجيب بنفسه على هذا التساؤل: «لا أؤكد ذلك، إلا أنني لا أزال بعيداً أيضاً عن نفيه». ويظل الأمر الأصعب، في نظر «دي بوركينيه» هو كيفية إقناع الباب العالي بقبول هذا الحل، فهو ضد عودة الشهابيين إطلاقاً. لذا، يقترح «دي بوركينيه» على رئيس الحكومة الفرنسية إتباع التكتيك التالي لدفع الشهابيين إلى الواجهة:

«سوف أجتهد، منذ الآن، في تحديد مواضيع الشكاوى بالضبط، والتي تقدم لحكومة الملك صورة عن الوضع الحالي لشؤون (جبل) لبنان، وسأعالج، خصوصاً، بعض التظلمات الخاصة، وبعض النقائص المتعلقة بالوعود المعطاة والمهملة، وعلى أساس عدم الرضى هذا، وهذا القلق، أطرح، بعدها، وفي الوقت المناسب، مسألة الشهابيين. إلا انني أطلب من سعادتكم، ومنذ الآن، أن لا نتعجّل الأمور، وهذا هو، في نظري، الشرط الأساسي للنجاح»[٣٨].

ورغم كل ذلك، فشل «دي بوركينيه»، ومن خلاله فرنسا، في فرض الحكم الشهابي على الجبل، وقد أدّى ذلك إلى أن فرنسا بدأت تسعى، علانية، لإفشال صيغة ١٨٤٢، من خلال معارضتها فرض تنفيذ هذه الصيغة، من قبل السلطة العثمانية، بالقوة[٣٩]، كما انها، أي فرنسا، أخذت تطالب علانية بعودة الشهابيين إلى الحكم، متوسلة المصاعب التي يجدها الباب العالي في حل

مشاكل التعويضات (للموارنة) والمناطق المختلطة، فتتدخل لمنع حل هذه المشاكل، بمؤامراتها من جهة، ومنع استخدام القوة لحلها من جهة أخرى، مما جعل أسعد باشا يحس بعجزه الكامل عن حلّ تلك المشاكل، وجعل رفعت باشا، وزير الخارجية، يحس، كذلك، بوطأة التدخل الفرنسي لإفشال نظام ١٨٤٢[٤٠].

كانت الأهداف التي يسعى إليها السفير الفرنسي، في الآستانة، والمتعلقة بوضع الجبل، هي:

١ - منع أي لجوء إلى القوة، من قبل السلطة العثمانية، لتنفيذ ترتيبات نظام ١٨٤٢.

٢ - معارضة أي توجه عثماني لفرض حكم تركي موحد ومباشر على الجبل.

٣ - مساندة أي توجه للعودة إلى الماضي (الشهابي) كعلاج عملي وأكيد لكل التعقيدات والصعوبات التي تهدّد مستقبل الجبل[٤١].

ويرى السفير الفرنسي انه، إذا لم يتمكن خليل باشا من تنفيذ المهمات التي أوكلت إليه، وعلى رأسها «انتزاع التعويضات من الدروز» وإدخال تعديلات على «التنظيم الإداري للمناطق المختلطة»، (وهي المهمات التي حدّدت له من قبل الباب العالي)، فإنه يكون قد فشل «كما فشل قبله أسعد باشا»، وتصبح، حينئذ، مسألة عودة الشهابيين إلى الحكم قد تقدمت «خطوة جديدة ومهمة»[٤٢].

ويبدو أن خليل باشا فشل في مهمته، كما كان متوقعاً، مما أثار خلافاً بين سفراء الدول الكبرى الخمس حول ردّ الفعل المتوجب اتخاذه تجاه هذا الأمر، بينما ظلت فرنسا ثابتة على موقفها المتعلق بمنع استخدام القوّة لفرض نظام

١٨٤٢، ومصرّة على عودة الشهابيين إلى حكم الجبل استنادا إلى فشل نظام ١٨٤٢[٤٣]. وقد أوضح السفير الفرنسي خطته تجاه ذلك كما يلي:

«لقد لقيت ترتيبات ١٨٤٢ صعوبات في التطبيق يصعب تذليلها، مما يعني أن مهمة خليل باشا لن تؤدي إلا إلى كشف استحالة النجاح فيها. وانني أعيد، بلا كلل، كل الاعتبارات التي تبرز ضرورة العودة إلى شكل الحكم الواحد لفرد من أعضاء الأسرة الأكثر نفوذاً والأكثر اعتباراً في (جبل) لبنان» وهي الأسرة الشهابية[٤٤].

وكانت ردّة فعل الباب العالي على المخططات الفرنسية هذه أن أصدر أسعد باشا، «بيولردي» «يدعو فيه أهالي الجبل، دروزاً ونصارى، إلى أن لا يأملوا بإمكان عودة الأمير بشير الثاني إلى الحكم، لأن ذلك «أضحى مستحيلاً»[٤٥]، بل انه يحذر الأهالي، جميعاً، «كباراً وصغاراً، فقراء وأغنياء» من أن «يلفظوا اسم الأمير بشير وأسرته» وان عليهم أن يقتنعوا بأن «الأمير بشيراً، وكل أسرته، لا يستطيعون العودة إلى سوريا، وعليكم أن تقلعوا عن الحديث عنهم»[٤٦].

كان لبيولردي أسعد باشا رد فعل عنيف لدى سفراء الدول الأوروبية، فقد احتجت عليه كل من فرنسا والنمسا[٤٧]، كما استاءت منه كل من بروسيا وروسيا وانكلترا[٤٨]، مما جعل الصراع يبدو سافراً بين الباب العالي بشخص أسعد باشا، وفرنسا بشخص سفيرها في الآستانة وقنصلها ببيروت، حول صلاحية صيغة ١٨٤٢ وديمومتها، وبالتالي حول قدرة فرنسا، والدول الأوروبية المتحالفة معها، على إفشالها.

طرحت، إذن، مسألة الحكم في الجبل على بساط البحث، من جديد، وأضحت مدار نقاش بين الباب العالي والدول الأوروبية الكبرى، خصوصاً بعد أن ثبت فشل تجربة الصيغة التي فرضت عام ١٨٤٢، وأصبحت هذه الدول

مدعوة لأن تأخذ، جدياً، باعتبارها «هذه الحالة من الفوضى المعنوية التي كانت هي نفسها مسؤولة عنها»[٤٩]. ورغم ذلك، فقد كانت انكلترا ضد تدخل أوروبا في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، كما كانت تعارض البحث في أية صيغة جديدة للحكم في الجبل[٥٠].

إلا أنه لم يكن بدّ من إقرار السلطة العثمانية بالدور الذي تلعبه هذه الدول في شؤونها، خصوصاً انها تعترف بفضل هذه الدول في تثبيت وجودها بسوريا خلال حربها ضد محمد علي باشا عام ١٨٤٠.

ب - مؤتمر ٢ أيلول ١٨٤٤ والتعديلات التي طرأت على ترتيبات ١٨٤٢:

كانت آخر محاولة لخليل باشا، لكي يستعيد المبادرة ويسوّي الوضع المتدهور في الجبل، بعد فشله في إنقاذ صيغة ١٨٤٢، هي انه جمع وكلاء المسيحيين ورؤسائهم الروحيين في مؤتمر دعا إليه بتاريخ ٢ أيلول (١٨٤٤) لدراسة أوضاع البلاد وتعديل ترتيبات ١٨٤٢ لصالحهم، وقد تقرّر في ذلك المؤتمر ما يلي:

١ - «حدّدت الضرائب المترتبة للموارنة (على الدروز) بـ ١٣٥٠٠ كيس، يدفع الدروز منها مباشرة ٣٥٠٠ كيس، أما الباقي فيسدّده الباب العالي من واردات سنجق صيدا.

٢ - «تدار دير القمر بواسطة وكيلين: درزي ومسيحي، يعيّن كلاً منهما أميره المختص.

٣ - «في المناطق المختلطة الخاضعة للسلطة الدرزية، يعيّن المسيحيون وكلاء من طائفتهم للدفاع عن مصالحهم، سواء تجاه الدروز، أو تجاه الباشا،

ضد سوء استعمال الحاكم المحلي لسلطته، وينال هؤلاء الوكلاء، من الباب العالي، لقب شرف.

٤ – «يعطى المسيحيون، الذين لا يرغبون البقاء تحت حكم السلطة الإدارية لرئيس من طائفة أخرى، حق الهجرة من منطقة إلى أخرى، وسيسهل الباب العالي هذه الهجرة بكل الوسائل المتاحة»[٥١].

وكانت هذه التعديلات، كلها، لصالح المسيحيين، إذ انتزعت إدارة دير القمر نهائياً من الدروز (خسر ال نكد حكم المدينة، وكانت من إقطاعاتهم)، كما ان «حق الهجرة» المعطى للمسيحيين «سوف يسهل،... تنفيذ الترتيبات الجديدة... إذا أحسن استخدامه»[٥٢]. ورغم ذلك، فإن «دي بوركينيه» ظل غير متحمس لنظام القائمقاميتين وغير مقتنع بالإصلاحات التي أجريت عليه، مفضلاً عليه عودة الشهابيين إلى الحكم[٥٣]، ولأجل ذلك، فهو كان يسعى لنقل بعض المناطق المختلطة، ذات الأكثرية المسيحية، إلى سلطة القائمقام المسيحي، إلا انه كان، في الأساس، يسعى إلى إسقاط نظام ١٨٤٢ برمته، فهو يقول، في ذلك: «هذا السلوك المطبق بصدق، في القسطنطينية وبيروت، يضاعف جهودنا للوصول إلى اليوم الذي تسقط فيه ترتيبات ١٨٤٢ المعدّلة. إن هذا هو، في الواقع، مصيرها»[٥٤].

لم تؤدِّ التعديلات التي أجراها خليل باشا، في ٢ أيلول ١٨٤٤، على صيغة ١٨٤٢، إلى النتائج التي كان يتوخاها، ذلك أن مسيحيي المناطق المختلطة الخاضعة للحكم الدرزي «بدوا متحدين في رفضهم لإدارة الدروز»، فهم، في تلك التي يشكلون فيها أكثرية، لا يقبلون «أن تحكمهم أقلية صغيرة»، وفي تلك التي يشكلون فيها أقلية، يخشون «ان تضطهدهم الأكثرية». وهكذا، «بدأت المقاومة السلبية تنظم نفسها»، وتكاثرت الشكاوى والإعتراضات «بدعم من

البطريرك الماروني»، وعاد «اسم الشهابيين» يتردّد «من جديد» على ألسنة المشتكين والمعترضين[٥٥]. لم ترض التعديلات المسيحيين، إذن، رغم انها كانت، كلها، لصالحهم، فهم يطالبون بأن تخرج المناطق المختلطة، ذات الأكثرية المسيحية، نهائياً من القائمقامية الدرزية، وكانت هذه مطالب البطريرك الماروني والرهبان والمشايخ في كسروان، وسكان بلاد جبيل، من خليل باشا نفسه، وكذلك الوكلاء المسيحيون في المناطق المختلطة الذين أخذوا يطالبون بأن تطبق على مناطقهم ما هو مطبق في دير القمر، أو أن يلحقوا بالقائمقامية المسيحية، أو أن «يظلوا تحت الإدارة المباشرة لحاكم صيدا»[٥٦]. وتدخل قناصل بروسيا وانكلترا مع خليل باشا لمنع أية فتنة جديدة بين الطائفتين الدرزية والمارونية، واستاء خليل باشا من الموقف المتصلب للمسيحيين، ونعتهم الكولونيل روز بالعصابات، وتلبدت الأجواء في الجبل حيث أضحى «السلام مهدداً أكثر مما سبق». ويمكن القول إن «الصيغة الحالية (١٨٤٢ معدلة) التي هي بمثابة تجربة، قد سقطت معنوياً، ويخشى أيضاً، أن تسقط بالممارسات الآتية»[٥٧]. وينهي «دادلبرغ» القنصل النمساوي العام ببيروت، رسالته إلى «الكونت دي شتورمر» سفير النمسا في الآستانة، باقتراح حل هو الحل الصحيح «في نظره ونظر المراقبين الهادئين والمحايدين» – كما يقول –، وهو: «أن يترك الأمر للحكومة العثمانية وحدها، فهي وحدها كذلك، السيد الشرعي (لجبل) لبنان، وذلك وفقاً لمبدأ سيادة الامبراطورية وعدم تدخل الدول في شؤونها الداخلية. وعلى هذا الأساس، يجب ترك (جبل) لبنان في أيدي الأتراك، تماماً كما هي القدس وكنيسة القيامة في أيدي المسلمين، وهذا ما يحول دون حدوث صراعات دامية بين الكاثوليك والروم والبروتستانت وباقي الطوائف المسيحية»[٥٨].

ولكن الحكومة العثمانية رضخت للضغوط المسيحية والفرنسية فأقرت تعديلات صيغة ١٨٤٢ وفقاً لمصالح المسيحيين، حيث أبلغ الباب العالي فرنسا، عن طريق سفارتها في الآستانة، انها، حرصاً منها على عدم «استخدام القوة، وسفك الدماء» قرّرت تعديل ترتيبات ١٨٤٢ «بما يتلاءم مع رغبات المسيحيين» وذلك «بإعطاء كل من الطائفتين وكيلاً منها يرتبط، مباشرة، بباشا صيدا» وتطلب «موافقة الدول الكبرى على هذا المشروع الجديد، وضمان عدم معارضته من قبل القناصل، في أماكن تنفيذه». ومن خلال ذلك، يرى «بوتنفال» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة «أن الفصل بين الأجناس أصبح مكرساً في الجبل، ولم يعد المسيحيون، في أي مكان منه، يخضعون لسلطة الدروز»(٥٩). ولكن الباب العالي أصدر، بعد ذلك وبتاريخ ١٥ آذار ١٨٤٥، مذكرة قدّمها إلى ممثلي الدول الكبرى الخمس، وقد جاء فيها:

«تبعاً للقرار المتّخذ سابقاً، وبما ان القائمقامين المعينين على رأس الأمتين (الطائفتين) المقيمتين في الجبل التابع لسلطة مشير صيدا، وبما أنه لم يكن مقدراً انه من الضروري أن يلجأ المقاطعجيون الموجودون في القرى المختلطة في (جبل) لبنان، وكذلك الوكلاء الذين سيعينون، إلى هذا المشير، عند الضرورة، ووفقاً لرأي السلطان بأن ذلك يمكن أن يعيق الإدارة الحسنة للجبل الذي هو موضع عنايته واهتمامه، فهو قد فضّل أن يعتمد المقاطعجيون والوكلاء أسلوب المراجعة المباشرة، وعند الحاجة، لدى القائمقامين المختصين بطوائفهم»(٦٠).

واختلفت مواقف الدول الأوروبية الكبرى حول هذا الأمر، فبينما أصرت انكلترا على أن يخضع المسيحيون، في المناطق المختلطة، للمقاطعجيين الدروز في تلك المنطقة، وبينما كانت كل من روسيا وبروسيا تؤيدان، بحياء، أو

بتردّد، موقف انكلترا هذا، وبينما كانت النمسا قد ملّت من متابعة هذه النزاعات المستمرة في الجبل، وربما «حلمت بالشهابيين» كما يرى «بوتنفال»، فتركت الأمور تسير كما يحلو لها دون أي اهتمام(٦١)، ظلت فرنسا، وحدها، تقاوم، بعنف، مشاريع الحكومة العثمانية، وتدعو إلى «فصل إداري كامل ونهائي بين الأجناس في الجبل كله، بحيث لا يرتبط الموارنة، كما الدروز، إلا بقائمقامهم المختص»، الذي هو من طائفتهم(٦٢). ويؤكد رئيس الحكومة الفرنسية موقفه هذا في رسالة أخرى منه إلى القائم بأعمال سفارته في الآستانة «بوتنفال» بتاريخ ٢٧ آذار ١٨٤٥، إذ يقول: «لقد تكرس، من جديد، مبدأ الفصل بين الأجناس (الطوائف) في المناطق المختلطة من الجبل، وإزاء هذا الوضع... ليس لدي أي اعتراض على التدخل المتحفظ لمشير صيدا في إدارة الوكلاء، ولقد وجدت بصعوبة، ضمانة كافية لاستقلالهم، وذلك في الوعد (الذي قطع) بأن هذا التدخل لن يحدث إلا بسبب وجود نزاعات بين الشعبين (الطائفتين)، وفي الأمور الصعبة نسبياً»(٦٣). ويستطرد «غيزو»: «سيكون طبيعياً أكثر، ومنطقياً أكثر، وعادلاً أكثر، أن يرتبط الوكلاء بقائمقاميهم المختصين، ولا يعودوا إلا أليهم في منازعاتهم، وان لا يكون هناك أي تدخل آخر، في الشؤون الإدارية للجبل، إلا من قبل هؤلاء القائمقامين»(٦٤).
وكانت هذه المواقف المتأزمة لفرنسا، توطئة لصراع دام قريب بين الموارنة والدروز في الجبل.

ج - حرب ١٨٤٥ (بين الدروز والموارنة):

كانت عودة المشايخ الدروز من المنفى نذيراً لتدهور الوضع في الجبل بين هؤلاء المشايخ والفلاحين المسيحيين الذين كانوا قد استفادوا من

غياب أصحاب الأرض فوضعوا أيديهم عليها، بترخيص من الأمير الشهابي (١٨٣٨ - ١٨٤١). وزاد في تدهور الوضع تقسيم البلاد على أساس طائفي (١٨٤٢ - ١٨٤٤) بحيث يحكم الدروز المناطق المختلطة من الشوف (قائمقامية الدروز)، فبدأ الفلاحون المسيحيون، في تلك المناطق، يستعدون لمواجهة عسكرية حاسمة مع الاقطاعيين الدروز، وذلك خلال شتاء ١٨٤٤ - ١٨٤٥، معتمدين على القوة لحل قضيتهم مع هؤلاء، حيث أخذوا يشكلون «مجموعات شعبية مقاتلة» تتشكل كل منها من عشرة مقاتلين، حتى ماية مقاتل، وتتوزع في مختلف النواحي، فكان على رأس كل ناحية مسؤول عسكري يأمر عدداً من المسؤولين يساوي عدد القرى الموجودة في ناحيته، بينما يأمر هؤلاء المسؤولون أعداداً من المقاتلين تختلف باختلاف كبر القرية وصغرها، وسمي «مقدّمو» الفرق الريفية هذه اسماً لم يكن مألوفاً، حتى ذلك الحين، هو «شيوخ الشباب». ومن قادة هذه الفرق: أبو سمرا غانم، ويوسف الشنتيري، ويوسف بك المبيض، والمطران يوسف أبو رزق، والأمير حسن أسعد الشهابي[٦٥]. ويذكر «بازيلي» في تقرير رفعه إلى السفير الروسي في الآستانة بتاريخ ٢ نيسان ١٨٤٥، ان المسيحيين «الذين يشعرون الآن انهم أكثر قوة، والمنظمين، عسكرياً، في جميع المناطق المختلطة، يطالبون بإلغاء جميع الحقوق الإقطاعية التي يتمتع بها أصحاب المقاطعات الدرزية»، كما يؤكّد ان الاريستوقراطية المارونية لم تشارك في الحركة المسلحة التي قام بها مسيحيو هذه المناطق، لأنها تدرك، جيداً، ان «انهيار سلطة المشايخ الدروز يعني أن السيل نفسه سيجرف، لا محالة، كل الاريستوقراطية المارونية». لذا، فإنه لم يجرؤ «أي شيخ أو أمير» مسيحي على ترؤس أية فرقة عسكرية من هذه الفرق[٦٦].

وكانت «دير القمر» هي المركز الرئيسي لهذه الاستعدادات الحربية التي كانت تشرف عليها «لجنة سرية» تجتمع في المدينة وتبعث بأوامرها وتوجيهاتها إلى سائر الفرق. وقد لفتت هذه الاستعدادات أنظار الدروز الذين ما لبثوا أن أخذوا يستعدون بدورهم، بعد أن تعهدوا «بتجميد خلافاتهم العائلية، لفترة، والوقوف صفاً واحداً لدى أول تحرك للمسيحيين»[٦٧].

إلا أن هذه التشكيلات العسكرية التي أعدّها الفلاحون المسيحيون في المناطق المختلطة لم تصمد «عند أول استنفار حربي» كما أن «لجنة دير القمر» كانت عاجزة عن قيادة العمليات الحربية، فانهارت بدورها[٦٨].

ويقدم «بوجاد Poujade» القنصل الفرنسي العام ببيروت، في رسالة منه إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٠ حزيران ١٨٤٥، إحصاء لعدد القادرين على حمل السلاح في جبل لبنان، من مختلف الطوائف (عام ١٨٤٥)، على الشكل التالي:

المقاطعة	موارنة	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	دروز	مسلمون (سنة وشيعة)	يهود	المجموع
دير القمر	٦٦٠	٣٩٠	-	١٤٠	-	٥٨	١٢٤٨
الشوف	٢٥٠	٥٨٥	٧٥	١٧٠٠	-	-	٢٧١٠
العرقوب	٣٥٠	٣٥٠	-	٦٨٠	-	-	١٣٨٠
الجرد	٤٤٠	-	-	٧٤٨	-	-	١١٨٨
الغربان	٢٢١	٢٠٠	٧٠٠	١٠٣٠	١٧	-	٢١٦٨
المناصف	١٩٠	١٥٠	-	٣٢٠	-	-	٦٦٠
الشحار	٥٥٠	١٥٠	٢٠٠	٣٦٠	-	-	١٢٦٠
جزين	٩٠٠	٥٥٠	-	١٢٠	-	-	١٥٧٠
الريحان	٤٠	٤٠	-	-	١٨٤	-	٢٦٤

المقاطعة	موارنة	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	دروز	مسلمون (سنة وشيعة)	يهود	المجموع
اقليم التفاح	٢٠٠	٦٠٠	–	–	٢٥	–	٨٢٥
اقليم الخروب	٢٠٠	٤٠٠	–	–	٨٥٠	–	١٤٥٠
زحلة والبقاع	–	٣١٠٠	٤٠٠	١٢٠	٥٠٢	–	٤١٢٢
شرق بعلبك	٥٠	٦٠٠	١٥٠	–	–	–	٨٠٠
المتن	٢٥٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٣٠٠	–	–	٦٨٠٠
الساحل	١٢٥٠	١٥٠	٢٠٠	٢٨٢	–	–	١٨٨٢
كسروان	١٢٥٠٠	٣٠٠	٢٥٠٠	–	٥٨٠	–	١٥٨٨٠
المجموع العام	٢٠٣٠١	٨٦٦٥	٦٢٢٥	٦٨٠٠	٢١٥٨	٥٨	٤٤٢٠٧ رجال[٦٩]

فيكون مجموع عدد الرجال القادرين على حمل السلاح في جبل لبنان (ويلاحظ إضافة كل من زحلة وشرق بعلبك إلى هذا الجبل، وهي مناطق أدخلت، فيما بعد، في متصرفية جبل لبنان)، هو: ٤٤٢٠٧ رجال من أصل مجموع عدد سكان هذا الجبل والبالغ ١٩٣٩٣٥ نسمة (وفقاً لإحصاءات بوريه عام ١٨٤٧)[٧٠]، وهكذا تكون نسبة عدد القادرين على حمل السلاح في الجبل، إلى مجموع عدد السكان فيه، هي: ٢٢,٨٠٪، وهي نسبة معقولة.

إلا أنه لا بدّ من ملاحظة الفارق الكبير بين عدد الدروز القادرين على حمل السلاح، وعدد القادرين على حمله، من المسيحيين عموماً، والموارنة خصوصاً، حيث نجد أن نسبة عدد القادرين على حمل السلاح من الدروز، إلى عدد القادرين على حمله من الموارنة لا يتعدى الـ ٣٣,٥٠٪، ونسبة عددهم إلى عدد القادرين على حمله من المسيحيين عموماً لا يتعدى الـ ١٩,٣٢٪. أما إذا اعتبرنا، استناداً إلى معظم المصادر، ان الروم الأرثوذكس ظلوا على الحياد

في هذه الحرب، أو أن قسماً كبيراً منهم (في المتن) قد تحالف مع الدروز، فيمكن القول إن نسبة عدد الدروز القادرين على حمل السلاح، في الجبل، إلى عدد القادرين على حمله من المسيحيين، الموارنة والكاثوليك، تصل إلى ٢٣,٤٧٪، إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى ٤٤,٩٦٪ إذا ما جمعنا إلى الدروز حلفاءهم الأرثوذكس (في المتن).

إلا أن النسبة الأقرب إلى الواقع هي تلك التي تحدّد نسبة عدد القادرين على حمل السلاح، من الدروز، في المناطق المختلطة (أي المناطق الدرزية إجمالاً، والتي جرى فيها قتال)[٧١]. وهي المقاطعات الواردة في الجدول، باستثناء مقاطعات كسروان وزحلة والبقاع وشرق بعلبك (أي الهرمل) إلى عدد القادرين على حمل السلاح من الموارنة فقط، في تلك المناطق، وهذه النسبة هي:

عدد الموارنة القادرين على حمل السلاح في المناطق المختلطة	عدد الدروز القادرين على حمل السلاح في المناطق نفسها	نسبة عدد القادرين من الدروز على حمل السلاح إلى عدد القادرين من الموارنة
٧٧٥١	٦٦٨٠	٨٦,١٨٪

يتهم «تشرشل» الموارنة بأنهم كانوا البادئين، في شهر نيسان عام ١٨٤٥، بشن هجوم عام على الدروز «في الأحياء الدرزية كافة»، حيث كان يقودهم، في الشوف، أحد مطارنتهم وقد «حمل الصليب بيده» وأخذ، للمبادرة بالهجوم، «موافقة» القائد العثماني في المنطقة. وقد استطاع الموارنة الوصول إلى «أربع عشرة قرية درزية» دمّروها وأحرقوها، حتى وصلوا إلى أسوار المختارة حيث صدتهم قوات عثمانية كانت متمركزة أمام قصر «سعيد بك جنبلاط»، فعادوا عن أسوارها منهزمين.

وفي عبيه، هُزم الموارنة كذلك، وكانوا بقيادة أمرائهم الشهابيين الذين حاصرهم الدروز في قصورهم، «وكانت القوات التركية تتفرج على هذا الصراع بهدوء»، فسلموا أنفسهم للكولونيل روز «الذي اقتادهم، بنفسه، إلى بيروت».

واستعادت الحرب، بين الدروز والموارنة، سيرتها الأولى حيث أحرق الدروز القرى المسيحية ودمّروها ونهبوها، وطاردوا (ومعهم أتراك غير نظاميين) المسيحيين «واضطهدوهم وسلبوهم وعذّبوهم وقتلوهم». وقد بدا أن الأتراك كانوا يتصرفون، في هذه الحرب، «كاحتياط للدروز»[٧٢].

ولكن «بوجاد» قنصل فرنسا ببيروت، يرى الأمر عكس ذلك تماماً، فهو يذكر أن الدروز هم الذين كانوا البادئين بالعدوان، حيث أن «أول أعمال القتل بدأها الدروز، إذ انهم قتلوا مسيحياً بالقرب من دير القمر»، وهكذا، فقد انتشرت أعمال القتل والإرهاب في الجبل، ولم يعد يخرج، بعدها، أي شخص، «إلا مسلحاً أو برفقة ما، وكل فرد يخرج بمفرده كان يُقتل»[٧٣].

وإذ يتحدث «بوجاد» عن هذه الحرب التي بدأت في ٣٠ نيسان ١٨٤٥، يذكر أنها بدأت «في الساحل والجرد والمتن» وأن «دخان الحرائق كان يُرى من بيروت» كما «يُسمع إطلاق النار من ضواحيها» وان الدروز «كانوا متفوقين» في هذه الحرب.

ثم يتحدث عن فظائع الدروز في هذه الحرب فيذكر هجومهم على القرى والضياع المسيحية في الجبل والساحل، منطلقين من بتاتر إلى رشميا فمجد المعوش فعمّيق فدير الكحلونية فبعبدا، حيث «أحرقوا الأديرة واغتصبوا النساء وذبحوهن»، وامتلأت بيروت وضواحيها بالمشردين الهاربين من الجبل والساحل، ومنهم نساء أسرة الأمير ملحم الشهابي»[٧٤]. ويتحدث «بوجاد» عن

موقف القوات العثمانية من هذه الحرب فيذكر أن تحيز هذه القوات إلى جانب الدروز كان واضحاً، وكذلك موقف السلطات العثمانية التي لم تحاول أن «تعاقب القتلة» بل انها كانت «تغمض العين عن أعمال القتل التي يرتكبها الدروز»، وان نية العثمانيين كانت منصرفة إلى تشجيع استمرار «حرب الإفناء» هذه، بين الدروز والمسيحيين، بصمت وهدوء، بينما كان «خيّالة الأتراك، غير النظاميين» يقومون بأعمال القتل والسلب والنهب علانية وبلا رادع، ويتغاضى الباشوات الأتراك عن كل ذلك ولا يبدون أي تحرك لوقف هذه الاعتداءات ومنعها، أو وقف الحرب الناشبة بين الطرفين. إلا أن وصول «أبو سمرا غانم» إلى ساحة القتال مع قوة كبيرة من مسيحيي الشمال، أعاد شيئاً من التوازن بين المتقاتلين، إذ انه استطاع أن يحرز «انتصارات كبيرة» على الدروز «في الشوف، بين صيدا ودير القمر»[٧٥].

بعد هذه الأحداث الدامية بين الدروز والمسيحيين، وإثر التقارير المستفيضة التي كان القناصل الأوروبيون يرسلونها من بيروت إلى الآستانة، والتي كانت تجد صدى كبيراً لها في الأوساط السياسية الأوروبية، وخصوصاً الفرنسية، كان لا بد من أن تتحرك هذه الدول لوقف النزف في الجبل، وقد اجتمع قناصل الدول الكبرى ببيروت وقرّروا إرسال مذكرة إلى المشير «وجيهي باشا» والي صيدا، (بتاريخ ٤ أيار ١٨٤٥) يطلبون منه، فيها، التدخل لوقف الحرب ووضع حدٍّ للعنف وذلك بالوسائل «الأكثر سرعة، والأكثر فعالية»[٧٦]. وقد أجاب الباشا على هذه المذكرة برسالة مطولة حاول أن يبرّر فيها، تجاه القناصل الأوروبيين، موقف السلطة العثمانية والقوات العثمانية، من الفرقاء المتصارعين في هذه الحرب، وبعد أن ذكر أنه سعى، بكل قوته «لوضع حدّ للفوضى في الجبل ولمنع كل من الطائفتين أن توقع ضرراً بالأخرى»، أطلع

القناصل على خطة تهدف إلى إجراء مصالحة بين الفرقاء المتقاتلين، مؤكّداً عزمه على إيقاف القتال بين الفريقين(٧٧).

كانت الحرب الأخيرة قد أدّت إلى تأجيل تنفيذ التدابير التي كانت الآستانة قد قرّرت إدخالها كتعديلات على نظام القائمقاميتين الذي وضع عام ١٨٤٢، ورغم ذلك، فقد ظلت فرنسا تسعى لتطوير هذا النظام بما يكفل عدم تجدد القتال، وكانت ترقب، خلال ذلك، تطور الأحداث بشكل كان يدفعها إلى الاقتناع، أكثر فأكثر، ان مسألة الجبل هي «مسألة مسيحية محضة»، وان السلم الذي يقام في الجبل، إنما يقوم «على حساب الموارنة ولمصلحة الدروز»(٧٨)، لذا، فهي كانت تزداد ميلاً إلى وجوب «التدخل الخارجي المنظم... في شؤون الامبراطورية» العثمانية، ويرى سفيرها في الآستانة أن هذا التدخل، بعدما حدث في الجبل، أضحى مبرراً «ومشروعاً»(٧٩)، وذلك رغم موقف الممثلين البريطانيين في الجبل والآستانة «الكولونيل روز والمستر كاننغ» وهو موقف منحاز صراحة إلى «الآستانة والدروز»(٨٠).

إستمرت الحرب طوال شهر أيار (١٨٤٥) وكانت سجالاً بين الدروز والموارنة، بل إن سفير فرنسا في الاستانة رأى فيها، بناءً لتقارير قنصله ببيروت، رجحاناً لكفة الموارنة على الدروز «في كثير من النقاط»، وان الجبل «سيحتاج إلى وقت طويل لكي يقوم معافى من هذا الصراع الدامي»(٨١). ومع ذلك، فقد بدا التدخل العسكري الفرنسي أكثر احتمالاً إذا ما استمر الوضع في الجبل على ما هو عليه أو تفاقم، إذ رأى السفير الفرنسي أن يدعو «قيادة قواتنا في المشرق بالتوجه نحو بيروت» لإنقاذ الضحايا، حسبما ذكر، معتبراً أن تلك مهمة انسانية لم تتنكر فرنسا لها يوماً(٨٢).

وفي الأول من حزيران (١٨٤٥)، «كان المسيحيون يظهرون تقدماً في القتال على خصومهم»، ووفقاً للخطة التي رسمها وجيهي باشا، والتي سبق ذكرها، توجهت القوات النظامية العثمانية «نحو النقاط المهدّدة وانزلقت بين المتقاتلين»، أما الباشا الذي كان على اتصال دائم بالقناصل، فقد استدعى إليه، في بيروت، الزعماء الرئيسيين من كلا الفريقين: الدروز والموارنة، «وحضر هؤلاء الزعماء ووقّعوا، بتاريخ أول حزيران، شروط التهدئة العامة»(٨٣).

في هذه الأثناء، كانت القوات العثمانية تسعى للسيطرة على الوضع في الجبل، فتتمركز في عدد من القرى والبلدات الدرزية والمسيحية، بدءاً من المديرج، وصولاً إلى المتن والشوف (في العبادية ورشميا وقبّيع والهلالية وبيت مري وبرمانا ورأس المتن وقرنايل) حيث عمدت هذه القوات إلى جمع السلاح من الأهالي، وتنظيم دخول الغرباء إلى هذه القرى، وتنظيم الحراسة فيها، وحماية أمنها(٨٤).

ولكن القتال لم يتوقف، بصورة عامة، إلا في منتصف تموز (١٨٤٥)، حيث «توقفت أعمال العنف في كل النقاط، ولم نعد نلحظ أكثر من بعض أعمال عنف منعزلة»(٨٥). وكان السلطان قد قرّر، في هذه الأثناء، إيفاد ناظر خارجيته «شكيب أفندي» مزوداً «بأوسع الصلاحيات» إلى سوريا «لتأمين الهدوء وتسوية كل المسائل المعلقة» في الجبل، أضف إلى ذلك انه (أي السلطان) علّق مفاعيل صلاحيات «السلطات المحلية» طوال فترة قيام الوزير بمهمته، وأرفقه بأمر موجّه إلى «نامق باشا» قائد «جيش العربية» بأن يضع بتصرفه ما يشاء من الوحدات، وان «يقدم له المساعدة والمعاونة»(٨٦) في سبيل «الحفاظ على الهدوء وتطبيق النظام الإداري الجديد» في الجبل(٨٧).

ثانياً – مهمة شكيب أفندي (١٨٤٥):

يرى «دي بوركينيه»، سفير فرنسا في الآستانة، أن «شكيب أفندي» ذو ميول «متعاطفة مع مصالح المسيحيين» وان «حياته المهنية المدنية» تبعده عن «فكرة اللجوء الفعلي لاستخدام القوة» رغم ما يتعرض له الجبل من تهديد مسلط عليه باستمرار[٨٨]، وذلك لأن القتال في الجبل قد توقف «بسبب تعب المتقاتلين أكثر منه بسبب تدخل السلطات العثمانية»[٨٩]. بينما يصف «بازيلي»، قنصل روسيا ببيروت، «شكيب أفندي» بأنه إنسان «عمليّ ومجرّب»، منحه السلطان «سلطات مطلقة» لأجل «تحجيم حقوق المشايخ (الدروز) المقاطعجيين، وتحديد حقوق ممثلي السكان المسيحيين في كل إقطاعة»[٩٠].

غادر شكيب أفندي الآستانة بتاريخ ٩ أيلول ١٨٤٥ متجهاً إلى بيروت على متن الباخرة «بيكي شيفكت Peiki Chevket»[٩١] ووصلها في ١٤ منه[٩٢]، وقد اصطحب معه كتيبتي مشاة لتعزيز «جيش العربية» المتمركز في سوريا[٩٣]، ورافق وصوله إلى سوريا تحرك كثيف لهذا الجيش (بقيادة نامق باشا) في ضواحي زحلة، «وكان الأمن قد استتب في الجبل»[٩٤].

أما مهمة شكيب أفندي، فقد شرحها، هو نفسه، في رسالة منه إلى «دي بوركينيه» سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ٢٧ تموز ١٨٤٥، وقد جاء فيها أن الباب العالي قد أوفده، إلى سوريا، «بمهمة خاصة وبصلاحيات مطلقة» موفداً يدرك الأهمية الحقيقية للمسألة، والفكرة الحميمة للحكومة» وذلك لكي «يسوّي المسألة بشكل سريع وتام» وبلا أي «تردّد أو مناقشة». ويحدّد «شكيب أفندي»، في رسالته هذه أيضاً، الأسس التي تقوم عليها تسوية مسألة الجبل، أي الأسس التي تشكل مهمته، وهي:

١ – «المحافظة على الامتيازات الخاصة التي منحها السلطان لأهل الجبل».

٢ – «التنفيذ التام للمخطط المعتمد، سابقاً ولاحقاً، للإدارة المحلية» للجبل (والمقصود نظام القائمقاميتين الذي وضع عام ١٨٤٢).

٣ – «إعادة الهدوء العام» للجبل.

ولا بد من تنفيذ هذه التسوية بالشكل المطلوب، وأي من الفريقين يعارضها، فسوف يتعرض «لاستخدام القوة»، ولأجل ذلك، فقد خصّصت الدولة القوة الكافية لتأمين التنفيذ، وأصدرت أوامرها إلى «نامق باشا، القائد العام لجيش سوريا» للتوجه إلى الجبل «مع العدد الكافي من الوحدات النظامية، واحتلال المواقع العسكرية الملائمة، والتحرك، بعدها، وفقاً للظروف، وتبعاً للتعليمات التي أصدرتها إليه»[٩٥].

ويستطرد موفد الباب العالي، في رسالته هذه، منبهاً إلى وجوب عدم تدخل القناصل الأوروبيين في مهمته، «لا علانية، ولا سراً»، ثم يتطرق إلى بحث مسألة «القرى المختلطة» والتنظيمات المتعلقة بها وفقاً لنظام القائمقاميتين، فيضع لها ثلاثة عناوين:

١ – المسائل القانونية (الحقوقية).

٢ – المسائل الإدارية (السياسية).

٣ – المسائل التنفيذية (الضبطية)، ويضع حلولاً لهذه المسائل وفقاً «لإرادة الباب العالي»[٩٦].

وقد فهم «دي بوركينيه» من هذه الرسالة أن شكيب أفندي «متعاطف مع مصالح المسيحيين» وأن مهمته محدّدة بإجراء «التنظيم الإداري للجبل على

أساس احتفاظ المسيحيين بامتيازاتهم، ودفع التعويضات المستحقة للموارنة»[٩٧].

ما أن وصل شكيب أفندي إلى بيروت حتى بادر إلى دعوة القناصل الخمسة إلى اجتماع للتداول في شؤون الجبل، وقد تمّ الاجتماع في ٢٢ أيلول، حيث دارت بين هؤلاء القناصل ووفود الباب العالي مناقشات مطولة حول مسائل «الامتيازات الممنوحة للجبليين منذ أن تخلصت سوريا من النير المصري» وتدخل القناصل الأوروبيين في شؤون الجبل، وسحب الرعايا الأجانب منه إلى أن «يستتب الهدوء التام فيه»، وصلاحيات المقاطعجيين الدروز «فيما يتعلق بأعمال الشرطة». وكانت المناقشات حامية، في هذه المجالات، بين القناصل ووفود السلطنة، مما أثار زوبعة من النقد لشكيب أفندي من قبل هؤلاء القناصل، وخصوصاً في مسألة سحب الرعايا الأجانب[٩٨]، إلا أن ذلك لم يغيّر من مهمة شكيب أفندي شيئاً، خصوصاً أن الباب العالي كان قد أرفق اعلانه عن مهمة شكيب أفندي بعزمه على إدخال الجيش إلى الجبل «للحفاظ على الهدوء وتطبيق النظام الإداري الجديد»[٩٩]، وبالفعل، فقد انتشر «جيش العربية» في جبل لبنان، بكثافة ملحوظة، مع بدء شكيب باشا لمهمته، وبدأ بجمع السلاح الذي وزّع على أهل الجبل عام ١٨٤٠[١٠٠]، بينما بدأ شكيب أفندي بتنفيذ تدابيره الإصلاحية على نظام ١٨٤٢ وفقاً لمقرّرات الباب العالي.

فما هي هذه التدابير، وما هي «تنظيمات شكيب أفندي» التي اشتُهرت بعد ذلك، والتي ظلت سارية المفعول في جبل لبنان حتى أحداث عام ١٨٦٠؟

تنظيمات شكيب أفندي (الصيغة النهائية للقائمقاميتين: ١٨٤٥):

يمكن اختصار «التنظيمات» التي وضعها شكيب أفندي وأدخلت على نظام القائمقاميتين، والتي سميت باسمه، فيما بعد، بما يلي (بعد الإبقاء على تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين وفقاً لما كان معمولاً به):

- تشكيل مجلس لدى كل قائمقام، يرأسه القائمقام نفسه، ومهمته معاونة القائمقام في النظر بدعاوى الأهلين «الخاصة والعامة» وذلك «وفقاً للعادات القديمة، المكانية (المحلية)، وللأصول المذهبية».

- يؤلف كل مجلس على الشكل التالي:

- وكيل قائمقام، وقاضٍ ومستشار مسلمين (سنيين)، وقاضٍ ومستشار درزيين، وقاضٍ ومستشار مارونيين، وقاضٍ ومستشار أرثوذكسيين، وقاضٍ ومستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط «لأن قاضي الإسلام يقضي في الطائفتين معاً».

- يعيّن هؤلاء القضاة والمستشارون، وينتخبون «بمعرفة مطارنة وعقال كلتا الطائفتين».

- يختار وكيل القائمقام «من بين معتبري الجبل الأكثر وجاهة» ويعهد إليه «برئاسة المجلس» عند غياب القائمقام، أما في حضوره، فمثله مثل «سائر الأعضاء».

- ينتخب أعضاء المجلس «من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة»، على أن تختار كل طائفة العضو المنتسب إليها. أما القضاة فينتقون «من جميع هذه الطوائف» و«يحضرون الجلسات مع سائر الأعضاء» إلا انهم يفصلون في «دعاوى أبناء مذهبهم... وفقاً لعقيدتهم الدينية».

- يجب أن لا يكون أي من أعضاء المجلس مستخدماً «عند المعتمدين الأجانب» أو مظللاً «بحماية أجنبية» أو «من سكان القرى الخارجة عن دائرة الإدارة الجبلية».

- تنحصر وظائف كل مجلس بالأمور التالية:

١ - توزيع الويركو سنوياً (أما تحصيله واستيفاؤه فعائد إلى القائمقامين والمقاطعجيين والوكلاء).

٢ - النظر بالدعاوى والخلافات القائمة بين الأهلين (من أبناء الطائفة) وفصلها والحكم بها.

٣ - تحديد أصول المحاكمات التي يجب أن يتّبعها القاضي في النظر بالدعاوى المعروضة عليه، ومصير المضابط والقرارات المتعلقة بالويركو والتي يجري خلاف على توقيعها.

٤ - المحظورات التي لا يحق للمجلس القيام بها، وإجراءات التحري والتحقيق بالقضايا التي تستوجب ذلك من قبل القاضي المختص، وإجراءات توزيع التكاليف واستيفائها.

٥ - إجراءات تحصيل الويركو بواسطة «الحوالية». أما إجراءات ضبط الأمن فهي منوطة بالقائمقام مباشرة، و«له، وحده، الحق بتنفيذ أحكام المجلس».

٦ - الرواتب التي يتقاضاها أعضاء المجلس (شهرياً: ٦٠٠ قرش لكل نائب قائمقام، و٥٠٠ قرش لكل عضو، و٤٥٠ قرش لكل أمين سر للمجلس)، ويحظر على أعضاء المجلس قبول الهدايا أو غيرها «مهما كانت»[١٠١].

وقد تميّز هذا النظام بما يلي:

- أعطى القائمقامية صفة الاستقلالية، وذلك بإنشاء جهاز إداري متكامل فيها، مؤلف من رئيس (القائمقام) ومجلس إداري متمتع بصلاحيات إدارية وقضائية ومالية محدّدة، مما أثر سلباً على النظام الإقطاعي القائم فأضعفه وسلبه الكثير من مميزاته وصلاحياته، إذ انه حرم الإقطاعي من الكثير من سلطاته التي كان يتمتع بها تجاه فلاحيه، وخصوصاً القضائية منها، وقضى على أي أمل بعودة الحكم الإقطاعي الوراثي، أو الحكم الأميري (الذي كانت فرنسا تحلم به وتسعى إليه) إلى الجبل.

- حدّ، في الوقت نفسه، من استقلالية هذه القائمقامية، وذلك بربطه صلاحية تعيين القائمقام وعزله بمشير صيدا، وفرضه قاعدة «إجماع الطوائف» على قرارات المجلس المتعلقة «بالويركو»، حتى اذا خالفت إحدى الطوائف القرار المتخذ (وكان يفترض بممثلي كل طائفة أن يتفقوا فيما بينهم قبل الاقتراع)، رفع الأمر إلى مشير صيدا للبت به، مما يحيل أمر البت بمعظم قرارات هذا المجلس إلى المشير، بسبب صعوبة الإجماع أو استحالته.

- عزّز مواقع رجال الدين (من عقال وإكليروس) على حساب الإقطاع والاريستوقراطية في كل قائمقامية، وذلك بأن أتاح لهؤلاء الرجال اختيار أعضاء المجلس من قضاة ومستشارين من كل طائفة، وهذا ما حدا بالاكليروس إلى أن يطمح للحلول محل النبلاء (من اقطاعيين واريستوقراطيين) في كل من القائمقاميتين (النصرانية والدرزية)، و«خلق تنظيم ديموقراطي تيوقراطي» بديل، كما دفعه إلى تحريض الفلاحين للتمرد على أسيادهم من النبلاء والمقاطعجيين، في كلتا القائمقاميتين. وسنرى دور هذا الإكليروس، فيما بعد، في دعم التمرد الذي حصل في وقت لاحق (طانيوس شاهين عام ١٨٥٨، كما في أحداث عام ١٨٦٠).

– يجب أن لا يكون أي من أعضاء المجلس مستخدماً «عند المعتمدين الأجانب» أو مظللاً «بحماية أجنبية» أو «من سكان القرى الخارجة عن دائرة الإدارة الجبلية».

– تنحصر وظائف كل مجلس بالأمور التالية:

١ – توزيع الويركو سنوياً (أما تحصيله واستيفاؤه فعائد إلى القائمقامين والمقاطعجيين والوكلاء).

٢ – النظر بالدعاوى والخلافات القائمة بين الأهلين (من أبناء الطائفة) وفصلها والحكم بها.

٣ – تحديد أصول المحاكمات التي يجب أن يتّبعها القاضي في النظر بالدعاوى المعروضة عليه، ومصير المضابط والقرارات المتعلقة بالويركو والتي يجري خلاف على توقيعها.

٤ – المحظورات التي لا يحق للمجلس القيام بها، وإجراءات التحري والتحقيق بالقضايا التي تستوجب ذلك من قبل القاضي المختص، وإجراءات توزيع التكاليف واستيفائها.

٥ – إجراءات تحصيل الويركو بواسطة «الحوالية». أما إجراءات ضبط الأمن فهي منوطة بالقائمقام مباشرة، و«له، وحده، الحق بتنفيذ أحكام المجلس».

٦ – الرواتب التي يتقاضاها أعضاء المجلس (شهرياً: ٦٠٠ قرش لكل نائب قائمقام، و٥٠٠ قرش لكل عضو، و٤٥٠ قرش لكل أمين سر للمجلس)، ويحظر على أعضاء المجلس قبول الهدايا أو غيرها «مهما كانت»[١٠١].

وقد تميّز هذا النظام بما يلي:

– أعطى القائمقامية صفة الاستقلالية، وذلك بإنشاء جهاز إداري متكامل فيها، مؤلف من رئيس (القائمقام) ومجلس إداري متمتع بصلاحيات إدارية وقضائية ومالية محدّدة، مما أثر سلباً على النظام الإقطاعي القائم فأضعفه وسلبه الكثير من مميزاته وصلاحياته، إذ انه حرم الإقطاعي من الكثير من سلطاته التي كان يتمتع بها تجاه فلاحيه، وخصوصاً القضائية منها، وقضى على أي أمل بعودة الحكم الإقطاعي الوراثي، أو الحكم الأميري (الذي كانت فرنسا تحلم به وتسعى إليه) إلى الجبل.

– حدّ، في الوقت نفسه، من استقلالية هذه القائمقامية، وذلك بربطه صلاحية تعيين القائمقام وعزله بمشير صيدا، وفرضه قاعدة «إجماع الطوائف» على قرارات المجلس المتعلقة «بالويركو»، حتى اذا خالفت إحدى الطوائف القرار المتخذ (وكان يفترض بممثلي كل طائفة أن يتفقوا فيما بينهم قبل الاقتراع)، رفع الأمر إلى مشير صيدا للبت به، مما يحيل أمر البت بمعظم قرارات هذا المجلس إلى المشير، بسبب صعوبة الإجماع أو استحالته.

– عزّز مواقع رجال الدين (من عقال وإكليروس) على حساب الإقطاع والاريستوقراطية في كل قائمقامية، وذلك بأن أتاح لهؤلاء الرجال اختيار أعضاء المجلس من قضاة ومستشارين من كل طائفة، وهذا ما حدا بالاكليروس إلى أن يطمح للحلول محل النبلاء (من اقطاعيين واريستوقراطيين) في كل من القائمقاميتين (النصرانية والدرزية)، و«خلق تنظيم ديموقراطي تيوقراطي بديل، كما دفعه إلى تحريض الفلاحين للتمرد على أسيادهم من النبلاء والمقاطعجيين، في كلتا القائمقاميتين. وسنرى دور هذا الإكليروس، فيما بعد، في دعم التمرد الذي حصل في وقت لاحق (طانيوس شاهين عام ١٨٥٨، كما في أحداث عام ١٨٦٠).

- لم يعد الحكم، في الجبل، منوطاً بأمراء ومشايخ ورجال إقطاع، بل أضحى من صلاحية موظفين حكوميين هم القائمقام وأعضاء المجلس الذين يتقاضون رواتب من خزينة الدولة.

- أناط بالمجلس سلطات مالية (تقدير الضرائب وجبايتها) وقضائية (الفصل في الدعاوى) وهي سلطات كانت، في الأساس، للإقطاع.

- حال دون وصول الزعامات (الدرزية والنصرانية) المرتبطة بالأجنبي (الانكليز والفرنسيين) إلى مراكز السلطة في القائمقامية، وذلك باشتراطه أن لا يكون المرشح لأي منصب فيهما مرتبطاً أو سبق له أن ارتبط، بأي شكل، بالقنصليات الأجنبية في البلاد. وقد منحت هذه الشروط السلطة العثمانية (مشير صيدا) سلطة هائلة في تحديد أحقية أي شخص في الترشح لأي منصب في القائمقامية.

- قيّد صلاحيات السلطة المحلية في القائمقامية بأن أعطى مشير صيدا الحق في الموافقة النهائية على تعيين أعضاء المجلس إذا ثبت لديه أنهم يستوفون الشروط المطلوبة للتعيين، كما قيّد صلاحيات القائمقام فيما يختص بالشؤون المالية في القائمقامية، حيث أحال أي خلاف، في هذه الشؤون، بين أعضاء المجلس والقائمقام، إلى مشير صيدا الذي يعود إليه، وحده، حل الخلاف، واتخاذ القرار الملائم بشأنه. ويستبعد، إن لم يكن مستحيلاً، حصول إجماع في المجلس على كل القضايا المالية المحالة إليه، أو على معظمها. وهكذا، فإن نظام شكيب أفندي عزّز ما يسمى بالحكم المركزي، إذ أعطى مشير صيدا صلاحيات لم تكن له في عهود الإقطاع السابقة.

- سعى، بشكل جدّي وصارم، إلى الحد من سلطات الإقطاع، إن لم يكن القضاء عليها نهائياً، وذلك من خلال الأمور التالية:

أ - لم يعد الحكم لأمير أو لإقطاعي بالوراثة، بل أصبح الحاكم من الشعب، وهو القائمقام، وإن لم يكن يتمتع بسلطات واسعة ومطلقة، ويشاركه، في الحكم، مجلس منتخب (أو معين).

ب - لم يعد القضاء حكراً على الإقطاع، ولم يعد المقاطعجي هو الذي ينظر بدعاوى الأهلين ويبتّ بها، بل أصبح الأمر عائداً، في كل ذلك، إلى قاضٍ يفصل في الدعاوى العالقة أمامه والمتعلقة بأبناء طائفته في القائمقامية، رغم أن سلطته مقيّدة، في هذا المجال، بقرار القائمقام الذي ترفع إليه الدعاوى، فيطلّع عليها ويدرسها ويحيلها، بدوره، إلى القاضي المختص. وكان يتساوى المقاطعجي مع الفلاح أمام القضاء، إلا أنه لم يكن للقاضي أن ينظر إلا في الدعاوى المحالة إليه من القائمقام، دون سواها.

ج - لم يعد الإقطاع مميزاً عن فلاحيه في شؤون الضرائب، فهو يدفع، مثلهم، ضريبة العقار المملوك التي تقدر وفقاً لثمنه، ويتساوى، في ذلك، المقاطعجي والملاّك والفلاح.

د - لم تعد الإدارة، في الجبل، مرتكزة على سلطة الإقطاع أو على «الحقوق الإقطاعية» بل أصبحت «إدارة مركزية» ترتكز، في كل قائمقامية، على سلطة مدنية قائمة وفعلية، هي المجلس، وإن كانت ذات صلاحيات محدودة، كما قدّمنا، فكان على المجلس أن يقدّر قيمة الضرائب المترتبة على كل ناحية من نواحي القائمقامية ويتكفل بجبايتها.

هـ - لم يعد للإقطاع سلطة تذكر، «في المناطق المختلطة» خصوصاً، كما أن الإدارة، في القائمقامية، أصبحت مرتكزة على «القرية» التي اعتبرت أساساً «لإدارة مدنية» ذات نظام إداري متكامل، مما أفقد الإقطاع إحدى أهم ركائزه.

بالإضافة إلى ذلك، عيّن شكيب أفندي أول مجلسين للقائمقاميتين، مدى الحياة، فضمن ولاءهما للسلطة، إلا أنه أوكل إلى رؤساء الطوائف أمر تعيين أي عضو بديل يشغر مكانه في المجلس، وذلك بالاتفاق مع القائمقام وباقي الأعضاء، فأعطى هؤلاء الرؤساء سلطة تفوق سلطة الاقطاع، ولكنه قيّد ذلك بموافقة مشير صيدا.

– من الواضح أن نظام «شكيب أفندي» قد توجّه، في الأساس، إلى تسوية أوضاع «المناطق المختلطة» بين النصارى والدروز، أما باقي المناطق من القائمقاميتين، حيث كانت تعيش فئات من طوائف (اسلامية أو مسيحية) صافية، فقد ظل الإقطاع على حاله تقريباً، وإن كان قد تأثّر، إلى حد ما، بإجراءات ذلك النظام في المناطق المختلطة، ذلك ان المقاطعجيين استمروا في تصريف شؤون إقطاعاتهم، وظل الفلاحون يؤدون ما يفرضه الإقطاع عليهم من سخرة ومن تكاليف مالية.

– هذا في القائمقاميتين، أما على صعيد مديرية «دير القمر» التي كانت خارجة عنهما، فقد كان مشير صيدا يعيّن، لإدارتها، مديراً عثمانياً يرتبط به مباشرة[١٠٢].

كيف كان موقف الدول الأجنبية (الأوروبية) من هذا النظام؟

– اعترضت فرنسا، اعتراضاً كلياً، على قرار شكيب أفندي باستدعاء الأجانب الأوروبيين من الجبل، واعتبرته أمراً يهدّد العلاقات الدبلوماسية القائمة بين البلدين، وقد أرسل سفير فرنسا في الآستانة «دي بوركينيه» إلى ناظر الخارجية العثمانية بالوكالة «عالي أفندي» إنذاراً، بهذا الصدد، تضمن ما يلي:

«يجب إعطاء الأمر إلى شكيب أفندي بأن يؤجل تنفيذ التدبير المعلن باستدعاء التجار ورجال الدين الفرنسيين من الجبل، إذا لم يكن قد نفذ بعد.

وإذا كان قد بدئ بتنفيذه فيجب وقف التنفيذ وإعادة من ترك منهم إلى الأماكن التي كانوا يقطنونها، والتعويض عليهم عن كل الخسائر والتكاليف التي تكبدوها من جرّاء انتقالهم أو من جرّاء توقفهم عن متابعة أعمالهم، وأن تتخذ التدابير العسكرية الضرورية لكي تصان المؤسسات (الفرنسية طبعاً) من كل خطر أثناء تنفيذ النظام الإداري الجديد. وأن يعلم الباب العالي السفير، في وثيقة رسمية، أن هذا الأمر قد أبلغ إلى شكيب أفندي»[١٠٣]. وقد علّق السفير الفرنسي أمر الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على قبول الباب العالي بهذا الانذار وتنفيذ شروطه، بالإضافة إلى وجوب نقل الشيخ حمود أبو نكد (المتهم بقتل الراهب الفرنسي الأب شارل دي لوريتو Père Charles de Loretto في عبيه) إلى الآستانة «لكي يحاكم على سلوكه في أحداث أيار (١٨٤٥)». ولكن «عالي أفندي» الذي قرأ هذا الإنذار، بإمعان، بعد أن تسلّمه من «كور Cor» موفد السفير، قال: «سيكون رأيي غير ذي قيمة الآن، وليسمح لي بالسكوت حتى أرسل هذه الوثائق لترجمتها، وسوف يدعى المجلس (الوزراء) لمناقشتها بعد غد. ولكن، أي تصرف خطير هذا، ألم يكن بإمكان السفير أن يتوقع التدابير التي يمكن للباب العالي اتخاذها قبل أن يفرض عليه، بهذه القساوة، شروطه»؟.

وبينما كان مجلس الوزراء العثماني ينهي مناقشته لإنذار السفير الفرنسي، كان هذا السفير يختتم رسالته إلى وزيره «غيزو» بقوله: «إذا لم يقبل انذاري حرفياً، سوف أطلب مقابلة السلطان ليوم الأحد، وإذا لم تؤد هذه المقابلة إلى النتيجة التي انتظرها، فسوف أذهب، الاثنين، على متن الباخرة «راميه Ramier» إلى الدردنيل حيث سأنتظر توجيهات حكومة الملك»[١٠٤].

– بعكس الموقف الفرنسي، لم تكن مواقف باقي الدول الكبرى متشنجة إلى هذا الحد، فقد اعتبر سفيرا روسيا وبروسيا أن «لكل حكومة الحق بأن تحذّر الأجانب المقيمين على أرضها، عند وجود خطر عام، بأن أمنهم يتطلب انسحابهم، موقتاً، من الأماكن التي يقطنونها»، ولم يريا في تصرف الباب العالي خرقاً للاتفاقات الموقعة بين دولتيهما وبينه.

– وبينما اتّخذ السفير النمساوي موقفاً محايداً، موافقاً على «التمييز» الذي أجراه السفير الفرنسي بين وضع الرعايا الفرنسيين في الجبل وباقي الرعايا الأوروبيين، وجد السفير الانكليزي (سير ستراتفورد) أن التدبير المتخذ «يبدو مبرراً، طالما أنه موقت وتبرره طبيعة الأشياء التي تحتمل الخشية من وقوع أحداث كتلك التي وقعت في شهر أيار الأخير»[١٠٥]. وهكذا يبدو أن مواقف الدول الأوروبية الأربع الباقين لم تكن مطابقة، إطلاقاً، لموقف فرنسا من تدابير شكيب أفندي في الجبل، ويعلق السفير الفرنسي على ذلك بقوله: «لا أخفي مشاعر الدهشة التي انتابتني عندما وجدت أن ممثلي الدول الأوروبية هم أكثر تعاطفاً مع الباب العالي، نفسه، في التدبير المتعلق بسحب الأجانب» من الجبل[١٠٦].

وعلى أي حال، فقد كان ردّ الخارجية العثمانية على إنذار السفير الفرنسي مفصلاً وحاسماً، إذ ردّت على النقاط الواردة في هذا الإنذار بالشكل التالي:

– فيما يختص بإبعاد الأجانب عن الجبل، إن هذا التدبير ما هو إلا «وسيلة بسيطة للحفاظ على الأوروبيين من كل خطر».

– وفيما يختص بمعاقبة الشيخ حمود أبو نكد (المتهم بجريمة قتل الأب شارل في عبيه)، إن الحكم الصادر مطابق للشريعة الإسلامية، وهو قد صدر بتجرد وبلا انفعال.

– وفيما يختص بالتعويضات المتوجبة لأديرة عبيه وصليما (بسبب الحرب)، يجب اللجوء، أولاً، إلى التحقيق، وأن يوجّه إلى الحكومة كتاب يقدّر الأضرار الناجمة عن الاعتداء على هذه الأديرة لكي يتم حسابها ودفعها[١٠٧].

في هذه الأثناء، كان شكيب أفندي مستمراً في محاولة تطبيق تنظيماته في الجبل، إلا أنه وجد صعوبة كبيرة في ذلك لأسباب عديدة أهمها: معارضة الأسر الإقطاعية لهذه التنظيمات باعتبار انها تنزع منها كل الصلاحيات التي منحها إياها النظام الإقطاعي، وصعوبة إجراء مسح للأراضي في القائمقاميتين تحضيراً لتقدير ضرائب «الويركو» واستيفائها، وصعوبة إجراء تعداد للسكان كذلك. وقد قاوم رجال الإقطاع هذه التدابير كلها، وفشلت كل المحاولات لتذليل الصعوبات، يضاف إلى ذلك شعور الناس، في المناطق المختلطة، بأن هذه التدابير لن تؤدي إلى تحسين أوضاعهم وإذابة الفوارق (الطائفية خصوصاً) التي بدأت، بعكس ذلك، تزداد تعمقاً وتأصلاً، سواء في صفوف المسيحيين في المناطق الدرزية، أو في صفوف الدروز في المناطق المسيحية، وقد كان رجال الدين من ناحية، ورجال الإقطاع من ناحية أخرى، والقناصل الأجانب من ناحية ثالثة، يغذون هذه الفوارق ويزيدون المشاعر الطائفية تأججاً[١٠٨]. ثم برز خلاف جديد بين المسيحيين أنفسهم، إذ أخذ الروم الكاثوليك يطالبون بقائمقامية مستقلة لهم (وكانوا يشكلون أكثرية في زحلة) وكذلك فعل الروم الأرثوذكس (وكانوا يشكلون أكثرية في الكورة)، كما أن الخلاف دب بين الموارنة أنفسهم، في قائمقامية النصارى، بعد موت بطريركهم الذائع الصيت «يوسف حبيش» في العام نفسه ١٨٤٥، مما جعل الخلاف يتّسع بين الفلاحين الموارنة ورجال الإقطاع الموارنة، وكان رجال الدين ينحازون إلى الفلاحين ويحرضونهم على أسيادهم الإقطاعيين، كما

كانوا يحرّضون الفلاحين الموارنة، المقيمين في المناطق المختلطة الخاضعة للقائمقامية الدرزية، على أسيادهم الإقطاعيين الدروز[١٠٩].

ويتهم القنصل الفرنسي ببيروت (بوجاد) السلطات العثمانية بتغذية الخلاف في القائمقامية النصرانية ومطالبة الروم الكاثوليك بقائمقامية خاصة بهم، كما يتهم بذلك قنصلي انكلترا وروسيا، ويدّعي انه حاول كل ما بوسعه لرأب الصدع والقضاء على بذور الشقاق، إلا أن «كل جهودي سوف تذهب سدى، وسينجح الباب العالي في تحقيق أحد مشاريعه وهو إقامة قائمقامية خاصة بالروم الكاثوليك»، ويزعم القنصل نفسه أنه علم، من مصادر موثوقة «وسرية للغاية»، أن شكيب أفندي قد أكّد ذلك «لمطارنة هذه الطائفة»، وان الروم الأرثوذكس (في الكورة) يطالبون بقائمقامية لهم أيضاً[١١٠] ويساعدهم، في ذلك، القنصل الروسي[١١١].

ويعلن «بوجاد» موقفه ضد هذا التوجّه الخطير في تقسيم الجبل إلى قائمقاميات مذهبية ضمن المناطق المسيحية، لأنه «يضعف المسيحيين، ويعزّز سلطة مشير صيدا في الجبل» كما انه لا بد من أن يتأثر النفوذ الفرنسي سلباً «لدى الرأي العام المسيحي» نفسه[١١٢].

إلا أن الأحداث تسارعت، بعد ذلك، فقد أقدم «شكيب أفندي» على توقيف القائمقامين ومشايخ الدروز والنصارى في القائمقاميتين (بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٨٤٥)، ذلك انه، بعد أن جمعهم في قصر بيت الدين، وبعد أن تلا عليهم فرماناً يخوله «سلطات مطلقة»، أمر الجنود، الذين كانوا يحيطون بالقصر، بالدخول، حيث جرّدهم جميعاً من أسلحتهم واعتقلهم، وهم بالإضافة إلى القائمقامين (الأمير حيدر أبي اللمع قائمقام النصارى والأمير أحمد إرسلان قائمقام الدروز):

- **من المسيحيين:** الشيخ فرنسيس الخازن والشيخان بطرس وسليم حبيش:

- **من الدروز:** المشايخ: نجيب تلحوق، ويوسف عبد الملك، وحمود أبو نكد، وناصيف أبو نكد، وسعيد جنبلاط، وخطار العماد، بينما فرّ باقي مشايخ الدروز إلى حوران. ثم أمر شكيب أفندي السر عسكر قائد الجيش بنزع سلاح الأهالي في دير القمر وبعقلين والمختارة وجزين[١١٣]، محكماً، بذلك، قبضته على البلاد والعباد في كلتا القائمقاميتين. ولكن تصرف شكيب أفندي هذا أثار القناصل الأوروبيين الذين رأوا فيه إمعاناً للسلطة العثمانية في إحكام قبضتها على الجبل، وبالتالي، تقليلاً من تأثيرهم، هم، على هذا الجبل، وخصوصاً فرنسا التي رأت في هذا العمل، على لسان قنصلها ببيروت «انحساراً للامتيازات الممنوحة لسكان الجبل»، كما رأى سفيرها في الاستانة أنه قد آن الأوان لكي يعلن «الجسم القنصلي ببيروت» و«بصورة جماعية» رفضه «لوسائل التنفيذ المستخدمة من السلطات العثمانية في تطبيق التدابير الصادرة عن المفوض السلطاني (شكيب أفندي)» حيث جرّدت أهم المدن والقرى، في الجبل، من السلاح، الدرزية منها والمسيحية على حد سواء، وبالطريقة «العنيفة والظالمة» نفسها، مقدراً عدد الدروز الذين هربوا، من جراء ذلك، من الجبل إلى حوران، بثلاثة الاف نسمة[١١٤]. وعضدت فرنسا موقفها هذا بإيفاد البارجة الحربية المسماة «لا بل بول La Belle Poul» إلى المياه السورية قبالة «جبل لبنان»، مما أثار اعتراض القناصل الأوروبيين الأربعة الباقين، كما أثار اعتراض «المفوض السلطاني» شكيب أفندي[١١٥].

كان لهذه العاصفة التي أثارتها فرنسا ضد شكيب أفندي آثار حاسمة، وكانت قد سبقتها عاصفة مماثلة ضد تبرئة الشيخ حمود أبو نكد من جريمة قتل

الأب شارل في عبيه، وإخلاء سبيله، واصطحاب شكيب أفندي له في رحلة إلى دير القمر لاجتماع درزي - مسيحي[١١٦]، وعاصفة ثالثة ضد اعتقال شكيب أفندي لخليل المدور، وهو ماروني من جبل لبنان، موظف كترجمان لدى القنصلية الفرنسية ببيروت[١١٧]، وعاصفة رابعة ضد تهجير الأجانب، وخصوصاً (الرهبان الفرنسيين) من الجبل، فما كان من مجلس الوزراء العثماني إلا أن اتخذ قراراً أبلغه إلى شكيب أفندي بتاريخ ٢٦ تشرين الأول (١٨٤٥) ويقضي باستدعاء الشيخ حمود أبو نكد إلى الآستانة للتحقيق معه في التهمة المنسوبة إليه، «دون خضوعه إلى محاكمة ثانية»، والتعويض على أديرة عبيه وصليما، وإحالة الضابط «عارف آغا» الذي كان مسؤولاً عن حماية دير عبيه إلى «المجلس الحربي» في الآستانة، وإعادة المهجرين الأجانب من الجبل إلى ديارهم، وحمايتهم[١١٨]. وتلى ذلك قرار بإعفاء شكيب أفندي من مهمات وزارة الخارجية، وتعيين رشيد باشا وزيراً للخارجية[١١٩]، ثم تعيين الفريق «أمين باشا» مفوضاً فوق العادة، ومساعداً لشكيب أفندي، وذلك بغية «تسريع تنفيذ التدابير المتفق عليها مع ممثلي الدول الكبرى الخمس، ثم إصلاح الحال، ومنع أي عنفٍ، أو تجاوز، من أية جهة أتى»[١٢٠]، فكان هذا الأمر بمثابة «رصاصة الرحمة لشكيب أفندي»، ذلك ان المفوض الجديد هو «التركي الوحيد الذي نشأ في أوروبا، والذي لا يحمل، في الأساس، أقل كره أو ضغينة ضد الحضارة»، فكأنما أراد رشيد باشا، وزير الخارجية العثماني الجديد، بهذا الاختيار «أن لا يخنق، بيديه، سلفه في وزارة الخارجية»[١٢١]. وقد حدّدت مهمات هذا المفوض في تعليمات بعثها رشيد باشا إلى «فؤاد أفندي» (ترجمان الديوان السلطاني) بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٨٤٦، وهي تتضمن: نزع السلاح من الجبل، والتعويضات المستحقة للمتضررين (المسيحيين)، وتأمين العدالة

والمساواة بين الأهالي (بما فيها شهادة المسيحي تجاه الدروز، أمام مجلس القائمقاميتين)، وقضايا العفو العام، وقضايا القائمقامين (ارتباطهم ورواتبهم) الخ...[١٢٢]. ويبدو أن ذلك كان إعداداً لإنهاء دور شكيب أفندي في سوريا، وإعفائه من مهمته في الجبل. وبالفعل، لم يمر نصف عام على تعيين الفريق أمين باشا في سوريا، أي في أيار من عام ١٨٤٦، حتى صدر فرمان سلطاني بإنهاء مهمة شكيب أفندي في سوريا، حيث غادر بيروت، وبرفقته أمين باشا، في النصف الثاني من الشهر نفسه، ووصل إلى الآستانة في أواخره (٢٧ أيار)[١٢٣]. وقد ختم شكيب أفندي سلسلة أعماله الناجحة في سوريا بإصدار فرمان ينظم تشكيل مجلسي القائمقاميتين وصلاحياتهما، حيث تتمثل فيهما كل الأجناس والطوائف في الجبل[١٢٤]. ورغم انه يمكن القول إن مهمة شكيب أفندي في سوريا قد أنهيت قبل أن تؤتي جهوده ثمارها المرجوة، إلا أنه وضع الصيغة النهائية لأول كيانين طائفيين في بلاد الشام لم يستمرا أكثر من عشرين عاماً.

ويقيّم السفير الفرنسي «دي بوركينيه»، في رسالة منه إلى وزير الخارجية، تنظيمات شكيب أفندي لجبل لبنان على الشكل التالي، وذلك بعد مرور نحو عام على إعلان هذه التنظيمات (أيلول ١٨٤٦):

- «لقد طرأ تحسن كبير وملحوظ على النظام العام لإدارة (جبل) لبنان، إذ إن الضريبة ستستوفي بنسبةٍ ملائمةٍ لقيمة الأملاك، ومالكو الإقطاعات، والمقاطعجيون، سيخضعون لها، كالفلاحين تماماً. لقد تلقى الإمتياز الأهم لهذا الإقطاع القديم ضربة لم يكن ليجرؤ الأمراء المسيحيون، أو يريدون، توجيهها إليه في عهد السلطة الواحدة، طالما انهم كانوا مستفيدين من استثمار البلاد بالاتفاق مع أقوى رعاياهم».

– «أظن أن الإقطاع الدرزي قد ضُرب... وأنه لا شيء يمكن أن يكون مردوده أكثر من ذلك، في سبيل تهدئة الخواطر وإرضاء مصالح المسيحيين. ولا شك في أن الضغينة ستكون أعمق في قلوب المشايخ الدروز الذين ضربوا في أكثر امتيازاتهم أهمية».

– «تحتاج مؤسسة المجالس الإدارية إلى معادلة مع الامتيازات الإقطاعية، بحيث تكبر في الوقت نفسه الذي يصغر فيه المقاطعجيون، ذلك ان مجموع الإعضاء، تقريباً، الذين يشكّلون المجلس، هم مختارون من الأساقفة المسيحيين، فالاكليروس، إذن، هو الذي سيرث، نهائياً، الإقطاع. وفي بلد حيث يشكّل الدين، تقريباً، الجنسية الوحيدة، فإن من يخسر شيئاً يخسر كل شيء، ومن يربح شيئاً يربح كل شيء».

– «يبدو لي، اليوم، أن الميزان يميل لمصلحة المسيحيين، وأن الأوهام التي قامت على أساس تشكيل جنسية درزية قد تبخرت»[١٢٥].

ب – استقرار نظام شكيب أفندي في الجبل:

أنهى شكيب أفندي مهمته في سوريا، بعد أن وضع الصيغة النهائية لنظام القائمقاميتين (عام ١٨٤٥)، وغادرها إلى الآستانة، تاركاً، في كل من الكيانين الطائفيين المستحدثين، قائمقاماً ومجلساً مختلطاً لإدارة شؤونه، وتاركاً، كذلك، نظاماً إدارياً خاصاً «لدير القمر»، وهي الجيب المسيحي الواقع في قلب الشوف، المنطقة ذات الغالبية الدرزية، بحيث يديرها «متسلم» تركي يعينه والي صيدا، إلا أنه ترك، مع كل ذلك، فتيلاً قابلاً للاشتعال والتفجر في كل لحظة، وهو: المناطق المختلطة.

كانت «قائمقامية الدروز» تضمّ المقاطعات الوسطى من الجبل وامتدادها جنوباً، وهي المقاطعات الواقعة جنوب طريق بيروت – دمشق، مروراً بظهر البيدر، وكانت غالبية هذه المقاطعات من الدروز، مع بعض المناطق المختلطة (الدرزية – المسيحية)، وكانت «قائمقامية النصارى» تضم المقاطعات الواقعة شمال الطريق المذكورة، وكانت غالبيتها من الموارنة (أنظر الخارطة)، وكانت طريق بيروت – دمشق هي الحد الفاصل بين القائمقاميتين. ولم يغيّر شكيب أفندي شيئاً في التقسيم الجغرافي للجبل، وإن كان قد أحدث تغييراً جوهرياً في نظام القائمقاميتين فيه، فقضى، بذلك، على النظام الإقطاعي، وأحاله إلى نظام مجلسي يتساوى فيه الفلاح مع الإقطاعي، وإلى مؤسسات «شبه مستقلة»، إلا أنها ذات صلاحيات مقيّدة «بإجماع» أعضاء المجلس، وبسلطة والي صيدا صاحب الصلاحية المطلقة في تعيين أعضائه، هذا مع الإبقاء على صلاحيات الإقطاع في تصريف «جميع شؤون الإدارة المحلية»[١٢٦]، وقد ظلت المناطق المختلطة ذلك الفتيل القابل للاشتعال والانفجار، إذ إن نظام شكيب أفندي أبقى سلطة الإقطاع على الرعايا في هذه المناطق، وخصوصاً في الشأنين: السياسي والإجرائي، حيث ظل «الوكيل» الذي يمثل الأقليات فيها «وسيطاً» لأبناء طائفته «لدى أصحاب الإقطاعات، لتنفيذ الأوامر»، بينما ظل «أصحاب الإقطاعات وحدهم، مستقلين بحفظ الراحة وقمع الإضطرابات»، إلا إذا كان «المذنب» من غير طائفة صاحب الإقطاع، فإن على هذا الأخير أن «يتفق مع الوكيل على العقاب» الذي يستحقه المذنب «وعلى إنزاله به»، أما إذا «تباينت الآراء بخصوص الحكم» فإنه «يُلجأ إلى القائمقام» للفصل فيه، وللوكلاء الحق بأن يتأكدوا من «عدم الإساءة» إلى المتهم الموقوف «قبل الحكم عليه»[١٢٧].

ولا بد من القول إن فرض «الإجماع» في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المالية (فرض الضرائب وتوزيعها على المناطق ثم جبايتها) جعل مجلس القائمقامية عاجزاً عن القيام بهذه المهمات في أغلب الأحيان، مما أطلق يد والي صيدا في هذه الشؤون، بينما ظلت الشؤون القضائية من اختصاص قضاة الطائفة التي ينتمي إليها المتقاضون[١٢٨].

كان أسعد باشا، والي صيدا، قد اختار، بتاريخ ١ كانون الثاني ١٨٤٣، الأمير أحمد عباس إرسلان والياً على قائمقامية الدروز، والأمير حيدر اسماعيل أبي اللمع قائمقاماً على قائمقامية النصارى، كما عيّن وكلاء للنصارى على الأقليات النصرانية المقيمة في قائمقامية الدروز، ووكلاء للدروز على الأقليات الدرزية المقيمة في قائمقامية النصارى. وكان هؤلاء الوكلاء يرجعون، في شؤون الأقليات التي يمثلونها، إلى قائمقام طائفتهم في القائمقامية الأخرى، كما كانوا يُنتخبون من عامة الشعب، مما أجّج الخلاف بينهم وبين أصحاب الإقطاعات التي تخضع المناطق المختلطة لسلطتهم، ولكن شكيب أفندي عزل، فور وصوله إلى سوريا، الأمير أحمد إرسلان عن قائمقامية الدروز، بعد أن كان قد سجنه، وعيّن مكانه أخاه الأمير أمين إرسلان، كما سجن الأمير حيدر أبي اللمع قائمقام النصارى، ثم عاد فأفرج عنه وأبقاه على قائمقاميته. أما الوكلاء، في المناطق المختلطة، فجعل ارتباط كل منهم، عبر أصحاب الإقطاع الذين غلت أيديهم، بقائمقام القائمقامية التي ينتمي إليها، وبمجلس إدارته، وهكذا، فإن الفلاح، في المناطق المختلطة، كان يشكو أمره إلى «الوكيل» ضد تجاوزات المقاطعجي الذي لم يكن باستطاعته «فرض أية ضريبة إلا بالاتفاق مع الوكيل»، وإلا فإن الأمر يرفع إلى القائمقام، ثم إلى الوالي العثماني، مما يضطر المقاطعجي إلى أن «يسكت على مضض»

وهو يرى صلاحياته تفلت من يديه إلى أيدي الوكيل أو إلى مجلس القائمقامية[١٢٩]. وبكلمة أخرى، كانت الشكاوى ترفع من الفلاحين إلى الوكلاء والمقاطعجيين بالدرجة الأولى، ثم إلى المجالس والقائمقامين استئنافاً، ثم إلى الوالي في آخر المطاف[١٣٠].

وفي رسالة منه إلى «دي بوركينيه»، يشرح «بوريه» قنصل فرنسا ببيروت، معلوماته عن «المناطق المختلطة» في جبل لبنان، ومفهومه لنظام شكيب أفندي المتعلق بهذه المناطق، كما يلي:

«يبلغ عدد المناطق المختلطة ١١ منطقة تضم عدداً قليلاً من المسلمين ونحو ٣٨ ألف مسيحي و٢٥ ألف درزي. ويرضى المسيحيون بسلطة الزعماء الدروز شرط أن يكون فوق هؤلاء سلطة أخرى أهم وقادرة على حمايتهم. أما الزعماء الدروز فأهم ما يعنيهم هو أن يكون المسيحيون تحت سلطتهم، إلا أنهم يرضون بسلطة عليا تؤمن لهم السلطة في مناطقهم»، ويستطرد بوريه: «بدلاً من ذلك، يعطي (النظام الجديد) للمسيحيين (في هذه المناطق) استقلالاً مستحيلاً لا يطلبونه، ويمنع عنهم سلطة عليا يريدونها. لذا، فهو يرفض أن يحكم الدروز المسيحيين، إلا أنه يضعهم (أي المسيحيين) تحت حكم القائمقام الذي لا يأبه بذلك... فهل نستغرب، بعد هذا، أن يفشل شكيب أفندي في تثبيت نظامه؟»[١٣١].

أما عن مقاطعجيي هذه المناطق (المختلطة) فيقول بوريه: «المقاطعجي ليس حاكماً لمنطقته، ولا يوجد مقاطعجي لكل منطقة، لذا، فليس هناك أحد عشر مقاطعجياً لإحدى عشرة منطقة، بل يوجد عدد غير محدود من المقاطعجيين، فكل نبيل درزي يعتبر نفسه مقاطعجياً ولا يعترف بالسلطة التراتبية لسواه. وهكذا، فإن الشيخ الدرزي الذي يتوفى عن عشرة أبناء يخلّف

عشرة مقاطعجيين يحكمون، جميعهم، قرية واحدة إذا كانت الأسرة لا تملك سواها».

ويستنتج «بوريه»، من ذلك، أن الوكيل الذي هو «بلا قدرة، ولا مال، ولا موارد» غير قادر على الوقوف في وجه المقاطعجي الذي كان هو، ذات يوم، «فلاحاً عنده، أو خادماً لديه» مما يجعل المقاطعجي متفوقاً على الوكيل، مهما كان هذا الأخير «ذا فكر نيّر وحازم، ولغة حاسمة»، مما يؤدّي إلى رفع القضية (موضوع الشكوى) إلى المحكمة الأعلى... «إلى المشير، أي إلى المسلم»[١٣٢].

ولكن «دي بوركينيه» لا يرى في النظام الجديد ما يراه «بوريه» إذ يرى أنه لمصلحة المسيحيين، بل إنه ينهي سلطة الدروز على المدى البعيد، وذلك لأنه جعل الميزان «يميل لمصلحة المسيحيين، حيث تتبخر الأوهام المبنية على أساس إنشاء تابعية درزية»، وأن أموراً كثيرة «يجب أن نتركها للزمن»[١٣٣].

ويبدو أن نظام شكيب أفندي لم يُرضِ أي طرف من الأطراف، وخصوصاً فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذت لإدارة هذه المناطق (المختلطة)، فقد بدأ نصارى المناطق الدرزية، كدروز المناطق النصرانية، بالتذمر، وكذلك شعر المقاطعجيون بالحيف الذي أدركهم وبالضربة القاصمة التي أنزلها بهم النظام الجديد، ثم إن فرنسا لم تكن راضية عن الطريقة التي يتم، بواسطتها، اختيار الوكلاء في هذه المناطق، فبينما عمد شكيب أفندي إلى اختيار هؤلاء الوكلاء بطريقة الاقتراع[١٣٤]، طالب «بوريه» قنصل فرنسا ببيروت، أن يتم اختيارهم وفقاً «للوائح تتضمن أسماء المرشحين، وليس اختيارهم بالقرعة، كما جرى»، وقد استطاع «دي بوركينيه» سفير فرنسا في الاستانة، إقناع سفراء الدول الأوروبية الأخرى بذلك، وأرسلوا، جميعهم، رسائل بهذا الصدد، إلى الباب العالي الذي قبل اقتراحهم[١٣٥]. إضافة إلى ذلك، فقد طلب «دي

بوركينيه» من «رشيد باشا» (ناظر الخارجية العثمانية الذي حلّ محل شكيب أفندي) أن يستعيد الموارنة «الذين تمتعوا، في كل حين، وتحت حكم الأمراء، بامتيازات دينية لم يعرفها مسيحيو المقاطعات الأخرى في الامبراطورية» هذه الامتيازات، بكاملها[١٣٦]. يضاف إلى ذلك ما أثير، في فرنسا، من احتجاجات بسبب تقليص امتيازات الموارنة في النظام الجديد، فقد ألقى «دي ملفيل» خطاباً، في مجلس النواب الفرنسي، بتاريخ ١٥ حزيران ١٨٤٦، ألقى فيه اللوم على الحكومة الفرنسية وعلى أوروبا كلها التي استهانت بخطورة الأوضاع، في جبل لبنان، على المسيحيين خصوصاً، ورأى أن ما دبّر عام ١٨٤٢ من قسمة الجبل إلى قائمقاميتين، إنما دبّر «في زوايا غرف الوزارات» وان مدبّرها «رجل راجح النفوذ في أوروبا، وهو المسيو دي مترنيخ» مما أدّى إلى «استمرار الشقاق وتواصل البلايا على مسيحيي جبل لبنان»، ثم طالب «بإعادة السلطة القديمة الوحيدة المسيحية إلى الجبل» وذلك «بتسليم زمام الحكم إلى الأمير بشير» الذي «لم يزل حاصلاً على ثقة الأمتين المتعاديتين المعتادتين، منذ زمن طويل، على حكمه الأبوي»[١٣٧]. وألقى «دي لامارتين» بدوره، وفي اليوم التالي، خطاباً في المجلس النيابي نفسه، متّهماً الحكومة الفرنسية «بضعف بصيرتها في المسألة الشرقية العظمى منذ سنة ١٨٣٦، بل بقلة الشهامة والحزم والعزم»، وطالب «بالرجوع إلى الحالة التي كانت عليها سوريا سنة ١٨٤٠» وبإعادة «وحدة السلطة والإمارة» إلى «يد الأمير بشير»[١٣٨]. ثم ألقى «الكونت دي كاتربارب» خطاباً في المجلس المذكور، بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٨٤٧، تلا، خلاله، عريضة من موارنة الجبل يطالبون فيها فرنسا «برفع نير الحكومة التركية الظالم عنا، وإعادة أميرنا المسيحي إلى حكم جميع طوائف جبل لبنان»[١٣٩]. لذلك، فإن فرنسا لم ترَ في نظام شكيب أفندي إلا تسوية موقتة

لوضع الجبل، مؤملة أن يعود الحكم فيه إلى سلطة مسيحية، مارونية خصوصاً، بزعامة الأمراء الشهابيين، بعكس بقية الدول الأوروبية التي رأت في هذا النظام «تسوية سعيدة تويد استقلال الجماعات المسيحية في جبل لبنان، وتعطيهم ضمانات جديّة»[١٤٠]. وهكذا، فقد عمدت هذه الدول إلى تأكيد وجودها في جبل لبنان عن طريق إقامة مؤسسات تبشيرية وتعليمية فاعلة وذات نفوذ كبير، فأسّست الإرساليات والمدارس والجمعيات الإنكليزية والأميركية والروسية والفرنسية والنمساوية، وعاد التنافس بين هذه الدول على التأثير في الجبل وسعي كل منها لأن تطبعه بطابعها، رغم أنه كان من الواضح أن الطابع الغالب فيه هو لفرنسا ذات النفوذ والتأثير الكبيرين على مسيحييه عموماً، وموارنته خصوصاً[١٤١].

وإذا كان نظام شكيب أفندي قد وجّه ضربة قاصمة إلى الإقطاع، كما قدّمنا، فإنه، بعكس ذلك، قد أتاح الفرصة لطبقة جديدة، غير طبقة الإقطاعيين، أن تبرز وتتسلم زمام المبادرة في الجبل، ألا وهي طبقة الإكليروس (في القائمقامية النصرانية)، ذلك ان «مؤسسة المجالس الإدارية» في القائمقامية كانت بحاجة إلى «معادلة ما مع امتيازات الإقطاع». وهكذا، فقد كانت هذه المؤسسة «تكبر» بقدر ما كانت مؤسسة الإقطاع «تضمحل»، وذلك لأن «مجمل الأعضاء الذين يشكلون المجالس كانوا يختارون من الإكليروس المسيحي»، وبمعنى آخر، فإن الإكليروس «هو الذي ورث الإقطاع، بصورة نهائية» وخصوصاً في بلد «يشكل الدين فيه التابعية الوحيدة»[١٤٢].

كان لا بد، إذن، من أن يتكتل الإقطاع ويتضامن في وجه الطبقة الجديدة، أي الإكليروس، وأن ينحاز الفلاحون إلى هذه الطبقة الجديدة ويتّحدون معها ضد الإقطاع، خصوصاً أن معظم الإكليروس هم من أصول فلاحية. وكان قد

اعتلى سدّة البطريركية المارونية، بعد وفاة البطريرك يوسف حبيش (عام ١٨٤٥) بطريرك ضعيف تعوزه «قوّة الشخصية» هو البطريرك يوسف الخازن[١٤٣] الذي لم يتمكن من أن يجمع الموارنة، موحدين، تحت سلطته الروحيّة والزمنيّة، كما كان سلفه قد فعل، فإذا بهؤلاء ينقسمون إلى معسكرين: معسكر الإكليروس ويعضده الفلاحون، مقابل معسكر المشايخ الإقطاعيين. إلا أن الخلاف بين هذين المعسكرين لم ينفجر في عهد البطريرك يوسف الخازن ومعاصره القائمقام حيدر أبي اللمع، وذلك لأن البطريرك كان يأنف من مناصرة الفلاحين باعتباره متحدراً من أسرة اقطاعية عريقة في الجبل، بينما كان القائمقام ممسكاً بزمام الأمور في القائمقامية بشكل قوي وحاسم، مما جعل الأمور تستمر، هادئة، مستقرة، كنار تتأجج تحت الرماد، وظلت على هذه الحال إلى أن توفي البطريرك والقائمقام، كلاهما، عام ١٨٥٤، فاعتلى، سدة البطريركية البطريرك بولس مسعد، وكان رجلاً «شديد التعصب مبغضاً لرجال الإقطاع»، ولكن الموارنة اختلفوا فيما بينهم، على من يتسلم منصب القائمقام، فاختير الأمير بشير عساف أبي اللمع (في ١١ أيار ١٨٥٤) ليكون قائمقاماً موقتاً (لمدة أربعة أشهر ونصف) ريثما يتم اختيار قائمقام أصيل، ثم اختير في العام نفسه (١٨٥٤) الأمير بشير أحمد أبي اللمع، وكان قد ولد درزياً، ثم تنصّر، فرفض قسم من الموارنة القبول به وتمسكوا بسلفه بشير عساف، مما جعل الموارنة ينقسمون إلى فئتين: عسافيين وأحمديين[١٤٤]، ولكن ذلك لم يحل دون استمرار بشير أحمد في منصبه حتى أحداث عام ١٨٦٠[١٤٥].

إلا أنه، ما أن أطل عام ١٨٥٨ حتى أضحى الشرخ كبيراً بين طبقتي الإقطاعيين من جهة والفلاحين ومعهم الإكليروس، من جهة أخرى، مما ولّد الإنفجار الشهير الذي عرف بثورة «طانيوس شاهين».

وإذا كان الإنقسام في قائمقامية النصارى قد بدا أفقياً، أي طبقياً، فإن الإنقسام في قائمقامية الدروز بدا، بعكس ذلك، عمودياً، أي عائلياً، حيث بدأت تبرز، من جديد، «الغرضية» المعروفة باسم «اليزبكية - الجنبلاطية»، وكان قد تزعم الجنبلاطيين «سعيد جنبلاط» ابن الشيخ الشهير «بشير جنبلاط» خصم الأمير بشير، (وكان قد قتل إثر معاركه مع هذا الاخير عام ١٨٢٥)، وذلك بعد أن اعتزل «نعمان»، أخو سعيد، السياسة وتركها لأخيه الأكفأ والأجدر و«الأشد طموحاً»[١٤٦]. وكان الجنبلاطيون مدعومين بالإنكليز ومندوبهم في الجبل «الكولونيل روز»، أما اليزبكيون، وكان زعيمهم ناصيف أبو نكد، فكانوا أقل تماسكاً وأقل عدداً، لذا، لم يتمكن العثمانيون، ومعهم الفرنسيون، من رفعهم إلى مستوى المواجهة الحقيقية مع الجنبلاطيين.

إجتمع الدروز حول سعيد جنبلاط الذي طمح إلى منصب القائمقامية، ولكن العثمانيين، ومعهم الفرنسيون، تصدّوا لهذا الطموح وراحوا يوغرون قلب القائمقام الأمير أمين إرسلان على خصمه المحتمل، ونجحوا في ذلك حينما رفض الأمير أمين (عام ١٨٤٩) الوصاية التي كان قد فرضها مشايخ الدروز، بزعامة الجنبلاطيين عام ١٨٤٢، على أخيه القائمقام السابق الأمير أحمد (حيث كان عليه أن لا يقرّر أي أمر مهمٍ في القائمقامية إلا بعد استشارتهم)، فوقع الخلاف بين الزعيمين، وعبره، بين الدروز الذين التفوا، يزبكيين وجنبلاطيين، وفي اتحاد لم يسبق له مثيل، حول سعيد جنبلاط، وبين السلطات العثمانية التي ما فتئت تنقم عليه وعلى عشيرته، مما دفع بالدروز إلى القيام بالعديد من أعمال العصيان (بين عامي ١٨٤٩ و١٨٥٢) مؤيَدين بالانكليز، ولكن العثمانيين، وقد سئموا مواجهة الدروز، ولمسوا «عجز الفرنسيين عن مقاومة سعيد جنبلاط والنفوذ البريطاني» قرّروا مهادنة هؤلاء، فصادقوهم،

وحشدوا منهم، في حرب القرم ضد روسيا عام ١٨٥٣، نحو ثلاثة آلاف رجل، بقيادة الأمير أمين نفسه. ولعب الوالي الجديد «خورشيد باشا» عام ١٨٥٧، دوراً مهماً في التقريب بين الدروز والعثمانيين، مما جعل «مشايخ الدروز ووكلاءهم» يزدادون تعنتاً وغطرسة في وجه الفلاحين الموارنة في المناطق المختلطة. وظل البريطانيون، ومعهم العثمانيون، يدعمون الدروز، بينما كان الفرنسيون، ومعهم النمساويون، يدعمون حزب الفلاحين والإكليروس الماروني[١٤٧]، مما زاد النار، المضطرمة تحت الرماد، تأججاً والتهاباً، حتى حان موعد الانفجار عام ١٨٦٠، والذي عرف «بحرب الستين». وكان على الدروز، يومذاك، القائمقام الأمير محمد إرسلان الذي خلف والده في هذا المنصب، بعد وفاته عام ١٨٥٩، وبأمر من خورشيد باشا نفسه، كما كان على الموارنة الأمير أحمد أبي اللمع[١٤٨].



نحن، إذن، أمام قائمقاميتين: درزية ونصرانية، كيانين طائفيين يتجانسان في الشكل ويتناقضان في الجوهر، إذ يحكم كلاً منهما قائمقام من طائفة الأكثرية في القائمقامية، يرأس مجلساً إدارياً متعدّد الطوائف محدّد الصلاحيات. فبينما نجد النظام الجديد، في قائمقامية الدروز، يقوم على حكم يكاد يكون «جماعياً» مشتركاً بين القائمقام ومشايخ الإقطاع من طائفته، نجد النظام نفسه، في قائمقامية النصارى، يقوم على حكم ليس هو بالجماعي، وعاجز عن أن يكون «فردياً»، بسبب تناقض المصالح بين القائمقام وأصحاب الإقطاع من جهة وبينه وبين الفلاحين والإكليروس من جهة أخرى.

وفي مقارنة دقيقة بين سلطات كل من القائمقامين، الدرزي والنصراني، يذكر «شميدت Schmidt» القائم بأعمال القنصلية الفرنسية العامة ببيروت،

في رسالة منه إلى «الفيكونت دي لاهيت Vicomte De La Hitte» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٥ نيسان ١٨٥٠، ان المشايخ الدروز الذين يعتبرون أنفسهم مساوين للقائمقام في الرتبة، لا يسمحون لهذا الأخير بأن يمارس سلطاته إلا بعد أن يوقع معهم وثيقة «أصبحت اليوم عامة» يقتسم، بموجبها، مع «العائلات الكبرى الست التي تحكم المناطق المختلطة»، الرواتب والتعويضات التي يقبضها، بحكم منصبه، من الحكومة العثمانية. وهو أمر لا يوجد في قائمقامية النصارى، حيث لا يلتزم القائمقام بمثل هذه الوثيقة، ذلك أنه «لا يمثل شيئاً على الإطلاق»، فهو «عرضة لكل المؤامرات التي يحيكها المشايخ المسيحيون المسيطرون على البلاد» دون أن تكون لديه «الوسائل اللازمة للسيطرة عليهم، أو مقاومتهم»، كما أنه لا يمتلك قوات بتصرفه، «وإذا وجدت، فليس لديه سلطة استخدامها. إنه لا يمتلك إلا ظل سلطة»[١٤٩].

حواشي الفصل الأول

(١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٨٤٢ (Ismaïl, Doc. T.26 P. 261).

(٢) من مذكرة صارم أفندي، ناظر الخارجية العثمانية، إلى «البارون دي بوركينيه»، وسائر سفراء الدول الكبرى الخمس، بتاريخ ٧ كانون الأول ١٨٤٢ (Ibid, pp. 264 - 265).

(٣) أنظر مذكرات سفراء الدول الكبرى الخمس في (Ibid, pp. 281 - 292).

(٤) المعلوف، عيسى اسكندر، تاريخ زحلة، ص ١٧٦.

(٥) كان الكولونيل روز السفير الإنكليزي المعتمد في سوريا، قد اقترح على أسعد باشا تعيين سعيد بك جنبلاط قائمقاماً لقائمقامية الدروز، إلا أن أسعد باشا لم يأخذ باقتراح روز، وعيّن الأمير أمين ارسلان بهذا المنصب. ويعزو د. عادل اسماعيل سبب ذلك إلى أن أسعد باشا «لم يكن يرغب في إعادة تجربة بشير قاسم الذي كان معروفاً بخضوعه للإنكليز» خصوصاً ان اختيار جنبلاطي لهذا المنصب «يقوّي نفوذ الإنكليز في القائمقامية» ثم «إن الدروز كانوا منقسمين بين يزبكيين وجنبلاطيين، وتعيين جنبلاطي في هذا المنصب سيؤدي إلى انقسام أعمق بين الدروز»، (Ismaïl, Histoire, T.IV, P. 208).

(٦) كانت مهمة خليل باشا تنحصر في ثلاث مسائل:

١ - مسألة التعويضات المترتبة للمسيحيين على الدروز من جرّاء أحداث ١٨٤١.

٢ - مسألة المناطق المأهولة، بكاملها، بالمسيحيين والواقعة في القائمقامية الدرزية.

٣ - مسألة المناطق المختلطة (Ismaïl, Histoire, T.IV, p. 218).

(٧) مؤلف مجهول، حسر اللثام، ص ١١٥ - ١١٦، وقد سبق أن قدّمنا الكثير من البراهين على التحريض الأوروبي، والفرنسي خصوصاً.

(٨) رسالة «دادلبرغ d'Adelberg» قنصل النمسا ببيروت، إلى الكونت «شترومر» سفير النمسا في الآستانة، بتاريخ ٥ أيلول ١٨٤٤، (Ismaïl, Doc, T.27, pp. 30 - 31). وانظر رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٤ (Ibid, p. 26). ويذكر «دي بوركينيه» في

رسالته إلى «غيزو» بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٨٤٤، أنه سعى جاهداً لنقل بعض المناطق المختلطة إلى سلطة الأمير حيدر قائمقام النصارى، فلم يوفق (Ibid., p. 38).

(٩) Histoire, T.IV, p. 253. وانظر، للاقتراح الثاني: رسالة «بوجاد» قنصل فرنسا ببيروت، إلى «الكونت دي بوتنفال Comte de Butenval» سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٨٤٤، (Ismaïl, Doc. T.27, p. 62).

(١٠) - Ismaïl, Histoire, T.IV, p. 257.

(١١) - Ibid, pp. 264 - 267.

(١٢) - Ismaïl, Doc. T.26, pp. 296 - 297.

(١٣) أنظر هذه الرسائل في (Ibid, pp. 299 - 308).

(١٤) - Ibid, p. 308.

(١٥) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٦ شباط ١٨٤٣ (Ibid, pp. 310 - 311).

(١٦) - Ibid, p. 311.

(١٧) أنظر رسالتي «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ و١٧ آذار ١٨٤٣ (Ibid, pp. 314 - 317) ومذكرة صارم أفندي ناظر الخارجية العثمانية إلى صرفت أفندي الترجمان الأول للديوان العثماني، بتاريخ أول آذار ١٨٤٣ (Ibid, pp. 318 - 319).

(١٨) - Ismaïl, Histoire, T.IV, p. 226.

(١٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ حزيران ١٨٤٣ (Ismaïl, Doc. T. 26, p. 322).

(٢٠) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٣ (Ibid, p. 328).

(٢١) Ibid, وكان الدروز، مدعومين بالكولونيل روز، يطالبون بأن تظل دير القمر، كما كانت دائماً، مقراً للأمراء الدروز (Ismaïl, Histoire, T.IV, p. 227).

(٢٢) تقرير «كور» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢٥ حزيران ١٨٤٣ (Ismaïl, Doc. T.26, p. 323).

(٢٣) - Ibid, pp. 323 - 324.

(٢٤) أنظر رسائل هؤلاء السفراء في (Ibid, 341 - 353).

(٢٥) أنظر: Ismaïl, Histoire, T.IV, pp. 226 - 230.

(٢٦) Ibid, pp. 229 - 230. وانظر «ترتيبات ٢ أيلول ١٨٤٤» في رسالة «دادلبرغ» قنصل النمسا ببيروت إلى «الكونت دي شترومر» سفير النمسا في الآستانة، حيث جاء ما يلي:

« - يحكم الجبل قائمقامان، كما تقرّر عام ١٨٤٢.

« - يكون لدير القمر نائبا قائمقامين (وكيلان)، مسيحي ودرزي» (Ismaïl, Doc. 27, pp. 30 - 31).

(٢٧) أنظر رسالة «بوجاد» قنصل فرنسا ببيروت، إلى «الكونت دي بوتنفال» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة، بتاريخ ١٠ أيار ١٨٤٥، ويذكر هذا القنصل أن الأتراك، وبازيلي قنصل روسيا، يسعون جهدهم للفصل بين الموارنة والروم الكاثوليك، وانه «من المؤكد أن الروم الأرثوذكس (المنشقون) قد أخذوا جانب الدروز في عدة مواقع»، (Ismaïl, Doc. T. 27, p. 198).

(٢٨) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢٦ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 417) ورسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ibid, p. 422).

(٢٩) - Ibid, p. 418.

(٣٠) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ٧٢. ويجدر التنبيه إلى أن «الباء» في «بتسمية» هي «باء الترّك» وهذا يعني، لغوياً، أن «قائمقامية الموارنة» أصبحت تعرف «بقائمقامية النصارى».

(٣١) ضاهر، مسعود، الجذور الدينية للمسألة الطائفية في لبنان، ص ٤٣٣.

(٣٢) أنظر رسالة «بوجاد» المشار إليها أعلاه (Ismaïl, Doc. T.27, p. 417).

(٣٣) رسالة «غيزو» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ١٢ نيسان ١٨٤٤ (Ismaïl, Doc. T.26, p. 358).

(٣٤) - Ibid, p. 359.

(٣٥) - Ibid, pp. 359 - 360.

(٣٦) - Ibid, pp. 361 - 362.

(٣٧) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ أيار ١٨٤٤ (Ibid, pp. 369 - 370).

(٣٨) - Ibid, pp. 371 - 372.

(٣٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ حزيران ١٨٤٤ (Ibid, p. 406).

(٤٠) تقرير «كور» إلى السفير «دي بوركينيه» بتاريخ ١ حزيران ١٨٤٤ (Ibid, p. 408).

(٤١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ حزيران ١٨٤٤ (Ibid, p. 424).

(٤٢) الرسالة نفسها (Ibid, p. 427).

(٤٣) رسالة «دي بوركينيه» إلى «بوجاد» قنصل فرنسا ببيروت، في... حزيران ١٨٤٤ (Ibid, pp. 429 - 431).

(٤٤) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ حزيران ١٨٤٤ (Ibid, pp. 433 - 434).

(٤٥) Ibid, p. 439 -

(٤٦) Ibid, p. 440 -

(٤٧) رسالة دي بوركينيه» إلى «كور» بتاريخ ١٥ تموز ١٨٤٤ (Ibid, pp. 441 - 442).

(٤٨) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ تموز ١٨٤٤ (Ibid, p. 444).

(٤٩) رسالة «الكونت دي جرناك Comte de Jernac» القائم بالأعمال الفرنسي في لندن إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٥ تموز ١٨٤٤ (Ismaïl, Doc., T.27, p. 18).

(٥٠) Ibid, pp. 19 - 20 -

(٥١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٤ (Ibid, pp. 26 - 27)، وانظر، كذلك، وفي الموضوع نفسه، رسالة «دادلبرغ» قنصل النمسا العام في بيروت، إلى «الكونت دي شترومر» سفير النمسا في الآستانة، بتاريخ ٥ أيلول ١٨٤٤ (Ibid, pp. 30 - 31).

(٥٢) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٤ (Ibid, p. 28).

(٥٣) Ibid. وانظر رسالة «دي بوركينيه» إلى «بوجاد» بتاريخ ٢٣ أيلول ١٨٤٤ (Ibid, p. 36).

(٥٤) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٨٤٤ (Ibid, pp. 38 - 39).

(٥٥) رسالة «الكونت دي بوتنفال» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة، إلى «غيزو» بتاريخ ٦ ك١ ١٨٤٤ (Ibid, pp. 57 - 58).

(٥٦) رسالة «دادلبرغ» القنصل النمساوي العام ببيروت، إلى «الكونت شترومر» سفير النمسا في الآستانة، بتاريخ ١٧ ت٢ ١٨٤٤، (Ibid, pp. 68 - 69).

(٥٧) Ibid, pp. 69 - 70 -

(٥٨) Ibid, p. 70 -

(٥٩) رسالة «الكونت بوتنفال»، القائم بأعمال سفارة فرنسا في الآستانة، إلى «غيزو» وزير الخارجية، بتاريخ ٣ شباط ١٨٤٥ (Ibid, p. 109).

(٦٠) Ibid, pp. 143 - 144 -

(٦١) رسالة «بوتنفال» إلى «غيزو» بتاريخ ٦ شباط ١٨٤٥ (Ibid, p. 114).

(٦٢)رسالة «غيزو» إلى «وتنفال» بتاريخ ١٥ آذار ١٨٤٥ (Ibid, p. 145).

(٦٣) رسالة «غيزو» إلى «بوتنفال» بتاريخ ٢٧ آذار ١٨٤٥ (Ibid, p. 151).

(٦٤) Ibid, pp. 151 - 152 -

(٦٥) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية ١٦٣ - ١٦٦. وبازيلي، سوريا ولبنان، ص ٣٩١ وأبو شقرا، الحركات، ص ٥٣ - ٥٤.

(٦٦) سميليا نسكايا، م. ن. ص ١٦٧ (عن وثائق السفارة الروسية في الآستانة).

(٦٧) بازيلي، م. ن. ص ٣٩١ - ٣٩٢.

(٦٨) م. ن. ص ٣٩٧.

(٦٩) Ismaïl, Doc., T.8, p. 161 -

(٧٠) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٦ ك١ ١٨٤٧ (ملحق رقم ١) Ismaïl, Doc., Corresp. Cormmerciale, T.III, p. 229).

(٧١) لقد جرى قتال في زحلة، كما ان قوات من كسروان زحفت جنوباً نحو ساحات القتال، إلا أن هذه القوات لم تصل إلى دير القمر لنجدتها، كما كان مخططاً لها، بل اكتفت بالقيام بعمليات ضد الدروز، في الساحل الجنوبي، وفي الشوف، بين صيدا ودير القمر.

(٧٢) Churchill, the Druzes and the Maronites, pp. 91 - 92 -

(٧٣) رسالة «بوجاد» إلى الكونت «دي بوتنفال» بتاريخ ٤ أيار ١٨٤٥ (Ismaïl, Doc., T.27, p. 164).

(٧٤) Ibid, p. 163 -

(٧٥) Ibid, pp. 164 - 168 -

(٧٦) أنظر نص هذه المذكرة في (Ismaïl, Doc., T.8, pp. 87 - 88).

(٧٧) أنظر رسالة وجيهي باشا في (Ibid, PP. 89 - 94).

(٧٨) رسالة «دي بوركينيه»، سفير فرنسا في الآستانة، إلى «غيزو»، وزير خارجية فرنسا، بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٤٥ (Ibid, T.27, p. 175).

(٧٩) Ibid, p. 174 -

(٨٠) Ibid, p. 175 -

(٨١) Ibid, p. 176 -

(٨٢) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٤٥ (Ibid, p. 176).

(٨٣) رسالة «دي بوركينيه إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ حزيران ١٨٤٥ (Ibid, p. 205) وانظر نص الاتفاقية باللغتين: الفرنسية (Ibid, pp. 212 - 215)، والعربية: (الخازن، المحررات السياسية، ج ١: ١٨٨ - ١٩١).

(٨٤) أنظر التدابير التي اتخذها وجيهي باشا وأرسل نسخة منها إلى القناصل الأوروبيين الخمسة ببيروت في ٢٧ حزيران ١٨٤٥ (Ismaïl, Doc., T.27, pp. 225 - 227).

(٨٥) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ تموز ١٨٤٥ (Ibid, p. 252) المستندة إلى رسالة القنصل «بوجاد» قنصل فرنسا ببيروت إلى السفير «دي بوركينيه» بتاريخ ١٣ تموز (Ibid, p. 256).

(٨٦) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ تموز (Ibid, p. 250).

(٨٧) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٤٠٦.

(٨٨)رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ تموز (Ismaïl, Doc. T. 27, p. 251).

(٨٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى الأميرال تيربان Turpin بتاريخ ٢٦ تموز ١٨٤٥ (Ibid, p. 261).

(٩٠) بازيلي، المصدر السابق، ص ٤٠٦.

(٩١) رسالة«دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٥ (Ismaïl, Doc., T.27, p. 320).

(٩٢) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٣٠ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 333).

(٩٣) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 321).

(٩٤) Ibid. -

(٩٥) رسالة شكيب أفندي إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢٧ تموز ١٨٤٥ (Ibid, p. 268 - 269).

(٩٦) الرسالة نفسها (Ibid, pp. 269 - 271) وانظر: مذكرة الباب العالي إلى ممثلي الدول الكبرى الخمس في ٢٨ تموز ١٨٤٥ بشأن تنظيم الجبل (Ibid, pp. 380).

(٩٧) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 320).

(٩٨) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢٣ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 336)، وانظر هذه المناقشات كاملة في الرسالة نفسها (Ibid, pp. 335 - 343).

(٩٩) رسالة «بوجاد» إلى «بوركينيه» بالتاريخ المشار إليه أعلاه (Ibid, p. 341 - 342)، وانظر: بازيلي، المصدر السابق، ص ٤٠٦.

(١٠٠) بازيلي، م. ن. ص. ن. ورسالة «بوجاد» (Ibid, p. 342).

(١٠١) الخازن، محررات، ج ١: ٢١٨ - ٢٢٧ (تعليمات شكيب أفندي - وثيقة رقم ١٢٤) وانظر: Ismaïl, Doc., T.28, pp. 212 - 221.

(١٠٢) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ٨٣ - ٨٧ و Jouplain, La question du Liban p. 342. وانظر: الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٠٦ - ١٠٨، وحريق، إيليا، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(١٠٣) الإنذار الذي وجهه السفير الفرنسي «دي بوركينيه» إلى الباب العالي بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ismaïl, Doc., T.27, pp. 347 - 348).

(١٠٤) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ibid, pp. 370 - 372).

(١٠٥) الرسالة نفسها (Ibid, p. 367).

(١٠٦) الرسالة نفسها (Ibid, p. 368).

(١٠٧) مذكرة من ناظر الخارجية العثمانية إلى السفارة الفرنسية في الآستانة، بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ibid, pp. 412 - 414).

(١٠٨) الصليبي، المرجع السابق، ص ١٠٨ - ١٠٩ وانظر: Jouplain, Op. cit. p. 342.

(١٠٩) الصليبي، المرجع السابق، ص ١٠٩ و (Jouplain, Ibid.).

(١١٠) رسالة «بوجـاد» إلى «دي بوركينيـه» بتاريخ ٢٦ أيلـول ١٨٤٥ (Isamaïl, Doc., T. 27, p. 417 - 418)، ويذكر القنصل أن مصدر أخباره هذه هو ترجمان شكيب أفندي.

(١١١) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ibid, p. 422).

(١١٢) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢٦ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 418).

(١١٣) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ibid Doc., T.28, p. 35 - 36).

وانظر: الأسود، ابراهيم، ذخائر لبنان، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(١١٤) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ibid, p. 38 - 39).

(١١٥) الرسالة نفسها (Ibid, pp. 39 - 40).

(١١٦) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ismaïl, Doc., T.27, p. 420).

(١١٧) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٨٤٥ (Ibid, T.28, p. 39).

(١١٨) الأمر الصادر عن الباب العالي إلى شكيب أفندي بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ibid, p. 20 - 21) ورسالة «دي بوركينيه» إلى «بوريه Bourée» قنصل فرنسا ببيروت، بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ibid, p. 22).

(١١٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى «بوريه» في ٢٦ تشرين الأول (Ibid, pp. 23 - 24).

(١٢٠) رسالة «كور Cor» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٨٤٥ (Ibid, p. 91).

(١٢١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٨٤٦ (Ibid, p. 93).

(١٢٢) تعليمات رشيد باشا، وزير الخارجية، إلى فؤاد أفندي، بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٨٤٦ (Ibid, pp. 95 - 97).

(١٢٣) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٤٦ (Ibid, p. 205) ورسالته بتاريخ ٧ حزيران ١٨٤٦ (Ibid, p. 208).

(١٢٤) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ حزيران (Ibid).

(١٢٥) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, pp. 257 - 259).

(١٢٦) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ٨٦.

(١٢٧) الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحررات السياسية، ج ١: ٢٠٩ (وثيقة رقم ١٧: نطاقة شكيب أفندي، ناظر الخارجية العثمانية، إلى ممثلي الدول الأوروبية الكبرى، بتاريخ ٢٨ تموز ١٨٤٥). وقد جاء في هذه النطاقة ما يلي:

«إن إدارة القرى المختلطة تتضمن ثلاثة وجوه:

«أولاً: المسائل الحقوقية.

«ثانياً: الشؤون السياسية.

«ثالثاً: السلطة الإجرائية (الضابطة).

«- فكل دعوى أو خلاف يقع بين أشخاص من طائفة واحدة، وله علاقة بالوجه الأول، ينظر فيه وكيل طائفتهم ويفصله منفرداً. أما اذا كان أحد المتداعين من طائفة وخصمه من طائفة أخرى، فلوكيل أحدهما ومتولي اقطاعة الآخر أن ينظرا معاً في الخلاف، فإذا لم يتفقا يلجأ إلى القائمقام.

«- أما في المسائل العمومية التي لها علاقة بشؤون السياسة كتنفيذ أوامر الحكومة أو أوامر والي الولاية واستيفاء دخل البلاد، فالوكلاء يكونون وسطاء طائفتهم لدى أصحاب الإقطاعات لتنفيذ الأوامر.

«- أما في ما له علاقة بالسلطة الإجرائية، فلما كان تقسيمها يعرقل عملها، فلا يمكن اشراك الوكلاء فيها، ولذلك، فعملاً بالقاعدة الجارية في كل مكان، يُعهد إلى أصحاب الإقطاعات، وحدهم مستقلين، بحفظ الراحة وقمع الاضطرابات. إنما متى سجن أحد أصحاب الإقطاعات شخصاً من غير طائفته، فيتفق مع الوكيل على العقاب الذي استحقه، وعلى انزاله به، وإذا تباينت الآراء بخصوص الحكم، يُلجأ إلى القائمقام، ويحق للوكلاء أن يسهروا على عدم إساءة معاملة السجين قبل الحكم عليه». (م. ن. ص ٢٠٩).

(١٢٨) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٠٧.

(١٢٩) طربين، المرجع السابق، ص ٨٦.

(١٣٠) رسالة «دي بوركينيه» سفير فرنسا في الاستانة إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٧ أيلول (Ismaïl, Doc., T.28, pp. 257 - 258).

(١٣١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «كور» بتاريخ ١٨ آذار ١٨٤٦ (Ibid, p. 179).

(١٣٢) Ibid, pp. 179 - 180 -.

(١٣٣) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٦ (Ibid, p. 259).

(١٣٤) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ ك٢ ١٨٤٦ (Ibid, T.28, p. 106)، ورسالة أخرى من «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ ك٢ ١٨٤٦ (Ibid, p. 110)، وانظر رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٦ ك١ ١٨٤٥ (Ibid, T.8, pp. 283 - 284).

(١٣٥) Ismaïl, Doc. T. 28, p. 110 -.

(١٣٦) Ibid, p. 111 -.

(١٣٧) الخازن، المصدر السابق، ج ١: ٢٤٧ - ٢٤٨ (وثيقة رقم ٢٩: خطاب «دي ملفيل» في مجلس النواب الفرنسي).

(١٣٨) م. ن. ج ١: ٢٦٧ - ٢٦٨ (وثيقة رقم ١٣١: خطاب «دي لامارتين» في مجلس النواب الفرنسي).

(١٣٩) م. ن. ج ١: ٢٧١ - ٢٧٢ (وثيقة رقم ١٣٢: خطاب «الكونت دي كاتربارب» في مجلس النواب الفرنسي).

(١٤٠) طربين، المرجع السابق، ص ٨٧.

(١٤١) م. ن. ص. ن.

(١٤٢) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٦ (Ismaïl, Doc. T. 28, p. 259).

(١٤٣) الصليبي، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(١٤٤) الصليبي، م. ن. ص ١١٠ - ١١١، وانظر طربين، المرجع السابق، ص ٨٨ - ٨٩. وانظر كذلك باز، رستم، مذكرات رستم باز، ص ١١٠.

(١٤٥) السودا، يوسف، في سبيل لبنان، ص ٢٣٧.

(١٤٦) الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٠.

(١٤٧) م. ن. ص ١١٣ - ١١٤.

(١٤٨) السودا، المرجع السابق، ص ٢٣٧ و٢٤٠. وانظر: باز، رستم، مذكرات رستم باز، ص ١١٠.

ويذكر يوسف يزبك في «أوراق لبنانية» ان الأمير «مجيد ارسلان» هو الذي تسلّم منصب القائمقامية الدرزية بعد وفاة الأمير أمين (يزبك، أوراق لبنانية، مجلد ١: ٤٥٤) وذلك نقلاً عن مذكرات رستم باز، إلا أن رستم باز أورد في مذكراته (ص ١١٠) ان الأمير محمد إرسلان هو الذي تسلم القائمقامية بعد أبيه. ويعلّق المؤرخ عارف النكدي على ذلك بقوله:

«١ - إن الأمير أميناً لم يلِ القائمقامية بعد وفاة أخيه أحمد، بل في حياته. عُزل أحمد بأمين، وقد يكون بمسعاه ضده.

«٢ - لم يكن للأمير أمين ولد اسمه مجيد، فإبناه هما: محمد ومصطفى. ومحمد هو الذي ولي القائمقامية أولاً بعد وفاة أبيه، ثم وليها ابنه الثاني مصطفى، بعد ابن عمه الأمير ملحم بن حيدر. وكانت قائمقامية الدروز، ومن بعدها مديرية الشوف، التي سميت، بعد ذلك، قائمقامية الشوف، منحصرة في الأمراء الارسلانيين بإجماع كلمة المشيخة الدرزية، منعاً للنزاع فيما بينهم. ثم انتهت إلى نسيب بك جنبلاط لاتفاق كلمة هذه المشيخة عليه، ضد الارسلانيين، في فترة من الزمن. (يزبك، أوراق لبنانية، مجلد ٢: ١١٥ - ١١٦). وجاء في رسالة بعث بها المستر «مور» قنصل انكلترا ببيروت، إلى السير «هنري بولفر»، سفير انكلترا في الآستانة، بتاريخ ٢٩ آذار ١٨٥٩. أن قائمقام الدروز (الأمير أميناً) طلب من خورشيد باشا تولية ابنه الأمير محمد مكانه على القائمقامية، بسبب مرضه، فلبى الباشا طلبه، (الخازن، المحررات

السياسية، ج ١: ٣٥٧)، ثم بعث «مور» برسالة أخرى إلى سفير انكلترا في الآستانة (بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٥٩) يخبره فيها بوفاة الأمير أمين قائمقام الدروز (بتاريخ ٣ أيار)، وبعزم خورشيد باشا على تعيين ابنه الأمير محمد قائمقاماً أصيلاً، وانه طلب ذلك من الباب العالي (ج ١: ٣٦٣)، ثم بعث «مور» برسالة ثالثة إلى «بولفر» (بتاريخ ١٤ تموز ١٨٥٩) يخبره فيها ان الأمير محمداً أصبح قائمقاماً أصيلاً لقائمقامية الدروز بدلاً من أبيه المتوفى «وقد أبلغه والي صيدا خبر تعيينه لهذا المنصب في هذا الأسبوع»، كما منح سعيد بك جنبلاط رتبة «اسطبل عامر» باعتباره «أهم صاحب إقطاعه» في القائمقامية، وقد جعلته هذه الرتبة «مساوياً للقائمقام» (ج ١: ٣٦٥).

(١٤٩) - Ismaïl, Doc., T.9, p. 357.

(١٤٠) طربين، المرجع السابق، ص ٨٧.

(١٤١) م. ن. ص. ن.

(١٤٢) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٦ (Ismaïl, Doc. T. 28, p. 259).

(١٤٣) الصليبي، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(١٤٤) الصليبي، م. ن. ص ١١٠ - ١١١، وانظر طربين، المرجع السابق، ص ٨٨ - ٨٩. وانظر كذلك باز، رستم، مذكرات رستم باز، ص ١١٠.

(١٤٥) السودا، يوسف، في سبيل لبنان، ص ٢٣٧.

(١٤٦) الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٠.

(١٤٧) م. ن. ص ١١٣ - ١١٤.

(١٤٨) السودا، المرجع السابق، ص ٢٣٧ و٢٤٠. وانظر: باز، رستم، مذكرات رستم باز، ص ١١٠.

ويذكر يوسف يزبك في «أوراق لبنانية» ان الأمير «مجيد ارسلان» هو الذي تسلّم منصب القائمقامية الدرزية بعد وفاة الأمير أمين (يزبك، أوراق لبنانية، مجلد ١: ٤٥٤) وذلك نقلاً عن مذكرات رستم باز، إلا أن رستم باز أورد في مذكراته (ص ١١٠) ان الأمير محمد إرسلان هو الذي تسلم القائمقامية بعد أبيه. ويعلّق المؤرخ عارف النكدي على ذلك بقوله:

«١ - إن الأمير أميناً لم يلِ القائمقامية بعد وفاة أخيه أحمد، بل في حياته. عُزل أحمد بأمين، وقد يكون بمسعاه ضده.

«٢ - لم يكن للأمير أمين ولد اسمه مجيد، فإبناه هما: محمد ومصطفى. ومحمد هو الذي ولي القائمقامية أولاً بعد وفاة أبيه، ثم وليها ابنه الثاني مصطفى، بعد ابن عمه الأمير ملحم بن حيدر. وكانت قائمقامية الدروز، ومن بعدها مديرية الشوف، التي سميت، بعد ذلك، قائمقامية الشوف، منحصرة في الأمراء الارسلانيين بإجماع كلمة المشيخة الدرزية، منعاً للنزاع فيما بينهم. ثم انتهت إلى نسيب بك جنبلاط لاتفاق كلمة هذه المشيخة عليه، ضد الارسلانيين، في فترة من الزمن. (يزبك، أوراق لبنانية، مجلد ٢: ١١٥ - ١١٦). وجاء في رسالة بعث بها المستر «مور» قنصل انكلترا ببيروت، إلى السير «هنري بولفر»، سفير انكلترا في الآستانة، بتاريخ ٢٩ آذار ١٨٥٩. أن قائمقام الدروز (الأمير أميناً) طلب من خورشيد باشا تولية ابنه الأمير محمد مكانه على القائمقامية، بسبب مرضه، فلبى الباشا طلبه، (الخازن، المحررات

السياسية، ج ١: ٣٥٧)، ثم بعث «مور» برسالة أخرى إلى سفير انكلترا في الآستانة (بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٥٩) يخبره فيها بوفاة الأمير أمين قائمقام الدروز (بتاريخ ٣ أيار)، وبعزم خورشيد باشا على تعيين ابنه الأمير محمد قائمقاماً أصيلاً، وانه طلب ذلك من الباب العالي (ج ١: ٣٦٣)، ثم بعث «مور» برسالة ثالثة إلى «بولفر» (بتاريخ ١٤ تموز ١٨٥٩) يخبره فيها ان الأمير محمداً أصبح قائمقاماً أصيلاً لقائمقامية الدروز بدلاً من أبيه المتوفى «وقد أبلغه والي صيدا خبر تعيينه لهذا المنصب في هذا الأسبوع»، كما منح سعيد بك جنبلاط رتبة «اسطبل عامر» باعتباره «أهم صاحب إقطاعه» في القائمقامية، وقد جعلته هذه الرتبة «مساوياً للقائمقام» (ج ١: ٣٦٥).

(١٤٩) Ismaïl, Doc., T.9, p. 357. -

الفصل الثاني

القائمقامية الدرزية

تمتد القائمقامية الدرزية من طريق بيروت - دمشق شمالاً حتى ظهر البيدر والحدود الشرقية لاقليمي جزين والعرقوب شرقاً، فالحدود الجنوبية لإقليم التفاح (نهر الزهراني) جنوباً، فساحل البحر غرباً، وتضم المقاطعات التالية (باستثناء صيدا، مركز الولاية، ودير القمر التي شكلت مديرية مستقلة عن القائمقاميتين الدرزية والنصرانية): (أنظر الخارطة).

١ - **مقاطعة الساحل الجنوبي**: وتمتد من طريق بيروت - دمشق شمالا إلى مصب نهر الغدير شمال خلدة جنوباً، ومن كفرشيما شرقاً إلى ساحل البحر غرباً. ومن بلداتها: كفرشيما (قرية الفضة) وحارة حريك والليلكي وتحويطة الغدير وبرج البراجنة، ويحكمها آل شهاب (موارنة).

٢ - **مقاطعة المناصف**: وتمتد من جسر القاضي شمالاً إلى وادي بيت الدين جنوباً، وكانت دير القمر قاعدتها قبل أن تصبح هذه الأخيرة مديرية مستقلة. ومن بلداتها: بيت الدين، ودير القمر (مديرية مستقلة) والمعاصر، وكفر قطره (قرية الاجتماع)، وكفر فاقود (قرية الزائر)، وبشتفين (ستة وجوه)، وكفر حمل، ودير بابا، ودير كوشي (دير الحبشي). من أشهر عائلاتها: آل نكد (دروز) وآل نعمة والبستاني وشاويش وأبو شاكر (موارنة).

٣ - **مقاطعة الغربين:** وتقسم إلى:

- **الغرب الأعلى، أو الفوقاني:** ويمتد من طريق دير القمر القديمة إلى عاليه فنهر الغابون، وقاعدته عيتات.

ومن بلداته: عيتات، وعاليه، وبيصور، وعيناب، ودفون، وبسوس، والكحالة، وشملان، وسوق الغرب، وبذاذون (بدادون)، وبليبل، وحومال، ورمحالا، ومجدليا، والقماطية، وبخشتيه. ويحكمه آل تلحوق (دروز).

- **الغرب الأسفل أو التحتاني:** ويمتد من الشويفات إلى طريق دير القمر القديمة، وقاعدته الشويفات، ومن بلداته: الشويفات، وعين عنوب، وعرمون (تلة صغيرة)، ودير قوبل، والفساقين، وعين كسور، وصرحمور (سرحمول)، ويحكمه آل ارسلان (دروز).

٤ - **مقاطعة الشحار:** وتمتد من جسر القاضي إلى الدامور، وقاعدتها عبيه، ومن بلداتها: عبيه، وكفرمتى، والبنية، ودقّون، وبعورتا، وعين درافيل، والناعمة، والمعلقة، والدامور، وكليله، والبوم (وكانت تصنع البارود)، ومن أشهر عائلاتها: آل زين الدين وآل نور الدين (دروز)، ويحكمها آل نكد (دروز).

٥ - **مقاطعة الجردين:** وتمتد من آخر حد الغرب الأعلى، أي من نهر الغابون، إلى نهر الصفا، عرضاً، وإلى المديرج طولاً، وتقسم إلى:

- **الجرد الشمالي أو الفوقاني:** وقاعدته بتاتر، ومن بلداته: بتاتر وبحمدون وشارون وشانيه والرويسه ومجدل بعنا (قرية الغنم).

- **والجرد الجنوبي أو التحتاني:** وقاعدته رشميا (راس الماء)، ومن بلداته: رشميا، وعين تراز، وشرتون، وكفر عمّيه، وشويت، والمشرفة، والرميلة، والدوير، وبدغان، ومن أشهر عائلات هذه المقاطعة: آل الخوري وآل صالح (موارنة) وآل عبد الملك (دروز)، ويحكمها ال عبد الملك.

٦ - **مقاطعة العرقوبين:** وتمتد من شرق المناصف إلى قمة جبل الباروك، ومن وادي الست إلى أول الشوف، وتقسم إلى:

- **العرقوب الأعلى أو الفوقاني:** وقاعدته عين زحلتا، ومن بلداته: عين زحلتا، وبمهرية، واغميد، والورهانية، ومن أشهر عائلاته: آل العيد (دروز) وآل بو ملحم (موارنة)، ويحكمه آل العيد.

- **العرقوب الأسفل أو التحتاني:** وقاعدته كفرنبرخ (القرية المباركة أو البركة)، ومن بلداته: كفرنبرخ، والباروك وعيندارة، وعين وزين والفريديس ومجدل المعوش وبريح وبتلون. ومن أشهر عائلاته: آل العماد وآل أبو علوان (دروز) ويحكمه آل العماد.

٧ - **مقاطعة الشوفين:** وتمتد من وادي بيت الدين إلى أعلى جبل الشوف، وتقسم إلى:

- **الشوف الحيثي أو الحيطي:** وقاعدته المختارة، ومن بلداته: المختارة، وعماطور، وعين قنيه (عين القصبة)، وبعذران (المعونه) ومعاصر الشوف ومرستي وجباع الشوف وبطمة وحارة جندل ونيحا (الراحة) وكفرنيس وباتر الشوف وقلعة شقيف تيرون.

- **الشوف السويجاني:** وقاعدته بعقلين، ومن بلداته: بعقلين وعينبال وغريفة والجديدة والخريبه ومزرعة الشوف والكحلونية وبيقون والسمقانيه (الحمراء) وعترين. ومن أشهر عائلات هذه المقاطعة: آل حمادة وآل ذبيان وآل بعيني وآل عقيل وآل شمس وآل جنبلاط وآل عبد الصمد وآل أبو شقرا (وكلهم دروز)، ويحكمها آل جنبلاط.

٨ - **مقاطعة اقليم جزين:** وتمتد من الشوف الحيثي إلى بلدة جزين، وقاعدتها جزين، ومن بلداتها: جزين وبكاسين (المخفية) وقيتولة وبسري

وروم وعازور وقطّين وبنواتي وصليما والميدان وبيت الدين اللقش والحرف ومشموشة وخرايب صبّاح والحمصية والقبع وحيطورة وخرخيّا وسبمّيّا وحيداب والخربة وقتالة وأنان ومزرعة المطحنة وصفاريه وكفرحونة والمزيرعة وكفرتعلا والغباطية والهويتية والماصوص والرخصة والحورانية وماروس ومراح المكنونية وعين الثغرة. من أشهر عائلاتها: آل الخوري وآل أبو رزق وآل المعوش. ويحكمها آل جنبلاط (دروز).

٩ - **مقاطعة جبل الريحان:** وتمتد على منحدري جبل الريحان، وقاعدتها الريحان، ومن بلداتها: الريحان وميدون والوردية واللويزة ومليخ وجرجوع والدمشقية والعيشية وتمره وعرمتى والزغرين وقروح والوازعية وبُقيرة والجرمق وخلة خازم والصريرة. ويحكمها آل جنبلاط (دروز).

١٠ - **مقاطعة اقليم الخروب:** وتمتد من الدامور إلى نهر الأولي، غرب مقاطعة الشوف، وقاعدتها شحيم، ومن بلداتها: شحيم وبرجا والدبية ومزبود والمغيرية وعانوت والبرجين والمعنية والوردانية وسبلين وحصروت وبكيفا وجون والبرغوثية ومجدلونا وداريا وعلمان وكفرمايا والزعرورية والزيتونية والقريعة وبسابا وبرجا. ومن أشهر عائلاتها: آل الخطيب وآل عواد (مسلمون). ويحكمها ال جنبلاط (دروز).

١١ - **مقاطعة اقليم التفاح:** وتقع في ضواحي صيدا، فوق الساحل، وقاعدتها الصالحية، ومن بلداتها: الصالحية والبرامية ولبعا وكفرفالوس وكفرجرّة وشواليق وكرخا وبرتي وحيتولة وجرنايا وكفرشلال ومجدليون ومراح كيوان والمحاربية والمجيدل وطنبوريت ودير بسين (درب السيم) وكفرحتى وبقسطا والحسّانية الفوقية والحسّانية التحتية وزغدرايا والحبابيه وعبرا والصالحية والبرامية وجون. ويحكمها آل جنبلاط (دروز)[1].

وقد اتخذت «بيت الدين» مركزاً لهذه القائمقامية.

بلغت مساحة القائمقامية الدرزية، حسب تقدير «بوريه» القنصل الفرنسي ببيروت، ما بين ٦٤ و٨١ فرسخاً، أي ما بين ١٠٢٤ و١٢٩٦ كلم^2 (باعتبار أن الفرسخ يساوي ٤ كلم)، وبلغ عدد سكانها (عام ١٨٤٧) ما بين ٥٥ و٥٨ ألف نسمة موزعين، طائفياً، كما يلي:

موارنة وروم كاثوليك	روم ارثوذكس (متحدون، أينما كانوا، مع الدروز)	دروز	(مسلمون سنة وشيعة)
٢٧٥٢٥ نسمة	٤١٤٤ نسمة	٢١٢٧١ نسمة	٤٢٨٧ نسمة
والمجموع:	٥٧٢٢٧ نسمة		

ويذكر «بوريه» أنه استقى هذه الأرقام من إحصاءات سبق أن رفعها إلى وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٨٤٤، وجاءت مطابقة لتلك التي أجراها سلفه «بوجاد» القنصل الفرنسي ببيروت عامي ١٨٤٤ و١٨٤٥[2].

وقد بعث «الكونت هس دي بوتنفال Le Comte His de Butenval» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة، إلى وزارة الخارجية الفرنسية، عام ١٨٤٤، إحصاء لسكان هذه القائمقامية لم يحدّد مصدره، وقد شمل هذا الإحصاء مقاطعات: الساحل والعرقوب والشوفين والشحار والمناصف واقليم الخروب وجبل الريحان وجزين واقليم التفاح، وبلغ عدد سكان هذه المقاطعات، وفقاً للإحصاء المذكور، ٥٨٨٦٦ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي: موارنة ٣٧٠٤١ نسمة ودروز ١٥٨٦٥ نسمة ومسلمون سنة ٥٨٦٠ نسمة ومسلمون شيعة ١٠٠ نسمة، أما توزيعهم حسب المناطق فهو كما يلي[3]:

المنطقة	مسيحيون	دروز	سنة	شيعة
الساحل	٧٣٩٥	٧٥٠	٨٥٥	–
العرقوب	٢٦٦٠	٢٧٥٠	–	–
الشوفان	٩٢٠٠	٨٦٣٥	–	–
الشحار	٣٩٧٠	١٠٥٠	–	–
المناصف	١١٩٥	١٦٩٥	–	–
اقليم الخروب	٣٣٧٠	٤٥	٣٤٩٠	١٠٠
جبل الريحان	١٦٦	٨٧٠	٨٧٠	–
جزين	٥٣٣٠	٦٥	٥٤٠	–
اقليم التفاح	٣٧٥٥	٥	١٠٥	–
المجموع	٣٧٠٤١	١٥٨٦٥	٥٨٦٠	١٠٠
المجموع العام	٥٨٨٦٦ نسمة			

ويبدو، من الرسالة نفسها[٤]، ان هذه الإحصاءات هي تلك التي كان القنصل «بوجاد» قد بعث بها إلى سفارة بلاده، وتحدث عنها خلفه «بوريه».

وفي رسالة من «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٨٤٧، قدّر «بوريه» عدد سكان القائقمامية الدرزية بـ ٥٨٧٥٠ نسمة، موزعين، طائفياً ومذهبياً، كما يلي:

أسماء المقاطعات	عدد القرى	مسيحيون	دروز	مسلمون (سنّة)	متاولة	عدد السكان
الغرب الأعلى	٢٥	١٩٧٥	١٥٤٥	٤٠	–	٣٥٦٠
الغرب الأسفل	٧	١٧٠٠	٢٣٩٥	–	–	٤٠٩٥
الجرد	٢٧	٢٤١٠	١٨٢٠	–	–	٤٢٣٠
العرقوب	٢٥	٢٦٦٠	٢٧٥٠	–	–	٥٤١٠
الشوف الأعلى	١٣	٢٩٨٥	٥٢٤٠	–	–	٨٢٢٥
الشوف الأسفل	٩	١٢٩٥	٣٣٩٥	–	–	٤٦٩٠
المناصف	١٩	١١٩٥	١٦٩٥	–	–	٢٨٩٠
الشحار	١٢	٣٩٧٠	١٠٥٠	–	–	٥٠٢٠
اقليم الخروب	٤٨	٣٣٣٠	٤٥	٣٤٩٠	١٠٠	٦٩٦٥
جبل الريحان	١٠	٦٠	–	٨٧٠	–	٩٣٠
جزين	٤٧	٥٣٣٠	٦٥	٥٦٠	–	٥٩٥٥
اقليم التفاح	٣٤	٣٧٥٥	٥	١٠٥	–	٣٨٦٥
الساحل	١١	٢٠٥٠	٧٥	٧٩٠	–	٢٩١٥
المجموع	٢٨٧	٣٢٧١٥	٢٠٠٨٠	٥٨٥٥	١٠٠	٥٨٧٥٠[٥]

إلا أننا نرى «بوريه» نفسه يتخبط في ذكر أرقام مختلفة لعدد سكان هذه القائمقامية، في الفترة نفسها، بل وفي الرسالة نفسها (رسالته إلى غيزو بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٨٤٧)، فيذكر تارة أن عدد سكان «المناطق المختلطة» (أي القائمقامية الدرزية) يبلغ ٦٤٣٩٠ نسمة (مقابل ١٢٩٥٤٥

نسمة للقائقمامية النصرانية)، ثم يذكر، في الرسالة نفسها، وفي مكان آخر منها، أن عدد سكان القائمقاميــة الدرزية يراوح بين ٥٨ ألفاً و٦٢ ألــف نسمة، مستنكراً، في كل حال، ادّعاء الخوري عازار «فور وصوله إلى باريس» بأن عدد سكان (جبل) لبنان (بكامله) يبلغ ١،٢٥٠،٠٠٠ نسمة، ويعلق على ذلك بقوله: «آتياً إلى فرنسا حديثاً، ليس لدى الخوري عازار فكرة صحيحة عن الحدود التي يجب أن يلتزم بها تجنباً للمبالغة بغية محاكاة الحقيقة»(٦).

إحصاءات أخرى: ونجد إحصاءات أخرى عديدة لسكان القائمقامية الدرزية، خصوصاً في أواخر عهدها، أي عام ١٨٦٠، وقبيل إنشاء المتصرفية، ومن هذه الإحصاءات:

١ – إحصاء قام به «الجنرال دي بوفور دوتبول» قائد الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠، وذلك في التقرير الذي رفعه إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ١٥ شباط ١٨٦١ والذي اقترح فيه إنشاء «حكومة لبنان» محدداً، بدقة ملفتة «النواحي والأماكن الواجب جمعها» لتشكيل هذه الحكومة، ومنها «النواحي التي تؤلف، حالياً، القائمقامية الدرزية» وهي: ساحل الجنوب، والغربان، والمناصف، والشحار، والجردان، والعرقوبان، والشوفان، واقليم جزين، وجبل الريحان، واقليم التفاح، واقليم الخروب، وفيما يلي تفصيل للمعلومات العددية التي يقدّمها لنا «دوتبول»، في هذا التقرير:

المقاطعة	موارنة	روم ارثوذكس	روم كاثوليك	دروز	متاولة	سنّة	يهود	مجموع	عدد البنادق
الساحل الجنوبي	٢٠٠٠	١٠٠	٢٥٠	–	١٠٠٠	–	–	٣٣٥٠	٤٠٠
الغربان	٤٠٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠	٤٤٠٠	٢٠٠	–	–	١٢٣٠٠	٣٠٠٠
المناصف والشحار	٨٥٠٠	٤٠٠	١١٠٠	٤٦٠٠	–	٥٠	٣٠٠	١٤٩٥٠	٣٠٠٠
الجردان	٣٥٠٠	١٢٠٠	١٥٠	٣٥٠٠	–	–	–	٨٣٥٠	٢٠٠٠
العرقوبان	٣٣٠٠	٤٥٠	٦٠٠	٢٥٠٠	–	–	–	٦٨٥٠	١٥٠٠
الشوفان	١٥٠٠	–	٢٠٠٠	٨٥٠٠	–	–	–	١٢٠٠٠	٣٥٠٠
اقليم جزين وجبل الريحان	١٠١٠٠	–	١٠٠٠	٦٠	١٤٩٠	٢٥٠	–	١٢٩٠٠	٢٣٥٠
اقليما الخروب والتفاح	٤٠٠٠	–	٤٥٠٠	–	٧٠٠	٥٥٠٠	–	١٤٧٠٠	٣٢٠٠
المجموع	٣٦٩٠٠	٥٦٥٠	٩٨٠٠	٢٣٥٦٠	٣٣٩٠	٥٨٠٠	٣٠٠	٨٥٤٠٠	١٨٩٥٠(٧)

وإذ يقدر الجنرال «دوتبول»، في تقريره هذا، عدد الدروز في قائمقاميتهم بـ ٢٣٥٦٠ نسمة مقابل ٣٦٩٠٠ نسمة من الموارنة، ويقدر عدد البنادق فيها بـ ١٨٩٥ بندقية، وإذ نعلم أن الروم الأرثوذكس كانوا متّحدين مع الدروز، وان الروم الكاثوليك كانوا متحدين مع الموارنة (وهو أمر أكّدته معظم الوثائق الفرنسية)(٨)، بحيث يمكن حسبان الموارنة والروم الكاثوليك معاً (٣٦٩٠٠+٩٨٠٠ = ٤٦٧٠٠ نسمة)، كما يمكن حسبان الدروز والروم الأرثوذكس معاً (٢٣٥٦٠ + ٥٦٥٠ = ٢٩٢١٠ نسمة)، نرى كم كانت كفة الموارنة راجحة على كفة الدروز، عددياً، حتى في قائمقامية الدروز نفسها.

وإذا أردنا أن نبالغ في تقدير مدى تحالف الروم الأرثوذكس مع الدروز

حتى نحسبهم يقاتلون جنباً إلى جنب ضد الموارنة المتحالفين، بالقدر نفسه، مع الروم الكاثوليك، نجد أن عدد البنادق الذي يحتمل أن يكون لدى الموارنة وحلفائهم (٤٦٧٠٠ نسمة) يكاد يبلغ مِثْلاً ونصف المثل [❖] لعدد البنادق الذي يحتمل أن يكون لدى الدروز وحلفائهم (٢٩٢١٠ نسمة). وتظل النسبة نفسها إذا ما اكتفينا بحسبان نسبة عدد الموارنة (٣٦٩٠٠ نسمة) إلى عدد الدروز (٢٣٥٦٠ نسمة) في القائمقامية، (أي ان عدد الموارنة يصل إلى المِثْل ونصف المِثْل لعدد الدروز فيها).

واللافت، في تقرير الجنرال «دوتبول» هو انه، في ختامه، وبعد ادخاله، في الحساب، عدد سكان المناطق والنواحي التي يجب ضمّها إلى «حكومة لبنان»، يقدر عدد الرجال المسلحين من الدروز بنحو عشرة آلاف رجل (٩٩٥٠ رجلاً)، بينما يقدّر عدد الرجال المسلحين من المسيحيين بأكثر من ٥٢ ألف رجل (٥٢٢٩٠ رجلاً)، مع الإشارة إلى أن هذا التقرير يقدّر عدد السكان الموارنة في الدولة المقترحة (حكومة لبنان) بـ ٢٠٨١٨٠ نسمة (من أصل ٤٨٧٩٥٠ نسمة، وهو عدد كل سكان لبنان المقترح)، كما يقدّر عدد الدروز في هذه الدولة المقترحة بـ ٤٤١٦٠ نسمة، حيث تبلغ نسبة عدد السكان الموارنة إلى عدد السكان الدروزما يقرب من الأربعة أضعاف[٩].

٢ – الإحصاء الذي قدّمه «ريتشارد أدواردز» لعدد سكان كل من قائمقاميتي الدروز والنصارى (عام ١٨٦٠)، وهو يذكر أنه استقى المعلومات الواردة في هذا الإحصاء من «وثيقة رسمية»، معتبراً إياها «الأكثر صحة وكمالاً»، وقد قدّر عدد سكان قائمقامية الدروز بـ ٦٩٤٧٠ نسمة، موزّعين على المقاطعات، ووفقاً لطوائفهم، كالتالي:

(❖) المِثْل = المماثل، والنظير، والضِّعف: المِثْل، مضافاً إليه الأصل، أي ما يساوي مِثلين، والضعفان يساويان ٣ أمثال (الباشا، محمد خليل، السكافي).

إسم المقاطعة	موارنة	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	دروز	مسلمون سنّة وشيعة	يهود	المجموع
الشوفان	١٢٥٠	٣٥٠٠	٤٥٠	٨٥٠٠	–	–	١٥٨٠٠
جزين	٤٨٥٠	٢٥٠٠	–	٦٠٠	–	–	٧٩٥٠
جبل الريحان	٢٥٠	٢٤٠	–	–	١٠٠٠	–	١٤٩٠
العرقوب	١٧٥٠	١٦٠٠	–	٣٥٠٠	–	–	٦٨٥٠
الجردان	٢٢٠٠	١٠٠	٣٠٠	٤١٠٠	–	–	٦٧٠٠
الغَربان	١٢٥٠	١٠٠٠	٣٥٠٠	٥١٠٠	١٦٠	–	١١٠١٠
المناصف والشحار	٣٧٠٠	١٥٠٠	١٠٥٠	٣٦٥٠	–	–	٩٩٠٠
اقليم التفاح	١٠٠٠	٣٠٠٠	–	–	٢٢٠	–	٤٢٢٠
اقليم الخروب	١١٠٠	٢١٥٠	–	–	٤٥٠٠	–	٧٧٥٠
المجموع	١٧٣٥٠	١٥٥٩٠	٥٢٠٠	٢٥٤٥٠	٥٨٨٠	–	٦٩٤٧٠ نسمة[١٠]

ويبدو أن الساحل الجنوبي لم يظهر في هذا الجدول، وهو يشكل مقاطعة من مقاطعات هذه القائمقامية، وذلك لأن «ادوارز» لحظ في جدوله «ساحل بيروت» كمقاطعة واحدة من مقاطعات القائمقامية النصرانية، مع العلم أن الأمر هو خلاف ذلك، فقد كان هناك ساحلان: الساحل الشمالي التابع لقائمقامية النصارى، والساحل الجنوبي التابع لقائمقامية الدروز.

٣ – إحصاء ورد في خارطة مرفقة بالمراسلات المتعلقة «بشؤون سوريا» لعامي ١٨٦٠ – ١٨٦١، والصادرة عن «وزارة الخارجية البريطانية» في آذار عام

١٨٦١، حيث جاء أن عدد السكان في القائمقامية الدرزية بلغ، في هذا العام، ٦٦٣٥٦ نسمة، موزّعين، طائفياً ومناطقياً، على الشكل التالي:

أ - في الخارطة:

المقاطعة	موارنة	دروز	كاثوليك	أرثوذكس	مسلمون	المجموع
الغرب	١١٠٥	٥١٥٠	١٠٠٠	٣٥٠٠	-	١٠٧٥٥
الجرد	٢٢٢٠	٣٨٥٠	-	-	-	٦٠٧٠
الشحار						
والمناصف	٣٧٠٠	٣٥٢٥	١٥٠٠	١٠٠٠	-	٩٧٢٥
العرقوب	١٧٥٠	٣٤٠٠	١٧٥٠	-	-	٦٩٠٠
الشوف	١٢٥٠	٨٥٠٠	٣٤٧٥	٣٧٥	-	١٣٦٠٠
اقليم الخروب	١٠٠٠	-	٢٠٠٠	-	٤٢٥٠	٧٢٥٠
اقليم جزين	٤٧٥٠	٦٠٦	٢٥٠٠	-	-	٧٨٥٦
اقليم التفاح	١٠٠٠	-	٣٠٠٠	-	٢٠٠	٤٢٠٠
المجموع	١٦٧٧٥	٢٥٠٣١	١٥٢٢٥	٤٨٧٥	٤٤٥٠	٦٦٣٥٦ نسمة

ب - في الجدول:

ونجد، في جدول مرفق بالمرجع نفسه، أرقاماً جديدة لعدد سكان كل من القائمقاميتين، (أنظر الجدول) نثبت هنا، منها، ما ورد عن قائمقامية الدروز، حيث قدّر عدد سكانها بـ٧١٨٨٥ نسمة:

المقاطعة	موارنة	دروز	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	مسلمون سنّة وشيعة	بروتستانت	المجموع
الغرب							
الجرد							
العرقوب							
الشوف	١٧٠٠٠	٢٤٠٠٠	٩٦٧٥	٤٨٧٥	٤٣٨٥	٥٠٠	٦٠٤٣٥
الشحار							
المناصف							
اقليم الخروب							
اقليم التفاح							
وجزين	٥٧٥٠	-	٥٥٠٠	-	٢٠٠	-	١١٤٥٠
المجموع	٢٢٧٥٠	٢٤٠٠٠	١٥١٧٥	٤٨٧٥	٤٥٨٥	٥٠٠	٧١٨٨٥ نسمة

وقد وضع العقيد «برنابي Lt. col. Burnaby» هذه الإحصاءات في كل من الخارطة والجدول، في شهر آذار عام ١٨٦١[١١]، دون أن يلحظ ما بينهما من تفاوت في التقدير (يزيد التقدير في الجدول عن التقدير في الخارطة بـ ٥٥٢٩ نسمة).

٤ - ويذكر «بنتيڤوليو Le Comte Bentivoglio» قنصل فرنسا العام في بيروت عام ١٨٦٠، أن عدد سكان القائمقامية الدرزية يراوح بين ٨٠ و٨٥ ألف نسمة (ويكاد يكون الرقم نفسه الذي قدّمه دوتبول). ويقدر «بنتيڤوليو» عدد المسيحيين فيها بنحو نصف عدد سكانها، أي ما يزيد قليلاً عن ٤٠ ألف نسمة، (وهي تقديرات تقل كثيراً عن تلك التي قدّرها دوتبول، إذ يقدّر عدد المسيحيين جميعاً، في القائمقامية الدرزية، وفي العام المذكور، بأكثر من ٥٢

ألف نسمة). وبينما يرى «بنتيڤوليو» أن الدروز، ومعهم ما بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ مسلم (سني وشيعي)، يشكلون «النصف الآخر» من سكان القائمقامية، يقدر «دوتبول» عدد هؤلاء، أي المسلمين جميعاً، بمن فيهم الدروز، بنحو ٣٣ ألف نسمة فقط (أي ما يقل عن نصف عدد سكان القائمقامية بسبعة الاف نسمة)[١٢].

ونثبت، فيما يلي، جدولاً عاماً بسكان قائمقامية الدروز، وفقاً لمختلف التقديرات التي سجلناها في هذا البحث، على اختلافها، دون أن نلم بجميع التقديرات التي وضعت في هذا المجال:

المصدر	التاريخ	عدد السكان	ملاحظات
هس دي بوتنڤال	١٨٤٤	٥٨٨٦٦ نسمة	
بوريه	١٨٤٤	٥٧٢٢٧ نسمة	مطابقة لتقديرات وضعها القنصل بوجاد في العام نفسه.
بوريه	١٨٤٧	٥٨٧٥٠ نسمة	
بنتيڤوليو	١٨٦٠	٨٠ – ٨٥ ألف نسمة	
بوفودوتبول	١٨٦١	٨٥٤٠٠ نسمة	
ريتشارد ادوارز	١٨٦١	٦٩٤٧٠ نسمة	
برنابي (عن الجدول)	١٨٦١	٧١٨٨٥ نسمة	
برنابي (عن الخارطة)	١٨٦١	٦٦٣٥٦ نسمة	

إحصاء الذكور والقادرين على حمل السلاح في القائمقامية:

قدّم «الشدياق» (عام ١٨٥٩) إحصاء لعدد الذكور في القائمقامية الدرزية يمكن أن يستخدم كدليل (تقريبي) لعدد القادرين على حمل السلاح

في هذه القائمقامية، خصوصاً ان «هنري غيز» يرى أن هؤلاء يؤخذون «من سن الخامسة عشرة إلى سن السبعين»[١٣]، حيث لا يبقى، من الذكور، خارج الاستنفار للحرب، سوى الأولاد والعجزة. وقد قدّر الشدياق عدد الذكور في هذه القائمقامية بـ ٣١٥٤٩ رجلاً موزّعين على ١١ مقاطعة، وحسب طوائفهم، كالتالي:

المقاطعة	دروز	نصارى	مسلمون (سنّة وشيعة)	المجموع
الغرب الأسفل	١٠٨١	١٤٥١	–	٢٥٣٢
الغرب الأعلى	٧٧١	١٥٦٣	١٠٠	٢٤٣٤
الشحار	٩٩٠	١٦٣١	–	٢٦٢١
الجرد	٨٩١	٢٠١٦	–	٢٩٠٧
المناصف	١١٣٨	٣٨٩٤	١٠	٥٠٤٢
العرقوب	١١٥٣	١٣٠٥	–	٢٤٥٨
الشوف	٣٥١٧	١٣٢٥	–	٤٨٤٢
اقليم جزين	٩٧	٣٢٧١	–	٣٣٦٨
اقليم التفاح	٣١	١٧٨٤	–	١٨١٥
اقليم الخروب	٢٠٠	١٥٠٢	٨١٥	٢٥١٧
جبل الريحان	–	٣٢٧	٦٨٦	١٠١٣
المجموع	٩٨٦٩	٢٠٠٦٩	١٦١١	٣١٥٤٩

يبقى أن نشير إلى أن الساحل الجنوبي لم يظهر في هذا الجدول، وهو يشكل مقاطعة من مقاطعات هذه القائمقامية، وذلك لأن الشدياق لحظ في جدوله «ساحل بيروت» كمقاطعة واحدة فيها ٣٠٠٠ ذكر نصراني مقابل ٣٠٠ ذكر مسلم، ولا دروز فيها[١٤].

ويذكر «دومينيك شيفالييه» انه عثر، في محفوظات القنصلية العامة الفرنسية ببيروت، على تقديرات وضعت عام ١٨٦٠ لعدد الذكور في كل مقاطعة من مقاطعات القائمقامية الدرزية، وقد أتت على الوجه التالي:

المقاطعة	العدد الإجمالي للذكور	موارنة	روم أرثوذكس	دروز	روم كاثوليك	شيعة	سنّة	مختلف	المجموع
جزين:									
جزين	٣٣١٤								
اقليم التفاح	١٧٣٣								
جبل الريحان	٥١٣	٢٠٧٥	١٥٥	٢٣	١٥٢١	٧٠١	٨٥	-	٥٥٦٠
الشوف:									
الشوف السويجاني	٢١٩٧								
الشوف الحيطي	٢٨٤٥								
العرقوب الأعلى	٦٠٠								
العرقوب الأسفل	٢٣٣٠								
اقليم الخروب	٣٦٩٦								
المناصف	١١٧٠								
الغرب الأعلى	٢٨١٧								
الغرب الأسفل	٢٧٦٨								
الجرد	٣٥٤٣								
الشحار	٢١١٩	٧٢٣٦	٢٢٧٣	١٠١٣٧	١٨١٨	٢٦٠	٢٢١٣	١٤٨	٢٤٠٨٥
المجموع	٢٩٦٤٥	١٠٣١١	٢٤٢٨	١٠١٦٠	٣٣٣٩	٩٦١	٢٢٩٨	١٤٨	٢٩٦٤٥[١٥]

وتجدر الإشارة إلى انه تمّ إغفال الساحل الجنوبي الذي كان يشكّل مقاطعة من مقاطعات هذه القائمقامية.

أما عدد القادرين على حمل السلاح في هذه القائمقامية فيقدره «بنتيفوليو»، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٦٠ بما يراوح بين ٢٠ و٢٢ ألف رجل[١٦].

تقييم عام لنظام الحكم في القائمقامية الدرزية:

يقدم «بنتيفوليو» تقييماً لنظام الحكم في القائمقامية الدرزية، بعد تطبيق ترتيبات شكيب أفندي (عام ١٨٤٥) حيث تبدو صورة هذا النظام، وفقاً للتقييم المذكور، مختلفة تماماً عما كرّره الباحثون (المحدثون خصوصاً) من إسقاط للإقطاع وضرب للنفوذ الإقطاعي، وذلك بسبب سوء تطبيق هذه الترتيبات أو ضعف الحكام المسؤولين عن تطبيقها، وعجزهم أمام سطوة المقاطعجيين ونفوذهم.

ويذكر «بنتيفوليو» ان القائمقامية الدرزية مقسمة إلى سبع مقاطعات (دون أن يعدّدها أو يحدّد أسماءها، بينما هي، في الواقع، أكثر من ذلك)، ويقطنها خليط من مختلف الطوائف «وقليلة، في هذه القائمقامية، هي القرى التي يقطنها أناس من طائفة واحدة». لذا، فكل قرى هذه القائمقامية، تقريباً، متعددة الطوائف. ويرى أن الحكم في المقاطعات الدرزية لا يزال إقطاعياً وراثياً، حيث يحكم كل مقاطعة زعيم عائلة درزية يعود إليها حكم المقاطعة بالتوارث، أما الحاكم الرسمي، أي «القائمقام» والمجلس الذي شكّل لكي يعاونه في حكم القائمقامية، وفقاً للترتيب الذي وضعه «شكيب أفندي» عام ١٨٤٥، فقد ظلا، كلاهما، أي الحاكم والمجلس، صوريين، لا يمارسان أي نوع من أنواع الحكم، وذلك لأن «الإدارة الفعلية، وشبه المستقلة، هي بيد المقاطعجيين الذين لا يزالون، منذ عام ١٨٤٥، يتصرفون بحرية

مطلقة». وهكذا فإنه «لا المجلس، ولا القائمقام نفسه، يستطيعان شيئاً تجاه المقاطعجيين الذين هم، في غالبيتهم، أقوى من رئيسهم، الحاكم الرسمي»، وهو أمر يثير «شكاوى مستمرة من المسيحيين (في القائمقامية) وتذمراً صامتاً بينهم».

ويلاحظ «بنتيڤوليو» ان هؤلاء «المقاطعجيين» على قدر كبير من المهارة والدهاء، فهم يتمسكون بالسلطة بكل قوّة، ويصرّون على الاحتفاظ بها، ويمارسونها «بصورة حصرية»، ولا يدعونها «تفلت من أيديهم»، لذلك، فهم يعمدون إلى أسلوب فظ وهو انهم «يهينون أتباعهم الذين يأتونهم شاكين» أو الذين يسعون إلى زعزعة السلطة «التي لا تعترف لهم بالحقوق التي منحها إياهم جلالة السلطان»، وذلك كي لا يكرّروا شكاواهم. أما صوت «السلطة العثمانية» فهو غير مسموع اطلاقاً «في وسط هذه الفوضى»، وأما «القائمقام» الذي «عرف بعجزه» فهو يظل أعجز من أن يُخضع تلك «الأريستوقراطية المشاغبة». ويبدو أن ذلك قد أدّى إلى يأس السلطة العثمانية من إمكان تطبيق النظام الذي وضعه «شكيب أفندي»، إذ يذكر «بنتيڤوليو» ان المشير العثماني صرّح له، مراراً «أن تنظيمات شكيب أفندي قد وضعت لكي تجعل سير العدالة مستحيلاً، وكذلك المحافظة على الهدوء التام، في هذا الجزء من الجبل».

ويعزو «بنتيڤوليو»، إلى الحكومة التركية، العجز وسوء النية والرغبة في «الاستفادة من هذه الفوضى»، ذلك أنه «تأكيداً لعجزها... وبسبب عدم فعاليتها، وقلّة حماستها لتحقيق العدالة، تشجّع تزايد شكاوى المسيحيين (في القائمقامية)، آملة أن تحقّق، بذلك، رغباتها في جرّهم إلى طلب حاكم تركي للبلاد، بصورة مباشرة».

وينهي «بنتيڤوليو» ملاحظاته هذه حول نظام الحكم في القائمقامية الدرزية بالقول: «هذا هو الوضع... الذي خلّفه تنظيم شكيب أفندي في المناطق المختلطة التي تشكّل قائمقامية الدروز في (جبل) لبنان»[١٧]. معلناً، بذلك، اقتناعه بعدم صلاحية ذلك التنظيم، ومحملاً إياه كل ما يعتبره «فوضى» في نظام الحكم في قائمقامية الدروز.

ولكننا، ونحن لا نذهب مذهب «بنتيڤوليو» في تحميل تنظيمات شكيب أفندي كل المساوئ التي رآها في ممارسة نظام الحكم في القائمقامية، لا نرى كل السوء في تلك التنظيمات التي نعتبرها «إصلاحات»، وإنما يتحمل الكثير منه الأشخاص الذين أوكل إليهم أمر تطبيقها.

أ - الشأن العسكري في قائمقامية الدروز:

يتمتع الدروز بالصلابة والبأس والحمية في الحروب والقتال، وهم قد مارسوها عهوداً طويلة، ويقاتل الدروز تحت رايات زعمائهم الإقطاعيين، مشايخ وأمراء، وكان القرن التاسع عشر، بالنسبة إليهم، قرن حروب متواصلة، بدءاً من حربهم ضد الأمير بشير الثاني الشهابي في العشرينات (حرب البشيرين) إلى حربهم ضد ابراهيم باشا المصري في الثلاثينات، فحروبهم مع الموارنة في الأربعينات والستينات، وضد السلطنة العثمانية في أوقات متفاوتة. وكانت هذه الحروب تزيدهم تماسكاً واتحاداً، والتفافاً حول زعمائهم الاقطاعيين، مما جعل سلطة القائمقام، في قائمقاميتهم، شكلية ومحدودة، وتخضع لاتفاقات ومواثيق بينهم وبين القائمقام نفسه، فقد كان القائمقام مضطراً إلى عقد مثل هذه الاتفاقات مع الإقطاعيين من أبناء طائفته، لكي يستطيع أن يحكم.

ولم يكن للقائمقامية الدرزية جيش منظم، بل إنها ظلت تتبع نظام الإقطاع فيما يتعلق بشؤون الدفاع، حيث يحمل الأهالي السلاح الذي كانوا يقتنونه، بصورة طبيعية، للدفاع عن أنفسهم وبلادهم، وذلك بقيادة زعمائهم المحليين، مشايخ وأمراء، باستثناء أولئك الذين يستدعون للخدمة العسكرية الإلزامية، فيضطرون للفرار من وجه السلطة إلى معاقل نائية خارج القائمقامية، بحوران ووادي التيم[١٨].

أما قوات حفظ الأمن وجمع الضرائب في القائمقامية، فقد أناط البند الثالث من نظام شكيب أفندي أمر تعهدها وقيادتها إلى القائمقام نفسه الذي «له وحده الحق بتنفيذ أحكام المجلس»، كما ان البند الخامس من النظام نفسه أوكل أمر تحصيل «الويركو» من القرى إلى «معتمدين باسم الحوالية»، على أن تكون هذه «الحوالية» من «أبناء مذهب أهالي القرى المرسلين إليهم» كلما كان ذلك ممكناً، «أي أن يرسل مسلم إلى المسلمين، وماروني إلى الموارنة، ورومي إلى الروم، وهلمّ جرا...». وتُتبع هذه القاعدة نفسها «لتبليغ الأحكام» وسواها[١٩].

ما أن تسلم الأمير أحمد ارسلان منصب القائمقام، حتى عقد اتفاقاً مع الزعماء المقاطعجيين في قائمقاميته، وذلك في آخر ذي القعدة عام ١٢٥٨هـ (الموافق لـ ٣١ كانون الأول عام ١٨٤٢م)، وأهم ما ورد في هذا الاتفاق:

- يتكفل الزعماء الموقعون مساعدة القائمقام في كل ما يلزم لإرضاء الباب العالي.
- يعيّن مندوب عن كل عائلة يكون مستشاراً لدى القائمقام في كل ما له علاقة بالإدارة وحسن سير العدالة ومراعاة العادات والتقاليد، وتنفيذ أوامر الباب العالي، ويعامل هؤلاء المندوبون بالتساوي، ودون تميّز واحد منهم على آخر.

- مقابل ذلك، لا يمكن للقائمقام أن يقوم بأي عمل، بسرية وخفية عن الزعماء الموقعين، ولا يمكنه أن يمنح أي امتياز لأحدهم على الآخر.
- للقائمقام حق المطالبة باحترام الموقعين له واتباع توجيهاته في كل ما هو عدل ومطابق لإرادة الباب العالي، كما أن عليه أن يدافع عن حقوق الزعماء الموقعين ورتبهم وفقاً للعادات والتقاليد.
- تقسم مداخيل القائمقامية بين القائمقام والزعماء الموقعين، بالتساوي، وبعد اخراج النفقات اللازمة للإدارة.
- يقدم الزعماء الموقعون (عن عائلاتهم) للقائمقام عدداً من الخيّالة، ويسمي القائمقام، نفسه، قائداً (بلوكباشي) يختاره هو، لقيادة هذه الخيّالة. وتوضع هذه الخيّالة بتصرف القائمقام بالذات، وتكون لخدمته دون سواه.

الموقعون: نعمان جنبلاط، خطار العماد، عبد السلام العماد، ناصيف أبو نكد، حمود أبو نكد، محمود تلحوق، شبلي اسماعيل، فاعور عبد الملك، خنجر عبد الملك[٢٠].

بينما وقّع القائمقام، الأمير أحمد، مقابل ذلك، تعهداً لهؤلاء الزعماء تضمن ما يلي:

- أتعهد بأن أتحد مع هؤلاء الزعماء وأتقاسم معهم الأرباح والخسائر بعد اخراج نفقات الإدارة، وأن يكون خمسة أشخاص، من قبلهم، واحد من كل عائلة (عائلات جنبلاط، والخطار، وأبو نكد، وتلحوق، وعبد الملك) مساعدين ومستشارين لي لحسن سير الإدارة وفقاً لإرادة الباب العالي ولتنفيذ أوامره.
- تقسم الواردات التي تجبى بالتساوي فيما بيننا، بعد اخراج نفقات الإدارة، وتشاركني هذه العائلات في المداخيل والنفقات. وعليها أن تطالبني

لكي أسعى، كل جهدي، لتأمين أعمالها، وراحتها، وزيادة مداخيلها، والحفاظ على كرامتها بأن لا أمنح امتيازاً لإحداها أو لشخص منها، خلافاً للعدالة وخرقاً للتراتب.

- إذا حصل أي خلاف بين هذه العائلات، عليّ أن أسعى كل جهدي للصلح والتهدئة، وإن لم أستطع، وإذا كان الخلاف بسبب أمور عقارية، فإنني أتعهد بإحالة الأمر إلى المحكمة دون قبول أية أعذار.

- أتعهد بأن أتقبل آراء زعماء هذه العائلات فيما يتعلق بإدارة القائمقامية، إذا كانت هذه الآراء مطابقة للعدالة الإلهية ولأوامر الباب العالي ولراحة الرؤساء المسلمين والمسيحيين، بدون أن أوثر أحداً منهم على الآخر لأسباب دينية أو سواها.

- يتم اختيار الخيّالة التي خولتني السلطات اختيارها بالاتفاق بيني وبين العائلات المذكورة، ويكون لهذه الخيّالة (بلوكباشي)، وتوضع بتصرفي ولخدمتي. ولا أقوم بأي عمل بالخفية عن مستشاريّ المعينين، ولا أتصرف إلا بعد استشارتهم، وذلك فيما يتعلق باستتباب الراحة والهدوء والخضوع للحكومة، وتنفيذ أوامر المشير.

- إذا حاول أحدنا مخالفة ما تقدم، لا يكون عمله مقبولاً. ومن جهة ثانية، فإنه لا يحق لمستشاريّ القيام بأي عمل، كبيراً كان أم صغيراً، خفية عني.

- أتعهد بتنفيذ هذه النقاط، وان كل شيء سينفذ وفقاً للاتفاق الذي سلمتني إياه العائلات المذكورة، ولهذا الاتفاق الذي أسلمها إياه.

التوقيع: أحمد ارسلان[٢١]

وهكذا يبدو لنا كم كان القائمقام الدرزي مقيداً بزعماء طائفته، من مختلف عائلاتها الكبرى، حتى ان «الكونت دي لالمان Le Comte de Lallemand» المكلف مهمة في جبل لبنان، وفي رسالة منه إلى «البارون دي بوركينيه» سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ٦ كانون الأول ١٨٤٧، يرى أن القائمقام الدرزي (الأمير أمين ارسلان) «يتقاسم، مع المقاطعجيين (في القائمقامية)، وبالتساوي، صلاحيات الشرطة»[٢٢]. إلا أن «سعيد جنبلاط» توصل، بعد فترة قصيرة من عهد القائمقامية، إلى أن يحدّ من نفوذ باقي المقاطعجيين فيها، إلى درجة أنه انتزع الزعامة من يد القائمقام الارسلاني (الأمير أمين)، ووحّد الدروز حوله، خصوصاً في صراعهم مع العثمانيين تارة، بسبب ملاحقتهم للشباب الدروز بغية سوقهم إلى الخدمة العسكرية الإلزامية، أو في صراعهم مع الموارنة تارة أخرى، بسبب التحريض الأجنبي المستمر، وإذكاء روح العداء والكراهية بين الطائفتين. فأضحى هو القائد العسكري والسياسي الأبرز للدروز في القائمقامية، خصوصاً أنه كان يتلقى دعم البريطانيين ومساندتهم، وان أخاه «نعمان جنبلاط» كان قد تنحى له عن الزعامة.

وكان الدروز، كالموارنة، مولعين باقتناء السلاح، فقد أحصى الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ - ١٨٦١، عدد البنادق لدى سكان القائمقامية الدرزية، من مختلف الطوائف، فبلغ ١٨٩٥٠ بندقية (وهو ما أوردناه في جدول سابق). ويكفي أن نلقي نظره على عدد السكان من الطائفتين الرئيسيتين في الجبل، والمتنافستين على حكمه، المارونية والدرزية، في المقاطعات التي أحصى «دوتبول» عدد سكانها وعدد البنادق فيها، لنجد أن عدد البنادق يرتفع في المقاطعات التي يرتفع عدد

سكانها من إحدى هاتين الطائفتين، أو من الطائفتين بالتساوي. مثال على ذلك:

أ - في الحالة الأولى (عدد السكان الموارنة مرتفع):

- في اقليمي الخروب والتفاح: عدد الموارنة ٤٠٠٠ نسمة، وعدد الدروز لا شيء، وعدد البنادق ٣٢٠٠ بندقية.

- في المناطق والشحار: عدد الموارنة ٨٥٠٠ نسمة، وعدد الدروز ٤٦٠٠ نسمة، وعدد البنادق ٣٠٠٠ بندقية.

ب - في الحالة الثانية (عدد السكان الدروز مرتفع):

- في الشوفيين: عدد الموارنة ١٥٠٠ نسمة، وعدد الدروز ٨٥٠٠ نسمة، وعدد البنادق ٣٥٠٠ بندقية.

ج - في الحالة الثالثة (عدد السكان من الطائفتين متساو):

- في الغربين: عدد الموارنة ٤٠٠٠ نسمة، وعدد الدروز ٤٤٠٠ نسمة، وعدد البنادق ٣٠٠٠ بندقية.

- في الجردين: عدد الموارنة ٣٥٠٠ نسمة، وعدد الدروز ٣٥٠٠ نسمة، وعدد البنادق ٢٠٠٠ بندقية.

مما يشير إلى حالة الحذر المستمرة والقائمة بين الطائفتين (هذا إذا ثبتت صحة الأرقام التي قدّمها الجنرال الفرنسي). إلا أنه، إذا كان اقتناء الموارنة للسلاح، في القائمقامية الدرزية، يعود إلى حذرهم من الدروز، فإن أسباب اقتناء هؤلاء للسلاح يعود إلى حذرهم من الموارنة من جهة، ومن العثمانيين من جهة أخرى، وذلك بسبب نفور الشباب الدرزي من الخدمة العسكرية الالزامية (وهو ما لم يكن لينطبق على الشباب المسيحي عموماً،

وفقاً لقوانين السلطة التي لم تكن تخضع غير المسلمين للتجنيد الإلزامي) وخوفهم المستمر من أن تعمد الدولة إلى نزع السلاح من الجبل، كما سبق أن جرى في عهد ابراهيم باشا المصري.

وبالإضافة إلى ما سبق، نجد بعض الإحصاءات المتعلقة بأعداد الدروز القادرين على حمل السلاح في القائمقامية، ومن هذه الإحصاءات:

١ - الجدول الذي أرفقه «بوجاد» قنصل فرنسا ببيروت، برسالته إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٠ حزيران ١٨٤٥، وذكر فيه أن عدد الدروز القادرين على حمل السلاح يبلغ ٦٨٠٠ رجل، موزّعين كما يلي:

- في الشوف ١٧٠٠ رجل، وفي العرقوب ٦٨٠ رجلاً، وفي الجرد ٧٤٨ رجلاً، وفي الغربين ١٠٣٠ رجلاً، وفي المناصف ٣٢٠ رجلاً، وفي الشحار ٣٦٠ رجلاً، وفي جزين ١٢٠ رجلاً، وفي زحلة والبقاع ١٢٠ رجلاً، وفي المتن ١٣٠٠ رجل، وفي الساحل ٢٨٢ رجلاً، وفي دير القمر ١٤٠ رجلاً.

فيكون المجموع: ٦٨٠٠ رجل[٢٣].

٢ - يذكر «دي ليسباردا» في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لوي» بتاريخ ٢٧ كانون الأول١٨٥٣، ان الدروز وعدوا الباب العالي بتقديم عشرة آلاف مجند من شبابهم للإشتراك في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ولكن الأمير أمين ارسلان، قائمقام الدروز، استطاع «بصعوبة بالغة، أن يجمع ١٥٠٠ رجل فقط»[٢٤]. ولكن هذا لا يعني، بالتحديد، ان هذا هو العدد الحقيقي الذي يستطيع الدروز أن يجندوه.

٣ - يذكر «أبو شقرا» أنه، في عهد «سعيد جنبلاط» الذي ظلّ «متربعاً في دست الحكم ثماني عشرة سنة» كانت «دار المختارة... لا تخلو من مئتين وخمسين خيّالاً ينتابون، في كل يوم، ميدان الكر والفر، ويتناوبون ضروب

الفراسة (الفروسية) والنضال بالجريد»، وكانت عندهم «الخيول المطهمة... والأسلحة العتيقة»، وكان الفارس منهم «يتقلد سيفاً مسقطاً، وعلى فرسه رشمة من الفضة، يلبس سروالاً أبيض وجمداناً وكبراناً من الجوخ الرصاصي، وطربوشاً مغربياً ذا شرابة ضخمة حريرية، يشد أزره بزنار حرير طرابلسي، ويكسي ساقه بطماق من الجوخ الأحمر... إلخ...»، وكان كلما انتقل «البك» (أي سعيد جنبلاط) رافقه «خمسماية فارس، معظمهم شبان في زي واحد من الملبوس والمركوب والسلاح»[٢٥].

التجنيد الإلزامي: في العام ١٨٤٩ أحصت السلطة العثمانية عدد الدروز الذكور في هذه القائمقامية فبلغ ١٢٠٢٣ ذكراً[٢٦]، ويبدو أن الهدف من هذا الإحصاء كان معرفة عدد الذكور القادرين على حمل السلاح والذين يمكن أن يستدعوا للخدمة الإلزامية في الجيش، إذ إنه ما لبث السلطة أن أصدرت أوامرها، عام ١٨٥١، «بالقرعة العسكرية من الدروز»، ثم باشرت «بجمع الأنفار الذين أصابتهم القرعة»[٢٧]. ولكن الدروز لم يكونوا راغبين، إطلاقاً، بالخدمة في الجيش العثماني، مما دعا شبابهم إلى الفرار نحو حوران ووادي التيم «مع عائلاتهم وأصدقائهم» حيث تحصنوا في معاقل منيعة، متمردين على أوامر السلطة، وكان ذلك في مطلع العام ١٨٥٢. وقد جهزت الدولة العثمانية حملة ضد هؤلاء المتمردين، فقاد «باشا عكا» جيشاً وانطلق به إلى «طرف البقاع، ليقطع كل اتصال بين دروز (جبل لبنان ودروز حوران»، وانطلقت «فرقتا خيّالة من دمشق... للغاية ذاتها»[٢٨].

ويعلق «دي ليسباردا» قنصل فرنسا ببيروت، على هذه الأحداث بقوله: «سأكون مندهشاً جداً إذا تمّ إخماد هذه المحاولة الدرزية للتمرد، بوقت قريب جداً»[٢٩].

وبالفعل، تمكّن المتمردون الدروز من صدّ الهجوم العثماني، خصوصاً ان دروز حوران قد تحالفوا مع دروز جبل لبنان ورفضوا، بدورهم، الانصياع لأوامر السلطة بتقديم شبابهم للخدمة الإلزامية في الجيش العثماني[٣٠]، مما جعل تمرّد الدروز على الحكم العثماني عاماً وشاملاً، تماماً كما جرى لإبراهيم باشا وجنده، معهم، في فترة حكمه لبلاد الشام. وقد طالب الدروز، لوقف تمرّدهم، بما يلي:

«١ - جلاء القوات العثمانية عن أراضيهم.

«٢ - التخلي عن التجنيد الإلزامي بفرمان من الباب العالي.

«٣ - المطالبة بسجل الإحصاء الأخير للتأكد من أن الضريبة التي فرضت كانت عادلة»[٣١]. ولم يكن أمام السلطة العثمانية إلا مساومة المتمردين لسببين:

١ - لأن ليس لديها العدد الكافي من القوات العسكرية لقمع التمرّد بالقوة.

٢ - لأن الدولة كانت بحاجة إلى الهدوء في أراضي الدروز حيث لا بد من أن تمرّ قافلة الحج، في ذلك العام، للوصول إلى مكة المكرمة، مروراً بدمشق[٣٢]، مما اضطر القائد العثماني (السر عسكر) لأن يتفاوض مع زعماء المتمردين من دروز جبل لبنان[٣٣]. إلا أن هذه المفاوضات لم تسفر عن أية نتائج لمصلحة التهدئة، مما دعا السلطة العثمانية إلى محاولة زج الموارنة في حربها ضد دروز جبل لبنان، وذلك بغية منع أي إمداد من هؤلاء للمتمردين في حوران واللجاه. وكاد الموارنة يقعون في شباك السلطة هذه، وذلك بسبب «النفور العنصري الموجود، باستمرار، بين الدروز والموارنة»[٣٤]، إلا أنهم تحاشوا ذلك بناءً لنصيحة القنصل الفرنسي ببيروت «دي ليسبادرا

De Lesparda» الذي نصحهم «بالتحرك بحذر كبير، وبأن لا يقدموا على عمل يشتم منه رغبتهم في التدخل بالمسألة» (مسألة الخلاف بين الدروز والسلطة العثمانية)[٣٥]. وقد سمع الموارنة النصيحة، وتحاشوا التدخل في الصراع الناشب بين الفريقين.

ورغم أن الجيش العثماني هزم على يد المتمردين الدروز في حوران، (وكان مع هؤلاء عدد لا يستهان به من دروز جبل لبنان الفارين من التجنيد الإلزامي)، وكانت فرقة من هذا الجيش قد وقعت في كمين نصبه لها المتمردون الذين تظاهروا بالتقهقر أمامها فاستمرت في مطاردتهم متوغلة في بلادهم، وإذا بها تفاجأ بنحو «خمسة أو ستة آلاف» مقاتل درزي «يهاجمونها بشراسة ويهزمونها»[٣٦]. ورغم كل ذلك، فقد حافظ دروز القائمقامية على هدوئهم ولم يتظاهروا بالعداء الصريح للدولة العثمانية، وان كانوا يقطعون، من حين لآخر طريق بيروت - دمشق، حيث «يوقفون القوافل التي يعرفون انها تخص الأتراك»[٣٧].

وقد أدّت مقاومة الدروز للجيش العثماني وصمودهم في وجه هذا الجيش إلى تراجع السلطة العثمانية عن قرارها بإخضاعهم، ورضيت بأن يجري القنصل الإنكليزي بدمشق (المستر وود) وساطة بينها وبينهم، خصوصاً بعد أن تمكن الدروز من أسر سبعين جندياً عثمانياً ونزع سلاحهم وإرسالهم إلى بيروت[٣٨]. كما أصدر الباب العالي أوامره إلى «الحكام والسر عسكر» بأن «يمتنعوا عن أي تحريض يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات في الجبل»، حتى انه فرض عليهم «أن يتخذوا، عند الحاجة، التدابير اللازمة لمنع أي اصطدام بين أهله»، وذلك في إشارة إلى الحؤول دون تنفيذ المحاولات التي سبق أن حاولها لإثارة الفتنة بين دروز الجبل وموارنته، وقد تمّ ذلك بناءً لمسعى من السفير

الفرنسي في الآستانة، كما ورد في رسالة وزير الخارجية الفرنسي إلى قنصله ببيروت[٣٩].

بدأ المستر وود وساطته، بين الدروز والسلطة العثمانية، بعد الحادث «المخجل» (حسب وصف القنصل الفرنسي) الذي حدث لجند الجيش العثماني بأسر عدد منهم ونزع سلاحهم، مما دفع بالأتراك إلى القبول بالوساطة، بل إن «السر عسكر» العثماني (محمد باشا) هو الذي طلب، وبإلحاح، هذه الوساطة (حسب رأي القنصل الفرنسي «دي ليسباردا»)[٤٠].

إنتقل «المستر وود» من دمشق إلى حاصبيا، حيث اجتمع بزعماء المتمردين من الدروز وعلى رأسهم «سعيد جنبلاط» واصطحبهم إلى حوران لكي يفاوض الثوار[٤١]، إلا ان وساطته فشلت، في البداية، إذ رفض الدروز العرض الذي عرضه «وود» عليهم، وهو استبدال الخدمة العسكرية الإلزامية ببدل مادي، وقرّروا الاستمرار في تمرّدهم، «وغادروا الأراضي التي يمكن أن تكون سهلة على القوات العثمانية» إلى داخل اللجاه[٤٢]، مما جعل «السر عسكر» يطلب إلى «المستر وود» إيقاف وساطته.

ولكن المستر وود، ومعه سعيد جنبلاط، لم ييأسا من الوصول إلى ترتيبات معينة بين الدولة والمتمردين، خصوصاً ان «وود» كان يرى أن بإمكان الزعيم الدرزي الأكثر نفوذاً في الجبل «سعيد جنبلاط» أن يحقّق الكثير في تحقيق المصالحة المبتغاة، فصحبه معه إلى دمشق وجمعه «بالسر عسكر» مما أثار عليه فريقاً من دروز الجبل، وخصوصاً من زعماء العائلات الدرزية الكبرى، آل تلحوق والعماد وعبد الملك، وكانوا، في الحقيقة، غيارى من الدور المهم الذي يقوم به الزعيم الجنبلاطي، وان كانوا قد تظاهروا بأنه خان قضية

الدروز لإشباع طموحه الشخصي للزعامة، «وأرادوا، بأي ثمن، اغتنام هذه الفرصة للنيل من زعامته»[٤٣].

ثم إن القائمقام أمين ارسلان أظهر تعاطفاً، ولو بالسر، مع خصوم جنبلاط، خصوصاً أن إشاعةً سرت، في البلاد، بأن الانكليز يسعون لكي يحل الزعيم الجنبلاطي مكانه في منصب القائمقام[٤٤].

ويبدو أن العثمانيين يئسوا من التغلب على الدروز، عسكرياً، فقرّروا اكتساب «صداقة سعيد جنبلاط» والاحتفاظ «بأمين ارسلان، قائمقاماً»[٤٥]. وكان سعيد جنبلاط قد عاد من دمشق إلى بيروت وقابل الباشا حاملاً إليه «رسالة توصية» من السر عسكر بدمشق، فاغتنم الباشا هذه الفرصة «الذهبية» لكي يحتضن الزعيم الجنبلاطي. ويبدو أن «وود» كان يرغب، حقيقة، أن يدفع بسعيد جنبلاط إلى مركز القائمقامية، وذلك بعد أن زيّن للسر عسكر محمد باشا بدمشق انه، أي سعيد جنبلاط، ما أن يصبح قائمقاماً، حتى «يعرف كيف يجعل إرادة السلطان محترمة، ويُكره الدروز على الخضوع للتجنيد، كما أنه، هو وحده، القادر على إعادة الهدوء إلى بلاد حوران»[٤٦]. ولا يخفي القنصل الفرنسي «دي ليسباردا» معارضته لوصول سعيد جنبلاط إلى منصب القائمقامية، باعتباره من حلفاء الإنكليز، فيكتب إلى وزير خارجية بلاده ملتمساً منه السعي، وبشدّة، لمنع حصول ذلك[٤٧]. ويرد «دروين دي لوي» وزير الخارجية الفرنسية، على رسالة قنصله ببيروت، بهذا الشأن، بالقول إن هذا العرض (أي تسلم سعيد جنبلاط منصب القائمقامية الدرزية) «لم يجد تشجيعاً في الآستانة» وإنه «لن يوضع موضع التنفيذ»[٤٨]. وهكذا استطاع العثمانيون الاحتفاظ بأمين ارسلان قائمقاماً للدروز وحليفاً لهم، ثم كسبوا إلى جانبهم الزعيم الدرزي القوي، سعيد جنبلاط.

ما أن وقعت حرب القرم عام ١٨٥٣ بين روسيا والسلطنة العثمانية، حتى رأت السلطنة نفسها مضطرة لتعميم التجنيد الإلزامي على جميع أقاليمها، ومنها «جبل لبنان»، حيث طلب باشا بيروت من قائمقام الدروز تجنيد ١٥٠٠ درزي مشاة و١٥٠٠ درزي خيّالة للإشتراك بهذه الحرب إلى جانب العثمانيين، وقد توقع القنصل الفرنسي ببيروت «دي ليسباردا» أن يرفض الدروز ذلك، وكانت فرنسا قد دخلت هذه الحرب، مع بريطانيا، إلى جانب العثمانيين، إلا أن ما حصل كان عكس ذلك تماماً، إذ استطاع القائمقام الأمير أمين ارسلان جمع هذا العدد، حيث شكلت فرقة من المتطوعين الدروز بقيادة القائمقام نفسه، وحدّد الراتب الشهري لمجند المشاة بـ ٨٥ قرشاً وأقة من الخبز، كما حدّد الراتب الشهري للمجند الخيّال بـ ١٠٠ قرش وأقة من الخبز له وحصة من الشعير لحصانه، وكان قد حدّد عدد المجندين المطلوبين للخدمة، من سوريا كلها بـ ٦٠٠٠ مجند، منهم ٣٠٠٠ درزي من جبل لبنان[٤٩]. إلا أن هؤلاء المجندين لم يغادروا بلادهم إلى ميادين القتال، وكان قد بدا للسلطات العثمانية أنهم جاهزون، وبقيادة أميرهم، لذلك، لولا أنه تبين لهذه السلطات، فيما بعد، انهم يتذرعون بذرائع عديدة لعدم السفر، منها انهم يرفضون السفر إلى الأناضول براً، وانهم ينتظرون السفن التي وعدوا بها لكي تقلهم إلى ميدان القتال عن طريق البحر[٥٠]. ورغم ان الباشا وزّع عليهم مليون قرش، إلا أنهم عادوا يطلبون المزيد[٥١]، ثم أعطوا نصف مليون قرش زيادة، ولكنهم ظلوا يجترحون الذرائع الواهية لعدم السفر والبقاء في الجبل «متقدمين من المشير بمطالب مالية جديدة»، إلا أن المشير رفض تلبية طلباتهم هذه المرة[٥٢]. والحقيقة ان الزعماء الدروز لم يكونوا يرغبون بأن يسافر

شبابهم للقتال خارج بلادهم، مستذكرين، ولا شك، هجرتهم القسرية إلى حوران ووادي التيم في عهد ابراهيم باشا، بينما بقي الموارنة في الجبل. ويشرح القنصل الفرنسي هذه الحقيقة بقوله: «إذا بقي الموارنة في (جبل لبنان، فإن الحذر الموجود، غريزياً، وبالدرجة نفسها، بين الدروز والمسيحيين، يؤدّي إلى أن ذهاب هؤلاء مرتبط بذهاب أولئك، وان الذرائع لا تنقص هؤلاء وأولئك لكي يبقوا في سوريا»[٥٣]. والذي يؤكّد هذه الحقيقة هو أن فوجاً من المجندين الدروز يقدّر بثلاثمائة خيّال (بينهم مايتا مسيحي)، كان قد ترك البقاع متوجهاً إلى الأناضول للمشاركة في القتال، إلا أن زعماء الدروز (أرسلوا في أثر هذا الفوج ساعياً خيّالاً) لحق به بجوار حمص وأمره بالعودة إلى الجبل[٥٤]. ورغم ذلك فإن العلاقة الحميمة بين الدروز والسلطة العثمانية ظلت قائمة، بل إنها توطدت، ونسي الفريقان ما كان بينهما من خصومة وعداء.

وهكذا عادت العلاقات إلى مجراها الطبيعي بين الدروز في جبل لبنان وبين السلطة العثمانية، وقد لعب «خورشيد باشا» الذي عيّن والياً على بيروت عام ١٨٥٧، دوراً إيجابياً مهماً في تحسين العلاقات بين الجانبين[٥٥].

إلا أنه، ما أن بدأ عقد الخمسينات من هذا القرن (التاسع عشر) يشرف على نهايته، حتى بدأت تظهر، في آفاق جبل لبنان، بوادر حرب جديدة بين الموارنة والدروز، حرب أدّت إلى تدخل الدول الكبرى، من جديد، في شؤون الجبل، وبالتالي في شؤون الامبراطورية العثمانية نفسها، وإلى وضع نظام جديد لهذا الجبل يختلف، كلياً، عن نظام القائمقاميتين.

وسوف نعود إلى حديث هذه الحرب (حرب الستين) في فصلٍ آخر من هذا الباب.

ب – شهادات في المقاتلين الدروز:

– يقول «دي تيستا De Testa»: «في المعارك، غالباً ما كان النصر حليف الدروز، إنهم أقل عدداً، إلا انهم أقوى، وأكثر حيوية، وأكثر تنظيماً، ويتمتعون بقيادة جيدة من رؤسائهم التقليديين»[٥٦].

– ويقول «الكولونيل تشارلز تشرشل»: «كان الدروز (في الحرب الأهلية عام ١٨٦٠) يتقدّمون، بثبات، إلى الأهداف المحدّدة لهم، بقيادة قادتهم الذين كان مرؤوسوهم يطيعونهم طاعة عمياء. وكانوا يراقبون، بحذر، مواقعهم المهدّدة من قبل العدو، حتى إذا ما هوجمت، عزّزوا دفاعاتهم بقوة وبسرعة مدهشة، وهذا ما جعلهم يتفوقون تفوقاً كاملاً على خصومهم، إذ إن تنظيماتهم كانت أفضل، وكذلك انضباطهم»[٥٧].

– ويقول «إبكاريوس»: كان على الدروز (في قتالهم ضد دير القمر عام ١٨٦٠)، «سبعة بيارق خافقة، وأصوات الطبلات قدامهم زاعقة، وكل فرقة مقدامها راكب قدامها»[٥٨]. وكان لكل فرقة بيرق يحمله أحد رجالها، ففي معركة دير القمر (عام ١٨٦٠)، «قتل حامل بيرق الدروز فحمله آخر، فقتل أيضاً، ثم آخر، ثم آخر، حتى قتل تحته سبعة أنفار»[٥٩].

– ويقول مؤلف كتاب «حسر اللثام»: كان الدروز يهاجمون خصومهم «على قواعد معلومة، ويعملون بإمرة رئيس واحد»، وكان أكابرهم (أي قادتهم) «أشجع وأعقل من قوّاد» خصومهم، وهم «أميل إلى الحرب، ولهم كلمة نافذة في من دونهم من أهل طائفتهم»[٦٠].

حواشي الفصل الثاني

(١) سويد، ياسين، (معرب)، فرنسا والموارنة ولبنان (تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ - ١٨٦١) ص ٢٨٨ - ٢٨٩، وحقي بك، اسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، ج ١: ٤٦ - ٤٨، والشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١: ٢٤ - ٢٨، وراجع ، لمعاني أسماء هذه القرى: الشدياق، م. ن. ص. ن. وقد ذكر الشدياق بلدة «البرغوثية» في اقليمي الخروب والتفاح معاً (م. ن. ص ٢٧ - ٢٨).

(٢) رسالة «بوريه» قنصل فرنسا ببيروت، إلى «البارون دي بوركينيه»، سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ٢٤ آب ١٨٤٧ (Ismaïl, Doc. T.9, p. 103).

(٣) Ismaïl, Doc., diplomatiques et consulaires, T.27, pp. 71 - 72 -.

(٤) Ibid, pp. 57 - 61 -.

(٥) Ismaïl, Doc., Corresp. Commerciale, T.III, p. 228. وانظر خارطة للقائمقاميتين أرفقها «بوريه» برسالته هذه (Ibid, p. 232).

(٦) Ismaïl, Doc., T.9, p. 175 et 177 -.

(٧) سويد، ياسين، المصدر السابق، ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٨) رسالة «بوريه» إلى «البارون دي بوريكينيه» بتاريخ ٢٤ آب ١٨٤٧ (Ismaïl, Doc., T.9, p. 103).

(٩) سويد، المصدر السابق، ص ٢٩٦، بينما بلغ عدد المسلحين من المسلمين السنَّة ١١٢١٠ رجال ومن الشيعة ١٠٤٠٠ رجلاً (التقرير نفسه).

(١٠) Edwards, R. La Syrie, 1840 - 1860, pp. 70 - 71.

(١١) Foreign office, Correspondence relating to the affairs of Syria 1860 - 1861 (Maps) -.

(١٢) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٦٠ (Ismaïl, Doc. T.10, pp. 190 - 192).

(١٣) Guys, Henri, Relation d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth, T.1, p. 275 -.

(١٤) الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١: ٢٩.

(١٥) Chevallier, D., La Société du Mont-Liban, p. 62 -.

(١٦) Ismaïl, Doc. T.10, p. 191 -.

(١٧) Ibid, pp. 191 - 193 -.

(١٨) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ٢١١.

(١٩) الخازن، فيليب وفريد، المحررات السياسية، ج ١: ٢٢٢ - ٢٢٦.

(٢٠) ملحق أول برسالة «بوجاد» قنصل فرنسا ببيروت، إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٨٤٤ (Ismaïl, Doc. T.8, pp. 38 - 41).

(٢١) ملحق ثانٍ بالرسالة المذكورة أعلاه (Ibid, pp. 42 - 44).

(٢٢) Ismaïl, Ibid, T.9, p. 142 -.

(٢٣) Ismaïl, Ibid, T.8, p. 161 وتجدر الملاحظة أنه يدخل، في هذا الجدول، أعداد متوافرة في دير القمر وزحلة والبقاع والمتن، وهذه المقاطعات ليست داخلة في القائمقامية الدرزية، إلا أنه لا شيء يمنع تلك الأعداد من الانتقال إلى هذه القائمقامية عند الحاجة.

(٢٤) Ismaïl, Ibid, T.10, pp. 44 - 45 -.

(٢٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، ص ٦٧ - ٦٩.

(٢٦) الشدياق، طنوس، المصدر السابق، ج ٢: ٥٢٧.

(٢٧) م. ن. ص. ن.

(٢٨) رسالة «دي ليسباردا» قنصل فرنسا ببيروت، إلى «المركيز دي تورغو»، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٤ آذار ١٨٥٢ (Ismaïl, Doc., T.9, p. 427) ورسالته بتاريخ أول حزيران ١٨٥٢ (Ibid, p. 432).

(٢٩) Ibid, p. 427 -.

(٣٠) رسالة «دي ليسباردا» قنصل فرنسا ببيروت، إلى «المركيز دي تورغو»، بتاريخ أول حزيران ١٨٥٢.

(Ismaïl, Doc., T.9, pp. 430 - 433).

(٣١) Ibid, p. 433 -.

(٣٢) Ibid -.

(٣٣) Ibid, p. 434 -.

(٣٤) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي Drouyn de Lhuys» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٨ أيلول ١٨٥٢ (Ibid, p. 436).

(٣٥) Ibid. وقد أيّد وزير الخارجية موقف القنصل إذ أشار عليه أن يتحاشى إثارة الموارنة ضد الدروز (Ibid, p. 440)، وان على الموارنة أن «يتحاشوا، ما أمكن، اتخاذ موقف ضد الدروز» في هذا الصراع (Ibid, p. 443).

(٣٦) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٨٥٢، (Ibid, p. 441).

(٣٧) Ibid, p. 442. -

(٣٨) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٦ ك١ ١٨٥٢ (Ibid, p. 444).

(٣٩) رسالة «دروين دي لوي» وزير الخارجية الفرنسية إلى «دي ليسباردا» بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٨٥٢ (Ibid, p. 443).

(٤٠) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٦ كانون الأول ١٨٥٢ (Ibid, p. 444).

(٤١) Ibid, p. 445. -

(٤٢) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٨٥٢ (Ibid, p. 446).

(٤٣) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٨٥٢ (Ibid, p. 448).

(٤٤) Ibid. وانظر: رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٤ شباط ١٨٥٣ (Ibid T.10, p. 19).

(٤٥) الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٤٦) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٤ شباط ١٨٥٣ (Ismaïl, Doc., T.10, p. 19).

(٤٧) Ibid, p. 20. -

(٤٨) رسالة «دروين دي لوي» إلى «دي ليسباردا» بتاريخ ١٧ اذار ١٨٥٣ (Ibid, pp. 20 - 21).

(٤٩) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٨٥٣ - Ibid, p. 34) 35)، وانظر: الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٣. والاقة: نصف رطل.

(٥٠) الصليبي، م. ن. ص. ن. وانظر رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٨٥٣ (Ismaïl, Doc. T. 10, p. 38)، ورسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٢٧ كانون الأول ١٨٥٣ (Ibid, p. 45).

(٥١) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٦ كانون الأول ١٨٥٣ (Ibid, p. 46).

(٥٢) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ١١ شباط ١٨٥٤ (Ibid, p. 50).

(٥٣) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٨٥٤ (Ibid, p. 46 - 47).

(٥٤) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٨٥٤ (Ibid, p. 48).

(٥٥) الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٥٦) De Testa, Recueil des Traités de la Porte Ottomane T.6, p. 46. -

(٥٧) Churchill, Ch., The Druzes and The Maronites, p. 148. -

(٥٨) ابكاريوس، اسكندر بن يعقوب، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، ص ٢١٣.

(٥٩) م. ن. ص ٢١٢.

(٦٠) مؤلف مجهول، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٤٠.

الفصل الثالث

القائمقامية النصرانية

تمتد القائمقامية النصرانية من طريق بيروت - دمشق جنوباً حتى البقاع شرقاً، فنهر البارد شمالاً، فساحل البحر غرباً، (باستثناء طرابلس)، وتضم المقاطعات التالية (أنظر الخارطة):

١ - **مقاطعة الزاوية**: تتوسط البحر غرباً والجبل شرقاً، وتمتد من نهر البارد شمالا إلى نهر أبي علي جنوباً، ومن بلداتها: عرجس وأرده وبشنّين وكفرزينا وداريا وكفرياشيت وكفرحورا، ومن أشهر عائلاتها: آل الضاهر (موارنة) ويحكمها مشايخهم.

٢ - **مقاطعة جبة بشري**: أي «جبة القاعدة» (والجبة هي المكان المرتفع)، تقع غرب الأرز، وتمتد منه، في أعالي جبل لبنان (في سفح جبل المكمل) شرقاً، إلى مقاطعة الزاوية غرباً، ومن مقاطعة الضنية شمالا إلى تنورين جنوباً. قاعدتها بشري، ومن بلداتها: بشري واهدن وزغرتا وحزرتا وحصرون وعينطورين (عين الجبل) وكفر صغاب ومزياره وأيطو (المصيف) وبان وبقاع كفرا وبقرقاشا (البرد القاسي) وبزعون (الثقب) والحدث وقناة وطورزا (جبل الزيتون، وأصلها: طور زيتا) وسرعل (أي عليها سور) وراس كيفا (رأس الصخرة) وبسلوقيت وتولا ومزرعة التفاح وأسلوت والحرف وحميص وبريش وطعمور وكرم سده وبنشعي وسبعل وكربريبا وريش وبيّن وبرحليون وبلاّ ونيحا وعبدين وقنيور وبلوزا وبريسات (الرؤساء) والديمان وبنهران ودير

قنوبين (الدير المشترك). ومن أشهر عائلاتها: آل كرم وآل الضاهر وآل عيسى الخوري وآل الشدياق (وكلهم موارنة)، ويحكم آل كرم (الذي ينتمي إليهم يوسف كرم) ثلث البلاد، بينما يحكم باقي العائلات الثلثين الآخرين.

٣ - **مقاطعة الكورة:** وتمتد من نهر أبي علي شمالاً إلى نهر العصفور جنوباً، وتقسم إلى قسمين:

- **الكورة العليا:** وتقع في المنطقة الجبلية، غرب جبة بشري، قاعدتها أميون (أي مصوّنة)، ومن بلداتها: أميون، وكوسبا، وكفرحزير (الخنزير)، ودير بعشتار (جبل وعر)، وفيع (فيح أي مُهوي)، كفر عقا (قرية الخليّ)، وبزيزا (منهوبة)، ومن أشهر عائلاتها: آل عازار وآل الشماس وآل غصن وآل بوضرغم (روم أرثوذكس)، ويحكمها مشايخ آل عازار.

- **الكورة السفلى:** وتقع على الساحل غرباً، من أهم مواقعها: دير البلمند (من بلّومُنت أي الجبل الجميل، أو اشتقاقاً من «بوهيمند» صاحب طرابلس في العهد الصليبي، وهو الذي بنى هذا الدير وسماه بهذا الإسم). ومن بلداتها: شكا وأنفه والقلمون وبصرما والبلمند.

٤ - **مقاطعة القويطع:** وتمتد من نهر العصفور شمالا إلى نهر الجوز جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى حدود الكورة شرقاً، ومن بلداتها: حامات وكفريا، ووجه الحجر، وراس نحاش (راس النحاس)، ومن أشهر عائلاتها: آل زكريا (روم أرثوذكس)، وآل الخطيب (مسلمون سنة) وآل المتني وآل أبو صعب (موارنة)، ويحكمها آل أبو صعب.

٥ - **مقاطعة البترون:** وتمتد من نهر الجوز شمالاً إلى نهر المدفون جنوباً، ومن البحر غرباً إلى سطح جبل تنورين شرقاً، قاعدتها البترون، ومن بلداتها: البترون، ودوما وبشعلة وبقسميا (حذاء الماء) وعبرين (المجاز)

وسورات (صورة) وأسّيا (الطبيب) وتنورين (التنور) وحِلتا (القدر) وتولا (الثلاثية وأصلها تولتا) وبشتودار وكفرحي وسمر جبيل (ناب جبيل) وكفيفان (المحدبة)، وفيها قلعة المسيلحة (قلعة الرسل). ومن أشهر عائلاتها: آل أبو طربيه، وآل فريفر، وآل عشي (وكلهم موارنة). وقد حكمها أمراء من آل عساف ثم من آل سيفا ثم مشايخ آل حمادة من الشيعة. وكان قائمقام النصارى هو الذي يعيّن المشايخ الذين يحكمون هذه المقاطعة ويستبد لهم متى يشاء، وكان يختارهم من أية عائلة يريد.

٦ - **مقاطعة بلاد جبيل:** وتمتد من نهر المدفون شمالاً إلى نهر الفيدار جنوباً ومن الساحل غرباً إلى سطح جبل المنيطرة شرقاً، قاعدتها جبيل، ومن بلداتها: جبيل وعمشيت والعاقورة (العين الباردة) ولحفد وإهمج، والبربارة وغرزوز والمنصف وبخعاز (بكاء الماعز) وحبالين (الفساد) وحاقل ومشمش وترتج (تاج الجبل) وجاج وعاد وبجّة وفغال وبنتاعل. ومن أشهر عائلاتها: آل الحسامي (سنة) وآل كلاّب وآل الخوري وآل إده (موارنة). وقد حكمها آل عساف ثم آل سيفا ثم آل شهاب، ثم مشايخ آل حماده (شيعة) وآل الدحداح (موارنة). وكان قائمقام النصارى هو الذين يعيّن مشايخ هذه المقاطعة باستثناء بعض القرى التي يحكمها مشايخ من آل الخازن أو آل الهاشم.

وقد ألحقت بلاد جبيل بقائمقامية النصارى عام ١٨٤٣[1].

٧ - **مقاطعة جبة المنيطرة (جبة الحافظة):** وتمتد من نهر الفيدار شمالا إلى نهر ابراهيم جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى سطح جبل المنيطرة شرقاً، من أشهر بلداتها: المنيطرة والفساح وأفقا (المخرج) وكفرحيال (قرية القوة) وقهمز ولاسا والمغيرة ومزرعة السياد وقرطبا (القرطب). حكمها أمراء من آل عساف ثم من آل سيفا ثم مشايخ من آل حماده (شيعة).

وقد وضع الجنرال «دي بوفور دوتبول» مقاطعة الهرمل مع جبة المنيطرة وذكر أن الهرمل هي أكبر بلداتها، وفيها بلدة شمسطار، ومن أشهر عائلاتها: آل ملحم وآل شرف وآل زعيتر (وكلهم متاولة)، ويحكمها آل حماده المتاولة.

٨ - **مقاطعة الفتوح**: وتمتد من نهر ابراهيم شمالا إلى وادي المعاملتين جنوباً. من بلداتها: فتقا والبوار والغينة وغدراس والكفور وغبالة ويحشوش، وميناؤها طبرجا. وهي مقاطعة مارونية بكاملها، يحكمها مشايخ من آل الدحداح (موارنة)، وسميت «الفتوح» لأنها أول بلاد فتحها المسلمون في كسروان.

٩ - **مقاطعة كسروان**: وكانت تسمى قديماً «العاصية» لصعوبة مسالكها. وتمتد من المعاملتين شمالاً إلى نهر الكلب جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى سطح جبل صنين شرقاً، ولهذه المقاطعة قاعدتان احداهما: زوق مكايل على الساحل جنوباً، والثانية: غزير في الداخل شمالاً. وكانت هذه الأخيرة قاعدة البلاد في أيام آل عساف ثم في أيام آل سيفا. ومن بلداتها: غزير (مقطوعة) والجديدة وعرمون (تلة صغيرة) وغدير ودرعون (دار الغنم) وغسطا (الموقدة) وعشقوت (الصعبة) وزوق مكايل وزوق مصبح وعجلتون (العجلة وهو اسم صنم) وفقيع (المشقوق وهي الآن القليعات) وجعيتا (الضجة) وكفرحباب وحارة صخر وصربا وبزمار (الترتيل) ووطا الجوز وميروبا (ماء عظيم) وحراجل وفاريا وفيطرون وريفون (اسم صنم) وداريا (التذريه) وبلونه (اسم صنم) وشننعير (راس الأنف) وعين الريحان ومراح الأمير وعينطورا (عين الجبل) وكفرذبيان، وحريصا. وفيها دير بكركي (بطريركية الموارنة) ودير الشرفه (بطريركية السريان الكاثوليك) ودير بزمار (بطريركية الأرمن

الكاثوليك) وفيها مدرسة عين ورقة ومار عبدا الشهيرتان، وهما مدرستان للموارنة.

وكانت هذه المقاطعة تقسم، قديماً، إلى قسمين:

- **القسم الداخلي**: ويمتد من نهر ابراهيم شمالا إلى نهر الكلب جنوباً، إلا أن هذا القسم قد انحسر إلى ما بين المعاملتين شمالاً ونهر الكلب جنوباً، وذلك بعد فصل مقاطعة الفتوح عن كسروان.

- **القسم الخارجي**: ويمتد من نهر الكلب شمالاً إلى نهر الجعماني (أو نهر صليما) جنوباً، وهو الحد الذي يفصل بين هذه المقاطعة وبين المتن جنوباً.

ثم ضاقت هذه المقاطعة أكثر بعد أن فصل عنها «القاطع» جنوباً، فأصبحت مقاطعة كسروان، في النهاية، تمتد من المعاملتين شمالا إلى نهر الكلب جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى جبل صنين شرقاً.

من أشهر عائلات مقاطعة كسروان: آل صفير وآل يعقوب وآل بخور وآل نصر وآل البيطار وآل عساف وكلهم موارنة. ويحكمها آل الخازن وآل حبيش (موارنة أيضاً) وهي مقاطعة مارونية بكاملها.

١٠ - **مقاطعة القاطع**: وسميت كذلك لأنها اقتطعت من كسروان في عهد الأمير حيدر موسى الشهابي عام ١٧١٢، وتمتد من نهر الكلب شمالاً إلى نهر انطلياس جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى بلدة «شويا» شرقاً، قاعدتها «بيت شباب وبكفيا». من بلداتها: بيت شباب، وبكفيا (المحجرة) وبحرصاف وزوق الخراب وزكريت وقرنة شهوان وديك المحدي (ديك الفرح) والصدر وبيت الشعار والحظيرة وحارة البلانة ومزرعة يشوع والفريكة والحبوس وبيت الكك وعين عار وقرنة الحمراء وعين علق والعطشانة والشاوية والمطيلب ودير شمرا وعين

المسك وأبو ميزان وحملايا والسفيلا والميّاسة والدوّار والبالوع وزرعون والقعقور والقناية والزاهرية والزغرين والدليبة والهدم والحصيص وعين الخروبة ووادي شاهين وشويا وساقية المسك والمحتية وعين التفاحة وعين الزيتونة. ويحكمها إل قايد بيه اللمعيون.

١١ - **مقاطعة المتن:** وتمتد من نهر انطلياس شمالاً إلى نهر بيروت جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى سطح جبل الكنيسة شرقاً. قاعدتها بلدة المتين، ومن أهم بلداتها: المتين وصليما (المصورة) وبسكنتا وعين القبو وكفرعقاب وبتغرين والخنشارة والشوير وعين السنديانة وعينطورا وزرعون وبعبدات وبحنس وبرمانا ورومية وبيت مري (بيت الساده) والمنصورية والعربانية وبزبدين (زينة الدين) وجور الجوز وكفرسلوان وقرنايل (قرن الآيل) وأرصون (الصنوبرة) وبتخنيه وفالوغا (القاسمة) وحمانا والخريبة والشبانية وقبيع والقريّة وراس الحرف وقتاله وبعلشميه (رب السماء) ورويسة البلوطة، والهلالية والعبادية وعاريا. من أشهر عائلاتها: آل أبي اللمع وآل قايد بيه وآل مراد وآل فارس (وكلهم موارنة) ويحكمها آل حاتم من حمانا. ويضع الجنرال «دوتبول» زحلة وبسكنتا وملحقاتهما مع مقاطعة المتن. وتقع مقاطعة «زحلة» غرب البقاع، وقاعدتها زحلة، ومن بلداتها: وادي العرايش والمعلّقة وجديتا وثعلبايا وسعدنايل وتعنايل (حمل الله) ومكسه (العشر) وقب الياس (قيل إن أصلها قبر الياس) وعمّيق ودير طحنيش وكفريا والخربة والحبس وصغبين وعيتنيت ومشغرا وعين التينة وسحمر ويحمر. ويحكمها الأمراء اللمعيون (موارنة)[٢].

١٢ - **مقاطعة الساحل الشمالي:** وتمتد من نهر بيروت شمالاً إلى الحدث وبعبدا ووادي شحرور عبر طريق بيروت - دمشق جنوباً، ومن البحر غرباً إلى

أرض القفل شرقاً، ومن بلداتها: الحدث وبعبدا ووادي شحرور. ويحكمها آل شهاب (موارنة).

بلغت مساحة قائمقامية النصارى، وفقاً لتقدير «بوريه» قنصل فرنسا ببيروت عام ١٨٤٧، ٢٣٠٤كلم^{2}، وبلغ عدد سكانها نحو ١٤٠ ألف نسمة منهم ٦ آلاف من الدروز. ويقول «بوريه» في ذلك: «تمتد حكومة (جبل) لبنان من صيدا جنوباً، وتتوقف عند طرابلس شمالاً، وهي تشكل شريطاً من الأرض ينتهي بالبحر غرباً، وبسهل البقاع وبعلبك شرقاً، ويبلغ عرض هذا الشريط ٨ أو ٩ أو ١٠ فراسخ. وتقع بيروت بين صيدا وطرابلس، وتبلغ المسافة بين بيروت وصيدا ٨ فراسخ ومن بيروت إلى طرابلس ١٦ فرسخاً. ووفقاً لاتفاق عام ١٨٤٢، وترتيبات شكيب أفندي، قسم (جبل) لبنان إلى قسمين: الأول يقطنه المسيحيون ويشكل ثلثي المثلث المذكور وعدد سكانه نحو ١٤٠ ألف نسمة (منهم ٦ آلاف تقريباً من الدروز)»[٣].

فإذا اعتبرنا أن الفرسخ يساوي ٤ كلم (مسير خيال لساعة وبخطوة عادية)، تكون مساحة جبل لبنان كله، بقائمقاميتيه الدرزية والنصرانية: ٣٤٥٦ كلم^{2}.

(الطول: ٢٤ × ٤ = ٩٦ كلم. والعرض: ٩ × ٤ = ٣٦ كلم. والمساحة: ٩٦ × ٣٦ = ٣٤٥٦ كلم^{2}) وتكون مساحة قائمقامية النصارى ثلثي مساحة الجبل كله، أي: ٣٤٥٦ × ٢/٣ = ٢٣٠٤ كلم^{2}. ومساحة قائمقامية الدروز الثلث الباقي، أي ١١٥٢ كلم^{2}. (وقد سبق أن قدرنا مساحة هذه القائمقامية، في الفصل السابق، بين ١٠٢٤ و١٢٩٦ كلم^{2} حيث يكون متوسط الرقمين: ١١٦٠ كلم^{2}).

أما عدد سكان قائمقامية النصارى، فقد أحصاه «بوريه» على الشكل التالي (عام ١٨٤٨):

اسم المقاطعة	عدد القرى	مسيحيون	دروز	مسلمون (سنّة)	مسلمون (شيعة)	عدد السكان
بشري	٣٣	٢٢٣٣٠	–	–	–	٢٢٣٣٠
الزاوية	٢١	٤٢١٥	–	–	–	٤٢١٥
بلاد المتاولة	١٧	٦٥٠	–	–	٤٦٩٥	٥٣٤٥
البترون	٧٦	١٩٩٥٠	–	–	٥٧٥	٢٠٥٢٥
الفتوح	١٣	١٨١٠	–	–	–	١٨١٠
جبيل	٤٤	١٢٧٣٠	–	١٦٥	–	١٢٨٩٥
كسروان	٣٣	١٢٠٠٥	–	–	٢٥	١٢٠٣٠
الساحل الشمالي	١٨	٥٣٤٥	–	٦٥	–	٥٤١٠
القاطع	٥١	١٥٠٨٠	٢٧٠٥	–	–	١٧٧٨٥
المتن	٥٨	١٠٥٥٠	٢١٠٥	١٠٠	–	١٢٧٥٥
بقاع الهرمل	١٤	١١٢٦٥	٥٨٠	٢٥٩٠	–	١٤٤٣٥
المجموع	٣٧٨ قرية	١١٥٩٣٠ نسمة	٥٣٩٠ نسمة	٢٩٢٠ نسمة	٥٢٩٥ نسمة	١٢٩٥٣٥ نسمة(٤)

(ملاحظة: بلغ المجموع عند «بوريه» ١٢٩٥٤٥ نسمة وليس ١٢٩٥٣٥، وقد تبيّن لنا الخطأ بعد إعادة الجمع فاقتضى التصحيح).

ويتحدث «بوريه» في الرسالة نفسها (إلى غيزو بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٨٤٧) عن تقدير آخر لعدد سكان جبل لبنان بنحو ٣٣٨٤٢٦ فيعتبره تقديراً فائق المبالغة، ويعزو شكه في صحة هذا التقدير إلى انه، بالإضافة إلى ما يتضمنه من مبالغة، قد أضيف إليه عدد سكان خمس مقاطعات «لم ترتبط به (أي بجبل لبنان) في السابق، إلا بالتزامات موقتة»، وهذه المقاطعات هي: مرجعيون وحاصبيا وراشيا واقليم البلان واقليم التفاح، ويذكر أنه لم تعد هذه

الأسماء تذكر، إلى جانب اسم جبل لبنان، «منذ سبع سنوات، لا من الباب العالي، ولا من العملاء الأوروبيين، ولا من المسيحيين ولا من الدروز»(٥). ويرى «بوريه» أنه، إذا حسم من هذا التقدير المبالغ فيه (٣٣٨٤٢٦) عدد سكان المقاطعات الخمس المضافة، يبقى الرقم ٢٧٧٩٦٣ الذي يجب أن يساوي مجموع سكان جبل لبنان. إلا أن العدد الحقيقي لسكان الجبل هو، في تقدير «بوريه» مجموع سكان القائمقاميتين، مضافاً إليهم عدد سكان مديرية دير القمر، فيكون العدد الحقيقي لسكان جبل لبنان هو (في تقدير «بوريه» دائماً):

- عدد سكان القائمقامية الدرزية : ٥٨٧٥٠
- عدد سكان القائمقامية النصرانية : ١٢٩٥٣٥
- عدد سكان مديرية دير القمر : ٥٦٥٠

المجموع : ١٩٣٩٣٥ نسمة

وليس ٢٧٧٩٦٣ نسمة، كما ظهر من الرقم السابق(٦).

ويصرّ «بوريه» على شكه في صحة الرقم الذي أرسل إلى الدوائر العثمانية والأجنبية كتقدير مؤكّد لسكان جبل لبنان (وهو الرقم ٣٣٨٤٢٦ نسمة)، «والذي اعتبر دائماً صحيحاً من قبل زملائي، ومن الباب العالي، والذي كان، غالباً، أساساً لمناقشاتنا». ثم يؤكّد صحة التقدير الذي قدّمه هو، ملاحظاً أنه أثبت «صحة هذا العمل بتجربة قاسية» أجراها على مقاطعتي الجرد والغرب الأعلى، حيث أحصى «الرجال والنساء والأولاد، فرداً فرداً» فتبين له الفرق الشاسع بين التقديرين، ذلك المبالغ فيه، والآخر الذي أجراه بنفسه(٧).

ويلحق «بوريه» تقريره هذا بجداول تفصيلية لعدد سكان كل من القائمقاميتين مع خارطة تفصيلية لهما(٨)، ثم يضع جدولاً اجمالياً لعدد سكان الجبل وفقاً لطوائفهم، كما يلي:

المجمـوع العـام لسكــان جبل لبنـان (القـائمقـاميتــان ومديــرية دير القمر):

عدد القرى	عدد المسيحيين	عدد الدروز	عدد المسلمين السنّة	عدد المسلمين الشيعة	عدد اليهود
٦٦٦ قرية	١٥٣٠٢٠ نسمة	٢٦٤٤٥ نسمة	٨٧٧٥ نسمة	٥٢٩٥ نسمة	٢٩٠ نسمة

إحصاءات أخرى: ونجد احصاءات أخرى عديدة لسكان القائمقامية النصرانية، منها:

١ - الإحصاءات التي وضعها الجنرال «دي بوفور دوتبول» في شباط عام ١٨٦١ وقبيـل انشـاء المـتصـرفيـة، وذلك في التـقرير الذي رفعـه إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٥ من الشهر المذكور، والذي اقترح فيه إنشاء «حكومة لبنان»، وقد سبق أن أشرنا إلى هذا التقرير في الفصل السابق. وقد قدّر «دوتبول» عدد سكان قائمقامية النصارى بـ ١٧٤٤٣٦ نسمة (عام ١٨٦١) بينما كان «بوريه» قد قدّره (عام ١٨٤٧) بـ ١٢٩٥٣٥ نسمة، أي بزيادة نحو ٤٥ ألف نسمة خلال ١٤ عاماً (١٨٤٧ - ١٨٦١)، وفيما يلي الجدول الذي وضعه «دوتبول» موزعاً، من خلاله، سكان هذه القائمقامية على طوائفها:

المقاطعة	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	دروز	متاولة	سنة	يهود	مجموع السكان	عدد البنادق
الزاوية	٤٠٠٠	٢٠٠	-	-	-	١٠٠	-	٤٣٠٠	٥٠٠
جبة بشري	٣٠٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠
الكورة العليا	١٨٠٠	٤٠٠٠	-	-	٢٠٠	-	-	٦٠٠٠	١٢٠٠
القويطع والمزارع	١٠٠٠	١٢٥٠	-	-	-	٣٥٠	-	٢٦٠٠	٥٠٠
البترون	١٤٠٠٠	٢٢٠٠	٣٠٠	-	١٠٠	٣٢٠	-	١٦٩٢٠	٢٥٠٠
جبيل	١٧٥٠٠	١٥٠٠	-	-	-	٢٠٠	-	١٩٢٠٠	٢٥٠٠
الهرمل وجبة المنيطرة ووادي علمان	-	-	-	-	٦٠٠٠	-	-	٦٠٠٠	١٠٠٠
الفتوح	٥٣٠٠	-	-	-	-	-	-	٥٣٠٠	٨٠٠
كسروان	٢٥٠٠٠	-	٣٠٠	-	-	٢٥	-	٢٥٣٢٥	٥٠٠٠
المتن والقاطع وزحلة وبسكنتا وملحقاتها	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٠٠٠	٥٠٠٠	١٣٠	٣٠٠	-	٥٣٤٣٠	١٠٠٠٠
سهل الشمال	٤٥٠٠	٨٠٠	٥	٦	-	٥٠	-	٥٣٦١	١٠٠٠
المجموع	١٣٣١٠٠	١٩٩٥٠	٨٦٠٥	٥٠٠٦	٦٤٣٠	١٣٤٥	-	١٧٤٤٣٦ نسمة	٣٠٠٠٠ بندقية[١٠]

٢ - الاحصاء الذي قدّمه «ريتشارد ادوارز» لعدد سكان قائمقامية النصارى، وقد قدّر عدد سكان هذه القائمقامية بـ ١٣٧٢٥٠ نسمة، موزّعين على المقاطعات ووفقاً لطوائفه، كالتالي:

اسم	موارنة	كاثوليك	أرثوذكس	دروز	مسلمون (سنة وشيعة)	يهود	المجموع
المتن	١٢٥٠٠	٥٠٠٠	٨٥٠٠	٧٤٠٠	–	–	٣٣٤٠٠
ساحل بيروت	٦٢٠٠	٧٥٠	١١٠٠	١٣٠٠	٤٥٠	–	٩٨٠٠
كسروان وبلاد جبيل وبلاد البترون وجبة بشري والكورة	٥٥٤٠٠	١٥٠٠	١٢٥٠٠	–	٣٥٠٠	–	٧٢٩٠٠
زحلة وغرب البقاع (الهرمل)	٦٠٠	١٦٢٠٠	١٢٠٠	٦٥٠	٢٥٠٠	–	٢١١٥٠
المجموع	٧٤٧٠٠	٢٣٤٥٠	٢٣٣٠٠	٩٣٥٠	٦٤٥٠	–	١٣٧٢٥٠ نسمة(١١)

ولا تظهر في هذا الجدول مقاطعات الزاوية وجبة المنيطرة والفتوح والقاطع (وكانت الأخيرتان جزءاً من مقاطعة كسروان)، كما كانت المقاطعات الأربع تابعة لقائمقامية النصارى.

٣ - الإحصاء الذي وضعه العقيد برنابي (Lt. Col. Burnaby) في «المراسلات المتعلقة بشؤون سوريا» لعامي ١٨٦٠ - ١٨٦١ والذي صدر عن «وزارة الخارجية البريطانية» في آذار عام ١٨٦١. وقد قدّم العقيد برنابي نوعين من الإحصاء لعدد سكان جبل لبنان، وهما:

أ - إحصاء مثبت في جدول يتضمن أسماء المقاطعات في كل من القائمقاميتين (الدرزية والنصرانية) ومديرية دير القمر، مع عدد السكان في كل من هذه المقاطعات (والمديرية) وفقاً لطوائفهم. (أنظر الجدول).

ب - إحصاء مثبت على خارطة تبين المقاطعات في كل من القائمقاميتين، ومديرية دير القمر، مع عدد السكان في كل من هذه المقاطعات (والمديرية) وفقاً لطوائفهم. (أنظر الجدول).

وقد أثبتنا، في الفصل السابق، الإحصاء الوارد في كل من الجدول والخارطة والمتعلق بالقائمقامية الدرزية، ولا نرى حاجة لإعادتها، لذا، سوف نكتفي بعرض الإحصاء المتعلق بالقائمقامية النصرانية في الجدول وفي الخارطة.

أ - **في الجدول**: إحصاء لسكان القائمقامية النصرانية وفقاً لطوائفهم:

المقاطعة	موارنة	دروز	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	مسلمون (سنّة وشيعة)	المجموع
الكورة	٥٠٠	–	–	٩٠٠٠	١٠٠٠	١٠٥٠٠
الزاوية وجبة بشري والبترون وجبيل والمنيطرة والفتوح وكسروان	٦٢٠٠٠	–	١٥٠٠	٣٥٠٠	٢٤٠٠	٦٩٤٠٠
المتن والساحل	١٨٧٥٠	٧٩١٠	٥٧٥٠	١١٠٠٠	٤٢٠	٤٣٨٣٠
زحلة	٦٠٠	٦٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٢٠٥
المجموع	٨١٨٥٠	٨٥١٠	٢٢٢٥٠	٢٥٥٠٠	٥٨٢٥	١٤٣٩٣٥ نسمة(١٢)

فيكون عدد سكان قائمقامية النصارى، كما ظهر في هذا الجدول: ١٤٣٩٣٥ نسمة

ب - في الخارطة: أما عدد سكان هذه القائمقامية، كما ظهر في الخارطة، وفي التاريخ نفسه (آذار ١٨٦١) فهو كما يلي:

المقاطعة	موارنة	دروز	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	مسلمون (سنّة وشيعة)	المجموع المجموع
- المتن	-	٦٠٠٠	٥٠٠٠	٨٥٠٠	-	١٩٥٠٠
- جبل لبنان	٨١٢٥٠	١٩١٠	٢٢٥٠	-	٣٨٢٠	٨٩٢٣٠
- الكورة	-	-	-	١٥٠٠٠	-	١٥٠٠٠
زحلة	٦٠٠	٦٠٠	١٥٥٠٠	٢٠٠٠	٢١٠٥	٢٠٨٠٥
المجموع	**٨١٨٥٠**	**٨٥١٠**	**٢٢٧٥٠**	**٢٥٥٠٠**	**٥٩٢٥**	**١٤٤٥٣٥** نسمة[١٣]

فيكون عدد سكان قائمقامية النصارى وفقاً للإحصاء الوارد في خارطة برنابي (١٨٦١) ١٤٤٥٣٥ نسمة. ويظهر الفرق بين الإحصاءين (الجدول والخارطة) بزيادة ٦٠٠ نسمة أضيف منها في الخارطة، ١٠٠ نسمة إلى عدد السكان المسلمين في زحلة (٢٠٠٥ في الجدول و٢١٠٥ في الخارطة)، كما أضيف ٥٠٠ نسمة إلى عدد الروم الكاثوليك في المدينة نفسها (١٥٠٠٠ في الجدول و١٥٥٠٠ في الخارطة).

٤ - ويظهر أن هذا التقدير لا يختلف كثيراً عن ذلك الذي وضعه «بنتيفوليو» قنصل فرنسا العام ببيروت، لعدد سكان هذه القائمقامية عام ١٨٦٠، وهو يراوح بين ١٣٥ و١٤٠ ألف نسمة «معظمهم موارنة»[١٤]. وفي تقدير آخر لـ «بنتيفوليو»، في العام نفسه، فإن عدد المسيحيين في جبل لبنان يرتفع، وفقاً لأكثر الإحصاءات دقة، إلى نحو ١٥٠ ألف نسمة[١٥].

ونثبت، فيما يلي، جدولاً عاماً بعدد سكان قائمقامية النصارى وفقاً لمختلف التقديرات التي سجلناها في هذا البحث، على اختلافها، دون أن نلمّ بجميع التقديرات التي وضعت في هذا المجال:

المصدر	التاريخ	عدد السكان
بوريه	١٨٤٧	١٢٩٥٣٥ نسمة
بنتيفوليو	١٨٦٠	١٥٠٠٠٠ نسمة
بوفور دوتبول	١٨٦١	١٧٤٤٣٦ نسمة
ريتشارد ادوارز	١٨٦١	١٣٧٢٥٠ نسمة
برنابي (في الجدول)	١٨٦١	١٤٣٩٣٥ نسمة
برنابي (في الخارطة)	١٨٦١	١٤٤٥٣٥ نسمة

إحصاءات الذكور وعدد القادرين على حمل السلاح في القائمقامية:

في الإحصاءات التي قدّمها الشدياق لعدد الذكور في جبل لبنان بقائمقاميته (عام ١٨٥٩) نجد أنه قدّر عدد الذكور في القائمقامية النصرانية بـ ٦٧٦٥٨ رجلاً موزّعين على ١٣ مقاطعة، وحسب طوائفهم، كالتالي:

المقاطعة	النصارى	الدروز	المسلمون (سنة وشيعة)	المجموع
الزاوية	١٧٣١	-	٦٠	١٧٩١
الكورة	٢٥٠٠	-	١٢٦	٢٦٢٦
القويطع	١٤٥٨	-	١٣٩	١٥٩٧
جبة بشري	١٠٢٠٠	-	-	١٠٢٠٠
بلاد البترون	٦٨٠٣	-	١٨٨	٦٩٩١
بلاد جبيل	٥٠٠٠	-	١٠٠٠	٦٠٠٠
جبة المنيطرة	٢٤٧٠	-	٢١٩٦	٤٦٦٦

المقاطعة	النصارى	الدروز	المسلمون (سنة وشيعة)	المجموع
الفتوح	٢٠٩٩	–	–	٢٠٩٩
كسروان	١٠٠٤٤	–	١٩	١٠٠٦٣
القاطع	٤١٨١	–	–	٤١٨١
المتن	٦٦٩٩	٢١٥٤	١٠٥	٨٩٥٨
ساحل بيروت	٣٠٠٠	–	٣٠٠	٣٣٠٠
الشوف البياضي	١١٤٧٣	–	١٠٠٠	١٢٤٧٣
المجموع	٦٧٦٥٨	٢١٥٤	٥١٣٣	٧٤٩٤٥[١٦]

تبقى الإشارة إلى أن الشدياق أغفل، في جدوله، التمييز بين الساحل الجنوبي التابع لقائمقامية الدروز والساحل الشمالي التابع لقائمقامية النصارى، وشمل الساحلين، على ما يبدو، تحت اسم «ساحل بيروت»، كما انه أغفل مقاطعة «الهرمل» التي كانت تابعة، كذلك، لقائمقامية النصارى، واغفل «دير القمر» التي كانت مديرية مستقلة.

ونجد في محفوظات القنصلية الفرنسية العامة ببيروت تقديرات وضعت عام ١٨٦٠ لعدد الذكور في كل مقاطعة من مقاطعات قائمقامية النصارى، أوردها «دومينيك شيفاليه»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

المقاطعة	العدد الإجمالي للذكور	موارنة	أرثوذكس	دروز	كاثوليك	شيعة	سنة	مختلف	المجموع
المتن الشمالي	٥٠٩٦								
والمتن الأعلى	٥٩١٠								
والقاطع	٤٢٥٩								
والشوير	١٩٩٦								
وبسكنتا	٢٣٧٢								
والساحل	٣٥١٥	١٣٩٩٣	٤٦٤٦	٢٣٧٢	١٦٥٦	٣٩٩	٦٤	١٨	٢٣١٤٨
زحلة (مع خمس قرى)	٤٥٣٣	٧٤٤	٥٧٥	–	٣١٦٣	١٥	٣٦	–	٤٥٣٣
الكورة العليا	١٧٢٢								
والكورة السفلى	٣٣٣٦								
والقويطع	٨٩٦	٩٠١	٤٤٩١	–	٤	٢٠	٥٣٨	–	٥٩٥٤
غزير	١١٨٩								
وكسروان	٧٧٨١								
رالفتوح	٣٢٧٩								
ربلاد جبيل	٨٠٤٦								
والمنيطرة		١٧٦٨٠	٥٠٢	–	٣٠٢	١٦١٨	١٩٣	–	٢٠٢٩٥
الزاوية/اهدن	٤٦٤٩								
وبشري، و،حصرون وكفرصغاب	٦١١٩								
قنات	١٥٥١								
البترون	٧٠٣٩								
الهرمل	٧٦٤	١٧٧٦٠	١٠٣٨	–	٢٣٨	٩٥٧	١٢٩	–	٢٠١٢٢
المجموع	٧٤٠٥٢	٥١٠٧٨	١١٢٥٢	٢٣٧٢	٥٣٦٣	٣٠٠٩	٩٦٠	١٨	٧٤٠٥٢
بيت الدين ودير القمر	١٣٥٨	١١٧١	–	١١	١٧٦	–	–	–	١٣٨٥[١٧]

وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ إدخال الساحل الجنوبي (التابع للقائمقامية الدرزية) في حساب القائمقامية النصرانية، كما انه لم تدخل بيت الدين في الجدول، بل تمّ دمجها بمديرية دير القمر.

أما عدد القادرين على حمل السلاح، في هذه القائمقامية، فقد قدّره «بنتيڤوليو»، قنصل فرنسا العام ببيروت عام ١٨٦٠، بـ ٣٥ ألف رجل منهم: ٢٠٥٠٠ ماروني و٨٥٠٠ روم كاثوليك في (وخصوصاً في زحلة ودير القمر) و٦ الاف روم ارثوذكس (وخصوصاً في بسكنتا والكورة،) أما الأرثوذكس المقيمون في القائمقامية الدرزية فهم «مع الدروز ضد أبناء طائفتهم، مثلما كانوا في أحداث عام ١٨٤٥»[١٨]. بينما قدّر «دوتبول» عدد البنادق في هذه القائمقامية تقديراً قريباً من ذلك، أي ٣٠ ألف بندقية[١٩]. ويذكر «هنري غيز» انه حصل على إحصاءات لا يدري «حسب أية معطيات» وضعت، وقد ذكرت هذه الإحصاءات ان (جبل) لبنان يستطيع أن «يجهز (للقتال) مئة ألف رجل» على أن يؤخذوا «من سن الخامسة عشرة إلى سن السبعين»، ويستطرد «غيز»: «وانه لمن المنطقي أن نخفض هذا العدد إلى ٦٠ ألفاً (ولم يذكر «غيز» حسب أية معطيات قرّر تخفيض العدد) يوزّعون كالآتي: ٣٥ ألفاً من الموارنة، و١٥ ألفاً من الدروز والمسلمين (السنة والشيعة) و٦ آلاف من الروم، و٤ آلاف من الكاثوليك». ثم يذكر انه «وفقاً لإحصاء أجري عام ١٨٤٣، فإن عدد الرجال القادرين على حمل السلاح، من الشوف إلى الجبل ضمناً، كان ٤٥٠٥٠ رجلاً: ٣٤٠٠٠ مسيحي، ١٠٠٥٠ درزي»[٢٠]. ولم يذكر «غيز» هوية الألف الباقي، ويظهر أنه كان من المواطنين الباقين، من غير الدروز والمسيحيين.

ويرى «ادوارز» أن «المسيحيين في سوريا، وخصوصاً الموارنة، هم رغم كل ما قيل عنهم، قليلو الكفاءة للقتال» ويتساءل: «هل ينقصهم الزعماء؟ أم ان

ذلك جبن طبيعي؟» ثم يستطرد: «لا نريد أن نلقي اتهاماً كهذا ضد شعب بكامله، ولكن عامة الموارنة لا تتمتع، في نظر الناس، بأية شهرة لامعة في الشجاعة». وبعد أن يستشهد بقول «ڤولني» انهم «لا يتمتعون، أبداً، بهذه الصفات»، يقول انهم «ليسوا جسورين، ولا مقدامين ولا شجعاناً كالدروز، وقد قدّمت الأحداث الأخيرة (أحداث ١٨٦١) تأكيداً قاطعاً لهذا الحكم» ولكن «ادوارز» يعود فيستدرك: «علينا أن لا نستبق ما سوف يتبع»[٢١]. وحسناً فعل «ادوارز» باستدراكه هذا، إذ أثبتت الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة (١٩٧٥ - ١٩٩٠) خطأ تقدير كل من «أدوارز» و«ڤولني» معاً.

تقييم عام لنظام الحكم في القائمقامية النصرانية:

يقدّم «بنتيڤوليو» تقييماً لنظام الحكم في القائمقامية النصرانية منذ نشوئها على أساس ترتيبات «شكيب أفندي» (عام ١٨٤٥) وحتى عام ١٨٥٧، فيعتبر أن هذه القائمقامية عرفت، في هذه الفترة «هدوءاً مستمراً إلى حد ما»، باستثناء بعض الشكاوى التي كانت ترفع، من حين لآخر، ضد «سوء استعمال السلطة من قبل المقاطعجيين المسيحيين الذين يمثلون، في هذه القائمقامية، الوجه المقابل للأريستوقراطية الدرزية في المناطق المختلطة (قائمقامية الدروز)»[٢٢]. إلا أن القائمقامية المذكورة تفجرت، بعد هذا التاريخ (١٨٥٧) تحت وطأة ثورة دامية سوف نفرد لها فصلاً خاصاً (الفصل القادم).

تسلّم الأمير حيدر بن اسماعيل أبي اللمع قائمقامية النصارى منذ إنشائها عام ١٨٤٢، وظل في منصبه هذا حتى وفاته عام ١٨٥٤. ورغم أن

مرحلة حكمه للقائمقامية كانت هادئة نسبياً، إلا أنها لم تخل من بعض الصراعات المحلية، خصوصاً بين الموارنة والروم الأرثوذكس الذين كانوا يطالبون بقائمقامية ثالثة لهم، في الكورة، حيث يشكّلون أكثرية سكانها (٩ آلاف من الروم الأرثوذكس مقابل ألف من المسلمين وخمسماية من الموارنة، وفقاً لإحصاءات برنابي) وبتحريض من الإنكليز ودعمهم. إلا انهم لم يوفقوا في ذلك إذ عارضت معظم الدول الكبرى، وخصوصاً فرنسا، مطلبهم هذا. ولكن الخلاف بين الموارنة أنفسهم، في هذه القائمقامية، طغى، بعد ذلك، على خلافهم مع الروم، ذلك انه، بعد وفاة الأمير حيدر، دبّ الخلاف على وراثته في منصب القائمقامية بين اللمعيين أنفسهم، فانقسموا إلى فريقين متعارضين يتنافسان في السعي للوصول إلى حكم القائمقامية، فكان الأمير بشير عساف أبي اللمع ينافس نسيبه الأمير بشير أحمد أبي اللمع على منصب القائمقام، إلى أن حسمت الدولة الأمر بتكليف الأمير عساف القيام بمهام القائمقام بصورة موقتة، وذلك بعد وفاة عمه الأمير حيدر (في ١١ أيار ١٨٥٤).

ولكن بشير عساف أظهر، في حكمه للقائمقامية، ضعفاً وافتقاراً إلى الحد الأدنى من قوّة الشخصية التي تخوله ممارسة السلطة بشيء من العزم والحزم، مما دفع بقنصلي انكلترا وفرنسا معاً إلى السعي لعزله وتعيين نسيبه الأمير بشير أحمد مكانه، حيث عيّن هذا الأخير قائمقاماً أصيلاً بتاريخ ١٣ آب ١٨٥٤، وقد أثار ذلك أنصار الأمير عساف وغضبهم، فلم يعترفوا به قائمقاماً عليهم. وهكذا انقسم الموارنة، في القائمقامية، إلى فريقين متنازعين للسلطة، هما: العسافيون أنصار الأمير بشير عساف، والأحمديون أنصار الأمير بشير أحمد، والجدير بالذكر أن الأمير بشير أحمد ولد مسلماً إلا أنه تنصّر، وكان

مقرّباً من الدولة، وقد اتهمه العسافيون، في محاربتهم له، بأنه غير خالص الانتماء إلى المسيحية وأنه عميل للسلطة[٢٣].

ويصف «دي ليسبس De Lesseps» بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٥٤ عملية اختيار الأمير بشير أحمد قائمقاماً على النصارى خلفاً للأمير حيدر، فيذكر أن الحاكم العثماني العام، المشير وامق (أو نامق) ببيروت، طلب الاجتماع بقناصل الدول الكبرى للتشاور معهم في هذا الأمر، وتعيين خلف للقائمقام المتوفى (وكان بشير عساف قد كلّف القيام بمهمات القائمقام أثناء مرض هذا الأخير، وبعد وفاته، وبصورة موقتة، ريثما يتم تكليف قائمقام أصيل)، وقد قدّم الحاكم العام للقناصل لائحة بأسماء عدة أشخاص من آل أبي اللمع «معروفين، علناً، بأنهم غير جديرين بالمنصب أو صغار السن لملء منصب مماثل»، ثم انتهى (أي الحاكم) بأن أصرّ على شخص «الأمير بشير أحمد، من برمانا باعتباره الأكثر جدارة لحكم الجبل» وكان جواب القناصل انه «ليس لديهم أي اعتراض على هذا الاختيار»، وخصوصاً ان «معلوماتنا كانت مطابقة فعلاً لمعلوماته (أي الحاكم العام)، فقد كان هذا الرجل (الأمير بشير أحمد)، بمواهبه، ومكانته، وسنه، يبدو، بنظر كل منا، الوحيد الكفء لحفظ السلام في الجبل»[٢٤].

وإذا كانت قائمقامية النصارى قد حافظت على هدوئها واستقرارها في الفترة الأولى لنشوئها (١٨٤٢ - ١٨٤٥) فذلك بفضل شخصية دينية قوية تسلمت زمام الأمور الدينية (والدنيوية) فيها، وهي البطريرك يوسف حبيش الذي استطاع «أن يوحد الموارنة تحت قيادته»[٢٥]، إلى أن توفي عام ١٨٤٥ فانتقلت سدة البطريركية، بعده، إلى البطريرك يوسف الخازن، وكان ضعيف الشخصية، إلا أن وفاته في العام نفسه الذي توفي فيه الأمير حيدر (١٨٥٤)

وانتقال سدة البطريركية إلى خلفه البطريرك بولس مسعد الذي كان «ينتمي إلى أسرة من عامة الناس»، والذي بدا، من جراء ذلك، انه «مبغض لرجال الإقطاع»، كل ذلك جعل الاكليروس الماروني ينحاز علانية «إلى جانب الفلاحين في موقفهم ضد الأسر الإقطاعية»، مما أضاف إلى الشرخ الحاصل بين اللمعيين (العسافيين والأحمديين) شرخاً جديداً بين فلاحي الموارنة وكهنوتهم من جهة وإقطاعييهم من جهة أخرى[٢٦]، وخصوصاً بين القائمقام بشير أحمد والمشايخ الخازنيين والحبيشيين الذين رأوا في تعيينه حاكماً، كما رأى سائر الأريستوقراطيين الموارنة «اغتصاباً لحقوقهم، ونيلاً من امتيازاتهم، وممارسة لمهمات كانت مارستها، ولأجيال، وقفاً عليهم، دون سواهم»[٢٧].

ويبدو أن القائمقام كان قد سلك، في ممارسته لسلطته، مسلكاً أثار الأريستوقراطية المارونية في القائمقامية وخصوصاً مشايخ آل الخازن وآل حبيش، ففي عام ١٨٥٦ وقع خلاف بين أهالي غزير ومشايخهم من آل حبيش، فرفع الأهالي شكواهم إلى «قناصل الدول في بيروت» وإلى القائمقام، طالبين «نزع ولايتهم (أي الحبيشيين) من غزير» فاستجاب القائمقام لمطلب الأهالي وخلع «الشيخ خليل حمزه» الحبيشي عن غزير، مما جعل الحبيشيين وأنصارهم يحقدون على القائمقام ويتظاهرون ضده[٢٨]. وتكرّر هذا الأمر عام ١٨٥٧، وخصوصاً بعد أن رقي حليفه وصديقه «إدمون دي ليسبس» قنصل عام فرنسا ببيروت إلى رتبة قنصل عام لفرنسا في سوريا كلها، فتقوى به وبدأ يشدّد الخناق على معارضيه، ومنهم المشايخ. وكثرت المنازعات في البلاد، في زحلة «بين بيت المعلوف وبيت أبي خاطر» وفي المتن «بين بيت الأعور وبيت هلال»، وفي العاقورة، بين الأهالي والمشايخ الهاشميين، ووقع كذلك خلاف كبير بين

أهالي إهدن وأهالي بشري وصل إلى حد اطلاق النار «فقتل من بشري نفران ومن اهدن ثمانية»[٢٩]، وكان القائمقام يسعى، جاهداً، لفض هذه المنازعات بتحقيق العدالة بين المتنازعين حيناً والتوسط بينهم بالصلح حيناً آخر، إلا أن الاضطراب بدأ يعم البلاد، «وعدم الأمان يتزايد مع خُطّاف الطرقات»، مما اضطر القائمقام إلى رفع الأمر إلى الحاكم العام الذي شدّ أزره وحرّضه على أن «يقبض على المذنبين ويجري عليهم العقاب والقصاص»، وكان ذلك يعني أن يتجاوز القائمقام ما يحيط به المشايخ (الخازنيون والحبيشيون) أنفسهم من هيبة تمنع على أية سلطة اختراقها مهما أتوا من أعمال، فألقى القبض على أحد هؤلاء المشايخ (الشيخ خليل حمزه حبيش) بينما لجأ آخران إلى بيروت والتجآ إلى «دار تشرشل بك، واختبيا بها» وأودع القائمقام الشيخ خليل السجن ثم أطلق سراحه فيما بعد[٣٠].

كل هذه الأحداث جعلت المعارضين للقائمقام (الأمير بشير أحمد) من مشايخ وأنصار وأمراء لمعيين معارضين، يتداعون لتنظيم صفوفهم والوقوف في وجهه، ويبدو أن الانكليز كانوا يدعمون هؤلاء المعارضين ويحرّضونهم على تحدي الأمير، إذ يذكر «الحتوني» أن «الكولونيل تشرشل» كان قد وصل إلى «جونية» في صيف عام ١٨٥٦ «وأخذ يقوّي التعصب في كسروان ضد الأمير أحمد، ويدرب أعمالهم (أي معارضي الأمير)»[٣١]، وهكذا فإنه، في أيار عام ١٨٥٧ «إجتمع أخصام الأمير من أمراء ومشايخ، في بحنس، برجالهم، وحملوا السلاح ضده، ومعهم جمهور من كسروان والقاطع والمتن... فخاف الأمير وانهزم إلى بيروت»، إلا أن الحاكم العام أعاده إلى مركز القائمقامية في برمانا، في أول حزيران، مصحوباً «بمايتي نفر من العسكر الشاهاني»، ولكن ذلك لم يكن إلا سبباً في ازدياد النقمة على الأمير، فأخذ معارضوه، وعلى رأسهم المشايخ الخازنيون

والحبيشيون المتحالفون مع العسافيين من الأمراء اللمعيين، يطالبون الدولة بعزل الأمير، ونظموا، لأجل ذلك، اجتماعاً حاشداً في «زوق الخراب» بغية «تكثير أحزاب المشتكين على الأمير» وكان ذلك في ١٥ آذار ١٨٥٧ (٣٢).

وفي هذه الأثناء، حاول القنصل الفرنسي العام «دي ليسبس» مساعدة حليفه الأمير بشير أحمد في فرض سلطته على البلاد، إذ أرسل إلى المشايخ والأمراء المعارضين تحذيراً بوجوب التفاهم مع الأمير والتعاون معه لمصلحة البلاد، مهدّداً إياهم بعواقب وخيمة ان لم يذعنوا لنصائحه، إلا أنهم رفضوا تلك النصائح والتهديدات وظلوا مصرّين على معارضتهم للأمير، بل إنهم لجأوا إلى القنصل الإنكليزي فقدّموا إليه «معروضاً» يتضمن «التشكي المطرز بأختام المشايخ الخازنيين وغيرهم» ضد الأمير. وفي الوقت نفسه، حاول سعيد بك جنبلاط (من قائمقامية الدروز) مساعدة قائمقام النصارى وذلك بأن أرسل إلى المعارضين تحذيراً بوجوب التفاهم مع الأمير بشير أحمد، لأن «تحزّبهم ضد قائمقامهم هو آيل إلى ضررهم وضرر كامل ذوي الإقطاع في جبل لبنان» إلا أن هؤلاء رفضوا نصائحه وتحذيراته كما رفضوا، قبلها، نصائح القنصل الفرنسي وتحذيراته (٣٣).

واستمرت الأمور تتفاقم في البلاد، والاضطرابات تتوالى، والمعارضون يشدّدون الخناق على الأمير القائمقام، ضاغطين على الدولة كي تقيله من منصبه، مما اضطر الدولة إلى إرسال موفد من قبلها لكي يحقّق في الأمر، فأرسلت «عطا بك» الذي استمع إلى أقوال الطرفين وتسلم شكاوى المعارضين على الأمير، وعاد قافلاً إلى الآستانة، وكان ذلك بعد أحداث فوضى دامية جرت في أنحاء مختلفة من القائمقامية في أيار وحزيران من العام ١٨٥٨ (في بتغرين وعين القبو وكفرعقاب وقرطبا والبوشرية) (٣٤).

وفي ٢٨ أيلول (١٨٥٨) أرسلت الآستانة أوامرها بعزل الأمير بشير أحمد عن القائمقامية وتكليف الأمير حسن اللمعي بهذا المنصب، مما دفع الأمير المعزول إلى الانتقام من خصومه، فسعى إلى تشكيل جبهة من أهالي كسروان لمحاربة المشايخ، وأوكل هذا الأمر إلى شخص يأتمنه ويثق به، من زوق مكايل، هو «الياس المنير» الذي سوف يلعب دوراً مهماً في الثورة التي مهدت لها تلك الأحداث التي جرت في عهد الأمير بشير أحمد اللمعي (٣٥).

أ - مديرية دير القمر:

تقع دير القمر في قلب منطقة الشوف، أي في قلب القائمقامية الدرزية، وهي بلدة مارونية في غالبيتها، لذا، تقرّر اعتبارها مديرية مستقلة عن القائمقاميتين الدرزية والنصرانية، يحكمها متسلم تركي يعينه والي صيدا، وذلك بعد قيام نظام القائمقاميتين (منذ عام ١٨٤٤). وقد حافظ شكيب أفندي، في الترتيبات التي وضعها لهذا النظام عام ١٨٤٥، على ذلك الوضع لدير القمر.

حظيت دير القمر، في عهد الأمير بشير الثاني الشهابي، بعناية خاصة، فقد كانت إقطاعاً لآل نكد الدرزية، وحرص الأمراء الشهابيون على تنميتها وتطويرها، لعلهم يجدون فيها «نقطة ارتكاز ضد الإقطاعيين في (جبل) لبنان الجنوبي» (٣٦)، فازدهرت المدينة خلال حكمهم وأصبحت «مدينة مهمة يقطنها عدد كبير من المسيحيين وخصوصاً الموارنة والروم الكاثوليك» (٣٧)، ولما تسلم الأمير بشير الثالث حكم البلاد اتخذ منها عاصمة له.

كانت «مديرية دير القمر» تخضع، في عهد القائمقاميتين، لمتسلم تركي جعل مقر إقامته القصر الشهابي فيها، واستخدم، لتوطيد الأمن في المديرية

«حامية خاصة» به، وكانت هذه الحامية، عام ١٨٤٩، تتألف من قسم من الكتيبتين الأولى والثانية من الفوج الرابع التابع لجيش العربية (وهو الجيش المتمركز في مختلف أنحاء سوريا: الموصل وديار بكر وأضنة وبيروت ودمشق وحلب والقدس، وعديده ١٧ ألف جندي)، وكان عديد الكتيبة نحو ٤٥٠ جنديا[٣٨] (أي إن عديد الحامية المتمركزة مع الحاكم التركي في دير القمر لم تكن تتعدى هذا الرقم باعتبار ان هذه الحامية تساوي نصفي الكتيبتين، أو ما يعادل كتيبة واحدة).

وكان والي صيدا يعيّن، في هذه المديرية، وكيلين احدهما مسيحي والآخر درزي، مهمة كل منهما السهر على مصالح أبناء طائفته في المديرية[٣٩]، وذلك أسوة بما كان يجري في كلتا القائمقاميتين، على أن يعيّن كل من القائمقامين، الدرزي والنصراني، الوكيل العائد لطائفته والذي يعود إليه في شؤون هذه الطائفة من سكان المديرية[٤٠].

وقد خضع أمر إنشاء مديرية مستقلة في دير القمر إلى عملية تجاذب حاد بين فرنسا (ويمثلها «بوريه» قنصلها العام ببيروت) وانكلترا (ويمثلها الكولونيل روز الوكيل المعتمد في جبل لبنان)، فقد طالب الكولونيل روز بأن تبقى دير القمر مرتبطة بقائمقام الدروز، على أن يعيّن لها شيخ مسيحي من أهلها يحكمها، ويرتبط مباشرة بالقائمقام الدرزي، أما بوريه، فقد طالب بأن تعطى دير القمر وضعاً خاصاً وفقاً للنظام الذي تقرّر العمل به في الجبل (وهو نظام القائمقاميتين) فيحكم الدروز في دير القمر حاكم درزي، ويحكم المسيحيين فيها حاكم مسيحي. وإذ تذرع «بوريه» بأن أغلبية سكان المدينة من المسيحيين (٥٣٦٠ نسمة منهم ٤٣٨٥ مسيحياً مقابل ٩٧٥ درزياً)، اقترح أن يعيّن للمدينة حاكم مسيحي يرتبط بقائمقام النصارى وليس بقائمقام الدروز،

إلا أن روز عاد فاقترح تعيين حاكم تركي للبلدة ولكن بوريه رفض هذا الاقتراح[٤١].

واستمرت المناقشات حول وضع دير القمر فترة طويلة، إلى أن تقرّر وضع المدينة تحت حكم وكيلين من أهلها: واحد مسيحي وآخر درزي، إلا أنه اختلف على تحديد طبيعة العلاقة بين هذين الوكيلين والقائمقامين، وهل يجب تعيين الوكيلين بموافقة القائمقامين أو بدون موافقتهما. وكتب والي صيدا إلى الآستانة يعرض عليها الأمر ويطلب توجيهاتها بصدده، فقرّرت الآستانة وضع حد لهذا الجدل في أيلول عام ١٨٤٤ عندما قرّر الباب العالي أن «تحكم المدينة بوكيلين، واحد مسيحي وآخر درزي، يختاران من الطائفتين المسيحية والدرزية، ولكل منهما صلاحية السهر على مصالح أبناء طائفته، وكل منهما يرتبط بقائمقام طائفته، ولا يحق لأي من القائمقامين الإقامة في المدينة المذكورة أو أن يكون له ممثل فيها»[٤٢].

وعندما أتى شكيب أفندي إلى سوريا، عام ١٨٤٥، للاهتمام بقضية الجبل، طلب من أهل دير القمر انتخاب وكلائهم، إلا أن أهلها، مسيحيين ودروزاً، رفعوا إلى شكيب أفندي استرحاماً يطلبون فيه أن «يُحكموا بواسطة حاكم مباشر من الباب العالي، لأن الوكلاء، وحدهم، لا يؤمِّنون لهم، كما يقولون، لا السلام الداخلي ولا الأمن الخارجي»، وكان هذا الطلب مفاجئاً لشكيب أفندي، ولم يكن بوحي منه ولا من أي ضابط عثماني[٤٣].

إلا أن أهالي دير القمر طلبوا من الموفد العثماني:

«١ - السماح لمن سيحكم المدينة مستقبلاً أن يلاحق، في الجبل، مسألة تحصيل ديونهم.

«٢ - إعفاءهم من إسكان العسكريين في مدينتهم.

«٣ – السماح لهم بالاحتفاظ، موقتاً، بعدد من البنادق (٤٠ بندقية) تسلم للحاكم بعد أن ينزع السلاح من الجبل بشكل تام.

«٤ – إنشاء محكمة للبت في منازعاتهم»[٤٤].

وقد أقرّ شكيب أفندي، بعد اجتماع مع القناصل للتشاور، أن يعيّن حاكم دير القمر، مباشرة، من قبل والي صيدا[٤٥].

وقد تعرضت دير القمر، خلال العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر (١٨٤٠ – ١٨٦٠) إلى ثلاث حركات كادت تقضي عليها وتدمّرها، وهذه الحركات هي:

١ – حركة عام ١٨٤٢، عندما هاجم الدروز المدينة وحاصروها ٢٣ يوماً حتى استسلمت، فدخلوها ونهبوها وأحرقوها وقتلوا العديد من أهلها، وكانت اقطاعاً لآل نكد يومذاك.

٢ – حركة عام ١٨٤٥، حيث «تربص» أهل دير القمر مكانهم «ومنعوا عن التحرك رجالهم وفتيانهم، لأنهم قد صاروا إدارة منفصلة عن بقية المقاطعات، فلا يدخلون في ما دخل فيه غيرهم من الحركات»[٤٦].

٣ – حركة عام ١٨٦٠، حيث هاجم الدروز المدينة بأربعة آلاف مقاتل[٤٧] وأضرموا النار فيها، إلا أن مشايخ آل نكد طردوا من كان قد دخلها من الدروز ونادوا بين أهلها بالأمان، ووصل إلى المدينة من نابلس، وعن طريق صيدا، ثلاثماية نفرٍ عثماني، مع مدفعين، لحماية البلدة، ولكن الدروز ظلوا يحاصرونها، وما لبثوا أن بدأوا يدخلونها، من جديد، فرادى، حتى إذا ما تكاثروا، بدأوا يدخلون البيوت وينهبونها، ثم عمدوا إلى جمع السلاح من أهلها الذين خافوا وصاروا يهربون منها إلى السراي حيث اجتمعت جماهير غفيرة منهم فيها. وفي صباح ٢٠ حزيران (١٨٦٠) أخذ المهاجمون الدروز يقتحمون

المنازل «وصاروا يقتلون كل من وجدوه في البيوت من الرجال والأولاد»، ثم توجهوا بعد ذلك إلى السراي «وهجموا على النصارى... وجعلوا يرمونهم بالرصاص، ويكسرون الأضلاع والرؤوس بضرب البلطات والفؤوس»، وقد قتل من نصارى دير القمر، في هذه المعركة ٢١٠٠ نسمة[٤٨].

ويحاول أبو شقرا تبرير فعلة الدروز بدير القمر في هذه الحركة، فيقول إنه، عندما قصد سعيد بك جنبلاط دير القمر برفقة الوزير العثماني طاهر باشا، ظن النكديون أن الزعيم الجنبلاطي يسعى إلى فصل دير القمر عن المناصف (مقاطعتهم) وإلحاقها بقضاء الشوف (مقاطعة آل جنبلاط) فأقدموا على ما أقدموا عليه من ضرب البلدة وتدميرها وقتل أهلها[٤٩].

أما مشاقة فيذكر انه، في أحداث عام ١٨٦٠، كان سعيد بك جنبلاط قد علم بقرار السلطان «بإعدام المسيحيين عن آخرهم»، فأتى إلى بيت الدين واصطحب معه، إلى المختارة، أصدقاءه المسيحيين، ومن بينهم مطران الكاثوليك وجبرائيل مشاقة وأخوه روفائيل[٥٠].

وقد نشر الدكتور سليم الهشي وثائق عن عرائض ورسائل وتقارير تتعلق بأحداث دير القمر، منها:

١ – «عريضة مرفوعة بتاريخ ١٨٤٥/١٢/٢٨ من أهالي دير القمر إلى أحد كبار رجال الاكليروس المسيحي يشرحون فيها أوضاعهم، ويتمنون التفاهم وإزالة أي سوء تفاهم كان قد حصل أو سيحصل فيما بعد مع اخوانهم الدروز»[٥١].

٢ – «رسالة بتاريخ ١٣ صفر ١٢٧٦ هـ = ١٨٥٩م من أهالي دير القمر إلى سعيد بك جنبلاط يدعونه فيها لإعادة الوئام بين مختلف العائلات الروحية المتنافرة» وتتضمن هذه الرسالة تواقيع أعيان البلدة ورؤساء عائلاتهم[٥٢].

٣ - «تقرير عن وصول جماعة من نصارى دير القمر إلى صيدا سالمين بمعاونة سعيد بك جنبلاط» وذلك عام ١٨٦٠. ويتضمن هذا التقرير أختام أعضاء مجلس صيدا وجدولاً بأسماء المسيحيين الواصلين إلى صيدا من دير القمر وبيت الدين حيث «صار استقبالهم واستلامهم وأخذ أساميهم بمحضر ذاتهم»[٥٣].

عدد سكان دير القمر:

راوحت تقديرات المؤرخين لعدد سكان دير القمر بين نحو ٥ آلاف نسمة (عام ١٨٤٧) و١٠ آلاف نسمة (عام ١٨٦٠)، وفيما يلي بعض هذه التقديرات:

المصدر	التاريخ	مسيحيون (كل الطوائف)	موارنة	روم كاثوليك	دروز	يهود	المجموع
- بوريه	١٨٤٧	٤٣٨٥	-	-	٩٧٥	٢٩٠	٥٦٥٠[٥٤]
- بنتيفوليو	١٨٦٠	-	-	-	-	-	١٠٠٠٠[٥٥]
- ابكاريوس	١٨٦٠	-	-	-	-	-	٧٠٠٠[٥٦]
- حسر اللثام (مؤلف مجهول)	١٨٦٠	-	-	-	-	-	٨٠٠٠[٥٧]
	بعد ١٨٦٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠
- ريتشارد ادوارز	١٨٦١	٥٨٥٠	٣٣٠٠	٢٥٥٠	٨٠٠	٢٠٠	٦٨٥٠[٥٨]
- برنابي (عن الجدول)	١٨٦١	٥٢٥٠	٣٣٠٠	١٩٥٠	٧٠٠	٢٩٠	٦٢٤٠[٥٩]
- برنابي (عن الخارطة)	١٨٦١	٥٢٥٠	٣٣٠٠	١٩٥٠	٧٠٠	-	٥٩٥٠[٦٠]

إحصاء الذكور وعدد القادرين على حمل السلاح في دير القمر:

يقدّر المؤلف المجهول لكتاب «حسر اللثام عن نكبات الشام» (شاهين مكاريوس؟) عدد الذكور في دير القمر، وفقاً لإحصاء عام ١٨٦٢ بـ ١٠٤٠ ذكراً موزعين، طائفياً، كما يلي:

موارنة	ر. كاثوليك	دروز[٦١]
٨٥٧	١٧٢	١١

إلا أن هذا المؤرخ أغفل ذكر اليهود في دير القمر، وقد أجمع المؤرخون على أن عددهم كان في هذه الآونة ٢٩٠ يهودياً، فهل كانوا جميعهم اناثاً، بلا ذكور؟ ثم إن عدد الدروز في دير القمر كان يراوح، في هذه الأثناء، بين ٧٠٠ و٨٠٠ نسمة، فهل يعقل أن يكون عدد الذكور فيهم ١١ فقط؟

ويذكر «وضاح شرارة» أنه، في تشرين الأول عام ١٨٤١ هاجم الدروز المدينة بقصد القضاء على استقلالها وتأثيرها في المحيط، إلا أن «فرق الفلاحين المسيحية»، دافعت عنها، وقد اجتمعت هذه الفرق في القرى الكبرى من «عبيه ومعلقة الدامور وجزين وغيرها» كما تحركت فرق أخرى من الشمال إلى بعبدا التي أضحت، بدورها، مركزاً لحشود المقاتلين المسيحيين[٦٢]. ويشرح كل من «سميليا نسكايا» و«دومينيك شفالييه» أحداث دير القمر هذه (عام ١٨٤١)، فتذكر «سميليا نسكايا» ان «فرق الفلاحين المسيحيين» اجتمعت «في القرى المسيحية الكبرى مثل عبيه ومعلقة الدامور وجزين وغيرها» تأهباً للدفاع عن دير القمر، كما أن بعبدا أصبحت، وبإيعاز من البطريرك الماروني «مركزاً للفرق المارونية الآتية من لبنان الشمالي»، حتى بلغ عدد المسيحيين

المجتمعين في بعبدا والجاهزين للقتال نحو ٧ آلاف رجل، وتستطرد «سميليا نسكايا»: «ولكن لم يحاول أحد أن ينفذ إلى دير القمر سوى فلاحي مقاطعة العرقوب وقريتي معلقة الدامور وراشيا»، أما باقي الفرق المسيحية فاكتفت بأن «تشن الغارات على القرى الدرزية القريبة، متذرعة بالخلافات حول الأرض ومطامع الفريقين فيها»(٦٣). أما «شفالييه» فيذكر أن الأعيان الموارنة الذين حشدوا مقاتليهم في بعبدا (بين ٤ و٨ آلاف مقاتل) لم يكونوا جادين في الدفاع عن دير القمر وإنقاذ الأمير بشير الثالث المحاصر فيها، بل كانوا «يحلمون بمصالحهم، ولديهم علاقات مع الأعيان الدروز». فالأمير ملحم الشهابي، مثلاً «لم يفعل أي شيء لنجدة قريبه... المحاصر في السراي» وذلك لأنه «كان يأمل بخلافته»، كما كان يفاوض المشايخ الدروز بصدد المداخيل العائدة له من محاصيل البقاع، وأما الأمير حيدر أبي اللمع، «الذي يأتي في الأهمية بعده» (أي بعد الأمير ملحم)، فقد كان «منهمكاً بالمشروع التركي للتقسيم الإداري للجبل» وكان «يتآمر لكي يوكَل إليه أمر القسم المسيحي». وهكذا فإن الجيش «المنشغل بالصراخ والتفاخر بدلاً من المواجهات الحقيقية» لم يذهب باتجاه دير القمر، وإنما قصد الدساكر المجاورة للشويفات «حيث يعيش الدروز والروم الأرثوذكس» الذين حافظوا على حيادهم، حتى ذلك الحين. وقد فشل الموارنة في هجومهم الأول على هذه الدساكر، وانهزموا، في الثاني، أمام الدروز «قبل أن يقتل رجل واحد منهم»(٦٤).

ويذكر «الكولونيل تشرشل» أن دير القمر كانت، في مطلع الأربعينات (١٨٤١) تستطيع أن تحشد ألفي مقاتل جاهزين للقتال في أي وقت(٦٥)، وان زحلة كانت تستطيع أن تحشد، في الفترة ذاتها، نحو ٣ آلاف مقاتل(٦٦)، وان المدينتين المسيحيتين قد عقدتا، فيما بينهما، نوعاً من التحالف «للحماية

العامة لمصالح المسيحيين، إذا ما هُدّدت هذه المصالح، جدياً، من الدروز»(٦٧)، إلا أن هذا التحالف بين المدينتين لم يوضع موضع التنفيذ عندما اجتاحهما الدروز، فقد استنجدت دير القمر بزحلة عندما هاجمها الدروز في تموز عام ١٨٤١، إلا أنها تلكأت في الاستجابة وتنفيذ عقد التحالف، ولم ترسل أكثر من ٥٠٠ مقاتل لم يتجهوا فوراً نحو دير القمر لنجدتها، وإنما اتجهوا إلى بعبدا حيث احتشد الجيش الماروني الذي لم يتحرك، بدوره، لإنقاذ زحلة، كما قدّمنا(٦٨). وقد جرى الشيء نفسه بين المدينتين في باقي الحروب.

ب - مدينة زحلة:

في الثاني من تموز عام ١٨٥٩ تلقى قائمقام النصارى (الأمير بشير أحمد)، من مشير دمشق، أحمد باشا، قراراً سلطانياً (بيورلدي) بفصل زحلة عن القائمقامية وبشالق صيدا، وإلحاقها ببشالق دمشق(٦٩). وتعتبر زحلة إحدى أكبر بلدات الجبل، يملك أرضها أمراء لمعيون من عائلة القائمقام، كما تعتبر «مفتاح الجبل وطريقه»، ويصفها القنصل الفرنسي العام ببيروت انها «أكثر القرى مستقبلاً... وأكثرها ثقافة وأكثرها شعباً»، وأن انتزاعها من قائمقامية النصارى يعتبر «خرقاً للدستور» ويحرم القائمقام «من القليل مما تبقى له من السلطة»، حيث تصبح هذه البلدة، عندها «ملجأ لكل الغاضبين والمتمردين والممتنعين عن دفع الضرائب»(٧٠)، كما يعتبرها «بنتيفوليو» «بسبب موقعها وشجاعة سكانها، متراساً للجبل في وجه اجتياح من قبل الدروز أو البدو، وقد أثبتت أحداث عام ١٨٤٥ هذا الرأي»(٧١).

ويرى القنصل نفسه أن فصل زحلة عن قائمقامية النصارى ليس سوى مقدمة «لتجزئة الجبل وتفتيته» (خصوصاً ان أوامر قد أعطيت لفصل أميون، كذلك، عن الجبل)(٧٢). وقد احتجت فرنسا على هذا التدبير واعتبرته خرقاً

لترتيبات عام ١٨٤٢[٧٣]. إلا أن كل ذلك لم يجد نفعاً، فقد فصلت زحلة عن جبل لبنان حتى قيام المتصرفية عام ١٨٦١، حيث عادت، بعدها، لترتبط بالجبل في ظل النظام الجديد.

ويبدو أن زحلة هي التي طالبت، عام ١٨٥٨، وعلى أثر انتفاضة شعبها ضد قائمقام النصارى، الأمير بشير أحمد اللمعي، بأن تنفصل عن قائمقامية النصارى، كما طالبت بأن يحكمها والٍ تركي، فقد جاء في رسالة من المستر «مور» قنصل انكلترا ببيروت، إلى «هنري بوليفر» وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٨٥٨، ان وفداً من مسيحيي زحلة (البالغ عددها ١٢ ألف نسمة) زاره ببيروت، وأخبره أنه جاء «لتقديم عريضة إلى خورشيد باشا (الباشا التركي ببيروت) التماساً لتعيين حاكم تركي عليهم»[٧٤]. ويشرح القنصل البريطاني، في رسالته هذه، الأسباب التي أدلى بها الوفد الزحلي مبرراً طلبه هذا، وهي «تظلّمهم» من القائمقام الأمير بشير أحمد اللمعي، والتهديد التركي المستمر بإرسال جنود عثمانيين لاحتلال مدينتهم[٧٥].

ويذكر «مور»، في رسالة أخرى، أن أهالي زحلة وقّعوا عريضة بهذا المعنى ورفعوها إلى الباشا التركي ببيروت، وقد رفع الباشا هذه العريضة إلى الآستانة وهو ينتظر الرد عليها[٧٦].

تلقى، إذن، الأمير بشير أحمد، وبناءً على ذلك، قراراً سلطانياً بفصل زحلة عن قائمقاميته (في تموز عام ١٨٥٩)، وفي أيلول من العام نفسه، عيّن والٍ تركي يدعى «صارم أفندي» لحكم هذه المدينة، ولكنها بقيت «تحت سلطة والي صيدا»[٧٧]. إلا أنه، في أواخر العام نفسه، استدعى والي صيدا المدير التركي الذي كان قد عيّن لإدارة المدينة، مما جعل الزحليين «متروكين وشأنهم، أسوة بسائر أهالي القائمقامية المسيحية»، وكانوا منقسمين «بين ساعٍ

إلى البقاء تحت حكم القائمقام، وبين مواصل التماس الحكم التركي»، رغم ان الأكثرية كانت راغبة بالبقاء ضمن القائمقامية النصرانية «إذا أبدل القائمقام بغيره»[٧٨].

وكان قد سبق هذه الأحداث في زحلة انتفاضة الزحليين على أمرائهم اللمعيين (عام ١٨٥٨)، قبيل بدء الثورة الشعبية في كسروان بقيادة «طانيوس شاهين»، وهو ما سيتم الحديث عنه في الفصل القادم.

ج - شهادات في المقاتلين الموارنة:

يتحدث الرحالة الفرنسي «بوجولا Poujoulat» عن المقاتلين الموارنة في أواخر عهد القائمقامية النصرانية (١٨٦٠) فيقول: «حسب عاداتهم، كان الموارنة يتسلحون بكل أنواع الأسلحة: تلمع المسدسات، في نُطُقها، على خصورهم، ويبدو، على الجانب الأيسر، سيف محني، ويتدلى من الجانب الأيمن طبنجة محشوة دائماً، حتى الفوهة»، ويستطرد: «منذ زمن سحيق، تعوّد الموارنة أن يرفعوا العلم الفرنسي في الاحتفالات الكبرى، سواء كانت احتفالات بأشخاص مهمين من طائفتهم، أو بعيدٍ كبير، حيث كانوا يرفعون علم فرنسا على أجراس كنائسهم، أو يحملونه باليد في المواكب، وكانوا يسمون هذه العادة: إبراز علم الأمة الكاثوليكية الأكبر، أمام الأحياء والأموات»[٧٩]. حتى ان «طانيوس شاهين» قائد الثورة الشعبية في كسروان عام ١٨٥٨ - ١٨٦٠، لم يتخل عن هذا التقليد، إذ انه كان «يرفع العلم الفرنسي وسط رفاقه» في المناسبات الإحتفالية[٨٠].

وفي مقارنة بين الدروز والموارنة في ميدان القتال، يقول الكولونيل تشرشل:

«كان التفوق الدرزي، في التنظيم العسكري، على المسيحيين بارزاً، ففي القتال، كان المسيحيون يتقدمون بلا أدنى نظام، ثم يتفرقون يساراً ويميناً، كأنما يتبع كل واحد منهم إلهامه الخاص... وبالعكس، كان الدروز يتقدمون بثبات، نحو نقاط محدّدة، وبإمرة قادتهم الذين كانوا يطيعونهم طاعة عمياء، كما كانت مراكزهم مراقبة جيداً، وإن هوجمت، كانت التعزيزات، لحمايتها، تصل بسرعة استثنائية. وبهذا يكمن التفوق الدرزي على المسيحيين في ساحة المعركة، إذ إن تنظيماتهم، وكذلك انضباطهم، أفضل. وكان القادة الدروز أكثر جسارة من القادة المسيحيين، ولكن العامة من الفريقين، بالإجمال، متساويان.

«ولو كان للمسيحيين قادة جيدون، ولو كان عندهم روح الانضباط، لما كان لدى الدروز ما يتباهون به عليهم، إذ إن هؤلاء قد اكتسبوا شهرة خيالية في الشجاعة الاستثنائية وفي الجرأة المبالغ بتقديرها، وذلك بسبب الفشل التكتيكي لخصومهم»[٨١].

ويؤكّد مؤلف «حسر اللثام» ما ذكره تشرشل من أن المقاتلين النصارى «يسيرون بلا قائد ولا نظام» فقد كانوا «كلهم رؤساء، لا يخضع الواحد منهم لغيره، وهذا هو السبب في فشلهم»[٨٢].

حواشي الفصل الثالث

(١) الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١: ١٩ - ٢٤، وحقي، اسماعيل، مباحث علمية واجتماعية ج ١: ٤٢ - ٤٦. وسويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٨٥ - ٢٨٧. ويذكر الشدياق أن بلاد جبيل ألحقت بقائمقامية النصارى عام ١٨٤٤، ولكن يذكر «العقيقي» أن إلحاق بلاد جبيل بقائمقامية النصارى تمّ في ١٤ آذار ١٨٤٣ (العقيقي، أنطون ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، ص ٤٥)، ويبدو أن مفاوضات جرت بين حكومة الآستانة وسفراء الدول الكبرى الخمس في الربع الأول من عام ١٨٤٢، تمّ على أثرها نقل بلاد جبيل إلى قائمقامية النصارى (Ismaïl, Doc. diplimatiques et consulaires, T.7, pp. 299, 302, 303). وانظر، لمعاني أسماء البلدات: الشدياق، م. ن. ص. ن.

(٢) سويد، ياسين، المصدر السابق، ص ٢٨٥ - ٢٨٧، وانظر: الشدياق، طنوس، المصدر السابق، ج ١: ١٩ - ٢٤، وحقي، اسماعيل، المصدر السابق، ج ١: ٤٣ - ٤٦.

(٣) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٧ آب ١٨٤٧ (Ismaïl, op. cit., T.9, p. 101).

(٤) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٨٤٧، ملحق رقم (١). (Ismaïl, Doc., corresp. Commerciale, T.III, p. 227).

(مع الإشارة إلى أنه يوجد خطأ في جمع أرقام هذا الجدول عند «بوريه» حيث أن الرقم الصحيح هو ١٢٩٩٣٥ بدلاً من ١٢٩٩٤٥ نسمة).

(٥) Ibid, p. 223. -

(٦) Ibid, p. 224. -

(٧) Ibid, p. 225. -

(٨) Ibid, p. 227 -233 -

(٩) Ibid, p. 229. -

(١٠) سويد، المصدر السابق، ص ٢٨٤ - ٢٨٧.

(١١) Edwards, R. La Syrie 1840 - 1860, p. 71. -

(١٢) Foreign Office, Correspandence relating to the affairs of Syria 1860 - 1861 - (table).

(١٣) Foreign office, Ibid (Map). -

(١٤) رسالة «بنتيفوليو» إلى توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٦٠ (Ismaïl, Doc., T.10, p. 193).

(١٥) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توفنيل» بتاريخ ١٦ ك١ ١٨٦٠ (Ibid, pp. 274 - 275).

(١٦) الشدياق، طنوس، المصدر السابق، ج ١: ٢٩.

(١٧) Chevallier, D. La Société du Mont-Liban, p. 62. -

(١٨) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٦٠ (Ismaïl, A. Doc., T.10, p. 193). ورسالته بتاريخ ١٦ ك١ ١٨٦٠ (Ibid, p. 274).

(١٩) سويد، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

(٢٠) Guys, H. Relation, T.1, pp. 275 - 276. -

(٢١) Edwards, R. Op. cit. p. 70. -

(٢٢) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توفنيل» بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٦٠ (Ismaïl, op. cit., T.10, p. 193).

(٢٣) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٠٩ - ١١٠. وطربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ٨٩. وانظر: الحتوني، منصور، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٢٤) Ismaïl, op. cit., T.10, pp. 54 - 55. -

(٢٥) الصليبي، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٢٦) م. ن. ص. ن. وانظر: طربين، م. ن. ص ٨٨ - ٨٩.

(٢٧) Churchill, Charles, The Druzes and the Maronites, under the Turkish rule, pp. 122 - 123. -

ويقدم «العقيقي» في كتابه «ثورة وفتنة في لبنان» وصفاً دقيقاً لكل من: الأمير حيدر أبي اللمع والأمير بشير أحمد والبطريرك بولس مسعد فيقول:

- عن الأمير حيدر أبي اللمع: «كان ذو ديانة قوية وذو تقوى وذمة، حتى انه كني في «أبو مسبحة»، وكانت أكثر الناس تدعو له بالنصر وبطول العمر لكثرة ما كان محباً للرحمة والشفقة، وله بشأن ذلك مقالات كثيرة، وقيل عنه: حكم كل هذه المدة بواسطة التقوى» (م. ن. ص ٥٢) ويذكر العقيقي أن خلافاً حصل بين الأمير حيدر والبطريرك يوسف الخازن إلا أنهما عادا فتصالحا «وبعد المسالمة بعشرين يوماً، مرض الأمير حيدر بمرض الفالج وتوفي في قرية صربا وحضر البطرك موتته» (م. ن. ص. ن)، ثم ما لبث البطريرك أن توفي بعده، في ٣ تشرين الثاني، من العام نفسه (١٨٥٤) (م. ن. ص. ن.، حاشية١).

- وعن الأمير بشير أحمد: «استعمل القساوة الزايدة نظير الأمير بشير قاسم المالطاني، من تحاويل قاسية (جمع تحويلة، وهي حوالة الميرة التي كان يرسلها الأمير من خيالته لجمع الضرائب من الأهالي) وحبس وخساير على المذنبين، حتى انه أرهب الرعايا بحكومته... ومع ذلك حكم حكومة عدل وأخذ بتحصيل الحقوق التي كانت مداسة ومتروكة، وردع الأقوياء عن الضعفا بصرامته وشدّة بأسه، بخلاف ما كانت جارية حكومة الأمير حيدر» (م. ن. ص ٥٣ - ٥٤).

- وعن البطريرك بولس مسعد: «أعظم حبر وأدهى زعيم عرفه الموارنة» وقد توفي في ١٨ نيسان ١٨٩٠ (م. ن. ص ٥٢ حاشية ١).

(٢٨) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٢٩) م. ن. ص ٣٢٦.

(٣٠) م. ن. ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٣١) م. ن. ص ٣٢٥.

(٣٢) م. ن. ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٣٣) م. ن. ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٣٤) م. ن. ص ٣٣٠ - ٣٣١.

(٣٥) م. ن. ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٣٦) Lammens, H. La Syrie, T.2, p. 172. -

(٣٧) Churchill, Charles, op. cit., p. 104 -

(٣٨) رسالة «بوريه» إلى «دروين دي لوي» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٢ آذار ١٨٤٩، (Ismaïl, Doc., T.9, pp. 328 - 329).

(٣٩) Chevallier, D. op. cit., p. 172. وانظر: الصليبي، المرجع السابق، ص ١٣١.

(٤٠) حقي، اسماعيل، المصدر السابق، ج ١: ٣٥٩، وسميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٥٨.

(٤١) Ismaïl, A. Histoire du Liban, T.IV, pp. 227 - 228 -

(٤٢) Ibid, pp. 229 - 230 -

(٤٣) Ibid, pp. 294 - 295 -

(٤٤) Ibid, p. 295 -

(٤٥) Ibid, p. 296 -

(٤٦) ابكاريوس، اسكندر بن يعقوب، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، ص ٢٠٩.

(٤٧) م. ن. ص ٢١٢.

(٤٨) م. ن. ص ٢١٤ - ٢٢٠.

(٤٩) أبو شقرا، يوسف، الحركات في لبنان، ص ١١٧ - ١١٨.

(٥٠) مشاقة، ميخائيل، مشهد العيان بحوادث جبل لبنان، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٥١) هشي، سليم، المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون، ج ٣: ٩٢ - ٩٤.

(٥٢) م. ن. ص ١١٢ - ١١٣.

(٥٣) م. ن. ص ١٣٠ - ١٣٢.

(٥٤) رسالة «بوريه» قنصل فرنسا العام ببيروت إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٨٤٧ (Ismaïl, Doc., Corresp. Commerciale, T.III, p. 229) و Chevallier, op. cit., p. 61.

(٥٥) رسالة «بنتيفوليو» قنصل فرنسا العام ببيروت إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣١ أيار ١٨٦٠. (Ismaïl, Doc., T.10, p. 176). ويتحدث «بنتيفوليو» في هذه الرسالة عن حصار الدروز لدير القمر مما يهدّد عشرة آلاف مواطن للهلاك جوعاً، ولا شك في أن هذا الرقم مبالغ فيه.

(٥٦) ابكاريوس، المصدر السابق، ص ٢٠٩.

(٥٧) مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس؟)، حسر اللثام في نكبات الشام، ص ١٦٩.

(٥٨) Edwards, op. cit., p. 71 -

(٥٩) Foreign office, op. cit., (table) -

(٦٠) Ibid, (Map) -

(٦١) حسر اللثام، ص ١٦٩.

(٦٢) شرارة، وضاح، في أصول لبنان الطائفي، ص ٧٣.

(٦٣) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٦٤) Chevallier, op. cit., p. 164 -

(٦٥) Churchill, op. cit., p. 105 -

(٦٦) Ibid, p. 107 -

(٦٧) Ibid, pp. 107 - 108 -

(٦٨) المعلوف، عيسى اسكندر، تاريخ زحلة ص ١٦٠ - ١٦٢.

(٦٩) رسالة الكونت «بنتيفوليو» إلى الكونت والوسكي (Walewski) وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٩ تموز ١٨٥٩ (Ismaïl, Doc., T.10, p. 136).

(٧٠) الرسالة نفسها، Ibid, p. 137.

(٧١) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توفنيل» وزير خارجية فرنسا، بتاريخ ١٦ ك١ ١٨٦٠، (Ibid, p. 274).

(٧٢) رسالة «بنتيفوليو» إلى «والوسكي» بتاريخ ١٩ تموز ١٨٥٩ (Ibid, p. 140).

(٧٣) رسالة الوزير «والوسكي» إلى «بنتيفوليو» بتاريخ ١٥ آب ١٨٥٩ (Ibid, p. 144).

(٧٤) الخازن، المحررات السياسية، ج ١: ٣٥١.

(٧٥) م. ن. ص. ن.

(٧٦) رسالة «مور» إلى «بولفر» في ٢٠ نيسان ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٥٩).

(٧٧) رسالة «مور» إلى «بولفر» في ٣٠ أيلول ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٧٦).

(٧٨) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٨٩).

(٧٩) Poujoulat, Baptistin, La vérité sur la Syrie, pp. 59 - 60. والنُطُق: جمع نطاق.

(٨٠) Ibid, p. 60 -

(٨١) Churchill, Op. cit. pp. 142 - 143 -

(٨٢) حسر اللثام، ص ١٤٠.



ضابط في عهد القائمقاميتين

(سابق على عام ١٨٦٠)

الباب الثاني

أحداث سياسيّة وعسكريّة

الفصل الأول:

الثورة الشعبية في كسروان
ثورة طانيوس شاهين
(١٨٥٨ - ١٨٦٠)

أولاً - أسباب الثورة:

لم يطلّ عام ١٨٥٨ حتى كانت ظروف الثورة قد نضجت في أوساط الفلاحين ورجال الدين الموارنة في كسروان (قائمقامية النصارى)، فقد فقدت هذه القائمقامية (عام ١٨٥٤) قائمقامها وبطريركها (الأمير حيدر أبي اللمع والبطريرك يوسف الخازن)، وكان الأول قوي الشخصية استطاع، بدهائه وذكائه، أن يمنع «تزايد الانشقاق بين الفلاحين الموارنة (ومعهم رجال الدين الذين كان معظمهم من طبقة الفلاحين) وبين مشايخ الإقطاع (الخازنيين والحبيشيين)»[1]، وذلك طوال فترة حكمه، بينما كان الثاني (البطريرك الخازن) ضعيف الشخصية غير قادر على الوقوف في وجه التحالف الفلاحي - الكهنوتي، خصوصاً انه من أسرة إقطاعية متميزة ومعروفة في الجبل. وقد شاءت الأقدار أن يموتا، كلاهما، في وقت واحد، فيخلف الثاني بطريرك قوي الشخصية تميّز بالذكاء والنشاط والحيوية، وينتمي إلى طبقة الفلاحين كمعظم أترابه من رجال الدين الموارنة في الجبل، هو البطريرك (بولس مسعد)، بينما يحتدم الصراع على خلافة الأول (الأمير حيدر) إذ انقسم

الأمراء اللمعيون بين «عسافيين» يدعمون الأمير بشير عسّاف أبي اللمع، ابن اخي الأمير حيدر المتوفى لتبوّأ مركز القائمقام، وبين «أحمديين» يدعمون، لهذا المركز، الأمير بشير أحمد أبي اللمع، نسيب المتوفى. وقد تكرّس هذا الانقسام بين اللمعيين وانسحب على الطائفة المارونية، برمتها، في الجبل، رغم تكريس الأمير بشير أحمد قائمقاماً أصيلاً بعد أن كان الأمير بشير عساف قد تسلم المنصب بالوكالة فترة من الزمن قصيرة، ثم استبعد عنه، بعد ذلك، لعدم أهليته[٢].

إنقسم موارنة الجبل، إذن، بعد وفاة القائمقام الأمير حيدر أحمد أبي اللمع، إلى معسكرين متواجهين هما:

- معسكر العسافيين، ويضم شريحة من الأمراء اللمعيّن الموالين للأمير عساف والمعارضين للأمير أحمد وشريحة من الفلاحين وأهل البلاد.

- ومعسكر الأحمديين، ويضم شريحة أخرى من الأمراء اللمعيّن الموالين للأمير أحمد، ومن باقي الفلاحين وأهل البلاد.

ولكن الخلاف بين المعسكرين لم يصل إلى حد الحرب الأهلية في البلاد، إلا أنه كان واحداً من أهم الأسباب التي أدّت إلى اشتعال هذه الحرب.

لم يأتِ بشير أحمد إلى حكم القائمقامية باختيار حر من أهلها، وانما أتى باتفاق تمّ بين قنصلي فرنسا وبريطانيا والباشا العثماني ببيروت[٣]، بعد ثبوت فشل سلفه، بالوكالة، الأمير بشير عساف، وكان هذا الأخير قد كلّف القيام بمهام القائمقامية خلال مرض الأمير الأصيل (حيدر أبي اللمع)[٤].لذا كان الانقسام حول هذا الأمر، بين أهالي القائمقامية، شديداً، وكان هذا الانقسام يجد قبولاً، بل استحساناً، لدى العثمانيين الحاكمين من جهة، ولدى مشايخ

الإقطاع من جهة أخرى، ثم لدى القناصل الأوروبيين المقيمين ببيروت من جهة ثالثة. يعزّز ذلك كله تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجبل، وتذمر الفلاحين الذين أثقلت الأعباء المعيشية والضريبية كواهلهم، بالإضافة إلى ما يعانونه من عسف مشايخ الإقطاع وظلمهم، فثاروا.

وسوف نحاول أن نحدد، بإيجاز، أهم أسباب هذه الثورة:

١ - كان الصراع على القائمقامية شديداً بين الحزبين، العسافي والأحمدي، وكان يدعم كلّ فريق قوى أخرى، محلية وأجنبية. يذكر «الحتوني» أنه التقى، ذات يوم من أيام الثورة، زعيمها طانيوس شاهين، فأخبره أن خورشيد باشا سوف يرسل جنداً لتأديب الثوار، ولكن طانيوس ضحك من كلام الحتوني وقال له: «ألعلك تصدق هذا الكلام؟ أما تعلم أنه هو المرشد لهذه الأعمال؟»[٥]. ورغم أن المستر «مور»، قنصل انكلترا العام ببيروت، يشير، في تقاريره المتعددة إلى رؤسائه في الآستانة ولندن، أن «خورشيد باشا» الوالي العثماني ببيروت، يدعم، بقوة، القائمقام بشير أحمد، بل إنه يعتبره أحد أهم أنصاره، فهو (أي مور) لا يرى غضاضة في أن يتهم الوالي العثماني، نفسه، بإذكاء نار الثورة ضد هذا القائمقام، بل إنه يرى أن الأتراك العثمانيين ينتهجون سياسة «لم يحيدوا عنها قط، وقوامها توجيه المساعي إلى إبقاء الاضطراب في (جبل لبنان)، للتذرع إلى إلغاء إدارة حكمه الحالية»[٦]، ويرى، كذلك أن «للسياسة التركية يداً في إدارة هذه الحركة (الثورة) لأنها ما برحت ناهجة ذات الخطة بتأجيل القطع (البت) فيها، راغبة في إبقاء الأمير بشير أحمد في مركزه، لأغراض سرية»[٧]. وربما كان ذلك صحيحاً لو اقتنعنا بالتحليل الذي قدّمه «دومينيك شيڤاليه»، والذي يرى أن هدف السلطة العثمانية هو، في الأساس «إلغاء سلطة الإقطاع» توافقاً مع مبادئ «الخط الهمايوني

الشريف» الذي وضع قبل سنتين فقط (عام ١٨٥٦)، والتي تقضي بأن يكون الرعايا العثمانيون جميعاً «متساوين في نظر السلطان، مع تأكيد الامتيازات التي كانت ممنوحة، في السابق، للطوائف المسيحية في الامبراطورية الإسلامية»، إلا أنها، (هذه المبادئ) لا تسمح بأن يكون هناك «تمرد، أو خصوصية، للموارنة». لذلك، نرى أنه، بينما أرسل «خورشيد باشا»، والي بيروت، جنداً إلى القرى الثائرة في الجبل لمعالجة الوضع عسكرياً، كان، في الوقت نفسه، يرسل مبعوثين لكي «يعقدوا اجتماعات مشبوهة مع طانيوس شاهين، بهدف محاولة إدخال النظام المعمول به في الولايات العثمانية، إلى جبل لبنان»[٨].

لكن آثار الصراع لم تنحصر في الإطار المحلي، وفي إطار السلطة الحاكمة فحسب، بل تعدتهما إلى السلطات الأجنبية المقيمة في بيروت، والممثلة للقوى الأوروبية الكبرى، إذ انغمس قناصل هذه الدول في حمأة ذلك الصراع وانقسموا بين مؤيد للقائمقام الأمير ومعارض له، فبينما يتّهم القنصل الفرنسي العام ببيروت «دي لسبس» زميله الانكليزي القنصل «مور» بأنه خلف الأحداث التي تقع في الجبل ضد القائمقام، وانه يسعى لإدخال «البروتستانتية» إلى هذا الجبل عن طريق زرع «الثورات والنكبات والرعب التي تولدها الحملات العسكرية للكولونيل تشرشل» معتبراً أنه يعمل «من وحي مصالحه الخاصة وكرهه لفرنسا»[٩]، يحذر، في الوقت نفسه، من اندلاع الثورة ضد القائمقام (الأمير بشير أحمد) حيث بدأ «الاضطراب العام والمقلق» وبدأت «المؤامرة المتسترة «بتأثير الوعود الأجنبية»، وحيث بدأ المرشحون لخلافة هذا الأمير يتصرفون علناً وبشكل ظاهر، وحيث بدأت الاجتماعات تتوالى، كل يوم، «للتآمر على الدولة»، ويتوقع «أن ثورة يمكن أن تندلع»، ثم يحث الدول الأوروبية على

«التدخل المعنوي» لمنع اندلاع هذه الثورة، أو «على الأقل، للحد من آثارها المحزنة»[١٠].

ويقدم لنا «دي لسبس» نفسه معلومات وافية «لا يرقى إليها الشك» عن اتجاهات القناصل الأوروبية ببيروت، فيقول إن هؤلاء ليسوا موحدي الرأي تجاه هذا الصراع، ويصنفهم في ثلاث فئات:

- الفئة الأولى، وهي التي تدعم القائمقام الأمير بشير أحمد، ويصنّف، في هذه الفئة: هو نفسه (أي قنصل فرنسا) و«ويكبكر Weckbeker» قنصل النمسا، وقد انضم إليهما، فيما بعد «دي موكين De Moukhine» ممثل روسيا. ويقول عن هؤلاء بأنهم «يمثلون القوى الكاثوليكية، وليسوا مقتنعين إطلاقاً بالدسائس الموجهة ضد الأمير»، وأن الجميع يدركون «أننا ندافع عنه بكل إمكاناتنا، سواء تجاه حكوماتنا أم تجاه سفرائنا»[١١].

- الفئة الثانية، وهي التي تحارب القائمقام وتعمل ضد «دستور الجبل» أكثر من عملها ضد «شخص الأمير وممارساته»، ويصنف، في هذه الفئة: المستر «مور» قنصل انكلترا، وزميله الكولونيل تشرشل.

- الفئة الثالثة، وهي الفئة التي لا تتخذ موقفاً إلى جانب أي من المعسكرين، بل ظلت على الحياد في هذا الصراع، ويصنف، في هذه الفئة: «ويبير Weber» ممثل بروسيا «الذي لم يظهر في أي من المعسكرين».

وهكذا بدأت دوامة الصراعات والانقسامات في الجبل المسيحي تشق طريقها نحو سفارات الدول الكبرى وحكوماتها، لتتحول من نزاع محلي أهلي ضيق إلى صراع دولي خفي واسع النطاق، وذلك بسبب التدخل السافر لقناصل الدول الكبرى في ذلك النزاع.

٢ - لم يكن من السهل على المشايخ الإقطاعيين القبول بالنظام الجديد الذي انتزع الكثير من صلاحياتهم وامتيازاتهم وكرّسها للحاكم الجديد (القائمقام)، الذي أصبح «يتولى ممارسة وظائفه الخاصة، مباشرة، في القضايا التي ظلت، لعصور خلت، عائدة لهم، دون سواهم»[١٢]، خصوصاً إذا كان القائمقام، كما كان الأمير حيدر اللمعي الذي شعر الناس «بكل راحة وأمنيّة (أمان)» طوال عهده الذي استمر اثني عشر عاماً (١٨٤٢ - ١٨٥٤)، حيث تمتعوا، خلالها، «بالراحة والسكينة»[١٣]، أو كما كان خلفه الأمير بشير أحمد الذي «حكم حكومة عدل وأخذ بتحصيل الحقوق التي كانت مداسة (من المشايخ الإقطاعيين) ومتروكة» كما انه «ردع الأقويا عن الضعفا بصرامته وبشدة بأسه»، وكان يختلف عن عمه الأمير حيدر بأنه «استعمل القساوة» ولم يساوم ولم يمالئ «لا مقاطعجية ولا خلافه»، مما أعاد إلى الأذهان ذكرى أيام الأمير بشير الثاني[١٤]، الأمر الذي جعل المشايخ الإقطاعيين يتآمرون ضده مع باقي المتضررين من حكمه، وخصوصاً الحزب العسافي الذي كان يناهض الأمير الحاكم ويعارضه. وزاد من نفور الناس منه وحقدهم عليه ما أشيع عنه أنه درزي المولد، حديث العهد بالمسيحية، مما دفع الموارنة إلى الشك بصدق إيمانه المسيحي. وقد استغل معارضوه من الموارنة ذلك أيما استغلال فاستخدموه سلاحاً ماضياً ضده، كما أن الروم الأرثوذكس لم يكونوا «أكثر ارتياحاً إليه من الموارنة» لأنهم كانوا يطمعون في «إسناد القائمقامية إلى ارثوذكس»[١٥]. وكان الخازنيون يحرّضون كلا الحزبين، العسافي والأحمدي، أحدهما على الآخر، بغية دفعهما إلى التقاتل فيما بينهم[١٦].

٣ - كان الفلاحون في كسروان وقائمقامية النصارى يضمرون كرهاً للمشايخ الإقطاعيين وضغينة عليهم، وذلك لما عانوه من أصناف العسف

والاضطهاد على أيديهم، ويسهب «العقيقي» في وصف أنواع هذا العسف والاضطهاد، فيقول إن الأهالي «صاروا كالعبيد بيد المقاطعجيه، وما عاد لهم قول ولا مشورة» مما دفع بالأهالي إلى التشاور فيما بينهم، سراً، لوقف هذا العسف، ورغم ذلك فقد كان الرعب واقعاً «في قلوب جميع الرعايا» وخصوصاً من «بيت الخازن على أهالي كسروان»، إذ كان «أقل واحد» من آل الخازن «يهين أكبر واحد من الأهالي، عدا عن القتل والحبس وما شاكل ذلك»[١٧]. ثم يعدّد العقيقي الكثير من أعمال الإهانة والضرب والحرق بالنار والقتل والدفن للأحياء التي كان المشايخ الإقطاعيون يقومون بها، مما يفوق كل تصور[١٨]. ويضيف الرحالة الفرنسي «بوجولا» على ذلك ان الفلاحين كانوا يتهمون المشايخ بأنهم «ليسوا، دائماً، عادلين ولطيفين تجاههم، حتى إن نساء المشايخ كن يقررن (عن أزواجهن) في المسائل التي تخصّ الفلاحين»[١٩].

وكان الفلاحون «يئنون من جشع رجال الإقطاع وصلفهم»، خصوصاً أن فريقاً من أبنائهم (أي أبناء الفلاحين) كان قد تعلم في «مدارس الإرساليات الأجنبية» وبلغ، بذلك، مستوى لا بأس به من الرقي الإجتماعي، كما كان البطريرك بولس مسعد، وهو من أصول فلاحية، يتعاطف مع أولئك الفلاحين ويشجعهم، سراً «على مقاومة نظام جباية الضرائب وأعمال السخرة وكبت الحريات والاستغلال والاذلال»[٢٠]، مما شجّع الفلاحين على المطالبة برفع الحيف والعسف عنهم «وبالمساواة بينهم وبين العائلات الإقطاعية في الحقوق والواجبات، وبإلغاء السخرة والعدول عن ضرائب الزواج والأعياد التي كان المشايخ يفرضونها عليهم، وبأن يحاكم كل إقطاعي يعتدي على فلاح، تماماً كما يحاكم الفلاح الذي يعتدي على فلاح آخر»[٢١].

٤ - لعب الإكليروس الماروني، الذي تنتمي غالبيته إلى أصول فلاحية، دوراً مميزاً وحاسماً في الحركة الثورية الفلاحية على الإقطاع في كسروان، إذ انحاز رجاله إلى جانب الفلاحين وأخذوا يحرّضونهم على العصيان ضد المشايخ الإقطاعيين، في تنافس حاد بين رجال الدين الذين كانوا يرغبون في السيطرة على شؤون البلاد، والمقاطعجيين الذين كانوا يسعون جاهدين للمحافظة على ما كان لهم من حقوق وامتيازات، وقد بلغ تدخل رجال الدين في الإعداد للثورة درجة جعلت منهم المشرفين الحقيقيين على تنظيمها وإدارتها[٢٢].

ويرى «بنتيفوليو» قنصل فرنسا العام ببيروت، أن رجال الإكليروس يريدون، من دعمهم للفلاحين وسعيهم إلى كسر شوكة رجال الإقطاع «أن يحلّوا محل الأريستوقراطيين (رجال الإقطاع) ويخلقوا إدارة حكومية يكون البطريرك رئيسها والمطارنة محافظين فيها، كل منهم في أبرشيته، ويعين أصحاب الوجاهة من الفلاحين وصغار الأمراء مشايخ في القرى»[٢٣]. إلا أن «بنتيفوليو»، نفسه، يرى أن الشعب اكتشف «نيات رجال الإكليروس» فمال عنهم «وضعفت سلطتهم عليه»، وفقد رجال الدين، كما فقد المشايخ الإقطاعيون «كل وسائل التأثير والتوجيه» التي كانوا يمارسونها على الفلاحين[٢٤].

ويحاول «بوجولا» أن يحلّل موقف الإكليروس الماروني تجاه المشايخ الإقطاعيين، وخصوصاً آل الخازن، كما يلي: «قبل عام ١٧٨٧، عام تسلم الأمير بشير (الكبير) مقاليد الحكم في الجبل والذي استمر فيه حتى عام ١٨٤٠، كان مشايخ كسروان، وخصوصاً آل الخازن منهم، يمارسون، في هذه المقاطعة التي يملكونها بالكامل تقريباً، تأثيراً حقيقياً في تسمية المطارنة. إلا أنه، منذ عام ١٧٨٧، اختفى هذا التأثير بحكم السيطرة القوية للأمير بشير، إلا أن القوة

القديمة للمشايخ عادت تظهر، من جديد، بعد عام ١٨٤٠، عام السقوط الشهير لأمير الجبل، ولكنها وجدت، في مواجهتها، قوة جديدة هي: القوة الشعبية، كما كانت هناك مقاومة حقيقية، من قبل الكنيسة المارونية، لأن يستعيد المشايخ، الخازنيون خصوصاً، سيطرتهم التي كانت لهم سابقاً[٢٥]. ثم إن الكنيسة لم تكن ترغب في أن تتيح لأي عنصر غريب أن يتدخل في شؤونها، وقد أدى ذلك إلى احتكاكات لم يكن من الممكن تحاشيها، وأحدثت هذه الاحتكاكات نوعاً من العداوة المتبادلة بين الفريقين (الكنيسة والمشايخ) خصوصاً أن الكنيسة المارونية كانت ترغب، وهي، من وجهة نظري، على حق في ذلك، في أن تحافظ على حريتها كاملة»[٢٦].

إلا أن الأمر قد انتهى بالكنيسة إلى الوضع الذي عبّر عنه «دومينيك شيڤاليه» بدقة بالغة، إذ قال: «لقد سعى البطريرك بولس مسعد، جاهداً، ليجمع حوله قطيعه الثائر، ولكنه لم يقد الثورة نفسها. وهو قد رضي، مع الإكليروس، بسلطة طانيوس شاهين والوكلاء، وهي سلطة فرضت نفسها بقوة التمرد، مما أكسبها نوعاً من الشرعية الجماعية، ولكنه (البطريرك) ظل محتفظاً بوظائفه التقليدية التحكيمية، حيث كان الفلاحون، كما الخازنيون، يطرحون أمامه شكاواهم المتبادلة»[٢٧].

ويزيدنا «توفيق توما» إيضاحاً لدور البطريرك بولس مسعد وأهدافه عندما يحدثنا عن «بطريرك الحرية والعدالة والمساواة» الذي وقف إلى جانب الفلاحين ضد الخازنيين عام ١٨٥٨، واعترض، بشدة، على استخدام القوة ضدهم، مما جعل الإقطاعيين وأنصارهم يتهمونه بأنه يريد «استغلال الحركة الشعبية لبسط سيطرة الإكليروس على البلاد»، والحقيقة أن ما جرى كان عكس ذلك تماماً، فقد استطاعت الثورة أن توهم البطريرك

(ومعه الإكليروس) الماروني أنها تعمل بتوجيهاته وتتصرف وفقاً لرغباته، وذلك من خلال طلب قادتها مساندته ونصحه وإرشاده، خصوصاً أن قائدها «طانيوس شاهين» الملقب «بأميكو» أي (الصديق)، استطاع، بسلوكه تجاه البطريرك (والإكليروس)، أن يصوّر نفسه، وكذلك الثورة «مخلصاً جداً للبطريـرك وللشعب معاً»، إلا أنه «بقدر ما كانت الحركـة الفلاحيـة تكسب على الأرض، وتجمع حولها الأنصار والمحازبين، بدأ القادة الشعبيون يتذوقون طعم السلطة، كما بدأت آمال الإكليروس تخبو، وتأثيره يضمحل»[٢٨].

ويرى «شڤالييه» أن نظرة الكنيسة المارونية للمقاطعجيين في جبل لبنان كانت تتوافق تماماً مع نظرة فرنسا إلى الإصلاحات التي يجب إجراؤها على الحكم في الجبل، ومن أهم هذه الإصلاحات إضعاف الإقطاع وتعزيز موقع القائمقامين ومجالسهم، ولهذا، فإنه «بقدر ما ينخفض شأن المقاطعجيين، يرتفع شأن المجالس ومعها الإكليروس، ذلك لأن رجال الدين هم الذين يسمون غالبية أعضاء هذه المجالس»[٢٩]. ومن أجل ذلك، استقبل انتخاب البطريرك مسعد، في تشرين الثاني عام ١٨٥٤، استقبالاً حاراً من قبل القنصل الفرنسي ببيروت، ذلك أن اختيار هذا الرجل للمنصب الكبير، وهو القروي الأصل، عزّز موقع الفلاحين تجاه أسيادهم المقاطعجيين، وكان من أهم الدوافع التي نقلت الصراع من طوره الخفي إلى طوره العلني المسلح.

٥ - يشدّد «طربين» على اعتبار الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي كان يعيشها الفلاحون في كسروان من أهم أسباب الثورة التي اندلعت في عام ١٨٥٨، فهو يرى أن «الأحوال السيئة التي كان يعيش في ظلها الفلاح في كسروان، والأعباء المالية التي كان يرزح تحتها، والأرض الصخرية الشحيحة

التي كان يستنبتها ليقوم بأوده وأود أولاده العديدين»، كل ذلك كان يدفع الفلاح الكسرواني، إما إلى الهجرة (حيث هاجر، من خمسة قرى من كسروان عام ١٨٥٨، أكثر من ٥ آلاف نسمة)، وإما إلى الثورة، ويبدو أن أولئك الذين ظلوا في كسروان ولم يهاجروا اضطروا إلى الثورة، شجّعهم على ذلك بعض الأبناء غير البكور للأسر الإقطاعية الذين انضموا إلى صفوفهم، لأنهم لا يرثون ما يرثه إخوتهم البكور من أرض وزعامة إقطاعية[٣٠].

٦ - تضافرت مختلف العوامل التي سبق أن عدّدناها للإعداد للثورة، يضاف إلى ذلك تنازع مشايخ الإقطاع، فيما بينهم، على الزعامة، إذ انه «لم تكن هناك سلطة منقسمة وملغومة ومهتزة كسلطة النبلاء في (جبل) لبنان الماروني»، فقد كان هؤلاء «النبلاء» في نزاع مستمر ومفتوح فيما بينهم، وكذلك مع القائمقام، كذلك كان النزاع متأججاً داخل كل أسرة من أسر الإقطاع نفسه، حيث كان «الصغار» ينافسون «الكبار» على الزعامة. وهكذا بدت الأوضاع «السياسية والإقتصادية والإجتماعية» مهيّئة، بامتياز، لاندلاع ثورة الفلاحين الموارنة على سادتهم[٣١].

وتتلخص صورة الوضع في قائمقامية النصارى، عشية الثورة، بما يلي:

- صراع بين الحزبين العسافي والأحمدي، حيث استطاع كل منهما أن يستميل إليه قسماً من أهالي البلاد، بالإضافة إلى الإكليروس الماروني، وقناصل الدول الأوروبية الكبرى.

- صراع بين الدول الكبرى، خفيّ على الأقل، حيث انحاز بعض ممثلي هذه الدول إلى فريق، بينما انحاز البعض الآخر إلى الفريق المقابل.

- صراع بين الفلاحين المتحالفين مع الإكليروس ضد القائمقام ومشايخ الإقطاع.

- صراع بين الإكليروس من جهة، ورجال الإقطاع من جهة أخرى.
- صراع بين مشايخ الإقطاع وحلفائهم التابعين لهم ضد القائمقام وحزبه.
- صراع بين صغار المشايخ وكبارهم في الأسر الإقطاعية.
- أما السلطة العثمانية فكان دورها الظاهر مساندة الشرعية في القائمقامية، أما دورها الخفي فقد اختلف في تقديره.

وهكذا انخرط الناس جميعاً، في قائمقامية النصارى، ومعهم القوى الأجنبية والسلطة العثمانية، في حمأة هذا الصراع المرير الذي كان لا بد من أن ينفجر في ثورة عارمة تطال كل الناس في هذه القائمقامية المضطرمة والمضطربة.

ثانياً – مقدمات الثورة:

بعد أن نضجت الأسباب المؤدية إلى الثورة، بدأت إماراتها تظهر في الجو العام الذي أخذ يسود مجتمع القائمقامية، بدءاً من العام ١٨٥٦، حين تكتل المشايخ الخازنيون والحبيشيون وباقي اقطاعيي القائمقامية ضد القائمقام الأمير بشير أحمد، وبتحريض من ممثلي انكلترا (القنصل مور وزميله الكولونيل تشرشل)، وقد تطور الصراع بين القائمقام ومعارضيه إلى درجة اتهامه بصحة عقيدته المسيحية، وبأنه «مسيحي بالاسم فقط»، وذلك لأنه درزي المولد «وعقيدة الدروز تبيح ممارسة شعائر غير مذهبهم، متى كانت السياسة تقتضي ذلك»، كما يزعم «المستر مور» قنصل انكلترا العام ببيروت[٣٢]. ومما زاد من حدة الصراع بين المشايخ والقائمقام ممارسة

القائمقام صلاحياته بشدة وحزم، حتى في وجه المشايخ أنفسهم. مما جعلهم يشعرون بأنهم قد فقدوا، فعلاً، سلطتهم وسطوتهم التي انتزعها منهم النظام الجديد لصالح القائمقام نفسه، وخصوصاً عندما استجاب القائمقام لمطالب أهالي غزير بعزل ولاية المشايخ الحبيشيين عن بلدتهم، فعزل أحدهم (الشيخ خليل حمزة حبيش) عن ولاية غزير «فصعب هذا الأمر على الحبيشيين جداً، ونهض الشيخ خليل متظاهراً ضد القائمقام»[٣٣].

ما أن أطل عام ١٨٥٧، حتى بدأت الأحداث تتوالى في أنحاء مختلفة من القائمقامية، فقد جرى قتال في زحلة «بين بيت المعلوف وبيت أبي خاطر» قتل من جرّائه «ستة أنفار، من كلا الفريقين»، وجرى قتال في «قرنايل» بالمتين «بين بيت الأعور وبيت هلال» قتل من جرّائه «نحو ٢٠ شخصاً، من الطرفين»، وجرى قتال «بين أهل اهدن وأهل بشري» قتل، من جرّائه «من بشري نفران ومن اهدن ثمانية»، وجرى قتال في «العاقورة» قتل، من جرّائه، «واحد من المشايخ الهاشميين، وواحد من الأهلين»[٣٤]. وازدادت الفوضى في البلاد وتكاثرت الأعمال المخلة بالأمن، ووقعت أعمال خطف في الطرقات، مما جعل القائمقام «عاجزاً» عن وضع حد لهذه الفوضى، ولكن الوالي (خورشيد باشا) حرّضه على الضرب بيد من حديد، مبدياً دعمه له ومساندته لسلطته، فأرسل القائمقام رجاله لكي يقبضوا على من يعتبرهم أخصاماً له ومسببين للفوضى في البلاد، ومنهم «الشيخ أسد ابراهيم الخازن وابن عمه فارس، والشيخ خليل حمزة حبيش» فقبضوا على الشيخ خليل الذي «أودعه الأمير السجن ثم أطلقه»، أما الشيخ أسد وابن عمه «فانهزما إلى بيروت، ودخلا دار تشرشل بك... واختبيا بها»[٣٥].

وكان لا بد من أن يتحرك المشايخ، متّحدين، للوقوف في وجه القائمقام الذي عاد يبسط سلطانه، من جديد، على البلاد، بل انه قد تجرأ فأوقف أحدهم وطارد آخرين منهم بقصد توقيفهم، فاجتمعوا في «زوق الخراب» بكسروان (في ١٥ آذار ١٨٥٧)، وبدأوا يحشدون الناس للتحرك ضد القائمقام، وذلك «بتكثير أحزاب المشتكين» منه، ثم عيّنوا «وكلاء لقرى كسروان الجنوبية» وزودوا هؤلاء الوكلاء بأختام لكي يسهّلوا عملية رفع عرائض الشكاوى ضده[٣٦]، وقد اشترك في هذا الاجتماع، ضد القائمقام، «أناس من بيت الخازن، وأمراء من بيت أبي اللمع مثل الأمير بشير عساف»، واتصل المجتمعون بزحلة وطلبوا من زعمائها الاشتراك معهم في المطالبة بعزل القائمقام[٣٧]، ولما سمع البطريرك الماروني بولس مسعد بما جرى في «زوق الخراب» من اتفاق بين المشايخ وبعض العامة على مناهضة القائمقام والمطالبة بعزله، حاول التدخل بأن حذّر الذين شاركوا في الاجتماع، وفي اتخاذ القرار بالتحرك ضد القائمقام، من مغبة تصرفهم، ونصحهم «بالانكفاف عن هذه الأعمال» إلا أنهم «لم يذعنوا لنصائحه»[٣٨].

ويذكر العقيقي أن اجتماع «زوق الخراب» قد جرى عام ١٨٥٦، وأن اجتماعاً آخر قد تلاه في «ريفون» في العام نفسه، حيث انبثقت عنه جمعية سميت «جمعية الأخوية»، وقد تألفت هذه الجمعية على الشكل التالي:

- الشيخ أسد ابراهيم الخازن، رئيساً عاماً.
- الشيخ حصن بشارة الخازن، مديراً أول.
- الشيخ صقر حريقة، مديراً ثانياً.
- الأمير بشير عساف أبي اللمع، قائمقاماً منتخباً (من الجمعية)[٣٩].

ولكن العقيقي يتحدث عن وجود انقسام حاد بين المشايخ الخازنيين حول القائمقام، فبينما يشكّل قسم من هؤلاء المشايخ، ومعهم لمعيون وحبيشيون، جمعية تهدف إلى إزاحة الأمير بشير أحمد عن منصب القائمقامية وتنصيب الأمير بشير عساف مكانه، يشكل قسم آخر، من الخازنيين أنفسهم، فريق عمل متماسك ومتفان في الدفاع عن القائمقام، وتقديم «معروضات مديح» في أعماله ومنجزاته، مما أوقع الفتنة بين الفريقين في الأسرة الواحدة «وكانوا، بالعدد، مناصفة». وصار الفريقان يتنافسان في السعي لكي يحقّق كل منهما الهدف الذي يصبو إليه وهو: عزل الأمير عن القائمقامية أو إبقاؤه فيها، «وبقي الحال على هذا الأسلوب نحو سنتين زمان، لحد سنة ١٨٥٧، ثم صدر أمر من الوالي بتوقيف حكومة سعادة الأمير»[٤٠]، دون أن يحدّد العقيقي إذا كان هذا الأمر قد صدر عام ١٨٥٧ أو العام الذي تلاه.

إلا أن تحرك المشايخ والإقطاعيين ضد القائمقام لن يكون مجدياً إن لم يقترن بتحرك فلاحي مماثل، وهذا ما دعا المشايخ للإتصال بالفلاحين المعارضين للقائمقام، عارضين عليهم تحالفاً في وجه القائمقام وأنصاره، وكان الفلاحون ينظرون إلى تحرك المشايخ ضد القائمقام بكثير من الاعجاب والانبهار، خصوصاً أن الفساد كان قد عمّ كل البلاد، «حتى خشي الناس، وقت مرورهم في الطرقات، لقلة الأمان، ولكثرة التعديات والعصيان، وتحفظوا على مساكنهم من كثرة اللصوص، وعلى حفظ حياتهم من أعدائهم»[٤١]. وكما جرى، في العام ١٨٥٧، من قتال بين الأهالي، وقتل وفوضى واضطراب في الأمن، جرى، كذلك، الشيء نفسه عام ١٨٥٨، حيث قتل رجل من بتغرين (في ١٥ أيار ١٨٥٨)، ورجل من عين القبو (١٧ منه)،

وجرى قتال بين أهالي قرطبا والمشايخ الحماديين المتاولة (في ٥ حزيران) فقتل رجل من قرطبا، مما حدا بالشيخ قعدان الخازن إلى التصدي للمشايخ الحماديين وطردهم من البلدة[٤٢].

خلال هذه الأحداث (عامي ١٨٥٧ - ١٨٥٨) كانت زحلة تتحرك لكي تنتفض على الأمير بشير أحمد، فتقيم عليها «شيخ شباب» وتعيّن «مجلساً... من ستة أنفار» يشكل «المجلس الاختياري» للمدينة، برئاسة «شيخ الشباب» نفسه، وقرّر أهالي البلدة رفض حكم الأمير القائمقام، مما اضطره للتوجه إلى زحلة لإصلاح الأمور، «وبقي هناك نحو ثلاثة أشهر... ولم أمكنه أن يلاشي هذا العمل»[٤٣]. ويذكر العقيقي نفسه أن أهالي زحلة وقعوا في حبائل السلطة العثمانية فطالبوا بتعيين والٍ تركي عليهم «وأُلحق الزحليون أولاً بولاية سوريا، ثم بولاية صيدا»[٤٤]. ويشير القنصل الفرنسي العام ببيروت «دي لسبس» إلى هذا الحدث فيقول إن الأتراك «بذلوا جميع الجهود السرية لكي يفصلوا زحلة عن القائمقامية المسيحية، ووفقوا في ذلك، لأنه، بعد ذلك ببعض الوقت، شكل أهالي زحلة نوعاً من الجمهورية، ولم تتمكن السلطة، كما أنها لم ترغب، في مساعدة القائمقام الذي كان راغباً في إدخال زحلة بطاعته، ولهذا، بقي الزحلاويون،... غير خاضعين للقائمقام، إلا أنهم ليسوا في ثورة مفتوحة»[٤٥]، ويستطرد القنصل الفرنسي، بعد ذلك، فيذكر أن أهالي زحلة «الذين كانوا يتحاشون صراعاً مع السلطة» أرسلوا وفداً منهم إلى بيروت «لطلب حاكم تركي» لحكم مدينتهم، ويعلق على ذلك بقوله: «إن طلباً كهذا من قبل المسيحيين يجب أن لا يفاجئنا، إطلاقاً، إذا ما تخيلنا الجهود والمؤامرات المستمرة التي قامت بها السلطة المحلية لكي تثبط عزيمة الشعب وتضعف زعماءه، مما يجعلها في وضع يسمح لها بالتدخل»[٤٦].

ويبدو أن غزير اقتدت بزحلة وانتفضت، بدورها، إلا أن انتفاضتها لم تكن ضد القائمقام، بل ضد مشايخها، وهم من آل حبيش، وكتب أهالي غزير «حجج وروابط فيما بينهم على هذا العمل» و«عملوا شيخ شباب نظير زحلة»، واصطدم المعارضون للمشايخ في البلدة بالمؤيدين لهم، مما اضطر القائمقام للتدخل ووضع حد للنزاع[٤٧].

ويتهم القنصل الفرنسي «دي لسبس» القنصل الإنكليزي «مور» بافتعال المشاكل للأمير بشير أحمد، فهو الذي هدّد خورشيد باشا «بنذر الحرب، والحرب العامة» إن هو أصر على إبقاء بشير أحمد في منصبه، بينما كان يرسل، في الوقت نفسه، «رسائل عاجلة» إلى الجبل، تتضمن أوامر إلى أتباعه بوجوب التحرك ضد القائمقام إذا ما عاد إلى مقرّه في برمانا، وذلك «لإثبات أن تهديداته (للوالي) لم تكن عبثاً»[٤٨]. وكان القائمقام قد غادر مقرّه في برمانا، إلى بيروت، هرباً من ضغط المعارضة وتهديداتها، إلا أن الوالي (خورشيد باشا)» أعاده إلى برمانا بتاريخ ٢٨ أيار (١٨٥٨)، مع قلة من جنده (٥٠ باش بوزك و٣٠ مشاة) حيث استقبل «من الأمراء والمشايخ ورهط من الموارنة والدروز والكاثوليك، ومن كل الملل» ودون حدوث ما يعكّر صفو الأمن في البلاد. ذلك ما أبلغه الباشا إلى القنصل الفرنسي فور وصول الأمير بشير أحمد إلى برمانا[٤٩].

ويروي القنصل نفسه، في رسالته إلى وزير خارجيته، بتاريخ ١٧ حزيران، قصة العصيان الذي جرى، في قائمقامية النصارى، ضد قائمقامها، وكيف اضطر القائمقام إلى مغادرة مقرّه تحت ضغط المتمردين، ثم إعادته إلى برمانا مصحوباً «بجند من الأتراك، على رأسهم «الكيخيا» الذي لم يأل جهداً لإنهاء التمرد، فجمع «الأمراء المتمردين» ونقل إليهم «أوامر الباشا» بوجوب

وقف تمرّدهم على أن يتبع خضوعهم للأمير عفوٌ من الباشا. واستطاع الكيخيا «بعد بعض الصعوبات» أن يقنع الأمراء المتمردين بالخضوع «للأمير الكبير» أي «القائمقام»، فجاء «ثلاثة عشر منهم» إلى قصر الأمير «في أبهة ظاهرة» وقدّموا خضوعهم له، أما الأمير بشير عساف، زعيم التمرد، فقد لجأ إلى بعض أنصاره في إحدى القرى.

مقابل ذلك، قرّر الباب العالي إيفاد مأمور من قبله يدعى «عطا بك»، وقد وصل هذا المأمور إلى بيروت (في ١٠ حزيران) حيث باشر مهمته وهي «فحص أحوال قائمقامية النصارى، وسبب الاضطرابات» فيها[٥٠]، لكن ذلك لم يمنع المشايخ من متابعة معارضتهم لوجود الأمير بشير أحمد في منصب القائمقامية، وكان هذا الأخير قد اجتمع بالموفد العثماني، في بيروت، حيث أوضح له أسباب الفوضى التي عمّت البلاد في العامين الأخيرين، وعزا ذلك كله إلى «بعض الأمراء والمشايخ» بل إن هؤلاء اغتنموا فرصة وجود الموفد العثماني ببيروت، فقاموا في ١٦ تموز، ومعهم جماعة من الأهالي، بمظاهرة أمام مقر الموفد العثماني، وأخذوا «يضجون ويصيحون ويتشكون من أعمال الأمير»، وكان الموفد قد استمع إلى أقوال كل من القائمقام ومعارضيه، فعاد إلى الآستانة وهو يحمل إفادات الفريقين، حيث قدّم تقريراً بالوضع في القائمقامية[٥١].

ويذكر «الحتوني» أنه «في ٢٨ أيلول (١٨٥٨) صدر أمر سامي بتوقيف الأمير بشير أحمد، القائمقام، عن الأعمال، وتوكيل الأمير حسن اللمعي مكانه، ففرحت الأخصام وانسرت جداً، تشفياً به، واستبشروا بعزله عن قرب»[٥٢].

ربما كان التاريخ الذي حدّده «الحتوني» صحيحاً، لولا أن المستر «مور» القنصل الانكليزي العام ببيروت، قد ذكر، في رسالة منه إلى الكونت دي

ملمسبوري (Comte De Malmesbury) وزير الخارجية الانكليزية، بتاريخ ١٤ أيلول (١٨٥٨)، انه قد جرى، في القائمقامية النصرانية، «تبديلان أولهما: تعيين وكيل عن القائمقام أثناء التحقيق المزعوم في سلوكه، دون كف يده عن العمل... وقد عهد بهذه الوكالة إلى الأمير حسن أبي اللمع، من أنسباء القائمقام، ومن أشد أنصاره... وثانيهما: اعتماد الحكومة على فصل الأمير بشير عساف من منصب الإقطاعة»[٥٣]، فلا يعقل، والحالة هذه، أن يكون القائمقام الأمير بشير أحمد قد أوقف عن العمل بتاريخ لاحق على تاريخ رسالة القنصل الفرنسي، وبتاريخ ٢٨ أيلول، بالتحديد، خصوصاً أنه قد جاء في رسالة «دي لسبس» القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى «الكونت والوسكي» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢ نيسان ١٨٥٨، ان الأمير بشير عساف، حاكم إقطاعة بكفيا، قد تلقى، من خورشيد باشا، والي بيروت، أمراً بوجوب حضوره إلى بيروت «وإذا لم يحضر، خلال خمسة أيام، لكي يبرّر مسلكه، فسوف يعزل عن مقاطعته، ويعتبر متمرّداً، هو وكل من يؤيّد قضيته»[٥٤].

إلا أن حادثاً مهماً وقع في القائمقامية، في مكان ما قرب بيروت، ذهب ضحيته عائلة مسيحية بكاملها، حيث قتل جماعة من الدروز هذه العائلة طلباً لثأر قديم، وقد نقل «مور» خبر هذه الحادثة في رسالته إلى الكونت دي ملمسبوري التي سبق أن أشرنا إليها (بتاريخ ١٤ أيلول)، متهماً «الحكومة المحلية» (أي حكومة القائمقام الأمير بشير احمد) بالضعف البالغ «لا سيما تجاه الجبليين» نافياً الأمل «بتسليم الجناة للعدالة»، ومشيراً إلى أنه «كان لهذا الحادث وقع عظيم بين مسيحيي (جبل) لبنان عموماً»[٥٥]. فهل يكون هذا الحادث، الذي وقع قبل كتابة القنصل الانكليزي رسالته هذه بنحو اسبوع فقط (أي في الأسبوع الأول من أيلول ١٨٥٨) الشعرة التي قصمت ظهر البعير

بالنسبة إلى الخصمين المتنافسين على مكان الصدارة في القائمقامية، الأمير بشير أحمد القائمقام، والأمير بشير عساف حاكم إقطاعة بكفيا، فأوقف الأول عن العمل وعزل الثاني، في الوقت نفسه؟

لم يكن توقيف الأمير بشير أحمد عن العمل كافياً لاعتباره، في نظر معارضيه، معزولاً من منصبه، خصوصاً أن نسيباً له، من حزبه، قد عيّن وكيلاً على القائمقامية مكانه، (هو الأمير حسن اللمعي)، لذا، لم يوقف المشايخ المعارضون للأمير مساعيهم لعزله نهائياً عن القائمقامية، وسعوا، هذه المرة، لكسب الفلاحين والعامة إلى جانبهم، بغية عزل كل من الأمير بشير أحمد ونسيبه الأمير حسن عن القائمقامية نهائياً، ولكن الفلاحين كانوا يسعون إلى هدف بعيد جداً ومختلف جداً عن ذلك الذي كان المشايخ والإقطاعيون يسعون إليه، إذ إنهم كانوا يعانون من ظلم الإقطاع وعسفه. ويحدثنا «العقيقي» عن بعض نماذج هذا الظلم والعسف، من هذه النماذج ان «أقل واحد من بيت الخازن كان يهين أكبر واحد من الأهالي، عدا عن القتل والحبس وما شاكل ذلك»، وان «شمسين الخازن أخذ مال الخواجة شاهين القاموع في عجلتون» ثم «قتله ورمى فوقه النار» وان الشيخ «ملحم دعيبس (الخازن) من غوسطا» أراد أن ينازل «ابن يبوس الشنيعي» في «تجربة القوة»، فلما غلب ابن يبوس الشيخ ملحماً أقدم هذا الأخير على ضرب ابن يبوس «بالصيخ، وقتله»، كما أن الشيخ ملحماً نفسه «وضع ابن فارس البيطار في المقبرة وهو حي، مع انه من أعيان البلاد»، وان «الشيخ يونس البدوي، من المزرعة، عرّى نادر القسيم من غير ثياب... وأخذ يضربه في القضبان على الأعضاء المستترة»، حتى «مات نادر»(٥٦).

من جهته، لم يكن الأمير بشير أحمد راضياً عما حلّ به على يد السلطة العثمانية، فسعى إلى درء الخطر عنه واستعادة سلطته، وذلك بأن جمع حوله عصبة من المناهضين للأمير حسن، الأمير الجديد، وكان على رأسها رجل يدعى «الياس المنيّر» من «زوق مكايل»، وكانت خطة الأمير بشير أحمد أن يضرب المشايخ الذين ناصبوه العداء، وذلك بأن يحرّض الأهالي عليهم لكي يرفعوا عنهم ظلم المشايخ وعسفهم. وعهد الأمير إلى «الياس المنيّر» تنفيذ هذه الخطة، فشرع «المنيّر» يجول في القرى والدساكر موضحاً، بسرية تامة، أهداف هذه الحركة وداعياً الأهالي إلى الانتفاض على المشايخ الذين يذلّونهم ويستعبدونهم ويذيقونهم «رق العبودية» بحيث لا يعود لآل الخازن أية سيادة عليهم، ويحثّهم، لذلك، على طلب إقالتهم جميعاً من الإقطاعات التي يحكمونها ويتحكمون بها وبأهلها. وانتشرت هذه الأفكار في صفوف الفلاحين، الذين كانوا يعانون صنوف العذاب من مشايخهم، انتشار النار في الهشيم، في زوق مكايل، وفي عجلتون وريفون وعشقوت والقليعات ومزرعة كفرذبيان وغيرها من قرى كسروان الجنوبية، ثم أخذ الفلاحون، في كل قرية، ينظمون صفوفهم، فجعلوا لكل قرية وكيلاً سموه «شيخ شباب» مهمته نشر مبادئ هذه الحركة لدى شباب القرية وبين أهلها، ثم جعلوا «وكيلاً عاماً» أو «وكيلاً أول» على شيوخ الشباب جميعاً، هو «صالح بن جرجس منصور صفير» من عجلتون، كما جعلوا «داود محبوب القاموع» وكيلاً ثانياً، فكان كل ما يهم الثورة ينتقل من شيوخ الشباب في القرى إلى الوكيل العام (صالح بن جرجس) في عجلتون، ثم إلى المدير العام (الياس المنيّر) في الزوق، الذي ينقله، بدوره، إلى القائمقام بشير أحمد ببيروت، أما أوامر الأمير فكانت تنتقل منه إلى «المدير العام» الذي ينقلها بدوره إلى «الوكيل العام» الذي يعمّمها على «شيوخ الشباب» في القرى(٥٧).

وكما كان المشايخ يرون في الفلاحين الإدارة التي يستطيعون تحريكها، والعصا التي يمكنهم رفعها في وجه القائمقام، كذلك، كان القائمقام يرى في الفلاحين الشيء نفسه، ولكن في وجه المشايخ والإقطاعيين المناوئين له، أما الفلاحون فكانوا يعملون لهدف آخر مختلف تماماً عن أهداف كل من المشايخ والقائمقام، إذ انهم كانوا يعملون لكي يتحرّروا من نير الإقطاع الذي يستعبدهم ويذلهم. وهكذا، ما إن انقضى صيف ١٨٥٨، حتى كانت أجواء البلاد معدّة لانفجار قريب بين الفلاحين من جهة، والإقطاعيين من جهة ثانية.

ثالثاً – الثورة:

قرّر الفلاحون تحدي المشايخ بإعلان مطالبهم، فإما أن يقبلوها وإما الثورة، فاجتمع زعماؤهم في عجلتون، في أول تشرين الأول (١٨٥٨)، في بيت الوكيل العام (صالح صفير)، وحضر الاجتماع المدير العام (الياس المنيّر) وبعض «شيوخ الشباب» المعتمدين في القرى، ومن الذين حضروا الاجتماع:

- صالح جرجس صفير، ويوسف الزغبي، ويوسف البسكنتاوي، ومخلوف بريدي، وسعد غصن، ويوسف طنوس ثابت، عن أهالي عجلتون.
- حسان صفير، وبطرس كنعان كساب، عن أهالي القليعات.
- باخوس أبي غالب، ويوسف أنطون نصر، عن أهالي عشقوت.
- الياس المنيّر، وأنطوان بشارة قطان، والياس خضرا، وحبيب الجاماتي، ويوسف حبيلين، عن أهالي زوق مكايل.
- هابيل الخوري، وحبيب يزبك، والياس حبق، وضاهر الخوري، عن أهالي مزرعة كفرذبيان.

- سجعان العضيمي، وبشارة غانم، عن أهالي جونية.
- حناديب، ويوسف اغناطيوس، عن أهالي درعون.
- صليبي القاعي، ومارون مقيم، عن أهالي سهيلة وجعيتا والمزارع المجاورة(٥٨).

يذكر «العقيقي» أن المشايخ كانوا يشجعون حركة الفلاحين هذه، وفي تصورهم انها حركة موجّهة ضد القائمقام بشير أحمد ومنافسه بشير عساف، وبأنهم، بتشجيعهم لهذه الحركة، سوف يضربون الاثنين معاً لكي يتسنى لهم استعادة صلاحياتهم وسلطاتهم على الفلاحين أنفسهم الذين فاجأوا المشايخ بموقفهم المناوئ للإقطاع، وذلك في اجتماعهم المعلن في عجلتون، في أول شهر أيلول (١٨٥٨)، فكان «بيت الخازن» يحثون الفريق المناوئ للقائمقام بشير أحمد على الاجتماع وتقديم العرائض برفض القائمقام، ويحثون، في الوقت نفسه، الفريق المناوئ للأمير بشير عساف على عمل الشيء نفسه، ولكن اجتماع عجلتون الذي ضمّ ممثلي معظم القرى فاجأ أولئك المشايخ بأنه كان ضدّهم وليس ضد القائمقام بشير أحمد ومنافسه بشير عساف(٥٩).

ويبدو، وفقاً لرواية العقيقي أيضاً، أن عدداً من المشايخ «من أوجه البلاد»، مع «بعض الكهنة المعتبرين والخواجات»، قد حضر اجتماع عجلتون حيث تظاهر المجتمعون أمام المشايخ بأنهم سوف «يكونون، كما كانوا أولاً، وليس عندهم فكر مضر أو تغيير»، ولكن المشايخ انقسموا على أنفسهم، فبينما راعى فريق منهم الأهالي ولاطفهم واستمع إلى شكاواهم، وقف فريق آخر منهم موقف المتشدد، فهدّدهم بالقتل وبالطرد من البلاد(٦٠)، واغتنم «المدير العام، الياس المنيّر» هذه الفرصة المتاحة فحرّض على العصيان والثورة، وانتشر التذمر بين الفلاحين في عدد من القرى، في المزرعة وزوق مكايل

وجونية وغيرها، فاعتدى الأهالي، في الزوق، على الشيخ عباس الخازن، وحاولوا ضربه فهرب ولجأ إلى إلى دير يدعى «دير البشارة»[٦١]. إلا أن الشرارة التي أشعلت نار الثورة كانت تلك الحادثة التي جرت في ٩ كانون الأول، لرجل من «زوق مكايل» أقدم «الشيخ يوسف وردان الخازن» على إهانته وشتمه في ساحة جونية، فعاد هذا الرجل (ويدعى يوسف العجوي) إلى الزوق حيث «شرع يصيح» في أسواقها شارحاً ما حدث له على يد الشيخ الخازني، وكان «الياس المنيّر» قد هيّأ الأنفس، في هذه البلدة، للثورة، فسار فريق من شبابها إلى جونية حيث تصدّوا للشيخ الخازني فأهانوه وضربوه، ثم عادوا أدراجهم إلى بلدتهم[٦٢].

ويروي «الحتوني» الحادثة الأخيرة التي شهدها بنفسه، في جونية، فيذكر ان شباب الزوق شتموا الشيخ يوسف وردان الخازن وأهانوه «حتى توصلوا إلى أن يضربوه» ولم يكفوا عنه إلا احتراماً للحتوني نفسه، ويقول: «فقبضته (الشيخ الخازني) بيدي وأخذته وذهبت به إلى أعلى مساكن رهبان الأرمن... وتركته ورجعت إلى الرجال المذكورين أنبهم وأوبخ الجهال منهم... حتى أمكنني إقناعهم، فرجعوا إلى الزوق وهم يصيحون بالتهديدات ضد المشايخ والتشكيات من تعدياتهم»[٦٣].

أقلقت الحادثتان اللتان مرّ ذكرهما (في زوق مكايل وجونية) المشايخ والإقطاعيين جميعاً، خصوصاً أن حوادث أخرى مماثلة وقعت في عدّة قرى من كسروان مثل «عشقوت وريفون وفيترون وميروبا وكامل القرايا»[٦٤]. ونشط أهالي القرى التي وقعت فيها تلك الحوادث في تنظيم أمورهم وترتيبها لمواجهة كل حدث يمكن أن يستجد مع المشايخ، فعيّنوا، في قراهم، «شيوخ شباب» مهمّتهم إعداد شباب القرية للمواجهة عند الضرورة، فكان «سجعان

العضيمي» شيخ شباب جونية، و«باخوس أبي غالب» شيخ شباب عشقوت، و«ناصيف الخوري» شيخ شباب ميروبا، و«حسان صفير» شيخ شباب القليعات[٦٥]، أما المشايخ الخازنيون فقد اجتمعوا في قرية «غسطا» وألفوا «جملة جمعيات» للمواجهة، ثم كاتبوا «كامل الأمراء والمشايخ» كما كاتبوا المشايخ الدروز «مثل بيت جنبلاط وبيت تلحوق وخلافهم»[٦٦]، للتباحث فيما يجب عمله تجاه العصيان المرتقب من الفلاحين ضد مشايخهم، ثم كتبوا رسالة إلى البطريرك بولس مسعد «يخبرونه بما جرى وحدث»[٦٧]. ويذكر العقيقي أن اجتماع المشايخ الخازنيين لم يسفر عن شيء و«لم يتفق لهم رأي»، ولكن المؤرخ «يوسف يزبك»، محقّق مذكرات العقيقي، يذكر أن الخازنيين اتفقوا على «سحق الروح الشعبية» وسجلوا اتفاقهم هذا في ميثاق نشره في ملاحق الكتاب (ملحق رقم ١) وقد جاء فيه أن المشايخ الخازنيين اتفقوا فيما بينهم على أن يكونوا يداً واحدة «لكافة ما به مصالحنا، لرفع التعدي، إن كان علينا أو منا، على أحد» وأقاموا، لذلك، وكلاء عليهم هم «اخواننا حصن وقعدان» الخازن، ووقّعوا اتفاقهم هذا في بيت «أبو نوفل الخازن» بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٨٥٨[٦٨].

ويبدو أن المشايخ المجتمعين في غوسطا قد أخذتهم الحمية، خصوصاً بعد أن اجتذبوا إليهم بعضاً من أهل البلدة الذين استنكروا ما حدث للشيخ الخازني في الزوق، فقرّر أولئك المشايخ تجريد حملة على الزوق لتأديبها، الأمر الذي دعا إلى تدخل بعض العقلاء من أهالي «دلبتا وعرمون وشننعير»، وسعوا لإقناع المشايخ بالعودة عن قرارهم هذا وثنيهم عن مهاجمة البلدة. وعلم أهل الزوق بما جرى في غوسطا، وخصوصاً استدعاء هؤلاء المشايخ لخوري البلدة، وهو خازني، (يوسف راجي الخازن، رئيس دير البشارة وكاهن الرعية في

الزوق) إلى غوسطا للانضمام إليهم، وهو ما فعله الخوري يوسف (رغم نصيحة زميله الخوري بطرس مسعد شقيق البطريرك، بعدم تلبية الدعوة، والبقاء في الزوق لتهدئة الأهلين)[٦٩]، فقرّروا الاستعداد للقتال دفاعاً عن بلدتهم، وشرعوا بجمع الأسلحة، وكتبوا إلى أهالي عجلتون وباقي القرى التي كانوا قد اتفقوا معها، لتحريضهم «على القيام والثبات على المعاهدة التي عقدت فيما بينهم». فاجتمع «أهل عجلتون وريفون وعشقوت والقليعات» مع وكيلهم «صالح جرجس» وقرّروا، بالإجماع، حمل السلاح والثورة على المشايخ[٧٠]. وبذل بعض رجال الدين، أمثال المطران يوسف رزق والمطران نقولا مراد والخوري فرنسيس زوين، جهداً كبيراً لإصلاح ذات البين وتقريب وجهات النظر بين الفريقين (الفلاحين والمشايخ) وذلك بتوجيه من البطريرك الماروني بولس مسعد الذي سعى، بنفسه، لإخماد نار الثورة قبل اشتعالها، مستعيناً، لذلك، «بمطارين الطائفة (المارونية) ومعتمديها من إكليروس وعوام، من كسروان»[٧١]، وأمر الخوري يوسف راجي الخازن بالعودة إلى رعيته في زوق مكايل فأطاع ونفذ، كما أمر الرعية في البلدة أن تبدي، بدورها، للخوري «مزيد الإكرام والطاعة» فأذعنت لأوامر البطريرك وحضر منها «جمهور غفير، إلى بكركي، وأخذوا الأب المشار إليه» إلى مقر خدمته في الزوق[٧٢].

ويبدو أن المساعي التي بذلها البطريرك والإكليروس المارونيان، لإصلاح ذات البين، لم تسفر عن أية نتيجة، كما أنها لم تكن كافية لإقناع معظم الباحثين والمؤرخين والمراقبين (القناصل الأوروبيين) بأن الإكليروس الماروني بريء من التحريض على هذه الأحداث، وفي ذلك الأمر شهادات للعديد من هؤلاء، نذكر منهم، على سبيل المثال: الرحالة الفرنسي «بوجولا»، والقنصل الفرنسي ببيروت «الكونت بنتيفوليو» والقنصل الإنكليزي العام

ببيروت «المستر مور» وكثيرون غيرهم، (ونجد شهادات لهؤلاء في سياق البحث). حتى ان «ادوارز» لم يتورع عن أن يتّهم الإكليروس المسيحي بالتحريض على الثورة «ضد المشايخ الخازنيين والحبيشيين» وطردهم من منازلهم، حتى إذا ما تخلصوا منهم «وكانوا يعتبرونهم أعداء لهم»، صبّ «الرهبان والأساقفة» كل جهودهم «لاكتساب ثقة الشعب، وباسم إله السلام، بدأوا يدعون لحرب مقدّسة ضد أعداء الدين وضد المسلمين»، وان «غرورهم قادهم إلى الاعتقاد بأن باستطاعتهم أن يطردوا، من سوريا، كل الشعوب غير المسيحية، لكي يسيطروا عليها، لوحدهم»[٧٣]. وفي معرض ردّه على «ادوارز» دفاعاً عن الإكليروس الماروني، يؤكّد «جوبلان» أن هذا الإكليروس «أسهم، بالتأكيد، وإلى حدٍّ كبير، في الحركة الديموقراطية»، إلا أنه يستطرد: «أما القول بأن هذه الحركة كانت تظاهرة للتعصب الديني فهو جهل تام لطبيعة هذه الحركة، فهي كانت، بعكس ذلك، حركة سياسية واجتماعية أصلاً، موجّهة ضد الإقطاعيين الموارنة أكثر منها ضد الإقطاعيين الدروز»[٧٤].

وكان الوكيل العام (صالح جرجس صفير) ميالاً، على ما يبدو، للمسالمة، أو أنه كان يخشى عواقب هذه الثورة (وفقاً لرواية الحتوني) فاستقال من الوكالة، عندما فشلت مساعي المصالحة[٧٥]، وقصد ريفون ومعه كل من هابيل العقيقي (من المزرعة) وناصيف الخوري (من ميروبا) وباخوس أبي غالب (من عشقوت) ومعهم بعض رجالهم، وطلبوا من «طانيوس شاهين» أن ينضم إلى الحركة، فوافق بعد «مجادلة عظيمة... وأقاموه وكيلاً على قرية ريفون» ثم على «قرايا كسروان الجرود»[٧٦].

ولد طانيوس شاهين في ريفون بكسروان عام ١٨١٥، وهو من آل سعاده، كان «طويل القامة، قوي البنية، في الثالثة والأربعين من عمره،... اشتهر

بشراسة خلقه وميله إلى العنف»[٧٧]، وكان يتميز بالنشاط والإندفاع، إلا أنه أمي يجهل القراءة والكتابة، وذو نزعة دينية واضحة. وقد حمل لواء الثورة ضد المشايخ «لكي ينتقم من شيخ سرق منه مبلغ عشرة آلاف قرش». وقد بدأ حياته «مكارياً، ثم بيطرياً»[٧٨]، بعد أن تعلم مهنة البيطرة من أبيه، واحترفها حتى تعيينه قائداً للثورة الشعبية في كسروان، حيث أبدى شجاعة وحنكة مميزتين في قيادته للجماهير الثائرة على الإقطاع في هذه المنطقة، وصار «يخاطب بيت الخازن بخطابات رسمية»، حتى حاز على احترام الجميع وتقديرهم وأطلق عليه لقب «بك» وصار يستقبل «بالتشريفات التي كانت مخصّصة للخازنيين»[٧٩]، ويعامل من قبل الأهالي كرجل دولة من الطراز الرفيع «يصنعون له الملاقاة الجيّدة بالفرح والسرور، وطلق البارود المتواصل، نظير زيارة الحكام لرعاياها»، أما هو، فقد تعهد رعاياه وعاهدهم بأن يشد أزرهم و«يريحهم من المشايخ بحسب مأربهم»[٨٠]، وكان لا يفتأ يتفقدهم في القرى المختلفة من كسروان، ويسهر على تنظيمهم وتعزيز روحهم المعنوية في وجه مشايخ الإقطاع.

هل كان انتقال الوكالة العامة للحركة من جرجس صالح صفير إلى طانيوس شاهين سعاده، ومن زوق مكايل (مركز المدير العام الياس المنيّر) إلى ريفون، حدثاً غير عادي، كما يعتبره مسعود ضاهر؟ إذ انتقلت مسؤولية هذه الحركة من رجل لم يستطع استكمال المسيرة، ضعفاً أم خوفاً أم تردّداً، إلى رجل عرف «بصلابته ضد مشايخ آل الخازن، وبعلاقاته الممتازة مع جماهير الفلاحين والأهالي»، ومن الساحل، حيث الولاء للمشايخ مشوب بالكثير من التردّد واللامبالاة، إلى الجرد، عقر دار المشيخة الخازنية ومعقل زعامتها؟[٨١].

نعتقد أن في الأمر كثيراً من الحقيقة، خصوصاً بالنسبة إلى شخصية القائد الجديد للحركة، طانيوس شاهين، يدلنا على ذلك ما أورده الحتوني من هياج بلغ حدّ الثورة عندما أشيع بين الأهالي أن المشايخ قد أطلقوا النار على القائد الجديد، إذ انه «حدث هيجان وضوضاء في ريفون، وامتد صياحهم إلى القرى المجاورة»، واجتمع، في تلك الليلة، في ريفون «نحو ألف رجل» استنكاراً للحادث واستعداداً للدفاع عن طانيوس شاهين وما يمثله من مواقف متصلبة ضد الإقطاع والاستبداد، مما أثار قلق المشايخ وخوفهم. لكن الشيء نفسه حدث، في اليوم التالي، ولشخص آخر غير طانيوس شاهين، هو «اسرائيل بن الخوري الياس»، ولم يكن معروفاً في أوساط الثورة الفلاحية في كسروان، ومع ذلك فقد اهتاج أهالي عجلتون بمجرد سماعهم بشائعة اطلاق النار عليه، مع انتشار الزعم، في صفوف الأهلين، بأن الهدف من إطلاق هذه الشائعات، غير المؤكّدة، هو «زيادة الهيجان والحركة على المشايخ»[٨٢].

في أي حال، كانت هذه الشائعات مناسبة اغتنمها المدير العام الياس المنيّر (وكان لا يزال مرشد الحركة وموجّهها) فأوعز إلى وكلاء القرى أن يتوجّهوا، مع وكيلهم العام طانيوس شاهين، إلى بيروت، لكي يقدّموا الشكاوى إلى الوالي (خورشيد باشا) ضد المشايخ باعتبارهم مصدر ما يحدث في الجبل من اضطرابات، وآخرها إطلاق النار على طانيوس شاهين واسرائيل بن الخوري الياس، وقد نفّذ الوكلاء تعليمات مديرهم العام، فقصدوا بيروت وعلى رأسهم «الوكيل العام طانيوس شاهين» حيث استقبلهم خورشيد باشا واستمع إلى شكاواهم ومطالبتهم برفع ولاية المشايخ الخازنيين عنهم، وكان ذلك دليلاً كافياً على احتضان خورشيد باشا للثورة وتشجيعه لها[٨٣]، مما زاد من قلق المشايخ وخوفهم على مستقبل وضعهم السياسي في الجبل، فتقدّموا، بدورهم،

من خورشيد باشا، بعريضة يطالبونه فيها بوضع حد لتعديات الفلاحين عليهم، فأوفد الباشا «الأمير يوسف علي مراد» إلى الزوق، ومعه ٢٠٠ خيّال ارناؤوطي، لمعالجة هذه المشكلة ومحاولة التوفيق بين الفريقين المتنازعين، وكان ذلك في السابع من كانون الثاني عام ١٨٥٩ [٨٤].

لم يتمكن مبعوث الباشا من الوصول إلى أي حل للخلاف القائم بين الفلاحين والمشايخ الخازنيين، مما دعا المشايخ للتداعي إلى عقد اجتماع في غوسطا لتدارس أوضاعهم، وكان ذلك يوم ١٩ من الشهر نفسه، (كانون الثاني)، فاغتنم مبعوث الباشا فرصة اجتماعهم وتوجّه بخيّالته الارناؤوط إلى غوسطا للتداول معهم بشأن المصالحة مع الفلاحين، وما إن علم الفلاحون بذلك حتى «زادوا هيجاناً» واجتمع منهم «نحو ثمانماية رجل» من مختلف قرى كسروان «مدجّجين بالأسلحة» واتجهوا إلى غوسطا حيث طالبوا المشايخ الخازنيين بمغادرة كسروان كلها، وحاول مبعوث الباشا تهدئة الفلاحين الثائرين، إلا أنه لم يفلح، فازداد الفلاحون «صياحاً وهيجاناً»، وهجموا على دور المشايخ، وأطلقوا الرصاص عليهم»، عندها، نزح المشايخ «من أوطانهم، مع كامل حريمهم وأولادهم»[٨٥]، فنزح المشايخ الذين كانوا في غوسطا ودلبتا وعرمون وغزير إلى بلاد جبيل وبيروت، ونزح الذين كانوا في عجلتون وريفون والمزرعة وغيرها إلى قاطع بيت شباب. ثم نهب الأهلون دور هؤلاء المشايخ «في عجلتون والقليعات ومزرعة كفرذبيان وبلونة»، وحجز طانيوس شاهين غلالهم وأرزاقهم[٨٦].

وتختلف رواية الحتوني عن رواية العقيقي لحادثة تهجير المشايخ الخازنيين من غوسطا، إذ يذكر العقيقي أن المشايخ، عندما اجتمعوا بغوسطا «خاطبوا وكلاء البلاد» لكي يعلنوا مطالبهم، فتقدّم وكلاء القرى بالمطالب التالية:

١ - أن يرفع المشايخ أثقالهم وباقي مطاليبهم عن الفلاحين وأهالي القرى.

٢ - أن يكون من المشايخ ثلاثة مأمورين فقط «عن كل عهدة مأمور واحد» ويكون باقي المشايخ مساوين للأهالي.

وما أن قبل المشايخ بمطالب الفلاحين حتى تراجع الفلاحون عن ذلك وطالبوا بأن يكون من المشايخ، على كسروان، مأمور واحد، يعاونه معاون واحد، على أن يُنتخب الاثنان من الأهالي. وقد رفض المشايخ مطالب الفلاحين هذه، وقرّروا رفع ظلامتهم إلى والي بيروت (خورشيد باشا)، وعندما علم الفلاحون بذلك تنادوا للاجتماع حيث قرّروا بأن «يقيموا كامل بيت الخازن من كسروان» نساءً ورجالاً، وقد اختار طانيوس شاهين الوسيلة فأخذ «يتحايل على المشايخ ليقيمهم من كسروان»، فكان يدّعي أحياناً «انهم أرادوا قتله»، ويدعي أحياناً أخرى «انهم كبسوه في بيته وأطلقوا عليه الرصاص»، وكان يبغي من كل ذلك خلق «العداوة بين المشايخ والأهالي» حيث «كانت البغضة تتعاظم والشر يزداد»، إلى أن تداعى المشايخ للاجتماع في غوسطا والتداول في أمورهم، فهاجمهم «سجعان العضيمي، شيخ شباب جونية، ومعه جمهور من ساحل علما وغادير ودرعون» وطردوهم من غوسطا، وتوجّه المشايخ المطرودون إلى «ناحية عرمون» حيث تفرّقوا منها، بعد ذلك، في نواحي مختلفة من البلاد[٨٧].

ويتحدث العقيقي عن ذلك، بالتفصيل، فيقول:

- لجأ فريق من المشايخ إلى «دير سيدة بزمار» فعرف بهم طانيوس شاهين وتوجّه إليهم برجاله وهو ينوي الهجوم عليهم وهم في الدير، لولا أن منعه وجود البطريرك الأرمني (غريغوريوس الثامن) فيه، فرحل المشايخ عن الدير، في الليل، خفية، ولجأوا إلى قاطع بيت شباب.

- لجأ فريق منهم إلى الكرسي البطريركي في بكركي، فتوجّه إليهم فريق من الأهالي «وأقاموهم من هناك»، فلجأوا إلى حالات وبلاد جبيل.

- بعد أن اعتدى الفلاحون على امرأة أحد المشايخ وابنته في عجلتون (الشيخ دياب) فقتلوهما وانتزعوا منهما حلاهما ومصاغهما، رحل كل المشايخ الخازنيين عن بلاد كسروان ولجأوا إلى بيت شباب وبسكنتا وبيروت وبلاد جبيل وغيرها[٨٨].

ويحدّد محقّق المذكرات، المؤرخ يوسف يزبك، زمن حصول هذه الأحداث، في شهر كانون الثاني عام ١٨٥٩[٨٩]، إذ يذكر أن اجتماع الفلاحين تمّ في «دلبتا» بتاريخ ١٣ كانون الثاني (وردت ٣ خطأ في الحاشية ١ من ص ٨٤) حيث بحثوا مطالبهم وأقروها نهائياً (في اليوم الرابع، ١٧ ك٢)، إلا أن المشايخ رفضوا هذه المطالب، عندها عقد الفلاحون اجتماعاً آخر قرّروا فيه طرد الخازنيين من كسروان.

يتضح، مما تقدم، أن روايتي الحتوني والعقيقي تتفقان في خطوطهما الرئيسية، باستثناء بعض التفاصيل التي يتفرد العقيقي بنقلها، كما يقدم محقق مذكراته، المؤرخ يوسف يزبك، في ملحق الكتاب، وثائق في غاية الأهمية، نخص منها:

وثيقة رقم ٣: مطالب الشعب من المشايخ، وتتلخص في ست نقاط:

١ - ما يتعلق بتوزيع الأموال الأميرية، ومال الأعناق، حيث يُطلب توزيعها، وفقاً للأصول، ودون تحميل الأهالي أية زوائد.

٢ - ما يتعلق بالتعديات والمظالم وما يؤخذ من الأهالي من زوائد خارجة عن القوانين.

٣ - ما يتعلق بالمعايدات ورسوم النكاح حيث يجب إبطالها وإزالتها نهائياً.

٤ - ما يتعلق بالمأمورية، حيث يجب أن يكون المأمور المكلف سياسة أحوال الأهالي أهلاً لهذه الوظيفة وكفؤاً للقيام بها وفقاً لأحكام العدل والقانون، وعندها، يجب على الأهالي أن يقدموا له واجب الطاعة والاعتبار، وأن يقام في كل قرية وكيل أو اثنان بغية تنفيذ أوامر المأمور وتسهيل أعماله.

٥ - ما يتعلق بالمساواة والحرية، حيث يجب أن يتغير أسلوب المكاتبة والتخاطب بين الأهالي والمشايخ، فلا يكون هناك تمييز أو احتقار في المخاطبة.

٦ - ما يتعلق بمأموري كسروان الذين يجب أن يكون أمرهم نافذاً على الجميع «من دون استثناء»، أما باقي المشايخ فيتم التعامل معهم كما يتم التعامل مع الأهالي، بحيث «تجري عليهم التأديبات بموجب القوانين» كما تجري على من يعتدي من الأهالي[٩٠].

وثيقة رقم ١٦: أورد المؤرخ يزبك، في الوثيقة رقم ١٦ في كتاب العقيقي، نصاً ذكر أنه نقله عن سجلات البطريركية المارونية، ويتضمن «**البنود المطلوبة لنا (أي الفلاحين) من بني خازن**، وهي:

«- بند أول: الدعاوى العمومية تجري محاسبتها عن يد شخصين منتخبين أولهما منتخب من قبلنا والثاني منتخب من قبل المشايخ، وقدر ما يتعقب بذمتهم يندفع حالاً.

«- بند ثاني: يدفعوا المشايخ أكلافنا التي تكلفناها بسببهم من مصاريف التحويلات ومصاريف الوكلا.

«- بند ثالث: تكون منزلة المشايخ بمنزلتنا في كل شيء بدون استثناء البتة.

«- بند رابع: إن المشايخ لا يكون منهم أحد مأموراً علينا.

«- بند خامس: رسومات المعايدات التي مسنينها علينا بسندات عند مبيعهم لنا محلات من أرزاقهم، فهذه حيث كانت تحصل جبراً فتكون باطلة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً». (بدون تاريخ)[٩١].

وثيقة رقم ٤: شكوى مرفوعة من آل الخازن إلى البطريرك بولس مسعد بصدد تعديات الأهالي عليهم.

وتتهم هذه الشكوى الفلاحين بأنهم يتحركون «بحكمة غريبة شيطانية» تتصل ببيروت حيث كلّ يفعل «ما يناسبه من الغايات، فالحاكم ما يوافقه، والقيمقام شرحه، والمسلم يتشرب ما يهواه، والإفرنجي كذلك، والنصراني المختلف المذهب شرحه»، والهدف من كل ذلك هو انقراض ولاية الأسرة الخازنية وليس تهذيبها واصلاحها كما يدّعون، كما تتهم طانيوس شاهين بأنه يطلق النار ليلاً على منزله ثم يزعم أن المشايخ الخازنيين يطلقون النار عليه بقصد قتله. ثم يطلب المشايخ المشتكون من البطريرك الماروني أن يقوم بزيارتهم لأن تأخره في الزيارة سوف يفسّر من الفلاحين وعموم الناس بأنه «عدم اكتراث» بهم. وان تأخره في زيارتهم يزيد «الهيجان ساعة بساعة»[٩٢].

بعد أن طرد المشايخ الخازنيون من كسروان انتشرت قوة من الجيش النظامي العثماني في تلك البلاد، وكانت تقدر بنحو ماية وخمسين جندياً (مايتي جندي عند الحتوني)[٩٣] من الأرناؤوط والباش بوزك، وقد انتشرت في جونية والزوق وعجلتون وكفرذبيان. وتقدم المشايخ بعريضة إلى الوالي خورشيد باشا يشكون فيها الظلم الذي أحاق بهم من جرّاء الثورة الفلاحية التي قامت في البلاد ضدهم، فأمر خورشيد باشا بإحضار طانيوس شاهين وبعض زعماء الثورة، فحضر إلى بيروت كل من طانيوس شاهين وبعض وكلاء القرى مثل صالح جرجس صفير من عجلتون وهابيل عقيقي من المزرعة

والياس حبالين من زوق مكايل وحسان صفير من القليعات، ووكلاء آخرون عن باقي القرى، وامتثل الجميع أمام الباشا حيث كان القائمقام الأمير بشير أحمد يدافع عن الفلاحين بينما كان المشايخ يعرضون ظلامتهم، وكان القناصل الأجانب، كعادتهم، بين مؤيد للفلاحين ومؤيد للمشايخ، وكان واضحاً أن ما يقوم به الوالي إن هو إلا مناورة مكشوفة، وان السلطة كانت موافقة، ضمناً، على ما جرى للمشايخ، يؤكّد ذلك ما قاله طانيوس شاهين للحتوني عندما التقاه ذات يوم، إذ أخبره أن الباشا «هو المرشد لهذه الأعمال» (أي أعمال الثورة)[٩٤]، كما يؤكّده انسحاب الجيش النظامي العثماني من كسروان بعد شهر ونصف الشهر فقط من إقامته في تلك البلاد، وما جرى بعد ذلك من تدمير لمنازل المشايخ ونهب لغلالهم وكرومهم. وحكم طانيوس شاهين البلاد بعد ذلك وأعلن «الجمهورية»، وذاع صيته في البلاد وأخذ يصدر الأوامر فيأمر «بتحصيل الحقوق وقصاص المذنبين كيفما يشاء من دون معارض»[٩٥].

يتحدث العديد من المؤرخين عن هذه الثورة ويعتبرونها أول ثورة شعبية إصلاحية في البلاد منذ قرون، وان قائدها «طانيوس شاهين» كان رجل دولة من الطراز الرفيع، فهو قد حكم البلاد بأسلوب ديموقراطي جمهوري يختلف اختلافاً كلياً عن الأساليب التي كان الإقطاع يمارسها في ذلك الحين، فأنشأ ما يمكن اعتباره «أقدم جمهورية في الشرق»[٩٦]، إلا أن هذه «الجمهورية» ما لبثت أن سقطت بفعل تكتل الإقطاع في كل مناطق الجبل (الدرزي والمسيحي)، وبفعل حركات التمرد التي قامت في عدد من القرى ضد وكلاء هذه القرى، وبفعل تخلي الإكليروس الماروني عنها، وبفعل الحرب الطائفية الدرزية - المسيحية التي عمت الجبل بعد عام واحد من قيامها (عام ١٨٦٠)[٩٧]، حيث

لم تستمر «جمهورية» طانيوس شاهين الفلاحية سوى عام واحد فقط (عام ١٨٥٩)، عاد، بعدها، الفلاحون الثائرون إلى جذورهم الطائفية.

ونحن، إذ نوافق على القول بأن هذه الحركة حملت الكثير من المزايا التقدمية التي جعلتها مناوئة لأي حكم اقطاعي، ومتقدمةً على ما سبقها من أنظمة في هذه المنطقة من بلاد الشام، لا يمكننا إلا أن نعتبر أن القول بديموقراطيتها ونظامها الجمهوري يتضمن الكثير من المبالغة، إذ انه من المؤكّد أن طانيوس شاهين لم يكن ديموقراطياً ولا جمهورياً، وإنما كان قائد انتفاضة فلاحية ضد الحكام الإقطاعيين المستبدين في كسروان، بل إنه تصرف، بدوره، تجاه أولئك الإقطاعيين، تصرف الحاكم المستبد، يؤكّد ذلك ما نجده عند العقيقي من قول بأن الأهالي عطلوا «أملاك المشايخ من قطع أحراش وتكسير أبواب حارات المشايخ وأخذ حاصلاتهم من حرير وحنطة وزيت وكروم وكلما يمكنهم أخذه، والمشايخ الذين كانوا يشيلو قز بأيديهم قسموا توتهم على الأهالي، وكانوا إذا وجدوا أحد شُركات (شركاء) المشايخ آخذ إلى معلمه شي، كانوا يترصدونه ويأخذونه ويأخذون منه كلما يكون معه ويأكلونه ويعملوا له بهدلة... حتى أن طانيوس شاهين جمع جانب من أملاك المشايخ في الساحل والجرد إنكان من الحرير أو من الحنطة ووضعها في بيته، وكان يأخذ ذلك بقوة الجمهور، وفتح خروجه في بيته إلى الشارد والوارد، وعمل منازيل وفرق جباخانات، وعمل مثلما تعمل الدور الواسعة. حتى إن اسمه شاع في كل الجهات، وكل قرية لا تسمع لمقاله كان يرسل إليها جمهور من باقي القرايا لأجل تطبيعها»[٩٨]. فالثورة قد قضت، إذن، على المشايخ (بطردهم) وعلى أملاك المشايخ ودورهم وغلالهم (بتدمير الدور وقطع أشجار الأملاك ونهب الغلال)، وكان الفلاحون يترصدون من بقي من المشايخ في البلاد

فيقاسمونهم أرزاقهم إن لم ينتزعوها منهم كلياً، وأما قائد الثورة (طانيوس شاهين) فقد كان الآمر الناهي، يصادر الغلال ويحتجزها في منزله ليوزعها على هواه، ويرسل فرقاً تأديبية لكل قرية تخرج عن طاعته، وإذ كان «يقطع أوامر بتحصيل الحقوق وقصاص المذنبين كيفما شاء من دون معارض»، فذلك لا يعني أنه كان ديموقراطي النزعة جمهوري الحكم، طالما أنه هو الذي يصدر الأوامر بتحصيل الحقوق وعقاب المذنبين، دون أية محاكمة، ولو كانت بدائية، فهو، لوحده، السلطة الإدارية والقضائية والتنفيذية، ولا يحق لأحد غيره ممارسة أي من هذه السلطات.

جمهورية ديموقراطية شعبية؟

سماها العقيقي «الحكومة الجمهورية»[٩٩]، وسماها يزبك «أقدم جمهورية في الشرق»[١٠٠]، وسماها ريتشارد ادوارز «ثورة ديموقراطية»[١٠١]، وسماها «بول نجيم» أو (جوبلان): «جمهورية شعبية حقيقية، حيث تسلّم الإدارة رؤساء اعترف الشعب بهم، وحيث سادت الحرية والمساواة السياسية الكاملة، وألغي الإقطاع في الواقع، وأصبح تحرّر الفلاحين وانعتاقهم حقيقة، واختفى التمييز بين الطبقات الاجتماعية، ووزعت أملاك السادة الهاربين على الفلاحين»[١٠٢]، كما سماها «حركة ديموقراطية ثورية قامت ضد السادة الإقطاعيين وأُعدت لزمن طويل، مع تطور الشعب الماروني الذي توصل، في غالبيته، إلى رفض الانصياع للنبلاء، وطالب بإلغاز امتيازات الإقطاع، وهي امتيازات بدت له ظالمة وجائرة، كما طالب بالمساواة بين طبقات المجتمع»[١٠٣]. وسمتها «سميليا نسكايا» «جمهورية فلاحية مستقلة» مستندة، لهذه التسمية، على ما رافق سلوك الثوار

من ممارسات تتصف بالعمومية وبالاختيار الديموقراطي الحر، فالجهاز الأعلى للسلطة هو «الاجتماع العام الذي يضم ممثلي القرى، الوكلاء الذين يناهز عددهم التسعين شخصاً»، وكان هذا المجلس يعقد اجتماعاته «بشكل خاص، خلال الأيام الأولى من طرد المشايخ، ثم أخذ يعقد جلساته، بعد ذلك، لمناقشة قضايا العصيان المهمة»، وكانت قرارات هذا المجلس تؤخذ «بالاجماع» إن هي اتخذت صفة «الأهمية الكبرى»، فتوقّع «من قبل الوكلاء المشاركين في الاجتماع كافةً»، ومع ذلك، فقد كانت القرارات التي توخذ «بالأكثرية» تتمتع، بدورها «بالصفة القانونية». ولكن سميليا نسكايا نفسها، تعود فتستطرد، في حديثها عن هذه الثورة، بأن «الوكيل العام طانيوس شاهين، المنتخب من قبل اجتماع الوكلاء... والمتمتع بنفوذ لا حدود له بين المتمردين، مما جعل المعاصرين يسمونه «الدكتاتور» شاهين» (كما أطلق عليه لقب «بك» ولقب «أميكو» أي «الصديق»)، وذلك نتيجة «منح الشعب طانيوس شاهين مطلق الصلاحية في توجيه المفاوضات مع الحكومة والإشراف عليها»، إلا أنه «وبالرغم من الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها... فإنه لم يكن يستطيع أن يتخذ القرارات المهمة بنفسه»، إلا أنه كان يتمتع «بحق دعوة الوكلاء للاجتماع، وبالسلطة القضائية، بالرغم من وجود جهاز قضائي في منطقة العصيان، وهو «الديوان» في الزوق. وكان لديه «جهاز إداري» يتصرف به، كما كان بإمرته «فرقة مسلحة تضم بضع مئات من الرجال»، وكانت تؤخذ مصاريف هذه الفرقة «من الرصيد العام الموجود في بيت طانيوس شاهين، ومن الرسوم الاستثنائية التي فرضها المتمردون»، وكان الثوار يطبقون، على خصومهم وعلى المخلين بالأمن العام، «مختلف العقوبات، بما فيها السجن» وذلك حسب النظام الثوري الذي يمارسونه(١٠٤).

هل يمكن الاعتماد على تفسير «سميليا نسكايا» للمصادر التي استقت منها أحكامها، لكي نعتبر أن النظام الذي طبقه طانيوس شاهين هو نظام جمهوري بالفعل؟ خصوصاً أن هذا النظام لم يعرف تشكيل أية مؤسسة جمهورية باستثناء «مجلس الوكلاء» الذي مارس مهماته بنجاح كبير في الفترة الأولى من الثورة، ثم تخلى عن وظائفه بعد نجاح الثورة، وبعد أن سلم مقاليد الحكم إلى «الديكتاتور» شاهين؟ نحن نعتقد أن سميليا نسكايا قد بالغت، إلى حد كبير، في تفسير النصوص التي اعتمدتها (وقد اعتمدت العقيقي كمصدر رئيسي)، وأولتها، بل وحمّلتها ما لا تحتمل من معاني وتأويلات.

أما باقي المؤرخين أمثال يزبك والعقيقي وادوارز، فلم يتمكنوا من أن يدعموا تسمياتهم بالأسانيد اللازمة لصحتها.

وأما «جوبلان» الذي منح «الجمهورية الشعبية» أوصافاً عديدة تلائم هذه التسمية، فهو لا يلبث أن يتناقض مع نفسه عندما يذكر أن الشعب «لم يكن سعيداً في اختياره لزعمائه، إذ إنه وضع ثقته، ليس، فقط، برجال عقلاء ومتزنين ورصينين، وإنما، كذلك، برجال مهووسين وعنيفين، لا يتميزون سوى بتبجحهم وقوتهم البدنية ووحشيتهم»، ويصف قائد هذه «الجمهورية» وزعيمها «طانيوس شاهين» بأنه «بيطري،... لا يشفع، للثقة به، سوى قامته العالية، وقوة عضلاته، وعنفه»، وانه «ارتكب تجاوزات مؤسفة» مستشهداً بقول اللورد ديفرين: «إن الجرائم التي ارتكبها المسيحيون من أعوان طانيوس شاهين ضد بعض النسوة التعيسات من آل الخازن، تجاوزت كل ما قيل ضد الطائفة الدرزية»(١٠٥).

رابعاً – تقييم القناصل الأوروبيين للثورة:

كيف كان القناصل الأوروبيون في بيروت ينظرون إلى هذه الثورة، وكيف كانوا يقيّمونها؟

بين يدينا تقرير مسهب بعثه «الكونت بنتيفوليو» قنصل فرنسا العام ببيروت، إلى «الكونت والوسكي» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٨٦٠، يتحدث فيه عن ثورة فلاحي كسروان على مشايخهم من آل الخازن، عام ١٨٥٩، مع تقييم عام للأوضاع في كسروان خلال هذه الثورة.

يصف التقرير حكم المشايخ الخازنيين «بالطغيان»، فهم «سادة اقطاعيون بالوراثة، تقلدوا، منذ القدم، وبموجب نظام ١٨٤٥»، حكم كسروان «المقاطعة التي تتألف من أراضي هي، بمجلمها، ملك لهم».

أما الثوار فهم فلاحون يطالبون «بمطالب بسيطة» يرون أن إدراجها في نظام الحكم الإقطاعي السائد في البلاد أضحى أمراً حتمياً، وأهم هذه المطالب: تعديل نظام جباية الميري، وشروط إيجار الأراضي العائدة للمشايخ، وإلغاء بعض الحقوق الإقطاعية (مثل إلغاء عقوبة الجلد والحبس الكيفي وأعمال السخرة).

من الطبيعي أن تفاجئ الثورة المشايخ الذين كانوا مطمئنين إلى استكانة الفلاحين واذعانهم، فقد «أدهشتهم» هذه الثورة التي قام بها «أناس تعودوا، منذ الولادة، على أن يرتعدوا خوفاً منهم»، لذلك، لم يحسب المشايخ لها حساباً، بل إنهم ظنوا أن بإمكانهم قمعها «ببعض التدابير الصارمة» ولكن، «وكما يحدث في حالات مماثلة»، لم تزد هذه التدابير الثوار إلا قوة وعناداً، كما ان «التدابير التعسفية التي مورست على الفلاحين... استدعت تدخلاً فورياً

للإكليروس الماروني». وللقنصل الفرنسي رأي مهمٌ في هذا الإكليروس، فهو، كما يراه، «الأكثر تنوراً من إكليروس جميع المذاهب الشرقية في سوريا، لذا، فهو يتمتع باحترام عميق واعتبار كبير»، وقد سعى البطريرك الماروني (بولس مسعد) ومطارنته إلى التوصل «لإيقاف الشر في مصدره»، لولا أن المشايخ «الذين أعماهم غرورهم، وقوتهم السالفة، والذين لم يقتنعوا بأن خطراً جدياً يتهددهم، رفضوا أي تنازل».

استمر الوضع في كسروان على هذه الحال عدّة أشهر، حيث بدأ الفلاحون يزدادون قوّة وتنظيماً، كما بدأوا «يسمّون رؤساءهم أو وكلاءهم»، وبدأت الثورة تضم إليها، كل يوم، قرى جديدة، حيث تنتظم هذه القرى «في اتحاد فيما بينها». وهكذا، ففي كل يوم يمر، كان يبدو حلّ المشكلة، بالشكل الذي يلائم المشايخ، أكثر تعذراً، و«تصبح التنازلات (المطلوبة من المشايخ)... أكثر ضرورة».

لم يكن الفلاحون، في البدء، يثقون بقوتهم، لذا اكتفوا، «بتظاهرات سلمية وبسيطة»، بينما استمر المشايخ في التمسك «بما يسمونه حقوقاً لهم»، وما أن بدأ الفلاحون يثقون بقوتهم حتى بدأوا يصعِّدون مطالبهم، مما حدا بالبطريرك الماروني إلى أن يكون منسجماً مع الواقع والمنطق، فيوافق على بعض المطالب الجديدة للفلاحين «مما جعل المشايخ يتهمونه بالإنحياز إلى الشعب الذي خرج، هو، من أحشائه».

إلا أن الوضع لم يلبث أن انفجر، حيث تعرضت منازل المشايخ للسلب والنهب، «وقتلت امرأتان من آل الخازن في هياج شعبي ليلي، وكل فريق يرمي مسؤولية الجريمة على الفريق الآخر»، ووقف البطريرك موقفاً معارضاً لتعديات الفلاحين على المشايخ، فتوجّه إليهم «بالتوبيخ الممزوج بالتهديد»، معتبراً أن

من واجبه «ووفقاً للسلطة التي يمنحه إياها منصبه»، أن يتدخل لوقف تدهور العلاقات بين الفريقين، إلا أن الفلاحين اتهموه «كما فعل المشايخ تماماً» بأنه انحاز إلى صف خصومهم، وهكذا «أصبح غبطته في موقع لا يسمح له بأن يكرّر التجربة».

وعندها، تدخل القناصل «الذين ظلوا، حتى هذا الحين، متفرجين على الأحداث»، فطلبوا من الوالي (خورشيد باشا) «أن يسمح للأمير المكلف مهام القائمقام بأن يوقف المشايخ الخازنيين عن متابعة وظائفهم في حكم المقاطعة، وأن يعيّن على كسروان حاكماً موقتاً، وأن يأمر كلاً من الفريقين المتنازعين بأن يسمي ممثليه لصياغة شكاواه ضد الفريق الآخر أمام مجلس يشكل لهذا الغرض، وأن يرسل فوجاً من الجند النظامي إلى كسروان لتأمين تنفيذ هذه الأوامر».

ولكن «كما يحدث عادة في كل أرجاء الامبراطورية العثمانية، في مثل هذه الأحوال» لم ينفذ «سوى جزء من هذه الأوامر»، إذ إنه «عُيّن أميرٌ لحكم كسروان، مركزه جونية»، ولكن الفلاحين «لم يرسلوا ممثليهم إلى المجلس، وبدلاً من أن يرغمهم الجند على ذلك ظلوا معسكرين في سفح الجبل، على الساحل»، بينما حاول «كيخيا المشير (الباشا) نفسه» أن يقنع طانيوس شاهين «بأن الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا الوضع، ولكي يستحق الاعتراف بدوره من قبل السلطة» هي «أن يقوم بالخطوات اللازمة لطلب متسلمين أتراك».

في أي حال، ذهبت كل هذه الجهود سدى، فقد «تظاهر الفلاحون بالانصياع، وأوفدوا ممثلين عنهم إلى بيروت، وانسحب الجند النظامي من الجبل، وتبع هذا الوقت العاصف فترة من الهدوء استمرت شهراً»، إلا أن الفلاحين ما لبثوا أن انتفضوا، وطردوا، في وقت واحد، «كل مشايخهم»، وقد

وصل هؤلاء المشايخ، مع عائلاتهم، إلى بيروت، «ولم يكن باستطاعتهم، بسبب المفاجأة غير المتوقعة التي تمّ بها طردهم، أن يحملوا معهم شيئاً، فخرجوا خالي الوفاض، دون أية موارد لديهم»، وكان قسم من هؤلاء المشايخ قد تمكن من النجاة «بواسطة الأديرة التي وفرت لهم الملجأ»، كما أن قسماً منهم «لم يتمكن من الخروج إلا بحماية الآباء أنفسهم».

أما الإكليروس، فقد كان قلقاً جداً، ذلك ان الثورة كانت على وشك الدخول «في مرحلة يصبح فيها هو (الإكليروس) نفسه، غير محترم»، وقد صادر الفلاحون «باسم المنفعة العامة» كل المحاصيل العائدة للمشايخ.

وصلت هذه الأنباء إلى الحاكم العام «خورشيد باشا»، وكان هذا مهتماً بتثبيت الأمن «في المناطق المختلطة»، حيث بدأ هذا الأمن يتزعزع بين الدروز والموارنة، فغرق «في قلق عميق». وكان «بطريرك الموارنة ومطارنته» يطلبون من (القنصل) بإلحاح، أن يتدخل مباشرة في هذه المسألة، «وكانت قنصلية فرنسا تتجنب، دائماً، التدخل في هذه الأحداث، منذ بدء الإضطرابات في كسروان، وقد اعتبر الفلاحون سكوتها بمثابة تشجيع لهم، إلى درجة أنهم كانوا يرفعون العلم الفرنسي في اجتماعاتهم».

ولا يخفى ما لفرنسا من تأثير قوي في هذه المنطقة، لذا، فإن تدخل القنصلية الفرنسية «واستنكارها لما يجري» يمكن أن «يحدث مفعولاً جيداً ويوقف الثورة»، حتى أن الفلاحين أنفسهم «المندهشين لما في تلك الأعمال من جرأة» بدأوا يخشون نتائجها، وقد طلب المعتدلون منهم، من القنصل الفرنسي، «ما سبق أن طلبه الإكليروس بالضبط». عندها، «اعتقدت (يقول القنصل) أن من واجبي أن استجيب للتمنيات العامة، حتى لو لم أحصل على نتائج مرضية، فإن في ذلك مصلحة للهدوء العام في البلاد، لذا، فقد توصلت،

وبجهد، إلى إقناع خورشيد باشا بالخطر الذي يمكن أن يقع إذا ما ترك المناطق المختلطة لوحدها قبل أن يجري مصالحة نهائية بين الفريقين. وقد اتفقنا، فيما بيننا، أن أوفد، بطلب من الإكليروس الماروني، موفداً من القنصلية، بمهمة إلى كسروان، لكي يسعى إلى تهدئة الخواطر وإعداد الطرق الملائمة لسلام عام».

وقد أوفد القنصل واحداً من أركان القنصلية «يتقن اللغة العربية ويلمّ بقضايا الجبل. وكان قد أقام في كسروان عاماً كاملاً» وهو (السيد سان شافري Saint Chaffray)، وقد قام هذا الموفد بالمهمة خير قيام، «وكانت النتائج التي حصلنا عليها مرضية بشكل لا مثيل له، في مثل هذه الأمور، حتى أن قسماً من الإقطاعة الثائرة تقدم بطلبات يلتمس فيها هدنة عامة، كما يلتمس عودة الحاكم الموقت إلى مقره، وعودة المشايخ إلى منازلهم». أما قائد الثورة، طانيوس شاهين، وأنصاره من «أهالي القرى في أعلى الجبل»، فلم يرضوا بعودة المشايخ «إلا ضمن بعض الشروط»، كما انهم لم يقبلوا بأي حاكم «إلا إذا تمّ اختياره من صفوفهم».

ويستطرد القنصل الفرنسي: «وبفضل هذا الانشقاق الذي ما لبث أن وقع بين الفلاحين أنفسهم، استطعت أن أتوصل، خلال الشهرين الآخرين، إلى أن أقوم بعملية تقارب بين المشايخ والفلاحين، وهو ما سمح لي بأن آمل في التوصل إلى نوع من المصالحة التامة» بين الفريقين المتنازعين[١٠٦].

ويضيف القنصل «بنتيفوليو» مواقف أخرى أكثر وضوحاً تجاه الإكليروس، وذلك في التقريرين اللذين رفعهما إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ حزيران و١٠ آب ١٨٦٠، يقول «بنتيفوليو» في تقريره بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٦٠ إن الإكليروس «لعب دوراً لا يتناسب، تقريباً، مع مهمته للسلام،

فهو قد رغب في السيطرة على الوضع والحلول محل الأريستوقراطية واستلام زمام الأمور، ولكن طبيعة الأشياء نفسها، ومقاومة الأريستوقراطية، والتكتيك الذي اتبعته السلطة العثمانية، والذي يقضي بإضعاف البعض بواسطة البعض الآخر، عطّل مشاريع الإكليروس. ولم تتأخر السياسة العثمانية عن أن تجني ثمار تكتيكها هذا، فالأريستوقراطيون والإكليروس، كلاهما، تجاوزهما الشعب الذي لم يعد بإمكانهم أن يمارسوا عليه سوى تأثير وهمي، ولم يعد بإمكانهم قيادته»[١٠٧]. ويستطرد «بنتيفوليو»، في تقريره بتاريخ ١٠ آب، متحدثاً عن الإكليروس الماروني ودوره في إذكاء الخلاف بين الموارنة أنفسهم من جهة، وبينهم وبين الدروز من جهة أخرى، فيقول: «منذ عام ١٨٤٠، تغير الوضع (في جبل لبنان)، إذ إنه، بعد أحداث عام ١٨٤١، وخصوصاً عام ١٨٤٥، أصبح الإكليروس (الماروني) يتدخل، بنشاط، في الشؤون العامة، ذلك أن تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين، درزية ونصرانية، أضعف هيبة السلطة التي حلّت سلطة الإكليروس محلها، سريعاً. كما أن الانتهاكات المستمرة لحقوق الفلاحين المسيحيين (من قبل الإقطاع) في المناطق المختلطة اضطرت المطارنة الموارنة والكاثوليك والأرثوذكس للتدخل بطريقة ما، ورفع الصوت لمصلحة رعاياهم ضد المقاطعجيين الذين يضطهدونهم. وانتهى هذا التدخل، الذي بدأ غير رسمي إلى أن أصبح رسمياً، بعد ذلك، إلى قبول مستمر من قبل سلطات الحكم. وقد ظل سلوك الرهبان والمطارنة من مختلف المذاهب، محموداً تماماً، حتى هذا الحد، إلى درجة أن قنصلية الامبراطورية (الفرنسية) ظلت، دائماً، تمدّ يد المساعدة لإنجاح الخطوات التي يقومون بها في هذا المجال. إلا أنه، ومنذ خمس سنوات (١٨٥٥)، بدأ هذا التسلط الذي يمارسه الإكليروس يتخذ منحى آخر لأهداف أخرى،... إذ إن هؤلاء المطارنة (وخصوصاً المطران

طوبية مطران بيروت)، مأخوذين بقوة الدعم الشعبي الذي يزيد من سيطرتهم يوماً بعد يوم...، زادوا من طموحاتهم ولم يعد يزعجهم أن يخفوا رغبتهم في الوصول، يوماً، إلى حكم (جبل) لبنان»[١٠٨]. إلا أن المؤرخ الدكتور عادل اسماعيل ينتقد آراء القنصل الفرنسي هذه في الإكليروس، معتبراً انها تصدر عن «أريستوقراطي» متحدر من «بيت ايطالي عريق لعب دوراً في أيام جمهورية البندقية» لذا، «من الطبيعي أن تكون أحكامه وآراؤه في الأمور أقرب إلى مصلحة الإقطاعيين منها إلى حقوق الفلاحين والإكليروس»[١٠٩]، ولكن الدكتور اسماعيل لم يقدم البراهين التي تنقض رأي القنصل الفرنسي بالإكليروس، وإن كان مصيباً، ربما، في اتهامه له بالانحياز إلى الإقطاع. كما أن الرحالة الفرنسي «بوجولا» ينتقد القول بأن الإكليروس الماروني هو الذي «حرّك ثورة الفلاحين ضد المشايخ، وأثارها»، وذلك بهدف «تأسيس دولة دينية» في الجبل، فيرى أن هذا «مشروع صغير» لا يصدق، ولكنه يعتقد بأن «الأسقفية المارونية» كانت تريد «ضرب تأثير بعض المشايخ» الذي كان يبدو ثقيلاً «حتى على الكنيسة نفسها»[١١٠].

مقابل هذه التقارير الفرنسية التي عرضناها، والتي تسرد أحداث الثورة بشكل ربما كان حيادياً إلى درجة ما، لم نجد، فيما بين يدينا من مصادر، ما يساعدنا على استكشاف وجهة النظر الانكليزية في هذه الأحداث، باستثناء ما ورد في «المحررات السياسية» للأخوين الخازنيين: فيليب وفريد، من تقارير للقنصل الانكليزي العام ببيروت، المستر «مور»، وما ورد في مذكرات «الكولونيل شارلز تشرشل»، وقد رافق كلاهما هذه الأحداث بكاملها.

يتحدث «المستر مور» القنصل الإنكليزي العام ببيروت، في تقارير عديدة، موجهة منه إلى رؤسائه في سفارة انكلترا بالآستانة، أو وزارة الخارجية

الانكليزية بلندن، عن «دسائس» الحكومة العثمانية ضد قائمقامية النصارى، وذلك بتحريض الشعب على «القيام على مشايخه» حتى أن كل المشايخ هجروا «قراهم وبيوتهم، وطلبوا ملجأ يكونون فيه بمأمن من اعتداء الفلاحين ونهبهم»[١١١]، وإزاء هذه الأحداث، رأى القنصل «مور» انه لا بد من التدخل ولفت نظر خورشيد باشا «إلى هذه الأعمال، انتصاراً للإنسانية»، ولكن الباشا تظاهر «بجهل تلك الأحداث»، ووعد «بإرسال سرية من رجاله» إلى كسروان «لإعادة الأمن إلى نصابه»، وقد أرسلت، بالفعل، كوكبة من الجنود غير النظاميين «قوامها ستون فارساً... قسمت فرقاً وأرسلت على مثيري الفتنة»، كما كتب الباشا، في الوقت نفسه «بيورلدياً ينهي به الفلاحين عن معاودة الإعتداءات على المشايخ»[١١٢]. ويتهم «مور» كذلك «الحكومة التركية» بأنها تغض الطرف عن تلك الأحداث لسببين، الأول: إحداث «قلاقل» بالبلاد، والثاني: «الانتقام من أسرتي خازن وحبيش اللتين استجلبتا غضبها بما لهما من يد طولى في الحركة على القائمقام المسيحي»[١١٣]. ويصرّ «مور»، في رسالة أخرى، على اتهامه الحكومة التركية بالتآمر إذ يقول: «لا أبدّل حرفاً مما قلته إن للسياسة التركية يداً في إدارة هذه الحركة»، وإنها استخدمت «كل الوسائل الممكنة لتكريه الأهالي من طريقة الحكم الحالية وتنفيرهم منها» وذلك «بإثارة طبقة على أخرى، تحريضاً للشعب على المشايخ طوراً، ومساعدة المشايخ للتغلب على الشعب تارة»[١١٤]، ثم يؤكّد اعتقاده هذا بقوله ان طانيوس شاهين «منذ طرد المشايخ الخازنيين، يتمتع بسلطة مطلقة لم يضع لها خورشيد باشا حداً» وان «الإكليروس الماروني» يمدّ الثوار بالمال، وأن أموال الثورة تأتي من مصدرين: أجنبي ووطني «والمرجح أن المصدر الأخير هو الإكليروس الماروني لأنه يساعد الثوار»[١١٥].

ويصف «مور» فلاحي الثورة الشعبية في كسروان «برعاع القوم» الذين «ازدادوا جرأة من عدم عقابهم» و«لم يكفهم طرد زعماء المشايخ وتشتتهم، بل تجاوزوا الحد إلى الاعتداء الفظيع على النساء والأولاد الذين بقوا في البلاد». كما يصف أمل المشايخ الخازنيين، المطرودين من كسروان، بمساعدة من خورشيد باشا، بأنه «وهم»، ويتحدث عن «الأعمال البربرية» التي يقوم بها «زعيم الثوار طانيوس شاهين»، إذ إنه دخل إلى بيت أحد المشايخ في عجلتون «وقتل امرأته وابنته البالغة من العمر ١٧ سنة، وجرح ابنة أخرى» ثم هاجم بيتاً آخر للمشايخ، في البلدة نفسها، و«أضرم النار فيه»، ويعتبر المشايخ الخازنيون أن القصد من هذه «الأعمال البربرية» هو «إلقاء الرعب والهلع في قلوب سائر أفراد الأسرة الخازنية، بحيث لا يجسرون على العودة إلى إقطاعهم» و«تمهيد السبيل للحكومة التركية» لكي تدلّل، من خلال هذه الحركة، على «بيان ضرر إبقاء الحكم الإقطاعي بيد المشايخ الخازنيين، تحت حكم الإدارة الحالية»[١١٦].

ويتحدث «مور»، في إحدى رسائله، عن ما حلّ بالمشايخ المطرودين من شقاء بعد أن طردوا، وعائلاتهم، من منازلهم، وصودرت مداخيل أملاكهم «بحيث أمسوا، وعددهم زهاء ٥٠٠ نسمة، في حالة شقاء عظيم، وتعوزهم الحاجات المعيشية الأولية»، وقد رفع هؤلاء المشايخ «عريضة اجماعية إلى قناصل الدول الخمس، بسطوا فيها شكاواهم، وسألوهم أن يشفعوا فيهم إلى الباشا، ليساعدهم على الرجوع إلى بيوتهم واستلام أملاكهم»، ويذكر «مور» أنه أخبر الباشا بتسلمه هذه العريضة، وأنه يأمل أن يتخذ الباشا «الوسائل لإنصاف المشايخ»[١١٧].

ويكرّر «مور، في رسالة أخرى، شكواه من حالة القلق السائدة في كسروان، حيث إن الفلاحين «لم يكبح جماحهم» وإن استغاثة المشايخ

بالحكومة «لإعادتهم إلى بيوتهم أو تمكينهم من استرجاع أملاكهم المغصوبة» لم تؤدِّ إلى أية نتيجة، حتى أمسى هؤلاء المشايخ «في فاقة شديدة، بحيث يضطرون إلى الاستعطاء في الأماكن المختلفة التي لجأوا إليها»[١١٨].

ويبدو أن عريضة المشايخ المطرودين إلى القناصل الخمسة قد لقيت تجاوباً لدى هؤلاء القناصل، وبالتالي لدى خورشيد باشا نفسه، إذ كان جوابه على حديث القنصل الإنكليزي «مور» معه بشأن هذه العريضة، وبشأن وضع أولئك المشايخ، أنه كتب إلى حكومته بهذا الشأن، وأنه ينتظر جواباً منها، وأن «في نيته أن يذهب، بذاته، إلى القضاء المضطرب (كسروان) في الربيع القادم (ربيع ١٨٦٠) بقوة عسكرية، لإعادة الأمن إلى نصابه»[١١٩]. ولكن خورشيد باشا لم ينفذ ما وعد به، إذ صرّح «بأن السر عسكر أبى أن يسمح لقوة عسكرية بغشيان كسروان» لإعادة الأمن إلى نصابه، كما وعد خورشيد باشا، لذا، فإنه «لم يحدث (في آذار ١٨٦٠) أقل تغيير في حالة المشايخ الخازنيين المطرودين من بلادهم، ولا أمل بأن يبرّ خورشيد باشا بوعده، فيعيدهم إلى بيوتهم»[١٢٠]، الأمر الذي أدّى إلى «تشتت» هؤلاء المشايخ ووقوعهم «في عسر عظيم»، ولا يرى القنصل الإنكليزي «إمكان تسوية مسائلهم قريباً»[١٢١]. وقد بعث المشايخ بعريضة جديدة إلى القناصل الأوروبيين يحثونهم فيها على التوسط «لدى الحكومة التركية» لإعادتهم إلى ديارهم وأملاكهم، وراجع «مور» خورشيد باشا بشأنهم من جديد، رغم أنه غير مقتنع بأنه، أي خورشيد باشا، «يرغب، حقيقة، في إعادة الراحة إلى القضاء المضطرب»، خصوصاً أن لديه «من الوسائل، ما يُبلغه هذا الفرض، دون معاونة قوة عسكرية، إذ يتعذر الافتراض بأن شرذمة من الفلاحين، لا عضد لها، تخاطر بمعاكسة سلطة الباب العالي»[١٢٢]. وقد صحّ توقع «مور»، إذ أبلغه «حبيب مشاقة» رسوله إلى

خورشيد باشا، باعتذار هذا الأخير عن عدم تمكنه من «إقناع حكومته والسر عسكر في دمشق، بأن يضعا قوة عسكرية قيد أوامره لقمع فتنة أهالي كسروان إذا اقتضت الحالة، وأنه لا يستطيع أن يفرز قوة لهذه الغاية، لأن حكومته سحبت كل جنودها من أيالة الشام إلى الآستانة، وأن السر عسكر سأله أن يرسل إلى دمشق طابوراً من جنود حامية بيروت القليلة العدد فرفض دولته إجابة سؤاله»، ويستطرد «مشاقة» في رسالته إلى «مور» أن خورشيد باشا يشعر بأن موقفه، إزاء هذه الأحداث «أضحى... مذلاً لحكومته وله»، وانه، أي خورشيد باشا «مستاء من حالته الحاضرة» لذا، فهو قد «رفع كتاباً إلى الباب العالي يشرح فيه، بإسهاب، حالة هذه الأيالة، وسأله إقالته من منصبه، إذ إنه يهون عليه أن يترك هذه البلاد على حالتها الحاضرة، من أن يغادرها في حالة أسوأ منها»[١٢٣]. ولم يتورع «الكولونيل تشرشل» عن أن يصف أعمال الثورة «خلال عامي ١٨٥٨ و١٨٥٩» بأنها أعمال «سلب ونهب» ارتكبت «بشجاعة»، ويصف قائدها، طانيوس شاهين، «بالدكتاتور» الذي تعهد مناصروه أن يطيعوه «طاعة عمياء»، بينما عيّن هو «قادة» يعملون لإنجاح «دعوته»، وعيّن «لجنة تنفيذية» لأجل «تنظيم الدعاوى القضائية، وأخذ العلم بأعمال العصيان»، ثم لم يلبث أن اتهم المشايخ الخازنيين بأنهم «اقترفوا إساءة لا تغتفر بالتماسهم دعم الحكومة البريطانية في شكاواهم أمام الباب العالي» معتبراً أن «هذا الخروج الفاضح من قبلهم، وهم الموارنة الرئيسيون الموالون لفرنسا، لم يكن غير مغفور فحسب، بل كان يجب تحاشي أن يصبح نموذجاً سيئاً ينتشر، لذا، كان يجب معاقبته بشكل علني». وفي اتهام مبطن لفرنسا بالوقوف وراء الثورة ضد أولئك المشايخ، يقول تشرشل: «وفي الحال، ثار عليهم (أي على الخازنيين) فلاحوهم، ثورة مسلحة، وقد أوعز القائمقام إليهم علناً أن يقتلوا

مشايخهم ويستولوا على أملاكهم... فانتشرت فرق مسلحة في كل الاتجاهات، وأخذت تهدّد المشايخ بالموت المحتم[١٢٤]».

خامساً – نهاية الثورة:

ما أن انقضى عام ١٨٥٩ حتى بدأت هيكلية الثورة الفلاحية في كسروان تهتز أمام ضربات التقارب الديني (الإكليروس) - الإقطاعي (المشايخ) - العثماني (خورشيد باشا)، بالإضافة إلى اهتزاز القاعدة الفلاحية التي قامت عليها هذه الثورة بتأثير من المشاعر الطائفية التي بدأت تنتشر، بسرعة، في المناطق المختلطة من القائمقامية الدرزية. فالإكليروس الماروني، وعلى رأسه البطريرك بولس مسعد الذي كان، في البدء، مؤيداً للثورة، بدأ يتحسّس موقعه منها، وما إذا كانت تشكل خطراً على الكنيسة وسلطتها وعلى مصالح الإكليروس، خصوصاً ان الكنيسة المارونية تمتلك من العقارات، في كسروان، ما لا يمتلكه أي اقطاعي. صحيح أن البطريرك الماروني، بولس مسعد، وهو ذو أصول فلاحية، كان يرغب في كسر شوكة الإقطاعيين من المشايخ الخازنيين، إلا أنه، في الوقت ذاته، كان حريصاً على أن يظل، بالتالي، السلطة النافذة الوحيدة على الشعب في البلاد، ولكن الثورة، وقد أخذت تقوى وتسيطر، بتماسك واتحاد لا مثيل له بين الفلاحين، بدأت تنتزع منه تلك السلطة، بل بدأت تدير الظهر له، وربما كان ممكناً أن تتحول، في وقت قريب، إلى ممتلكات الكنيسة فتصادرها، كما فعلت بممتلكات الإقطاعيين، خصوصاً أن عدداً كبيراً من الفلاحين، المنضمين للثورة والمؤيدين لها، كان يعمل في تلك الممتلكات، فلا مصلحة للكنيسة، إذن، بأن يتحرّر الفلاحون «تحرراً جذرياً» لأن هذا التحرر «ينسف ركائز سلطة الكنيسة المارونية»[١٢٥]. وقد بدت إمارات هذا

التحول الخطير عندما لاحظ البطريرك الماروني أن «أوامره لا تنفذ، ولا نصائحه تنجح، ولا إرشاداته تأتي بفائدة. ومع بذل جهده لتخميد هذه الثورة، كان يظن البعض به سوء الظن، وهذا كان يزيده ألماً وغيظاً»، وهذا ما جعل البطريرك مشحوناً «بالحزن والشجن والقلق والاضطراب»(١٢٦)، فقد بدأت الطبقة الفلاحية الثائرة تنزلق، فعلاً، من سلطة الكنيسة، سلطته، إلى سلطة الشعب الذي تمثله.

وحاول الإقطاعيون المشايخ التأثير على الكنيسة من جهة، وعلى السلطة العثمانية من جهة أخرى، ونجحوا في تحقيق تقدم على هذين الصعيدين، فالكنيسة أخذت تسعى، بطريركاً ومطارنة ورجال دين كافة، «لإرجاع الفلاحين إلى الطاعة تحت ستار تكتيل الطائفة المارونية ضد أعدائها»(١٢٧)، مع أن الغاية الحقيقية هي منع استثمار الانتصار الذي حقّقه الفلاحون، بثورتهم، على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي، مما سيوفر لسلطة الكنيسة الحصانة اللازمة، والموروثة أصلاً، في المجتمع الفلاحي المتأجج والمتفجر. وقد تجاوز الفلاحون حدود المألوف، في نظر الكرسي البطريركي، عندما طلبوا من البطريرك الماروني طرد المشايخ الخازنيين اللاجئين إلى البطريركية، وذلك في رسالة بعثوا بها إلى البطريرك مسعد جاء فيها انه «حاصل قلقلة كبيرة في وجود المشايخ في كرسي الطايفة المارونية، وذلك من جميع الأهالي، ثم نترجا غبطتكم الرجا التام بقيامهم من المحل المرقوم»(١٢٨)، ولم يكن قد حصل مثل هذا الأمر، في السابق، على الإطلاق، إضافة إلى أن أحد الأديرة (دير البشارة) تقدم بطلب إلى قائد الثورة، طانيوس شاهين، يلتمس منه تحصيل دين له من المدعو «جرجس جبران» من «مراح المير» بالبقاع، وذلك لأن «حضرتكم (أي طانيوس شاهين) لكم التسلط... وعمالين تحصلوا الحقوق

الميتة، فنرجو من غيرتكم الشهيرة تحصيل حق ديركم»(١٢٩)، مما حدا بالبطريرك إلى اتخاذ المبادرة بتقديم اقتراحات تنهي الوضع الثوري للفلاحين وتعيد للمشايخ سلطتهم، وتعيدهم إلى ديارهم.

بدأت المفاوضات بين البطريرك والفلاحين، لإنهاء النزاع القائم بينهم وبين المشايخ، بعد طرد المشايخ من كسروان، مباشرة (ك٢ ١٨٥٩)(١٣٠)، إذ دعا البطريرك «وكلاء القرايا» لبحث موضوع المصالحة، وكان اقتراحه أن ينتخب «وكلاء القرايا» مأموراً واحداً من ثلاثة من الخازنيين «ليتعاطى الأحكام وحده، وباقي الخازنيين لا يكون لهم سلطة»(١٣١)، وقد قبل الوكلاء هذا الاقتراح، إلا أن المشايخ رفضوه لأنه «لا يوافقهم أن يجعلوا للأهالي حق الانتخاب في تنصيب أولياء الأمور»، ولأن ذلك «يخفض شرفهم وينقص سلطتهم»(١٣٢).

وفي آذار من العام نفسه، كرّر البطريرك المحاولة، فاستدعى إليه بعضاً من وكلاء القرى، وفاوضهم بشأن تعيين ثلاثة مأمورين «من كل عهدة (فئة) مأمور»(١٣٣)، ولكن أهالي القرى كتبوا إلى البطريرك كتاباً يرفضون فيه «مأمورية» آل الخازن عليهم، ومما جاء في الكتاب: «لا نحن نستقر (نقر) بمأموريتهم، ولا نحرّر لهم حجة (وثيقة) على أنفسنا»، ثم يحيلون أمر البت بهذا الموضوع إلى «وكيلهم العام» طانيوس شاهين(١٣٤).

وفي الوقت نفسه، أرسل الفلاحون إلى البطريرك مذكرة بمطالبهم (وهي المذكرة الواردة في الوثيقة رقم ١٦ التي سبق أن أوردناها) وخلاصة بنود هذه المذكرة: أن يدفع المشايخ نفقات الحركة، وأن يتساوى الفلاحون بهم في المنزلة، وأن لا يكون واحد من المشايخ «مأموراً» عليهم، وأن تلغى رسوم المعايدات، وأن يتم التقاضي بينهم وبين المشايخ، في الدعاوى العمومية، بواسطة شخصين منتخبين، واحد من قبلهم، وواحد من قبل المشايخ(١٣٥).

ويبدو أن وساطة البطريرك قد تعثرت، إذ إنه، في أيار من العام نفسه، أرسل أحد الأهلين (يعقوب البيطري) رسالة إلى البطريرك ينبئه فيها أن الفلاحين ليسوا قابلين «بمأمور من جناب المشايخ»، وأن لهم حقوقاً يريدو أخذها من دون واسطة أحد»، وأن «الهيجان الكلي» يسود أوساط الفلاحين، مما يهدّد بوقوع أحداث «بأقرب وقت»، ثم يطلب من البطريرك التدخل «لمنع هذا الهيجان»[١٣٦]. إلا أن البطريرك لم ييأس، بل عاد يفاوض من جديد، لعله يتمكن من التوصل، مع الطرفين المتنازعين، إلى حل يرضيهما، فاستدعى إليه، في تشرين الأول ١٨٥٩، الوكيل العام للفلاحين «طانيوس شاهين»، وكلف كاتم أسراره «الخوري يوحنا حبيب» تمثيله في المفاوضات، كما حضر الإجتماع كل من ممثل القنصل الفرنسي العام ببيروت، و«الأب فرنسيس لوروا اللعازاري» رئيس ارسالية اللعازاريين، وعميل القائمقام «عيد حاتم»[١٣٧]. واقترح البطريرك، عبر ممثله الخوري يوحنا حبيب، أن يتم انتخاب «مأمورَيْن من الفلاحين، ومعهم ثالث براني، كيوسف كرم أو غيره»[١٣٨]، (وكان يوسف كرم يقيم علاقات حميمة مع البطريركية المارونية من جهة، ومع فرنسا من جهة أخرى)، إلا أن طانيوس شاهين اعترض على ذلك وأصرّ على أن يكون الثالث من الشعب أيضاً، وقد مال رجال الدين إلى رأي طانيوس شاهين، مشترطين أن لا يكون «هو» هذا المأمور، وذلك بغية «تجريده من سلطته ونفوذه في كسروان»[١٣٩]، وحاول البطريرك والقنصل الفرنسي الضغط على شاهين، إلا أنهم لم يفلحوا في إقناعه، ففشل المتفاوضون في الوصول إلى الحل المرتجى.

وفي محاولة أخرى، وبعد أن وافق كل من البطريرك الماروني والسلطات التركية على «تنحية مشايخ آل الخازن عن السلطة في كسروان»[١٤٠]، أقدم البطريرك على دعوة «وكلاء الزوق وأهالي السهل وغيرهم من العقلاء»

للتفاوض من جديد، عارضاً عليهم اقتراحاً يقضي «بانتخاب مأمور من أوساط الشعب، وإعادة آل الخازن إلى مقاطعاتهم فيما بعد»[١٤١]، وقد قبل الوكلاء المذكورون بهذا الاقتراح، إلا أنه لم يُقبل من باقي وكلاء القرايا، مما أنذر بوجود انقسام خطير بدأ يهدّد كيان الثورة برمتها.

ولكن الأمور تكشفت، بعد ذلك، عن أن «طانيوس شاهين» كان يطلب «مأمورية كسروان» لنفسه، ذلك أن «الأميكو» (وهو الاسم الشائع لطانيوس شاهين بين أتباعه وأنصاره) كان قد صرّح بذلك إلى العديد من الشخصيات العاملة في الشأن السياسي العام، ومن بينها شخصية قريبة من كاتم أسرار البطريرك (الخوري يوحنا حبيب) ومن «البادري فرنسيس لوروا اللعازاري» ومن عميل القائمقام «عيد حاتم»، (وهذه الشخصية هي صاحبة الرسالة السرية التي أرفقها «الخوري يوحنا حبيب» برسالة منه إلى البطريرك الماروني، والتي يشرح فيها، بإسهاب، قرار طانيوس شاهين هذا)[١٤٢]. كما أنه (أي الاميكو) كان قد هيّأ الأجواء العامة لهذا القرار بين أتباعه من الفلاحين.

ويبدو أن طانيوس شاهين استطاع إقناع كاتب الرسالة السرية، (وهو مجهول وغير ظاهر في الوثيقة) بوجهة نظره، فدافع عنها بحرارة، إذ جاء في تلك الرسالة ما يلي: «عندي أنه لا يصطلح حال كسروان إلا إما بقوة جبرية تكبح التمرد الحاصل والمتزايد، لأنه، على فرض ارتضوا بمأمور من الحكومة وطلبوه، لا يطيعوه، وإما بأن «الاميكو» يفك ويحلّل التعصب، وإما أن تتم مأموريته، وهذا هو الوجه الأقرب لسكون الحال، وهو الأصلح للمشايخ، لأنه إذا كان المأمور غيره فلا يطمئنوا على رجوعهم لمحلاتهم ولا على أرزاقهم، وأما إذا كان هو المأمور فيمكنهم أن يرجعوا ويحصّلوا مسلوباتهم وغلال أرزاقهم،

لأن «الاميكو» متى صار مأموراً فيترسمل ويصير ينصف، ويحصل التفكيك، لأنه لا يعود يطبخ بالخلاقين، ولا يعود يسمع للجهلة، والعقلاء يحوطوه ويصير يسمع لهم، وهذا الوجه هو أيمن من غيره، وكل الوجوه لها محذورات، وأما هذا فما له محذور»[١٤٣].

ونجد في الملاحق التي أوردها المؤرخ والمحقق «يوسف يزبك»، في نهاية مذكرات العقيقي، عدداً من الرسائل التي تؤكّد توجّه «طانيوس شاهين» ومطالبته «بمأمورية كسروان» لنفسه[١٤٤]، وربما كان ذلك هو سبب موقفه المعارض لأي اقتراح كان يطرحه البطريرك الماروني لمصالحة الثورة مع المشايخ.

ولم يتوانَ المشايخ المطرودون عن السعي الحثيث للتوصل إلى إقناع خورشيد باشا بإرسال جند إلى كسروان لإيقاف الفلاحين الثائرين عند حدهم، وإعادتهم إلى بيت الطاعة الإقطاعي، وإعادة المشايخ إلى ديارهم في الجبل، وكان الباشا قد سبق أن أرسل إلى كسروان نحو مايتي جندي من الأرناؤوط والباش بوزك حيث عسكروا في جونية، وكانت مهمتهم حفظ النظام في المنطقة، إلا أن هؤلاء كانوا أضعف من أن يتصدوا للثوار، فلبثوا، طوال مدة إقامتهم، في حالٍ من الانتظار ريثما يعزَّزون بقوات أخرى، وقد أشيع، حينئذ، أنه لم يكن لدى هؤلاء الجند أوامر لضرب الثورة وقمعها[١٤٥]. وقد وصلت إلى طانيوس شاهين، في تموز عام ١٨٥٩، رسالة من شخص يدعى «عبدالله خوري» يحظره فيها بأن قوة من الجند العثماني تقدر «بمايتين وخمسين نفر، وهوره (هواره) وارنواط (أرناؤوط) تسعين نفر» سوف تصل إلى كسروان لإخماد الثورة[١٤٦]. وذكر كاتب الرسالة أنه علم من «نفس العسكر» أنهم غير مستعدين لقتال الثوار، وأنهم «من فتوح الحرب» أي من بدئها، سوف يستسلمون

لهم[١٤٧]، ولكن ذلك لم يمنع الثوار من أن يستعدوا للمواجهة المحتملة. وكان طانيوس شاهين قد بدأ يحشد قواته، منذ أن شعر باستعداد السلطة للمواجهة، فأصدر أوامره، في أيار ١٨٥٩، بأن تدفع كل قرية «مايتين أقة خبز وعلى كل نفر قرش» وذلك لصالح المقاتلين[١٤٨]، مما حدا بأهالي بعض القرى (الجديدة وشننعير ودلبتا، وعرمون، وغوسطا) إلى أن يرفعوا الصوت شاكين إلى البطريرك عجزهم عن تلبية مطالب الثوار[١٤٩].

وقد أثار التحرك العسكري للسلطة العثمانية قلق الإكليروس الذي رأى فيه إشارات لاحتلال كسروان من قبل هذه السلطة وتهديداً، بالتالي، لسلطة القائمقامية النصرانية وسلطة الكنيسة المارونية فيها، وخصوصاً ما تمتلكه هذه الكنيسة من أديرة وأراضي[١٥٠]، وهذا ما جعل البطريرك الماروني يحث الخطى ساعياً لتدارك خطورة هذا الاحتلال، وذلك بمحاولته الدؤوبة للتوفيق بين الطرفين المتنازعين: الفلاحين والمشايخ، وهو ما لم يوفق إليه، فاتجه البطريرك، بجهوده، صوب القنصل الفرنسي يستحثه للضغط على السلطة كي تسحب جندها من الجبل، وتدخل القنصل الفرنسي بناء لرغبة البطريرك الماروني، فاحتج على دخول الجيش العثماني إلى الجبل واعتبر ذلك خرقاً «لحقّ (جبل) لبنان في الحكم الذاتي»، ودعمه، في هذا، «القائمقام المسيحي وأعضاء مجلسه»، فقررت الحكومة سحب جندها من الزوق وجونية، الأمر الذي اعتبره الفلاحون «نصراً لهم» ونظموا لقائد الثورة أناشيد النصر بهذه المناسبة[١٥١].

إلا أن الحتوني يذكر أن خورشيد باشا كان قد أرسل قوة تقدر بمايتي جندي إلى كسروان بقيادة «وصفي أفندي، كاخيته ومدير أعماله» الذي عسكر بهذا الجند في جونية، ثم انتقل منها إلى عجلتون حيث تلا على أهاليها

«البيلوردي التي بيده من الباشا» والتي تتضمن «التهديد والوعيد على أصحاب الهياج والعصيان»، ثم قفل عائداً بجنده إلى بيروت، مما جعل طانيوس شاهين، وقد شعر بالإطمئنان من جانب السلطة، يهاجم عجلتون ويقتل زوجة الشيخ دياب الخازن وابنته (كما مرّ معنا)، عندها، قرّر خورشيد باشا، من جديد، دخول كسروان عن طريق المديرج، فقصد المديرج بفرقة من الجيش وفي نيته دخول كسروان عن طريق الجرد، وما أن علم البطريرك الماروني بذلك حتى تحرّك لمنع هذا الأمر، فطلب من «سعادة جنرال؟ دولة فرنسا الفخيمة في بيروت» لكي يمنع دخول الجيش العثماني إلى كسروان، فكتب «الجنرال» كتاباً إلى «خورشيد باشا» يبين له فيه مغبة دخوله بالجيش إلى كسروان، وأن ذلك هو «ضد نظامات وترتيبات جبل لبنان»، مما اضطر الباشا للتراجع عن قراره بمهاجمة كسروان، والعودة بجيشه إلى بيت مري للتشاور مع «ديوان قائمقامية النصارى» في هذا الأمر، وقد أشار عليه مجلس القائمقامية أن يبادر إلى حل قضية كسروان بالطرق السلمية «قبل استعمال القوة»، وأن يرسل إلى كسروان معتمداً من قبله لمفاوضة الثوار، فأرسل «الشيخ عيد حاتم» لهذا الغرض، إلا أن هذا الأخير تأخر في العودة إلى بيت مري، مما حدا بخورشيد باشا للعودة بجيشه إلى بيروت. ويستطرد الحتوني: «وعند ذلك أخذ البعض يلومون غبطة البطريرك... وينسبونه إلى التغرّض (الغرضية)... كل ذلك لمنعه دخول العساكر الشاهانية إلى كسروان»[١٥٢].

كانت الثورة قد نظمت نفسها في القرى كافة، وذلك عن طريق «الوكلاء» الذين كانوا «يمثلون السلطة في بلادهم»، وكانت كل قرية تنتخب «عدداً من الوكلاء يراوح بين اثنين وسبعة» يهتمون «بالأمن العام والنظام وبدور المرجع القضائي الأول لتسوية النزاعات بين الفلاحين»[١٥٣].

وكان صغار الملاكين من الفلاحين، أو أولئك «الذين لا يملكون أرضاً»، قد استولوا على ممتلكات المشايخ المطرودين (وعلى مجوهراتهم وأسلحتهم ونقودهم ومنتجاتهم الزراعية وأدواتهم المنزلية)، كما وضع الفلاحون اليد على الأراضي التي كانوا يعملون فيها، والمملوكة من المشايخ. وكان قد اشترك في حركة الفلاحين هذه خليط من مختلف الطبقات، من صغار رجال الدين، ومن الموسرين من أعيان الريف، ومن الفقراء، الأمر الذي أتاح، بالتالي، لنوع من الصراع الخفي أن يبرز بين هذه الطبقات بعد مرور نحو عام على استتباب الحكم للثورة في كسروان، وكانت بوادر هذا الصراع قد بدأت تظهر «بشدة» بين الفلاحين «وموسري الريف» حيث كان الفلاحون متمسكين، بإصرار، بطانيوس شاهين الذي ارتبط اسمه في أذهانهم «بالتدابير التي اتخذت بشأن الأرض» والتي استفاد الفلاحون منها إلى حد كبير، وكانت أولى بوادر هذا الصراع ذلك الخلاف الذي ظهر بين «وكلاء الزوق وأهالي السهل... والعقلاء»، وبين الفلاحين الذي وصفهم كاتم أسرار البطريرك «الخوري يوحنا حبيب» بالجهلة، حين اقترح البطريرك «انتخاب مأمور من أوساط الشعب» على أن يعود آل الخازن، بعدها، إلى إقطاعاتهم، فوافق «العقلاء» من «أعيان الريف» و«وكلاء الزوق وأهالي السهل» وعارض «الجهلة» أي الفلاحون[١٥٤]. ثم بدأ الصراع يتصاعد ويتطور من المشادات الكلامية إلى الاصطدامات المسلحة، وخصوصاً في القرى التي كان أهلها يرفضون الخضوع للوكيل العام للثورة (طانيوس شاهين). ومنذ ذلك الحين، أصبحت الثورة معبّرة، بشكل حصري، عن «مصالح الفلاحين الذين يملكون أراضٍ قليلة والذين لا يملكون شيئاً»، وهؤلاء أنفسهم هم الذين استفادوا من وضع اليد على أملاك المشايخ الخازنيين وعقاراتهم.

في هذه الأجواء المضطربة التي بدأت تحيط بالثورة في مطلع العام ١٨٦٠، بدأت أجواء أخرى تتلبد بنوع آخر من الأحداث أقسى وأمرّ، هي أجواء «المناطق المختلطة» في قائمقامية الدروز، حيث بدأت إمارات «الحرب الطائفية» بين الدروز والموارنة تظهر جلية، دون أن تتمكن (أو أن ترغب) أية قوة اقليمية، مادية (السلطة) أو معنوية (الاكليروس)، من الحؤول دون حدوثها، وهذا ما جعل الكنيسة المارونية في قائمقامية النصارى تدعو جميع رعاياها، فلاحين ومشايخ، إلى الالتقاء والتضامن والاتحاد لدرء الخطر القادم من الجنوب، أي من الشوف.

وهكذا، ما أن انتصف عام ١٨٦٠ حتى كان الفلاحون يجتمعون (في ٢٩ تموز) برئاسة قائدهم «طانيوس شاهين»، وبناء لأمرٍ من البطريرك الماروني بولس مسعد، وبحضور المطران «طوبيا عون» مطران بيروت، الذي حمل إليهم «انذاراً» من البطريرك «ونصحاً» بوجوب وضع حدٍّ «لهذا الاختلاف الحاصل بيننا وبين المشايخ»، وذلك كي «يرجعوا (أي المشايخ) إلى أوطانهم ويتصرفوا بأملاكهم وأرزاقهم وسائر حاصلاتهم دون معارضة منا»، وحضر الاجتماع، بالإضافة إلى الوكيل العام (طانيوس شاهين) الوكلاء والوجهاء ورجال الدين في قرى كسروان كافة، وهذه القرى هي: غوسطا ومزارعها، وعرمون ومزارعها، وعشقوت، وبقعاتا، والجديدة، وشننعير، ودلبتا، وحارة صخر، وساحل علما، ودرعون وتوابعها، والقليعات، وميروبا، وعجلتون وتوابعها، وريفون، وفيطرون، وكفرذبيان ومزارعها، وحراجل، وصربا، وغادير، وعينطورة، وبندر زوق مكايل، وبعد التداول في هذا الأمر، أعلن المجتمعون ما يلي:

«نعلن بأننا خاضعون وطائعون للأوامر وقوانين... الدولة العلية، وقد اقتبلنا النصح والانذار السابق ذكرهما المقدمين لنا عن الأمر العالي، وأنه لا

يوجد منا من يمنع أو يعارض رجوع المشايخ المومى إليهم إلى أوطانهم وتصرفهم بكامل أرزاقهم وأملاكهم وسائر حاصلاتهم، ومن ثم يمكنهم، متى أرادوا، أن يرجعوا وينصرفوا كما ذكر، إذ ليس لهم من قبلنا أدنى مانع يمنعهم عن ذلك، وإذا كان لهم ديون أو موجودات عينية عند أحدنا أو كان لأحدنا ديون أو متأخرات حساب عند أحدهم فملزوم المديون من الطرفين أن يقيم (يقوم) بوفاء ما بذمته للآخر، ولدى التردّد والإنكار والاحتجاج يصير إمضاء المنكر والمتردّد والمحتج به بالوجه الشرعي، أما بقية الدعاوى الناتجة عن هذا الاختلاف فلدى الاجتماع مع المشايخ المومى إليهم تصير المصالحة عليها والمسامحة عنها والإبراء منها من الطرفين»[١٥٥]. ويفصّل «توما» ما جرى في تلك الفترة من أحداث، فيذكر أنه، في تموز عام ١٨٦٠، شكلت «لجنة تحقيق ومصالحة» قوامها: المطران طوبيا عون مطران بيروت، وفرانكو أفندي، ترجمان فؤاد باشا، مبعوث السلطنة العثمانية إلى الجبل، (وفرانكو أفندي هو نفسه الذي أصبح متصرفاً على جبل لبنان فيما بعد)، وحنا بك أبو صعب، وكانت مهمة هذه اللجنة تحقيق المصالحة بين الفلاحين والمشايخ، إلا أنه، في ٢٩ تموز (١٨٦٠) وقّع الاتفاق الذي سبق أن أشرنا إليه (وقّعه ممثلو ٢١ قرية وحمل ٨٥ توقيعاً) وأهم ما جاء في هذا الاتفاق:

- موافقة الفلاحين على عودة المشايخ إلى منازلهم وممتلكاتهم.
- العفو العام للفريقين المتنازعين.
- تنظر المحاكم في المنازعات المادية العالقة بين الفريقين. ولكن المشايخ لم يعودوا إلى منازلهم وأملاكهم حتى عام ١٨٦١، كما أنهم لم يستطيعوا الحصول على أملاكهم وعقاراتهم إلا بعد ذلك بوقت طويل[١٥٦].

وينهي «توما» شرحه هذا بالقول:

«كل شيء انقطع بسبب حرب الإفناء (هكذا يسميها) التي أعلنت على المسيحيين عام ١٨٦٠ في المناطق المختلطة في (جبل) لبنان وفي الامبراطورية العثمانية. وقد غيهرت هذه الأحداث الدامية، تغييراً جذرياً، مجرى التاريخ اللبناني»(١٥٧).

وهكذا طويت صفحة تاريخية مهمة من صفحات الصراع بين الطبقات، حملت أحلام المقهورين والمستغَلين في منطقة خضعت لاستبداد الإقطاع زمناً طويلاً، إلا أن هؤلاء المقهورين والمستغَلين طووا أحلامهم وأمانيهم لكي ينخرطوا في صراع جديد ليس من مصلحتهم الانخراط فيه، هو الصراع الطائفي، أو ما سمي «بحرب الستين».

من «الصراع بين الطبقات» إلى «الصراع بين الطوائف»، تلك هي السمة الأساسية التي اتسمت بها الحياة الإجتماعية في «جبل لبنان» بعد ثورة طانيوس شاهين، والتي لا تزال، إلى اليوم، سمة الصراع الحقيقي في المجتمع اللبناني، مهما حاول المعنيون إخفاء سماته بمختلف المساحيق المجمّلة لوجه لبنان الحضاري.

أما زعيم الثورة، طانيوس شاهين، فقد خاض الحرب الأهلية الطائفية بين الدروز والموارنة، في جبل لبنان، كواحد من أبناء الطائفة المارونية، وليس كزعيم ثورة للفلاحين المستغَلين والمقهورين، إلى أية طائفة انتموا، حتى انه لم يتردّد في أن يعرض على موارنة الشوف، المهدّدين من قبل الدروز، في المناطق المختلطة، أن يمدّهم «بخمسين ألف» مقاتل من كسروان، إذا اقتضى الأمر(١٥٨)، إلا أنه اصطدم بيوسف كرم الذي عُيِّن، عام ١٨٦٠، من قبل فؤاد باشا المبعوث العثماني إلى الجبل، قائمقاماً على النصارى بدلاً من الأمير بشير أحمد(١٥٩)، فحاول أن يكون الزعيم البديل

للطائفة المارونية في الجبل، وغزا طانيوس شاهين في عقر داره بكسروان، مما اضطره إلى الهرب من ريفون، فأمر كرم بهدم منزله ونهبه. واختفى طانيوس شاهين فترة من الزمن(١٦٠) ثم عاد فتسلم وظيفة عامل (وكيل إداري منتدب) على منطقة كسروان العليا (الجرد) وذلك خلال حكم المتصرف داود باشا (١٨٦١ - ١٨٦٨)، حيث كان المشايخ الخازنيون، أنفسهم، يراجعونه بالكثير من الأمور الخاصة ويتقاضون عنده، ويكاتبونه مطلقين عليه لقب «شيخ»، ومن هؤلاء: سرحان الخازن (أيلول ١٨٦٣)، واسطفان الخازن، مطران دمشق (أيلول ١٨٦٣)، وقانصوه الخازن (كانون الأول ١٨٦٥)(١٦١).

إلا أن طانيوس شاهين عاش، بعد ذلك، في حالة من الفقر المدقع، زمناً طويلاً(١٦٢)، ثم قضى الفترة الأخيرة من عمره «منعزلاً عن الناس، حتى توفي مغموراً في ٣ شباط ١٨٩٥»(١٦٣).

هل ندم «الماروني طانيوس شاهين» على انخراطه في الثورة وقيادته لها ضد «المشايخ الخازنيين الموارنة»؟ ذلك ما يحاول «بوجولا» أن يوحي به عندما يقول في مذكراته، وهو الشاهد الحي على ثورة طانيوس شاهين: «لقد رأيت طانيوس شاهين مثقلاً بالندم. لم يكن هادئاً تماماً في ذلك الحين (أيلول ١٨٦٠)... ولم يكن يجرؤ على الذهاب إلى بيروت، بل كان ينتظر كل شيء، عندما قال لي: إذا كنت أستحق الشنق، فليشنقوني، ولكن ليس في تركيا، على الأقل. وليحكم عليّ قضاة فرنسيون، وليعاقبوني، هم أنفسهم، إن وجدني مذنباً»(١٦٤). ويعلق «بوجولا» على قول «طانيوس شاهين» هذا، بقوله: «لنكن منصفين، فإن كل الناس أسهموا، ولو قليلاً، بهذه الثورة الحقيرة في كسروان، حتى ان قنصلنا (القنصل الفرنسي ببيروت) عام ١٨٥٨، لم يكن ربما، غريباً

عنها تماماً، ولكن طانيوس شاهين لم يكن يرغب في التلميح إلى ذلك عندما تفوه بالعبارات التي أوردتها حرفياً»[165].

هل يستحق «طانيوس شاهين» مثل هذا المصير؟ وهل يستحق أن يعاني من «عذاب الضمير» الذي عبّر عنه «بوجولا» (وكان معادياً للثورة) بالكثير من التشفي؟ لا نعتقد ذلك، بل إننا نظل نرى في «طانيوس شاهين» بطلاً فذاً من أبطال صراع الشعوب المستغَلة والمقهورة ضد قاهريها ومستغِليها، في أي زمان، وفي كل مكان.

سادساً – التنظيم العسكري للثورة الشعبية في كسروان:

يرى العديد من الباحثين أن جذور التنظيم العسكري لهذه الثورة تعود إلى فترة الأربعينات من القرن نفسه، وهي فترة الحروب الأهلية بين الدروز والنصارى في الجبل، والتي رافقت بداية عهد القائمقاميتين (أي ما بين ١٨٤٠ و١٨٤٥)، كما يرى آخرون أنه كان للكنيسة اليد الطولى في تأسيس تلك التنظيمات التي قامت على مدى عشرين عاماً (١٨٤٠ – ١٨٦٠)، وفي تمويلها وتسليحها.

لم تكن حالة «الجيش المسيحي»، في بداية الأحداث بين المسيحيين والدروز (عام ١٨٤١)، بالمستوى الذي يخولنا منحه صفة «الجيش» بالمعنى الحقيقي للكلمة، وذلك بسبب افتقار هذا الجيش إلى قيادة حقيقية وقادة أكفاء، وإلى تنظيم عسكري حقيقي، مما دفع بأحد ممثلي البطريرك الماروني «يوسف حبيش» إلى وصف حالة الجيش بأنها «ميؤوس منها، لأن كل فرد فيه يعتبر نفسه قائداً»[166] (وهو يتحدث عن الجيش المسيحي الذي احتشد في بعبدا عام ١٨٤١ بهدف مواصلة الزحف نحو الشوف ودير القمر وزحلة لإنقاذ

الأمير الشهابي وإنقاذ المدينتين المحاصَرتين من الدروز يومذاك)، وذلك رغم وجود بعض الأعلام المعروفة، في ذلك الزمن، أمثال: الأمير ملحم الشهابي (الذي تسلم قيادة ذلك الجيش، إلا أن قيادته «لم تكن فعّالة»)[167]، وأبو سمرا غانم، والشنتيري، وسواهم، بالإضافة إلى أن المقاطعجيين المسيحيين لم يكونوا متحمسين للحرب بسبب ما كان يربطهم بالمقاطعجيين الدروز من روابط وعلاقات مصلحية[168].

إلا أنه كان لا بد من أن يتطور الاستعداد للقتال لدى المسيحيين، طوال عهد القائمقاميتين، بسبب الحذر المتبادل بين الفريقين، الدرزي والمسيحي، خصوصاً أن الكنيسة قد دخلت كعنصر فعّال وحاسم في هذا الصراع، بحيث أضحت «فاعلة وناشطة داخل الحركة العسكرية التي رافقت الحركة الشعبية السياسية، وكانت عاملاً من عوامل تماسك هذه الأخيرة وامتدادها»[169]، حتى انه، عندما شكلت «الأخويات» عامي ١٨٤٤ و١٨٤٥، كان بين القادة العسكريين لهذه «الأخويات» مطران هو «المطران يوسف أبو رزق»، كما أن «المطران طوبيا عون» مطران بيروت، لعب دوراً مهماً وحاسماً في الإعداد للثورة الشعبية التي نحن بصددها (١٨٥٨ – ١٨٦٠)، فهو قد كان رئيساً «للرابطة المسيحية المحلية» التي كانت، في ظاهرها، جمعية خيرية انسانية تهتم «بمساعدة المرضى والمحتاجين»، إلا أنها كانت، في الحقيقة، الحاضنة الرئيسية للإعداد العسكري المسيحي تمويلاً وتجهيزاً وتسليحاً[170].

في الحروب التي جرت بين الدروز والموارنة، في مطلع الأربعينات (١٨٤٠ – ١٨٤٥)، اتخذت القوات المسيحية المسلحة أشكالاً مختلفة من التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية، فقد شكّل «أبو سمرا غانم» مجلساً عسكرياً «يتولى مهام التعبئة والتدريب والتنسيق»[171]، وسار، عام ١٨٤١، على

رأس جيش من «١٥٠٠ فلاح ماروني» لإنقاذ زحلة المحاصرة من الدروز[١٧٢].

وهكذا بدأت تتشكل، في المجتمعات المسيحية، المارونية خصوصاً، «فرق اجتماعية» تتخذ شكل الفرق العسكرية وطابعها، حيث تكون غالبيتها من الفلاحين المقاتلين الأشداء، وتكون عناصرها القيادية من «التجار والحرفيين والكهنة»[١٧٣].

ومنذ مطلع الأربعينات، كان لدى دير القمر قوة مسلحة تبلغ زهاء ألفي مقاتل، وكان لدى زحلة قوة مماثلة تبلغ زهاء ثلاثة آلاف[١٧٤]، وعقدت المدينتان معاهدة تحالف بينهما، إلا أن هذه المعاهدة لم تنفذ.

وفي العام ١٨٤١، عندما أضحت دير القمر مهدّدة بخطر هجوم درزي عليها، شكلت، للدفاع عنها، «فرق الفلاحين المسلحة»[١٧٥]، وكان هؤلاء الفلاحون قد وفدوا إليها من القرى المجاورة (عبيه والدامور وجزين وغيرها)، مدفوعين بعامل الحمية الدينية، وفي العام نفسه، عندما هدّدت زحلة وحوصرت، شكّلت المدينة البقاعية، للدفاع عنها، فرقاً مماثلة لتلك التي أُلّفت في دير القمر.

وفي عامي ١٨٤٤ - ١٨٤٥، بدأ مسيحيو «المناطق المختلطة» يشكلون جمعيات عسكرية مسلحة يسمونها «جمعيات الحرب الشعبية»، (ربما كانت هي «الأخوية» نفسها التي ذكرها ووصفها أبو شقرا في كتابه «الحركات») وكانت هذه الجمعيات تتألف على الشكل التالي:

- قائد ناحية، ويأمر عدداً من آمري القرى يساوي عدد قرى الناحية.
- آمر قرية، ويأمر عشرة آمري فرق، كل فرقة تضم عشرة رجال يُسأل آمر الفرقة عن تدريبهم، أي أن آمر القرية يأمر مايه رجل. وكان آمر الفرق

الريفية (أو آمر القرية) يسمى «شيخ الشباب»، كما كان قائد الناحية يسمى «شيخ مشايخ الشباب» وكان كل شيخ من مشايخ القرى يرفع إلى شيخ المشايخ لائحة بعدد شبان القرية جميعاً، بحيث يصبح لدى «شيخ المشايخ» بيان عن عدد شبان الناحية جميعاً[١٧٦].

وكانت «جمعيات الحرب الشعبية» كافة تأتمر بأوامر لجنة سرية هي «اللجنة المركزية»، مركزها «دير القمر»، وهي تعتبر بمثابة «جهاز للإدارة الذاتية» للموارنة، يديرها أشخاص مأجورون، ويمولها الموارنة بوسائلهم الذاتية[١٧٧]. ويتحدث «بازيلي» عن هذه اللجنة فيقول: «مركز الاستعدادات الحربية المسيحية كان في دير القمر... وكانت تجتمع، في هذه المدينة، لجنة سرية تتمتع بحقوق الأشراف على كل جمعيات المؤامرة الشعبية التي امتدت بخيوطها إلى السناجق الجنوبية، وكانت هذه اللجنة تصدر الأحكام بالموت، ينفذها أفراد تدفع لهم الرواتب، وكأنهم جلادو جمهورية البندقية»[١٧٨]. وقد عدّد «أبو شقرا» أسماء بعض «المقدمين العسكريين الرئيسيين» الذين يأتمرون بأوامر هذه اللجنة وهم: «يوسف بك المبيض، ويوسف الشنتيري، وأبو سمرا غانم، والمطران يوسف أبو رزق، والأمير حسن أسعد شهاب»[١٧٩]. ولا شك في أن وجود «المطران يوسف أبو رزق» بين القادة العسكريين يدل على ضلوع الكنيسة في الأعمال العسكرية، يضاف إلى ذلك أن الكنيسة المارونية كانت تقوم بدور رئيسي في جمع الأموال لشراء الأسلحة، وذلك بواسطة «الرابطة المسيحية المحلية»، كما كان الكهنة يحرضون المسيحيين، في الكنائس، على الاستعداد لخوض «الحرب المقدسة» ضد أعداء الدين. وذكرت وثائق السفارة الروسية في القسطنطينية أن السلطات العثمانية عثرت، عام ١٨٤٥، وأثناء قيامها بعملية نزع السلاح، على مستودع للبنادق في إحدى كنائس الجبل[١٨٠].

ورغم أن هذه التنظيمات العسكرية المسيحية التي ذكرناها لم تصمد أمام هجمات الدروز، فإنها تظل تصلح كمدخل، لا بد منه، للحديث عن التنظيمات العسكرية الفلاحية التي استخدمها الفلاحون في كسروان ضد مشايخهم، وذلك لأنها انتقلت «مع انتقال مركز الثقل في الصراع من المناطق المختلطة إلى كسروان»[١٨١]. ففي ربيع ١٨٥٨ شكل بعض شباب «عجلتون» تحالفاً سرياً فيما بينهم بأن «لا أحد يخون الآخر» وإذا تعدى أحد المشايخ على واحد منهم «كونوا الجميع مسعفين له حتى الدم»، ورأسوا عليهم وكيلاً أول «الخواجة صالح جرجس صفير» ووكيلاً ثانياً «داود محبوب القاموع»، وتعاهد هؤلاء الشباب، فيما بينهم، على أن لا يفشوا سر هذا الاتحاد، وأنه «أي كان أفشى هذا السر، أو تأخر عن المساعدة، يكونوا الجميع ضده»[١٨٢].

وتلا هذا الاتحاد اتحاد مماثل في بلدة «كفرذبيان» حيث تحالف بعض شباب البلدة، فيما بينهم، «وكانوا، أولاً، ثلاثة عشر نفراً لا غير» ورأسوا عليهم وكيلاً هو «هابيل الخوري العقيقي»، وظل الأمر سراً بين هؤلاء الشباب. ولم يتم أي اتصال بين هذين الاتحادين، (اتحاد عجلتون واتحاد كفرذبيان)، طوال ثمانية أشهر إلى أن علم شباب «كفرذبيان» بالاتحاد القائم في «عجلتون» فخابروهم سراً، وتمّ الاتفاق بين الاتحادين على أهداف الاتحاد ومبادئه وأسس عمله، ثم بدأ هذا التنظيم الخليوي (الاجتماعي السياسي العسكري) يشمل قرى كسروان كافة، ولما عرف الخازنيون بأمر هذه التحالفات في القرى انقسموا إلى فريقين، كلاهما مؤيّد لها ومحرّض، إذ إن فريقاً منهم كان يحرص على معارضة القائمقام (الأمير بشير احمد) ويحث الشباب على تقديم عرائض ضده، وفريق آخر كان يحرص على معارضة الأمير بشير عساف ويحث الشباب على تقديم عرائض ضده، كذلك، ولكن كلا الفريقين كان يشجع

الشباب، في القرى كافة، على إنشاء هذه الخلايا والاتحادات، وتعيين شيوخ شباب في القرى، ولم يكن هؤلاء المشايخ يعلمون «أن نهاية الأمر تعود على رؤوسهم»، وهكذا، فإنه، «بعد عدّة أيام... اشتهرت هذه العملية» وكان أول ما «اشتهر» هو اجتماع «عجلتون» حيث أعلن المجتمعون بأن غاية الاجتماع ليست «مضادة الأمير بشير أحمد أو عساف، بل هي ضد المشيخة»[١٨٣].

في هذه الأثناء، كانت هذه الخلايا، أو الاتحادات، تتسع وتنتشر في مختلف القرى والبلدات في كسروان، وكانت تنتظم في «فرق شعبية» تتخذ شكلاً هرمياً قاعدته من الفلاحين، وقمته، أو قادته من المتنوّرين (الحرفيين أو التجار أو الكهنة)، وكان هناك تنسيق وتماسك بين القمة والقاعدة في كل فرقة، وتوافق على الأهداف والمبادئ وأساليب العمل، كما كان هناك اتصال وترابط عضوي بين هذه «الفرق الشعبية» في مختلف القرى، بالشكل نفسه الذي سبق أن عرفناه خلال أحداث الأربعينات، أي انه كان هناك «شيخ شباب» في كل قرية، هو المسؤول عن توعية شباب القرية وتدريبهم وتوجيههم وفقاً لأهداف الاتحاد، كما كان هناك «شيخ مشايخ الشباب» الذي يلتقي، تحت رايته، شيوخ الشباب في «القصبة» أو «القضاء» أو «المنطقة» أو «الإقطاعة»، وكان شيخ الشباب، في القرية، يحتفظ بلائحة بأسماء الشباب المنضوين في فرقته، ويزود، في الوقت نفسه، شيخ مشايخ الشباب، بواحدة مثلها، فيكون لدى «شيخ مشايخ الشباب» لائحة كاملة بأسماء جميع الشباب المنضوين في الخلايا أو الاتحادات في المنطقة التابعة له.

وهكذا اتخذت هذه «الفرق الشعبية» التي بدأت تتسلح، بإيعاز من الكنيسة وبمساعدة منها، شكل «الفصائل النظامية» التي «تتزاوج مع التنظيم السياسي» الذي بدأ يقوم ضد الإقطاع برمته، وكان يرأس هذه الفصائل قادة عسكريون

معروفون منذ الأربعينات أمثال «أبو سمرا غانم، والشنتيري» وغيرهما[١٨٤]، كما كان يطلق على المقاتل في هذه الفرق اسم «الجهالي»، وكان مقاتلوها «يرتدون ملابس خاصة بهم»[١٨٥]. وكانت «الرابطة المسيحية المحلية»، المنبثقة عن الكنيسة والمتمركزة ببيروت، قد أنشأت فروعاً عديدة لها في جبل لبنان، وتولت إعداد هذه الفرق عسكرياً، وذلك «بإرسال المنظِّمين العسكريين إلى القرى» كما كانت «تشتري الأسلحة وتوزعها، بالمجان، على اللجان المحلية التي كانت، بدورها، توزعها على فرق الفلاحين»[١٨٦]. أما الأموال فكانت «الرابطة» تتعهد بجمعها من مصادر مختلفة أهمها المرابون والتجار الموارنة أمثال «التاجر البيروتي نقولا نقاش، والمصرفي نعوم فيقانو، والتاجر والمصرفي ميشال فرج الله، والتاجر أيوب طرابلسي من دير القمر، وغيرهم» وكان هؤلاء أعضاء في «اللجنة المركزية» للرابطة التي كان يرأسها المطران طوبيا عون، وكان القساوسة القرويون يلعبون «دوراً فعالاً في لجانها الفرعية»[١٨٧].

وإذا كانت هذه الرابطة قد نشأت، أصلاً، للإعداد للقتال ضد «أعداء الدين»، وخصوصاً الدروز منهم، إلا أنها استغلت مشاعر العداء للمشايخ، هذه المشاعر التي أطلقتها «الخلايا السرية» التي شكلها الشباب الفلاحون في القرى، ثم «فرقهم الشعبية» المسلحة بعد ذلك، فإذا بهذه الفرق تنشط وتعم كسروان كلها، وتتعهد «الرابطة» بتزويدها بالسلاح والمال، ثم بالتدريب العسكري، (بين أيار وأيلول من العام ١٨٥٨)، ثم تنطلق بعد ذلك، (وبدءاً من تشرين الأول من العام نفسه) من السرية إلى العمل المعلن في نواحي كسروان كلها[١٨٨].

وهكذا، يمكن القول إن التنظيمات العسكريـة للثورة الشعبية الفلاحية في كسروان، والتي عرفت جذورها في مطلع الأربعينات، تشكلت من طبقات أربع هي:

١ - طبقة الفلاحين الذين كانوا القاعدة الفاعلة والمقاتلة في هذه التنظيمات، فقد كانوا يشكلون القاعدة الإجتماعية «ولكنهم لم يشكلوا القاعدة التنظيمية ولا القيادة السياسية والأيديولوجية للحركة التي غذّوها بدمهم وسواعدهم».

٢ - طبقة البورجوازية القيادية، التنظيمية والعسكرية والسياسية والأيديولوجية، وتدخل في هذه الطبقة فئات القياديين التنظيميين والعسكريين والسياسيين والأيديولوجيين، التي كانت لها سلطة إعطاء الأوامر والتوجيهات اللازمة التي تتحرك، بموجبها، الطبقة العاملة المقاتلة، أي طبقة الفلاحين. وكان الدور البارز لهذه الطبقة يتجسد في «العمل العسكري وتنظيم الجهاز المحارب»، كما كان يتجسد في إعداد «الحشد المعنوي والسياسي والأيديولوجي» للحركة، ولا يخفى أن هذه الأدوار، كلها، متجانسة ومترابطة بل ومتحدة.

٣ - طبقة البورجوازية التقنية (أو المتخصصة)، الحرفية والمهنية والإدارية والمالية، وتدخل في هذه الطبقة فئات «التجار والفلاحين الموسرين والحرفيين»، وكان الدور البارز لهذه الطبقة يتجسد في إدارة الثورة وتدبيرها اليومي، بصورة مادية، وفي تمويلها وتجهيزها وتسليحها.

٤ - طبقة الكهنة والإكليروس، وكانت هذه الطبقة تنتشر في الطبقتين السابقتين بشكل كثيف، كما كانت تنتشر في الطبقة الأولى (طبقة الفلاحين) بالنظر للأصول الفلاحية لمعظم الكهنة[١٨٩]. وقد جعل هذا الوضع الكنيسة في موقع متميزٍ بالنسبة إلى باقي الطبقات، حيث شكلت «الفريق الوحيد الذي يملك صلة عضوية» بعناصر الثورة من الفلاحين، كما شكلت «الفريق الوحيد الذي يراكم الوظائف التنظيمية والعسكرية والأيديولوجية والإقتصادية» في

الحركة[190]. ولهذا، فهي قد لعبت دوراً بارزاً في مطلع نشوء الحركة الثورية في البلاد، وخصوصاً في مجال إنشاء التنظيمات العسكرية وإعدادها وتمويلها وتسليحها، ولم يتقلص هذا الدور إلا بعد أن برز التناقض الكبير بين مصالحها ومصالح الفلاحين، وكذلك بين أهدافها وأهداف الثورة.

وإذا كانت هذه التنظيمات العسكرية الشعبية قد نشأت في رحم الصراع الطائفي في الجبل في مطلع الأربعينات، كما قدمنا، وانهزمت على يد الدروز، فإنها تحولت، في نهاية الخمسينات، من ميدان الصراع الطائفي إلى ميدان الصراع الطبقي، في كسروان، وانتصرت بواسطتها، طبقة العامة والفلاحين على طبقة النبلاء والإقطاع، ولكنها، أي هذه التنظيمات، عادت لتنغمس، من جديد، في حمأة الصراع الطائفي (حرب الستين)، حيث انهزمت، من جديد كذلك، وكما في الأربعينات، على يد الدروز أنفسهم.

وتلك الحرب هي موضوع بحثنا في الفصل القادم.

حواشي الفصل الأول

(١) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٠٩.

(٢) م. ن. ص ١١٠، وكان الأمير بشير عساف قائمقاماً بالوكالة عند وفاة عمه الأمير حيدر بتاريخ ١١ أيار ١٨٥٤ (م. ن. ص ١٠٩).

(٣) م. ن. ص ١١٦.

(٤) رسالة «دي لسبس» القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى «دروين دي لوي» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٥٤ (Ismaïl, A. Doc., diplomatiques et consulaires, T.10, p.55.,).

(٥) الحتوني، منصور، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، ص ٣٤٧.

(٦) رسالة «مور» إلى «المستر أليسون» وكيل سفارة انكلترا في الآستانة، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٨٥٦ (الخازن، فيليب وفريد، المحررات السياسية، ج ١: ٢٩٣ - ٢٩٤).

(٧) رسالة «مور» إلى اللورد «هنري بولفر H. Bulwer» وزير خارجية انكلترا، بتاريخ ٢٠ نيسان ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٥٩).

(٨) Chevallier, D. La Société du Mont-Liban, p. 278. -

(٩) رسالة «دي لسبس» إلى الكونت «والوسكي» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٣ تموز ١٨٥٧ (Ismaïl, Doc. T.10, p. 93 - 94).

(١٠) رسالة «دي لسبس» إلى «والوسكي» بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٨٥٨ (Ismaïl, Ibid, p. 95).

(١١) الرسالة نفسها (Ibid, p. 96).

(١٢) Churchill, The Druzes and The Maronites, pp. 122 - 123. -

(١٣) العقيقي، أنطون ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، ص ٥٠، إلا أن «بوريه» القنصل الفرنسي العام ببيروت. يصف الأمير حيدر بأنه «رجل ضعيف، ومتردّد، ولا قيمة له إلا بسبب عدم كفاءة باقي الأمراء المسيحيين» (رسالة بوريه إلى غيزو، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٩ ك٢ ١٨٣٤ Ismaïl, Doc., T.7, p. 290).

(١٤) العقيقي، م. ن. ص ٥٣ - ٥٤. ورغم ذلك، يصف «جوبلان» الأمير بشير أحمد بأنه «متآمر بلا تردد، وحقود، وبلا أخلاق، وفاسد» (Jouplain, La question du Liban, p. 343).

(١٥) الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٦، وانظر: اسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ٣: ٢٥٤.

(١٦) العقيقي، المصدر السابق، ص٧٨ - ٧٩.

(١٧) م. ن. ص ٧٢.

(١٨) م. ن. ص ٧٣ - ٧٧.

(١٩) - Poujoulat, la Vérité sur la Syrie p. 51.

(٢٠) اسماعيل، السياسة الدولية، ج ٣: ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٢١) م. ن. ص ٢٥٥.

(٢٢) - Jouplain, Op. cit., p. 344.

(٢٣) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٠ آب ١٨٦٠ (Ismaïl, Doc., T.10, p. 234).

(٢٤) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توفنيل» بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٦٠ Ibid, p. 193.

(٢٥) يؤكّد هذا الرأي الوثيقة التي نشرها المؤرخ «يوسف يزبك» في «أوراق لبنانية» وهي عريضة بعثها المشايخ الخازنيون في كسروان إلى البابا بروما، عام ١٨٤٣ «طالبين منه أن يمنع الإكليروس الماروني من التدخل في أمور الأحكام السياسية» (أنظر الوثيقة نفسها في: أوراق لبنانية، ج ٣: ٢٨٨ - ٢٩٠).

(٢٦) - Poujoulat, La Vérité sur la Syrie, p. 63.

(٢٧) - Chevallier, La Société du Mont-Liban, p. 277.

(٢٨) - Touma, Toufic, Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban, T.1, pp. 264 - 266.

(٢٩) Chevallier, D. La Société du Mont-Liban, p. 177. نقلاً عن «بوريه» قنصل فرنسا العام ببيروت، في تقرير له بتاريخ ٢٩ اب ١٨٤٦.

(٣٠) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٣١) - Jouplain, la question du Liban, p. 345.

(٣٢) رسالة المستر «مور»، قنصل انكلترا العام ببيروت، إلى المستر «أليسون» وكيل سفارة انكلترا في الآستانة، بتاريخ ٢٨ ك٢ ١٨٥٦ (الخازن، المحررات السياسية، ج ١: ٢٩٤).

(٣٣) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٢٥، وقد أدرج الحتوني هذا الحادث ضمن أحداث العام ١٨٥٦.

(٣٤) م. ن. ص ٣٢٦.

(٣٥) م. ن. ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٣٦) م. ن. ص ٣٢٨.

(٣٧) العقيقي، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٣٨) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٢٨.

(٣٩) العقيقي، المصدر السابق، ص ٦٦ - ٦٨.

(٤٠) م. ن. ص ٧٠.

(٤١) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٤٢) م. ن. ص. ن.

(٤٣) العقيقي، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٤٤) م. ن. ص ٦٢.

(٤٥) رسالة القنصل الفرنسي «دي لسبس» إلى الكونت «والوسكي» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٩ كانون الأول ١٨٥٨ (Ismaïl, Doc., T.10, p. 121).

(٤٦) الرسالة نفسها، Ibid.

(٤٧) العقيقي، المصدر السابق، ص ٦٦، وانظر: الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٧ - ١١٨.

(٤٨) رسالة «دي لسبس» إلى الكونت «والوسكي» بتاريخ ٢٨ أيار ١٨٥٨ (Ismaïl, op. cit., T.10, p. 113).

(٤٩) أنظر رسالة «دي لسبس» إلى الكونت «والوسكي» بتاريخ ٢٨ أيار ١٨٥٨ (Ibid, p. 114). وانظر رسالتيه بتاريخ ٢٩ أيار و١٧ حزيران ١٨٥٨ (Ibid, pp. 116 - 119).

(٥٠) رسالة «دي لسبس» إلى «والوسكي» بتاريخ ١٧ حزيران ١٨٥٨، (Ibid, pp. 117 - 119). وانظر: الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٣١.

(٥١) الحتوني، م. ن. ص. ن.

(٥٢) م. ن. ص. ن.

(٥٣) الخازن، المحررات السياسية، ج ١: ٣٣٣.

(٥٤) Ismaïl, Doc., T.10, p. 107. -

(٥٥) الخازن، المصدر السابق، ج ١: ٣٣٢.

(٥٦) العقيقي، المصدر السابق، ص ٧٢ - ٧٥.

(٥٧) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٣٢ - ٣٣٤. وانظر: العقيقي، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٥٨) الخازن، المصدر السابق، ج ١: ٣٨٩ - ٣٩٠ حاشية (١).

(٥٩) العقيقي، المصدر السابق، ص ٧٨ - ٧٩. وقد جعل العقيقي اجتماع عجلتون في شهر أيلول (ص ٧٩) وليس في شهر تشرين الأول كما ذكر الحتوني (ص ٣٣٥).

(٦٠) العقيقي، م. ن. ص ٧٩.

(٦١) م. ن. ص ٧٩ - ٨٠. والحتوني، م. ن. ص ٣٣٥.

(٦٢) العقيقي، م. ن. ص ٨٠. والحتوني، م. ن. ص ٣٣٥ - ٣٣٦. وقد ذكر العقيقي أن هذه الحادثة وقعت في تشرين الثاني (ص ٨٠) بينما ذكر الحتوني أنها وقعت في ٩ كانون الأول من العام نفسه (١٨٥٨).

(٦٣) الحتوني، م. ن. ص ٣٣٦. والجدير ذكره هو أن الحادثتين المذكورتين اللتين جرتا للشيخ عباس والشيخ يوسف الخازن في الزوق وجونية، كانتا نتيجة تعدّي هذين الشيخين على مواطنين من أهالي البلدتين المذكورتين (أنظر: الحتوني، م. ن. ص ٣٣٥ - ٣٣٦)، ولم تكونا بمبادرة من شباب البلدتين، وبلا سبب.

(٦٤) العقيقي، المصدر السابق، ص ٨١.

(٦٥) م. ن. ص. ن.

(٦٦) م. ن. ص. ن. والحتوني، م. ن. ص ٣٣٦، وقد أقلقت أحداث كسروان الزعيم الدرزي سعيد جنبلاط، فأوفد في أواخر آب (١٨٥٩) اثنين من أمناء سره إلى آل الخازن لكي «يعبّر لهم عن قلقه من أن النزاع القائم (بينهم وبين الفلاحين في كسروان) سوف ينتهي، في رأيه، إلى ضرب كل الجهاز الإقطاعي»، وكان من نتيجة ذلك، وكرد فعل دفاعي، أن اتحد المشايخ الدروز، جنبلاطيين ويزبكيين ونكديين، تحسباً لما يمكن أن يطرأ، في قائمقامية الدروز، تماثلاً مع ما يجري في قائمقامية النصارى (Touma, Op. cit. T.1, p. 281). ويعلق المؤرخ «يوسف يزبك» محقّق مذكرات العقيقي، على مراسلات المشايخ الخازنيين إلى المشايخ الدروز بصدد ثورة الفلاحين ضدهم في كسروان، بقوله: «هذا أصدق برهان على قولنا إن

الإقطاعية المارونية والإقطاعية الدرزية كانتا متضامنتين على ارهاق الفلاح الماروني والفلاح الدرزي معاً». (العقيقي، م. ن. ٨١ حاشية (٣))، بينما يذكر العقيقي أن رسائل الخازنيين إلى آل جنبلاط وتلحوق لم تأتِ بنتيجة (ص ٨١).

(٦٧) الحتوني، م. ن. ص. ن.

(٦٨) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٥٩ - ١٦٠، وثيقة رقم (١).

(٦٩) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٧٠) م. ن. ص ٣٣٨.

(٧١) م. ن. ص ٣٤٠.

(٧٢) م. ن. ص. ن.

(٧٣) Edwards R., La Syrie, 1840 - 1862, p. 132. -

(٧٤) Jouplain, Op. cit. p. 352. -

(٧٥) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤٠ - ٣٤١. إلا أن ما عرفناه عن الوكيل العام صالح جرجس صفير كان عكس ذلك تماماً، ولكننا لم نجد مبرراً لتنازله عن الوكالة العامة لصالح طانيوس شاهين.

(٧٦) العقيقي، المصدر السابق، ص ٨٣، والحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤١.

(٧٧) الصليبي، المرجع السابق، ص ١٢٠ - ١٢١. و: طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ٩٨.

(٧٨) Edwards, R., Op. cit., p. 124. & Poujoulat, B. La Vérité sur la Syrie, p. 53. -

(٧٩) Chevallier, D., La Société du Mont-Liban, p. 275. -

(٨٠) العقيقي، المصدر السابق، ص ٨٣.

(٨١) ضاهر، مسعود، الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي، ص ١٦٧.

(٨٢) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤١.

(٨٣) م. ن. ص. ن.

(٨٤) م. ن. ص ٣٤٢.

(٨٥) م. ن. ص. ن.

(٨٦) م. ن. ص ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٨٧) العقيقي، المصدر السابق، ص ٨٣ – ٨٥.

(٨٨) م. ن. ص ٨٥ – ٨٦.

(٨٩) م. ن. ص ٨٤ حاشية رقم (١).

(٩٠) م. ن. ص ١٦١ – ١٦٣.

(٩١) م. ن. ص ١٧٨.

(٩٢) م. ن. ص ١٦٣ – ١٦٥.

(٩٣) العقيقي، م. ن. ص ٨٦. وانظر: الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤٥.

(٩٤) الحتوني، م. ن.، ص ٣٤٦ – ٣٤٧.

(٩٥) العقيقي، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٩٦) يوسف يزبك في مقدمته لكتاب العقيقي، م. ن. ص ١٥.

(٩٧) راجع: ضاهر، مسعود، المرجع السابق، ص ١٧٦ – ١٨١ (من ضرب انتفاضة كسروان؟).

(٩٨) العقيقي، المصدر السابق، ص ٨٦ – ٨٧.

(٩٩) العقيقي، م. ن. ص ٨٧، وتقول «سميليا نسكايا»، نقلاً عن العقيقي، ان طانيوس شاهين «كان يخطب باسم الحكومة الجمهورية (الشعبية)» (سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ٢١٨)، ولكن ما ورد عند العقيقي، هو أن طانيوس شاهين كان يقول «بقوة الحكومة الجمهورية» (العقيقي ص ٨٧).

(١٠٠) م. ن. ص ١٥ (مقدمة الكتاب للمؤرخ يوسف يزبك).

(١٠١) - Edwards, r., Op. cit. p. 124.

(١٠٢) - Jouplain, La question du Liban, p. 347.

(١٠٣) - Ibid, p. 351.

(١٠٤) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢١٨ – ٢٢٠.

(١٠٥) - Jouplain, Op., cit. p. 347.

(١٠٦) - Ismaïl, Doc., T.10, pp. 162 - 168.

(١٠٧) - Ibid, p. 193.

(١٠٨) - Ibid, pp. 233 - 234.

(١٠٩) اسماعيل، عادل، السياسة الدولية، ج ٣: ٢٥٧.

(١١٠) - Poujoulat, Op. cit., T.1, p. 62.

(١١١) رسالة «مور» إلى «بولفر» سفير انكلترا في الآستانة، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٨٥٩ (الخازن، المحررات، ج ١: ٣٥٥).

(١١٢) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ١٤ آذار ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٥٦).

(١١٣) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٢٩ آذار ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٥٧).

(١١٤) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٢٠ نيسان ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٥٩)، وانظر: Le Baron De Testa, Recueil, T.VI, pp. 57 - 58

(١١٥) رسالة «مور» إلى اللورد «جون رسل» بتاريخ ١٥ أيلول ١٨٥٩ (م. ن. ص ٣٧١ – ٣٧٢).

(١١٦) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ١٤ تموز ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٦٦) وانظر: De Testa, op. cit., pp. 59 - 60.

(١١٧) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٢ أيلول ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٧٢) وانظر: De Testa, Ibid, p. 61. وقد نشرت هذه العريضة في (م. ن. ج ١: ٣٨٤ – ٣٨٥).

(١١٨) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٣٠ أيلول ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٧٨).

(١١٩) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٨٣ – ٣٨٤).

(١٢٠) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٣٠ آذار ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ١ – ٢).

(١٢١) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٢ نيسان ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٣).

(١٢٢) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٩ أيار ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٥ – ٦).

(١٢٣) رسالة «حبيب مشاقة» إلى «مور» بتاريخ ٧ أيار ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٦ – ٧).

(١٢٤) Churchill, Charles, The Druzes and The Maronites, pp. 125 - 127. ويعزو «توفيق توما» سبب انحياز انصار الأمير بشير عساف وحلفائه من المشايخ الخازنيين والحبيشيين خصوم القائمقام الأمير بشير أحمد، للإنكليز، إلى أن القائمقام المذكور استطاع «أن يسكب ودّ القنصل الفرنسي العام ببيروت، دي لسبس، وخلَفه الكونت بنتيفوليو» مما دفع اولئك الخصوم إلى «الارتماء في أحضان العملاء الإنكليز ببيروت» وإلى إعطاء «اذن صاغية لإيحاءات الكولونيل تشرشل».

- (Touma, T. paysans et institutions féodales, T.1, p. 251).

(١٢٥) ضاهر، مسعود، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(١٢٦) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤٣.

(١٢٧) ضاهر، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(١٢٨) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٦٩ (وثيقة رقم ٨).

(١٢٩) م. ن. ص ١٧٤ (وثيقة رقم ١٣).

(١٣٠) طرد المشايخ من كسروان بعد ١٩ ك٢ ١٨٥٩ (الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤٢) فتكون وساطة البطريرك قد بدأت بعد هذا التاريخ.

(١٣١) الحتوني، م. ن.، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

(١٣٢) م. ن. ص ٣٤٤.

(١٣٣) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٧٢ (وثيقة رقم ١٢).

(١٣٤) م. ن. ص. ن. ولم نتبين ما إذا كانت المحاولة الأولى من البطريرك هي نفسها المحاولة الثانية، فقد ذكر الأولى «الحتوني» كما مرّ معنا، ورفضها المشايخ، أما الثانية فذكرها «العقيقي» ورفضها الأهالي.

(١٣٥) العقيقي، م. ن. ص ١٧٨ (وثيقة رقم ١٦).

(١٣٦) م. ن. ص ١٨٠ - ١٨١ (وثيقة رقم ١٨).

(١٣٧) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢١٦.

(١٣٨) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٩٠ (وثيقة رقم ٢٨)، وقد ورد في الوثيقة «نص مهم» هو التالي: «يقتضي، أولاً، أن الأهالي يتفقون على رأي إن كان بانتخاب مأمورين من الفلاحين ومعهم ثالث براني كيوسف كرم أو غيره، وغب الاتفاق يقومون الإعراض بذلك...» (م. ن. ص. ن.) وقد فسرت «سميليا نسكايا» هذا النص بأن البطريرك اقترح على «المتمردين» انتخاب «مأمورَين من الفلاحين ومعهم ثالث برّاني، وذلك بدل ثلاثة مأمورين من آل الخازن»، إلا أن طانيوس شاهين «أصرّ على انتخاب مأمور من الشعب» (سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢١٦ - ٢١٧). أما مسعود ضاهر، (المرجع السابق، ص ١٧٧) ففسر النص نفسه على أن اقتراح البطريرك كان «أن يمثل كسروان ثلاثة مأمورين: منهم واحد من الفلاحين، والثاني برّاني، والثالث من آل الخازن» واستند، في ذلك، إلى الإسناد نفسه (العقيقي، م. ن. ص ١٩٠).

(١٣٩) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص٢١٧.

(١٤٠) م. ن. ص ٢٢٣.

(١٤١) م. ن. ص. ن.

(١٤٢) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٩٢ - ١٩٥ (وثيقة رقم ٣٠).

(١٤٣) م. ن. ص ١٩٤. والخلاقين: مفردها «خلقينة» وهي وعاء كبير يستخدم لطهي القمح.

(١٤٤) أنظر: العقيقي، م. ن. ص ١٩٦ - ١٩٧ (وثيقة رقم ٣١) وص ١٩٧ - ٢٠٠ (وثيقة رقم ٣٢).

(١٤٥) ضاهر، المرجع السابق، ص ١٧٧.

(١٤٦) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٨٤ (وثيقة رقم ٢٢).

(١٤٧) م. ن. ص. ن.

(١٤٨) م. ن. ص ١٨١ (وثيقة رقم ١٩).

(١٤٩) م. ن. ص ١٨٢ (وثيقة رقم ١٩).

(١٥٠) كان في كسروان، خلال هذه الفترة: ٢٤ ديراً تضم ٤٤٠ راهباً، وكان في المتن المجاور: ٥٣ ديراً تضم ٤٠٧ رهبان (بتكوفيتش، ك. م. لبنان واللبنانيون، ص ١٦٥ - ١٦٨).

(١٥١) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢١٦، وانظر: Poujoulat, Op. cit., pp. 53 - 57.

(١٥٢) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤٥ - ٣٥٠.

(١٥٣) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(١٥٤) م. ن. ص ٢٢٣.

(١٥٥) العقيقي، المرجع السابق، ص ٢١٤ - ٢١٧ (وثيقة رقم ٤٧).

(١٥٦) Touma, Op. cit., T.1, pp. 271 - 272 -

(١٥٧) Ibid, p. 272 -

(١٥٨) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(١٥٩) عيّن يوسف كرم قائمقاماً على قائمقامية النصارى بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٨٦٠، واستمر في هذا المنصب حتى ٤ تموز عام ١٨٦١، تاريخ تنصيب داود باشا كأول متصرف على جبل لبنان (Touma, Op. cit., T.1, pp. 294 - 296).

(١٦٠) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(١٦١) م. ن.، ص. ن..

(١٦١) م. ن. ص ٢١٨ – ٢٢٠ وانظر: (Touma, Op., cit., p. 296).

(١٦٢) Touma, Ibid. -

(١٦٣) ضاهر، المرجع السابق، ص ١٨١.

(١٦٤) Poujoulat, Op. cit., pp. 61 - 62. -

(١٦٥) Ibid, p. 62. -

(١٦٦) حريق، إيليا، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، ص ١٨٧ (عن أوراق حبيش، مخطوطة رقم ٦٤٢٤).

(١٦٧) م. ن. ص. ن.

(١٦٨) م. ن. ص ١٨٨.

(١٦٩) شرارة، وضاح، في أصول لبنان الطائفي، ص ٦٨.

(١٧٠) م. ن. ص ٦٨ – ٦٩، والأخويات: تشكيلات فلاحية قروية بدأها أهل جزين، حيث كانوا يسمون «شيخ شباب» على رأس مجموعة من شباب القرية، يقوم هو بتدريبهم، وكانت كل قرية تسمي على شبابها «شيخاً»، وعلى مشايخ القصبة «شيخ مشايخ»، (أبو شقرا، الحركات، ص ١٠٣ – ١٠٤).

(١٧١) شراره، م. ن. ص ٦٧ (حاشية رقم ٥٦).

(١٧٢) م. ن. ص ٧٣.

(١٧٣) م. ن. ص ٧٣.

(١٧٤) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٣٠.

(١٧٥) م. ن. ص ١٤٣.

(١٧٦) م. ن. ص ١٦٥. (نقلاً عن أرشيف السفارة الروسية في القسطنطينية).

(١٧٧) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٦٥ – ١٦٦، وانظر: Churchill, Op. cit., p. 85.

(١٧٨) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٩١ – ٣٩٢، وانظر: Churchill, Op., cit, p. 85. واللافت أن «بازيلي» يسمي «جمعيات الحرب الشعبية»، باسم «جمعيات المؤامرة الشعبية»، كما هو وارد في النص المعرّب أعلاه.

(١٧٩) أبو شقرا، الحركات، ص ٥٣ – ٥٤.

(١٨٠) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٦٦ وانظر: Churchill, Op. cit., p. 90.

(١٨١) شرارة، المرجع السابق، ص ٧٧.

(١٨٢) العقيقي، المصدر السابق، ص ٧٧.

(١٨٣) م. ن. ص ٧٨ – ٧٩.

(١٨٤) شرارة، المرجع السابق، ص ٧٧ – ٧٨. ويذكر «شرارة» وكذلك «توما» ان أبو سمرا غانم شكل «مجلساً عسكرياً يهتم بالتعبئة والتدريب والتنسيق، (شرارة، م. ن. ص ٦٧، حاشية ٥٦ و Touma, Op., cit. T.1, p. 183).

(١٨٥) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٣١.

(١٨٦) شرارة، م. ن. ص ٧٨، وسميليا نسكايا، م. ن. ص ٢٣١.

(١٨٧) سميليا نسكايا، م. ن. ص ٢٣١.

(١٨٨) Touma, Op., cit. T.1, p. 262. -

(١٨٩) شرارة، المرجع السابق، ص ١٠٤ – ١٠٦، (مع بعض الاختلاف في تقسيم الطبقات وعددها).

(١٩٠) شرارة، م. ن. ص ١٠٧ – ١٠٨.

الفصل الثاني

الحرب الأهلية أو (حرب الستين)

(١٨٦٠ - ١٨٦١)

أولاً - العوامل التي أدّت إلى الحرب:

هل يمكن اعتبار الثورة الشعبية في كسروان، عام ١٨٥٨ - ١٨٦٠، سبباً من أسباب الحرب الأهلية في الشوف عام ١٨٦٠ - ١٨٦١؟

لقد أدّت ثورة الفلاحين في كسروان، إلى اهتزاز البنية الأساسية للإقطاع في هذه الإقطاعة، بعد أن طرد المشايخ الخازنيون من ديارهم وانتزعت منهم أملاكهم. كما أن هذه الثورة، التي بدأت في كسروان، أحدثت قلقاً عميقاً لدى المقاطعجيين الدروز، فمدّوا يد العون والمساعدة للمقاطعجيين الموارنة، وقد جمعتهم «المصالح المشتركة»[١]. ولم يكن ذلك دعماً لهؤلاء، بقدر ما كان خشية أولئك (المقاطعجيين الدروز) من أحداث مماثلة في مناطقهم.

كان المقاطعجيون الدروز أسياداً، في إقطاعاتهم المختلطة، على الفلاحين الموارنة والدروز معاً، وكان من الطبيعي أن يخشى أولئك المقاطعجيون من انتشار عدوى الثورة وانتقالها من الفلاحين الموارنة، في كسروان، إلى الفلاحين الموارنة والدروز في الشوف، فسعوا إلى وقف هذا المد الثوري المتحفز للانتقال، جنوباً، نحو العرين الدرزي المتحصن في جبل الشوف (أو جبل الدروز).

وكعادة كل البنى الفوقية التسلطية، فهي تتحالف دوماً، عندما يحيق بإحداها خطر ما، وإن تخاصمت قواعدها، ويكون تحالفها متيناً بقدر ما يكون الخطر الذي تواجهه جسيماً، لذا، فهي لا تتورع عن أن تستخدم كل الوسائل لدرء هذا الخطر، بل وأسوء هذه الوسائل، وهي: الطائفية، فتستثيرها لكي تحمي مرتكزاتها.

لذا، لا نشك اطلاقاً في أن الحرب الأهلية (الطائفية) التي اندلعت، في الشوف، عام ١٨٦٠، كانت، في أحد وجوهها، إحدى الوسائل التي توسلها الإقطاع بوجهيه، الماروني والدرزي، لرد أخطار الثورة الشعبية عنه، بحيث يتحول القتال من المستوى الأفقي، أي الطبقي، إلى المستوى العمودي، أي الطائفي، وبحيث أصبح اقتتالاً بين الطوائف، قاعدة وقيادات، بدلاً من أن يظل اقتتالاً بين الشرائح الإجتماعية المتمايزة.

والذي لا يرقى إليه الشك، كذلك، هو أن عوامل عديدة دخلت على خطوط متعددة، في هذه الحرب، وأهمها: التدخل الأجنبي الأوروبي السافر، على مستوى القناصل والسفراء، والسلطة العثمانية الحاكمة، خصوصاً أن حروباً ثلاثاً، بين الدروز والموارنة، كانت قد سبقت هذه الحرب، في الشوف (أعوام ١٨٢٥ و١٨٤٢ و١٨٤٥) مما جعل الجرح الطائفي، في هذه المنطقة، نازفاً باستمرار.

كان الموارنة، في المناطق المختلطة في قائمقامية الدروز، على تواصل مستمر مع أبناء ملتهم في كسروان، وكانوا، في الوقت نفسه، في صراع مستمر مع إقطاعيي تلك المناطق في الشوف، وقد شجعت هزيمة المقاطعجيين الموارنة من مشايخ آل الخازن، أمام الفلاحين في كسروان، فلاحي المناطق المختلطة، من الموارنة، على التفكير في التصدي للمشايخ المقاطعجيين

الدروز والثورة عليهم، فبدأوا يسعون للحد من تسلط المقاطعجيين وللحصول على مكاسب وحقوق لم يكن من الممكن أن ينالوها قبل اندلاع ثورة كسروان، وهذا ما دفع أولئك المقاطعجيين، كما دفع مقاطعجيي كسروان، لبث روح التفرقة الطائفية وتغذية الأحقاد بين الفلاحين الموارنة ومشايخهم الدروز، يقول «العقيقي»: «ولم يزل البغض يتزايد بين المشايخ والأهالي، إلى أن وقعت الخلفة بين النصارى والدروز في ناحية بلاد الشوف» وسبب ذلك هو «ان البعض من أهل تلك الناحية (الشوف) راموا رفع المقاطعجية... وأخذوا في ابتداء الحركة المفسدة» ولكن «مشايخ الدروز» أخذوا «يضطهدوا الأهالي... ويوقعوا الفتن بين الطايفتين»[٢]. يضاف إلى ذلك ما تركه نظام «شكيب أفندي» في المناطق المختلطة، من آثار سيئة في العلاقة بين المقاطعجيين وفلاحيهم، حيث فشل في تنظيم هذه العلاقة تنظيماً جيداً، فأضعف سلطة المقاطعجيين (الدروز) ولم يقدّم للفلاحين (الموارنة) مكاسب ذات قيمة[٣]، بينما ظلت العلاقة بين الفلاحين الدروز وأسيادهم وثيقة ومتينة. وكما لعب الإقطاع الماروني والدرزي دوراً في إعداد هذه الحرب وتغذية المشاعر الطائفية بين الدروز والموارنة، لإشعالها، فقد لعب الإكليروس الماروني دوراً مماثلاً. ويذكر الباحث الفرنسي «دومينيك شفاليه» أن أهم ما كان يشغل المطران «طوبيا عون» هو «محو آثار الدروز»[٤]، كما يذكر العقيقي أن المطران عون نفسه «شدّد النصارى» وعرض قضيتهم «على القناصل»[٥]. وفي مناقشة في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٧ آب ١٨٥٩، أعلن اللورد «بالمرستون» أن أسقف بيروت «المطران طوبيا عون» شكل «لجنة مارونية» برئاسته، وكانت مهمة هذه اللجنة السعي إلى «إثارة الموارنة وحملهم على اغتنام الفرصة لإقصاء الدروز عن البلاد»[٦].

مقابل ذلك، سرت شائعات في البلاد بأن السلطان أمر «خورشيد باشا» واليه ببيروت «بإعدام المسيحيين» و«بإطلاق أيدي الأوباش، وذبح النصارى عن آخرهم»، وان خورشيد باشا نقل هذا الأمر إلى الزعيم الدرزي «سعيد جنبلاط» وطلب إليه إبلاغ «الدروز والمسلمين» بأن عليهم «الفتك بالمسيحيين وقطع دابرهم»، كما انه «ألحّ عليه أن يصدع بالأمر ويباشر المذابح»، وكان ذلك في نيسان عام ١٨٦٠[٧]. وفي الشهر نفسه (نيسان)، كتب القنصل العام البريطاني في حلب إلى سفير بلاده في الآستانة (هنري بولفر) يخبره بأن مجهولين قاموا ليل ٢٤ الجاري بلصق اعلانات على أبواب المساجد في المدينة تحرّض المسلمين «على ذبح المسيحيين»، مما أثار ذعراً في نفوس مسيحيي المدينة[٨]، كما يخبره، في تقرير آخر بتاريخ أول أيار من العام نفسه (١٨٦٠) ان مسلمين تظاهروا، في انطاكيا، ودخلوا الكنائس وهزئوا بالمسيحيين «خلال إقامة الذبيحة الإلهية»، ويذكر أنه تمّ القبض «على عدة أشخاص» ويجري تحقيق معهم «ربما آل إلى كشف جانب من الستار المسدل على هذه المسألة»[٩].

كشف «الستار المسدل على هذه المسألة»؟ هذا ما حاول الباحثون تحقيقه طوال قرن ونصف القرن من الزمن، وقد توصلوا إلى الكثير من الخيوط التي تؤدّي إلى اكتشاف الدور المهم الذي لعبه الأجانب ومعهم العثمانيون، في هذه الحرب.

لقد بلغ التنافس بين الدولتين الكبريين، فرنسا وانكلترا، على اكتساب إحدى الطائفتين الرئيسيتين في الشوف وجبل لبنان، الدروز والموارنة، حداً جعل كلاً من هاتين الدولتين تجند كل طاقاتها لاجتذاب إحدى تينك الطائفتين، ولو أدّى ذلك إلى خرابهما معاً. ولم تكن الأحقاد الطائفية

وجراحها، التي خلفتها حروب الأربعينات، قد اندملت بعد، لذا كانت تعتبر إثارتها وتحريكها أسهل السبل وأيسرها للوصول إلى النتائج المبتغاة: السيطرة على أي من الطائفتين وتوجيهها حسب أهوائها ومصالحها. وهكذا لم يأل قناصل كل من الدولتين، ومبعوثوهما إلى الجبل، جهداً لتحريك هذه الأحقاد وإثارتها، فكان القنصل الإنكليزي العام ببيروت المستر «مور» ومعه الكولونيل «تشارلز تشرشل» يحرضان الدروز، وكان القنصل الفرنسي الكونت «بنتيفوليو» وقبله «دي لسبس» يحرضان الموارنة، مستفيدين من الاثار التي خلفتها حروب الأربعينات، لدى الطائفتين، وساعين إلى خلق جو من الخوف والقلق لدى كل منهما تجاه الأخرى، إلى أن انفجر الصراع الدامي، من جديد عام ١٨٦٠.

وقد لعب الرحالة والقناصل، الفرنسيون والإنكليز، دوراً رئيسياً في إذكاء روح الفتنة من جهة، وفي توجيه الرأي العام الفرنسي والإنكليزي، وكذلك الرسمي، في كل من فرنسا وإنكلترا، من جهة أخرى، ففي يومياته عن رحلته إلى منطقة «جبل لبنان» التي زارها عام ١٨٦٠، يكتب الرحالة الفرنسي «بوجولا»، من «غزير» بتاريخ ٩ أيلول عام ١٨٦٠، محرّضاً المسيحيين على الدروز بقوله: «يجب، قبل كل شيء،... تطهير (جبل) لبنان من كل ما هو درزي»، مردّداً مقولة ينسبها إلى المطران «نقولا مراد» وينقلها عن لسانه، وهي: «إما الدروز وإما الموارنة»، ويستطرد «بوجولا»: «لا هدوء ممكناً في الجبل ما دام هناك طائفتان، إحداهما في مواجهة الأخرى... ولن نحتار في اختيار أيهما نطرد»[١٠]. وينسب «بوجولا» إلى «ماروني بيروتي» قولاً يفسر به نوايا المطران مراد، إذ يقول فيه: «يريد المطران مراد أن يقول، بكل بساطة، إنه يجب أن تقوم، في الجبل، إما حكومة درزية تسيطر على الوثنيين (يقصد الدروز)، وعلى المسيحيين، وفي ذلك دمار تام لهؤلاء... وإما حكومة مسيحية

تسيطر على الجميع، كما في عهد الأمير بشير». إلا أن هذا «الماروني البيروتي» يضيف، مستطرداً: «لا أحد يحلم بأن يطرد طائفة بكاملها من بلادها، فليس الشعب الدرزي هو سبب كل ويلات سوريا، بل كل الشر هو في زعماء هذه الطائفة»[١١].

هل فكّر الموارنة، حقاً، بطرد الدروز من الجبل، كما يرى «بوجولا»؟ ذلك ما يشير إليه العديد من الباحثين والدبلوماسيين الأجانب في ذلك العصر، ففي مناقشات لمجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٧ اب ١٨٦٠، ذكر «اللورد بالمرستون» أن القتال الجاري بين الموارنة والدروز في الشوف كان نتيجة «هجوم الأولين (الموارنة) على بعض قرى مأهولة بكلتا الطائفتين لطرد الدروز منها»، وأن لجنة (أو رابطة) مسيحية (مارونية) قد تأسّست في بيروت برئاسة مطرانها (طوبيا عون)، وقد سعت هذه اللجنة إلى «إثارة الموارنة وحملهم على اغتنام الفرصة لإقصاء الدروز عن البلاد»[١٢]، كما أنها «انشغلت بتسمية شيوخ الشباب القادرين على حمل السلاح، وتأمين الذخيرة والسلاح للمحتاجين إليها» من موارنة الجبل، وقد أجرت «مشتريات ضخمة» من الأسلحة في بيروت «طوال عام ١٨٥٩ وفي مطلع العام ١٨٦٠»، وكان الكهنة يقومون بتوزيع هذه الأسلحة على الأهلين، كما كان يقوم بتدريبهم على السلاح، في القرى، رجال متخصصون، أرسلوا خصيصاً، للقيام بهذه المهمة. وهكذا «بدأت مشاعر العداء لدى المسيحيين تزداد في الظهور أكثر فأكثر، ووصل الغليان، في القائمقاميتين، إلى أوجه». وفي المقابل أخذ الدروز يتسلحون، وقد حاول مشايخهم التفاوض مع المشايخ المسيحيين لتهدئة الأحوال بين الطائفتين، لأنهم يعلمون جيداً أن أية انتفاضة ضد إقطاعهم ستجعلهم «يخسرون كل شيء، ولن يربحوا شيئاً»، ولكن هؤلاء المشايخ لم يستجيبوا

للعرض الدرزي بذريعة أنهم لا يملكون أية سلطة على الفلاحين، وانه «لن يطرأ أي شيء جدّي في هذا المجال، لحاجتهم (أي الفلاحين) للقادة»[١٣].

وفي دير القمر، البلدة التي كانت ملكاً لآل نكد من الدروز، وكان الموارنة فيها «أجراء لمشايخ بيت معن ومن عقبهم من أهل هذه الطائفة» حتى «بيت أبي نكد»، استطاع الموارنة أن يمتلكوا البلدة بعد أن أثروا وأصبحوا أسيادها، وأصبح الدروز من «الحطابين والخدامين»، إلى أن أفرغت البلدة من الدروز بعد طردهم منها[١٤].

وفي تقرير منه إلى الصدر الأعظم، حلل «خورشيد باشا»، الحاكم العام لبيروت، الوضع في الجبل من وجهة نظره هو (التي تعبر، بالتالي، عن وجهة النظر العثمانية)، فذكر أن الاضطرابات الحاصلة في الجبل هي «نتيجة حركة عامة قامت بقرار من الرؤساء الروحيين الموارنة وموافقة المطران طوبيا، ومشاركة اللجنة المسماة: اللجنة الوطنية» وأعضاؤها، جميعهم، من الموارنة. وهدف هذه اللجنة هو «تعكير العلاقات الجيدة القائمة بين السكان المسيحيين والدروز في مقاطعة المتن، في القائمقامية المسيحية، وكذلك في القائمقامية الدرزية»، وذلك «بإثارة الدروز ضد المسيحيين» عن طريق إدخال نحو «ألف إلى ألفين» من كسروان إلى إنطلياس الواقعة خارج كسروان وبمحاذاة قائمقامية الدروز (مما يشكل تهديداً مباشراً لهذه القائمقامية)، وبتدخل واضح من الرهبان لإثارة الشعب المسيحي في قائمقامية الدروز، بعد أن وعدوه بمساعدة من «البحرية الحربية الفرنسية»، وزيّنوا له أن «قوّة جيش عربستان قليلة الأهمية» وأن «الوقت قد حان للأمل بتدمير كامل للدروز»، مما جعل الأمير محمد ارسلان، قائمقام الدروز، قلقاً من أن «تتقدم الحشود المسيحية، التي خرجت من مقاطعاتها نحو قائمقاميته»، وعندها «سوف يكون الدروز

مضطرين، إذا ما تقدم المسيحيون أكثر، إلى ملاقاتهم، حفاظاً على أنفسهم». وبناءً عليه، طلب الأمير محمد، من خورشيد باشا، تفريق هذه الحشود المسيحية. ويستطرد خورشيد باشا قائلاً: «أرسلت موفدين مهمتهم تفريق هذه الحشود، وذلك لمنع حدوث أية اضطرابات، وطلبت ذلك من المطران (طوبيا) الذي أجابني بقوله إن هناك تقارير تشير إلى أن المسيحيين، في القائمقامية الدرزية، يعيشون كمحاصَرين، وان هدف هذه الحركة ليس سوى تحرير اخوان في الدين من العبودية، وان نداءات قد أطلقت في كل البلاد، تدعو الموارنة للإنضمام إلى هذه الحركة. وقد أبى المطران المذكور تفريق تلك الحشود، بل إن جماعته رفعوا السلاح في وجه موفديّ من المسلمين»(١٥).

ويتبادر إلى الذهن السؤال التالي:

هل فكّر الموارنة حقاً بإقامة دولة مسيحية، تابعة لفرنسا، أو «تيوقراطية» شبيهة بالفاتيكان، يحكمها الإكليروس؟ لا شك في أن من يتابع اهتمام فرنسا بموارنة الجبل وسعيها الحثيث لإعادة الشهابيين الموارنة إلى حكمه، في ذلك الحين، يتبين له بوضوح، أنها كانت تطمح فعلاً، إلى إقامة «كيان مسيحي ما» يرتبط بها مباشرة(١٦). يقول «دي لسبس»، القنصل الفرنسي العام ببيروت، إن «البطاركة والمطارنة والأمراء والمشايخ يرون، في خلع الأمير المسيحي الكبير، خراب ديانتهم، وتدمير البنية المستقلة التي يدينون بها إلى تدخل الدول الخمس الكبرى»(١٧). وقد سبق أن ذكرنا أن الإكليروس الماروني كان يطمح إلى القيام بدور سياسي في الجبل بحيث يتمكن من أن «يسيطر على الوضع ويحل محل الأريستوقراطية، ويدير شؤون البلاد»(١٨)، بل إنه كان يطمح إلى إقامة كيان سياسي رئيسه البطريرك وحكومته من رجال الإكليروس الماروني نفسه(١٩).

إلا أننا لا يمكن أن نحمّل الموارنة، فقط، مسؤولية تدهور الأوضاع في الشوف، بل إن الدروز يتحمّلون بدورهم، المسؤولية نفسها، ذلك انهم ذوو باع طويل في استثارة الموارنة وتوريطهم في الحروب المتتابعة التي جرت خلال الأربعينات وكذلك، في الحرب الأخيرة التي جرت عام ١٨٦٠. ففي رسالة من المطران عبدالله البستاني، رئيس أساقفة صيدا، إلى نساء فرنسا، بتاريخ ٢٠ كانون الأول عام ١٨٤٦، يصف المطران الماروني الشقاء الذي أحاط بالموارنة من جرّاء «الفظائع التي أرهقنا بها الدروز وخلافهم من غير المؤمنين، نحن وسائر كاثوليك سوريا»(٢٠)، كما يصف ما لحق به، شخصياً، من اعتداء اضطره «إلى الفرار، وليس عليّ سوى الثياب التي تستر جسمي»، وما لحق بعائلته كذلك، حيث قتل «الدروز» منها «مايتي عضو... خلا الذين ماتوا من الشقاء»، ثم يصف ما هدم، في أبرشيته، من كنائس وأديرة ومدارس، وما ذبح من كهنة ورهبان. وينهي المطران البستاني رسالته هذه إلى «نساء فرنسا النبيلات» أن «تتحنن علينا، وتعملن على إعادة أميرنا وأسرته إلينا، وتساعدننا بكل ما لديكن من وسائل، لإنالتنا بغيتنا»(٢١).

إعادة أميرنا؟ هل تكون هي المسألة؟

في أي حال، لم تكن الحروب التي جرت بين الدروز والموارنة سجالاً بين الطائفتين فقط، بل تعدتهما إلى مشاركة فعّالة من قبل الفرنسيين والإنكليز، خصوصاً عن طريق الدسائس والمؤامرات، وتزويد الفريقين بالسلاح.

كانت فرنسا ترغب في أن يكون لها رأس جسر في المشرق العربي، فاختارت جبل لبنان، والطائفة المارونية فيه بالذات، لكي تكون رأس هذا الجسر، ورغبت إنكلترا بما رغبت به فرنسا، فاختارت الشوف، والطائفة الدرزية كذلك. وكانت الطائفتان تجتمعان في الشوف وامتداده شمالاً، فكان

التواصل بين الطائفتين، يومياً، ومن خلال التعايش، فالاحتكاك فاختلاف المصالح فالحروب. وهكذا أصبحت الدولتان الكبريان، فرنسا وإنكلترا، على تواصل مستمر، بل واحتكاك، بواسطة هاتين الطائفتين. وكانت الأرض خصبة للمناورات والدسائس والمؤامرات، وكانت الطائفتان، المارونية والدرزية، هما اللتان تدفعان الثمن الباهظ لكل ذلك.

يرى «أبو شقرا» في كتابه «الحركات في لبنان» أن فرنسا بلغت، في عهد امبراطورها نابليون الثالث، مجداً رفيعاً، وأن هذا الامبراطور توجّه، في أطماعه، نحو جبل لبنان، بقصد «ضمه إلى ملكه»، وقد جذبه إلى ذلك وجود «الطائفة المارونية الشديدة الإخلاص والتعلق بالدولة الفرنسية»، فأخذت فرنسا تبث «روح الشقاق والنزاع بين سكان الجبل» بغية نشوب «حرب ضروس بين الدروز والنصارى، سبيلا إلى احتلال (جبل) لبنان ووضع سيطرتهم عليه». وما أن أدركت الدولة العثمانية نوايا فرنسا حتى صارت «تحاسن الدروز وتختصهم بالنعم» حتى نالت ثقتهم وأكّدوا لها «تعلقهم بالعرش العثماني». وهكذا ظلت «المنافسة بين الطائفتين المذكورتين تتعاظم، وأسباب المباينة تتفاقم، حتى برزت المشاحنات من حيّز القول إلى حيّز الفعل»... ويعزو «أبو شقرا» المبادرة بالقتال إلى الموارنة الذين «قدحوها شرارة، فكانت شرارات تطايرن في سائر الأنحاء، فأبلين معظم الجبل بنيران الحروب الأهلية الآكلة»(٢٢).

هل كانت فرنسا طامعة حقاً، باحتلال جبل لبنان وضمه إلى أملاكها، كما يرى أبو شقرا؟ وهل انه، لأجل ذلك، كانت حملتها إلى سوريا، وإلى جبل لبنان بالذات، عام ١٨٦٠؟

نشك في ذلك، وإن كنا واثقين أنها كانت تطمح إلى الحفاظ على تحالفها المتين مع الموارنة باعتبارهم «فرنسيين»، كما كان يحلو للكثيرين منهم أن يدّعي ويزعم.

وكان العثمانيون، أصحاب السلطة في بلادنا يومذاك، يتفرّجون على هذا الصراع، بين الدولتين الكبيرتين، ثم بين الطائفتين الرئيسيتين، ويتصرفون، إزاءه، وفقاً للقواعد التالية:

١ - لا بدّ من مجاراة هاتين الدولتين اللتين أسهمتا، إلى حدٍّ كبير، في أسقاط نظام ابراهيم باشا في بلاد الشام، وإعادة السلطة العثمانية إلى هذه البلاد.

٢ - في الوقت نفسه، لا بدّ من الإعتراف بأن السلطة المركزية، في الآستانة، عاجزة عن التأثير على أي من هاتين الدولتين أو إيقافها عند حدٍّ معين من التصرف (الذي كاد أن يكون مقلقاً) في الجبل.

٣ - طغى، لدى الطائفتين المتصارعتين، شعور بعجز السلطة المركزية (العثمانية) عن إدارة شؤون البلاد ووضع حد للتدخل الدولي (الفرنسي والإنكليزي خصوصاً) في هذه الشؤون، لذا، أضحت كل من هاتين الطائفتين تحتمي وتستظل بالدولة الحامية أو الداعمة لها.

٤ - كانت السلطنة ميّالة، بل وتوّاقة، إلى الحد من امتيازات الموارنة في جبل لبنان، بل وانتزاعها كلها، وبما أنه لم يكن بإمكان سلطاتها المحلية أن تتدخل مباشرة في هذا الشأن، فإنها، أي هذه السلطات، تغاضت عن تصرف الموظفين الأتراك الذين كانوا يظهرون ميلاً إلى الدروز وتعاطفاً معهم، بل إنها كانت، في أعماقها، تبارك هذا التصرف، وذلك بسبب اقتناعها بأن الامتيازات

التي أعطيت لموارنة الجبل رمتهم في أحضان فرنسا بدلاً من أن تقرّبهم من السلطنة، وذلك بدافع طائفي بحت.

٥ - يذكر «برانت» قنصل فرنسا العام بدمشق، نقلاً عن واليها أحمد باشا، قوله: «في سوريا آفتان هما: المسيحيون والدروز، فكلما ذبح أحدهما الآخر استفاد الباب العالي»[٢٣]. ربما كان هذا القول صحيحاً، إلا أن الصحيح، في كل حال، هو أن حال الفوضى في الجبل، بين الدروز والموارنة، أعطت الفرنسيين والإنكليز ذريعة للعمل، بشكل مكشوف، لمصلحة الطائفة التي يتولون حمايتها، وأعطت العثمانيين ذريعة لمطالبة كل الفرقاء، المتحاربين والمتدخلين، على حدٍّ سواء، بأفساح المجال للدولة لكي تحكم، إلا أن تجربتها هذه باءت بالفشل، إذ إن حرب عام ١٨٦٠ أقصت السلطنة، بشكل يكاد نهائياً، عن حكم الجبل، وذلك بقيام نظام جديد فرضته الدول الكبرى على السلطنة، بدلاً من نظام القائمقاميتين، وهو ما سمي بنظام «المتصرفية».

ولكن، كيف ينظر كل من الأتراك والفرنسيين إلى هذه الحرب، وعلى من تقع مسؤولية إيقاد نارها، في نظرهم؟ حول هذه المسألة، كتب «المركيز دي لافاليت» سفير فرنسا في الآستانة، إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٣ حزيران ١٨٦٠، تقريراً جاء فيه:

«وفقاً للتقارير التركية، فإن الموارنة هم المعتدون، ذلك انهم حُرِّضوا على القتال من قبل بطريركهم ومشايخهم الذين وجدوا الفرصة مناسبة للتحرك ضد الباب العالي... وبعكس ذلك، ووفقاً لرأي «بنتيفوليو» (قنصل فرنسا العام ببيروت)، فإن سلوك الموظفين الأتراك كان باطلاً وعديم التبصر، كما أن التحركات العسكرية لحاكم بيروت كانت بلا معنى... ووفقاً لرأي وكيل القنصلية الفرنسية بدمشق،... فإن المشير العسكري أحمد باشا،

وهو الآن مستقيل، استُخدم، بفعالية، في إدارة الحركات وإعداد النصر للدروز»[٢٤].

ثانياً - بداية الحرب:

سبق انفجار الوضع في البلاد استعداد للقتال من قبل الطائفتين، فبينما كانت «لجنة بيروت المارونية» برئاسة المطران طوبيا عون، تجيّش مشاعر الموارنة للقتال وتجهزهم بالأسلحة والذخائر اللازمة، وهي أوروبية المصدر، كما أعلن «اللورد بالمرستون» في مجلس العموم البريطاني[٢٥]، ورغم أن «بالمرستون» تجنّب، في خطابه هذا، اتهام أي من الدول الأوروبية، بالإسم، في تزويد الموارنة بالسلاح، فإن أصابع الإتهام كانت موجّهة، في الحقيقة، إلى فرنسا، خصوصاً أن «بالمرستون»، نفسه، كان يعرف، تماماً، العلاقة الوطيدة بين فرنسا والموارنة، وانها، أي فرنسا، أرسلت إليهم، خلال الأربعينات، عدّة شحنات من الأسلحة، وان «يوسف كرم قد اشترى بنادق من مرسيليا»[٢٦]. لذا، لم يكن لدى الحكومة البريطانية أدنى شك في أن فرنسا «هي التي أرسلت الأسلحة إلى (الموارنة في جبل) لبنان عام ١٨٦٠»[٢٧].

مقابل ذلك، كانت انكلترا تحرّض الدروز على القتال وتجهزهم بالأسلحة والذخائر اللازمة، حتى أن قنصلها العام ببيروت المستر «مور» كان يوجّه قادة الدروز وزعماءهم، كما كان الكولونيل «تشرشل» يساعدهم في وصع الخطط الحربية[٢٨].

وتختلف روايات الدروز عن روايات النصارى في تعليل أحداث هذه الحرب وسرد وقائعها ومجرياتها، وتحديد المحركين لها والبادئين بإشعال نارها، كما أنه لا يمكن الاعتماد، بصورة كلية، على روايات «مشاهدي العيان»،

الأجانب أو المحليين، الذين كانوا ينحازون، بصورة أو بأخرى، لأي من الفريقين المتنازعين، مما يجعل الباحث الرصين في شكٍ من تلك الروايات، على اختلافها، كما يجعله يتوخّى الحذر، كل الحذر، في نقل تفاصيل وقائع تلك الأحداث، ويدفعه إلى التوقف، طويلاً، عند كل مصدر لهذه الأحداث، مع توخّي الدقة في البحث والتدقيق والتحليل والمناقشة، وهذا ما سوف نعتمده في محاولتنا هذه لتأريخ أهم أحداث الحرب التي نحن بصددها.

بين أيدينا عدّة مصادر تروي أحداث هذه الحرب ووقائعها، وأهم هذه المصادر:

- تقارير القناصل والمعتمدين الأوروبيين في بيروت، وأهمها: تقارير قنصلي إنكلترا وفرنسا.
- مراسلات وزارة الخارجية البريطانية المتعلقة بأحداث هذه الحرب.
- مذكرات بعض الرحّالة الأجانب أمثال: ادوارز وبوجولا وروشمنتيكس (مذكرات الجنرال ديكرو) ولونورمان.
- مذكرات بعض «مشاهدي العيان» المحليين أمثال: العقيقي ومشاقة وأبو شقرا وصاحب كتاب «حسر اللثام».

وسوف نحاول تأريخ هذه الأحداث من خلال تلك المصادر وغيرها من المراجع التي نرى فائدة في اعتمادها.

بدأت نذر الحرب يوم الخامس عشر من آب عام ١٨٥٩[٢٩] عندما جرت، في بيت مري، بالمتن، مشاجرة بين درزي ونصراني من البلدة نفسها[٣٠]، وقد أدّت هذه المشاجرة إلى مشاجرة أوسع بين أهليهما، ثم بين الدروز والنصارى في البلدة نفسها، ثم بين الدروز والنصارى في القرى المجاورة، مما أدّى إلى

وقوع عشرين قتيلاً من الدروز وتسعة قتلى من النصارى «عدا الجرحى من الطرفين»[٣١].

بعد هذه الحادثة، تكرّرت المناوشات بين الطائفتين، مما زاد من تلبد الأجواء بينهما إلى درجة أن الاعتقاد كان سائداً، في دوائر القنصلية الروسية ببيروت، والسفارة الروسية في القسطنطينية، ان «الحرب الأهلية سوف تندلع، في الجبل، بعد جمع المحصول»[٣٢]، أي خلال صيف العام ١٨٦٠، كما إن القنصل الفرنسي العام ببيروت «دي لسبس» تنبأ، في كانون الأول عام ١٨٥٩، وفي مجال حديثه عن خلفه في القنصلية «الكونت بنتيفوليو» بأنه «خلال ستة شهور، سوف يغرق (جبل) لبنان بالنار والدماء، وسيسهم «بنتيفولي» بذلك»[٣٣].

وما لبث الصراع أن تفجّر، بشكل جدّي، بين الدروز والموارنة، في إقطاعة جزين، التابعة للشيخ سعيد جنبلاط، إذ إنه، بتاريخ ١٤ أيار (١٨٦٠) والأيام التي تلت، قتل درزيان وجرح ثالث من «المعاصر» على طريق جزين - صيدا، كما قتل ثلاثة مسيحيين من «قيتوله» على طريق الكحلونية - دير القمر[٣٤]، وإذ كان المقاطعجيون الدروز قد قرّروا تأجيل المعركة الحقيقية لفترة من الزمن بسبب انشغالهم بجني موسم الحرير (جمع الشرانق) فسعوا لإخماد الحريق لفترة، فإن المسيحيين لم يكونوا على استعداد لتأجيلها، لذا، فإنهم رفضوا أية تسوية مع الدروز، بل إنهم صعّدوا الموقف «بضغط من أبي سمرا غانم»، وطردوا مبعوثي «الشيخ سعيد جنبلاط» الذي كان قد أرسلهم للتهدئة، وتداعوا لحمل السلاح بتوجيه من «الرابطة المسيحية» أو «لجنة بيروت» وتحريض منها[٣٥]. ويذكر «ادوارز» أن أهالي «قيتوله» الذين سقط منهم ضحايا، في هذه الحادثة، أخذوا يطلقون أغاني

الحرب، ثم «تركوا أعمالهم في الحقول، وبدأوا يستعدون للقتال بتظاهرات عسكرية»[٣٦].

ويذكر «المستر مور» القنصل الإنكليزي العام ببيروت، في رسالة منه إلى «السير بولفر» سفير انكلترا في الآستانة، بتاريخ ١٨ أيار (١٨٦٠) أنه «منذ يومين» قتل الدروز أربعة من المسيحيين بينهم «كاهن ماروني» بينما كان هؤلاء منتقلين «من دير القمر إلى جزين»، وقيل إن عدد القتلى كان تسعة[٣٧]. كما يذكر «مشاقة» أنه في نيسان من العام ١٨٦٠ صدر أمر سلطاني بقتل جميع المسيحيين في جبل لبنان، وأن هذا الأمر قد أبلغ إلى سعيد بك جنبلاط الذي عمّمه على الدروز الذين تحرّكوا، فوراً، لتنفيذه، فقتلوا «بضعة عشر شخصاً من النصارى في الطرقات»، ثم قصدوا «دير عمّيق» «حيث قتلوا رئيسه، وهو على فراشه، وبضعة من خدام الدير، ونهبوه»[٣٨]. إلا أنه، مع شكنا في صدور أمر سلطاني كذلك الذي تحدث عنه مشاقة، نظل نتساءل عما إذا كانت الحادثة التي تحدّث عنها كل من «ادوارز» و«لونورمان» والعائدة لمقتل دروز من «المعاصر» ومسيحيين من «قيتوله» هي نفسها هذه التي تحدث عنها «مور» و«مشاقة»، بل إننا نرجح ذلك، إذ إن روايات الرواة الأربعة للأحداث تدل على أنها قد جرت في الفترة نفسها (بين ١٤ و١٦ أيار) وفي الأمكنة نفسها (في اقليمي جزين والشوف، بين قيتوله والمعاصر ودير القمر وعمّيق). ويروي «أبو شقرا» أحداث جزين وعمّيق بشكل مختلف تماماً، فيذكر ما كان يعانيه الدروز من إهانة وتحقير من «أرذال جزين» إن هم مرّوا في منطقتهم، كما أن أهل دير القمر صاروا «يتفننون في سوء معاملة من رأوه من الدروز منفرداً»، ثم يروي حادثة مقتل «مكاريين درزيين» كانا نائمين في «خان الوروار»، إذ دخل عليهما مسيحيان فقتلاهما طعناً بالخناجر، وأراد أهل القتيلين الدرزيين الانتقام

لقتيليهما فقتلوا رجلين من «قيتوله» وقطعوا أذني ثالث، عندها قرّر مسيحيو «اقليم جزين» الانتقام فكمنوا «لثلاثة مكاريين ضعفاء فقراء من معاصر الفخار يسوقون حميرهم» فقتلوا اثنين منهم وقطعوا أذني الثالث، مما أهاج أهل القتلى الدروز فعمدوا، بدورهم، إلى حشد قواتهم وقرّروا الهجوم على «اقليم جزين»، وصادف مرور أربعة مسيحيين (بينهم خوري) عائدين من بيت الدين إلى اقليم جزين على طريق «الكحلونية»، فقبض الدروز على ثلاثة منهم، بينهم الخوري، وقتلوهم بينما فرّ الرابع[٣٩]. أما قضية مقتل «رئيس دير عمّيق»، فإن «أبو شقرا» ينفي تهمة قتله عن الدروز، بل ينسبها إلى ثلاثة من «بريح» قتلوه بهدف السرقة وبتحريض من راهب آخر زميل له في الدير يدعى «متى»، وان ذلك ثابت بشهادة «الخوري أيوب خادم كنيسة المحاربية»[٤٠].

ثالثاً – أحداث الحرب:

وتتالت الأحداث بعد ذلك:

– بتاريخ ٢١ أيار، قتل مسلم من قرية «البرجين» بالشوف على يد «ضاهر ناصيف»، وهو زعيم مسيحي «قاد فرقة مسلحة وأعلن الحرب على الدروز، وكان قد حشد مقاتلين في البلدة نفسها»[٤١]. وفي اليوم نفسه، قامت فرقة من الخيّالة المسيحيين، من أهالي زحلة، بالتمركز في قب الياس، وأخذت تهاجم الرعاة الدروز (والمسلمين) وتصادر قطعانهم[٤٢].

– وبتاريخ ٢٥ أيار، وقعت حادثة بين الدروز والموارنة، عند نهر الكلب، بالقرب من بيروت، ذهب ضحيتها قتيل درزي وجريحان، توفي احدهما في اليوم التالي، متأثراً بجراحه، كما جرح مسيحيان[٤٣]، وفي اليوم التالي، قتل

مسيحي بالقرب من دير القمر، وقد قتله أهل القتيل الدرزي في الحادثة السابقة، انتقاماً، مما أثار أهالي دير القمر، فهاجموا منزلاً درزياً في «كفرفاقود» وقتلوا صاحبه[٤٤]. وبدأت حدّة الحرب تتفاقم، من المسيحيين، كما من الدروز.

ويذكر «مور» في رسالة منه إلى «بولفر» بتاريخ ٣١ أيار (١٨٦٠) أن «الحرب الأهلية في (جبل) لبنان تزداد اضطراماً»، وأن القتال بدأ «بعد ظهر ٢٩ الجاري، بهجوم فريق من مسيحيي المتن على قرى صليما وقرنايل وبتخنيه المختلطة السكان، وطردوا منها سكانها الدروز. أما الدروز فأغاروا على قرية بيت مري وحرقوا دار الأمير، وفي اليوم التالي أضرموا النار في عدّة قرى من المتن وفي سهل بيروت»[٤٥]. ثم أردف «مور» هذه الرسالة برسالة أخرى، في التاريخ نفسه، إلى «بولفر»، ذكر له فيها أن المسيحيين هزموا في معركة المتن «وتشتتوا في كل ناحية»، وأضرم الدروز النار «في القرى المسيحية التي لم تحرق بعد»[٤٦].

وفي التاريخ نفسه (٣١ أيار)، كتب «الكونت بنتيفوليو» القنصل العام الفرنسي ببيروت، إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، رسالة مقتضبة جاء فيها: «إندلعت الحرب الأهلية، فالمسيحيون والدروز يتقاتلون منذ ثلاثة أيام، والحاكم المحلي، رغم الدعوات الملحة التي أطلقها القناصل تجاهه، لم يتخذ أي تدبير فعّال لمنع القتال، ويتعذر عليّ، في الوقت الحاضر، إعطاء تفاصيل دقيقة عن هذه الحرب، لأن الأنباء التي تصلنا متضاربة تماماً»[٤٧].

وفي رسالة منه إلى «بولفر» بتاريخ ١ حزيران (١٨٦٠)، تحدث «مور» عن زيارة قام بها قناصل كل من فرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا وانكلترا إلى «خورشيد باشا» لكي «يعرضوا عليه مساعدتهم والعمل معاً لإيقاف رحى القتل

وتخريب الأملاك في (جبل) لبنان»، وقد انحى الباشا العثماني باللائمة على «المطران طوبيا عون ولجنة بيروت» واتهمهما بأنهما «مثيرا الفتنة وأول النافخين في بوقها»، ووعد ببذل أقصى جهده «لإيقاف رحى الحرب»، بينما وعد القناصل بأن يكلموا المطران عون «ومن يلقونه من أعضاء اللجنة» في الأمر «ويحذرونهم من شر مغبة أعمالهم». ويذكر «مور» انه تحدث مع المطران طوبيا عون، ومع «أحد أعضاء اللجنة»، بالأمر، إلا أنهما «ادّعيا البراءة»، مع وعد من المطران عون بالسعي لأن يحمل المسيحيين «على التزام جانب السكينة»[٤٨].

ولم تخرج رسالة «بنتيفوليو» التي كتبها إلى «توفنيل» بتاريخ ٣ حزيران عن هذا المضمون، إذ إنه كتب يقول: «تطورت الحرب (بين الدروز والمسيحيين) بشكل هائل، خلال ثلاثة أيام، ولم تعمل الحكومة المحلية لمنع المآسي الناتجة عن الوضع الحاضر، إلا بشكل ضعيف، وذلك إما بسبب عجزها، أو بسوء نية منها. وحتى الساعة، أُحرقت نحو ثلاثين، إلى أربعين، قرية لكلا الفريقين». ويستطرد، في مكان آخر من الرسالة: «الدروز يحاصرون دير القمر بعد أن اطمأنوا لوضعهم في المناطق المختلطة، وأصبحوا يستطيعون، منذ الآن، حشد كل قواتهم ضد هذه المدينة، وضد زحلة، المدينتين الحصينتين»[٤٩].

وبدأت وساطات قناصل الدول الكبرى لوقف الحرب، فاجتمع قناصل كل من فرنسا وانكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا، وقصدوا «خورشيد باشا، ليطالبوه «باتخاذ التدابير الضرورية لإحلال السلام، ووقف المذابح وأعمال الحرق والنهب»[٥٠]، وكان جواب الوالي العثماني على طلب القناصل «أن السوء يأتي من بيروت، حيث تقوم لجنة مارونية بإثارة الناس للحرب»، وأن هذه اللجنة «مؤلفة، في معظمها، من أناس محميين» (من بعض القناصل)، وعندها، أعلن

القناصل أمام الوالي بأنهم يرفعون «كل حق بالحماية عن هؤلاء الأشخاص» الذين «يسببّون هذه المآسي»، ووعدوا خورشيد باشا بأن يستخدموا كل نفوذهم «ليس فقط لأجل حلّ هذه اللجنة، ولكن، أيضاً، لكي يضمنوا عدم استمرار المسيحيين في إثارة العداوات»، على أن يتكفل الوالي، من جانبه «بأن يستخدم كل نفوذه المعهود، تجاه الدروز، لكي يوقفوا أعمالهم التخريبية».

ووعد «الباشا» بذلك، إلا أن دير القمر ظلت محاصرة، واتصل مبعوثون منها بالقناصل يشكون إليهم افتقار أهالي البلدة المحاصَرين للمؤن، وان نحو «عشرة الاف من أهلها مهدّدون بالموت جوعاً»[٥١].

وبدأت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، وعاد القناصل يسعون، من جديد، لوقف تدهور الوضع وامتناع الفريقين عن الاستمرار في المواجهة[٥٢]. ويرى الدكتور عادل اسماعيل ان الحكومة العثمانية كانت «عاجزة عن فعل أقل ما يمكن من الخير أو أن تقدم أقل ما يمكن من تخفيف لكل هذه الآلام»[٥٣]، إلا أن ذلك يظل بحاجة إلى إثبات.

وتحرّك خورشيد باشا، بعد ذلك، بناءً لطلب القناصل، وسار بفرقة من الجيش إلى «المديرج» حيث استطاع فرض «سلام» على المتحاربين، على أن «ينسحب الدروز إلى مناطقهم، ويبقى المسيحيون ضمن حدود مناطقهم وتظل طريق دمشق حرّة، وأن تسيّر قوة كافية لمنع أي صدام بين المتخاصمين»[٥٤].

في هذه الأثناء، كانت فرقة من المقاتلين المسيحيين، بقيادة طانيوس شاهين، قد وصلت إلى المتن (في ٢٨ أيار)، ولكنها لم تتمكن من التقدم نحو دير القمر لفك الحصار عنها، بسبب وجود الجيش العثماني على الحدود الفاصلة بين القائمقاميتين (طريق بيروت -دمشق)[٥٥].

إلا أن التدابير التي ادّعت السلطات العثمانية اتخاذها لمنع القتال بين الطائفتين لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية، فقد ظل الدروز يحاصرون دير القمر ويشدّدون الخناق عليها، حتى أمسى أهلها، «في أشد حالات ضيق العيش»، كما ان الأخبار التي كانت ترد من «مواقع القتال» لم تكن تبشر «بانقطاع الحرب»، كما قال «مور» في رسالته إلى «بولفر» بتاريخ ٢ حزيران ١٨٦٠[٥٦].

أخذ الدروز يشدّدون الحصار على دير القمر، فهاجموها (في ١ حزيران) وحاولوا اختراق دفاعاتها من جهات مختلفة، ودار بين الفريقين قتال شديد أدّى إلى إحراق بعض ضواحي المدينة التي أصبحت «في خطر دائم»، حتى أن أهلها «عرضوا أن يستسلموا» مشترطين أن «توقى حياتهم» ولكن الدروز رفضوا إجابتهم إلى ذلك. وكان في المدينة حامية تركية لم تلبث، عند بدء القتال، أن احتمت في ثكنتها «بالقصر» ورفضت أن تتدخل[٥٧].

ويتحدث القنصل الإنكليزي «مور» عن مقابلة القناصل الأوروبيين الخمسة إلى «خورشيد باشا» إثر حصار دير القمر سعياً لفك الحصار عنها (وهي المقابلة التي تحدث عنها بنتيفوليو)، وكان «مور» عميد هؤلاء القناصل، فتحدث أمامه باسمهم، وأخبر «خورشيد باشا» المجتمعين أنه علم بحصار الدروز للبلدة ومهاجمتهم لها، وأنهم خسروا، في ذلك، الهجوم، عدداً كبيراً من القتلى، وأنه أرسل «مهرداره» للتدخل بين الفريقين وهو بانتظار النتائج. وحضر هذا اللقاء «طاهر باشا» قائد جند الوالي الذي تردّد في الذهاب لنجدة دير القمر مدّعياً أنه يخشى فلتان الأمن ببيروت إن هو تركها مع جنده، إلا أنه، بعد تشاور منفرد بين الوالي وقائده، أبدى «طاهر باشا» استعداده للذهاب إلى دير القمر لوقف القتال و«حقن الدماء». في المقابل، طالب «خورشيد باشا»

القناصل أمام الوالي بأنهم يرفعون «كل حق بالحماية عن هؤلاء الأشخاص» الذين «يسبّبون هذه المآسي»، ووعدوا خورشيد باشا بأن يستخدموا كل نفوذهم «ليس فقط لأجل حلّ هذه اللجنة، ولكن، أيضاً، لكي يضمنوا عدم استمرار المسيحيين في إثارة العداوات»، على أن يتكفل الوالي، من جانبه «بأن يستخدم كل نفوذه المعهود، تجاه الدروز، لكي يوقفوا أعمالهم التخريبية».

ووعد «الباشا» بذلك، إلا أن دير القمر ظلت محاصرة، واتصل مبعوثون منها بالقناصل يشكون إليهم افتقار أهالي البلدة المحاصَرين للمؤن، وان نحو «عشرة الاف من أهلها مهدّدون بالموت جوعاً»[٥١].

وبدأت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، وعاد القناصل يسعون، من جديد، لوقف تدهور الوضع وامتناع الفريقين عن الاستمرار في المواجهة[٥٢]. ويرى الدكتور عادل اسماعيل ان الحكومة العثمانية كانت «عاجزة عن فعل أقل ما يمكن من الخير أو أن تقدم أقل ما يمكن من تخفيف لكل هذه الآلام»[٥٣]، إلا أن ذلك يظل بحاجة إلى إثبات.

وتحرّك خورشيد باشا، بعد ذلك، بناءً لطلب القناصل، وسار بفرقة من الجيش إلى «المديرج» حيث استطاع فرض «سلام» على المتحاربين، على أن «ينسحب الدروز إلى مناطقهم، ويبقى المسيحيون ضمن حدود مناطقهم وتظل طريق دمشق حرّة، وأن تسيّر قوة كافية لمنع أي صدام بين المتخاصمين»[٥٤].

في هذه الأثناء، كانت فرقة من المقاتلين المسيحيين، بقيادة طانيوس شاهين، قد وصلت إلى المتن (في ٢٨ أيار)، ولكنها لم تتمكن من التقدم نحو دير القمر لفك الحصار عنها، بسبب وجود الجيش العثماني على الحدود الفاصلة بين القائمقاميتين (طريق بيروت -دمشق)[٥٥].

إلا أن التدابير التي ادّعت السلطات العثمانية اتخاذها لمنع القتال بين الطائفتين لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية، فقد ظل الدروز يحاصرون دير القمر ويشدّدون الخناق عليها، حتى أمسى أهلها، «في أشد حالات ضيق العيش»، كما ان الأخبار التي كانت ترد من «مواقع القتال» لم تكن تبشر «بانقطاع الحرب»، كما قال «مور» في رسالته إلى «بولفر» بتاريخ ٢ حزيران ١٨٦٠[٥٦].

أخذ الدروز يشدّدون الحصار على دير القمر، فهاجموها (في ١ حزيران) وحاولوا اختراق دفاعاتها من جهات مختلفة، ودار بين الفريقين قتال شديد أدّى إلى إحراق بعض ضواحي المدينة التي أصبحت «في خطر دائم»، حتى أن أهلها «عرضوا أن يستسلموا» مشترطين أن «توقى حياتهم» ولكن الدروز رفضوا إجابتهم إلى ذلك. وكان في المدينة حامية تركية لم تلبث، عند بدء القتال، أن احتمت في ثكنتها «بالقصر» ورفضت أن تتدخل[٥٧].

ويتحدث القنصل الإنكليزي «مور» عن مقابلة القناصل الأوروبيين الخمسة إلى «خورشيد باشا» إثر حصار دير القمر سعياً لفك الحصار عنها (وهي المقابلة التي تحدث عنها بنتيفوليو)، وكان «مور» عميد هؤلاء القناصل، فتحدث أمامه باسمهم، وأخبر «خورشيد باشا» المجتمعين أنه علم بحصار الدروز للبلدة ومهاجمتهم لها، وأنهم خسروا، في ذلك، الهجوم، عدداً كبيراً من القتلى، وأنه أرسل «مهرداره» للتدخل بين الفريقين وهو بانتظار النتائج. وحضر هذا اللقاء «طاهر باشا» قائد جند الوالي الذي تردّد في الذهاب لنجدة دير القمر مدّعياً أنه يخشى فلتان الأمن ببيروت إن هو تركها مع جنده، إلا أنه، بعد تشاور منفرد بين الوالي وقائده، أبدى «طاهر باشا» استعداده للذهاب إلى دير القمر لوقف القتال و«حقن الدماء». في المقابل، طالب «خورشيد باشا»

القناصل المجتمعين بوجوب «تشتيت شمل أعضاء (لجنة بيروت) بإبعادهم عن البلاد» فوافقه القناصل على رأيه[٥٨]. إلا أن دير القمر لم تقاوم طويلاً، إذ استسلمت للمهاجمين الدروز بتاريخ ٢ حزيران (١٨٦٠)، وكان على رأس المهاجمين «بشير بك نكد». وقدّر «مور» خسائر المهاجمين، وفقاً للشائعات، بمائة قتيل، وخسارة الديريين بخمسة وعشرين قتيلاً، بالإضافة إلى نهب المهاجمين لـ ١٣٢ بيتاً ثم حرقها، كما أشار إلى أن الديريين يستعدون لهجرة مدينتهم «التي أصابتها حطمة لا تنهض من تحتها»، وأن الحامية التركية في المدينة لزمت الحياد أثناء القتال، وأن بعض المصادر تشير إلى مساعدة الحامية العثمانية للدروز في هجومهم على المدينة[٥٩].

ويتحدث «مور» في الرسالة نفسها (إلى بولفر بتاريخ ٦ حزيران) عن الوضع العام في البلاد، فيشير إلى ما يلي:

- جمع المسيحيون قواتهم في كسروان بقيادة «يوسف بك كرم» الذي استطاع جمع ألف مقاتل مجرب ومدرب، وأن هذا الجيش مسلح «ببنادق وبمدفعين».

- جمع الشيخ خليل حبيش فرقة من خمسماية مقاتل وقصد بها «زحلة» المهدّدة من قبل الدروز، للدفاع عنها.

- أشيع أن الدروز عازمون على مهاجمة زحلة والقرى المسيحية المحيطة بها، وقد أبلغ القناصل الأوروبيون «خورشيد باشا» بذلك فلم «يحصلوا من دولته على غير وعود فارغة بأنه سيبذل جهده»[٦٠].

ويقول الكولونيل تشرشل إنه، في الوقت الذي كان الدروز يحاصرون دير القمر، كان «سعيد بك جنبلاط» يمهّد «لتوسيع رقعة عملياته»، فهو قد أرسل، إلى جزين، ممثلاً له لكي يطمئن أهلها الموارنة ويؤكّد لهم مسؤوليته التامة عن

أمنهم وسلامتهم، إلا أنه، ما كاد ممثله يغادر البلدة، بعد أن اطمأن أهلها للتأكيدات التي تضمنتها رسالة «سعيد بك جنبلاط»، حتى دخلها نحو ألفي مسلح درزي بقيادة «سليم بك جنبلاط»، حيث دارت معركة بين الطائفتين انتهت بمقتل نحو ١٢٠٠ مسيحي[٦١] وفرار نحو ثلاثماية منهم من جزين إلى صيدا «للاحتماء بها»، إلا أنهم «قتلوا عن بكرة أبيهم، على مرأى من سكان صيدا، بعد تسليم سلاحهم واستسلامهم»، وكان بين القتلى «نحو عشرين كاهناً، وراهبة أو راهبين». ويذكر المرسلان الأميركيان «فورد وادي» اللذان نقلا هذه الأنباء إلى قنصلية أميركا ببيروت، أن مسلمي المدينة شاركوا الدروز «في ذبح هذا الشعب (المسيحي) المستأمن الأعزل»[٦٢].

ويعتبر المرسلان الأميركيان «فورد وادي» وصول البارجة الإنكليزية «فيريفلي» إلى ميناء صيدا، من أهم أسباب عودة الأمن إلى المدينة، إلا أن هذا الأمن لم يستتب خارج أسوارها، بل إن «المجزرة والنهب» قد تزايدا «حوالي الأسوار، خارج المدينة»، وأن «خمسة من الإكليركيين، في دير مجاور» قد قتلوا[٦٣].

ولكن قائد البارجة الإنكليزية، الضابط «مانسل» تدخل مع زعيم الدروز «قاسم بك يوسف حماده» الذي كان معسكراً برجاله خارج أسوار المدينة، عند نهر الأولي، وأخذ منه تعهداً خطياً بوقف أعمال القتل خارج الأسوار، وقد بارك هذا التعهد كل من مفتي المدينة وقائد الجيش النظامي ومدير المدينة الذي لم تكن سلطته تتعدى «مدى عشر دقائق» عن أسوارها. وقد نعمت المدينة، داخل الأسوار وخارجها، بعد ذلك، بالهدوء[٦٤].

ما أن هدأت الأحوال في صيدا، حتى بدأت الأنباء تنتشر عن اضطرابات يمكن أن تحدث في حاصبيا وراشيا، وأن مسلحين من دروز اللجاة، بحوران،

يمكن أن يقوموا بهجوم على المدينتين، بقيادة زعيمهم اسماعيل الأطرش. ولكن «برانت» القنصل الإنكليزي العام في دمشق، كتب إلى وزير خارجية بلاده «اللورد جون روسل»، بتاريخ ٤ حزيران ١٨٦٠، رسالة يكذب فيها الشائعات التي انتشرت، وأنه قد تأكّد لديه أن «دروز اللجاة» لن يحرّكوا ساكناً، إلا أنه يخبره، في الرسالة نفسها، أن «الشيخ كنج»، زعيم الدروز في البقاع، قد أقدم على حرق عدّة قرى مسيحية، وأن سكانها قد غادروها وهربوا، بعيالهم وأموالهم، إلى زحلة[٦٥].

ولكن تأكيدات «برانت» لم تثبت لأكثر من أيام، إذ إنه لم يمر أسبوع عليها حتى اندلع القتال في راشيا وحاصبيا، إذ هاجمت راشيا فرقة من دروز حوران بقيادة «اسماعيل الأطرش» حيث «دمّروا مدينة راشيا وأهلكوا القسم الأعظم من سكانها المسيحيين الذكور، مع بعض أعضاء من أسرة الأمراء (الشهابيين) حاكميها، وذبحوا بعض النساء وهن يحاولن انقاذ أولادهن»[٦٦]. ويحاول «برانت» أن يُحلّ المهاجمين من نية «قتل النساء» عمداً فيقول: «بيد أنه يظهر أن لم يكن في النية قتل النساء»، كما يذكر أن المهاجمين قتلوا «الذين تزيد أعمارهم عن «السادسة والثامنة وما فوق» وعفوا «عن الأطفال»، وندّد «برانت» بموقف الجنود العثمانيين الذين لم يحاولوا «حماية المسيحيين الذين لجأوا إلى هنا (دمشق)»[٦٧].

أما حاصبيا، فقد هاجمها، «علي بك حماده» كاخية «سعيد بك جنبلاط» ومعه فرقة من دروز الشوف. ويزعم «برانت» أن «الشيخ كنج عماد، مأمور الحكومة في البقاع»، قد تعاون مع المهاجمين، وكان المشير قد أرسله لحماية الأمراء الشهابيين والمسيحيين في البلدة، «فقبض على سبعين شخصاً وذبحهم على مقربة من حاصبيا»[٦٨].

ويتحدث «برانت» عن مناورة قام بها «عثمان بك» قائد حامية حاصبيا، إذ إنه أقدم، في اليوم الأول من الهجوم، على محاولة صد المهاجمين الدروز «وأطلق النار عليهم»، وكان قد أبلغ الأمراء الشهابيين والمسيحيين في البلدة «أن يسلموا أسلحتهم، لأن الدروز لا يمسونهم»، فسلمه هؤلاء السلاح الذي نقله عثمان بك إلى دمشق «فاستولى عليه الدروز عند خروجه من حاصبيا»[٦٩]. إلا أن «تشرشل» يذكر أن «عثمان بك» عندما خبر نوايا الدروز بالهجوم على السراي، طلب من المسيحيين أن «يخرجوا للدفاع عن أنفسهم» وانه «سيدعمهم عند الضرورة»، فخرج بضع مئات منهم وأخذوا مواقع دفاعية لهم حول البلدة، أما قادتهم «الذين كان عليهم أن يكونوا في المقدمة لكي يصدروا إليهم الأوامر» فقد ظلوا في السراي، بلا عمل، تحت حماية الأتراك. وتبادل الفريقان إطلاق النار لمدة نصف ساعة قبل أن يتقدم الدروز، بكثافة، نحو المدافعين الذين بدأوا ينهزمون، يدفع بعضهم بعضاً، نحو السراي. أما «عثمان بك»، فلكي يبدو صادقاً تجاه أولئك الذين وعدهم بالدفاع عنهم، أطلق، عشوائياً، عدّة قذائف من مدافعه، فأصاب بعضاً من المسيحيين المنهزمين والدروز المهاجمين. ولم تمض ساعتان حتى كان الدروز قد انتشروا في المدينة وأشعلوها بالحرائق.

وعندها، قصد عثمان بك «الست نايفة» ليقف على رغباتها، فطلبت بأن يستسلم المسيحيون، بلا قيد ولا شرط، ويلقوا سلاحهم. وبموافقة منها، أعطاهم «عثمان بك» عهداً خطياً بأن تضمن الحكومة سلامتهم الشخصية. وفي صباح اليوم التالي، أتت «الست نايفة» مع عثمان بك، إلى السراي، حيث كان المسيحيون المعدومو الحيلة، يوافقون، بأسى، على أي تدبير يعرض عليهم، فجمعت أسلحتهم في وسط ساحة السراي، حيث اختار الأتراك والدروز

أفضلها، أما الباقي، وكان نحو ثمانماية قطعة، فقد نقلت على البغال إلى دمشق، إلا أن الدروز استولوا عليها في الطريق[٧٠].

ويتهم «تشرشل» الست نايفة، بأنها كانت «ذا قلب بارد وقاس، كالرخام» أمام تضرعات «أرامل المسيحيين وبناتهم» اللواتي جئن إلى بيتها يتوسلنها «لكي تعطي أوامرها بإطلاق سراح أزواجهن وآبائهن»، ويدّعي أنها تلقت رسالة من أخيها «سعيد بك» بأن «لا يبقى على قيد الحياة أي مسيحي ما بين السبعة أعوام والسبعين عاماً»، ثم يروي كيف قام الجنود الأتراك بجمع المسيحيين في باحة السراي، وفتحوا أبوابها للدروز الذين اندفعوا إلى داخلها حيث «بدأت المجزرة»، وبدأ الدروز، من مواقعهم، يطلقون وابلاً من نيران أسلحتهم، ثم «وثبوا على المسيحيين بسيوفهم وفؤوسهم وخناجرهم». ويتابع «تشرشل» وصف المجزرة بأسلوب بالغ التأثير حتى أنه يكاد لا يصدق[٧١].

ويتحدث «برانت» عن عدد القتلى من الأمراء الشهابيين ومن المسيحيين في البلدة، فيذكر أن الأنباء الأولى التي أشيعت عن مقتل «جميع أُسر الأمراء والمسيحيين بأجمعهم لم تثبت، والحقيقة أنه قد قتل خمسة أو ستة من الأمراء، وبعض مئات من المسيحيين المنكودي الحظ، والباقون لجأوا إلى دار الست نايفة شقيقة سعيد بك جنبلاط»، وقد ظل هؤلاء المسيحيون آمنين في دارها إلى أن نفذت المؤونة ولم تعد قادرة على إعالتهم، «حتى إذا خرجوا ذبحوا في الحال». وقد قدّر عدد الذين كانوا لاجئين إلى دار الأميرة نايفة «بين أُسر الأمراء (الشهابيين) والمسيحيين، (بما) يناهز المائتين»، أما الباقون من المسيحيين الناجين فقد لجأوا إلى دمشق وعددهم يراوح بين ٧٠٠ و٨٠٠ نسمة بالإضافة إلى أميرين شهابيين، وقد لجأوا إليها «بمساعدة بعض دروز حاصبيا لقاء مكافأة مالية كبيرة»[٧٢].

وتختلف الروايات حول مجريات أحداث حاصبيا وراشيا وحول تقدير عدد القتلى فيها، كما تختلف حول مجريات باقي أحداث هذه الحرب وتقديرات أعداد القتلى فيها، وذلك باختلاف الرواة واتجاهاتهم، لذا، تظل روايات القناصل أقرب إلى المنطق والواقع من باقي الروايات، باعتبار أن هؤلاء مسؤولون، أمام حكوماتهم، عن حقيقة الروايات التي ينقلونها إلى هذه الحكومات، ومن هنا كان اعتمادنا، غالباً، على روايات القناصل عن أحداث هذه الحرب.

يقدر «لونورمان» عدد القتلى المسيحيين في حاصبيا بنحو ٩٧٥ نسمة، ويذكر أن اسماعيل الأطرش وصل، بتاريخ ٣ حزيران، إلى جوار حاصبيا مع فرقة من دروز حوران، بعد أن كان قد اجتاح الكفير وشويا وأحرقهما، وان «عثمان بك»، قائد الحامية في البلدة، جرّد المسيحيين في حاصبيا من أسلحتهم وأدخلهم إلى سراي الحكومة، بذريعة أنه يريد أن يحميهم فيها من هجمات الدروز، وأنهم سوف يتعرضون، كما يتعرض هو نفسه، لخطر كبير إن هو لم ينفذ مطلب الدروز، بتجريدهم من السلاح، وقد أذعن الأهالي المسيحيون لرغبته وسلموه سلاحهم، فما كان منه إلا أن «وزّع قسماً من هذا السلاح على الدروز الذين يحتلون المدينة، وأرسل الباقي إلى الدروز في راشيا لكي يستخدموه في ذبح المسيحيين في هذه الناحية»[٧٣]. وفي ١١ حزيران، وبعد أسبوع من بقاء المسيحيين في السراي، وصل سعيد بك جنبلاط على رأس ثلاثماية درزي من الشوف، ومعه علي بك حماده وكنج العماد وحسن آغا الطويل، وانضموا جميعاً إلى اسماعيل الأطرش، واجتمعوا بقائد الحامية «عثمان بك»، حيث دار بينهم نقاش طويل انتهى بأن دخل عثمان بك السراي، حيث يلجأ المسيحيون، وفتح أبوابها للدروز الذين أجهزوا على المسيحيين

العزل الذين كانوا بداخلها، وشاركهم الجنود العثمانيون بهذه المجزرة وقلّدوا الدروز في تنفيذها[٧٤].

في هذه الأثناء، كان الدروز يتحشدون حول راشيا، فاحتمى أهلها المسيحيون في السراي، وبعد ثلاثة أيام من وجودهم فيها، وبتاريخ ١١ حزيران، طلب منهم حاكم البلدة أن يسلموه أسلحتهم، حفاظاً على سلامتهم، تماماً كما حصل في حاصبيا، فأذعنوا لرغبته، وسلموه ما كان بحوزتهم من أسلحة. وبعد يومين أي في ١٣ منه، دخل الدروز، الذين كانوا قد «قضوا على المسيحيين في حاصبيا»، البلدة واتجهوا نحو السراي مباشرة حيث «تكررت المشاهد نفسها التي جرت في حاصبيا»، إذ فتح حاكم البلدة أبوابها لهم «وبدأت المذبحة على مرأى من الحاكم والجنود النظاميين»، وبلغ عدد القتلى في هذه «المذبحة»، من الذين كانوا قد لجأوا إلى السراي، نحو ٨٠٠ قتيل، «قتلوا بحد السيف»[٧٥].

ويتحدث كتاب «حسر اللثام» عن أحداث حاصبيا وراشيا بكثير من التفصيل (والمبالغة) حيث يصف أعمالاً تقشعر لها الأبدان إلى درجة أنه يصعب تصديقها[٧٦]، ويقدّر عدد القتلى من المسيحيين في حاصبيا والقرى المجاورة (الكفير وراشيا الفخار وأبو قمحة وميمس وقرى مسيحية أخرى) بنحو ٧٢٤ شخصاً، وعدد القتلى من الدروز بأربعين رجلاً[٧٧]. أما عدد القتلى من المسيحيين في «مذبحة راشيا الوادي» فيقدّره بنحو ٥٠١ قتيل منهم «٢٧٠ ذكراً داخل القلعة و٢٣١ خارجها... هذا غير الذين قتلوا في قرى أخرى من وادي التيم»[٧٨].

أما «الحتوني» فأخذ أعداد القتلى في كل من حاصبيا وراشيا عن «لونورمان»[٧٩].

في الجهة المقابلة، نجد «أبو شقرا» يحدثنا عن «حادثة حاصبيا» فيقول إنه: إثر القتال الذي جرى بين الطائفتين في البلدة «تقهقر النصارى... مستجيرين بالأمراء آل شهاب» ففتح لهم الأمراء «بوابتي السراي الضخمة المشهورة التي هي أشبه بحصن حصين»، فدخلها المسيحيون «وتفرقوا في جوانبها وغدوا، هم والأمراء، يداً واحدة، يطلقون، من معتصمهم، على الدروز ناراً حامية»، وبادلهم الدروز النار إلى أن أتتهم نجدة من أهل «مجدل شمس» بحوران، ومن دروز القرى المجاورة، كما خف، لنجدة النصارى، من كان منهم في قرى تلك الناحية، واستمرت محاصرة الدروز للسراى أياماً قتل خلالها، من الدروز «الشيخ كنج أبو صالح زعيم المجادلة، وعشرة فرسان أخر، ولم يقتل أحد من اللائذين» بالسراي، وعندما علم «سعيد بك جنبلاط» بأخبار المعارك في حاصبيا، أوفد، من قبله، «الشيخ كنج العمادي» مع «شرذمة من رجاله»، و«علي بك حماده» ومعه «دروز عين قنية الشوف»، وما أن وصلت هذه النجدة إلى حاصبيا، حتى اقتحم الدروز الشوفيون، ومعهم المجادلة، البوابة الكبرى للسراي «وشرعوا في تكسيرها بالفؤوس»، حتى إذا ما حطموها اقتحموا السراي «وأعملوا في المحاصرين السيوف والخناجر، ذابحين ثلاثة وعشرين من الأمراء، أولهم الأمير سعد الدين شهاب، سبب هذه الثورة ونافخ ضرم هذه الفتنة، وذبحوا من النصارى ستماية رجل»[٨٠].

ويقول «أبو شقرا» عن حادثة راشيا إنه: بينما كان الشيخ «اسماعيل الأطرش» متوجها إلى زحلة على رأس فرقة من «ستماية فارس حوراني»، اعترضه أمراء راشيا الشهابيون «وناضلوه القتال، وهم يقودون نصارى تلك الناحية»، فغلب الدروز النصارى «وشتتوا شمل أولئك الأمراء ومن معهم من العساكر، فطاروا في جميع الأنحاء، واستمر الحوارنة نحو زحلة سائرين»[٨١].

ولم يتحدث «أبو شقرا» عن اقتحام الدروز لراشيا وقتل جماهير المسيحيين في السراي كما ورد عند «لونورمان» و«حسر اللثام» وغيرهما، إلا أن الرسائل المتبادلة بين الشيخ اسماعيل الأطرش والقنصل الإنكليزي «مور» بتاريخ ١٦ و١٩ حزيران، تنم عن حصول أحداث مروِّعة قام بها الشيخ الدرزي في كل من حاصبيا وراشيا، إذ يقول «مور» في رسالته إلى الشيخ اسماعيل الأطرش: «لقد اتصل بي خبر وصولكم بجمهور كبير من رجال حوران وسائر الأماكن قصد مهاجمة زحلة، بعد أن أفظعتم في أذى مسيحيي حاصبيا وراشيا وغير أماكن، ولم يكن ليخطر في بالي أن زعيماً درزياً يقترف هذه الأعمال الذميمة...». ثم يدعوه إلى العدول عن مهاجمة زحلة لأن «تبعتها ثقيلة عليكم»[٨٢]. ويقول الشيخ اسماعيل الأطرش للقنصل «مور» في رسالته الجوابية إن قدومه إلى هذه البلاد (حاصبيا وراشيا وزحلة) كان بسبب ما ثبت له من أن «رؤساء الطائفة المارونية نشروا أوامرهم في جميع المسيحيين، واجتمعت قواهم من جوار طرابلس حتى هذه الجهات، ونشبت عدّة مواقع، وانتشرت غيوم القلق على نواحينا، واعتزم الشعب على المجيء إلى هنا لاستطلاع حالة أنسبائه واخوانه، فرأيت من المناسب أن أصحبهم لتسكين فائر أكثرهم هياجاً. لكن المسيحيين هم الذين تحرشوا بإخواننا وبادرونا القتال، فعاقبهم القدير المتعال...»[٨٣].

وكما كتب «مور» إلى «اسماعيل الأطرش» يدعوه إلى عدم مهاجمة زحلة، فهو قد كتب، أيضاً، إلى الأمير «محمد ارسلان» بتاريخ ٢٠ حزيران (١٨٦٠) رسالة يدعوه فيها إلى عدم مهاجمة دير القمر، وذلك بعد أن سمع أن «جمهوراً من الدروز أحاط مجدداً» بها «مهدداً أهاليها»، ويهيب به أن يسعى، بما له من نفوذ وهيبة، «لإيقاف هذه القوات، حالاً، عن زحفها، ومنعها من مهاجمة هذه المدينة»، ويذكّره بوعده له بأنه سوف يكون، هو «وسائر زعماء الدروز»، جميعاً،

«قيد إشارتي، وتعملون بنصائحي». وأرفق «مور» رسالته هذه إلى الأمير محمد ارسلان، برسالتين مماثلتين، وبالمعنى نفسه، إلى كل من «سعيد بك جنبلاط» و«بشير بك نكد»[٨٤].

إلا أن كل ذلك لم يجد نفعاً، إذ إن المقاتلين الدروز كانوا قد اتجهوا، بعد انتهائهم من حاصبيا وراشيا، إلى زحلة، فحاصروها، ويتحدث «المستر مور» عن هذا الحصار، في رسالة منه إلى السير «هنري بولڤر» بتاريخ ٢٠ حزيران (١٨٦٠) فيذكر أن الفريقين يتفانيان «في الدفاع والهجوم»، ولكن المدينة بقيت «في يد أهلها» رغم الإشاعات التي انتشرت بأن الدروز قد اجتاحوها وأحرقوها «من أساسها». كما يتحدث «مور» عن هجوم شنّه الدروز على البلدة، يوم الاثنين في ١٨ حزيران، حيث دخلوا «بعض بيوتها، وقتلوا راهباً وبعض نساء في كنيسة الآباء اليسوعيين، وذبحوا تلامذة مدرستهم»، وقد أدّى ذلك القتال إلى التلاحم بين الفريقين المتقاتلين بحيث «ترك المحاصِرون والمحصورون سلاحهم الناري وأعملوا السيوف والخناجر»، وكانت نتيجة هذا القتال أن صُد الدروز «وطوردوا إلى مسافة ساعتين من المدينة» بعد أن خسروا نحو ١٥٠٠ قتيل، بينما خسر المسيحيون نحو سبعماية، وفقاً لأخبار «ليست بثابتة». أما الحامية التركية، التي كانت متمركزة على بعد «ساعتين عن المدينة»، فلم تبد، إزاء هذا القتال، أي رد فعل[٨٥].

في هذه الأثناء، كان «بنتيڤوليو» القنصل الفرنسي العام ببيروت، يناقش، «على مدى ثلاث ساعات»، الوالي العثماني «خورشيد باشا»، حول «ضرورة انقاذ زحلة»، كما يحاول أن يقوم، مع القناصل الأوروبيين مجتمعين، بعمل جماعي لوقف القتال في هذه المدينة. وبالفعل، قصد هولاء القناصل مقر «خورشيد باشا» حيث التقوا بالوالي العثماني الذي وعدهم بما يلي:

- أن يرسل إلى زحلة «كل القوات (العثمانية) الجاهزة» مع التعليمات اللازمة «لضمان انسحاب الدروز» أو «دفعهم بواسطة قوات السلطان» إن هم قاوموا.

- أن يسمح للقوات المسيحية الكسروانية بالتقدم إلى زحلة، وكان قد طلب، قبل أيام، من القناصل «تفريقها،... من مراكزها ببكفيا».

- أن يعيد إلى «مسيحيي الجبل» الأسلحة التي سبق أن صودرت منهم.

وانتهى الوالي بأن طمأن القناصل إلى «مصير زحلة، وفقاً للمعلومات التي كان قد تلقاها»، منوهاً بأن المدينة قادرة على «الدفاع، بحماسة، عن نفسها»(٨٦).

كان «بنتيڤوليو» قد رفع تقريره، المشار إليه، عن اللقاء الذي تمّ مع خورشيد باشا، إلى «توڤنيل» بتاريخ ١٧ حزيران، وكان «مور» قد تحدث عن هجوم درزي على زحلة بتاريخ ١٨ منه، تمكن الزحليون من صدّه. وتحدث تقرير جماعي، رفعه القناصل الأوروبيون الخمسة ببيروت إلى دولهم، عن لقاء أجروه مع خورشيد باشا في معسكره بالحازمية بتاريخ ١٩ منه، وذلك بعد أن تلقوا أنباءً عن سقوط زحلة بيد الدروز، وقد جاء في هذا التقرير كلام، لخورشيد باشا، مختلف تماماً عن ذلك الذي ورد في تقرير «بنتيڤوليو» إلى «توڤنيل»، إذ جاء فيه أنه «أي خورشيد باشا» لا يملك القوات الكافية للتدخل تدخلاً «نافعاً»، وان سلطته «لا تمتد إلى دروز حوران»، وبالتالي فهو لا يستطيع إقناع زعمائهم «بالانقياد إلى أوامره»، وان الوسيلة الوحيدة التي يمتلكها هي الدعوة إلى «الصلح» بين الفرقاء المتنازعين، على قاعدة «مضى ما مضى»، دون أن يكون بوسعه إلزام «الباب العالي» بالموافقة على هذا الصلح. وقد وقّع على هذا التقرير القناصل الأوروبيون الخمسة ببيروت، جميعهم(٨٧).

ولكن كان الأمر قد قضي، في زحلة، وسبق السيف العذل، فالكتاب الذي أرسله القناصل، مجتمعين، لخورشيد باشا، في اليوم التالي لاجتماعهم به، أي بتاريخ ٢٠ حزيران، والذي طالبوه فيه، بناءً لتعليمات من سفاراتهم، «بوجوب التعجل في حقن الدماء»، لم يُجدِ فتيلاً(٨٨)، إذ كانت زحلة قد «سقطت في أيدي الدروز» بعد الهجوم الذي شنّوه عليها بتاريخ ١٨ حزيران، والذي أدّى، كما يذكر «مور» في رسالة منه إلى سفير بلاده في الآستانة «السير هنري بولڤر» بتاريخ ٢١ حزيران، إلى أن «غادرها أهلوها مصطحبين النساء والأولاد»، فدخلها الدروز وأحرقوها، «ويقال إن الجنود التركية اشتركت مع الدروز في مهاجمة المسيحيين»(٨٩).

ويفصّل «بنتيڤوليو» في رسالة إلى «توڤنيل» بالتاريخ نفسه (٢١ حزيران) أحداث زحلة، فيذكر أنه، بعد اجتماع القناصل الأوروبيين بخورشيد باشا (وهو الإجتماع موضوع تقرير «بنتيڤوليو» إلى «توڤنيل» بتاريخ ١٧ حزيران والذي مرّ ذكره)، وبتاريخ ١٦ حزيران، أرسل خورشيد باشا إلى زحلة ٣٠٠ جندي تركي بقيادة ضابط (كولونيل)، وكانت مهمته تقضي بأن ينسحب الدروز من زحلة، إلا أن هذه القوة وصلت، في اليوم التالي «إلى مكسة، على مسافة ساعتين من زحلة، وظلت هناك حتى هذه الساعة»(٩٠). وفي اليوم التالي من وصول القوة التركية إلى مكسة (أي بتاريخ ١٨ منه) هاجم «الدروز والمتاولة والأكراد» زحلة فاحتلوها بعد أن خسروا ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ رجلاً، بينما انهزم المسيحيون، متخلين عن آخر «مواقعهم الدفاعية» ولجأوا إلى جبال «بسكنتا وصنين»، ولم تصل إلى زحلة أية تعزيزات من «المسيحيين الآخرين المحتشدين في بكفيا»(٩١).

ويشبّه «أبو شقرا» ساعة دخول الدروز زحلة «بساعة ينفخ في الصور»، حيث الصراخ والصياح والعويل والنواح، وحيث «تأججت النيران وتلبدت غيوم

- أن يرسل إلى زحلة «كل القوات (العثمانية) الجاهزة» مع التعليمات اللازمة «لضمان انسحاب الدروز» أو «دفعهم بواسطة قوات السلطان» إن هم قاوموا.
- أن يسمح للقوات المسيحية الكسروانية بالتقدم إلى زحلة، وكان قد طلب، قبل أيام، من القناصل «تفريقها.... من مراكزها ببكفيا».
- أن يعيد إلى «مسيحيي الجبل» الأسلحة التي سبق أن صودرت منهم.

وانتهى الوالي بأن طمأن القناصل إلى «مصير زحلة، وفقاً للمعلومات التي كان قد تلقاها»، منوهاً بأن المدينة قادرة على «الدفاع، بحماسة، عن نفسها»[٨٦].

كان «بنتيڤوليو» قد رفع تقريره، المشار إليه، عن اللقاء الذي تمّ مع خورشيد باشا، إلى «توڤنيل» بتاريخ ١٧ حزيران، وكان «مور» قد تحدث عن هجوم درزي على زحلة بتاريخ ١٨ منه، تمكن الزحليون من صدّه. وتحدث تقرير جماعي، رفعه القناصل الأوروبيون الخمسة ببيروت إلى دولهم، عن لقاء أجروه مع خورشيد باشا في معسكره بالحازمية بتاريخ ١٩ منه، وذلك بعد أن تلقوا أنباءً عن سقوط زحلة بيد الدروز، وقد جاء في هذا التقرير كلام، لخورشيد باشا، مختلف تماماً عن ذلك الذي ورد في تقرير «بنتيڤوليو» إلى «توڤنيل»، إذ جاء فيه أنه «أي خورشيد باشا» لا يملك القوات الكافية للتدخل تدخلاً «نافعاً»، وان سلطته «لا تمتد إلى دروز حوران»، وبالتالي فهو لا يستطيع إقناع زعمائهم «بالانقياد إلى أوامره»، وان الوسيلة الوحيدة التي يمتلكها هي الدعوة إلى «الصلح» بين الفرقاء المتنازعين، على قاعدة «مضى ما مضى»، دون أن يكون بوسعه إلزام «الباب العالي» بالموافقة على هذا الصلح. وقد وقّع على هذا التقرير القناصل الأوروبيون الخمسة ببيروت، جميعهم[٨٧].

ولكن كان الأمر قد قضي، في زحلة، وسبق السيف العذل، فالكتاب الذي أرسله القناصل، مجتمعين، لخورشيد باشا، في اليوم التالي لاجتماعهم به، أي بتاريخ ٢٠ حزيران، والذي طالبوه فيه، بناءً لتعليمات من سفاراتهم، «بوجوب التعجل في حقن الدماء»، لم يُجدِ فتيلاً[٨٨]، إذ كانت زحلة قد «سقطت في أيدي الدروز» بعد الهجوم الذي شنّوه عليها بتاريخ ١٨ حزيران، والذي أدّى، كما يذكر «مور» في رسالة منه إلى سفير بلاده في الآستانة «السير هنري بولفر» بتاريخ ٢١ حزيران، إلى أن «غادرها أهلوها مصطحبين النساء والأولاد»، فدخلها الدروز وأحرقوها، «ويقال إن الجنود التركية اشتركت مع الدروز في مهاجمة المسيحيين»[٨٩].

ويفصّل «بنتيڤوليو» في رسالة إلى «توڤنيل» بالتاريخ نفسه (٢١ حزيران) أحداث زحلة، فيذكر أنه، بعد اجتماع القناصل الأوروبيين بخورشيد باشا (وهو الإجتماع موضوع تقرير «بنتيڤوليو» إلى «توڤنيل» بتاريخ ١٧ حزيران والذي مرّ ذكره)، وبتاريخ ١٦ حزيران، أرسل خورشيد باشا إلى زحلة ٣٠٠ جندي تركي بقيادة ضابط (كولونيل)، وكانت مهمته تقضي بأن ينسحب الدروز من زحلة، إلا أن هذه القوة وصلت، في اليوم التالي «إلى مكسة، على مسافة ساعتين من زحلة، وظلت هناك حتى هذه الساعة»[٩٠]. وفي اليوم التالي من وصول القوة التركية إلى مكسة (أي بتاريخ ١٨ منه) هاجم «الدروز والمتاولة والأكراد» زحلة فاحتلوها بعد أن خسروا ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ رجلاً، بينما انهزم المسيحيون، متخلين عن آخر «مواقعهم الدفاعية» ولجأوا إلى جبال «بسكنتا وصنين»، ولم تصل إلى زحلة أية تعزيزات من «المسيحيين الآخرين المحتشدين في بكفيا»[٩١].

ويشبّه «أبو شقرا» ساعة دخول الدروز زحلة «بساعة ينفخ في الصور»، حيث الصراخ والصياح والعويل والنواح، وحيث «تأججت النيران وتلبدت غيوم

الدخان... وأصوات البارود تقصف ورعود البنادق تهدر»، و«رجال زحلة... أمام الدروز هاربين»، وخرج الدروز، بعد ذلك، من زحلة، بإشراف «خطار بك النعمان والشيخ اسماعيل الأطرش» وباتوا في «قب الياس»، وفي اليوم التالي، عاد الدروز إلى زحلة «فألفوا النار خامدة والمدينة خالية، فأكملوا حريقها... وعادوا منتشين بخمرة ذلك الإنتصار العظيم»[٩٢].

ويحدّد أبو شقرا عدد قتلى الدروز في موقعة زحلة بـ ٢٧٠ قتيلاً، وأما «قتلى النصارى، فلم يتجاوزوا التسعماية»[٩٣]، وذلك لأن الزحليين كانوا قد أخلوا المدينة قبل أن يدخلها الدروز[٩٤]، لذا، لم يتسن للدروز «الإيقاع بأكثر ممن أوقعوا بهم»، كما يعترف أبو شقرا نفسه[٩٥].

في الوقت الذي كان القتال مستعراً حول زحلة وفيها، كان الدروز يشدّدون الحصار على دير القمر التي لم تلبث أن سقطت بأيديهم في ٢٠ حزيران (١٨٦٠). ويصف القنصل الإنكليزي العام «مور» سقوط هذه البلدة بقوله إن أنباء وصلته عن تضليل الحامية التركية لأهاليها حيث دعتهم إلى تسليم أسلحتهم وأدخلتهم السراي بحجة حمايتهم، ثم اقتحم الدروز السراي وأعملوا سيوفهم بالأهالي العزّل من السلاح حتى «غصت (السراي) بجثث القتلى المتراكمة أكداساً فوق بعضها» وبدت «آثار ضرب السيوف ظاهرة في أيدي معظم المقتولين الذين حاولوا اتقاء الضربات بأيديهم وهم عزّل». ويقدّر «مور» عدد قتلى دير القمر في هذه «المذبحة»، كما يصفها، بأنه «يزيد على الألف»، رغم أن الشائعات تردّد أنه «يتجاوز الألفين»، ولكنه يعتقد «أن هذا العدد مبالغ فيه»[٩٦]. إلا أن «مور» يذكر، في الوقت نفسه، أن «جميع سكان دير القمر الذكور» قد «ذبحوا في ٢٠ الجاري»، وان المهاجمين «عفوا عن النساء والأطفال» الذين «فرّوا إلى السهل» واجتمعوا «عند مصب نهر الدامور»، حيث

توجهت السفينة «غانيت» فنقلت منهم، إلى بيروت، نحو «سبعماية نفس، نساءً وأولاداً، في حالة يرثى لها من العري والجوع»، بينما ذهبت البارجة «موهوك» لتنقل الباقين وعددهم نحو ٤٠٠ نسمة[٩٧].

وقد تعددت الشهادات المؤيدة لشهادة «مور» فيما جرى للمسيحيين بدير القمر، ففي أثناء زيارة قام بها «حمود دريان»، (وهو «مسلم» موظف في القنصلية البروسية ببيروت)، إلى «دير القمر» بتاريخ ٢٥ حزيران (١٨٦٠)، ذكر أنه وجد فيها الدروز «ونساءهم وأولادهم» وهم منشغلون «بنهب منازل المسيحيين التي كانوا يحرقونها بعد ذلك»، كما شاهد الجثث، وقد قدّر عددها بنحو «ألفي» جثة، منتشرة في شوارع البلدة وأزقتها، «ويحمل معظمها جروحاً في اليد اليمنى، وأخرى في العنق، من جرّاء سكاكين أو أسلحة قاطعة أخرى»، ولكن «معظم هذه الجثث موجود داخل ثكنة الحامية التركية أو في السراي، حيث يقيم المتسلم (الحاكم التركي للمدينة)، وقائد الحامية نفسها»[٩٨].

إلا أن شهادة أخرى، أكثر دقة وتفصيلاً، كتبها شاهدا عيان للأحداث هما: شاكر وفتح الله جهامي الحلبيان، وكيلا «المستر برد» المرسل الأميركي بدير القمر، وقد جاء في هذه الشهادة ما يلي:

- صباح الأربعاء في ١٩ حزيران (١٨٦٠) دخل «مائتا درزي مسلح» دير القمر وتجمعوا عند «عين المزاريب، مفتاح المدينة».

- بعد ذلك، بدأ الدروز يدخلون البلدة بأعداد كبيرة، آتين من القرى الدرزية المجاورة، فدخلوا بعض الأحياء وأحاطوا ببعض الأماكن، وظن الجميع أنهم «مرسلون، من قبل زعمائهم، لحماية بيوت أهمّ أُسر البلدة».

- عند الظهر، بدأ الدروز يجمعون أسلحة المسيحيين الذين «لم يبدوا ممانعة»، ثم أخذوا يقتحمون «الحوانيت والمخازن» بعد أن يخلعوا أبوابها، وينهبون ما فيها من بضائع وسلع.

- في هذه الأثناء، تحركت فرقة من الجنود الأتراك، تقدّر بنحو ١٥ جندياً، وعلى رأسها يوزباشي من الجند النظامي (يدعى موره آغا)، ويرافقه «الشيخ خطار نكد»، وأخذت تجول في البلدة طالبة (بلطف) من الدروز أن يغادروها، مما طمأن المسيحيين الذين لم يعارضوا «كل هذه الحركات».

- بعد ذلك، بدأ الدروز ينهبون «كل بيت في المدينة، بمشاركة الجنود التركية»، وما أن أزفت الساعة الرابعة بعد الظهر حتى كان الرصاص قد بدأ يدوي في أرجاء البلدة، وكان الجنود الأتراك يشاركون الدروز في إطلاق النار.

- قبل الغروب، قتل كاهن مسيحي (يدعى حسيب ديبان) فدبّ الرعب في البلدة وهرع المسيحيون إلى «دار الحكومة» ليحتموا بها، بينما احتمى الكثيرون منهم «بالبيوت الحصينة»، وهرب نحو مايتين منهم إلى بيت الدين ولجأوا إلى ثكنتها العسكرية.

- ظلت حشود الدروز تتوافد إلى دير القمر طوال الليل (ليل ١٩ - ٢٠ حزيران)، وقد ساد النهب كل أحياء البلدة، وكان الجميع ينهبون، دروزاً وجنوداً أتراك.

- صباح ٢٠ حزيران، «أضرمت النار في البيوت، وبدئ بذبح الرجال وبتمزيق الأولاد الذكور واغتصاب النساء على دوي البنادق وأصوات الصخب والتجديف، فحجب الدخان السماء. ولقد كان المشهد هائلاً جداً بحيث يصعب على أفصح خطيب أن يصفه إلقاءً أو كتابة. ثم أشرقت الشمس والمذبحة مستمرة، وحينئذ نفخ بالبوق استدعاءً للجنود التركية، فاحتشدوا في

معسكراتهم، لكن الدروز وثبوا على دار الحكومة بكثرة، فاستقبلهم أرباب السلطة العسكرية، ومتسلم البلدة، بمزيد من التودّد والحفاوة، وأخذوا يسلمونهم المسيحيين فيذبحونهم ذبح الشاة، ولم ينج منهم سوى رجل اسمه بولس صوما لاذ ببيت المستر برد»، وهكذا فإن «جميع الرجال والأولاد الذين لاذوا بدار الحكومة، قتلوا عن بكرة أبيهم».

- إنتقل الدروز، بعد ذلك، إلى «تكنة بيت الدين» حيث «قتلوا كل اللائذين بها، وأضرموا النار في البيوت الخاصة المجاورة، دون أن يلاقوا أدنى مقاومة من الجنود التركية».

- إستمر القتل «في عدة أماكن» وبمختلف أنواع الأسلحة، طوال نهار الخميس في ٢٠ حزيران وطوال ليل ٢٠ - ٢١ منه، وحتى طلوع شمس الجمعة في ٢١ منه، وكان «خورشيد باشا» قد وصل إلى بيت الدين مساء الخميس، ثم أصدر، صباح الجمعة، أمراً صارماً «بإيقاف النار والذبح، وبوجوب مغادرة الدروز المدينة»[٩٩].

أما الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد «الحملة الفرنسية على سوريا، Corps expéditionnaire de Syrie» وهي الحملة التي أرسلت إلى هذه البلاد إثر هذه الأحداث، فقد وصل إلى دير القمر بعد نحو شهرين ونصف الشهر من الأحداث التي جرت فيها، وكتب تقريراً عن تلك الأحداث رفعه إلى وزارة الحربية الفرنسية بباريس، بتاريخ ٩ أيلول ١٨٦٠، ومما جاء في هذا التقرير (الذي هو عبارة عن شهادات جمعها القائد الفرنسي من أهل البلدة):

«في ٢١ (حزيران) عاد الدروز إلى دير القمر، وكان أهلها قد وثقوا بوعود طاهر باشا (المتسلم التركي) وسلّموا أسلحتهم، فلم يكن بإمكانهم التصدي

للمهاجمين عند دخولهم المدينة. فبدأ الذبح والنهب خلال الليل واستمر طوال يوم ٢٢ منه، دون أن يحاول مصطفى شاكر أفندي، قائد الموقع التركي، التصدي للمهاجمين. وقد طارد المهاجمون المسيحيين حتى السراي، حيث لجأوا، فقتلوهم على مرأى من الجنود الأتراك الذين كانوا يحرّضون القتلة. أما خورشيد باشا، فقد رتّب الأمر على أن لا يصل إلى دير القمر إلا مساء ٢٢، حيث كان كل شيء قد انتهى، ولم يبق له إلا أن يشهد ذبح ٣٤ مسيحياً لجأوا إلى أحد المسلمين الذي أحرق منزله»[١٠٠].

ويتحدث «أبو شقرا» عن أحداث دير القمر بكثير من الألم والأسى، فيقول إن «كتائب الدروز» عادت من زحلة «يوم الأربعاء»، وفي اليوم التالي «الخميس»، زحف الدروز على دير القمر «وأجروا ما أجروه مما يسمى ذبحة الدير، وقد كانت حادثة مشؤومة لم يسبق لها نظير في تاريخ (جبل) لبنان الحديث، وإن قلمي ليأنف عن تسطير ماجريات معمعة مثلها لولا ما يضطره إلى ذلك استقصاء الحقائق التاريخية»[١٠١]. ويعزو سبب هذه الأحداث إلى رجلين «من وجوه عامة الدروز هما: مصطفى الدويك وسليمان أحمد عبد الصمد، اللذان أخذا يزينان ذلك للدروز الراجعين من زحلة، خصوصاً انهما «من الشيوخ الروحيين المعترف لهما بطول الباع في العلوم الدينية»، مع ما يتميزان به من «فصاحة لسانيهما وعظيم دهائهما واقتدارهما، وما لهما من المنزلة الرفيعة في أعين القوم»[١٠٢].

ويحمل «أبو شقرا»، في حديثه، على هذين الرجلين، وينعتهما بأسوء النعوت، فهما شريران يتظاهران «بظواهر الخير» ويدعيان «الديانة»، ويرى أن «معظم الشرور هي نتيجة أعمال من يتظاهرون بظواهر الخير ومدعي الديانة،

تحتذي العامة حذوه، ويقتدون بفعله». ثم يصف ما لدى الدروز ضد الديريين من «حزازات تغلي مراجلها، انتقاماً»، ذلك أنه سبق للديريين أن قتلوا «عدداً ليس بقليل، حتى ما قلما خلت عائلة أو قرية (درزية) لم يكن لها ثأر عند الديريين»[١٠٣]. وحرّك الشيخان المذكوران عوامل الضغينة هذه في قلوب الدروز ضد أهل الدير، فاتفقوا، جميعاً على مهاجمة دير القمر. ويرى «أبو شقرا» أن هذا الأمر لم يكن سوى «نكاية بسعيد بك جنبلاط، نقضاً لما كان يبرمه، ودحضاً لما كان ينويه»[١٠٤].

وكان يوم الخميس (٢٠ حزيران) «ميعاداً للزحف إلى دير القمر» حيث تألبت عليها حشود الدروز من كل حدب وصوب، فكان «البعقلينيون يتبعهم مقاتلة عينبال وغريفة والسمقانية، وكان المناصفيون والشحاريون كلهم، ودروز العرقوب الجنوبي، وبعض الأفراد من دروز عماطور وعين قنية والمختارة وبطمة الجديدة»، أما دير القمر فكانت لا تزال على حصانتها، وكان الديريون لا يزالون محتفظين بأسلحتهم «وبين أيديهم المؤن والذخائر الجزيلة»، إلا أن عدد المقاتلين فيها كان قد تناقص بسبب مغادرة معظم الرجال، الذين كانوا قد لجأوا إليها، إلى قراهم المجاورة، ولم يبق في الدير سوى نحو «أربعة آلاف محارب أكثرهم ديارنة»، ولكن الهزيمة التي حاقت بالزحليين جعلت الديريين، على كثرتهم، يرتعدون خوفاً، «فاندكت قواهم، وانحلت عزائمهم»، ودخل الدروز البلدة واقتحموا «حصونها المنيعة دون مكابرة أو شديد دفاع»، من قبل أهلها[١٠٥].

ويذكر «أبو شقرا» أن الذين نجوا من مذبحة «دير القمر» كانوا من أولئك الذين حماهم أعيان الدروز، ومن هؤلاء:

- خمسون رجلاً حماهم قاسم بك الحمود.

- «مثل هذا العدد حماهم بشير بك النصيف».

- سبعون رجلاً حماهم رجل ورع تقي من «كفرقطره» يدعى «أبو يوسف محمود».

- بنو أفرام وقد حماهم بنو حماده من بعقلين.

- وغيرهم كثير من نصارى الدير الذين حماهم أصدقاء لهم من الدروز.

«ولولا ذلك، والحمدلله، لدمرت الدير وقضي على جميع أهلها، وبقيت قاعاً صفصفاً»(١٠٦).

ويتحدث «أبو شقرا» عما حلّ بنساء دير القمر وأولادها فيقول إنه «لم تسمع ديرية من رجل درزي كلمة يرفضها الأدب أو تمجها اذن الإنسانية، بل رب درزي، من قرية نائية عن الدير، رأى ديرية مكشوفة الرأس، فنزع عمامته ملقياً بها على رأسها، متوهماً كون ذلك غير مباح للنصرانيات، كالدرزيات»(١٠٧).

بعد كل هذه الأحداث، وأحداث مماثلة غيرها، جرت في أماكن مختلفة من الشوف (في نيحا وبعذران والمعاصر وبطما وبعقلين وعينبال وغريفة ومزرعة الشوف وبيقون والسمقانية، وفي عماطور وجباع الشوف ومرستى والجديدة، حيث بلغ عدد القتلى من النصارى ٧٧ قتيلاً، ومن الدروز أربعين). وفي بعبدا، حيث قتل الدروز الأمير بشيراً الثالث، البالغ من العمر ٨٥ عاماً، وكان ضريراً، وقد هاجموه «بينما كان خدمه يقودونه من بيته... ففر الخدم تاركينه وحده»، وعندها «ذبحه المهاجمون، وقطعوا جسده بالسيوف». هذا ما

أوردته جريدة «التايمس» اللندنية في عددها بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو ١٨٦٠، إثر معركة بعبدا(١٠٨). بعد كل ذلك، تداعت الدول الكبرى الخمس (روسيا وبروسيا وفرنسا والنمسا وانكلترا) لعقد مؤتمر لها لتدارس الأوضاع في سوريا، وعقدت هذه الدول مؤتمرها بباريس، في مطلع آب من العام نفسه (١٨٦٠). حيث وضعت «بروتوكولاً» أوصت، بموجبه، أن «توجه وحدة عسكرية أوروبية، يمكن أن يبلغ تعدادها ١٢ ألف رجل، إلى سوريا، للإسهام في إعادة الهدوء إليها»(١٠٩). وقد عهد إلى فرنسا أمر تنفيذ هذه التوصية، فأرسلت إلى بيروت حملة عسكرية بقيادة «الجنرال دي بوفور دوتبول» جاوز عديدها السبعة آلاف رجل(١١٠)، وسميت «الحملة العسكرية على سوريا Corps Expéditionnaire de Syrie»، وستكون هذه الحملة موضوع دراستنا في الفصل القادم.

رابعاً - التنظيم العسكري للدروز في حرب الستين:

هل كان للدروز تنظيم عسكري محدّد في حربهم مع الموارنة عام ١٨٦٠؟ يصعب الإجابة عن هذا السؤال، إذ إنه لم يصلنا، من كل ما كتب عن هذه الحرب، ما ينبئ بوجود مثل هذا التنظيم، وذلك بعكس المقاتلين المسيحيين الذين كانوا ينتظمون في وحدات وفرق، على مستوى القرية في البدء، ثم على مستوى الناحية، وهي ما عرف «بفرق الشباب» التي كان يتزعمها من كانوا يسمون «بشيوخ الشباب»، وقد سبق أن تحدثنا عن هذه الفرق في أثناء حديثنا عن ثورة الفلاحين في كسروان، في الفصل السابق.

إلا أن ما يمكن الجزم به في هذا المجال، هو أن الدروز كانوا يحتشدون، للقتال، وينتظمون في فرق تتكون من مقاتلين من العائلة ثم البلدة

سعيد بك جنبلاط

ثم الناحية، ويرأس كل فرقة زعيم أو شيخ من العائلة أو البلدة، أو الناحية نفسها، فنجد مثلاً، أن زعيماً من آل عبد الصمد، يقود مقاتلي بلدة عماطور، وسعيد بك جنبلاط يقود مقاتلي الشوف، ويشاركه، في القيادة، زعيم أو أكثر من زعماء العائلات الدرزية النافذة في الشوف. واسماعيل الأطرش يقود مقاتلي حوران، ويشاركه في القيادة زعيم أو أكثر من زعماء العائلات النافذة بحوران.

وإذا كان المسيحيون (الموارنة خصوصاً) قد تميّزوا بتنظيماتهم العسكرية المتقنة، خلال حروبهم مع الدروز، فإن هذه التنظيمات لم تكن قادرة على تأمين التماسك اللازم، وبالتالي الانتصار على خصومهم، لذا، رأينا هذه

التنظيمات تتلاشى أمام أول صدام بينها وبين المقاتلين الدروز. في المقابل، كان الدروز يستعيضون عن التنظيم العسكري، الذي تفوّق الموارنة به عليهم، بتماسك وتراص لا مثيل لهما، كان يؤمِّن للدروز تفوقاً عسكرياً ملحوظاً، وذلك رغم بعض الثغرات التي كانت تنتاب هذا التماسك والتراصّ الدرزيين بسبب «الغرضية» التي اشتهر بها الدروز في عهد الإقطاع، والتي كانت تعود إما إلى الخلافات المتجذرة بين الأسرتين الدرزيتين العريقتين في الجبل: آل جنبلاط وآل عماد، والتي نشأ عنها ما سمي «باليزبكية والجنبلاطية»[١١١]، أو إلى «غرضيات» أخرى أقل منها أهمية وشأناً، كتلك التي كانت تقوم بين العائلات الدرزية الأخرى.



خامساً – مشاريع تهجير الموارنة إلى الجزائر:

كان من نتائج الحروب المتواصلة، بين الدروز والموارنة، في النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٨٦٠، أن عمد العديد من الموارنة إلى ترك ديارهم وأملاكهم، في الجبل، مهاجرين إلى بلاد بعيدة، هرباً من تلك الحروب، وطلباً للرزق، ومن بين هؤلاء من هاجر إلى مصر، حيث شكلت الجالية «الشامية» ومنها «المارونية»، في هذه البلاد، قوة ذات تأثير فعّال[١١٢].

وقد رغب فريق من هؤلاء المهاجرين بالانتقال إلى الجزائر لكي يستقروا فيها، بصورة نهائية، وفي ظل الحكم الفرنسي لها، فقصدوا قنصل فرنسا العام في الإسكندرية (في أيلول/سبتمبر عام ١٨٤٥) وطلبوا منه الترخيص لهم بالانتقال إلى الجزائر لكي يكونوا «مزارعين أو جنوداً» في خدمة الدولة الفرنسية، ولكن القنصل الفرنسي لم يبتّ بالأمر، بل كتب إلى

وزير خارجية بلاده «غيزو Guizot» الذي رأى أن يستشير، بدوره، وزير الحربية، المارشال «سولت Soult»، ودارت بين وزارتي الخارجية والحربية الفرنسيتين والمارشال «بوجو Bugeaud» الحاكم العام للجزائر، مراسلات بهذا الصدد، انتهت إلى عدم الموافقة على طلب أولئك المهاجرين الموارنة «خوفاً من دفع بعض المصاريف التي لم تلحظها الموازنة الفرنسية، ولأن المصلحة الفرنسية تقضي بإبقاء الموارنة في الشرق كتلة واحدة في خدمة نفوذها»[١١٣].

وكانت هذه المبادرة، من قبل المهاجرين الموارنة في مصر، فاتحة لمبادرات عدة، إذ إنه، بتاريخ ٢٤ آذار/مارس عام ١٨٤٧، كتب «لويس دي بو ديكور Louis de Baudicour» وهو أحد الإقتصاديين الفرنسيين النافذين، رسالة إلى «دي لامارتين De Lamartine» وزير الخارجية الفرنسية، يدعوه فيها إلى تجميع «الأهالي المضطهدين في جبل لبنان» في الجزائر، حيث يمكن استخدام رجالهم «كأول قوم من الجنود الموارنة» في تلك البلاد[١١٤]. وقد اقترح «بوديكور» لأجل ذلك، إنشاء شركة تجارية باسم «شركة افريقيا والشرق»، تقوم، على حسابها «بإسكان عائلات مارونية في كل مواقعنا المتقدمة، وحتى في القرى الداخلية التي لم تحتلها جيوشنا بعد، بحيث تشكل هذه العائلات، ليس في (التل) فحسب، بل في (الصحراء الجزائرية) كذلك، شبكة واسعة من التجار الذين يكونون عملاء أمناء مخلصين لفرنسا، ووسطاء نافعين لعلاقاتنا، كافة، مع أهل البلاد»[١١٥].

ويشير «بوديكور»، في الرسالة نفسها، إلى موافقة «الدوق دومال Duc D'Aumale» الحاكم العام في الجزائر، والبابا «بي Pie» التاسع، على هذا

المشروع، وإسهام البابا نفسه بعشرة أسهم (ألف فرنك فرنسي) فيه، بغية المساعدة في «توطين المسيحيين في إفريقيا، وإسكان الموارنة»[١١٦].

ولكن حظ هذا المشروع في النجاح والتنفيذ كان كسابقه، إذ إنه قد تعثّر، ثم تجمّد، بسبب اختلاف الرأي بين المسؤولين الفرنسيين، فظل «مدة طويلة، بلا جواب» حتى عام ١٨٥٠ حين علّق عليه الحاكم العسكري الفرنسي في الجزائر بقوله: «طرح في غير وقته»[١١٧]، وكان ذلك صحيحاً، إذ إن فرنسا لم تكن قادرة، في ذلك الحين، على «تأسيس مستعمرات زراعية» للموارنة في الجزائر، لما يكلفه ذلك من «مبالغ طائلة»، وهو ما كانت تحجبه «حتى عن الفرنسيين» أنفسهم، (وفقاً لما ورد في تعليق إحدى الدوائر الفرنسية على مذكرة قدّمها المدعو «فهيم الشدياق» يطلب فيها تسهيلات لتوطين الموارنة في الجزائر، وذلك بتاريخ ٧ آذار/مارس ١٨٥٠)، بالإضافة إلى استمرار السياسة الفرنسية الرافضة لهذا التوطين[١١٨].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الآستانة لم تكن موافقة على تهجير الموارنة من الجبل، ففي رسالة من «بوريه Bourée» قنصل فرنسا العام ببيروت، إلى «باستيد Bastide»، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٤٨، ذكر القنصل العام انه قصد الآستانة والتقى «رشيد باشا» الصدر الأعظم، و«عالي باشا» وزير الخارجية، في السلطنة، وكانت تربطه بهما علاقة صداقة حميمة، وفاتحهما بشأن وضع الموارنة في الجبل، وأنهى حديثه معهما بأنه «إذا لم تحقق تركيا، لمسيحيي المناطق المختلطة، ما يستحقونه من مصير، وما يحق لنا أن نطالب به لأجلهم، فلديّ كل الأسباب التي تجعلني أفكر بأن الجمهورية (الفرنسية) سوف تتخذ قراراً بأن يمنح هذا الشعب، في إحدى مناطق الجزائر، ما رفض الباب العالي، منذ زمن طويل، أن يمنحه له».

ويستطرد القنصل الفرنسي، بعد ذلك، قائلاً: «كنت أدرك، مسبقاً، قوة هذه الحجة، لذا، كنت مضطراً للتخفيف من شكلها، ورغم ذلك، فقد صعد الدم إلى وجه رشيد باشا، وبالكاد، أجابني، بهدوء، أنه، بتعاونا الودّي، سيتدبر كل شيء في (جبل) لبنان، بما يرضي أصحاب العلاقة»[119]. وكان ذلك كافياً للإشارة إلى عدم رضى الباب العالي عن مسألة التهجير التي أشار القنصل إليها.

إلا أنه ما لبثت مشاريع التهجير أن بدأت تظهر، من جديد، وكانت هذه المرّة على يد واحد من أقرب الناس إلى البطريرك الماروني «يوسف الخازن»، هو الأب «جان عازار»، الوكيل العام لمطرانية صيدا المارونية، والمكلف «كامل سلطات بطريرك انطاكية الماروني»[120]، فهو، إذن، يتحدث باسم بطريرك الموارنة، وبالنيابة عنه. وقد أعاد الأب «عازار» طرح مشروع تهجير الموارنة إلى الجزائر في رسالة منه إلى وزير الحربية الفرنسية، بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر عام ١٨٥٠. وقد عدّد، في رسالته هذه، ميزات اقتراحه، كما يلي:

١ - يتكلم الموارنة اللغة العربية، كالجزائريين، ويتكلمون الفرنسية، كالفرنسيين، لذا، فإن بوسعهم أن يكونوا صلة وصل بين الشعبين الجزائري والفرنسي.

٢ - يتشابه المناخ الذي عاش فيه الموارنة في الشرق بمناخ الجزائر.

٣ - تتشابه التقاليد والعادات بين الشعبين الجزائري والماروني، وهي تقاليد عربية أساساً، يضاف إليها ما اكتسبه الموارنة من حضارة متجانسة «مع الروح الأوروبية والكاثوليكية».

٤ - يتقن الموارنة أنواعاً من الزراعة تحتاجها فرنسا مثل: القطن، كما يتقنون إنتاج «الحرير والتبغ والزيت والفاكهة الجافة» والحبوب، وتربية الماشية، «وكل ما يؤاتي مناخهم».

٥ - يمارس الموارنة التنظيمات الإدارية والعسكرية والدينية التي هي «نوع من النظام الإقطاعي»، مما يتيح للسلطات المحلية (الفرنسية) أن تمارس سيادتها عليهم بكل سهولة ودون عراقيل، إذ إنها «ستجد فيهم كل استعداد للخضوع لسلطتها، ولاحترام القوانين، وكل التسهيلات لإدارتهم»، كما أنهم «سيكونون حلفاء مخلصين ونافعين للسكان الأوروبيين، لتعوّدهم حمل السلاح، ولتفانيهم في سبيل أفكارهم الدينية».

٦ - ستكون تكاليف إقامة الموارنة في موطنهم الجديد «أقل كثيراً من التكاليف التي اقتضتها المراكز التي سبق إنشاؤها»، وذلك بسبب «بساطة عيشهم وتقشفهم، وتعودّهم المناخ، وتقاليدهم».

ولتأكيد وجهة نظره من ناحية التكاليف المادية، يقترح الأب «عازار» القيام بتجربة أولى، في هذا المجال، وهي تتلخص بنقل «عشرة أعيان من الموارنة» متوسطي الثروة، إلى الجزائر، بحيث يمكنهم أن ينقلوا معهم «ما أمكنهم من المتاع والأثاث والأدوات الحرفية»، وحيث تضع السلطة، بتصرفهم، أرضاً يختارونها، ثم تمنحهم قروضاً لا يسدّدونها لها، فيما بعد، بل يسدّدونها لمهاجرين جدد «يأتون للإقامة في جوارهم»[121]. ثم يقترح إنشاء «مركزين سكنيين» لهؤلاء المهاجرين «في مقاطعة الجزائر العاصمة، على الطريق بين بليدا وميليانا، أو بين ميليانا وشرشل» بحيث يضم كل مركز خمسين عائلة (فيكون المجموع مئة عائلة)، وتمنح كل عائلة، من خمسة أفراد، خمسماية فرنك فرنسي «وبذلك، فإن خمسين ألف فرنك ستكون مبلغاً كافياً لإنجاز الإختبار الأول»، ثم تتواصل الهجرة، بعدها «لوحدها، دونما حاجة إلى أية مساعدة» بحيث «يواصلها القسم الميسور من السكان، حالما تتكشف له منافعها». ويحرص الأب «عازار» على أن يشير إلى أن من واجب هؤلاء

المهاجرين أن يضمنوا أمن الطريق التي تقوم عليها مراكزهم السكنية «بين بليدا وميليانا، أو بين ميليانا وشرشل»[١٢٢].

وقد لقي مشروع الأب «عازار» موافقة مدير «إدارة شؤون الجزائر» الجنرال «دوما Daumas» ورئيس مكتبه المدعو «تستو Testu»، بل إن كلاً من «دوما» و«تستو» أرفقا المشروع باقتراحات تسهّل تبنيه واعتماده من قبل السلطات الفرنسية بباريس، وقد رفعا المشروع، مع اقتراحاتهما، إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ١٨٥٠، وطلباً، في نهايته، ما يلي:

«١ - الطلب إلى وزير الخارجية اتخاذ الإجراءات الضرورية كيلا يؤدّي تنفيذ المشروع إلى صعوبات دبلوماسية.

«٢ - دعوة السيد الحاكم العام (للجزائر) إلى تعيين الأماكن التي تناسب، أفضل المناسبة، توطين الموارنة»[١٢٣].

وقد لقي هذا المشروع موافقة كل من وزيري الحربية والبحرية الفرنسيين، والحاكم العام الفرنسي للجزائر[١٢٤]، إلا أن وزير الخارجية الفرنسية، الذي كان قد استمزج رأي السلطات العثمانية بهذا الموضوع ولقي صداً كاملاً منها، رفض المشروع رفضاً باتاً، ثم رفضته الحكومة الفرنسية، من بعده، كيلا «تسوء علاقتها مع الآستانة»[١٢٥].

وبعد أقل من عامين، في ٣ أيار/مايو عام ١٨٥٢، أعاد القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى الأذهان، قضية تهجير الموارنة إلى الجزائر، ففي رسالة منه إلى «المركيز دي تورغو Marquis de Turgo» وزير الخارجية الفرنسية، بالتاريخ نفسه، يذكر القنصل الفرنسي أن رسولاً من قبل الأمير «أسعد» الشهابي جاء يستفسره عما إذا كانت الحكومة الفرنسية «مستعدة لقبول

الفلاحين الموارنة... كمستوطنين، على أرض الجزائر»، وفي حال الموافقة، «ما هي الشروط المطلوبة منهم؟ وما هي النفقات الأولية التي سوف تدفع لإسكانهم؟»[١٢٦]. وبعد أن يذكر القنصل الفرنسي، في رسالته، أنه يتعذر عليه إعطاء جواب على سؤال الأمير، وأنه يكتفي بنقل اقتراحه، يستطرد، مبدياً رأياً قاطعاً بالمشروع، فيقول: «إلا أن من واجبي أن ألفتكم إلى أن الفوائد المتوخاة من هذه الهجرة لا تعادل النفقات التي تستوجبها»، ذلك ان الفلاحين الموارنة «لا يتمتعون، بحسب رأيي، بالمزايا الضرورية لنجاح مشروع كهذا»[١٢٧]، مما جعل باريس ترفض مجدداً، هذا المشروع، إذ كتب وزير الحربية الفرنسية، إلى زميله وزير الخارجية، رداً على استمزاجه رأيه بالمشروع، فقال: «لا يمكن للحكومة (الفرنسية) أن تسهّل هجرة الأمير أسعد شهاب وبعض العائلات المهيأة لتلحق به إلى الجزائر، وذلك للأسباب التي كانت وراء رفضها طلب مطران صيدا، وإذا أصرّ الأمير أسعد على الانتقال إلى الجزائر، فما عليه إلا أن يقوم بذلك على نفقته الخاصة». ويحدّد الوزير موجبات كل عائلة مارونية ترغب في الهجرة إلى الجزائر، فيقول: «يجب على كل عائلة تريد أن تستقر في الجزائر أن يكون في تصرّفها رأس مال لا يقل عن ١٢٠٠ فرنك (فرنسي)، ولن يسلّم قنصل فرنسا في لبنان جوازات سفر إلا إلى العائلات التي تثبت أنها تملك هذا المبلغ من المال»[١٢٨].

وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٥٤، دعا «فيليكس والماس Felix Walmas»، في رسالة وجّهها إلى الامبراطور نابوليون الثالث، لتهجير الموارنة إلى الجزائر، وذلك لكي «يؤمن خضوع العربي في الجزائر، وينقذ مسيحيي سوريا من الظلم»[١٢٩]، واقترح، لأجل تنفيذ مشروعه، تشكيل «جمعية من أجل إنشاء مستعمرة للشرقيين في افريقيا»، على أن تبدأ هذه الجمعية بتنفيذ

برنامجها التهجيري عن طريق نقل «مئة عائلة» إلى الجزائر، وتقوم هذه العائلات المئة، فيما بعد، بالمساعدة على اجتذاب «مواطنيها، للالتحاق بها». ويحسب «والماس» الكلفة التقديرية لنقل الدفعة الأولى من العائلات المهجّرة (من جبل لبنان إلى الجزائر)، وهي مئة عائلة، بستين ألف فرنك فرنسي[١٣٠].

وإذ يقدّر «والماس» ما لدى الموارنة من صفات قتالية، فيرى فيهم «المحاربين البواسل، المعتادين العيش والسلاح على الكتف باستمرار»، مما يجعلهم جديرين بأن يقدموا، لفرنسا «فرقة جيشٍ مدربةٍ على الطريقة الأوروبية»، فإنه يرى في هؤلاء المهجَّرين المقاتلين أداة تستطيع فرنسا أن تستخدمها لقتال اخوانهم من أهل الجزائر في المغرب العربي، كما انها تستطيع أن تستخدم الباقين من مسيحيي المشرق أداة لقتال اخوانهم عرب الشام، إن هي قرّرت غزو هذه البلاد[١٣١].

ولكن فرنسا لم تهتم بمشروع «والماس»، وذلك لأسباب يقدّرها «أبو زيد» كالتالي:

١ - إحكام السيطرة الفرنسية على كامل الأراضي الجزائرية بعد اعتقال الثائر «عبد القادر الجزائري» عام ١٨٤٧، وتمكنها من إخماد ثورته، مما جعلها تستغني عن أية عملية تهجير للموارنة من سوريا.

٢ - طموح فرنسا لإقامة دولة في سوريا بقيادة «عبد القادر» نفسه، وذلك بعد أن استقر في دمشق (عام ١٨٥٥) واستطاع أن ينال شهرة قومية ومكانة عالية في بلاد الشام، كما انه اجتذب إليه عدداً كبيراً من أنصاره الجزائريين الذين شكلوا، حوله، نواة قوة كانت فرنسا تطمح إلى تعزيزها بغية إنشاء «سلطة عربية» بقيادة عبد القادر نفسه، تجعل منها أداة لتهديد السلطنة العثمانية، إذا ما عرقلت مساعيها للبدء بمشروع حفر قناة

السويس[١٣٢]، مما جعلها «ترفض أية هجرة مارونية إلى الخارج، لكي تستفيد من وجود الموارنة في لبنان»[١٣٣].

هل كانت لفرنسا أحلامٌ تجعلها تتصور صديقها «الأمير عبد القادر الجزائري»، الذي «يحب فرنسا ويخلص لها»[١٣٤] حاكماً لسوريا؟

يبدو أن في ذلك الكثير من الصحة، ففي التقارير التي كان يرسلها الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد الحملة العسكرية الفرنسية إلى سوريا عام ١٨٦٠، إشارات واضحة إلى هذا الأمر، ففي تقييم للأمير الجزائري، كتبه الجنرال «دوتبول»، يذكر القائد الفرنسي أن عبد القادر «ممتعض من سلوك الأتراك في سوريا، ويسعى إلى طردهم من هذه البلاد»، وأنه «رغم كل الجهود التي يبذلها لتورية قصده الخفي... يحاول خلق وضع له لم يتبلور، بعد، في فكره، بصورة نهائية»، مما جعل القائد الفرنسي يفترض أنه (أي عبد القادر) «يسعى إلى أن يخلق لنفسه، بينهم، نفوذاً أو حزباً»[١٣٥]. وهذا ما جعل «دوتبول» يتجاوب مع «الحلم الفرنسي»، فيفترض أن «سلطة مسلمة يجب أن تحل محل السلطة العثمانية في كل ولاية دمشق الحالية (١٨٦٠)»، وان «عبد القادر... مؤهل لتولي هذه السلطة»[١٣٦].

٣ - حاجة فرنسا إلى تلافي الكارثة الإقتصادية التي حلّت بها، من جرّاء ضياع موسم الحرير عام ١٨٥٣ - ١٨٥٤ (بسبب دودة الحرير التي أتلفت ذلك الموسم)، مما اضطر أصحاب معامل الحرير إلى تخفيض أجور العمال. ومما أدّى إلى تفاقم حدّة الأزمة، عام ١٨٥٦ «ارتفاع أسعار المواد الأولية وصعوبة الحصول عليها من الخارج»، ومطالبة أصحاب المعامل بوجوب تأمين هذه المواد من أي مصدر، «من الصين أو من سوريا»، فكانت تلك الأزمة أحد أهم أسباب التدخل العسكري الفرنسي المباشر، في سوريا، عام ١٨٦٠ (بالإضافة



الأمير عبد القادر الجزائري (١٨٦٠)

إلى المبرر الظاهري: إنقاذ الموارنة)، خصوصاً أن معامل الغزل، في جبل لبنان، والتي يمتلك معظمها فرنسيون، كانت قد منيت، أثناء الأحداث، بخسائر فادحة، مما دفع الجنرال «دي بوفور دوتبول»، إلى تركيز اهتمامه على «إعادة تشغيل» معامل الغزل الفرنسية في الجبل «وإيجاد العمال الضروريين» لهذه المعامل[١٣٧]. وكان للفرنسيين معامل للغزل في أماكن عدة من الجبل والبقاع الغربي: في «عين صوفر»، حيث ركّز الجنرال «دوتبول» كتيبتي مشاة «بقيادة العقيد داريكو من فوج القتال الثالث عشر»، لحماية «طريق دمشق، وورش العمال، وكذلك معامل الغزل الفرنسية»[١٣٨]، وفي «حمانا» حيث أقام الجنرال الفرنسي معسكره مع مواكبته من الخيّالة، «و٤ سرايا زواف»، وقد أقام معسكره وركّز مواكبته وسراياه في ذلك الموقع حيث يوجد معمل فرنسي مهمٌ للغزل»[١٣٩]، وفي «بتاتر» حيث توجد «مخازن كبيرة لفيالج معمل الغزل العائد للسيد بورتاليس Portalis»[١٤٠]، وقد تمركزت، بجوار هذا المعمل، «سرية نخبة من فوج القتال الخامس»[١٤١]، وفي «المختاره»، حيث يوجد معمل للغزل عائد لمواطن أوروبي يدعى «بورل»[١٤٢].

وعادت نغمة تهجير الموارنة إلى الجزائر تتكرر إثر أحداث عام ١٨٦٠، فقد اقترحت «الكونتيسة كليمانس دوكورنيّان - لاجوكير La Comtesse Clémence de Corneillan Lajoukaire» من بروسيا[١٤٣]، على وزير الحربية الفرنسية، إثر تلك الأحداث وتدخل الجيش الفرنسي في سوريا، نقل الموارنة إلى الجزائر وتوطينهم في القرى التي لا يستوطن فيها أوروبيون، ولكن وزير الحربية الفرنسية رفض هذا الاقتراح في رسالة منه إلى الكونتيسة بتاريخ ١١ آب/أغسطس عام ١٨٦٠[١٤٤]. ونشر سياسي فرنسي يدعى «ڤايسيت Vayssettes»، في أواخر العام نفسه (١٨٦٠) كرّاساً (من ٦٤ صفحة) يدعو

فيه فرنسا إلى إنقاذ «الموارنة، بواسطة الجزائر، ومن أجل الجزائر»، وهو يعرض، في هذا الكرّاس، المشكلة المارونية في سوريا ويظهر محاسن تهجير الموارنة منها إلى الجزائر، ويردّ على معارضي هذا التهجير[١٤٥]. ويبدو أن هذه الطروحات أعادت المسألة، من جديد، إلى ذهن وزير الحربية الفرنسية الذي ما لبث أن كتب يستشير قائد الحملة الفرنسية في سوريا (الجنرال دوتبول) بالأمر، فكان جواب القائد الفرنسي، في رسالة منه إلى المارشال وزير الحربية، بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٨٦١، كما يلي:

«سيدي المارشال»

«لقد شرفتموني بأن طلبتم مني، في رسالتكم بتاريخ ٣١ كانون الثاني المنصرم، رقم ٢٣٧ (الديوان)، ماذا يمكن أن تكون حسنات مشروع يقضي بإنشاء مراكز سكانية للموارنة في الجزائر، وحظوظ النجاح لهذا المشروع.

«صحيح أنه، خلال أحداث ١٨٦٠، ترك قسم كبير من مسيحيي سوريا، من الروم والموارنة، البلاد، ولجأوا إلى مصر وآسيا الصغرى واليونان وجزر البحر المتوسط، كي يفلتوا من المجازر، إلا أنه، منذ وصول حملتنا، عاد معظم هؤلاء، وهم ينتظرون اليوم، بثقةٍ، العدالة وضمانات المستقبل التي يأملونها من التدخل الأوروبي. فلم تكن الهجرة، إذن، سوى موقتة، وأولئك الذين هربوا لم يحملوا معهم شيئاً، وقد حملهم البؤس وضرورة مراعاة مصالحهم، على العودة. ربما نجد، منذ الآن، أناساً قد أفلسوا تماماً، ويدفعهم الأمل بالانقاذ إلى اتخاذ قرار بالهجرة، ولكني أشك في أن تقرّر عائلات، تأمنت مواردها الضرورية، الإقامة النهائية في مستعمراتنا بإفريقيا، في الظروف الحالية.

«إن إشاعة هذه الفكرة، اليوم، سوف تعرّض، بل تبث روح التخاذل عند كل الطوائف المسيحية التي لن تتردّد في تفسيرها كأنها اعتراف بعجزنا عن حمايتهم بفعالية في بلادهم بالذات، وهذا يعطي أملاً جديداً للتعصب الذي يكبحه وجودنا، ولكنه لن يُكبَح مستقبلاً إلا إذا برهنت لهم الوقائع أن كل مساعيهم للتخلص من المسيحيين ستكون عاجزة في المستقبل، لأن هؤلاء سيكونون تحت حماية أوروبا.

«لا أظن أن الوقت قد حان لدفع الموارنة إلى الهجرة، وخصوصاً عندما يأملون بالعدالة وبأن مستقبلهم سيكون مضموناً بنظام جدي. وإذا لم يكن الحصول على هذا النظام ممكناً، رغم جهود فرنسا التي لا تسعى هنا إلا لهدف إنساني، وإذا كان سيُضحى بالمسيحيين من أجل ادعاءات حسودة تسعى إليها انكلترا لمصلحة تتعلق بنفوذها، مستسلمة، بذلك، للوعود الخلابة التي يغدقها الباب العالي العاجز، بدوره، عن تحقيقها، ولو أنه قد يرغب في ذلك بصدق. عندها، سيأتي هذا التدبير كعملية انقاذ جديدة من فرنسا، وإني مقتنع بأن الموارنة سوف يتلقونها كخشبة أخيرة للخلاص.

«لن أهمل هذا المشروع، وسوف أدرسه باعتناء، متحاشياً إعلانه. وسوف أكون جاهزاً، عند الاقتضاء، وفي الوقت المناسب، لإعطائكم كل المعلومات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

«ولا يسعني إلا أن أختم رسالتي هذه بإضافة ملاحظة ربما تكون قد غابت عن فكر صاحب الإقتراح الذي هو بين أيديكم، وهي أننا إذا ما بحثنا اليوم عن المهاجرين، فإننا لن نجدهم إلا بين موارنة لبنان، الطائفة التي سيتقرر اختيارها، بالأفضلية، لمستعمرة فرنسية. إلا أن هذه الطائفة، باستثناء القليل جداً منها، ليست هي التي تقوم بزراعة القطن الذي لا يُهتم به إلا في السهول،

بل إن زراعتها الصناعية تقوم على التوت والتبغ، وصناعتها الرئيسية هي الحرير. ولا أظن أننا سنجني فائدة كبيرة من استيراد هذه الطائفة إلى الجزائر، وذلك من ناحية الإنتاج الخاص بالقطن الذي نسعى إلى تنميته.

وتفضلوا......»

بوفور[١٤٦]

واستمرت هذه المحاولات إلى ما بعد انتهاء الحرب الأهلية ومغادرة الحملة العسكرية الفرنسية سوريا، وقيام النظام الجديد (نظام المتصرفية) في جبل لبنان، إذ كتب «الكونت ادوارد وارن .Comte E Warren»، بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو عام ١٨٦١، رسالة إلى «موكار Moquard» رئيس الحكومة الفرنسية، يقول له فيها إن «موارنة زحلة وبعلبك وحاصبيا وراشيا» (وعددهم ٦ آلاف نسمة)، وكذلك «أهالي دير القمر ودمشق» (وعددهم ٦٥٠٠ نسمة)، لن يعودوا إلى ديارهم، وإنهم قرّروا الهجرة من سوريا إلى أي مكان آخر، وإن في نية موارنة دير القمر ودمشق الهجرة إلى جزر «الأرخبيل اليوناني». ويقترح «وارن»، في رسالته هذه، أن يتم تهجيرهم، جميعاً، إلى الجزائر، لما في ذلك من «مكاسب لا يمكن تجاهلها» وأهمها تحاشي «تقوية العنصر اليوناني الذي سيحدث مزاحمة مخيفة للنفوذ الفرنسي»[١٤٧]. واهتم وزير الحربية الفرنسية بالإقتراح وأبدى موافقته عليه، وأرسل يستشير المارشال «باليسيه Palisser» الحاكم الفرنسي العام في الجزائر، الذي «طالب بمليون فرنك (فرنسي) لتأمين الإقامة لألف عائلة مارونية» في الجزائر[١٤٨]، مما جعل الحكومة الفرنسية تصرف النظر عن هذا المشروع، نهائياً.

ويطرح «سركيس أبو زيد» في كتابه «تهجير الموارنة إلى الجزائر» (الذي استفدنا منه كثيراً في دراستنا لهذه المسألة) قضية إبعاد الزعيم الماروني «يوسف كرم» إلى الجزائر، إذ إنه كان يأمل في أن يستقطب هذا الزعيم الماروني عدداً كبيراً من الموارنة «المتخصّصين بزراعة القطن» إلى تلك البلاد، وخصوصاً بعد «أزمة الحرير» التي أصابت فرنسا، والتي سبق أن تحدثنا عنها[١٤٩]. وقد مكث «يوسف كرم» في الجزائر عاماً كاملاً (من شباط/فبراير عام ١٨٦٧ إلى شباط عام ١٨٦٨) وكان الحاكم الفرنسي العام في الجزائر، يومذاك، (المارشال دي ماكماهون Mal De Mac-Mahon) من مؤيدي هجرة الموارنة إلى الجزائر، فحاول استمالته للبقاء في الجزائر، بصورة نهاية، لعل ذلك يؤدّي إلى استيطان قسم كبير من أنصاره الموارنة معه، بل إنه أقطعه «أراضي في منطقة قسنطينة» بهدف استجلاب موارنة «متخصّصين بزراعة القطن»، ولكن الأزمة الاقتصادية التي كانت الجزائر تمرّ بها، في ذلك الحين، لم تدع هذا المشروع يبصر النور[١٥٠].

وكان نظام المتصرفية قد بدأ يخطو خطوات واسعة في طريق الاستقرار والنجاح، فلم يعد التفكير في تهجير الموارنة ممكناً، خصوصاً ان النظام الجديد، لجبل لبنان، منحهم من الامتيازات ما جعلهم يطمئنون إلى مستقبلهم في الجبل، وفي سوريا بالذات.

ما هي الدوافع التي حدت بهواة تهجير الموارنة، إلى الجزائر، من فرنسيين وموارنة، إلى إثارة هذه المسألة والسعي لتنفيذها، طوال عقدين من الزمن؟ وما هي الدفوعات التي أدلى بها معارضو مسألة التهجير هذه، لكي يمنعوا تنفيذها؟

من خلال المراسلات المتبادلة بين الفعاليات، المارونية والفرنسية، المؤيّدة لمسألة التهجير، وبين السلطات الفرنسية في كل من باريس والجزائر، نستطيع أن نستنتج ما يلي:

١ - كان مؤيدو التهجير يدلون بالحجج التالية:

أ - إنقاذ الموارنة مما يدّعونه من ظلم واضطهاد، سواء أكان ذلك على يد السلطة العثمانية، أم على يد مواطنيهم المسلمين، الدروز في الجبل، والسنّة في دمشق.

ب - الاستفادة من قدراتهم العسكرية، كمحاربين أشداء، لمساعدة الفرنسيين المحتلين، في الجزائر، في صراعهم مع أهل البلاد.

ج - وفي الوقت نفسه، إمكان قيام الموارنة بمهمة الوساطة بين المواطنين الجزائريين والمحتلين الفرنسيين، نظراً للغة (العربية) والعادات والتقاليد المشتركة، والمناخ المشترك، بينهم وبين عرب الجزائر، ولما اكتسبوه من ثقافة أوروبية، فرنسية خصوصاً، على يد الإرساليات الفرنسية في الجبل، مما يسهل عيشهم إلى جانب الجزائريين والفرنسيين معاً.

د - الإستفادة من خبراتهم في زراعة القطن وصناعة الحرير التي كانوا يمارسونها في وطنهم الأم.

هـ - سهولة انقيادهم للسلطات الفرنسية الحاكمة في الجزائر، بسبب تعاطفهم معهم من جهة، وبسبب «النظام الإقطاعي» الذي كان يشكّل الهيكلية الأساسية لنظامهم الإجتماعي في الجبل، مما يسهّل عليهم الإنقياد والخضوع للسلطة الحاكمة، أية كانت هذه السلطة.

و - محاولة رد دفوع المعترضين المتعلقة بالتكاليف الباهظة التي لا يسع الدولة الفرنسية أن تتحملها، وذلك بإيجاد وسائل تخفّف من هذه التكاليف،

مثل إنشاء شركة «الشرق وافريقيا» لتوطين الموارنة (مشروع بوديكور)، أو اختبار الهجرة بواسطة نقل عدد محدود من العائلات، على سبيل التجربة، بحيث يدفع لهذه العائلات مبالغ محدودة، كقروض تساعدهم على الاستيطان، على أن يتم تسديد هذه القروض، فيما بعد، لمساعدة مهاجرين جدد (مشروع الأب عازار).

ز - ضرورة تكاثر المسيحيين في افريقيا عموماً، والجزائر خصوصاً، وذلك لتعزيز الوجود الفرنسي في هذه البلدان المحتلة، خصوصاً أن هجرة الأوروبيين إلى هذه البلاد لم تكن فاعلة ولم تأتِ بالنتائج المتوخاة، نظراً لاختلاف اللغات والعادات والتقاليد والمناخ.

ح - الضرب على الوتر الطائفي العاطفي، حيث استثيرت نخوة الفرنسيين لنجدة إخوتهم الموارنة الذين هم «جزء من الأمة الفرنسية في الشرق»، وذلك بهدف تجميع «الأمة المارونية في الجزائر»، وهو أقل ما يمكن أن تقدمه فرنسا «للثوار المغلوبين» الذين يمكن أن يشكلوا عنصراً مهماً للوقوف في وجه «العنصر اليهودي والعنصر الإسلامي» في الجزائر (مشروع بوديكور).

٢ - أما دفوع المعترضين فيمكن تلخيصها بما يلي:

أ - تكاليف التهجير التي لا يمكن للدولة الفرنسية أن تتحملها (حتى ولو حاول مؤيد التهجير التخفيف منها كما فعل الأب عازار).

ب - رفض إفراغ سوريا من العناصر المسيحية (المارونية خصوصاً) الموالية لفرنسا، والتي تعتبر، في نظر الدولة الفرنسية، ركناً أساسياً من أركان أي تدخل فرنسي محتمل في الشرق.

ج - عدم الوثوق بخبرات الموارنة في زراعة القطن وصناعة الحرير، بل حاجة فرنسا لأن تظل هذه الخبرات، (إن وجدت)، في الجبل، حيث يوجد العديد من معامل الغزل التي يملكها فرنسيون، والتي هي بحاجة إلى عمال وإلى مهارات فنية في هذا المجال.

د - الخشية من أن يستعيد الموارنة حنينهم إلى الأرض المفقودة والوطن الأم فلا يستمرّون مقيمين في الوطن البديل.

هـ - عدم حاجة فرنسا إلى عناصر جديدة في الجزائر، ولو كانت موالية، خصوصاً بعد أن استتب الأمر لها، في تلك البلاد، بعد استسلام عبد القادر.

و - الوضع الإقتصادي المهتز في فرنسا بسبب «أزمة الحرير» والأزمة الإقتصادية الصعبة التي عرفتها الجزائر، في تلك المرحلة (خلال ثورة عبد القادر، وبعدها، حتى عام ١٨٦٧).

ز - عدم إفساد العلاقة بين فرنسا والسلطنة التي رفضت مبدأ الهجرة رفضاً مطلقاً.

وانتصر المعارضون للتهجير على المؤيدين له، وبقي الموارنة في موطنهم الأصلي، وكان على الساعين للهجرة، بعد هذه التجربة الواضحة، أن يعوا أن الذي يحكم العلاقة بين أية دولة وأخرى، أو بين أية دولة وشعب، أي شعب، مهما كانت انتماءاتهما الطائفية، والعنصرية، متقاربة، هو مصالح تلك الدول، وليس عواطفها، خصوصاً إذا كانت تلك الدولة أوروبية، كفرنسا، متجذرة في تقاليد أوروبا وعاداتها، وقيمها الأخلاقية والإجتماعية، ومبادئها السياسية العامة، وليست مجتمعاً شرقياً تحكمه العواطف، وتتحكم فيه العصبيات والنزعات، على اختلاف أنواعها.

حواشي الفصل الثاني

(١) - Chevallier, D. La Société du Mont-Liban, p. 279.

(٢) العقيقي، أنطوان ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، ص ١٠٦.

(٣) Chevallier, Op. cit. p. 279. وانظر، لتنظيمات شكيب أفندي، الفصل الأول من هذا الباب.

(٤) - Chevallier, Ibid.

(٥) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٦) الخازن، فيليب وفريد، المحررات السياسية، ج ٢: ٢٩١.

(٧) مشاقة، مخائيل، مشهد العيان بحوادث جبل لبنان، ص ١٥٧، وانظر: حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٣٨ - ١٣٩. إلا أن الكولونيل تشرشل يرى أن السبب الأساسي لهذه الحرب هو «شجار عادي بين غلامين أحدهما درزي وآخر ماروني». (Churchill, The Druzes and The Maronites, p. 132).

(٨) تقرير القنصل الإنكليزي العام بحلب إلى السير «هنري بولفر» في ٢٨ نيسان ١٨٦٠ (الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ٤).

(٩) م. ن. ص ٥.

(١٠) - Poujoulat, B., La Vérité sur la Syrie, T.1, p. 79.

(١١) - Ibid, T.2, p. 413.

(١٢) الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ٢٩٠ - ٢٩١.

(١٣) - Edwards, La Syrie 1840 - 1862, p. 134.

(١٤) حسر اللثام، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(١٥) - Ismaïl, A. Documents Diplomatiques et Consulaires, T.28, pp. 364 - 365.

(١٦) أنظر: خطاب «دي ملفيل» في مجلس النواب الفرنسي بتاريخ ١٥ حزيران ١٨٤٦ (الخازن، المصدر السابق، ج ١: ٢٤٢ - ٢٦٢)، وخطاب لامارتين في المجلس نفسه، في اليوم التالي، بتاريخ ١٦ منه (م. ن. ص ٢٦٦ - ٢٧٠) وخطاب الكونت «دي كاتر بارب» في المجلس نفسه

بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٨٤٧، (م. ن. ص ٢٧٠ - ٢٧٣)، وانظر تقارير الجنرال «دي بوفور دوتبول»، قائد الحملة الفرنسية إلى سوريا عام ١٨٦٠، وسعيه الحثيث لإعادة الشهابيين إلى حكم الجبل (كتابنا: فرنسا والموارنة ولبنان)، وكتابنا Corps expéditionnaire de Syrie 1860 - 1861.

(١٧) رسالة «دي لسبس» إلى «الكونت والوسكي» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١١ ك٢ ١٨٥٨ (Ismaïl, Doc., T.10, p. 101).

(١٨) رسالة «الكونت بنتيفوليو» القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى «توڤنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٦٠، Ibid, p. 193.

(١٩) يذكر «بنتيفوليو» ان «الهيكلية» التي كان الإكليروس الماروني يراها صالحة لإدارة البلاد تتألف من البطريرك رئيساً والمطارنة نواباً للرئيس، كل في أبرشيته، ويكون «الأعيان» من الفلاحين أو من صغار الأمراء هم الذين يحكمون القرى (تقرير «الكونت بنتيفوليو» إلى «توڤنيل» بتاريخ ١٠ آب ١٨٦٠، Ismaïl, Ibid, p. 234) وانظر: الفصل الأول من هذا الباب (الثورة الشعبية في كسروان).

(٢٠) الخازن، المصدر السابق، ج ١: ٢٦٢.

(٢١) م. ن. ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٢٢) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٩٩. وفي تحليل لكارل ماركس عن دوافع التدخل الفرنسي في النزاعات الطائفية بسوريا، رأى ماركس أنه كان لا بد لنابوليون الثالث، لكي يتفادى الثورة، من «إحداث المجازر الفظيعة في سوريا، لكي تتخذ ذريعة للتدخل الفرنسي». (سمبليا نسكايا، الحركات الفلاحية ص ٢٣٣ - ٢٣٤، عن: ماركس وانغلز، المؤلفات، ط ٢، ج ١٥: ١٠٢).

(٢٣) الخازن، المصدر السابق، ج ٢: (ز)، نقلاً عن المحررات الإنكليزية.

(٢٤) Ismaïl, Doc., T.28, pp. 352 - 353 -.

(٢٥) خطاب اللورد بالمرستون في مناقشات مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٧ آب ١٨٦٠، (الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ٢٩٠ - ٢٩١).

(٢٦) سمبليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ٢٣٣ نقلاً عن: The Times, 6, XI, 1860.

(٢٧) سمبليا نسكايا، م. ن. ص. ن.

(٢٨) م. ن. ص ٢٣٥. وتذكر «سمبليا نسكايا» أن القنصل الإنكليزي «مور» كان يتشاور، باستمرار، مع الشيخ سعيد جنبلاط، «الذي يعتبر دعامة للنفوذ الإنكليزي» في الجبل، وانه نصحه بأن لا يظهر علناً في الحرب الدائرة بين الدروز والموارنة، لذا، امتنع سعيد جنبلاط عن الإشتراك في العمليات الحربية، بينما كان «يقود، سراً، جميع العمليات الحربية ضد المسيحيين» (م. ن. ص.ن.، نقلاً عن ملفات السفارة الروسية في القسطنطينية). إلا أن الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد الحملة العسكرية الفرنسية إلى سوريا عام ١٨٦٠، يذكر، في رسالة منه إلى وزير الحربية الفرنسية، أن سعيد جنبلاط «هو الذين نظّم مجازر عام ١٨٤٥، وقد تأكّد ذلك برسائل خطيّة كتبها إلى الزعماء الدروز الآخرين، وسلمت إلى وجيهي باشا مشير صيدا، بواسطة السيد بوجاد، قنصل فرنسا ببيروت»، وأن «لا يمكن الإقتناع بأن أحداث عام ١٨٦٠، التي جرت وفقاً لمخطّط مدبّر تماماً، ونفّذ بدقّة، قد أعدّت بدون علمه» (سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٣٠٩ - ٣١٢، وانظر النص الفرنسي في: Soueid, Y, corps expéditionnaire de Syrie, PP. 226 - 268).

(٢٩) Lenormant, F. Les événements confessionnels au Liban, p. 17. وذكر «حسر اللثام» هذه الحادثة في ٣٠ آب ١٨٥٩ (ص ١٣٥)، كما ذكرها الحتوني يوم أول أيلول من العام نفسه (الحتوني، نبذة تاريخيّة، ص ٣٥٢).

(٣٠) يذكر «لونورمان» وكذلك «ادوارز» أن الخلاف كان بسبب رأس من الغنم (أنظر: Edwards, La Syrie, p. 130 et Lenormant, Op. cit., p. 17) بينما يذكر «أبو شقرا» أنه كان بسبب اصطدام حمار لمكاري درزي بصبي نصراني (أبو شقرا، الحركات، ص ١٠٠).

(٣١) الحتوني، نبذة تاريخية، ص ٣٥٣، ويذكر «حسر اللثام» أن عدد قتلى الدروز، في هذه الحادثة، كان أكثر من عدد قتلى النصارى (ص ١٣٥). أما أبو شقرا فيذكر أن عدد قتلى الدروز كان ١٨ قتيلاً بينما كان عدد قتلى النصارى ١١ قتيلاً (الحركات، ص ١٠٠)، ويعزو «حسر اللثام» سبب كثرة عدد القتلى من الدروز إلى مهاجمتهم لبلدة بيت مري من القرى الدرزية المجاورة ومحاولتهم اقتحامها، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك، وخسروا، لأجل ذلك، هذا العدد الكبير من القتلى (حسر اللثام، ص ١٣٥). وانظر: Ismaïl, Doc., T.10, p. 149.

(٣٢) سمبليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٣٦، نقلاً عن ملفات السفارة الروسية في القسطنطينية.

(٣٣) - Rochemonteix, p. Le liban et l'expédition française en Syrie.

(٣٤) يذكر «ادوارز» سبب هذه الحادثة بأن ثلاثة مكاريين دروز من قرية «المعاصر» كانوا متّجهين نحو صيدا، فهاجمهم جماعة من موارنة بلدة «قيتوله» في اقليم جزين، فقتلوا اثنين منهم وجرحوا الثالث، ويتابع «ادوارز»: «ويروي «لونورمان» الواقعة على هواه، فيدعي أن الدروز هاجموا الموارنة، كان من الممكن الظن بأن ثلاثة رجال، مهما كانوا شجعاناً يتجرأون على مهاجمة مجموعة من عشرين رجلاً مسلحاً» (Edwards, Op. cit., p. 135). وانظر: Lenormant, Op. cit., p. 19. ويستطرد «ادوارز»: ما أن علم أهل المكاريين الدروز بالحادثة حتى هاجموا عدّة مسيحيين من أهل جزين كانوا يمرّون في الشوف فقتلوا ثلاثة منهم، وما أن علم سعيد جنبلاط بذلك حتى تدخّل لوقف الصراع، ورضي أهالي الضحايا الدروز، أما أهالي الضحايا المسيحيين فلم يرضوا، وكان «أبو سمرا غانم» يحرّضهم على ذلك (Edwards, p. 135).

(٣٥) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٣٦، وانظر: Edwards, Op. cit., p. 135.

(٣٦) - Edwards, ibid.

(٣٧) الخازن، المحررات السياسية، ج ٢: ٧، وانظر: De Testa, Recueil des traités de la Porte ottomane, T.VI, pp. 68 - 69.

(٣٨) مشاقة، مشهد العيان، ص ١٥٧.

(٣٩) أبو شقرا، الحركات، ص ١٠١ - ١٠٥.

(٤٠) م. ن. ص ١٠٢.

(٤١) - Edwards, Op. cit., p. 135.

(٤٢) - Ibid.

(٤٣) رسالة «المستر مور» إلى «السير بولفر» بتاريخ ٢٦ أيار (١٨٦٠)، (الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ١٢). و Edwards, Op. cit., p. 140. وقد ذكر «ادوارز» أن هذه الحادثة وقعت بتاريخ ٢٦ أيار (وليس في ٢٥ منه) كما أورد روايتين للحادثة، احداهما درزية والأخرى فرنسية. والروايتان متشابهتان، وتبينان، كلتاهما، أن المسيحيين هم الذين بادروا بالإعتداء وإطلاق النار على الدروز، وتقول الرواية الفرنسية: «يجب أن نعترف أن الرصاصات الأولى أطلقها المسيحيون، فتحصّن الدروز في منزل حيث حوصروا...» (Ibid).

(٤٤) - Edwards, ibid., p. 140.

(٤٥) الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ١٣.

(٤٦) م. ن. ص ١٥.

(٤٧) - Ismaïl, Doc., T.10, p. 175.

(٤٨) الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ١٦ - ١٧.

(٤٩) - Ismaïl, Op. cit., T 10, p. 175 - 176.

(٥٠) - Ibid, p. 176.

(٥١) - Ibid.

(٥٢) - Ibid, pp. 176 - 177.

(٥٣) - Ibid, p. 179.

(٥٤) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توفنيل» بتاريخ ٩ حزيران ١٨٦٠ (Ibid, pp. 180 - 181).

(٥٥) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٣٧، وكان قد مرّ معنا، في الفصل السابق، أن مسيحيي الشوف استغاثوا بقائد الثورة الشعبية في كسروان، طانيوس شاهين، فوعدهم بأن ينجدهم بخمسين ألف مقاتل (العقيقي، المصدر السابق، ص ١٠٦).

(٥٦) الخازن، المحررات، ج ٢ : ٢٤.

(٥٧) رسالة «نويل تامبل» نائب قنصل انكلترا ببيروت إلى «بولفر» بتاريخ ٣ حزيران ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٢٥ - ٢٦).

(٥٨) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٣ حزيران ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٢٦ - ٢٨).

(٥٩) رسالة «مور» إلى «بولفر» بتاريخ ٦ حزيران ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٢٨).

(٦٠) م. ن. ص ٢٨ - ٢٩، وانظر: Lenormant, Op. cit. pp. 49 - 53.

(٦١) - Churchill, The Druzes and The Maronites. pp. 155 - 156.

(٦٢) رسائل من «فورد وإدي» المرسلين الأميركيين في صيدا، إلى قنصلية أميركا ببيروت، بتاريخ ٣ حزيران ١٨٦٠ (الخازن، المحررات، ج ٢: ٢٩ - ٣٠)، وانظر: تفصيلاً لأحداث صيدا عند: Lenormant, Op. cit. pp. 38 - 49. وانظر كذلك: Churchill, Op. cit. pp. 156 - 157.

(٦٣) رسالة من المرسلين الأميركيين «فورد وإدي» إلى قنصلية أميركا بتاريخ ٤ حزيران ١٨٦٠ (الخازن، المحررات، ج ٢: ٣٠ - ٣١).

(٦٤) رسالة الضابط «مانسل» قائد البارجة الإنكليزية «فيريفلي» إلى نائب الأميرال (اللواء البحري) فانسهوي، بتاريخ ٤ حزيران ١٨٦٠ (الخازن، المحررات، ج ٢: ٣١ - ٣٣).

(٦٥) م. ن. ج ٢: ٣٣.

(٦٦) رسالة القنصل «برانت» إلى اللورد «روسيل» بتاريخ ١٨ حزيران ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٤٤).

(٦٧) الرسالة نفسها (م. ن. ج ٢: ٤٤ - ٤٥).

(٦٨) الرسالة نفسها (م. ن. ج ٢: ٤٥).

(٦٩) الرسالة نفسها (م. ن. ص ٥٠) ويذكر «تشرشل» أن المسيحيين دفعوا لعثمان بك ٥٠٠ ليرة لحمايته لهم، حتى إن نساءهم قدمن له هدايا من مجوهراتهن. (Churchill, Op. cit. pp. 161 - 162).

(٧٠) Churchill, Op. cit. pp. 162 - 164. والست نايفة: شقيقة سعيد بك جنبلاط.

(٧١) Ibid, pp. 165 - 173 -

(٧٢) الرسالة نفسها (الخازن، المحررات، ج ٢: ٤٥ - ٤٦).

(٧٣) Lenormant, Op. cit. p. 56 -

(٧٤) Ibid, pp. 56 - 57 -

(٧٥) Ibid, pp. 60 - 61 -

(٧٦) راجع: حسر اللثام، ص ١٤٥ - ١٦٨.

(٧٧) م. ن. ص ١٥٨.

(٧٨) م. ن. ص ١٦٨.

(٧٩) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٥٣.

(٨٠) أبو شقرا، الحركات، ص ١١٩. ويذكر «حسر اللثام» أن «عثمان بك» قائد الحامية هو الذي سلّم الدروز الأمير سعد الدين شهاب فقطعوا رأسه وأرسلوه إلى سعيد بك جنبلاط في المختارة، ثم أخذ عثمان بك يسلّم الدروز المطلوبين «واحداً فواحداً، مبتدئاً من النصارى» (حسر اللثام، ص ١٥٣ - ١٥٥).

(٨١) أبو شقرا، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٨٢) رسالة القنصل «مور» إلى الشيخ اسماعيل الأطرش بتاريخ ١٦ حزيران ١٨٦٠ (الخازن، المحررات، ج ٢: ٦٢).

(٨٣) رسالة جوابية من الشيخ اسماعيل الأطرش إلى القنصل «مور» بتاريخ ١٩ حزيران ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٦٣).

(٨٤) م. ن. ج ٢: ٦٢ - ٦٥.

(٨٥) م. ن. ج ٢: ٦٥ - ٦٦. وقد قضت المحكمة العسكرية التي شكلت في دمشق لمحاكمة العسكريين المتهمين بهذه الأحداث بإعدام كل من: السر عسكر السابق أحمد باشا، ورئيس أركانه الكولونيل علي بك، وعثمان بك قائد موقع حاصبيا وقد نفّذ فيهم حكم الإعدام، رمياً بالرصاص، في دمشق، بعد ظهر ٨ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠. (Ismaïl, Doc., T.10, p. 258).

(٨٦) تقرير «بنتيڤوليو» إلى «توڤنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٧ حزيران ١٨٦٠ (Ismaïl, Doc., T.10, pp. 182 - 183).

(٨٧) التقرير الجماعي الذي رفعه القناصل الأوروبيون الخمسة إلى دولهم بتاريخ ١٩ حزيران (الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ٦٦ - ٦٧). وانظر النص نفسه في: Ismaïl, Doc., T.10, pp. 187 - 188.

(٨٨) الخازن، م. ن.، ج ٢: ٦٧ - ٦٨ وانظر: Ismaïl, Ibid., T.10, pp. 189 - 190 و De Testa, Op. cit. T. 6, p. 77.

(٨٩) الخازن، م. ن.، ج ٢: ٦٨.

(٩٠) رسالة «بنتيڤوليو» إلى «توڤنيل» بتاريخ ٢١ حزيران ١٨٦٠ (Ismaïl, Doc., T.10, pp. 185 - 186).

(٩١) Ibid, p. 186 -

(٩٢) أبو شقرا، الحركات، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٩٣) م. ن. ص ١٢٩.

(٩٤) م. ن. ص ١٢٨.

(٩٥) م. ن. ص ١٢٩.

(٩٦) رسالة «مور» إلى سفير بلاده في الآستانة «السير هنري بولفر» بتاريخ ٢٣ حزيران ١٨٦٠ (الخازن، المصدر السابق، ص ٧٠).

(٩٧) الرسالة نفسها (م. ن. ص ٦٩).

(٩٨) - De Testa, Op. cit. T.6, pp. 77 - 78.

(٩٩) الخازن، المدر السابق، ج ٢: ٧٣ - ٧٦.

(١٠٠) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ١١٥ - ١١٩، وانظر النص الفرنسي للتقرير في Soueid, y. corps expéditionnaires de Syrie, 1860 - 1861, pp. 89 - 92. ويشير «دوتبول» إلى منزل «الخواجة خليل جاويش» أمين سر قائمقام الدروز الذي كان قد لجأ إليه عدد من مسيحيي البلدة، وكان يقوم على حراسته «الشيخ بشير مرعي نكد وبعض الجنود» فهاجمه الدروز ونهبوه «وقتلوا كل الرجال، وأضرموا النار بالبيت، إنما عفوا عن الخواجة خليل وشقيقه» (شهادة شاكر وفتح الله جهامي الحلبيان، الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ٧٥).

(١٠١) أبو شقرا، الحركات، ص ١٣٠.

(١٠٢) م. ن. ص. ن.

(١٠٣) م. ن. ص. ن.

(١٠٤) م. ن. ص ١٣١.

(١٠٥) م. ن. ص. ن.

(١٠٦) م. ن. ص. ن.

(١٠٧) م. ن. ص. ن.

(١٠٨) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان (الوثائق العربية، وثيقة رقم ١٥ ص ٥٨٩ - ٥٩٠)، والصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٢٨.

(١٠٩) م. ن. ص ٥٨ (المادة الأولى من البروتوكول). وانظر النص الفرنسي للبروتوكول في Soueid, op. cit. PP. 12 - 13.

(١١٠) م. ن. ص ٤٩٨ - ٤٩٩ (البيان العددي لقوات الحملة العسكرية على سوريا بتاريخ أول أيار ١٨٦١). وانظر النص الفرنسي لهذا البيان في Soueid, op. cit. PP. 438 - 439.

(١١١) راجع: الجزء الأول، الإمارة المعنية، الفصل الثاني من الباب الأول (الإطار الإجتماعي)، واليزبكية: نسبة إلى الشيخ «يزبك» جد آل عماد الذين تزعموا الحزب اليزبكي الذي سمي باسمه، وقد خلفت هذه «الغرضية» - غرضيةٌ سابقة عليها هي: القيسية واليمنية (راجع: م. ن).

(١١٢) أنظر بحثاً لمسعود ضاهر عن «هجرة الشوام إلى مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر» في كتابه: الهجرة اللبنانية إلى مصر، ص ١٢٢ - ١٥٥.

(١١٣) أبو زيد، سركيس، تهجير الموارنة إلى الجزائر، ص ٤٠، وانظر، عن هذا المشروع بالذات: م. ن. ص ٣٥ - ٤٢ وص ٨٣ - ٨٧ (عن: المجلة الإفريقية، مجلد ٦١ عام ١٩٢٠، ومحفوظات الحكومة العامة للجزائر).

(١١٤) رسالة «بوديكور» إلى وزير الخارجية الفرنسية Ismaïl, Doc., T.9, pp. 268 - 269.

(١١٥) Ibid, p. 269. وانظر نظام هذه الشركة في (Ibid, pp. 272 - 280).

(١١٦) Ibid, pp. 269 - 270، واقترح «بوديكور» أن يدير هذا المشروع، في الجزائر ماروني يدعى «مرعي دحداح» مقيم في مرسيليا، وكان قد اتصل به واتفق معه على هذا الأمر (Ibid).

(١١٧) أبو زيد، المرجع السابق، ص ٥٠.

(١١٨) م. ن. ص ٥١ - ٥٢، وانظر، عن هذا المشروع بالذات، م. ن. ص ٤٣ - ٥٢.

(١١٩) - Ismaïl, Op. cit. T.9, p. 300.

(١٢٠) أبو زيد، المرجع السابق، ص ١١٥.

(١٢١) م. ن. ص ١١٥ - ١١٨، وانظر نص مشروع الأب عازار كاملاً في: م. ن. ص ١١٥ - ١٢٠، (عن المجلة الإفريقية، مجلد ٦١ عام ١٩٢٠).

(١٢٢) م. ن. ص ١١٩ - ١٢٠.

(١٢٣) م. ن. ص ١٢٤، وانظر النص الكامل لدراسة «دوماس» و«تستو» عن المشروع، في: م. ن. ص ١٢١ - ١٢٤، (عن المجلة الإفريقية، مجلد ٦١ عام ١٩٢٠).

(١٢٤) م. ن. ص ٥٩ - ٦١.

(١٢٥) م. ن. ص ٦٢.

(١٢٦) - Ismaïl, Op. cit. T.9, p. 429.

(١٢٧) - Ibid.

(١٢٨) أبو زيد، المرجع السابق، ص ٦٥، وقد سمى أبو زيد الأمير الشهابي الذي ورد اسمه في رسالتي القنصل ووزير الحربية، الأمير «أسد»، وليس الأمير «أسعد»، إلا أننا لم نجد، في كتاب الشدياق خصوصاً (أخبار الأعيان، ج ١: ٤٧ - ٥٤)، أي أمير شهابي باسم «أسد»، وإنما وجدنا العديد من الأمراء الشهابيين باسم «أسعد».

(١٢٩) أبو زيد، المرجع السابق، ص ٦٦.

(١٣٠) م. ن. ص ٦٧ - ٦٨.

(١٣١) م. ن. ص ٦٨.

(١٣٢) م. ن. ص ٧٠ - ٧٢.

(١٣٣) م. ن. ص ٧٤.

(١٣٤) رسالة «الجنرال دي بوفور دوتبول»، قائد الحملة العسكرية الفرنسية إلى سوريا عام ١٨٦٠، إلى وزير الحربية الفرنسية، بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٨٦١ (سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢١٧)، وانظر، للنص الفرنسي:
Soueid, y. corps expéditionnaire de Syrie, 1860 - 1861, P. 187.

(١٣٥) سويد، المصدر السابق، ص ٢٧٦، وانظر، للنص الفرنسي:
Soueid, op. cit. PP. 235 - 236.

(١٣٦) رسالة الجنرال «دوتبول» إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٦٠، (م. ن. ص ١٦٨). وانظر، للنص الفرنسي: Soueid, op. cit. P 138.

(١٣٧) أبو زيد، المرجع السابق، ص ٧٣ - ٧٤.

(١٣٨) رسالة الجنرال «دوتبول» إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر عام ١٨٦٠ (سويد، المرجع السابق، ص ١٣٠)، وانظر، للنص الفرنسي: Soueid, op. cit. P. 104.

(١٣٩) رسالة الجنرال «دوتبول» إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٥١)، وانظر، للنص الفرنسي: Ibid, P. 122. -

(١٤٠) رسالة الجنرال «دوتبول» إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٦٤) وانظر، للنص الفرنسي: Ibid, PP. 134 - 135. والفيالج: مفردها فيلجة (Cocon) وهي الشرنقة التي تنمو دودة القز بداخلها، وبورتاليس: مواطن فرنسي ورد اسمه مراراً في تقارير الجنرال «دوتبول» ويبدو أنه كان صاحب معامل مهمة للغزل في الجبل، وذا شأن اجتماعي وسياسي مهم.

(١٤١) رسالة الجنرال «دوتبول» إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٨٥)، وانظر، للنص الفرنسي: Ibid, P. 156.

(١٤٢) رسالة الجنرال «دوتبول إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ١٠ أيار/مايو عام ١٨٦١ (م. ن. ص ٣٧٧)، وانظر، للنص الفرنسي: Ibid, P . 329.

(١٤٣) «عضو شرف في مجمع الرهبان الملكي للبروتستانت في بروسيا» (أبو زيد، المرجع السابق، ص ٧٥).

(١٤٤) م. ن. ص. ن.

(١٤٥) م. ن. ص ٧٦ - ٧٧.

(١٤٦) سويد، المصدر السابق، ص ٣١٤ - ٣١٥، وانظر، للنص الفرنسي:
Soueid, op. cit. pp. 271 - 272.

(١٤٧) أبو زيد، المرجع السابق، ص ٧٧ - ٧٨.

(١٤٨) م. ن. ص ٧٨.

(١٤٩) م. ن. ص ٧٩ (عن المحفوظات الوطنية الفرنسية Archives matinales، من وزير الخارجية إلى وزير الحربية، باريس في ٢ شباط/فبراير عام ١٨٦٧، وعن المجلة التاريخيّة الفرنسية، مرجع رقم ١٦).

(١٥٠) م. ن. ص ٧٩ - ٨٠ (عن المجلة التاريخية الفرنسية، السنة السبعون، المجلد ١٠٧، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس عام ١٩٥٢).

الفصل الثالث

التدخّل العسكري الفرنسي
أو
الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا
(١٨٦٠ - ١٨٦١)

أولاً – المقدمات التاريخية:

كانت أنباء الأحداث الدامية التي تجري في سوريا تصل تباعاً إلى أوروبا، وإلى باريس خصوصاً، وكانت باريس أكثر عواصم الدول الأوروبية اهتماماً بهذه الأحداث وانفعالاً بها، وذلك لما بين فرنسا وموارنة لبنان من روابط قديمة العهد، تعود إلى الحملات الصليبية على هذه البلاد (في القرنين الميلاديين: الحادي عشر والثاني عشر)، بالإضافة إلى ما هو معروف عن اهتمام فرنسا، وخصوصاً نابوليون الثالث، بجبل لبنان، إلى درجة أنه كان يطمع «في ضمّه إلى ملكه، ويؤنسه فيه وجود الطائفة المارونية الشديدة الإخلاص والتعلق بالدولة الإفرنسية» كما يرى «أبو شقرا»[١].

«ضمه إلى ملكه؟» ربما كان في ذلك مبالغة أراد «أبو شقرا» من خلالها أن يظهر مدى اهتمام فرنسا بمسيحيي بلاد الشام عموماً، وموارنة جبل لبنان خصوصاً، إلى درجة أن ملك فرنسا «لويس الرابع عشر» (١٦٤٣ - ١٧١٥)، ومن خَلَفه من الملوك الفرنسيين، كانوا يدّعون حماية هذه الطائفة خصوصاً، من المسيحيين المشرقيين، ويزعمون أنها تنتمي إليهم[٢]، وذلك

بغية أن يشكّـل كيان مسيحـي (ماروني خصوصاً) يقام في هذه المنطقة، جسر عبور لفرنسا إلى المشرق العربي المسلم، تماماً كما كانت هي تبغي، من وراء تشبثها بالجزائر، أن يشكل هذا البلد جسر عبور لها إلى المغرب العربي المسلم.

وكانت الأحداث التي جرت في دمشق بتاريخ ٩ تموز/يوليو عام ١٨٦٠ وذهب ضحيتها نحو ستة آلاف[٣] من مسيحيي المدينة، بالإضافة إلى أحداث الشوف وحاصبيا وراشيا وزحلة، وخصوصاً دير القمر، هي السبب المباشر الذي دعا فرنسا إلى التهديد بالتدخل العسكري المباشر «لإيقاف المذابح»[٤].

وإذا كان الهدف الظاهر للحملة الفرنسية المزمع إرسالها إلى سوريا هو «حماية موارنة جبل لبنان وكاثوليك سوريا»، فإن خلف هذه «الأهداف المعلنة» أهدافاً أخرى «غير معلنة» أهمها:

١ - «حماية رؤوس الأموال الفرنسية في سوريا، وإعادة النظام والأمن إلى جبل لبنان، لإنقاذ موسم الحرير»، الذي كانت معامل فرنسا ومصانع النسيج فيها، وخصوصاً في ليون، تحتاج إليه.

٢ - «خلق دولة عربية تابعة لفرنسا، بين الأناضول ومصر»، أي في سوريا، بقيادة «الأمير عبد القادر الجزائري» الذي كان مقيماً في دمشق آنذاك.

ويبدو أن بريطانيا كانت تعارض الهدف الثاني لأنه يؤدّي إلى تقسيم الامبراطورية العثمانية، وهو ما كانت تحرص بريطانيا على أن لا يتم قبل أن تكون قادرة على امتلاك بعض أجزائها إن هي قُسّمت، كما أن الشعور القومي لم يكن قد بلغ بعد، لدى الجماهير العربية (المسلمة) درجة تجعلها تطالب بالانفصال عن الامبراطورية العثمانية (المسلمة) لتكوين كيان عربي مستقل.

مقابل ذلك، تقلص المشروع الفرنسي (العربي) حتى أضحى مشروعاً (مسيحياً) صغيراً يعبّر عنه، في الأوساط الكاثوليكية (المارونية خصوصاً)، بالرغبة في إنشاء كيان مسيحي في جبل لبنان[٥].

ولكن بعض المؤرخين يرون أهدافاً أخرى لهذه الحملة، ومن هذه الأهداف:

١ - «الحد من نقمة الأحزاب والأوساط الكاثوليكية في فرنسا» على الامبراطور، وذلك بسبب «تبنيه فكرة الوحدة الإيطالية» ومساندة «الاستقلاليين الطليان ضد البابا ودولته الزمنية».

٢ - «محو آثار الهزيمة التي منيت بها فرنسا في الشرق» عام ١٨٤٠ على يد «بالمرستون» رئيس الحكومة البريطانية آنذاك.

٣ - صرف أنظار «الباب العالي» عن بريطانيا وإفهامه «أن الجيش الفرنسي... يملك من أسباب القوة والعزم» ما يجعله قادراً على «فرض احترام المصالح الفرنسية» أينما كان، مما يدفع بالباب العالي إلى الموافقة على شق قناة السويس بواسطة فرنسا، متخلصاً، بذلك، من الهيمنة والنفوذ البريطانيين.

٤ - حاجة الجيش الفرنسي للخيول العربية، وخصوصاً السورية منها، باعتبارها «أفضل جياد العالم على الإطلاق».

هذا ولم تظهر الوثائق الفرنسية الرسمية أي أثر للأسباب الدينية في هذه الحملة، كما أن بعض الصحف الفرنسية الكاثوليكية رأت في التذرع بحماية المسيحيين «مظهراً من مظاهر الخبث والرياء» وانتقدت، لأجل ذلك، الامبراطور الفرنسي «انتقاداً مراً»[٦].

في أي حال، قرّرت فرنسا التدخل، عسكرياً، ومن جانب واحد، بعد أن بلغتها أحداث جبل لبنان، إلا أنها رغبت في أن تدعم مبادرتها هذه بموقف أوروبي مؤيّد لها، فاتصل وزير خارجيتها «توڤنيل» بسفراء كل من انكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا بباريس، كما أرسل تعليمات إلى سفرائه في كل من عواصم الدول المذكورة، بوجوب إخطار هذه الدول بالأمر، في محاولة لإقناعها بالموافقة على المبادرة الفرنسية. وكانت السلطات العثمانية قد بادرت، في الوقت نفسه، إلى إيفاد وزير خارجيتها «فؤاد باشا» وبصحبته جيش من «الفرق النظامية» ووحدات «من الأسطول العثماني» بهدف تهدئة الأوضاع في الجبل، ومعاقبة المعتدين، فوصل إلى بيروت في ١٧ تموز/يوليو (١٨٦٠)، ثم إلى دمشق، ومعه ٥ آلاف جندي، «وشكل مجلساً حربياً، وحاكم رؤساء الفتنة بكل صرامة، وشنق كثيراً ممن ظهرت لهم يد عاملة فيها، سواء أكانوا من الدروز أو المسيحيين أو المسلمين، أو من كبار مستخدمي الدولة أنفسهم، وبذل همته في إعادة الأمن إلى البلاد»[٧].

ولكن ذلك لم يقنع نابوليون الثالث الذي أصرّ على التدخل العسكري وأرسل قطعاً من بحريته إلى الساحل السوري آمراً قادتها أن يضعوا أنفسهم بتصرف القناصل الأوروبيين المعتمدين في بيروت. ولما كانت قواته البحرية هذه لن تتمكن من «الوصول إلى عمق الجبل، حيث مراكز الفتنة»، فهو قد قرّر إرسال «فرقة عسكرية» برية مقاتلة للقيام بهذه المهمة[٨]، متجاهلاً، بذلك، المادة التاسعة من معاهدة باريس (بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٨٥٦) التي تنص على أنه لا يحق للدول «في أي حال كان» أن «تتعرض، كلاً أو بعضاً، لما يتعلق بالسلطان ورعاياه، أو بإدارة سلطنته الداخلية»[٩]، ومتذرعاً «بالإصلاحات الخيرية» أو ما يسمى «بالخط الهمايوني الشريف» الذي أصدره السلطان في ١٨

شباط/فبراير من العام نفسه (١٨٥٦) وأبلغه إلى الدول الأوروبية التي اعتبرته جزءاً من المعاهدة المشار إليها (ويعترف الخط الهمايوني الشريف بوجوب تأمين رعايا السلطنة، إلى أي دين انتموا، «على الأرواح والأموال وحفظ الناموس» وتأمين المساواة بين الرعايا بلا استثناء)، ومعتبراً، بالتالي، ما يجري في سوريا، خروجاً على القواعد الملزمة الواجب اتباعها من قبل السلطنة، وفقاً لهذا «الخط»[١٠].

إلا أن الدول الأوروبية الكبرى الأربع (انكلترا وبروسيا وروسيا والنمسا) كان لها، تجاه المبادرة الفرنسية، مواقف متباينة:

- بدا «اللورد رسل» وزير الخارجية البريطانية، غير مقتنع بهذه المبادرة، وكان، في الحقيقة، يخشى أن يؤدّي هذا التدخل الفرنسي في سوريا إلى احتلال دائم، فحاول إقناع السفير الفرنسي «بعدم فائدة الحملة» وبقناعته بأن فؤاد باشا، وزير الخارجية العثمانية، سيكون، بما لديه من قوات، قادراً على فرض الأمن والنظام في البلاد.

- رفضت النمسا الموافقة على هذه المبادرة، فتعلّلت فرنسا بأنها لا تستند، في تدخلها العسكري في سوريا «على نصوص معاهدة باريس والخط الهمايوني، بل على مقرّرات السابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢، التي كرّست اتفاق الباب العالي والدول الخمس على نظام تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين»، مما يبرّر تدخل هذه الدول في الشؤون الداخلية للسلطنة، وذلك «لوضع اتفاق جديد يصلح ما أفسده الإتفاق القديم»، وبذلك أقصيت «سردينيا» عن التدخل في شؤون السلطنة، باعتبارها غير موقّعة على هذا الاتفاق[١١]، وبإقصاء سردينيا، تراجعت النمسا عن تحفظاتها، ووافقت.

- وافقت، كذلك، كل من روسيا وبروسيا، وأبلغت فرنسا بذلك.

أمام موافقة الدول الثلاث، النمسا وبروسيا وروسيا، وأمام إصرار نابوليون الثالث، ملك فرنسا، خصوصاً بعد أن وصلت إلى باريس، بتاريخ ١٦ تموز (١٨٦٠)، أنباء مقلقة عن مجزرة المسيحيين في مدينة دمشق، قرّر نابوليون تجاوز «كل الاعتبارات القانونية» و«وضع أوروبا أمام الأمر الواقع»، وذلك بأن أمر بإعداد حملة عسكرية للسفر إلى سوريا «بالإضافة إلى الوحدات البحرية» التي كانت قد أبحرت إلى الشواطئ السورية[١٢].

إلا أنه، وفي الوقت نفسه، وصلت إلى لندن أنباء مماثلة عن المجزرة التي جرت بدمشق وذهب ضحيتها الآلاف من مسيحيي المدينة، ففي ٢٣ تموز (١٨٦٠) أرسل اللورد رسل (وزير الخارجية البريطانية) إلى اللورد كولي (L. Cowley) سفيره بباريس، رسالة يخبره فيها أن عدد القتلى في مذابح دمشق بلغت «٥٥٠٠ قتيل خلفوا وراءهم نحو ٢٠ ألف من الأرامل والأطفال المشردين والجائعين»، وقد وقفت السلطات التركية، إزاء هذه المذابح «متفرجة وغير فاعلة، وإن لم تشترك فيها»[١٣]، وانه، في «دير القمر» نزع عثمان باشا، القائد العسكري العثماني للمدينة، سلاح النصارى، وبعد أن احتجزهم ثمانية أيام، سلمهم إلى أعدائهم «المتوحشين» الذين «قطعوهم إرباً إرباً». ويستطرد «رسل»: «ويبدو أن سلوك الأتراك، في مواقع أخرى، يعرضهم للشك في أنهم يحبذون القتل الجماعي للمسيحيين». ثم يعلن وزير الخارجية البريطانية أنه، بناءً على ذلك «قبلت حكومة صاحبة الجلالة اقتراح امبراطور فرنسا بإرسال قوات أوروبية إلى سوريا لمنع تكرار ما حدث، ويتم التفاهم على ذلك بمؤتمر يعقد بين الدول الكبرى والباب العالي»[١٤]. وبدا، من رسالة وزير الخارجية البريطانية هذه إلى سفيره بباريس، أن المملكة المتحدة لم تكن، رغم كل ما وصلها من أنباء الأحداث في سوريا، متحمسة

للتدخل العسكري المباشر، سواء أكان ذلك من قبلها أم من قبل أية دولة أوروبية أخرى، لذا، رأت «حكومة جلالتها» أن تحدّد مدّة إقامة الجيوش المتدخلة في سوريا بـ ٦ شهور، بحيث تجلو هذه الجيوش عن البلاد، عند انقضاء هذه المدّة، دون تأخير، وذلك لأنه «إذا لم تهدأ الأحوال في سوريا في هذه المدة، فسيكون واضحاً أن أية مدّة، مهما كانت طويلة، لن تكون كافية لإعادة السلام والنظام إليها»[١٥]. وعلى هذا، فقد قرّرت حكومة صاحبة الجلالة إرسال أسطول إلى شواطئ سوريا، «ولكن ليس في نية حكومة جلالتها إرسال قوات برية لبذل جهد في منع المذابح وإعادة النظام»[١٦]، وذلك لأن مثل هذا الأمر «ربما يخلق تعصباً في صفوف المسلمين، وربما يكون سبباً في تأخير التهدئة في سوريا»، لذا، «يجب أن لا يكون هناك تدخل إلا عند الضرورة الثابتة بوضوح، ويجب أن ينتهي التدخل فور انتهاء هذه الضرورة»[١٧].

وحاولت السلطنة العثمانية أن تمنع التدخل العسكري الفرنسي إذ إنها أبلغت الدول الأوروبية بأن القوات التي اصطحبها وزير خارجيتها، فؤاد باشا، معه، كافية لإعادة الأمن والنظام إلى البلاد، وعلى هذا، فإن الباب العالي «لا يجد أقل مبررٍ للجوء إلى تدبيرٍ ينذر بأشد الأخطار، ويشكّل إجحافاً بسيادة جلالة السلطان»[١٨]، إلا أن ذلك لم يثنِ الحكومة الفرنسية عن قرارها، خصوصاً أن نابوليون كان يرى أن السلطان «يتلكأ ويتردّد»[١٩] في وضع حدٍّ لإراقة الدماء في سوريا، كما أن بريطانيا قبلت، تحت ضغط الأحداث، بالتدخل الفرنسي، ولكن وفقاً لشروط هي:

١ - أن تكون للحملة «صفة دولية».

٢ - أن ترسل بناءً لطلب من الباب العالي.

٣ - أن لا تزيد مدّة بقائها في تلك البلاد عن ستة شهور[٢٠].

لقد حركت أحداث دمشق وإثارتها، في صحف أوروبا، بشكل تحريضي حاد، الرأي العام الأوروبي، والفرنسي خصوصاً، فأخذ يطالب بالتدخل العسكري لحماية المسيحيين في سوريا، وكانت فرنسا تحرّض الإعلام والرأي العام لكي تتمكن، بواسطتهما، من الضغط على الدول الأوروبية المتردّدة في التدخل والرافضة له، وخصوصاً بريطانيا. وقد نجحت في الوصول إلى غاياتها، إذ انتهى الحوار بين باريس ولندن وبطرسبرغ وبرلين وڤيينا إلى عقد مؤتمر دولي في باريس في أول آب من العام نفسه (١٨٦٠) وذلك «لتقرير شروط الحملة الفرنسية»، فكان ذلك انتصاراً لفرنسا التي استطاعت فرض إرادتها على الدول الأوروبية، كما كان انتصاراً لبريطانيا التي استطاعت تقييد الإرادة الفرنسية بتدويل الحملة، ووضع شروط لها.

ثانياً – مؤتمر باريس (آب ١٨٦٠):

عقد المؤتمر الدولي بباريس في الأول من آب (١٨٦٠)، وحضره، كممثلين عن الدول المشاركة فيه، كل من:

- توفنيل Touvenel ممثلاً عن فرنسا
- كولي Cowley ممثلاً عن بريطانيا
- رويس Reuss ممثلاً عن بروسيا
- كيسليف Kisselef ممثلاً عن روسيا
- مترنيخ Metternich ممثلاً عن النمسا
- أحمد وفيق أفندي ممثلاً عن الباب العالي[٢١].

وفي ٣ آب، صدر عن المؤتمر البروتوكول التالي نصّه:

وزارة الحربية

ديوان الوزير

بروتوكول

باريس في ٣ آب ١٨٦٠

«بناءً لرغبة صاحب الجلالة السلطان في أن يوقف، بتدابير سريعة وفعّالة، نزف الدم في سوريا، ويؤكّد قراره الحاسم في تأمين النظام والسلام للشعوب الخاضعة لسلطانه. وبناءً لرغبة أصحاب الجلالة كل من: امبراطور النمسا، وامبراطور الفرنسيين، وملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، وصاحب السمو الملكي الأمير الوصي على عرش بروسيا، وجلالة امبراطور كل البلاد الروسية، في تقديم العون الفعّال الذي قبله جلالة السلطان. فإن ممثلي كل من أصحاب الجلالة والسمو الملكي قد اتفقوا على ما يلي:

«**المادة الأولى:** توجّه وحدة عسكرية أوروبية، يمكن أن يبلغ تعدادها ١٢ ألف رجل، إلى سوريا، للإسهام في إعادة الهدوء إليها.

«**المادة الثانية:** وافق صاحب الجلالة امبراطور الفرنسيين على أن يقدم، مباشرة، نصف عديد هذه الوحدة العسكرية. وإذا أصبح ضرورياً رفع العديد إلى الرقم المنصوص عنه في المادة السابقة، فإن الدول الكبرى سوف تتفق، بلا تأخير، مع الباب العالي، وبالطرق الدبلوماسية العادية، على تعيين أي منها سوف تكلّف تأمينه.

«**المادة الثالثة:** يتّصل قائد الحملة العسكرية، فور وصوله، بالمفوض فوق العادة للباب العالي، بغية تنسيق كل التدابير التي تتطلبها الظروف، ولأخذ المواقع التي يجب احتلالها لتحقيق هذه الحملة.

«**المادة الرابعة:** إن أصحاب الجلالة: امبراطور النمسا، وامبراطور الفرنسيين، وملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، وصاحب السمو الملكي الأمير الوصي على عرش بروسيا، وجلالة امبراطور كل البلاد الروسية، يتعهدون، بأن يُبقوا، على الساحل السوري، القوات البحرية الكافية للإسهام في إنجاح الجهود المشتركة بغية إعادة الهدوء إلى البلاد.

«**المادة الخامسة:** حدّدت الدول الكبرى المتعاقدة مدّة احتلال القوات الأوروبية لسوريا بستة أشهر، اقتناعاً منها أن هذه المدة ستكون كافية لبلوغ هدف التهدئة الذي تصبو إليه.

«**المادة السادسة:** يتعهد الباب العالي بتقديم كل ما يتوجب عليه من تسهيلات لتموين الحملة العسكرية وإعاشتها.

«ومن المتفق عليه أن تصاغ المواد الستة السابقة، بحرفيتها، بشكل اتفاقية توقّع من قبل الممثلين الموقعين أدناه، حالما يحظون بالسلطات الكاملة من ملوكهم، إلا أن شروط هذا البروتوكول سوف تدخل مباشرة حيّز التنفيذ. وقد لفت القائم بأعمال بروسيا إلى أن التوزيع الحالي للسفن الحربية البروسية يمكن أن لا يسمح لحكومته بالإسهام، في الوقت الحاضر، في تنفيذ المادة الرابعة».

وضع في باريس بتاريخ ٣ آب ١٨٦٠[٢٢]

وقد ورد في الوثائق التي نشرها الدكتور عادل اسماعيل مادة سابعة في البروتوكول الأساسي، وبروتوكولان إضافيان عليه، كما يلي:

- «**المادة السابعة:** (في البروتوكول الأساسي): توقّع هذه الإتفاقية، ويجري تبادل التواقيع في باريس خلال خمسة أسابيع أو بأسرع ما يمكن. وإثباتاً

لذلك، فإن المفوضين المعنيين مطلقي الصلاحية قد وقّعوها ومهّروها بأختامهم»[٢٣].

- **البروتوكول الأول:** وهو الفقرة الأخيرة من البروتوكول الأساسي كما وجدناه في وثائق مصلحة جيش البر الفرنسي، وكما أوردناه هنا (الفقرة: ومن المتفق عليه...).

- **البروتوكول الثاني:** ويتعلق بتعهد الدول الموقّعة على البروتوكول الأساسي بأنها لا تبغي، من وراء اتفاقها هذا، الحصول على «أي مكسب أرضي أو أي تأثير استثنائي أو أي امتياز يمس تجارة أفراد احداها ولا يمكن أن يمنح إلى أفراد باقي الدول»[٢٤].

ورغم ذلك، فقد كان الباب العالي غير موافق، ضمناً، على إرسال حملة عسكرية أجنبية إلى سوريا، وقد صرّح بذلك «صفوت باشا» في رسالة منه إلى «موزوروس» سفير الباب العالي في لندن، بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس عام ١٨٦٠، إذ كتب إليه يقول: «في الوقت نفسه الذي أعطينا موافقتنا (على هذه الحملة) كان من واجبنا أن نعرض، بصراحة، للدول الكبرى تخوفاتنا، وكفاية التدابير التي قمنا بها. إذ إن ما فعله «فؤاد باشا» في دمشق، وفي أيام قليلة، يبرهن أننا أقوياء لدرجة أنه بإمكاننا احتواء الفوضى ومعاقبة المجرمين. وقد جعلتنا البداية السعيدة لوزير خارجيتنا نأمل بأن لا تجد الحملة العسكرية، حين وصولها إلى سوريا، إلا بلاداً هادئة تماماً ومطمئنة. وهكذا، فإذا تمّ إبرار القوات الفرنسية دون أن يكون هناك سبب كاف يحتّم وجودها، فهي، بالأحرى، لن تجد أي مبرّر للتوغل داخل البلاد».

ويستطرد «صفوت» في رسالته:

«إن جهودنا، في الوقت الحاضر، تنصب على هدف أن نحصر الاحتلال في نقطة ملائمة على الساحل، وأن نحرص على أن لا يندفع نحو الداخل، فإذا حُلّت هذه النقطة كما نرغب، فليس هدوء سوريا فحسب هو الذي سيتم، بالتأكيد، وإنما ستم تحييد النتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب على التدخل العسكري الأجنبي، وهذا ما لن نتمكن من منعه»(٢٤ مكرر).

إلا أنه، بعد المؤتمر، أصدر فؤاد باشا، بتاريخ ٨ آب/أغسطس (١٨٦٠)، بياناً أعلن فيه: «إن قوات فرنسية وانكليزية سوف تصل إلى هذه المنطقة (سوريا)، وإن الدول الأوروبية الكبرى، بناءً على رغبتها الثابتة في أن ترى بلادنا متمتعة بالهدوء، أرادت مساعدتنا على قمع الإضطرابات التي جرت في هذه البلاد. وقد قبلت الحكومة العثمانية هذه المساعدة تأكيداً منها على إظهار ثقتها بحلفائها». واستطرد فؤاد باشا، في بيانه، مخاطباً قواته:

«إنكم لا تجهلون أن هذه القوات تعود إلى تلك الدول نفسها التي قدّمت إلينا، ذات يوم، معونة كبرى (في إشارة إلى مساعدة الدول الأوروبية للسلطنة في استعادتها لبلاد الشام)، فعليكم، إذن، أن تقوموا، نحوها، بواجب الزمالة. إنكم في وطنكم، وهذه القوات ضيوف عليكم، فعليكم، إذن، أن تلتزموا بالواجبات التي تفرضها أصول الضيافة. وسوف ترى (هذه القوات)، من خلال ممارستكم لمشاعر العدالة... واحترامكم للانضباط والشرف العسكري... أنكم لستم بحاجة للمساعدة أو للتشجيع على معاقبة مرتكبي الجرائم ضد المسيحيين، مواطنيكم الذين هم متساوون معكم، وعلى الانتقام لهم باسم الإنسانية»(٢٥).

من جهة أخرى، نرى اللورد «هنري بولفر» (H. Bolwer) سفير انكلترا في الآستانة، يكتب إلى وزير خارجية بلاده «اللورد رسل» تقريراً يحذّر فيه من أنه

«ما أن يصل الجيش الفرنسي إلى بيروت، حتى ينضم إليه قسم كبير من الشعب الذي يعتبر نفسه فرنسياً (موارنة الجبل)، ويصبح، فوراً، جزءاً من الجيش الفرنسي. وبما أن الهدف من هذه الحملة، هو ترويع القسم الآخر من الشعب السوري وإخضاعه، فإن ما يجب أخذه بالإعتبار هو أن القوة الفرنسية سوف تزداد، مادياً ومعنوياً، زيادة ملحوظة، مما سوف يؤدّي إلى تدمير، أو قهر أولئك الذين يشكو الموارنة منهم»(٢٦).

هل كان الباب العالي مقتنعاً بسلامة الموقف الأوروبي، والفرنسي خصوصاً، كما عبّر عن ذلك وزير خارجيته «فؤاد باشا» في بيانه المشار إليه أعلاه؟ نشك في ذلك، بل إننا نؤكّد عكس ذلك تماماً، إذ إنه، ما أن وصل فؤاد باشا إلى سوريا، حتى أعلن أنه قادر على «إعادة الأمن والنظام بالقوة العثمانية وحدها، وبمعزل عن كل قوّة أوروبية»، كما قدّم سفير تركيا في لندن «موزوروس» إلى «اللورد رسل» وزير الخارجية البريطانية، وإلى باقي سفراء الدول الكبرى، مذكرة تشرح «الأخطار» التي يمكن أن تلحق «بالأوضاع في الشرق» إن أصرّت أوروبا على التدخل العسكري في سوريا(٢٧)، ولكن فرنسا ظلت مصرّة على التدخل، ووافقتها الدول الأوروبية الأخرى، فرضخ الباب العالي مكرهاً.

ثالثاً – الحملة العسكرية الفرنسية:

في الرابع من تموز/يوليو (١٨٦٠) نشرت الصحف العالمية، والفرنسية خصوصاً، الأنباء الأولى عن أحداث سوريا، وفي الخامس منه أعلن «توفْنيل» وزير الخارجية الفرنسية «ضرورة التدخل في الشؤون السورية»، وفي ١٨ منه أعلن الكونت «برسينيي» سفير فرنسا في لندن، «حتمية إرسال جيوش أوروبية

إلى سوريا» وفي ٢١ منه، كانت الإعدادات تتخذ في تولون بفرنسا، لإرسال قوات فرنسية برية إلى سوريا، على أن تبحر هذه القوات بعد التشاور مع الدول الكبرى الحليفة (انكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا)[٢٨].

هذه هي المراحل التمهيدية الأولى لإيفاد الحملة العسكرية الفرنسية إلى سوريا، إلا أن هذه الحملة سبقتها، في أواخر حزيران/يونيو (١٨٦٠) سفن حربية، فرنسية وانكليزية، كانت تجوب الشاطئ السوري «لاحتواء الدروز في عدّة مواقع، ولحماية اللاجئين المسيحيين»[٢٩]. ولكننا نعلم أن الامبراطور الفرنسي «نابوليون الثالث» كان السّباق إلى اصدار أوامره للإسطول الفرنسي بالتوجه، فوراً، إلى الشواطئ السورية، دون أن ينتظر انتهاء التشاور مع حلفائه الأوروبيين.

بعد ذلك، باشر «توڤنيل»، وزير الخارجية الفرنسية، اتصالاته بسفراء الدول الكبرى الحليفة، عليه يستطيع اقناعهم بتدخل عسكري في سوريا، بادئاً بالسفير الانكليزي بباريس (الكونت كولي)، وفي هذه الأثناء، وصلت أخبار الأحداث المؤلمة في دمشق. وفي ١٦ تموز/يوليو قرّر الامبراطور التصرف، من جانب واحد، والإعداد لإرسال قوات فرنسية إلى سوريا «بالإضافة إلى الوحدات البحرية التي سبق أن أعطاها أمراً بالإبحار إلى المياه السورية»[٣٠]، وذلك بانتظار الموقف الذي سوف تتخذه الدول الحليفة بصدد هذه الحملة.

وكان الباب العالي، قبل الموافقة على هذه الحملة، قد اشترط ما يلي:

١ - أن يحدّد عدد أفراد الحملة «وفقاً لمقتضيات الحالة الراهنة».

٢ - أن يحدّد وقت رحيلها عن سوريا.

٣ - أن تحدّد تحركاتها «بالاتفاق مع مندوب الباب العالي» في سوريا (فؤاد باشا)[٣١]. إلا أن فرنسا لم تتقيد بهذه الشروط خلال إقامة قواتها في سوريا.

وسوف نعتمد، اعتماداً أساسياً، على الوثائق التي بين أيدينا، والتي حصلنا عليها من «مصلحة جيش البر الفرنسي بڤنسين Service historique de l'Armée de Terre-Vincennes» ونقلناها إلى العربية في كتاب بعنوان «فرنسا والموارنة ولبنان - تقارير مراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا، ١٨٦٠ - ١٨٦١» كما نشرناها، بالفرنسية، بعنوان «Corps expéditionnaire de Syrie, Rapports et Correspondance, 1860 - 1861»، وذلك لتفصيل مختلف نشاطات هذه الحملة، من خلال التقارير والمراسلات التي كان قائدها (الجنرال دي بوفور دوتبول) يوجهها إلى السلطة العسكرية العليا بباريس (وزارة الحربية الفرنسية)، مع الرجوع، كذلك، إلى عدد من المصادر الموثوقة الأخرى.

في شهر تموز/يوليو (١٨٦٠) كتب الامبراطور (نابوليون الثالث) رسالة إلى «دي برسيني» سفيره في لندن، يقول فيها إنه قد عقد العزم «على مساعدة مسيحيي سوريا»، وأن ليس لديه «أية أفكار طموحة أو تتعلق بانتصار ما على انكلترا». واتصل برسيني بوزارة الخارجية البريطانية وأطلعها على قرار الامبراطور ونواياه، وانه «يريد أن يرسل إلى سوريا جيشاً لاحتلالها»، مضيفاً إلى ذلك أن «كل شيء محسوب لتبديد الشكوك»، وأن هذه الحملة «لن تتم إلا وفقاً لمعاهدات تعقد بالاتفاق مع الدول الكبرى والباب العالي نفسه»، وأن فرنسا «لن تكون سوى منفذة لإرادة أوروبا». وأنهى «نابوليون» رسالته هذه بقوله: «إنني أتمنى كثيراً أن لا أضطر للقيام بهذه الحملة، وفي أي حال أن لا

بها بمفردي، لأن ذلك مكلف جداً،... إلا أنني، من جهة ثانية، لا أرى كيف يمكنني مواجهة الرأي العام في بلادي، الذي لا يفهم، أبداً، أن يُترك بلا عقاب، ليس فقط من قتل المسيحيين، بل من أحرق قنصلياتنا، ومزّق علمنا، وسلب أديرتنا التي كانت في حمايتنا»[٣٢].

بهذه الروح، دخل الامبراطور نابوليون الثالث، امبراطور فرنسا، معركة الدفاع عن المسيحيين في سوريا عام ١٨٦٠ - ١٨٦١، ولسنا ندري إن كان من المفيد أن نتصور أهدافاً أخرى (غير معلنة) لحملته العسكرية على سوريا، في تلك الآونة، كتلك التي ذكرها العديد من الباحثين والمؤرخين (والتي مرت معنا في مطلع هذا الفصل)، والتي ربما كانت، في نظرنا، تصوراً من الدوائر السياسية الفرنسية آنذاك، أكثر منها تصوراً من الامبراطور نفسه.

ولم تكن رسالة الامبراطور إلى سفيره في لندن، في أواخر تموز/يوليو، هي الاعلان الأول عن نواياه تجاه مسيحيي الشرق، فهو قد بدأ يعد العدّة لهذه الحملة منذ أوائل شهر تموز، كما سبق أن مرّ معنا، وكان قد قرّر إرسالها لمساعدتهم سواء رضيت الدول الكبرى الحليفة له أم لم ترضَ، ولم يأتِ «بروتوكول ٣ آب/أغسطس» سوى مكملٍ للإرادة الامبراطورية السامية بإنجاز المهمة، بل منفّذٍ لهذه الإرادة، إذ إنه «كان بإمكان الامبراطور أن يتدخل، لوحده، وبدون موافقة باقي الدول الكبرى، بل بدون استشارتهم، على الأقل لأجل مسيحيي (جبل) لبنان»، حيث يمكن لفرنسا أن تتحرك «وفقاً لحق لا يعارضها فيه أحد بصراحة». أما إذا أرادت أن تتدخل «لحماية مسيحيي سوريا ومساعدتهم، فربما كان ذلك يتطلب موافقة الدول الكبرى»، وعلى هذا، فقد فضّل الامبراطور «لكي يعطي تدخله سلطة قوية، ولكي يزيل الشكوك التي تنتاب الأنانية الإنكليزية، ولكي يتحاشى بعض الصعوبات التي يمكن أن تظهر... أن

يسعى للتعاون مع انكلترا والنمسا وروسيا وبروسيا وتركيا» حسب قول روشمنتكس[٣٣].

في العشرين من تموز/يوليو ١٨٦٠، صدر بلاغ عن وزارة الحربية الفرنسية يعلن عزم فرنسا على إرسال «حملة عسكرية» على سوريا، مؤلّفة من:

١٨٥ ضابطاً و٥٥٤٤ عسكرياً (رتباء وأفراد) و١٠٨٧ حيواناً (جواداً وبغلاً) على أن تتجه إلى «مرسيليا» للإبحار[٣٤]. وقد تمّ تشكيل هذه الحملة على الوجه التالي:

- قائد الحملة: الجنرال دي بوفور دوتبول (Gal Du Beaufort d'Hautpoul)
- الأركان (رئيس الأركان - الكولونيل اوسمون Col. Osmont)
- القوامة (L'Intendance)
- الشرطة (الجندرمه).
- المشاة: الكتيبة ١٦ من القناصة الراجلة، وفوجا القتال الخامس والثالث عشر.
- الخيّالة: السرية الأولى من فوج الهوسار Hussards الأول.
- المدفعيّة: بطارية جبلية من فوج المدفعية الأول وبطارية راكبة من فوج المدفعية العاشر.
- الهندسة: سرية من الكتيبة الثانية من فوج الهندسة الثاني.
- الإدارة: عدّة عسكرية (Equipage militaire) وسلاحيون (Armuriers).
- أطباء وأطباء بيطريون وممرضون[٣٥].

الجنرال دي بوفور دوتبول
قائد الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠

وقد سبق هذه الحملة إلى سوريا رئيس أركانها (الكولونيل أوسمون) مع مفرزة من أركانه، حيث وصل إلى بيروت بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو (١٨٦٠) وكانت مهمته استطلاعية تتضمن «استطلاع وسائل التمركز والإقامة لحملة عسكرية من ٦ إلى ١٢ ألف رجل» حول بيروت. وقد وجد «أوسمون» مكاناً «ملائماً لعسكرة القوات» هو «حرش الصنوبر» الواقع على مسافة «كيلومترين من المدينة (بيروت) على طريق دمشق»[٣٦]، أو «في المكان الحالي للمتحف وسباق الخيل»، كما بدا للكولونيل بورجيه (Lt. Col. Bourget)[٣٧]. وينتقد الجنرال «ديكرو Ducrot» الذي التحق بالحملة بقرار امبراطوري صادر بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠، هذا التمركز، في رسالة منه إلى زوجته، إذ يقول عنه إنه «تمركز معيب، وعسكرة حقيرة»[٣٨].

وفي الثالث من شهر آب/أغسطس ١٨٦٠، أقرت الدول الكبرى الخمس البروتوكول المتعلق بإرسال الحملة إلى سوريا، وفي الرابع منه، وجّه وزير الخارجية الفرنسية «توڤنيل»، إلى زميله الأميرال «غاملان» وزير الحربية بالوكالة، رسالة يخبره فيها بأن «البروتوكول» المذكور قد وقّع منه ومن ممثلي الدول الكبرى ومن سفير تركيا، وهو، إذ يرفق رسالته بنسخة من البروتوكول الذي أصبح نافذاً، يشير، في هذه الرسالة، إلى صلاحيات قائد الحملة الذي «يظل محتفظاً بحرية كاملة للتقدير في كل ما يتعلق بشرف علمنا، وأمن قواتنا في الحملة العسكرية»، كما أنه «يبقى حراً في اعتماد التدابير التي يرى فائدة في اتخاذها، واحتلال المواقع التي يرى فائدة في احتلالها، على أن يوضح ذلك لممثل الحكومة التركية»[٣٩].

أ - إبحار الحملة :

إثر ذلك، أعطيت الأوامر للقوات المعدّة للإبحار إلى سوريا، بالتجمع في معسكر «شالون Chalon»، وفي ٧ آب/أغسطس، إجتمعت، في هذا المعسكر، القوات التالية:

– فوج القتال الخامس، بقيادة الكولونيل كوبير (Col. Caubert)

– فوج القتال الثالث عشر، بقيادة الكولونيل داريكو (Col. d'Arricau)

– سرية من فوج الهوسار الأول، بقيادة النقيب ستوكلي (Cne Stokly)

حيث استعرضها الامبراطور، وألقى فيها خطاباً هذا نصّه:

«أيّها الجنود،

«إنكم مسافرون إلى سورية، ففرنسا تحيي بسرور، حملةً غايتها الوحيدة نصر حقوق العدالة والإنسانية.

«لستم بذاهبين لمحاربة إحدى الدول، بل لمساعدة السلطان على إخضاع رعايا أعماها تعصب الأجيال الغابرة.

«ستقومون بواجبكم، في هذه الأرض السحيقة الغنية بتذكارات مجيدة، فتبرهنون على أنكم أولاد أولئك الأبطال الذين حملوا علم المسيح (ويقصد الصليبيين) في تلك البلاد، بعز وشرف.

«إن عددكم قليل، إنما أنا واثق بأن بسالتكم وسطوتكم تغنيانكم عن كثرة العدد، لأن الأمم تعلم أن حيثما يمر علم فرنسا، فهناك قضية كبرى تتقدمه، وشعب عظيم يتبعه»[٤٠].

وأصدر في اليوم نفسه (٧ آب) الجنرال «بوفور» قائد الحملة، أمراً عاماً (رقم ١) هذا نصّه:

«أيّها الذائدون عن كل القضايا الكبيرة والنبيلة، لقد قرّر الامبراطور أن تذهبوا إلى سوريا، باسم أوروبا المتحضرة، لكي تساعدوا قوات السلطان في الانتقام للإنسانية المهانة. إنها لمهمة جميلة تعتزون بها، وستكونون أهلاً لها، ففي هذه المناطق التي اشتهرت بأنها مهد المسيحية، والتي اشتهر فيها، تباعاً، غورفرودي بويون والصليبيون، والجنرال بونابرت، وجنود الجمهورية الأبطال، سوف تجدون، أيضاً، ذكريات وطنية مجيدة.

«إن أوروبا بأسرها تتابعكم بتمنياتها، ومهما جرى، فإن أملي وطيد ان الامبراطور وفرنسا سوف يسعدان بكم».

مرسيليا في ٧ آب ١٨٦٠

الجنرال قائد الحملة العسكرية[٤١]

وفي الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (٨ آب) أبحر الجنرال «دي بوفور دوتبول» من مرسيليا إلى بيروت، على متن الباخرة «أميركا L'Amérique» مع ضباط أركانه ومعداتهم وخيولهم[٤٢]، ومصلحة الخزينة والبريد، ومعهم:

– السرية السادسة من الكتيبة الثانية لفوج الهندسة الثاني (٤ ضباط و١٥٠ رتيباً وجندياً).

– وقسم من فوج القتال الخامس (٣١٧ ضابطاً ورتيباً وجندياً).

– وقسم من كتيبة القناصة السادسة عشرة (٣٨٦ ضابطاً ورتيباً وجندياً).

– و١٤٨ عامل إدارة و٤٢ ممرضاً عسكرياً.

ووصل إلى بيروت بتاريخ ١٦ آب ظهراً(٤٣).

وكانت القوات قد بدأت تبحر، تباعاً، على الشكل التالي:

- بتاريخ ٥ آب، أبحرت الباخرة «الإيون L'Yonne» من تولون إلى الجزائر، حيث حملت على متنها «البطارية الخامسة من فوج المدفعية الأول (بطارية جبلية)، والسرية الأولى (مكرر) من الكتيبة الأولى لقفل المدفعية»، ومفرزة من «عشرين رجلاً وعشرين بغلاً» من قفل النقل والتموين، وعديد هذه الوحدات: ٧ ضباط و٢١٠ رجال و٣٦ حصاناً و١٠٠ بغل. ووصلت إلى بيروت بتاريخ ٢١ منه.

- بتاريخ ٦ آب، أبحرت الباخرة «البوريستين Le Borysthène» من مرسيليا وعلى متنها «مساعد قيّم عسكري، و٩ ضباط صحة، و١٥ ضابطاً من مختلف المصالح الإدارية، و٤١٨ ضابطاً ورتيباً وجندياً من كتيبة القناصة السادسة عشرة»، ووصلت إلى بيروت بتاريخ ١٦ منه فجراً.

- بتاريخ ١٠ آب، أبحرت الباخرة «لاسيريس La Cérès» من تولون، وعلى متنها: «٨٤٥ رجلاً من فوج القتال الثالث عشر»، ووصلت إلى بيروت بتاريخ ٢٢ منه مساء، كما وصلت الباخرة «لوب L'Aube» وعلى متنها قسم من فوج الهوسار الأول وبطارية الميدان.

- بتاريخ ١١ آب، أبحرت الباخرة «الموغادور Le Mogador» من تولون وعلى متنها: «٤٠٨ ضباط ورتباء وجنود من فوج القتال الثالث عشر، و١٦ ضابطاً ورتيباً وجندياً من المدفعية، ومعدات تصف بطارية من فوج المدفعية العاشر»، ووصلت إلى بيروت بتاريخ ٢٠ منه صباحاً.

- بتاريخ ١٢ آب، أبحرت الباخرة «السيمويس Le Simoïs» من مرسيليا، وعلى متنها: «٥٧٧ ضابطاً ورتيباً وجندياً من فوج القتال الخامس» ووصلت إلى بيروت بتاريخ ١٩ منه مساء.

- وبالتاريخ نفسه (١٢ آب) أبحرت الباخرة «الاسموديه L'Asmodée» من تولون وعلى متنها: «٥٢٠ صابطا ورتيباً وجندياً من فوج القتال الثالث عشر، و٤ ضباط وجنود من المدفعيّة»، ووصلت إلى بيروت بتاريخ ٢١ منه صباحاً(٤٤).

ولم يبزغ فجر يوم ٢٢ آب (١٨٦٠) حتى كان قد وصل إلى بيروت من قوات الحملة:

«١ - كل الممرضين وعاملي الإدارة.

«٢ - سرية هندسة.

«٣ - كتيبة القناصة السادسة عشرة، بكاملها.

«٤ - فوج القتال الخامس، ناقص: القسم الذي أبحر على الباخرة «الغانج Le Gange» والتي لم تكن قد وصلت بعد.

«٥ - فوج القتال الثالث عشر، بكامله.

«٦ - البطارية الجبلية، بكاملها (رجالاً وعتاداً وبغالاً).

«٧ - نصف عتاد بطارية الميدان (بلا رجال ولا خيول).

أما الباخرة «الغانج» التي كانت قد أبحرت من مرسيليا بتاريخ ١٠ آب والتي كان يجب أن تصل إلى بيروت قبل تاريخ ٢٢ منه، فلم تكن قد وصلت بعد، وقد تبيّن أنها تعرضت لعطل ميكانيكي اضطرها للتوقف في ناڤارين لإصلاح ذلك العطل(٤٥).

وبتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ظهراً، وصلت الباخرة «الفينيستير Le Finistère» من وهران وعلى متنها «سرية من فوج السباهي الثاني، وسرية

خفيفة من الكتيبة الثالثة من قفل النقل والتموين». وبعد ساعات، وصلت الباخرة «الآردن L'Ardenne» وعلى متنها «خمسماية رجل من كتيبة الزواف». وقد غادرت «الفينيستير» بيروت بتاريخ ٢٩ آب ظهراً، عائدة إلى الجزائر(٤٦). ويذكر «بوفور» في رسالته إلى وزير الحربية، بتاريخ ٢٣ أيلول ١٨٦٠ أن الباخرة «الفينيستير» نفسها وصلت (ثانية) إلى بيروت بتاريخ ٢٣ أيلول صباحاً وعلى متنها ٤ سرايا من كتيبة الزواف وسرية من الفوج الأول لقناصة افريقيا(٤٦ مكرّر).

واستمر إرسال القوات من فرنسا إلى بيروت تباعاً، حتى فاق عديد الحملة، في أول كانون الثاني/يناير ١٨٦١، السبعة آلاف رجل، ذكرهم، بالتفصيل، البيان العدد الذي رفعه «بوفور» إلى قيادته بباريس، في أول كانون الثاني عام ١٨٦١، كما يلي:

السلاح	العديد					
	رجال			خيول وبغال		
	ضباط	رتباء وأفراد	المجموع	للضباط	للقوات والجو	المجموع
الأركان	١٨	–	١٨	٣٣	١٤	٤٧
المشاة	١٦٤	٥٢٢٠	٥٣٨٤	٤٦	١٢١	١٦٧
الخيّالة	٣٩	٦٨١	٧٢٠	٧٧	٦٢١	٦٩٨
المدفعيّة	١٤	٤٥٥	٤٦٩	٢٨	٢٤٣	٢٧١
الهندسة	٥	١٩٠	١٩٥	١٠	١٩	٢٩
عدة عسكرية	٩	٤٠٢	٤١١	٢٠	٣١٥	٣٣٥
عمال إداريون	١	١٣١	١٣٢	–	١	١
خدمات إدارية	٣٩	٧٣	١١٢	–	٤٥	٤٥
جندرمه	٢	٢٦	٢٨	٢	١٣	١٥
المجموع	٢٩١ ضابطاً	٧١٧٨ رتيباً وفرداً	٧٤٦٩ رجلاً	٢١٦ جواداً	١٣٩٢ بغلاً	١٦٠٨ جواداً وبغلاً(٤٧)

وصل «بوفور» إلى بيروت في ١٦ آب (١٨٦٠) وتمركز، مع رجاله، في حرش بيروت، وبدأ يستقبل البواخر التي تصل تباعاً حاملة ما تبقى من قوات الحملة، كما سبق أن قدمنا. وقد دأب «بوفور» على إرسال تقارير ومراسلات إلى قيادته بباريس (وزارة الحربية) بشكل أسبوعي تقريباً، وكانت هذه التقارير تتضمن الكثير من الأمور المتعلقة بأوضاع الحملة وأوضاع البلاد ومقترحات بشأن تنظيمها، بحيث تشكل مصدراً مهماً للباحثين والمؤرخين لهذه الفترة.

وكان أبرز القادة الذين شاركوا «بوفور» في هذه الحملة:

- العميد (الجنرال) ديكرو Ducrot قائد لواء المشاة في الحملة.
- العقيد (الكولونيل) أوسمون Osmont رئيس أركان الحملة.
- العقيد (الكولونيل) كوبير Caubert قائد فوج القتال الخامس.
- العقيد (الكولونيل) داريكو d'Arricau قائد فوج القتال الثالث عشر.

ب - الوحدات المشاركة في الحملة:

أما الوحدات المشاركة في الحملة فهي (في ١٦ آب ١٨٦٠):

١ - المقر العام:

- **المقر العام** : الجنرال قائد الحملة ومرافقان ومترجم.
- **الأركان** : العقيد رئيس الأركان وضباط الأركان.
- **المدفعية** : قائدا المدفعية في الحملة (من الفوج العاشر والفوج الحادي عشر للمدفعية الراكبة).
- **الهندسة** : قائد الهندسة في الحملة.
- **القوات العسكرية** : مساعد قيم عسكري.

– **ضابط أموال وبريد** : أمين صندوق الحملة.

– **القوة العمومية** : ضابط جندرمة (ضابط شرطة عسكرية).

– **إدارة ومحاسبة** : ضابط إدارة ومحاسبة.

– **مصلحة الصحة** : رئيس طبابة، ورئيس مصلحة الإسعاف.

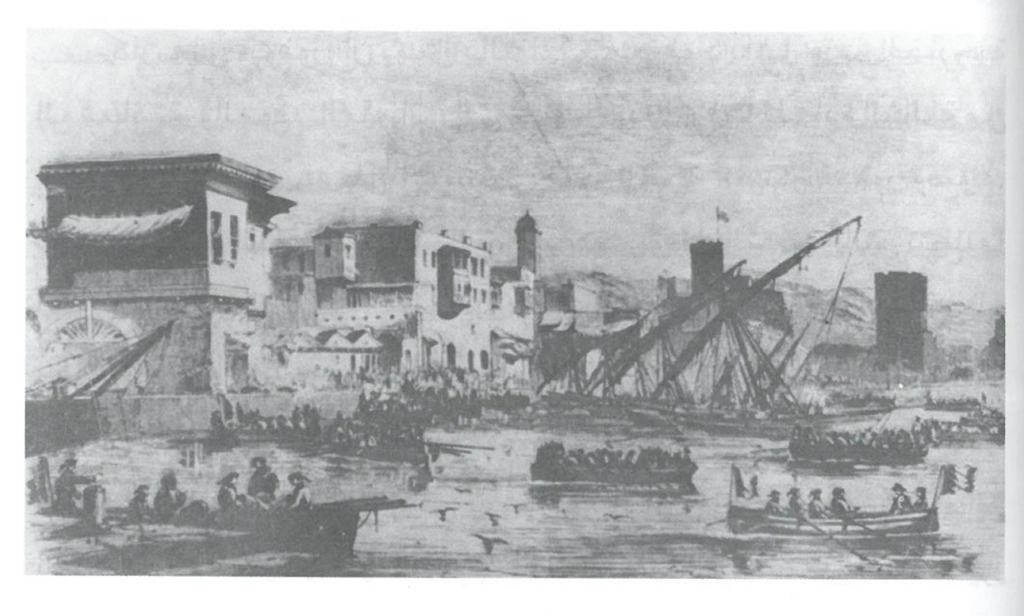
– **مصلحة الطب البيطري** : رئيس مصلحة.

٢ – القوات:

– **المشاة** : فوجا القتال الخامس والثالث عشر.
الكتيبة السادسة عشرة من القناصة الراجلة.
الكتيبة الأولى من فوج الزواف الأول.

– **الخيّالة** : سرية من فوج الهوسار الأول.
سرية من الفوج الأول لقناصة افريقيا.
سرية من الفوج الثاني لقناصة افريقيا.
سرية من فوج السباهي الثاني.

– **المدفعية** : البطارية الخامسة من الفوج الأول الراجل.
السرية الأولى (مكرر) (bis) 1ère Cie من السرية الأولى (1er Escadron) لقفل المدفعية.
البطارية الأولى من الفوج العاشر للمدفعية المحمولة.
رحبة المدفعية (Parc d'Aie) من الفوج الثالث عشر للمدفعية المحمولة.



إبرار القوات الفرنسية ببيروت ١٨٦٠

– **الهندسة** : السرية السادسة من الكتيبة الثانية لفوج الهندسة الثاني.

– **القوة العمومية** : رهطان من الجندرمة الراجلة ورهط من الجندرمة الخيّالة.

– **الإدارة** : قفل النقل والتموين (Train des équipages):
– السرية الأولى من الكتيبة الثانية.
– السرية الأولى من الكتيبة الثالثة.

عمال إداريون:
– المفرزة الأولى من الفصيلة الحادية عشرة.
– المفرزة الأولى من الفصيلة الخامسة عشرة.
– ممرضون: مفرزة[٤٨].

ج - وصول الحملة إلى بيروت:

كان على «بوفور» أن يعمل بالتنسيق مع «فؤاد باشا» وزير الخارجية العثمانية، والموفد العثماني إلى سوريا، وذلك وفقاً للمادة الثالثة من البروتوكول التي نصّت على أن «يتصل قائد الحملة العسكرية، فور وصوله، بالمفوض فوق العادة للباب العالي، بغية تنسيق كل التدابير التي تتطلبها الظروف، ولأخذ المواقع التي يجب احتلالها لتحقيق هدف هذه الحملة»، فلم يكن باستطاعة الجنرال الفرنسي، إذن، أن يقوم بأن نشاط (عسكري خصوصاً) أو أن يحتل أي موقع، إلا بالتنسيق مع ممثل الباب العالي.

وكان فؤاد باشا لا يزال في دمشق يوم وصول «الجنرال دي بوفور» إلى بيروت في ١٦ آب، وكان منهمكاً بالإجراءات القاسية التي بادر إلى اتخاذها فور وصوله إلى هذه المدينة (في ١٧ تموز)، تجاه الذين ارتكبوا المجازر ضد المسيحيين فيها، حتى إنه نفذ في دمشق نفسها، وبتاريخ ٢٠ آب، أحكاماً بإعدام ١٦٧ شخصاً «كانوا قد تورطوا، بشكل خطير، في الأحداث الأخيرة»[٤٩]. ويرى «بوفور» أن وصوله قد «حفز فؤاد باشا على العمل... إذ إنه قرّر، كما يبدو، أن يتحرك بنشاط، وذلك بعد تردّد يسير يُعزى إلى التأخر في إرسال الحملة». ويذكر «بوفور» أن «فؤاد باشا» قد «أجلى حياً مسلماً بكامله، من دمشق، لكي يقدم أكثر من ثمانين بيتاً للمسيحيين الذين هدمت بيوتهم»[٥٠]. ولكننا نعرف أن «فؤاد باشا» كان قد نشط، منذ وصوله إلى سوريا، في العمل على وأد الفتنة وإنهاء الإضطرابات، بادئاً بدمشق. وقد ورد ذلك في تصريحات له وتقارير أرسلها الباب العالي إلى وزراء خارجية الدول الكبرى الخمس[٥١].

وفور وصوله إلى بيروت، كتب «الجنرال «دي بوفور» إلى «فؤاد باشا» رسالة ينبئه فيها بوصوله، ويعلن عن رغبته «بالذهاب إلى دمشق للتفاهم معه»[٥٢]. إلا

أنه لم يتمكن من الذهاب بنفسه، فأناب عنه أحد مساعديه (المقدم شانزي) الذي اجتمع بفؤاد باشا في دمشق وأبلغه رسالة الجنرال، وهي «الوضع الصعب للحملة العسكرية في بيروت، وضرورة الاهتمام، بلا تأخير، بمسيحيي (جبل لبنان)»، ثم التفاهم معه على المساعدة التي يمكن أن يقدمها لإعادة هؤلاء إلى منازلهم. ووعد فؤاد باشا بالعودة إلى بيروت بتاريخ ٦ أو ٧ أيلول ليبحث مع الجنرال في هذا الموضوع. وقد مرّ هذا التاريخ ولم يصل فؤاد باشا إلى بيروت، مما اضطر الجنرال لأن ينتظر الموعد الجديد الذي حدّده فؤاد باشا، من جديد، وهو مساء ٩ أيلول أو صباح ١٠ منه. ولكن الشك ساور الجنرال بنوايا فؤاد باشا، فهو «إما أن يكون جدياً»، أو أن ما يفعله «ليس سوى ذريعة لكسب الوقت، نتيجة للأفكار الأولى لمفوض السلطان»[٥٣].

وهكذا مرّ نحو شهر دون أن يتمكن «بوفور» من البدء في القيام بالمهمة الموكولة إليه، إما لأنه كان مضطراً للبقاء في المعسكر لاستقبال الأفواج القادمة من قواته، أو لأنه كان مضطراً لانتظار عودة المفوض العثماني إلى بيروت للتنسيق معه، كما تقضي التعليمات المعطاة إليه والتي نصّ عليها البروتوكول نفسه.

ولكن «فؤاد باشا» وصل إلى بيروت صباح ١٠ أيلول كما وعد. وكان قد تأخر في دمشق بسبب انشغاله مع اللورد «ديفرين» المفوض الإنكليزي بسوريا، وبسبب انهماكه «بتنفيذ حكم الإعدام بأحمد باشا، وثلاثة من العقداء، وبقائد كتيبة من جيش العربية»، حيث تمّ تنفيذ الأحكام بهم جميعاً بتاريخ ٧ أيلول «في باحة ثكنة دمشق»[٥٤].

ويقدم «بوفور» في رسالته إلى المارشال وزير الحربية، بتاريخ ٩ أيلول، حصيلة الأحكام التي فرضت بحق المتورطين في مجازر دمشق، وهي:

- أعدم ٥٧ شخصاً شنقاً و١٣٢ شخصاً رمياً بالرصاص (بتاريخ ٢٠ آب).
- حكم على ٢٨٤ شخصاً بالأشغال الشاقة المؤبّدة، «وسيقوا إلى الاستانة».
- صدرت أحكام غيابية على ٨٣ شخصاً.
- احتجز ١٨٦ شخصاً في سوريا لكي يقوموا «إما بشق الطرقات أو بأشغال مفيدة في بيروت».
- سيق ١٢٠٠ شاب إلى تركيا «لإدخالهم في الجيش، وسوف يرتفع هذا العدد إلى ألفين»[٥٥].

هذا بالإضافة إلى إعدام أحمد باشا، والي دمشق، وضباطه الأربعة الكبار (الذين أعدموا يوم ٧ أيلول) مما يؤكّد جدية عمل «فؤاد باشا» وحزمه والقبض، بيد من حديد، على الأمن في البلاد، ومما يجعل وجود القوات الأجنبية، في سوريا، بلا فائدة.

وفور وصول «فؤاد باشا» إلى بيروت، عقد «الجنرال دي بوفور» معه جلستين انتهتا بالاتفاق على «مجمل التدابير» التي سيتخذانها معاً، وعلى «تفاصيل التنفيذ» لكي يعيد المسيحيين، اللاجئين إلى بيروت، إلى قراهم «قبل حلول فصل الشتاء». وكان «فؤاد باشا» قد أنذر الدروز الذين هربوا إلى «حوران واللجاة» بوجوب العودة إلى بيروت وتسليم أنفسهم «خلال خمسة أيام»، إلا أن أحداً من الزعماء الفارين لم يردّ على هذا الإنذار، ولم يستجب له[٥٦]، مما اضطر المسؤولَين، العثماني والفرنسي، للإتفاق على القيام بعملية عسكرية مشتركة ضد الدروز المتمردين. ورغم ذلك، فقد بدا الجنرال غير واثق من صدق نوايا حليفه العثماني، إذ يقول إن هدف «فؤاد باشا» يبدو واضحاً «وهو إلغاء كل تحرك وكل تأثير من قبلنا»، وانه يفتش عن «سبل جديدة للمماطلة» إلا



فؤاد باشا وزير الخارجية العثمانية وموفد الباب العالي إلى سوريا

أنه (أي الجنرال) يرى ضرورة في أن يكون «في أحسن حال مع فؤاد باشا» وأن تكون علاقاتهما «ودية وممتازة»[٥٧].

ورغم أن عدداً من زعماء الدروز استسلموا لـ«فؤاد باشا» بعد انتهاء المهلة التي سبق أن حدّدها لهم، إذ استسلم إليه، بتاريخ ٢١ أيلول، كل من: قائمقام الدروز، وسعيد بك جنبلاط، وحسين تلحوق، ويوسف عبد الملك، وقاسم بك أبو نكد، والشيخ وليد الفاعور، والشيخ أسعد عماد، وقاسم حسام الدين، والأمير ملحم، والأمير حامد، «فأوقفهم جميعاً لكي يحاكموا أمام المحكمة الاستئنافية التي أنشأها ببيروت»[٥٨]، فإن ذلك لم يغيّر من الأمر شيئاً، وظلت الخطة الموضوعة لتنفيذ العملية العثمانية - الفرنسية المشتركة ضد دروز الجبل قائمة. وكانت الخطة كما يلي:

- ينطلق «فؤاد باشا»، مع أربع كتائب، من صيدا إلى دير القمر.

- ينطلق «الجنرال دي بوفور»، مع الكتيبة ١٦ من القناصة الراجلين، وسرايا الزواف الأربع، وسرايا النخبة الأربع من فوج القتال الخامس، وسرايا النخبة الأربع من فوج القتال ١٣، والبطارية الجبلية، ومفرزة من ٤٠ خيّالاً، من بيروت إلى دير القمر.

وتكون مهمتهما: حصر الدروز ما بين خطي صيدا - دير القمر وبيروت - دير القمر، والإطباق عليهم بشكل كماشة، ومنعهم من الفرار شرقاً، نحو حوران.

- تتحرك كتائب من دمشق، بقيادة «حليم باشا ومصطفى باشا»، وكذلك البدو الذين جنّدهم «فؤاد باشا»، لسدّ المنافذ التي يمكن أن يسلكها الدروز من جبل الشيخ إلى حوران. ويذكر «بوفور» في رسالته بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠، والتي يتحدث فيها عن العملية نفسها، أن «فؤاد باشا» وعد بأن يسدّ هذه المنافذ «بخطين من المخافر: الأول في وادي الليطاني، عند السفح الشرقي (لجبل) لبنان، والثاني شرق جبل الشيخ، عند قطنا - سعسع - القنيطرة» (وهو ما لم يذكره في رسالته عن العملية نفسها بتاريخ ٢٧ أيلول).

- يتمركز العقيد قائد فوج القتال ١٣، ومعه السرايا الإثنتي عشرة من «قلب فوجه» في «عين صوفر» على طريق بيروت - دمشق، وتكون مهمته: حماية بلاد الموارنة شمالاً، وحماية معامل الغزل الموجودة في تلك المنطقة.

- تقوم سريتا الهوسار والسباهي بالتحرك بين بيروت ونهر الدامور جنوباً، في السهل الممتد من سفح الجبل حتى البحر، باتجاه صيدا، ثم العودة إلى بيروت، وذلك لنقل الرجال مع خيلهم، «وجعلهم يستكملون تنظيم سيرهم».

- يبدأ التحرك لتنفيذ هذه العملية يوم الثلاثاء في ٢٥ أيلول، وبعد إشعارٍ من «فؤاد باشا» (الموجود في صيدا منذ ٢١ أيلول).

- يتولى العقيد «أسمون» مهام القيادة العليا ببيروت في أثناء غياب القائد الأصيل[٥٩].

د - العمليات التي نفذتها الحملة:

بدأ «فؤاد باشا» تحركه نحو دير القمر، تنفيذاً للعملية، يوم ٢٤ أيلول، بعد أن أشعر الجنرال بذلك، وانطلق «بوفور» بدوره، من بيروت نحو دير القمر، صباح ٢٥ أيلول (الساعة السابعة)، ومعه «٢٤٠٠ من المشاة، وبطارية مدفعية جبلية، وأربعون خيّالاً للمواكبة»، كما انطلق العقيد «داريكو» (قاد فوج القتال ١٣) مع سراياه الاثنتي عشرة، إلى عين صوفر[٦٠] حيث تمركز.

بدأ الفريقان، العثماني والفرنسي، تنفيذ العملية وفقاً للخطة المرسومة، إلا أن تعديلاً طرأ على مسار تنفيذها جعلها بلا فائدة، إذ اتجه «فؤاد باشا» بقواته نحو جزين[٦١]، بدلاً من أن يتّجه إلى دير القمر، مما أبقى «الكماشة» مفتوحة أمام الدروز الذين استطاعوا الإفلات منها، وكانت تجمعاتهم قد لُحظت في نيحا وبعدران، إلا أنها ما لبث أن تفرقت ما أن علمت بتحرك القوات المشتركة نحوها، وأما دروز جزين والشوف، فقد حاولوا الهرب، فرادى، إما جنوباً بشرق نحو مرجعيون، وإما شرقاً نحو شبعا، في سفح جبل الشيخ. وأما «فؤاد باشا» الذي ترك مشاته في جزين وتقدّم بخيّالته إلى مشغره، فقد ظل فيها، وأرسل أحد قادته «اسماعيل باشا»، مع بعض قواته، إلى المختارة، لكي يؤمن الإتصال بقوات الجنرال.

ما أن اطمأن «بوفور» إلى أن الدروز أضحوا بعيدين عن حدود المناطق المسيحية (شمال طريق الشام)، إذ إنهم هربوا في الاتجاه المعاكس (نحو الجنوب أو نحو جبل الشيخ)، حتى استدعى إليه القوة التي كانت بقيادة العقيد داريكو، في عين صوفر، وأمرها بالتمركز في «بيت الدين»[٦٢].

وفي ٢٩ أيلول كانت القوات الفرنسية والعثمانية قد أحكمت قبضتها على الجبل الدرزي بكامله، بدءاً من طريق الشام شمالاً، حتى بيت الدين والمختارة وجزين جنوباً، ومن قمة الجبل شرقاً إلى ساحل البحر غرباً، مما شكّل «ضماناً للمسيحيين العائدين» إلى ديارهم[٦٣].

واستكمالاً للحصار الذي قرّر «بوفور» ضربه حول الجبل الدرزي ومنع الدروز الفارين من العودة إليه، رأى أن يحتل البقاع الغربي، فأمر خيّالته التي كانت قد بقيت ببيروت، وكذلك السرية الثانية لقناصة افريقيا (وكانت قد وصلت إلى بيروت بتاريخ ٢٥ أيلول) أن تنتقل إلى «قب الياس» على طريق دمشق، لكي تتمركز فيها، وتكون جاهزة «للتدخل في سهل البقاع، أو للإلتفاف حول جبل الشيخ، وفقاً للظروف»[٦٤].

أما هو فانتقل، ومعه الرتل الرئيسي، من دير القمر إلى الباروك، واجتاز قمة جبل الباروك شرقاً، واتجه إلى «جب جنين» في البقاع الغربي، حيث تمركز. ومن «جب جنين» استطاع «بوفور» أن يتحكم بالطريقين اللتين تقودان إلى راشيا جنوباً بشرق، وإلى دمشق شرقاً.

وكان في نية «بوفور» أن ينفذ الخطة التالية:

- يتمركز «فؤاد باشا» في مشغرة أو في ضواحيها، فيشكّل الجناح الأيمن للقوات الفرنسية التي انطلقت من بيروت شرقاً.

- يتمركز «بوفور» في «قب الياس» و«جب جنين»، فيشكّل الجناح الأيسر للقوات العثمانية التي انطلقت من صيدا شرقاً.

- يتقدّم الجناحان، بشكل دائري، شرقاً كذلك، نحو جبل الشيخ، بحيث تضيق هذه الدائرة كلما اقتربت من الهدف، مما يؤمن لقوات الجناحين سهولة التحرك والانتقال «إلى أي مكان يسعى فيه الدروز للاجتماع أو لإبداء المقاومة»[٦٥].

إلا أن هذه الخطة ظلت بلا تنفيذ، وظلت قوات «بوفور» في مراكزها.

إزاء هذا الوضع، نرى «بوفور» يحلّل موقف «فؤاد باشا» وتصرفه، مستنتجاً، من خلال ذلك، تقييماً لهذا الموقف ورأياً فيه لا يخلو من الشك والريبة، فهو يرى أنه: كان أمام «فؤاد باشا»، المكلف، من قبل السلطان، بإنهاء الفتنة في سوريا، والذي يتمتع، لأجل ذلك «بصلاحيات مطلقة»، واحداً من أمرين:

١ - إما أن يرضى بالتدخل الفرنسي «كأمر واقع»، وأن يتعاون مع «الحملة العسكرية» الفرنسية «لاستتباب النظام ومعاقبة المذنبين»، فيبرئ، بذلك، حكومته من الاتهامات الملصقة بها، وهي أنها «أعدّت تلك الأحداث، وحرّضت على الفوضى والمجازر».

٢ - وإما أن يعطل عمل «الحملة الفرنسية» ويمنعها من التدخل المجدي، موفراً، بذلك، أسباب النجاح لخطة حكومته التي تقضي «بإلغاء الامتيازات التي يتمتع بها مسيحيو (جبل) لبنان منذ قرون»، لما في هذه الامتيازات من خطر على سيطرة السلطة العثمانية.

ويقرّر «بوفور» أن «فؤاد باشا» اعتمد «وجهة النظر الثانية، مع تظاهره بأنه يتبع الأولى»، ويعلّل قراره هذا بما يلي:

هناك في سوريا، مسألتان: مسألة «دمشق»، ومسألة «جبل لبنان»، وقد استطاع «فؤاد باشا» أن يحل مسألة «دمشق» بما أجراه من تدابير زجرية وقاسية، فعمّ الهدوء فيها، واستتب الأمن والنظام، وهو، بهذه الطريقة، حقّق أحد أهم غاياته وهي منع القوات الفرنسية «من الظهور في هذه المدينة، بأي ثمن». أما في «جبل لبنان» حيث لا يزال الدروز يظهرون العداء للمسيحيين، ويستمرون في تهديدهم، فالأمر يختلف في نظر «فؤاد باشا»، لذا، فهو سعى إلى إفشال أهداف الحملة وغاياتها الأساسية وهي توفير الأمن للمسيحيين، وإعادتهم إلى ديارهم، ومعاقبة الذين اعتدوا عليهم. ويقدم «بوفور» بعض المظاهر التي حملته على سوء الظن بتصرفات «فؤاد باشا» تجاه الحملة، ومنها:

- سعى «فؤاد باشا» للتباطؤ كسباً للوقت، وهو «لم يقرّر العودة إلى بيروت في ١٤ أيلول (وكان «بوفور» قد وصل إليها في ١٦ آب) إلا بعد التهديد بأن أعمل دون مشاركته».

- في الاتفاق الذي تمّ بين «بوفور» و«فؤاد باشا» للقيام بعملية مشتركة ضد الدروز، كان على القوات الفرنسية أن تعمل في البقعة الواقعة «بين بيروت وطريق دمشق ودير القمر»، وكانت مهمة هذه القوات «التغلب على مقاومة الدروز، وإعادة المسيحيين إلى قراهم، وتأمين سلامتهم التي يحتاجون إليها لكي يستقروا في قراهم». وكان على القوات العثمانية التي احتشدت في صيدا «أن تعمل، ضمن الهدف نفسه، في القسم الجنوبي من الجبل الدرزي»، وكان على القوات الآتية من دمشق «أن تسد... المنافذ التي يمكن للدروز أن يهربوا منها» للوصول إلى «ملاجئهم التقليدية في جبل الشيخ وحوران».

- تمكنت القوات الفرنسية من القيام بالمهمة الموكولة إليها «خلال شهر واحد»، فظهرت «في كل مكان كان يبدو أن الدروز سوف يقاومون فيه»، رغم أن هذه المقاومة «لم تحدث في أي مكان».

- بعكس ذلك، سهلت القوات العثمانية الهرب للدروز «الأكثر تورطاً» في الأحداث، وذلك عبر خطوطها. وهكذا، فإن «العملية العسكرية» انتهت بلا نتيجة، «ولم يبق إلا مسألة القمع القضائي والتعويضات التي كانت من صلاحيات السلطة العثمانية».

- بعد هذه العملية الفاشلة، انحصر دور الحملة العسكرية الفرنسية في «المحافظة على الأمن» الذي وفّرته للمسيحيين، وفي مساعدتهم «على إعادة إسكانهم»[٦٦].

وهكذا، فقد انهمك رجال الحملة، فيما تبقى لهم من وقت في الجبل، في مساعدة المسيحيين العائدين على دفن موتاهم وترميم منازلهم وتأمين الغذاء والكساء والطبابة لهم[٦٧].

وكانت قوات الحملة الفرنسية قد استقرت، في النصف الأول من تشرين الأول/اكتوبر (١٨٦٠)، على النحو التالي:

١- **في بعبدا والحدث** : ٤ سرايا مشاة تعمل ضمن نطاق هاتين القريتين وضمن نطاق «قرى وادي شحرور وناحية الغرب التحتاني».

٢ - **في حمانا** : سرية واحدة تعمل ضمن نطاق قرى المتن كله.

٣- **في خان المديرج** : سريتان تعملان على فتح طريق الشام، وباقي المسالك والمعابر في فصل الشتاء.

٤ – في بتاتر : سرية.

٥ – في زحلة : ٣ سرايا تعمل ضمن نطاق «المدينة والقرى المحيطة بها».

٦ – في قب الياس : ٩ سرايا مشاة، وفصيلة مدفعية، وسريتا خيّالة، وهي تعمل ضمن نطاق البقاع «من زحلة إلى كفريّا» وتؤمن حراسة «المؤن والذخائر المجموعة في هذا الموقع».

٧ – في دير القمر : ٦ سرايا مشاة «تقوم بإعمار المدينة التي ستدين لنا بإعادة إعمارها، بصورة كاملة».

٨ – في بيت الدين : ٦ سرايا مشاة تعمل على حفظ النظام في منطقتي «المناصف والعرقوب».

٩ – في جبيل : سرية مشاة تساعد «السيد رينان» في مهمة «التنقيب عن الآثار».

١٠ – في بيروت : كتيبتان وسريتا خيّالة، والمدفعيّة: احتياط.

وبالإضافة إلى المهمات التي سبق ذكرها لهذه الوحدات في مراكزها ومواقعها المشار إليها، فقد كانت تهتم «بإعادة الأشياء التي سرقها الدروز من المسيحيين» ومساعدتهم «على إعادة بناء منازلهم»، وعلى استتباب النظام وتعهّد أمن المسيحيين فيها».

وينهي «بوفور» مذكراته هذه عن «الوضع في سوريا» بأنه:

«يجب أن يقوم في (جبل) لبنان نظام مسيحي هو، في الوقت نفسه، ضمان للمسيحيين في كل سوريا. وهذا النظام هو الذي كان قائماً قبل عام ١٨٤٠، على أن يصبح أكثر جذرية، وذلك بأن تُلحق موانئ صيدا وبيروت وطرابلس، وكذلك سهل البقاع، ونواحي حاصبيا، وراشيا، بهذه الحكومة

الصغيرة التي ستنطلق ما أن تضمن أوروبا قيامها. وإذا ما حصلنا على هذه الحكومة، فإننا نكون قد فعلنا الشيء الكثير لمستقبل مسألة لا يمكن أن تسوّى بشكل كامل إلا بالتفاهم الأوروبي التام، وهي المسألة الشرقية»[٦٨].

ترى، ألا يستحق الجنرال «دي بوفور دوتبول»، بسبب هذا الاقتراح، أن يكون «الأب الروحي» للكيان السياسي اللبناني الذي قام بعد ستين عاماً (عام ١٩٢٠) والذي نُسب، خطأ، إلى الجنرال «غورو»؟ هذا ما سوف نؤكّده خلال ما تبقى من البحث.

بعد هذه العملية المشتركة بين القوات العثمانية والفرنسية في الجبل، بدأ «بوفور» يتحرك، إما لوحده أو مع قواته، بشكلٍ مستقل عن تحرك القوات العثمانية التي تخضع لأوامر «فؤاد باشا»، وهكذا نراه يزور زحلة بتاريخ ٧ تشرين الأول/اكتوبر (١٨٦٠)، ثم يرسل كتيبة قناصة إلى «بتلون» بتاريخ ٩ منه، وسرية قناصة مع سريتين من فوج القتال الخامس إلى «بتاتر»، بينما يُبقي «العقيد كوبير» في قب الياس، ومعه ما تبقى من فوج القتال الخامس ومن «باقي المشاة»، مع «سريتي خيّالة، والإسعاف والقافلة والتموين»، ثم يعود إلى بيروت في مساء اليوم نفسه (٩ تشرين الأول)، مصدراً أوامره، قبل مغادرته قب الياس، إلى المقدم برويل «Preuil» للانتقال، مع سريتين أخريين من الخيّالة، إلى «كفريّا» بتاريخ ١٠ منه، لمراقبة السهل «في ضواحي جب جنين»، ومراقبة «المنافذ التي سوف نجدها خلف البلدان التي يجب أن نحتلها في الجبل»، ويعود هو إلى بيروت، في مساء اليوم نفسه (٩ تشرين الأول)[٦٩].

ولم تطل إقامة «بوفور» ببيروت، إذ إنه التحق، مساء ١٢ تشرين الأول، بالرتل الذي كان قد أرسله إلى بتاتر «لكي يجتاز البلاد الواقعة ما بين بيروت ودير القمر وقب الياس»، إلا أن معلومات وصلته بأن المسلحين الدروز يتجمعون

في «بيصور وعبيه» بقيادة «زعماء مهمين» منهم، مما «يثير القلق لدى المسيحيين، ويجعل طريق بيروت – دير القمر غير آمنة»، فقرّر أن ينفذ الخطة التالية:

– **الافتراض:** إذا طُرد الدروز من بيصور وعبيه فسيكون عليهم إما أن يذهبوا نزولاً، جنوباً بشرق، و«يلقوا بأنفسهم في وادي نهر القاضي»، أو أن «يذهبوا صعوداً (شرقاً) في وادي الصفا» ليبلغوا القمم الشرقية لجبل لبنان، «ويجتازوها، عند الحاجة، إلى جبل الشيخ... رغم وجود المخافر التركية»(٧٠).

لذلك، ينبغي «سد كل المنافذ» التي ربما يحاولون الهروب منها.

– **الخطة:** – «تتقدم ٣ سرايا من كتيبة القناصة المتمركزة في معسكر بتلون، حتى كفرنبرخ التي تشرف على نهر الصفا، فوق وادي هذا النهر.

– «يتقدم العقيد «أوسمون» (رئيس الأركان) مع ٣ سرايا من الزواف، لكي يتمركز في عين تراز، فوق نهر الصفا.

– «يتمركز العقيد «داريكو»، من فوج القتال ١٣، مع إحدى الكتيبتين (اللتين معه في بيت الدين) في كفرفاقود، بحيث يسدّ وادي نهر القاضي.

– «تكون جميع هذه المفارز في مواقعها فجر يوم ١٤ تشرين الأول».

– **المهمة:** «رد الدروز الذين يحاولون اختراق الحصار، ومطاردتهم، على أن لا يستعمل السلاح إلا ضد الذين يهربون أو يقاومون»(٧١).

– **التنفيذ:** صباح ١٤ تشرين الأول، ترك «بوفور» بتاتر «مع رتل متحرك مؤلف من سرية قناصة راجلين و٣ سرايا زواف... وفصيلة هندسة، وقطعتي مدفعية جبلية»، فكان «قبالة بيصور» عند ظهر اليوم نفسه، ودخل بيصور والتقى «عقّالها» بينما هرب «جميع الأهالي... باستثناء هؤلاء النفر من

المسنين»، وقد أنذر العقّال بوجوب «عودة جميع الأهالي إلى القرية قبل حلول الظلام».

– صباح يوم ١٥ تشرين الأول، توجّه «بوفور» بالرتل نفسه، إلى عبيه، فوصلها عند التاسعة صباحاً، وكما في بيصور، «هرب كل شباب هذه القرية بسلاحهم» عندما رأوا الرتل يتقدم، «وتفرقوا بين الصخور حيث لم تعد مطاردتهم ممكنة».

– من عبيه، توجّه «بوفور» إلى كفرمتى، «وهي قرية عرف أهلها بطباعهم السيئة جداً، وقد أنبئتُ أن فيها مقاومة، إلا أنني وجدت هناك، كما في كل مكان، أناساً يعلنون خضوعهم». ويعترف «بوفور»، بعد هذه الجولة، انه لم يجد مقاومة منذ خروجه من بيروت في ٢٧ أيلول، وكان قد اجتاز «كل الأماكن التي يمكن أن تبدي مثل تلك المقاومة».

من جهة أخرى، «تعرضت الكتيبة التي خرجت من بيت الدين، في أثناء انتقالها إلى عبيه، وعند وصولها إلى كفرفاقود، حيث يجب أن تتمركز، إلى إطلاق نار من مسلحين، من هذه القرية، كانوا يهربون عند اقتراب قواتنا، وقد ردّ جنودنا بطلقتين قتلت احداهما درزياً، وكان هذا الدرس كافياً لكي يأتي الأهالي، جميعهم، ليقدّموا اعتذارهم ويخلدوا إلى التعقل. أما باقي الأرتال فلم تتعرض لشيء، وكانت تدخل معسكراتها عند وصولي إلى بيت الدين مساء»(٧٢).
وهكذا انتهت هذه العملية بلا أية نتائج مهمة.

إنتقل «بوفور» من كفرمتى إلى دير القمر فوصلها صباح في ١٦ تشرين الأول حيث عزم على أن يقضي النهار فيها، إلا أنه لم يجد في دير القمر سوى «١٤٠ مواطناً من أصل نحو أربعة الاف» كان قد أعادهم إليها، وذلك رغم وجود متسلم تركي كان قد تركه «فؤاد باشا» فيها، ولكن هذا المتسلم لم يقدم أية

مساعدة إلى شعب دير القمر «البائس الذي يموت من الجوع، والذي عاد فنزح إلى بيروت». لذا، قرّر «بوفور» متابعة جولته إلى المختارة، فوصلها صباح اليوم نفسه، حيث قابل «أحمد باشا»، والي صيدا، الذي كان يقيم في قصر سعيد بك جنبلاط.

في صباح ١٧ منه، وصل «بوفور» إلى «بتلون» حيث سحب منها «كتيبة القناصة التي أصبح وجودها هناك بلا فائدة»، ثم زار «كفرنبرخ والفريديس والباروك» وهي «قرى مختلطة» كان «بوفور» قد أعاد إليها «قسماً كبيراً من أهلها المسيحيين»، ثم تابع جولته إلى «عين زحلتا» حيث بات ليلته هناك.

وفي ١٨ منه، التحق «بوفور» بالقوات التي كانت قد اجتمعت «بمجدل معوش» بعد العمليات التي نفذتها يومي ١٣ و١٤ المنصرمين[٧٣]. ويذكر «بوفور» في رسالته بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر انه زار، كذلك، في هذه الجولة: عين وزين، وشوريت، وبريح، والعزونية، وعين دارا[٧٤].

بعد هذه الجولة التي قام بها «بوفور» على قرى المثلث الممتد من بتاتر إلى بيصور فعبيه فكفرمتى فدير القمر فالمختارة فبتلون فعين زحلتا فمجدل معوش، والتي استمرت نحو أسبوع (من ١٢ إلى ١٨ تشرين الأول) انتقل، مع مواكبته «من الخيّالة، و٤ سرايا زواف» كان قد احتفظ بها تحت امرته، إلى حمانا، «حيث يوجد معمل فرنسي مهم للغزل»، فوصلها يوم ١٩ منه، ولكنه تلقى، في اليوم نفسه، رسالة من أوتري (Outrey) القنصل الفرنسي بدمشق، ينبئه فيها أن رحيله عن قب الياس ترك أثراً سيئاً للغاية لدى المسيحيين المهاجرين من دمشق والمنتقلين إلى بيروت، حيث اكتظت بهم طريق بيروت – دمشق، فاضطر للعودة إلى قب الياس ووصلها صباح ٢٠ منه. ولما رأى أن هذا الوضع «غير مقبول على الإطلاق»، وان دمشق «سوف تصبح فارغة تماماً من

المسيحيين، وتصبح بيروت مزدحمة أكثر من أي وقت مضى»، قرّر السفر إلى دمشق لمقابلة «فؤاد باشا» الذي كان لا يزال مقيماً فيها، واستدعى، لمرافقته في رحلته هذه «الزواف الذين كانوا قد توجهوا إلى بيروت»، كما قرّر أن يصطحب معه «٤ سرايا و٤ قطع مدفعية وسريتي قناصة» على أن يصل إلى دمشق صباح يوم ٢٣ منه، ولكنه لن يدخل دمشق إلا مع الخيّالة المواكبة له، أما باقي الوحدات فستنتظره في الديماس[٧٥]. إلا أنه عاد فألغى رحلته إلى دمشق بعد أن تلقى رسالة من «أوتري» تنبئه بأن «فؤاد باشا» «في طريقه إلى بيروت» وأن «عبد القادر الجزائري» الذي كان ينوي لقاءه في الديماس «مريض للغاية» ولا يستطيع لقاءه[٧٦].

ولكن «فؤاد باشا» وصل إلى قب الياس مساء ٢٣ منه، فاجتمع به «بوفور» صباح ٢٤، ثم تابع «فؤاد باشا»، بعدها، سفره إلى بيروت. وفي اليوم نفسه، عاد «بوفور» إلى بيروت بعد أن وجد أن بقاءه في معسكر قب الياس، «لم يعد ضرورياً»[٧٧].

ومن بيروت وبتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠، عاد «بوفور» ليطرح، من جديد، في رسالة منه إلى المارشال وزير الحربية الفرنسية، اقتراحه بمشروع دولة مسيحية في جبل لبنان، على أن تُلحق به «لتصريف منتجاته، موانئ طرابلس وبيروت وصيدا»، وأن تشمل هذه الدولة «كل الجبل، من عكار إلى القاسمية، ومن البحر إلى الليطاني، مع قسم من سهل البقاع... مضافاً إليه نواحي حاصبيا وراشيا»، وعلى أن توضع هذه البلاد «تحت القيادة المسيحية نفسها»، كما يقترح أن يحكم هذه الدولة أمير من الأسرة الشهابية «التي ينتمي إليها الأمير بشير الذي يدين له (جبل) لبنان بالهدوء النسبي طوال ٤٥ عاماً».
والأمير الذي يقترحه «بوفور» حاكماً «للبنان الجديد» هو «الأمير مجيد» حفيد

الأمير بشير الثاني الشهابي، وابن الأمير خليل[٧٨]. كما يقترح «لاستكمال تنظيم سوريا... سلطةً مسلمةً يجب أن تحل محل السلطة العثمانية في كل ولاية دمشق» ويقترح حاكماً لها «الأمير عبد القادر الجزائري»[٧٩].

أما الوضع الميداني لقوات الحملة في مطلع تشرين الثاني (١٨٦٠)، فقد حدّده «بوفور» لوزير الحربية على الشكل التالي:

- **في دير القمر:** ست سرايا «من قلب فوج القتال ١٣»، ومهمتها: الإسهام في إعادة بناء المدينة.
- **في بعبدا:** ٤ سرايا نخبة من فوج القتال ١٣، ومهمتها: الإسراع في إصلاح منازل البلدة.
- مستوصف «للناقهين... وكل الضعفاء الخارجين من المستشفى، والذين هم بحاجة إلى نقاهة طويلة».
- سريتان من سرايا النخبة من «فوج القتال الخامس» آتيتان من قب الياس، لتمضية فصل الشتاء مع سرايا النخبة من «فوج القتال ١٣».
- **في زحلة:** ٣ سرايا من «قلب فوج القتال الخامس» آتية من قب الياس ومهمتها: إعادة بناء المدينة.
- **في قب الياس:** سريتان تقيمان في قلعة قديمة تشرف على البلدة، مع مستوصف ومخازن للمؤن. (كان في قب الياس ١٢ سرية من قلب الفوج ١٣، أرسل ٣ منها إلى زحلة، و٢ إلى بعبدا، وبقي ٧ سرايا: ٢ منها في القلعة و٥ ظلت تحت الخيام في البلدة).

- سرية من كل من الفوجين، الأول والثاني، من قناصة افريقيا (سريتان).
- فصيلة مدفعية جبلية.
- مفرزة هندسة بقيادة العقيد كوبير.
- **في حمانا:** سرية نخبة (أتت من بيروت إلى حمانا بمهمة خاصة).
- **في بتاتر:** مماثل لحمانا.
- **في حرش الصنوبر ببيروت:** - الكتيبة ١٦ من القناصة الراجلين.
- كتيبة الزواف.
- سرية فوج الهوسار الأول.
- سرية فوج السباهي الثاني.
- مفرزة هندسة.
- **في بيت الدين:** بقي الوضع على حاله كما كان في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر (٦ سرايا مشاة + مفرزة هندسة، بقيادة العقيد داريكو).
- مفارز نقل تؤمن مختلف الخدمات في مختلف المواقع[٨٠].

ويذكر «بوفور»، في رسالة تالية إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أن لديه، في معسكر الصنوبر ببيروت، «كتيبة الزواف، وكتيبة القناصين، وسرية النقابين، وسلاح النقل البري»، كما يذكر أن لديه «مستشفى وملحقاته... ومصالح ووحدات إدارية»[٨١].

ويبدو أن الوضع الميداني لقوات الحملة قد استقر على ما ورد أعلاه، إذ إننا لم نعد نعثر، في الرسائل والتقارير التي كان يرسلها قائد الحملة إلى وزارة الحربية، ما ينبئ بأي تحرك جوهري، بل كانت معظم تقاريره تتعلق بأحوال البلاد وأوضاعها السياسية ورالإجتماعية والإقتصادية والطائفية وغيرها، مما

ليس له أية علاقة بمهمته الأساسية. وأهم ما ورد في هذه التقارير «مذكرات ومعلومات عن البلاد التي يجب أن تشكل حكومة لبنان» التي سبق أن اقترحها، ويدرس، في هذه المذكرات، أحوال مختلف الطوائف الواقعة ضمن الحدود الجغرافية للمناطق التي يقترح قيام دولة لبنان فيها[٨٢]، ويخلص، من كل ذلك، إلى اقتراح مشروع متكامل «لتشكيل حكومة لبنان» التي يجب أن تكون حدودها:

«- شمالاً: النهر الكبير.

«- شرقاً: قمم جبال لبنان الشرقية وجبل الشيخ بحيث يتم الاحتفاظ بالحدود الحالية (أي بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٨٦١ تاريخ وضع التقرير) لنواحي بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا.

«- جنوباً: الحدود الحالية للحولة وبلاد بشارة.

«- غرباً: البحر المتوسط.

«على أن تُضم بيروت وطرابلس وصيدا وضواحيها» إلى هذه الحكومة[٨٣].

وأكثر من ذلك فهو يقدّم جدولاً إحصائياً «للنواحي والأماكن الواجب جمعها لتشكيل حكومة لبنان»، فيحصي عدد السكان من كل طائفة وفي كل ناحية من هذه النواحي (الشمال والجبل والبقاع والجنوب وبيروت) مع أسماء الأسر النافذة والأسر الحاكمة في كل ناحية، وعدد الرجال المسلحين الذي يمكن أن يتوافر لكل طائفة في كل ناحية[٨٤]، بالإضافة إلى المداخيل المقدرة للدولة العتيدة. وعلى سبيل المثال، نراه يحسب:

عدد السكان (في الدولة المقترح تشكيلها):

- موارنة	٢٠٨١٨٠ نسمة.
- روم منشقون (أرثوذوكس)	٦٨٠٤٠ نسمة.
روم كاثوليك	٣٣٤٧٥ نسمة.
دروز	٤٤١٦٠ نسمة.
- متاولة (مسلمون شيعة)	٥٥١٧١ نسمة.
- مسلمون (سنة)	٧٦٨٦٥ نسمة.
- اسرائيليون	٢٠٦٠ نسمة.
مجموع السكان	**٤٨٧٩٥٠ نسمة.**
عدد البنادق	**٨٣٨٥٠ بندقية.**
الضرائب المجباة	**١٢٢٩٧ قرشاً.**

مدخول الدولة:

ضريبة الميري	١٢,٢٩٧,٠٠٠ قرش

الجمارك ومداخيل مختلفة:

- من بيروت	٦,٠١٠,٠٠٠ قرش
- من طرابلس	١,٥٠٠,٠٠٠ قرش
- من صيدا	٢,٠٦٠,٠٠٠ قرش
مجموع المداخيل	٢١,٨٦٧,٠٠٠ قرش

توزيع الرجال المسلحين على مختلف الطوائف:

- مسيحيون	٥٢٢٩٠ رجلاً
- دروز	٩٩٥٠ رجلاً
- مسلمون (سنة)	١١٢١٠ رجال
- متاولة (مسلمون شيعة)	١٠٤٠٠ رجل
المجموع	٨٣٨٥٠ رجلاً[٨٥]

بيروت في ١٥/شباط ١٨٦١

الجنرال قائد الحملة العسكرية على سوريا

بوفور

وبلغت الحماسة بالجنرال الفرنسي درجةً جعلته ينصرف إلى جمع التواقيع على عرائض من الأهلين (المسيحيين) تطالب «بحكومة مسيحية في لبنان»، وقد قدّم لوزارة الحربية الفرنسية وثيقة تحمل ٣٥٧١٣ توقيعاً من مختلف المناطق التي تدخل ضمن «الدولة» التي يقترحها[٨٦].

هـ - محاولات التمديد للحملة:

كان من المتفق عليه، وفقاً لبروتوكول ٣ آب/أغسطس، أن تنتهي مهمة الحملة العسكرية على سوريا بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٨٦١ (إذ إن المدة المحدّدة لمهمتها هي ستة أشهر فقط، ابتداءً من تاريخ اكتمال عديدها ببيروت، وذلك باتفاق تمّ بين الدول الست في ٥ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠).

إلاّ أنه، منذ أن وطأت أقدام جنود الحملة أرض سوريا، وبدأت بتنفيذ مهمتها، بدأ «توڤنيل» وزير الخارجية الفرنسية، التفكير في التمديد لها. وما أن طرح موضوع التمديد للبحث، من قبل فرنسا، حتى سارع «اللورد رسل» وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠، إلى رفض اقتراح التمديد جملة وتفصيلاً، ثم أعلن، في ٤ شباط/فبراير ١٨٦١، عن وجوب أن تغادر الحملة الفرنسية سوريا، وفقاً للاتفاق الذي تمّ بين الدول في ٥ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠، أي في ٥ آذار/مارس عام ١٨٦١، ولكنه اشترط أن يوافق الباب العالي على أي تمديد يمكن أن يقترح. ولم يعدم «توڤنيل» وسيلة للحصول على تأييد من بعض الدول الكبرى المعنية بالأمر، إذ دعا إلى مؤتمر للدول الست، يعقد في باريس بتاريخ ١٠ شباط/فبراير (١٨٦١) لدراسة هذه القضية، وقد رفض الباب العالي، في هذا المؤتمر، رفضاً قاطعاً، أي تمديد للحملة إلى ما بعد ٥ آذار/مارس ١٨٦١، وفقاً لما جاء في البروتوكول الذي حدّد

مدّة بقائها بستة أشهر، ووفقاً لاتفاق ٥ أيلول، متحملاً مسؤولية استتباب النظام والأمن في هذه البلاد (سوريا) بلا أية مساعدة خارجية، وأيده، في ذلك، مندوب انكلترا، ولكن باقي المؤتمرين (روسيا وبروسيا والنمسا) خذلوا كلاً من انكلترا والباب العالي، ووافقوا على التمديد للحملة لمدة شهرين آخرين اعتباراً من ٥ آذار/مارس ١٨٦١ ولغاية ٥ أيار/مايو ١٨٦١، ورغم ذلك، فقد رفض «توڤنيل» هذا القرار وأصرّ على أن يربط رحيل القوات الفرنسية من سوريا بإنهاء اللجنة الدولية مهمتها ببيروت، ووضع نظام جديد لجبل لبنان يحفظ استقراره واستتباب الأمن فيه. ولكن كلاً من الباب العالي وانكلترا رفضا ربط مهمة اللجنة الدولية بمهمة الحملة العسكرية، وأصرا على أن أهداف اللجنة تختلف عن أهداف الحملة، مع اصرارهما على رفض التمديد لشهرين، كما أقره المؤتمر في اجتماعه الأخير. وهكذا بدأت المفاوضات من جديد، تتقدم تارة وتتعثر أخرى، فمن جهة يصر «توڤنيل» على ربط مهمة الحملة بمهمة اللجنة، والتمديد للأولى حتى انتهاء الأخيرة من مهمتها، بينما ترفض انكلترا والباب العالي هذا الطرح رفضاً باتاً، بذريعة أن لا علاقة لمهمة الحملة بمهمة اللجنة من جهة، وأن بوسع الباب العالي تأمين الهدوء والاستقرار والنظام في الجبل، من جهة أخرى[٨٧].

وكان ممثلون للدول التي وقعت بروتوكول باريس (في ٣ آب) قد بدأوا يجتمعون ببيروت للبحث في أسباب الفتنة وتحديد مسؤوليات زعمائها، وتقدير الخسائر وتحديد العقوبات، وفي وضع نظام جديد لجبل لبنان يُلغى، بموجبه، نظام القائمقاميتين، وكان «بوفور» يتابع نشاط هذه اللجنة، ويضمّن تقاريره إلى وزير الحربية خلاصة لهذا النشاط، بالإضافة إلى العديد من المواضيع التي تضمنتها هذه التقارير (ويحسن العودة إليها بالتفصيل في كتابنا: فرنسا

والموارنة ولبنان أو في كتابنا: Corps expéditionnaire de Syrie 1860 - 61) والتي لا تمت، بأية صلة، إلى مهمته الأساسية. وفي الحقيقة، فقد تدخل «بوفور» في كل الشؤون الداخلية لأهالي جبل لبنان، حتى أدق التفاصيل وأصغرها، وكان مستفِزاً لفريق من الأهالي في تحيزه وتعصبه لطائفة دون أخرى في الجبل.

وبعد جولات عديدة من النقاش والحوار بين العواصم الست (باريس ولندن والاستانة وبطرسبرغ وبرلين وڤيينا)، وبعد أن تحرّج الموقف، من جديد، تحرجاً خطيراً، اقترح وزير خارجية بروسيا أن تمدّد مهمة الحملة ثلاثة أشهر فقط، كحدٍّ أقصى للاحتلال لا تمديد بعده. وعلى هذا الأساس، انعقد المؤتمر من جديد، في باريس بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٨٦١، وناقش المؤتمرون الأمر، ثم انتهوا إلى قرار بأن تمدّد مهمة الحملة ثلاثة أشهر، كحد أقصى غير قابل للتعديل، على أن تنتهي اللجنة الدولية من أعمالها مع انتهاء مدة الاحتلال هذه. وحدّد المؤتمر تاريخ ٥ حزيران/يونيو كحدٍّ أقصى لهذا الاحتلال، بحيث لا يبقى، بعده، أي جندي فرنسي على أرض سوريا[٨٨]. وقد وضعت الدول المشتركة في المؤتمر بروتوكولاً ألحقته باتفاقية حملت تاريخ ١٩ آذار/مارس ١٨٦١ ونصّت على التمديد لقوات الحملة حتى التاريخ المذكور (٥ حزيران) وذلك بموافقة جميع الدول المشاركة، باستثناء حكومتي بريطانيا والباب العالي، اللتين وافقتا مع التحفظ، وأصرتا على عدم الربط بين مهمة الحملة ومهمة اللجنة الأوروبية[٨٩].

وهكذا أنهى المؤتمر أكثر المشاكل تعقيداً، وإن لم يكن الحل مرضياً تماماً لفرنسا، مما اضطر اللجنة الدولية التي تجتمع ببيروت إلى تكثيف جلساتها لإنهاء عملها في الوقت المحدّد. وبالفعل، انتهت اللجنة من مهمتها،

بعد انتهاء المدّة المحدّدة للحملة بأيام، حيث وضعت نظام المتصرفية لجبل لبنان، وأقرته بتاريخ ٩ حزيران ١٨٦١[٩٠].

ويبدو من التقارير التي دأب قائد الحملة الجنرال «بوفور» على إرسالها إلى وزير الحربية الفرنسية، منذ آخر عملية عسكرية له في الجبل، وآخر توزيع تكتيكي لقواته فيه (مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠)، أن هذه القوات ظلت بعيدة عن القيام بأي نشاط عسكري ملموس طوال ما كان قد تبقى لها من مدة إقامتها في هذه البلاد، لذا، أخذت هذه القوات تتلهى بمساعدة الأهلين المهجرين من منازلهم وقراهم، للعودة إلى هذه المنازل والقرى، ومساعدتهم في الترميم وإعادة البناء لما تهدم منها، وإعادة المسروقات إلى أصحابها، ومساعدة المحتاجين والمعوزين، كما أخذت قيادتها تدبّج التقارير التي تتحدث عن أوضاع البلاد وأحوالها المعيشية والاجتماعية والطائفية وسواها، وتتلقى مختلف الشكاوى والعرائض وتعالج أسبابها[٩١].

أما أهم الأعمال التي قامت بها قوات الحملة في هذه الفترة، فهي تلك التي قامت بها القوات المتمركزة في دير القمر، حيث ساعدت على إعادة أهل هذه البلدة إليها، بعد إعادة إعمارها. ويبدو، من خلال التقارير المرسلة من قيادة القوة المتمركزة في هذه البلدة إلى قيادة الحملة، مدى اهتمام قيادة الحملة بدير القمر وسعيها لأن تستعيد هذه البلدة نشاطها وحيويتها وأهلها، وذلك بسبب ما تحظى به هذه البلدة المسيحية من موقع متميز في قلب الجبل الدرزي، وكانت تعزّز حاميتها، دوماً، بما تحتاجه من جند، حتى بلغ عدد السرايا في دير القمر، بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٨٦٠ «خمس سرايا»[٩٢]، كما كانت الحامية تزود أهالي البلدة بحاجاتهم للطبابة والدواء

والغذاء[٩٣]. إلا أن الحملة لم تتوانَ، في الوقت نفسه، عن ملاحقة تجمعات الدروز أينما كانت[٩٤].

وقد دأبت قيادة الحامية في دير القمر على رفع بيان عددي مفصل لقيادة الحملة، كل شهر، عن عدد السكان الذين عادوا من أهالي دير القمر إلى بلدتهم، وذلك بحسب مهنة كل منهم، ونثبت، فيما يلي، كنموذج لهذه البيانات العديدة، بيانين:

الأول: البيان العددي لأهالي دير القمر بتاريخ أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠.

والأخير: البيان العددي لأهالي دير القمر بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ١٨٦١.

ويتبين، من هذين البيانين اللذين تفصل بينهما فترة تمتد نحو ستة أشهر، أن عدد العائدين، من أهالي دير القمر، خلال هذه الفترة، قد بلغ نحو خمسماية نسمة، باعتبار أن عدد الأهالي الذين كانوا في البلدة، عند وضع البيان الأول، هو ٧٩٨ نسمة، وقد ارتفع هذا العدد عند وضع البيان الأخير (وهو البيان الذي وضعه قائد الحامية قبل مغادرة البلدة) إلى ١٢٦٧ نسمة.

وفيما يلي البيانان المذكوران:

و (أ) - البيان العددي لأهالي دير القمر بتاريخ أول تشرين الثاني/ ١٨٦٠

العائدون بحسب مهنتهم	في ٢٦ تشرين الأول	العائدون خلال ٥ أيام	في ١ تشرين الثاني
سلاحيون	١	–	١
حلاقون	٢	٣	٥
لحامون	٥	١	٦
خبازون	٣	–	٣
طرازون	١	–	١
أصحاب مقاهي	٥	١	٦
صانعو أدوات مطبخية	٣	١	٤
صانعو أحذية	٣٠	٩	٣٩
عطارون وبقالون	١	١	٢
مبيضون	١	١	٢
صانعو صابون	١	١	٢
حدادون	٧	١	٨
صانعو فراء	–	١	١
فلاحون	٣٦	–	٣٦
بناؤون	١٠	٤	١٤
بائعو مأكولات	١٣	١	١٤
بائعو أشياء مصنّعة	١٠	١٩	٢٩
بائعو فول وحمص	١	–	١
بيطريون	٥	٦	١١
نجارون	٣	٢	٥

العائدون بحسب مهنتهم	في ٢٦ تشرين الأول	العائدون خلال ٥ أيام	في ١ تشرين الثاني
بغالون	١٤	٦	٢٠
تجار	١١	٣	١٤
صاغة	٨	٨	١٦
صانعو قياطين*	٨	٧	١٥
سراجون	–	١	١
خياطون	٤	٥	٩
دباغون	٢	–	٢
صباغون	٢	–	٢
حياكون	٦٠	٣٥	٩٥
بلا مهنة	١٢	٤	١٦
المجموع	٢٥٩	١٢١	٣٨٠
نساء مع أزواجهن وبناتهن	٥٧	١٣	٧٠
أرامل	٧٥	٤٤	١١٩
أطفال من الجنسين مع أهلهم	١٣٣	٣٩	١٧٢
يتامى	٢٥	٣١	٥٦
المجموع العام	٥٤٩	٢٤٨	٧٩٧

بيت الدين في ٣ تشرين الثاني/١٨٦٠

العقيد قائد فوج القتال الثالث عشر

داريكو[٩٥]

❖ قيطان: حبال تفتل من خيوط الحرير ونحوه، والواحدة: قيطان، وجمعها: قياطين وهي من كلام العامة (محيط المحيط).

و (ب) - البيان العددي لأهالي دير القمر بتاريخ ٢٦ أيار/١٨٦١

العائدون بحسب مهنتهم	في ٢١ أيار	العائدون خلال ٥ أيام	في ٢٦ أيار
سلاحيون	٢	–	٢
حلاقون	٧	–	٧
لحامون	٧	–	٧
خبازون	٢	–	٢
طرازون	١	–	١
أصحاب مقاهي	٥	–	٥
صانعو أدوات مطبخية	٦	–	٦
صانعو أحذية	٤١	١	٤٢
مبيضون	٢	–	٢
صانعو صابون	١٠	–	١٠
سنكريون	١	–	١
حدادون	١٤	–	١٤
فلاحون	٣٦	–	٣٦
بناؤون	١٥	–	١٥
بائعو مأكولات	١٦	–	١٦
بائعو أشياء مصنّعة	٤٧	–	٤٧
بائعو فول وحمص	٢	–	٢
بيطريون	٨	–	٨
نجارون	٨	–	٨

العائدون بحسب مهنتهم	في ٢١ أيار	العائدون خلال ٥ أيام	في ٢٦ أيار
بغالون	٢١	–	٢١
تجار	٢٢	–	٢٢
صاغة	٢١	٢	٢٣
صانعو قياطين	٢٨	١	٢٩
سراجون	١	–	١
خياطون	٢٠	١	٢١
دباغون	٧	–	–
صباغون	٧	–	٧
حياكون	١١٠	٤	١١٤
بلا مهنة	٢٢	٢	٢٤
المجموع	٤٨٨	١١	٤٩٩
نساء مع أزواجهن وبناتهن	١٤٢	٣	١٤٥
أرامل	٢٢٨	٨	٢٣٦
أطفال من الجنسين مع أهلهم	٢٩٠	١٢	٣٠٢
يتامى	٨٥	–	٨٥
المجموع العام	١٢٣٣	٣٤	١٢٦٧

بيت الدين في ٢٦ أيار/مايو ١٨٦١

العقيد قائد فوج القتال الثالث عشر

داريكو[٩٦]

ز - رحيل الحملة:

ما أن شاع خبر قرب رحيل القوات الفرنسية عن الجبل حتى عمّت القرى المسيحية موجة من الحزن العميق، وبدأ المسيحيون يتهيأون «ليوم الرحيل» بشكل أقلق «الجنرال دي بوفور» قائد الحملة، مما جعله يكتب إلى وزير الحربية بباريس عارضاً له، بالتفصيل، الوضع المقلق للمسيحيين في الجبل، إذ جاء في إحدى رسائله:

«كلما اقترب موعد رحيلنا ازداد إحباط المسيحيين، وعبثاً نسعى إلى إفهامهم بأن سحب القوات الفرنسية لا يعني، إطلاقاً، التخلي عنهم، وأن عمل أوروبا سيستمر بشكل يؤمن لهم مستقبلهم، ولكنهم لا يستطيعون الركون إلى الأمن والإطمئنان إذا ما تركناهم في الأوضاع التي هم فيها، بلا حماية أخرى سوى هؤلاء الجنود العثمانيين أنفسهم، الذين يخشون منهم أكثر من خشيتهم لمسلمي البلاد، وأكثر من خشيتهم للدروز أنفسهم. وينتظر الجميع، بقلق، الحل الذي سوف يقرّر في القسطنطينية، كما أن معظمهم يستعد لمغادرة البلاد إذا لم تقدم له ضمانات جديّة»[٩٧].

وجاء في رسالة أخرى:

«يستحيل علينا أن نصف الحزن المبرح لهؤلاء التعساء، ومشاهد الأسى التي بدت عليهم عندما بدأت طلائع قواتنا تتجه نحو المرفأ لتبحر مغادرة. فقد ظل مقري العام، طوال يومين، محاطاً بحشود اللاجئين الذين كان يستحيل إبعادهم بدون استخدام القوة. وكانوا، جميعهم، يبكون ويتضرعون إلينا أن لا نتركهم أبداً، كما كان الأرامل واليتامى، من دمشق ودير القمر، يطلقون صرخات ممزقة، ويتعلقون بجنودنا الذين يمرّون، وهم يريدون أن يبحروا معهم، ويتركوا البلاد.

«وفي صور وصيدا، تكررت المشاهد نفسها عند رحيل السرايا التي كانت تحتل هاتين المدينتين. وفي حمانا، ورغم الجهود التي بذلها الضابط قائد المفرزة، فقد أتى كل الأهالي، تقريباً، إلى بيروت، وقد تمكن، بعناء شديد، أن يُبقي بعض النسوة لإطعام دود الحرير، المورد الوحيد لهؤلاء الأهالي.

«وفي دير القمر، لم يكن ممكناً منع الذعر بين الأهالي، فلا وجود قواتنا التي كان عليها أن تبقى، بعد، لبضعة أيام، في هذا الموقع، ولا نصائح ضباطنا، استطاعت منعه، إذ توقفت الأعمال فوراً، وتُركت الأنوال، وبدأ كل واحد يستعد للذهاب إلى بيروت. وفي ٢٩ أيار ترك قسم من الأهالي البلدة، مخلّفين وراءهم المنازل التي أعادوا بناءها بكثير من العناء، وتاركين محاصيلهم ودود الحرير، ليلجأوا إلى الساحل، وهم مصمّمون على أن يبحروا مع قواتنا مغادرين»[٩٨].

وجاء في رسالة ثالثة:

«وأما دير القمر، فلم يبق فيها، حتى الأمس (٦ حزيران)، سوى ماية من الرجال ونحو مايتي امرأة، وقد اتخذ هؤلاء قراراً بالبقاء في البلدة لرعاية دود الحرير، مما يؤكّد أن عودة أهالي دير القمر إلى بلدتهم، كما ورد في الإحصاءات التي قدّمنا، لم يكن إلا بسبب ما شعروا به من أمن وطمأنينة لوجود القوات الفرنسية في البلدة».

ويستطرد «بوفور» في الرسالة نفسها:

«كان وداع المسيحيين، الذين تجمهروا على الطرق التي سلكتها مفارزنا نحو بيروت، ويأسهم ودموعهم، وكذلك المظاهر اللطيفة التي أبداها الدروز أنفسهم، برهاناً كافياً على التعاطف الذي أوحى به جنودنا الشجعان للجميع، وعلى الحسرة التي تركتها فرنسا في هذه البلاد التعيسة، حيث لن تمحى، إلى الأبد، ذكرى تدخلها الكريم، والخير الذي صنعته»[٩٩].

البلاد التعيسة؟

حقاً، إنها بلاد تعيسة، ودليل ذلك ان الحرب - الفتنة التي اندلعت عام ١٨٦٠ والتي أدّت إلى احتلال القوات الفرنسية لجبل لبنان، اندلعت، هي نفسها، في فترات متلاحقة بعد ذلك (١٩٢٠ و١٩٥٨ و١٩٧٥) وآخرها تلك الحرب المريرة التي لا نزال نعاني من آثارها إلى اليوم.

وستظل «البلاد التعيسة» عرضة لهذه الحروب ما دام يحكمها نظام طائفي بغيض لم نجد، بعد، حاكماً جريئاً مقداماً ينقذ الشعب والوطن منه ومن ويلاته وسيئاته، حاضراً ومستقبلاً.

وكان عديد قوات الحملة الفرنسية على سوريا قد بلغ، عشية مغادرتها للبلاد، وبالتحديد في أول أيار/مايو ١٨٦١، ٧٢١٨ رجلاً، موزّعين على الشكل التالي:

الفوج	العديد
- القناصة الراجلون: الكتيبة السادسة عشرة	٧٨٢
- فوج القتال الخامس:	
- الأركان	٩٧
- الكتيبة الأولى	٨٧٣
- قسم من الكتيبة الثانية	٨٥٧
- فوج القتال الثالث عشر:	
- الأركان	٨٩
- الكتيبة الأولى	٨٥٢
- الكتيبة الثانية	٨٥٤
- فوج الزواف الأول: (الكتيبة الأولى)	٩٢٢

الفوج	العديد
- فوج الهوسار الأول: (السرية الأولى)	١٧١
- الفوج الأول من قناصة افريقيا:	١٩٣
- الأركان	
- السرية الثالثة	
- الفوج الثالث من قناصة افريقيا:	١٨٢
- الأركان	
- السرية الثالثة	
- فوج السباهي الثاني	١٥٢
- فوج المدفعية الأول: (البطارية الخامسة)	٩٤
- السرية الأولى من قفل المدفعية	١٤١
- فوج المدفعية العاشر: (البطارية الأولى)	٢٠١
- فوج الهندسة الثاني: (الكتيبة الثانية، السرية السادسة)	١٥٦
- سواقون	٢١
- عمال المدفعية (السرية السادسة)	١٥
- سلاحي (قرداحي) مدفعية	١٣
- قفل النقل والتموين العسكري:	
- السرية الثانية	٢١٦
- السرية الثالثة	١٩٢
- عمال الإدارة:	
- الفصيلة الأولى	٢٦
- الفصيلة الحادية عشرة	١١٠
- الفصيلة الخامسة عشرة	١٩
المجموع	٧٢١٨[١٠٠]

وبما أن الحملة العسكرية على سوريا «لا يمكنها أن تبقى بعد ٥ حزيران»، فقد أصدر المارشال «راندون» وزير الحربية الفرنسية، أمراً إلى البحرية الفرنسية بالاستعداد «لكي تبحر بقوات هذه الحملة، حتى ذلك التاريخ، وعلى الوجه التالي:

١ - إلى فرنسا:

القوة	الوجهة
- فوج القتال الخامس	إلى بلوا
- فوج القتال الثالث عشر	إلى تولون
- الكتيبة السادسة عشرة من القناصة الراجلين	إلى تولوز
- السرية الأولى من فوج الهوسار الأول	إلى كليرمون فيرّان
- البطارية الأولى من فوج المدفعية العاشر	إلى تولوز
- مفرزة من السرية السادسة لعمال المدفعية	إلى ليون
- سرية من النقابين ومفرزة من النقابين السواقين من الفوج الثاني للهندسة	إلى آراس
- ٣ مفارز من الفصائل الأولى والحادية عشرة والخامسة عشرة لعمال الإدارة، ومفرزة مشاة، ومفرزة جندرمة.	تجد هذه القوات، عند إبرارها، الأوامر التي توجهها إلى مراكزها.

٢ - إلى الجزائر:

القوة	الوجهة
- كتيبة من فوج الزواف الأول - سرية من فوج قناصة افريقيا الأول - بطارية من فوج المدفعية الأول - سرية من الكتيبة الأولى لقفل المدفعية - سرية من الكتيبة الثانية لقفل النقل والتموين العسكري - مفرزة من سلاحيي المدفعية	- إلى فرقة الجزائر
- سرية من فوج الزواف الثاني - سرية من الكتيبة الثالثة لقفل النقل والتموين العسكري	- إلى فرقة وهران
- سرية من الفوج الثالث لقناصة افريقيا	- إلى قسنطينة[١٠١]

(وكانت الفرقة الأولى في مدينة الجزائر والفرقة الثانية في مدينة وهران والفرقة الثالثة في مدينة قسنطينة)(١٠٢).

ويبدي المارشال «راندون»، وزير الحربية الفرنسية، في أمره هذا إلى الجنرال دي بوفور» قائد الحملة، إصراراً واضحاً على أن يأخذ «كل الاستعدادات اللازمة لجمع الأشخاص والمعدات في المرفأ بشكل يمكّنهم من الإبحار قبل انتهاء الفترة المحدّدة لبقائنا في سوريا» وإفادته «بشكل صحيح جداً، عن تنفيذ التدابير بهذا الصدد»(١٠٣).

وتنفيذاً لهذا الأمر، أبحرت قوات الحملة، في الوقت المحدّد، إلى كل من فرنسا والجزائر، كما خطّط لها، فأبحر:

١ - **إلى فرنسا:** ٢١٥ ضابطاً و٥١١٦ رتيباً وفرداً و٥٩٩ جواداً وبغلاً.

٢ - **إلى الجزائر:** ٧٥ ضابطاً و٢٠٧٢ رتيباً وفرداً و١٠٢٦ جواداً وبغلاً(١٠٤).

وبعد رحيل القوات البرية الفرنسية، بقي الأسطول الفرنسي، بقيادة الأميرال (الفريق البحري) «لوباربييه دي تينان Le Barbier de Tinan» في المياه السورية، حيث جعل مقر قيادته في الباخرة «لابريتاني La Bretagne» وكان يساعده في القيادة كل من: النقيب «جيكل دي توش Gicquel des touches» والنقيب «دي لاغرينادير De la Grenadière» قائد سفينة «الموغادور Le Mogador» (وقد رقي هذان الضابطان، في الفترة نفسها، إلى رتبة مساعد أميرال (عميد بحري Contre-Amiral) وكان هذا الأسطول يضم السفن الحربية التالية:

لابريتاني، والموغادور، والإيلو (L'Eylau)، والكولبير (Le Colbert) ولوفونتينوا (Le Fontenoy)، ولوكاتون (Le Caton)(١٠٥)، وكانت مهمته:

«مراقبة الشواطئ السورية، وحماية المسيحيين الذين كانوا ضحايا مجازر ١٨٦٠ ومساعدتهم ما أمكن، وأخيراً المتابعة، عن قرب، للأحداث التي ستجري، في لبنان، بعد رحيل الجيش (الفرنسي)، وخصوصاً تركيز النظام الجديد (لجبل) لبنان»(١٠٦).

ويقول الجنرال «ديكرو» في مذكراته: «عند رحيلنا، كان الأسطول الإنكليزي قد كبر كثيراً، حتى أن الجيش الفرنسي بدا، وهو مغادر، كأنه يقوم باستعراض أمام ذلك الأسطول. وقد ظل الإنكليز أسياد البحر والساحل السوري على الإطلاق، بينما رحلنا، نحن، دون أن نترك، ولو ذكرى، لمرورنا...

«لقد قام جنود الجيش الفرنسي بمهمة رحمة أكثر منها حملة عسكرية»(١٠٧).

وكان اللورد «رسل» وزير الخارجية البريطانية، قد أخبر سفيره بباريس، اللورد «كولي»، في رسالة منه بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٨٦١، ان الحكومة البريطانية قد أمرت «بإعداد أسطول بحري للمرابطة على طول السواحل (السورية) بدءاً من أول أيار وحتى نهاية الصيف»، وذلك بهدف «تخويف أولئك الذين يمكن أن يكونوا مستعدين لاستئناف المجازر التي جرت في العام المنصرم»، ويستطرد اللورد «رسل» قائلاً، في رسالته، إن الحكومة البريطانية ستكون سعيدة «إذا عملت بالإتفاق مع الحكومة الفرنسية، لتحقيق هذا الهدف»(١٠٨).

ح - نتائج الحملة:

وفي نقد لسلوك قوات الحملة الفرنسية على سوريا، نستمع إلى المؤرخ الإنكليزي الكولونيل تشرشل، الذي عاصر تلك الأحداث يقول، بتهكم شديد:

«وأخيراً، حان اليوم الذي تأجل طويلاً ولم يكن ممكناً تجنبه، وأشرقت شمس الخامس من حزيران على العلم الفرنسي المثلث الألوان، تطرح أشعتها اللماعة على خزيهم، ويبحر الزواف الشجعان، مستترين بظلام الليل، خلسة. لقد كان هناك شعور عام بالرثاء لهذا التراجع المثير للشفقه، لحرس متقدم لأمة عظيمة»[١٠٩].

ويصف الأميرال «دي توش» رئيس أركان الأسطول الفرنسي على سواحل سوريا، الجنرال دي بوفور» بقوله: «كان من الصعب أن تعهد قيادة الحملة الفرنسية إلى أيد أكثر عجزاً»[١١٠]، ويعلق «روشمونتكس» على ذلك بقوله: «يبدو هذا الحكم، لأكثر المؤرخين، قاسياً أكثر من اللازم، خصوصاً أنه لم يأخذ بالاعتبار وضع الجنرال الذي غادر فرنسا دون توجيهات محدّدة، وقد أعطي السلطات الكاملة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية، وفي الوقت نفسه، نُصح بأن يتحاشى كل عمل يمكن أن يثير انفعال الحكومة الإنكليزية»[١١١]. وفي هذا السياق نفسه، يرى «بوجولا» أن الامبراطور «قمّط (كبّل) الجنرال وجنوده، وانتزع منهم حرية الحركة»[١١٢].

أما الجنرال «ديكرو»، وهو قائد المشاة في الحملة والرجل الثاني بعد «دي بوفور»، فهو يرى أنه كان على الجنرال أن يعمل بنصيحة اللورد «ديفرين» الذي اقترح «أن نسير إلى دمشق مباشرة»، وفي هذه الحالة، «كان يمكننا أن نأخذ دمشق كهدف، فنصل إليها بسير سريع، وننذر المدينة بالاستسلام، مطالبين بتسليم المجرمين الرئيسيين، ونقدم لهم، في المكان نفسه، مثلاً صارخاً، إذ نعسكر، بخيّالتنا، في الجامع الكبير، خلال ٤٨ ساعة، ثم نعود إلى بيروت، وبعدها نستطيع الإبحار عائدين، تاركين لمؤتمر الممثلين مسألة تسوية شؤون إعادة تنظيم (جبل) لبنان»[١١٣].

وفي رسالته إلى زوجته بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠، يذكر الجنرال «ديكرو» أن العسكريين الفرنسيين يأتون إليه ويشكون من تقصير الجنرال «بوفور» في القيام بواجباته تجاه جيشه، وانشغاله بأمور ليست من مهمته، وأنه خاضع لفؤاد باشا ومنساق إليه «الأمر الذي يهدّد تدخلنا بأن يصبح مسيئاً لنفوذنا، وللسبب الذي أتينا ندافع عنه»[١١٤]. ثم إنه لا يتردّد في وصفه (في رسالته لزوجته بتاريخ ٢٤ من الشهر نفسه) بأنه «ذو تفكير متوسط... يشعر أنه مسحوق بالصعوبات التي تكتنفه... ومثل كل ذوي الطباع الضعيفة، فهو يخشى من تسلط القريبين منه، ويفضل أن يمنح ثقته لمن دونه رتبة بدلاً من أن يستمع إلى مستشاريه الطبيعيين... وهو يتراجع أمام فكرة أن يجد فيّ مساعداً له»[١١٥].

ويتابع «ديكرو» وصف رئيسه، في رسالة أخرى لزوجته بتاريخ أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠ قائلاً: «ليس لديه إلا قليل من الاستمرارية في أفكاره، ينقصه التركيز، ولا يمكن الاستناد إلى كلامه وأفعاله لاعتماد رأي ما»[١١٦]. ويتحدث «ديكرو» في إحدى رسائله إلى زوجته (بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠) بغضب ظاهر، إذ يقول «إن قواتنا لم تظهر إلا حيث أراد فؤاد باشا توجيهها»، ثم يستطرد «في الحقيقة، ما أراه هنا يثير الغضب، لأن هذا التدخل الفرنسي الذي كان يمكن أن تكون له نتائج جدية على صعيد نفوذنا في الشرق، ستكون نتيجته انعدام هذا النفوذ كلياً»[١١٧].

وفي رسالة منه إلى أخيه، يقول «ديكرو» عن رئيسه الجنرال «دي بوفور»: «ناسياً تماماً دوره العسكري، تدخل الجنرال في كل المهاترات وكل المناقشات غير المجدية في اللجنة (الدولية)»[١١٨].

كذلك ينتقد الأميرال «دي توش» الجنرال «دي بوفور» لأنه لم يتقدم، بحملته، إلى دمشق، ويعاقبها، ويشاطره «اوتري»، قنصل فرنسا بدمشق، رأيه هذا[١١٩].

وينتقد «روشمونتكس» بدوره، الجنرال «دي بوفور» خصوصاً عندما قام بالعملية المشتركة، مع فؤاد باشا، باتجاه دير القمر (فؤاد باشا من صيدا والجنرال من بيروت)، حيث «انتظم الأتراك على طول المنافذ التي توصل إلى حوران، ولكنهم وصلوا متأخرين بالقدر الذي يسمح للدروز بالهرب، وقد استاء حتى الانكليز، من هذا السلوك». أما الجنرال «دي بوفور» «الذي أُهين وأُذل»، فقد «شعر، متأخراً، بأنه قد خُدع من قبل الماكر فؤاد باشا الذي كانت مهمته محاصرة الدروز، ففعل العكس بالقدر الذي سمح للدروز بالهرب واللجوء إلى حوران»[١٢٠].

ويستطرد «روشمونتكس» أن الجنرال كان قد تلقى معلومات من القنصل «اوتري» عن الحالة المزرية التي يعيشها مسيحيو دمشق، فقرّر الذهاب إلى دمشق «لتدارك الأمر وتطمين المسيحيين»، ولكن فؤاد باشا، الذي كان عائداً من دمشق إلى بيروت، حديثاً، علم بنوايا الجنرال، فطمأنه «بأن النظام والهدوء مستتبان في دمشق»، وانه يرفض أن يقوم الجنرال بهذه الرحلة، لأن «الأسباب التي يجب أن تبرر ظهور الجنرال «دي بوفور» في دمشق غير متوافرة»، وبعدها «لم يغادر الجنرال بيروت للقيام بأية عملية عسكرية، وآلى على نفسه أن لا يهتم، من الآن وصاعداً، إلا بالسياسة والأمن والوضع المادي، وتنظيم لبنان»، وفي الواقع، فإنه «منذ هذا الوقت، صرف الجنرال «دي بوفور» جهده لمهمته السياسية، وصار يهتم قليلاً بقواته»[١٢١].

فهل كان «بوفور» يعتبر «أن مهمته انسانية - كما قال مؤرخه: لويه Louet - لذا، فهو أراد أن يضع نفسه فوق المجد الهزيل الذي يمنحه إياه انتصار جيشه على الدروز»؟[١٢٢].

وهل صحيح أن الجنرال «دي بوفور» قائد الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ - ١٨٦١ كان سيئاً إلى هذا الحد؟ أم أن ما يكتنف هذه الآراء من مشاعر الكره والحقد والغيرة، بالإضافة إلى التعصب الطائفي البغيض الأعمى، هو الذي سعّر مشاعر المقربين منه، بل أعوانه الذين يلونه مباشرة في الرتبة والمسؤولية؟ أسئلة ما زالت مطروحة منذ قرن وثلث القرن، والجواب الوحيد الممكن عليها هو أن «دي بوفور» كان، كزملائه في الحملة، مليئاً بمشاعر الحقد والكره للمسلمين، وللدروز خصوصاً، ولكن لم يكن لديه من الذكاء والدهاء والحنكة ما يجعله بمستوى ممثل السلطنة، فؤاد باشا، الذي وصفه «ديكرو» بقوله إنه كان «رجلاً متفوقاً بلا جدال، فهو يجمع نسبة عالية من الذكاء إلى نسبة عالية من الثقافة، إلى إدراك تام لكل المسائل الأوروبية المعاصرة، وأخيراً، إلى نشاط ملحوظ»[١٢٣]، مما جعل المقارنة غير متكافئة، إطلاقاً، بين القائد الفرنسي المحدود والسياسي العثماني المحنك. إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن هذه الحملة، وقائدها، قد تركا، في التاريخ اللبناني، بصمات لم تُنسَ بعد، وربما لن تنسى أبداً، خصوصاً أن «الجنرال دي بوفور دوتبول» نفسه، هو الذي اقترح إنشاء الكيان اللبناني الذي أنشئ بعد اقتراحه بنحو ستين عاماً.

الحواشي

(١) أبو شقرا، يوسف خطار، الحركات في لبنان، ص ٩٩.

(٢) راجع «رسائل الحماية» التي وجّهها الملك لويس الرابع عشر، ملك فرنسا، و«حامي الموارنة» إلى موارنة جبل لبنان بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٦٤٩.

(Ristelhueber, R. Les Traditions françaises au Liban, pp. 117 - 118).

(٣) فريد بك، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ٥٢٧. وقد أرسل «المركيز دي لافاليت»، سفير فرنسا في الآستانة، إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، من بيرا Péra بتاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٨٦٠، برقية تفيد أن مجزرة جرت في دمشق بتاريخ ٩ تموز/يوليو، و«أن عدداً من الرجال قد قتل، وأن النساء قد أخذن سبايا، وأن القنصليات قد أحرقت، باستثناء قنصلية انكلترا، وأن قناصل كل من فرنسا وروسيا واليونان قد لجأوا إلى (الأمير) عبد القادر (الجزائري)، وأن موقف السلطات العثمانية منعدم»، كما أرسلت برقيات مماثلة بهذا الشأن إلى «توفنيل» من قائدي السفينتين: لارونسيير La Roncière والأجاكسيو L'Ajaccio.

(Foreign office, correspondence, Affairs of Syria, 1860-1861, part I, No.11, p. 9).

(٤) حتي، فيليب، لبنان في التاريخ، ص ٥٣٣.

(٥) كوثراني، وجيه، الاتجاهات الإجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ص ٧١ - ٧٢. وانظر: اسماعيل، عادل، السياسة الدولية في المشرق العربي، ج: ٣ : ٢٦٧ و٢٧١ - ٢٧٢ و٢٨٧. و:

Chevallier, D. La Société du Mont-Liban, p. 284.

والأمير عبد القادر الجزائري هو عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى الحسني الجزائري، ولد في ناحية وهران بالجزائر عام ١٨٠٧ حيث تلقى علومه في وهران، ثم زار مكة المكرمة، والمدينة المنورة حاجاً، وزار دمشق وبغداد عام ١٨٢٥. وقد بايعه الجزائريون أميراً عليهم (خلفاً لوالده محي الدين الذي كان طاعناً في السن) وقائداً لجهادهم ضد الاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٢، فخاض، ضد الفرنسيين، معارك تميزت بالبطولة والبسالة حتى ذاع صيته في العالم. ولكن اتفاق سلطان مراكش (عبد الرحمن بن

هشام) مع الفرنسيين ومهادنته لهم أضعفا قدرة عبد القادر وأنصاره على المقاومة، فاستسلم للسلطات الفرنسية عام ١٨٤٧، ونفته هذه السلطات إلى تولون ثم آمبواز بفرنسا، حيث أقام فيها أربع سنوات ونيف أطلق نابوليون الثالث، بعدها، سراحه على أن يظل في المنفى، فاختار دمشق مقراً له عام ١٨٥٤، وتوفي فيها عام ١٨٨٢، عن عمر يناهز الخامسة والسبعين. وقد دفن في المدينة نفسها، في سفح جبل قاسيون، وبجوار ضريح الشيخ محي الدين بن عربي، إلى أن نقلت رفاته إلى الجزائر عام ١٩٦٦ (بعد الاستقلال). وقد اشتهر بحمايته لمسيحيي دمشق في أحداث عام ١٨٦٠ (الزركلي، خير الدين، الاعلام، ج ٤: ٤٦، والعقاد، صلاح، المغرب العربي، ص ١٠٨ - ١٣٢).

(٦) اسماعيل، المرجع السابق، ج ٣: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٧) فريد بك، محمد، المرجع السابق، ص ٥٢٨.

(٨) اسماعيل، المرجع السابق، ج ٣: ٢٦٠.

(٩) فريد بك، المرجع السابق، ص ٥١٥، وانظر: اسماعيل، م. ن. ج ٣: ٢٥٩.

(١٠) فريد بك، م. ن. ص ٤٨٤ - ٤٨٩، وانظر اسماعيل، م. ن. ص. ن.

(١١) اسماعيل، م. ن. ج ٣: ٢٦٣.

(١٢) م. ن. ص ٢٦٠، وكانت فرنسا قد طلبت، في الوقت نفسه، من السلطنة العثمانية السماح بإيفاد لجنة أوروبية إلى سوريا «للتحقيق» وذلك بموافقة الباب العالي، وبهدف «إدخال التعديلات، التي أضحت ضرورية، على ترتيبات ١٨٤٥»، كما طلبت إرسال حملة عسكرية إلى سوريا «للإسهام في إعادة النظام في هذه الولاية»، على أن يتم اتفاق بين الباب العالي والدول الكبرى «لتنظيم هاتين النقطتين». (مذكرة من «توفنيل» وزير خارجية فرنسا، إلى الباب العالي بالآستانة، بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٨٦٠).

(De Testa, Recueil, T.VI, pp. 93 - 94).

وقد وافق الباب العالي على إرسال هذه اللجنة ضمن شروط (Ibid, p. 94).

ويذكر «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، في رسالة منه إلى الكونت «برسينيي» سفير فرنسا بلندن، بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٨٦٠، (نقلت إلى رئيس الوزارة البريطانية، اللورد رسل، في ٢٥ منه)، ان «ليست، فقط، أحداث (جبل) لبنان هي التي أملت علينا قراراتنا، وإنما، كذلك، مجازر دمشق هي التي جعلتنا نقرّر أن نلفت انتباه الدول الكبرى لضرورة القيام بعمل مباشر وحيوي».

(Foreign office, Op. cit. part I, No. 30, p. 19).

(١٣) - Foreign office, Op. cit. No. 23, p. 15.

(١٤) - Ibid.

(١٥) - Ibid.

(١٦) - Ibid.

(١٧) - Ibid, p. 16.

(١٨) اسماعيل، المرجع السابق، ج ٣: ص ٢٦٤. وفي رسالة (برقية) من السلطان العثماني إلى امبراطور فرنسا بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ١٨٦٠، أعرب السلطان عن ألمه للأحداث التي تجري في سوريا، وأبلغ الامبراطور الفرنسي أنه سوف يستخدم كل قوته لاستتباب الأمن والنظام ومعاقبة المجرمين بقساوة، وتأمين العدالة للجميع، وأنه أوكل إلى وزير خارجيته «فؤاد باشا» تنفيذ هذه المهمة.

(Foreign office, Op. cit. Part I, incl. 3 in No. 57, p. 27).

وكان السلطان قد أرسل برقية مماثلة إلى ملكة انكلترا بتاريخ ١٦ تموز/يوليو.

(Ibid, part I, incl. in No. 42, p. 32).

(١٩) اسماعيل، م. ن. ص ٢٥٩.

(٢٠) م. ن. ص ٢٦٢، وانظر، بهذا الصدد، رسالة «الكونت برسيني C. Persigny» سفير فرنسا بلندن، إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ١٨٦٠.

(De Testa, Recueil, T. VI, pp. 97 - 98).

(٢١) - Ismaïl, A. Documents dipl. et consulaires, T. 29, p. 50.

(٢٢) - Ismaïl, Ibid, pp. 49 - 51 et: Foreign office, Op. cit. part I, incl. 39, pp. 20 - 30.

وانظر كتابنا: «فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٥٨ – ٥٩»، وهو تعريب للوثائق الفرنسية للحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ – ١٨٦١ مأخوذة من وثائق «فنسين – مصلحة التاريخ لجيش البر الفرنسي» - «Service Historique de L'Armée de Terre Vincennes». وانظر، كذلك، النص الفرنسي للبروتوكول في: Soueid, Y. corps expéditionnaire de Syrie, 1860 - 1861, PP. 36 - 37.

(٢٣) - Ismaïl, Ibid, p. 51.

(٢٤) - Ibid, pp. 52 - 53, et: Foreign office, Op. cit. incl. in No. 41, p. 32.

(٢٤ مكرر) - Foreign office, Op. cit. part I, No. 142, p. 131.

وقد أحيلت هذه الرسالة إلى اللورد «رسل» بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠.

(٢٥) - De Testa, Op. cit. pp. 101 - 102.

(٢٦) - Foreign office, Op. cit. No. 130, p. 114.

ويبدو أن شيئاً من ذلك قد تحقّق، فقد جاء في رسالة وجّهها «بورتالي» إلى الجنرال «دي بوفور» بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠ انه، خلال صعود قوات الحملة إلى الجبل «ارتكب المسيحيون ما بين ٢٥ و٣٠ جريمة قتل ضد الدروز، كما نهبت قرى درزية مختلفة تقع على مسافة قريبة من الطريق التي سلكتها قواتنا. وكان المسيحيون يقولون لمن يريد أن يسمع انهم مدعومون من الجنرال، وأن هذه الأفعال تتم بأمره، ولكنه لا يريد أن يبدو مشاركاً بها». (سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٤٧٣). وانظر: Soueid, op, cit. P. 415.

ويؤكّد «العقيقي» ذلك إذ يقول: «طلعت العساكر الفرنساوية إلى دير القمر... وكان معهم جمهور من نصارى تلك الناحية، وأما الدروز ففرّوا هاربين من أمامهم، وكانوا يصطادون البعض منهم وقتلوا منهم أناس»، (العقيقي، ثورة وفتنة، ص ١٢١). كما يذكر «طربين» أن «فؤاد باشا» احتج لدى «بوفور دوتبول» بسبب ما يرتكبه المسيحيون من «الجرائم والتعديات في أعقاب الحملة» (طربين، أزمة الحكم في لبنان، ص ١٤٣). وقد أكد هذه التعديات «المركيز دي لاڤاليت» سفير فرنسا في الآستانة، في رسالة منه إلى «توڤنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠، إذ قال «إن المسيحيين، الذين سبقوا جيشنا أو تبعوه، ارتكبوا أفعالاً مخزية ضد الشيوخ والنساء الدروز الذين كانوا يهربون أمام قواتنا» (Ismaïl, Documents, T.29, p. 256). كما أكّدها «تشرشل» في كتابه «الدروز والموارنة» إذ ذكر أنه «مشى، خلف القوات الفرنسية، بضع مئات من المسيحيين الذين أقدموا على ارتكاب تجاوزات» بحق الدروز، فذبحوا «ما يقارب الماية درزي، بينهم بعض النسوة».

(Churchill, the Druzes and the Maronites, p. 247).

وقد شجبت تلك الأفعال جريدة «التايمس» اللندنية بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠.

(٢٧) اسماعيل، السياسة الدولية، ج ٣: ٢٦٣.

(٢٨) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ٢٤٠.

(٢٩) - Chevallier, Dominique, la Société du Mont-Liban, p. 281.

(٣٠) اسماعيل، المرجع السابق، ج ٣: ٢٦٠.

(٣١) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ١٣٤.

(٣٢) - Rochemonteix, Camille, Le Liban et l'Expédition française en Syrie 1860 - 1861 (Documents inedits du GL - Ducrot) pp. 94 - 95.

(٣٣) - Ibid, pp. 95 - 96.

(٣٤) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٣٨ - ٣٩. و: Soueid, op. cit. PP. 17 - 18.

(٣٥) م.ن. ص ٣٥ - ٣٦ وص ٤٠ - ٤١ وللتفصيل، أنظر: م. ن. ص ٤٤ - ٤٨. و: Soueid, op. cit. PP. 15 et 19 - 20, et 23 - 27. ولد الجنرال «دي بوفور دوتبول» في «تارنت Tarente» عام ١٨٠٤، وهو تلميذ مدرسة «سان سير St. Cyr» العسكرية، انتسب إليها عام ١٨٢٠، حيث تخرج منها ضابطاً برتبة ملازم (S/Lieutenant) وكان عام ١٨٣٠ في عداد حملة الجزائر. وفي عام ١٨٣٧ كلفه المارشال سولت (Soult) مهمات في مصر وسوريا، حيث أصبح مرافقاً (Aide de Camps) لسليمان باشا الفرنساوي (وهو ضابط فرنسي برتبة كولونيل، يدعى (Octave - Josèphe - Anthèlme de Sêves) كان مشرفاً على المدرسة الحربية التي أنشأها محمد علي باشا في مصر برعاية فرنسية، ثم رافق ابراهيم باشا في حملته على سوريا حيث لعب دوراً بارزاً فيها - أنظر الجزء الثالث، الفصل السادس من الباب الثاني (الحملة المصرية على بلاد الشام). وفي عام ١٨٣٧ عاد «بوفور» إلى الجزائر وأصبح مرافقاً للدوق دومال (Daumale) ثم رئيساً لأركان الجنرال بيليسييه (Pelissier)، وقد رقي إلى رتبة عقيد (كولونيل) عام ١٨٥٠ ثم إلى رتبة عميد (قائد لواء Gal de Brigade) عام ١٨٥٤ حيث قاد قسماً من فرقة (Subdivision) من فرقة موستا غانم (Mostaganem) وتلمسان (Tlemcen). وفي شهر آب ١٨٦٠ قاد الحملة الفرنسية (التي نحن بصددها) على سوريا، وقد كان ببيروت عندما تسلم المرسوم الامبراطوري الصادر بتاريخ ١٤ من الشهر نفسه (آب) والذي ينص على ترقيته إلى رتبة لواء (جنرال فرقة Gal de Division) فعمّمه على الفرقة «بأمر عام» رقم ١٤ تاريخ٣٠ آب ١٨٦٠ (أنظر نص الأمر العام في كتابنا: فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٨٢). وانظر كذلك: Soueid, op. cit. P. 58.

وغادر «بوفور دوتبول» بيروت بتاريخ ١٧ حزيران/يونيو ١٨٦١، إلى فرنسا، وكان آخر من غادر سوريا من رجال حملته. وقد توفي الجنرال «دوتبول» في ١٧ أيار/مايو عام ١٨٩٠ عن عمر يناهز السادسة والثمانين. وقد وصفه «الجنرال ديكرو (Gal Ducrot) قائد لواء المشاة في الحملة، بأنه كان «سريع الغضب، ميالاً إلى الحنق الفجائي، انطباعياً، متردداً، وذا

ضعف كبير». راجع لهذه المعلومات عن الجنرال «دوتبول»، بالإضافة إلى كتابنا: فرنسا والموارنة ولبنان، كتاب: Rochemonteix, Op. cit. pp. 106 - 107. وانظر كذلك:

- Louet, E. Expédition française de Syrie, pp. 8 - 9 et p. 106.

و: - La vie Mre du Gal Ducrot, T.1, pp. 107, 417, 419, 432 et 473.

والهوسار Hussards: أفواج من الخيّالة الخفيفة كان الهنغاريون قد أنشأوها عام ١٤٨٥، لكي يصدوا هجوماً تركياً، وقد تميزت هذه الأفواج في معارك عديدة ضد العثمانيين.

(Dictionnaire encyclopédique Quillet: Hussard).

(٣٦) رسالة الكولونيل «أوسمون» إلى وزير الحربية الفرنسية (المارشال راندون Mal. Randon) بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٨٦٠، (سويد، المصدر السابق، ص ٥٣ - ٥٥) وقد شرح «أوسمون»، في هذه الرسالة، ورسالة ثانية، بالتاريخ نفسه (ص ٥٦ - ٥٧) المشاكل المائية والمعيشية وسواها، التي ستصادفها الحملة من جراء تمركزها في هذا الموقع، فارجع إليهما. وانظر، للرسالتين: Soueid, op. cit. PP. 32 - 35.

(٣٧) - Revue des troupes du Levant No. 9, Janvier 1938, p. 29.

(مقالة للكولونيل بورجيه).

(٣٨) - Rochemonteix, C., le Liban et l'Expédition française, p. 113.

وانظر نص مذكرة مارشال فرنسا، وزير الدولة للشؤون الحربية، المارشال راندون، إلى الجنرال «دي بوفور دوتبول» المتضمنة قرار الامبراطور تعيين الجنرال «ديكرو» قائد قسم في قيادة لواء المشاة في الحملة، (كتابنا: فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٨٩). وانظر، كذلك، الأمر العام الذي كلّف، بموجبه، الجنرال «دوتبول» الجنرال «ديكرو» «القيادة العليا للقوات الباقية ببيروت» اعتباراً من تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ٩٣). وانظر: Soueid, op. cit. PP. 64 et 68.

ولد الجنرال «أوغست ألكسندر ديكرو» في بلدة «نيفر Nevers» بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٨١٧، ودخل مدرسة «سان سير» العسكرية بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٥، وقد أمضى كل خدمته العسكرية، تقريباً في الجزائر. وهو ابنٌ وحفيدٌ لعسكريين، ترعرع في بيئة عسكرية «فاكتسب منها حب الجيش وحب الوطن». رقي إلى رتبة عقيد (كولونيل) بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٨٥٣ وكان عمره ٣٦ سنة، ورقي إلى رتبة عميد (قائد لواء Gal de Brigade) بتاريخ ١٣ اذار/مارس ١٨٥٨ حيث قاد قسماً من فرقة (Subdivision)، واشترك في حرب إيطاليا (بدءاً من نيسان/ابريل من العام نفسه) وبعد أن عاد منها، خصّه

الامبراطور (نابوليون الثالث)، بتقدير كبير عندما عيّنه قائداً للواء المشاة في هذه الحملة. رقي الجنرال «ديكرو» إلى رتبة لواء (جنرال فرقة Gal de Division) بتاريخ ٧ حزيران عام ١٨٦٧، ولعب دوراً مهماً في حرب عام ١٨٧٠ (بين فرنسا وألمانيا)، ثم انتخب نائباً عن «النييڤر Nièvre» بتاريخ ٨ شباط عام ١٨٧١، إلا أنه استقال من النيابة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٢ وتسلم قيادة الجيش الثامن في بورج (Bourges)، وتوفي في ڤرساي بتاريخ ١٦ آب/أغسطس عام ١٨٨٢.

(Rochemonteix, Op. cit. pp. 125 - 126).

(٣٩) سويد، المصدر السابق، ص ٦٠ -٦١ (رسالة بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٨٦٠). و: Soueid, op. cit. PP. 38 - 39.

(٤٠) نوار، عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص ٤٦٣ (مع بعض التصرف وفقاً لما ورد في النص الفرنسي الأصلي).

(٤١) سويد، المصدر السابق، ص ٦٨. و: Soueid, op. cit. P. 46.

(٤٢) م. ن. ص ٦٩ (برقية تلغرافية من مرسيليا بتاريخ ٨ آب ١٨٦٠). و: Soueid, Ibid, P. 47.

(٤٣) م. ن. ص ٩٨ (رسالة من الجنرال «بوفور دوتبول» إلى المارشال «راندون» وزير الحربية بتاريخ ٢٣ آب ١٨٦٠). و: Soueid, Ibid, PP. 75 - 76.

(٤٤) الرسالة نفسها أعلاه، م. ن.، ص ٩٨ - ١٠٠، ورسالة النقيب «دي كريني» إلى القائد الأعلى للقوات الفرنسية في الجزائر، بلا تاريخ (م. ن. ص ٤١١ و٤١٣). وانظر: Soueid, Ibid, PP. 354 - 357.

(٤٥) م. ن. ص ١٠٠. ورسالة النقيب «دي كريني» المشار إلهيا انفاً (م. ن. ص ٤١٣).

وقفل المدفعية : Train d'artillerie

وقفل النقل والتموين : Train des équipages

والسرية الأولى (مكرر) : 1ère cie (bis)

وقد اعتمدنا، لتعريب المصطلحات العسكرية، القاموس العسكري الموحّد (فرنسي - عربي) الصادر عن جامعة الدول العربية، القيادة العربية الموحّدة، القاهرة ١٩٧٠.

(٤٦) رسالة النقيب «دي كريني» المشار إليها آنفاً (م. ن. ص ٤١٣ - ٤١٥). و: Soueid, Ibid, PP. 355 - 357.

(٤٦ مكرر) م. ن. ص ١٣٢. و: Soueid, Ibid, P. 106.

والزواف Zouave اسم قبيلة كان منها الأولون الذين تطوعوا في هذا الفوج.

والزواف Zouave عسكريون ينتمون إلى فوج من المشاة أنشئ في الجزائر عام ١٨٣٠، وهو يتألف مبدئياً، من قوات محلية يأمرها ضباط ورتباء فرنسيون، إلا أن هذا الفوج أصبح، فيما بعد، مؤلفاً من فرنسيين فقط، وذلك بعد إنشاء وحدات الرماة المحليين. وقد تميزت وحدات الزواف بشجاعتها في العديد من المعارك.

(Dictionnaire encyclopédique Quillet, Zouave).

(٤٧) البيان العددي لقوات الحملة العسكرية على سوريا بتاريخ أول كانون الثاني/يناير ١٨٦١ (م. ن. ص ٤٩٤ - ٤٩٥). و Soueid, Ibid, PP. 434 - 435.

(٤٨) سويد، المصدر السابق، ص ٧٨ - ٨٠ (أمر عام رقم ٢ صادر عن إدارة الجنرال قائد الحملة ببيروت، بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٨٦٠، استناداً إلى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٨٦٠). و: Soueid, Ibid, PP, 55 - 56.

(٤٩) رسالة الجنرال «بوفور» إلى المارشال وزير الحربية بتاريخ ٢٢ آب ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٠٣). و: Soueid, Ibid, PP. 77 - 79.

(٥٠) م. ن. ص. ن. و: Ibid.

(٥١) ما أن كلّف فؤاد باشا مهمة إخماد الفتنة في سوريا حتى سارع إلى الإعلان أن قواته كفيلة بإعادة النظام إلى البلاد. كما أن سفير تركيا في لندن شرح لسفراء الدول الكبرى، بمذكرة منه، الأخطار التي يمكن أن تنجم عن التدخل العسكري الخارجي في سوريا (اسماعيل، السياسة الدولية، ج ٣: ٢٦٣).

(٥٢) رسالة الجنرال «بوفور» إلى المارشال وزير الحربية بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ١٨٦٠ (سويد، المصدر السابق، ص ١٠٥). و: Soueid, op. cit. P. 80.

(٥٣) رسالة الجنرال إلى المارشال وزير الحربية بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٢١ - ١٢٤). و: Soueid, Ibid, PP. 95 - 98.

(٥٤) رسالة الجنرال إلى المارشال وزير الحربية بتاريخ ١٢ أيلول (م. ن. ص ١٢٥). و: Ibid, P. 99.

(٥٥) م. ن. ص ١٢٣. و: Ibid, pp. 96 - 97. وفي رسالة من «فؤاد باشا» من دمشق إلى «عالي باشا» في الآستانة، بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ١٨٦٠، يفيد «فؤاد باشا» حكومته أنه قد نفّذ، في دمشق، أحكاماً بالإعدام في ١٦٧ شخصاً، حيث أعدم:

- ٥٦ شخصاً، شنقاً في الساحة العامة بدمشق.
- و١١١ شخصاً، رمياً بالرصاص في الساحة نفسها.

ومن بين هؤلاء «رجال من عائلات مرموقة في البلاد».

(Foreign office, Op. cit. part I, incl. in No. 134, p. 117).

كما أنه يعدّد، في تقرير له (بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٨٦٠) أعماله في دمشق، فيذكر أنه أوقف، في يوم واحد ٤٢٨ مجرماً، واستعاد ما بين ٦ و٧ آلاف حمل حصان من الأشياء المسروقة. وبالإضافة إلى أحكام الإعدام التي نفذت (وسبق ذكرها)، فهو قد حكم بالأشغال الشاقة المؤبّدة على ١٣٩ شخصاً، وبالنفي على ١٤٥ شخصاً، وبالأشغال الشاقة الموقتة على ١٨٦ شخصاً، وبالموت غيابياً على ٨٣ شخصاً، فيكون مجموع من حكم عليهم، في دمشق، بسبب الأحداث التي جرت بها: ٧٢٠ شخصاً.

(Foreign office, Op. cit. part I, incl. 2 in. No. 155, p. 142).

(٥٦) رسالة الجنرال إلى المارشال وزير الحربية بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمر (م. ن. ص ١٢٥ - ١٢٦).
ورسالته إلى وزير الحربية بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر (سويد، المصدر السابق، ص ١٢٧).
وانظر: Soueid, op. cit. pp. 99 - 101.

(٥٧) رسالة الجنرال إلى وزير الحربية بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر (م. ن. ص ١٢٧ - ١٢٨). و: Ibid, PP. 101- 102.

(٥٨) رسالة الجنرال إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر (م. ن. ص ١٢٩ - ١٣٠). و: Ibid, PP. 103 - 104.

وسعيد جنبلاط هو سعيد بن بشير بن قاسم بن علي باشا جنبلاط، والده الشيخ بشير الشهير بحربه ضد الأمير بشير الشهابي عام ١٨٢٥، وجدّه الأول هو علي باشا والي حلب، وحليف الأمير فخر الدين المعني الثاني، في مطلع القرن السابع عشر.

ولد سعيد جنبلاط في المختارة عام ١٨١٣، وكان قد بلغ الثانية عشرة عندما هزم والده، الشيخ بشير، أمام الأمير بشير، عام ١٨٢٥، وتمّ اعتقاله وإعدامه في عكا، في العام نفسه. فتولت والدته (الست خولا) وعمه (الشيخ حسن) تربيته، مع أخويه نعمان واسماعيل، بعد أن فرّوا جميعاً إلى حوران، ثم إلى الشام، حيث تعهّد والي عكا هذه الأسرة ورتّب لها معاشاً.

وعندما دخلت الجيوش المصرية بلاد الشام، التحق سعيد بالجيش العثماني وحارب المصريين في صفوفه، ثم فرّ مع فلول هذا الجيش إلى الآستانة بعد هزيمة العثمانيين عام

١٨٣٢ (موقعة قونيه). وفي عام ١٨٣٦ عاد فالتحق بالأمير بشير الذي ألحقه بالجيش المصري برتبة ملازم، ثم رقي إلى رتبة يوزباشي عام ١٨٣٨، ثم إلى رتبة بكباشي بعد ذلك. وقد ظل في خدمة هذا الجيش حتى هزيمته على يد قوات التحالف العثماني الأوروبي عام ١٨٤٠، حيث فرّ منه (في زحلة) برفقة شبلي العريان وعدد من أبناء البلاد، والتحقوا جميعاً بالأمير بشير الثالث الذي كان قد عيّن حاكماً للإمارة خلفاً للأمير بشير الثاني. وخلال أحداث عام ١٨٤٢ الطائفية، عيّن سعيد جنبلاط حاكماً للجبل مكان أخيه نعمان، ولكنه اضطر للتواري عن الأنظار بعد وصول شكيب أفندي إلى هذه البلاد إثر تجدّد الأحداث فيها عام ١٨٤٥، حيث لجأ إلى أصدقاء له في «جباع»، ولكن السلطة العثمانية استدعته وسلمته حكم «الشوفين وتوابعهما» وظل في خدمة هذه السلطة حتى أحداث عام ١٨٦٠ (الباشا، محمد خليل، معجم اعلام الدروز، ج ١: ٢٥٤ - ٣٧١) وقد لعب سعيد جنبلاط دوراً بارزاً في أحداث عام ١٨٦٠ حتى إنه اعتقل وسجن وحكم عليه بالإعدام، وقد طالبت فرنسا بتنفيذ الحكم فيه، ولكن بريطانيا هدّدت الاستانة بسحب سفيرها منها وقطع علاقاتها الدبوماسية معها إن هو أعدم، فلم ينفذ الحكم فيه، بل أطلق سراحه بعد أن أصيب بمرض عضال أدّى إلى وفاته ببيروت في ١١ أيار ١٨٦١، ودفن في مدافن إسلامية جنوب بيروت (مدافن الأوزاعي) ثم نقلت رفاته حديثاً إلى المختارة، نقلها وليد جنبلاط.

(٥٩) رسالة الجنرال إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر (سويد، المصدر السابق، ص ١٣١ - ١٣٢) و: Soueid, op. cit. PP. 105 - 106. وبتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر (ص ١٣٤) وانظر ص ١٥٨. و: Ibid, PP. 107 - 108 et 129.

والسباهي (Spahis) نوع من الخيّالة الخفيفة مسلح بالرماح أو السيوف أو الجريد، استخدمه الأتراك العثمانيون، وأخذه الأوروبيون عنهم منذ عام ١٨٢٦ فأخذ يشكل جزءاً من الخيّالة النظاميين، وقد اعتمدته فرنسا عام ١٨٣١، بعد احتلالها للجزائر، واستخدمته في الحربين العالميتين ١٩١٤ و١٩٣٩، ثم ألغي بعد استقلال الجزائر. (Dictionnaire encyclopédique Quillet: Saphis).

(٦٠) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية (من مخيم دير القمر) بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر (سويد، المصدر السابق، ص ١٣٣). و: Soueid, op. cit. P. 107.

(٦١) م. ن. ص ١٣٤، و: Ibid, P. 108. ويوجد تناقض في تقارير «بوفور» عن هذه العملية، فبينما يذكر، في رسالته بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر، أن فؤاد باشا «بدلاً من أن يتّجه إلى دير القمر، كما سبق أن اتفقنا قبل ذهابه من بيروت، إتّجه نحو جزين حيث وصلها في ٢٥

أيلول/سبتمبر» (ص ١٣٤، و: Ibid, P. 108)، نراه يذكر، في رسالة أخرى بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أنه تمّ التفاهم مع فؤاد باشا على أن تنتظم قواته «في صيدا، ثم تنطلق منها إلى جزين فالمختارة لكي تعيد مسيحيي الجنوب اللاجئين إلى صيدا» (م. ن. ص ١٥٧). و: Ibid, P. 128.

(٦٢) سويد، م. ن. ص ١٣٤. و: Soueid, Ibid, P. 108.

(٦٣) م. ن. ص ١٣٥. و: Ibid, P. 109.

(٦٤) م. ن. ص. ن. و: Ibid.

(٦٥) م. ن. ص. ن. و: Ibid.

(٦٦) مذكرة عن الوضع في سوريا، سويد، المصدر نفسه، ص ١٣٧ – ١٣٩. و: Soueid, Ibid, PP. 110 - 114.

(٦٧) أنظر الفقرة الأخيرة من رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية، من مخيم دير القمر، بتاريخ ٢٧ أيلول (م. ن. ص ١٣٥ – ١٣٦). و: Ibid, PP. 108 - 109.

(٦٨) مذكرة عن الوضع في سوريا، المصدر نفسه، ص ١٤٠ – ١٤١. و: Ibid, PP. 112 - 114.

(٦٩) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٤٣–١٤٤). و: Ibid, PP. 115 - 116.

(٧٠) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر (م. ن. ص ١٤٧). و: Ibid, P. 119.

(٧١) م. ن. ص ١٤٨. و: Ibid, P. 120.

(٧٢) م. ن. ص ١٤٨ – ١٤٩. و: Ibid, PP. 120 - 121.

ويتناقض «بوفور» مع نفسه من خلال رسالتيه: الأولى بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر، والثانية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك عندما يتحدث عن جولته ما بين بتاتر ومجدل معوش، فيذكر، في الرسالة الثانية، أنه غادر بتاتر إلى بيصور في ١٣ أيلول/سبتبمر وكان في بيت الدين مساء ١٤، وذلك «بعد أن اجتزت عبيه وكفرمتى وبشتفين دون أن ألاقي أية مقاومة» (راجع الرسالة في م. ن. ص ١٦٠ – ١٦١). و: Ibid, PP. 131 - 132.

(٧٣) م. ن. ص ١٤٩ – ١٥٠. و: Ibid, PP. 121 - 122.

(٧٤) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٦١). و: Ibid, P. 132.

(٧٥) م. ن. ص ١٥٠ –١٥١. و: Ibid, PP. 121 - 122.

(٧٦) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٥٣). و: Ibid, P. 124.

(٧٧) م. ن. ص ١٥٤، ورسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر (م. ن. ص ١٦١). و: Ibid, PP. 125 et 132.

(٧٨) م. ن. ص ١٦٧. و: Ibid, P. 137.

(٧٩) م. ن. ص ١٦٨. و: Ibid, P. 138.

(٨٠) رسالة ثانية من «بوفور» إلى وزير الحربية بيتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر (م. ن. ص ١٧٠ – ١٧١). و: Ibid, PP. 139 - 140.

وانظر، لمعسكر بيت الدين: رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٨٥). و: Ibid, PP. 155 - 156.

(٨١) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٨٢). و: Ibid, P. 153.

(٨٢) مذكرات ومعلومات عن البلاد التي يجب أن تشكل حكومة لبنان (م. ن. ص ٢٤٤ – ٢٦٩). و: Ibid, PP. 210 - 230.

(٨٣) م. ن. ص ٢٤٥ – ٢٤٦. و: Ibid, PP. 211 - 212.

(٨٤) جدول احصائي للنواحي والأماكن الواجب جمعها لتشكيل حكومة لبنان (م. ن. ص ٢٧٩ – ٢٩٥). و: Ibid, PP. 239 - 255.

(٨٥) الجدول نفسه، (م. ن. ص ٢٩٦. و: Ibid, P. 254).

(٨٦) التواقيع التي جمعت على العريضة للمطالبة بحكومة مسيحية في جبل لبنان، م. ن. ص ٣٨٨ – ٣٩٦). و: Ibid, PP. 337 - 342.

(٨٧) رسالة من اللورد «رسل» وزير خارجية انكلترا إلى اللورد «كولي» سفيره بباريس، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٨٦١ (De Testa, Op. cit. T.VI, p. 302).

وانظر كذلك: مذكرة «موزوروس Mosurus» سفير تركيا في لندن، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٨٦١ والمتعلقة بسؤال وزير خارجية انكلترا عن رأي حكومته في المؤتمر الذي تطلب فرنسا عقده للبحث في التمديد لقواتها في سوريا، مع العلم أن بوسع حكومة السلطان المحافظة، لوحدها، على الأمن في هذه المنطقة.

(De Testa, Ibid, p. 305).

(٨٨) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٣١ - ٣٢. وكان وقوع انتهاء أجل الحملة في فصل الشتاء (آذار) حيث يصعب استخدام البحر لنقل الجنود عبره إلى بلادهم، أحد أهم أسباب القبول بهذا التمديد (طربين، أزمة الحكم في لنبان، ص ١٨٤).

وانظر المناقشات بين انكلترا وفرنسا وتركيا حول هذا الموضوع في:

(De Testa, Op. cit. T.VI, pp. 319 - 326).

(٨٩) أنظر نص البروتوكول والاتفاقية في: Ismaïl, Doc., T.30, pp. 32 - 35.

(٩٠) أنظر نص النظام الإداري (نظام المتصرفية) الذي وضعته اللجنة لجبل لبنان، مع البروتوكول الملحق به، وبند ملحق بالبروتوكول يتعلق بعدم السماح بزيارة الضرائب في الجبل إلا بإذن من الباب العالي.

(Ismaïl, Ibid, T.31, pp. 290 - 297).

(٩١) راجع كتابنا: فرنسا والموارنة ولبنان، وخصوصاً القسم الأخير منه: الوثائق العربية (ص. ٥٥٧ - ٦٨٧). و: Soueid, op. cit. PP. 467 - 586.

(٩٢) رسالة الكولونيل «داريكو» قائد حامية دير القمر إلى الجنرال «بوفور» قائد الحملة، بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ٤٥١). و: Ibid, PP. 394 - 395.

(٩٣) كما كان للقرى المسيحية الأخرى، في الجبل، نصيب من هذه العطاءات، أنظر رسائل اخرى من «داريكو» إلى «بوفور» بتاريخ ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ٤٥٠ - ٤٥٤). وانظر: Ibid, PP. 393 - 398.

(٩٤) نجد، في العديد من الرسائل، نماذج من هذه الملاحقات، أنظر رسائل الكولونيل «داريكو» إلى الجنرال «بوفور» قائد الحملة (م. ن. ص ٤٢٠ - ٤٦٦). و: Ibid, PP. 362 - 409.

(٩٥) م. ن. ص ٥١٦ - ٥١٧. و: Ibid, P. 448.

(٩٦) م. ن. ص ٥٤٤ - ٥٤٥. و: Ibid, P. 455. ويذكر «بوفور»، في رسالة منه إلى وزير الحربية، أن عدد أهالي دير القمر يتناقص بسبب رحيلهم عنها، من جديد، إذ انخفض عدد الأهالي، في هذه البلدة، من ١٤٠٠ نسمة إلى ١٢٣٣ نسمة «في بضعة أيام» وذلك بسبب خوفهم من اعتداءات الدروز، بعد رحيل الحملة، من جهة، وبسبب عجزهم عن ترميم منازلهم، من جهة أخرى، حيث أن أعمال البناء، في البلدة، «تتباطأ بسبب نقص المال اللازم لاستمرارها» (رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٨٦١، سويد، م. ن. ص ٤٠٣. وانظر: Soueid, Ibid, PP. 347 - 348).

(٩٧) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٨٦١ (م. ن. ص ٤٠٣). وانظر: Ibid, PP. 347 - 348.

(٩٨) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٨٦١ (م. ن. ص ٤٠٥ - ٤٠٦). و: Ibid, PP. 349 - 351.

(٩٩) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٧ حزيران/يونيو ١٨٦١ (م. ن. ص ٤٠٨ - ٤١٠). و: Ibid, PP. 352 - 353.

(١٠٠) م. ن. ص ٥٠١ - ٥٠٢. و: Ibid, P. 441.

(١٠١) الأمر الصادر عن المارشال «راندون» وزير الحربية، بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٨٦٠، إلى قيادة الحملة (م. ن. ص ٥٤٩ - ٥٥١). وانظر: Ibid, PP. 459 - 460.

(١٠٢) م. ن. ص ٥٥٤. و: Ibid, P. 463.

(١٠٣) الأمر نفسه، الصادر عن المارشال وزير الحربية بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٨٦١، (م. ن. ص ٥٤٩ - ٥٥١). و: Ibid, PP. 459 - 460.

(١٠٤) م. ن. ص ٥٥٢ و٥٥٤. و: Ibid, PP. 461 - 462 et 463.

(١٠٥) Rochemonteix, Op. cit. p. 219 -

(١٠٦) Ibid, p. 222، وقد ورد في نشرة «Le Moniteur français» بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٨٦١ أن أسطول البحر المتوسط بقيادة الأميرال «لو باربيه دي تينان» والمؤلف من فرقتين بقيادة كل من مساعدي الأميرال شوبار Chopart وباريس Paris قد غادر، الاثنين المنصرم، تولون إلى بيروت. (De Testa, T.VI, p. 335).

(١٠٧) Rochemonteix, Op. cit. pp. 212 - 213 -

(١٠٨) De Testa, Op. cit. T.VI, p. 330 -

(١٠٩) Churchill, the Druzes and the Maronites, pp. 249 - 250 -

(١١٠) Rochemonteix, Op. cit. p. 107 -

(١١١) Ibid, p. 108 -

(١١٢) Ibid, pp. 108 - 109 -

(١١٣) Ibid, p. 114. واللورد «ديفرين» هو ممثل انكلترا في اللجنة الدولية.

(١١٤) Ibid, pp. 127 - 128 -

(١١٥) - Ibid, p. 129.

(١١٦) - Ibid, p. 130.

(١١٧) - Ibid, p. 132.

(١١٨) - Ibid, p. 135.

(١١٩) - Ibid, pp. 117 - 118.

(١٢٠) - Ibid, pp. 121 - 122.

(١٢١) - Ibid, pp. 123 - 124.

(١٢٢) Ibid, p. 124. عن: Louet, Expédition de Syrie p. 126.

(١٢٣) - Rochemonteix, Ibid, p. 111.

الباب الثالث

المقاطعات الأخرى

فصل وحيد

المقاطعات الأخرى

عندما وضعت الدول الكبرى نظام القائمقاميتين لجبل لبنان وجبل الدروز بغية الفصل الجغرافي بين الطائفتين المتناحرتين: الموارنة والدروز، حرصت على أن تظل بيروت وصيدا، وطرابلس وعكار، وجبل عامل، وبعلبك والبقاع، ووادي التيم، خارج حدود هاتين القائمقاميتين، فظلت هذه المناطق تابعة للولايات السورية التي فُصلت القائمقاميتان عنها، وكانتا تشكلان جزءاً منها، وهي ولايات صيدا ودمشق وحلب والقدس، كما مُنحت دير القمر نظاماً خاصاً بها، باعتبارها جزيرة نصرانية (مارونية) في منطقة درزية خالصة.

وسنحاول، في هذا البحث، إلقاء الضوء على تاريخ هذه المناطق في عهد القائمقاميتين (١٨٤٢ - ١٨٦١)، وذلك لأنها أضحت، بعد نحو ستة عقود من انتهاء هذا العهد، أي بعد انتهاء نظام المتصرفية، ومنذ عام ١٩٢٠، جزءاً من «دولة لبنان الكبير» ثم «الجمهورية اللبنانية».

أولاً - بيروت وصيدا:

أ - **بيروت**: يظل تاريخ بيروت مشوشاً وغير واضح المعالم في هذه الحقبة التي ابتدأت بانتقال مركز «ولاية صيدا» إلى بيروت (عام ١٨٤٠) حتى تاريخ إلغاء هذه الولاية وضمّها إلى «متصرفية بيروت» عام ١٨٦٤. ذلك أنه، بعد خروج ابراهيم باشا المصري من سوريا (عام ١٨٤٠) وإعادة تكوين

الإمارة الشهابية بقيادة الأمير بشير الثالث (١٨٤٠ - ١٨٤٢)، بدأت السلطة العثمانية (التي كانت قد أعيدت إلى سوريا بفضل الدول الأوروبية التي تحالفت معها لإخراج محمد علي من بلاد الشام) بإعادة ترميم نظامها الإداري والسياسي في هذه البلاد. ولما كانت بيروت قد بدأت تتخذ، خلال حكم ابراهيم باشا، طابعاً مميزاً واستثنائياً، حيث بدأت تحتل مركزاً اجتماعياً واقتصادياً مرموقاً على الساحل الشامي، فقد تمّ نقل مركز «ولاية صيدا» إليها، مع احتفاظ الولاية باسمها «ولاية صيدا». وقد فقدت صيدا، من جرّاء ذلك، الكثير من حيويتها وأهميتها، فتحولت من «ولاية ضخمة إلى بلدة متواضعة... وأصبحت تابعة لبيروت كلياً»[١]. ولكن المستشرق الفرنسي «هنري لامنس» يجاوز، في تفكيره، هذا التعليل لتقدم بيروت وتطورها، وانتقال مركز الولاية إليها، إلى القول إن الدولة العثمانية كانت تبغي، من وراء ذلك، مراقبة جبل لبنان كي تتاح لها الفرصة «للتدخل، بفعالية أكبر» في شؤونه[٢]، ولكن هذا القول لا يستند إلى أساس وجيه. وفي أي حال، فقد أتاح ذلك لبيروت أن تنمو وتزدهر على حساب مدن سوريا الداخلية، إذ إنها أضحت، بعد ذلك، مركزاً تجارياً مهماً بين الشرق والغرب، وأهم مرفأ على الساحل الشامي، بسبب موقعها الجغرافي الذي يتوسط هذا الساحل، وبفضل «تيقظ أبنائها ومهارتهم في التجارة، وانتشارهم في أمهات مدن أوروبا» كما يرى المؤرخ أسد رستم[٣]، كما أضحت «بوابة لدخول النفوذ الأجنبي، لا إلى (جبل) لبنان فحسب، بل إلى سوريا كذلك» كما ترى المؤرخة السوفياتية «سميليا نسكايا»[٤]، وهذا ما يفسر اتخاذها، منذ ذلك الحين، مركزاً لقناصل أوروبا ورعاياها[٥]، وكانوا يقيمون في صيدا، قبل ذلك، كما يفسّر تسارع وتيرة ازدياد عدد سكانها، خلال هذه الفترة، إذ ارتفع من ٦ آلاف نسمة (عام

١٧٨٢) إلى ٩ آلاف نسمة (عام ١٨٣١) فـ ٢٧٥٠٠ نسمة (عام ١٨٤٧) فـ ٤٠ ألف نسمة (عام ١٨٦٠)، وتشمل هذه الأعداد سكان ضواحي المدينة التي كانت قد بدأت بالاتساع بدورها[٦]. ويقول «الشدياق» في ذلك إنه، في عام ١٨٤٥ «وقع اختلاف بين الأمير حيدر (اللمعي، وهو قائمقام النصارى) والأمير أمين (الارسلاني، وهو قائمقام الدروز) على ولاية الشياح ووادي شحرور الفوقية، وكان كل منهما يدّعي أنها في ولايته، ولم يتفقا على فصل الدعوى في ديوان، فوضع الوزير (شكيب أفندي) يده على القريتين، وخصصهما بولاية بيروت»[٧].

ويتحدث الدبلوماسي والرحالة الفرنسي «هنري غيز» عن أسباب تقدم بيروت وتطورها، في تلك الحقبة، وخلال «أربعة عشر» عاماً (١٨٢٤ - ١٨٣٨)[٨]، وهي الأعوام التي قضاها في هذه المدينة، فيذكر أن تلك الحقبة كانت «الحقبة الحقيقية التي نمت فيها الصناعة وازدهرت الثروة لدى أهلها»، ويشير إلى أن هذه المدينة هي «الرابعة في سوريا، من حيث السكان، فهي أقل من طرابلس التي يأتي ترتيبها بعد دمشق وحلب». وهو إذ يذكر أن عدد سكانها لا يجاوز الـ ١٥٥٠٠ نسمة، لا يحدّد التاريخ الذي بلغ فيه سكان بيروت هذا الرقم، مما يجعلنا نتساءل عن صحة هذا التقدير، خصوصاً أن المؤرِّخة السوفياتية «سميليا نسكايا» كانت قد قدمت إحصاءات لسكان بيروت خلال الفترة من ١٧٨٢ إلى ١٨٦٠ استقتها من مصادر متعدّدة (وقد سبق أن أشرنا إليها في هذا البحث)، وتختلف هذه الأرقام، بمجملها، عن الرقم الذي قدّمه «غيز»، والذي نرجح أن يكون غير دقيق البتة. ومع ذلك فلا بد من ملاحظة ما أورده «غيز» من توزيع لهؤلاء السكان على الطوائف، حيث ذكر أن هذا العدد موزع، طائفياً، كما يلي: «مسلمون ٧ آلاف، وروم (ارثوذكس) ٤ آلاف، وموارنة

١٥٠٠، وروم كاثوليك ١٢٠٠، ودروز ٨٠٠، وأرمن وسريان كاثوليك ٤٠٠، ويهود ٢٠٠، وأوروبيون ٤٠٠»[٩].

ويذكر «غيز» عدّة أسباب ساعدت على نمو بيروت وازدهارها وجعلها «النقطة الأكثر أهمية في الساحل» وهذه الأسباب هي: «موقعها الوسطي، وقربها من دمشق (عاصمة سوريا)، وجودة حريرها، وصلاح مرفئها»، بالإضافة إلى «قربها من الجبل، وما حفظه لها الأمراء، حكامه السابقون، من تأثير»[١٠].

ولكن الجنرال «دي بوفور دوتبول»، قائد الحملة العسكرية على سوريا عام ١٨٦٠، رفع إلى وزارة الحربية الفرنسية، بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١، تقريراً يتضمن إحصاءً للسكان في المشروع الذي اقترحه لإنشاء «حكومة لبنان»، وقد جاء في هذا الإحصاء أن عدد سكان بيروت وضواحيها هو: ٤٦٢٠٠ نسمة موزّعين، طائفياً، كما يلي: موارنة ١٠ آلاف نسمة، وروم أرثوذكس ١٣٥٠٠ نسمة، وروم كاثوليك ٣٥٠٠ نسمة، ودروز ٢٠٠ نسمة، ومسلمون (سنة) ١٨ ألف نسمة (ولا يوجد شيعة)، ويهود: ألف نسمة، وأن عدد القادرين على حمل السلاح، في هذه المدينة، هو ٥ آلاف رجل، وأن أهم عائلاتها: آل الجبيلي، وطراد، وفياض، وشلفون، وتيان، وملحمي، وثابت، ويارد، ودهان. ويذكر «بوفور» أن بيروت تقسم إلى أحياء، وأنه لا يوجد في ضاحيتها سوى منازل منعزلة وملحقة بالأحياء، وأنها تابعةٌ لمشير صيدا[١٠مكرر].

والذي ساعد على توسع بيروت، عمرانياً، هو تهدّم أسوارها القديمة، مما أتاح لسكانها والوافدين إليها البناء خارج تلك الأسوار، «فاتسعت المدينة، أولاً، من جانبها الشرقي إلى جهات نهرها (شمالاً)، ثم... في غربها وجنوبها»[١١]، أما الذي ساعدها على النمو والازدهار، اقتصادياً واجتماعياً، فهو، بالإضافة

إلى ما سبق، تدفق الأجانب إليها، حيث «استوطنوها... وأنشأوا فيها المحلات التجارية والشركات المالية» وخصوصاً «معامل الحرير» حتى أنها أضحت «مركزاً للأعمال التجارية لكل سواحل الشام»[١٢]. ولا شك في أن انتقال مركز الولاية، ثم القناصل الأوروبيين، وأولهم قناصل فرنسا وانكلترا والنمسا، من صيدا إليها، قد عزّز مكانتها السياسية وقوّى علاقاتها بالخارج.

وبالإضافة إلى مركزها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، اكتسبت بيروت، خلال هذه الفترة، مكانة علمية وأدبية ودينية، فهي قد كانت، في بداية الأمر، وحتى مطلع القرن التاسع عشر، مدينة إسلامية تكتظ بالمساجد والجمعيات والمؤسسات التجارية الإسلامية، بسبب كون غالبية أهلها من المسلمين، إلا أن نزوح المسيحيين إليها، من الجبل، خلال أحداث عام ١٨٤٢، وكذلك انفتاحها على الغرب، بسبب كونها مركز ولاية استقر فيها قناصل الدول الأجنبية جميعهم، جعل منها مدينة مختلطة، متعددة الطوائف، بامتياز، وقد ظلت، خلال هذه الفترة وما بعدها، مدينة نموذجية للعيش المشترك بين الطوائف والأديان.

وقد استقبلت بيروت، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مختلف الطوائف المسيحية، حيث شيّدت فيها الكنائس والأديرة وأقامت فيها الإرساليات الأجنبية وأنشئت المدارس والمطابع، إلا أن العقدين، الرابع والخامس، من هذا القرن (التاسع عشر) تميزا بازدهار الحركة الثقافية والاجتماعية ببيروت، حيث أنشئت فيها النوادي والجمعيات العلمية والأدبية[١٣]، مما جعل من هذه المدينة مركزاً لنهضة علمية وثقافية يستقطب اهتمام الشرق المسلم والغرب المسيحي، ويؤسّس، فيما بعد، لنهضة سياسية استقلالية تحررية نضجت، في عهد المتصرفية وأواخر العهد العثماني، كما سنرى.

ومن أهم الجمعيات التي عرفتها بيروت، في هذه الحقبة:

- «جمعية الآداب والعلوم» التي أسّسها ناصيف اليازجي والمعلم بطرس البستاني، عام ١٨٤٧، وقد ضمّت نحو خمسين عضواً، وكانت تهدف إلى نشر العلم والمعرفة في ربوع البلاد وفي الأجيال الطالعة، وانضم إليها أجانب مشهورون أمثال: الكولونيل تشرشل، وايلي سميث، وكورنيليو فان دايك، وأعضاء آخرون أميركيون، إلا أن هذه الجمعية لم تعمّر أكثر من خمس سنوات، حلّت بعدها[١٤].

- «الجمعية العلمية السورية» التي أنشئت عام ١٨٥٧ وضمّت، بالإضافة إلى منشئيها من الزعماء البيروتيين، زعماء عرباً وسوريين «من مختلف العقائد»، وكانت تهدف إلى الاهتمام «بالتراث العربي» فكان إنشاؤها «أول مظهر للوعي الوطني الجماعي» كما كانت «مهد حركة سياسية جديدة» و«أول صوت ظهر لحركة العرب القومية»، ومن أعضائها: الأمير محمد إرسلان، وحسين بيهم، وابراهيم اليازجي، وقد ضمت نحو ١٥٠ عضواً[١٥].

وفي عام ١٨٥٨ أنشئ أول خط للمواصلات بين بيروت ودمشق، وقد أنشأته شركة فرنسية، وفي عام ١٨٦١ أنشئ أول خط تلغرافي بين المدنتين، وفي عام ١٨٦٣ أنشئت أول طريق معبّدة بينهما[١٦]. ولم يكن لبيروت قوّة عسكرية ما، بل كانت حاميتها مؤلّفة من الجند العثماني، إذ كانت تتمركز فيها (عام ١٨٤٩) كتيبة من «جيش العربية» المنتشر في الولايات السورية، وهي الكتيبة الأولى من الفوج الرابع من هذا الجيش، وعديدها ٤٥٠ عسكرياً[١٧].

إلا أن الحكومة العثمانية كانت تعمد إلى تطبيق «التجنيد الإجباري» في الولايات السورية كافة، وفي بيروت كذلك، حيث كان الوالي يعيّن لجنة مؤلّفة من ستة من أعيان المدينة يعهد إليها اختيار الشباب الصالحين للخدمة

العسكرية، وتدعى «قومسيون (لجنة) لمّ العسكر» وكان من بين الأعضاء الدائمين في هذه اللجنة، في عهد الوالي خورشيد باشا (منتصف القرن التاسع عشر)، الحاج حسين بيهم، من كبار وجهاء بيروت وعلمائها المشهورين، وكانت هذه اللجنة قادرة، بفضل وجود الحاج حسين بيهم فيها، على فرض رأيها، رغم وجود ضابط تركي «مولج بجمع العسكر» يشترك معها في اختيار المجندين[١٨]، وكان على سوريا أن تقدم (عام ١٨٥٠) عشرة آلاف مجند موزعين على مختلف الولايات، وكان نصيب ولاية صيدا منها ٢٤٣٣ مجنداً[١٩].

كانت الخدمة العسكرية إجبارية للمسلمين، من التبعية العثمانية، وكانت مدتها عشرين عاماً (من سن العشرين إلى سن الأربعين) بحيث يبقى المجند، في الخدمة الفعلية، طوال ست سنوات، ثم يسرّح بعدها على أن يظل في الاحتياط (الرديف) لمدة ثماني سنوات يستدعى خلالها، عند الحاجة، ثم يبقى، بعد ذلك، لمدة ست سنوات ضمن «العساكر المتحفظة» يستدعى، خلالها، عند الحاجة القصوى[٢٠].

وكان مسيحيو سوريا معفيين من الخدمة العسكرية في الجيش العثماني، إلا أنه كان عليهم أن يدفعوا «البدل العسكري» لعددٍ محدّدٍ هو عدد الشبان الذين تصيبهم «القرعة» في كل عام، وقد وصل المبلغ الذي فرض على كل مسيحي أصابته «القرعة» للخدمة العسكرية، عام ١٨٥٩، خمسة آلاف قرش. ويتحدّد العدد المطلوب وفقاً لحاجات الخدمة و«للنظام العسكري المعموم به في السلطنة». ورغم أن «الخط الهمايوني» الذي صدر عام ١٨٥٦ كان قد أذن بقبول المسيحيين في الجيش السلطاني، إلا أن ذلك لم يكن يطبق فعلاً، وظل المسيحيون في الولايات السورية خاضعين لدفع البدل[٢١].

وقد تعاقب على ولاية صيدا، منذ أن أصبحت بيروت مركزاً لها، عام ١٨٤٠[٢٢]، عدد من الولاة اختلف في تسميتهم وترتيبهم وتحديد عددهم، وقد أخذنا ثلاث نماذج من هذه التسميات نذكرها كما وردت عند معتمديها:

١ - الدكتور عادل اسماعيل: الذي أحصى هؤلاء الولاة كما يلي: عزت محمد باشا (١٨٤٠) ثم زكريا باشا (١٨٤٠) ثم عزت أحمد باشا (١٨٤١) ثم سليم محمد باشا (١٨٤١) ثم ابراهيم أدهم أفندي (١٨٤١) ثم أسعد مخلص باشا (١٨٤٣) ثم محمد فائق أفندي (١٨٤٥) ثم نوري أفندي (١٨٤٥) ثم وجيهي باشا (١٨٤٥) ثم محمد كامل باشا (١٨٤٥) ثم مصطفى أفندي (١٨٤٦) ثم عبدالله باشا (١٨٤٦) ثم مصطفى رضا أفندي (١٨٤٦) ثم مصطفى شريف باشا (١٨٤٦) ثم عزمي أفندي (١٨٤٦) ثم محمد هداية أفندي (١٨٤٦) ثم وامق صالح باشا (١٨٤٧) ثم محمد أمين مخلص باشا (١٨٤٨) ثم عبد الوهاب أفندي (١٨٤٨) ثم شاكر أفندي (١٨٤٩) ثم محمد أمين باشا (١٨٥٠) ثم هاشم بك (١٨٥١) ثم أمين بك (١٨٥١) ثم صالح وامق باشا (١٨٥١) ثم محمد نديم باشا (١٨٤٥) ثم صالح وامق باشا (١٨٥٥) ثم خورشيد باشا (١٨٥٦) ثم مصطفى عارف أفندي (١٨٥٨) ثم فؤاد باشا (١٨٥٩) ثم فؤاد باشا (١٨٦٠) ثم خورشيد باشا (١٨٦٠) ثم أحمد باشا (١٨٦٠) ثم متولي محمد باشا (١٨٦٢) ثم محمد خورشيد باشا (١٨٦٣) ثم ابراهيم باشا (١٨٦٦)[٢٣]. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن ولاية صيدا ألغيت عام ١٨٦٤، لذا، لا يمكن أن يكون «ابراهيم باشا» والياً عليها عام ١٨٦٦.

٢ - الدكتور منير الخوري: الذي استند، في تسميته لهؤلاء الولاة، على السالنامة التركية التي طبعت ببيروت عام ١٣١٩هـ = ١٩٠١م، وهم كما يلي:

عزت باشا (١٨٤٠) ثم سليم باشا (١٨٤١) ثم الفريق عزت باشا (١٨٤٢) ثم مصطفى باشا (١٨٤٢) ثم أسعد مخلص باشا (١٨٤٣) ثم كامل باشا (١٨٤٥) ثم مصطفى باشا اسقودره لي (١٨٤٦) ثم صالح وامق باشا (١٨٤٧) ثم محمد باشا (١٨٥٠) ثم محمود نديم باشا (١٨٥٥) ثم صالح وامق باشا (١٨٥٦) ثم الفريق البحري محمد باشا (١٨٥٧) ثم خورشيد باشا (١٨٦١) ثم أحمد باشا القيصرلي (١٨٦٢) ثم قبولي باشا (١٨٦٢) ثم خورشيد باشا (١٨٦٤)[٢٤].

٣ - وثيقة عن «تاريخ حوادث بيروت منذ سنة ١٥١٧»: محفوظة لدى الحاج عبد الرزاق محي الدين حماده، حفيد متسلم بيروت عبد الفتاح آغا حماده المعروف (بفتيحه)، وتتضمن «أسماء الحكام الذين تولوا الحكم في بيروت، بالتسلسل»، وقد جاء فيها أنه، في عام ١٨٤٠ «نقل تخت الوزارة من صيدا إلى بيروت» حيث «عزل زكريا باشا ونصب عوضاً عنه سليم باشا، ثم خلف هذا عزت باشا». ثم يعدّد أسماء الولاة الذين تسلموا الولاية بعد ذلك وهم: أسعد باشا (١٨٤٢) ثم وجيهي باشا، ثم أسعد باشا، ثم كامل باشا (١٨٤٥) ثم مصطفى باشا الأرناؤوط (١٨٤٧) ثم مصطفى وامق باشا (١٨٤٨) ثم خورشيد باشا (١٨٥٧) ثم أحمد باشا (١٨٦٠)[٢٥].

إلا أن لدينا ملاحظات على الجداول الثلاثة وفقاً لما وجدناه في مراسلات القناصل العامين الفرنسيين ببيروت، في هذه الحقبة، ومن هذه الملاحظات:

١ - يذكر القنصل الفرنسي العام ببيروت «دي ليسبس» في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لوي» بتاريخ ٢ نيسان/ابريل عام ١٨٥٥ أن «نامق باشا» (وهو وامق باشا) قد «غادر بيروت قاصداً دمشق حيث سمي

مشيراً» وأن أهالي بيروت «رفعوا إلى الباب العالي استرحامات تطالب بإعادته». وإذ يتحدث هذا القنصل عن إدارة نامق باشا «المستنيرة والذكية»، يذكر انه رافقه خلال عام من إدارته للبلاد «وليس له إلا أن يمتدحه». وإذ يذكر «دي ليسبس»، في رسالته هذه، أنه لم يُعرف بعد من سيخلف «نامق باشا» في منصبه، يعود فيذكر، في رسالة تالية بتاريخ ١٤ أيار/مايو عام ١٨٥٥، ان الحاكم الجديد هو «محمود باشا»، وقد وصل إلى بيروت بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل من العام نفسه[٢٦].

٢ - يذكر القنصل نفسه، في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية، الكونت «والوسكي Walewski» بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير عام ١٨٥٦ أن «نامق باشا» أعيد، من جديد، إلى ولاية صيدا، بينما أعيد «محمود باشا» بدوره إلى ولاية دمشق[٢٧].

٣ - ويذكر القنصل نفسه، في رسالة منه إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو عام ١٨٥٧، أنه عهد إلى «خورشيد باشا» بولاية صيدا خلفاً لنامق باشا. ويبدو أن «دي ليسبس» يعود فيتخذ موقفاً مناقضاً لموقفه الأول من «نامق باشا» فيصفه بأنه «من الحزب التركي القديم» مع كل ما فيه من مساوئ، وأنه يتصف «بالرياء والفساد والضعف والكره العميق لأوروبا، وفرنسا خصوصاً»، ويرى أن خلفه «خورشيد باشا» سوف «يضمد الكثير من الجراح»، وأن هذا الأخير «يتميز، بعكس سلفه، بالاستقامة والنزاهة اللتين برهن عنهما في البوسنة»[٢٨]. ويبدو أن «خورشيد باشا» استمر في منصبه بولاية صيدا حتى عام ١٨٦٠، عام الحرب الأهلية في الجبل. وأما «فؤاد باشا» وكان «ناظر خارجية الباب العالي»، فقد كان وجوده ببيروت، في هذه الفترة، كموفد من قبل الباب العالي لحل أزمة الجبل وليس كوالٍ على صيدا، حيث ظل «خورشيد باشا»

في منصبه هذا، خلال وجود «فؤاد باشا» ببيروت، إلى أن خلعه هذا الأخير، من منصبه (في تموز/يوليو عام ١٨٦٠)، وأرسله، موقوفاً، إلى الآستانة، ثم عيّن، بدلاً منه، في ولاية صيدا، «الأميرال مصطفى باشا»، وبصورة موقتة[٢٩]. وفي ١٩ آب/أغسطس من العام نفسه (١٨٦٠) وصل إلى بيروت الوالي الجديد لولاية صيدا «أحمد باشا القيصرلي»[٣٠].

٤ - يبدو أن «قبولي أفندي» الذي كان قد أوفد من قبل الآستانة، عام ١٨٦٢، كمفوض فوق العادة، للباب العالي، في سوريا، وأقام ببيروت[٣١]، قد رقي فيما بعد (عام ١٨٦٣؟) إلى رتبة باشا[٣٢]، وولّي على صيدا خلفاً لأحمد باشا القيصرلي، ذلك أنه، وفي رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لوي» بتاريخ ١٧ شباط/فبراير عام ١٨٦٣، يذكر القنصل العام الفرنسي ببيروت «سيكالدي» أن «الحاكم العام للولاية» قد نقل إلى «أزمير» وحلّ محله، ببيروت، «خورشيد باشا» الذي كان في القدس. ويستطرد «سيكالدي»: «عندما عيّن قبولي باشا، كحاكم ولاية، لم ينظر، لا إلى سوابقه ولا إلى كفاءاته، حتى أنه، هو نفسه، عندما كلّف هذه المهام، منذ نحو عام، لم يتلقها إلا بأسف»[٣٣]، ويبدو أن «خورشد باشا» استمر، في منصبه هذا، حتى عام ١٨٦٤، عام إلغاء الولاية.

يبقى على الباحث أن يقارن بين هذه الملاحظات وتلك الجداول.

ب - **صيدا**: قلنا، في مطلع هذا البحث، إن انتقال مركز الولاية من صيدا إلى بيروت جعل الأولى تفقد حيويتها ونشاطها ومكانتها الإجتماعية والسياسية، فتصبح بلدة متواضعة «يراوح عدد سكانها بين ٦ و٧ آلاف نسمة» فقط، و«تابعة لبيروت كلياً»[٣٤]. ولكن الولاية التي ظلت تحمل اسم صيدا حتى إلغائها وإلحاقها بمتصرفية بيروت، عام ١٨٦٤، اكتسبت أهمية أكبر، بعد ذلك، إذ

ضمّت إليها ولاية طرابلس عام ١٨٤٧، بعد أن ألغيت، وأصبحت سوريا مقسّمة إلى ولايتين: ولاية دمشق وولاية صيدا. إلا أن قانون الولايات الذي صدر عن الآستانة عام ١٨٦٤، ألغى هاتين الولايتين وأنشأ «ولاية سوريا» التي تألفت من ٨ سناجق كان «سنجق بيروت» واحداً منها. وأصبحت صيدا، بموجب هذا القانون، مركزاً لقضاء سمي باسمها (قضاء صيدا) ويتألف من ٤٨ قرية[٣٥]. ولم تسعف التقسيمات الإدارية الجديدة لسوريا صيدا التي أضحت، بموجب هذه التقسيمات، مركزاً لقضاء يتبع سنجق بيروت الذي يتبع، بدوره، دمشق عاصمة ولاية سوريا.

ويذكر الجنرال «دي بوفور دوتبول» في تقريره المشار إليه آنفاً، والذي رفعه إلى وزارة الحربية الفرنسية بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١، أن عدد سكان صيدا وضاحيتها هو ١٢ ألف نسمة موزّعين، طائفياً، كما يلي: موارنة: ألف نسمة، وروم أرثوذكس ٢٠٠ نسمة، وروم كاثوليك ١٨٠٠ نسمة، (ولا يوجد دروز)، ومتاولة (شيعة) ٣٠٠ نسمة، ومسلمون (سنة) ٨ آلاف نسمة، ويهود ٧٠٠ نسمة، وعدد القادرين على حمل السلاح: ألف نسمة، وأن أهم عائلاتها هي: آل كشبو أو كشتو(؟) وغزي، ورزق الله، ونمور، وخلاط، ودبو؟ (وربما كانت: ببو)، وصاصي، كما ذكر أن المدينة يحكمها مشير تركي[٣٦].

وهكذا ظلت صيدا، بعد بروز بيروت ونموها، بهذا الشكل، بلدة تابعة لها، وإن كانت تجمع، في قضائها عدداً من القرى لا يزيدها غنىً ولا جاهاً.

ثانياً – طرابلس وعكار:

أ – **طرابلس:** ما أن خرج ابراهيم باشا من طرابلس عام ١٨٤٠ حتى عادت إلى عهدة الدولة العثمانية، وأصبحت «سنجقية» أو «قائمقامية» في «ولاية صيدا»، وقد ظلت، بعد ذلك، خارج نظام القائمقاميتين.

سنجق طرابلس: كان واحداً من السناجق التي شكلت «ولاية صيدا»، وظل على هذه الحال حتى ألغيت هذه الولاية عام ١٨٦٤. وقد عيّن للسنجق متسلم (أو متصرف، أو قائمقام)، وأقامت في المدينة (عام ١٨٤٩) حامية مؤلفة من ٤٥٠ عسكرياً يشكلون الكتيبة الثانية من الفوج الرابع من «جيش العربية» المرابط في بلاد الشام[٣٧]، كما أعيد إليها تطبيق نظام «التجنيد الإجباري» الذي طبق على جميع الولايات في بلاد الشام، وكان عدد المطلوبين للتجنيد الإجباري، من سنجق طرابلس، عام ١٨٥٠: ٥١٠ مجندين[٣٨].

كان «سنجق طرابلس» (عام ١٨٥٦) مؤلفاً من ستة أقاليم (أو أقضية أو مناطق إدارية) هي: مدينة طرابلس، وعكار، وصافيتا، والضنية، وشعرا، وطرطوس، وكان عدد سكان هذا السنجق نحو ١٢٠ ألف نسمة «وهو أكثر السناجق سكاناً في سوريا». وتعتبر مدينة «طرابلس» عاصمة هذا السنجق المسمى باسمها، يقيم فيها المتسلم أو القائمقام، وهو يحكم المدينة، مباشرة، بينما يحكم باقي الأقاليم «مديرون» يعينهم الوالي ويتبعون لمتسلم طرابلس، وهم مواطنون من هذه الأقاليم يهتمون بجباية الضرائب وتنفيذ القوانين وحفظ الأمن في البلاد[٣٩]. أما علاقة الباب العالي بهذا السنجق «فتنحصر بجباية الضرائب، وليس له، حتى الآن، أية اهتمامات أخرى تجاه أهاليه، ولا يتدخل في تفاصيل حياتهم الداخلية وتنظيمهم الإجتماعي»[٤٠].

أما مدينة طرابلس فهي مؤلّفة من المدينة نفسها، ومن مرفئها «الميناء» الذي يشكل ضاحية المدينة، إلا أنه لا يوجد حدود واضحة بين المدينة والميناء، وكان المتسلم يقيم في المدينة نفسها. أما عدد سكان طرابلس، بكاملها، فكان «نحو ٢٤ ألف نسمة، منهم ١٨ ألف نسمة في طرابلس المدينة و٤ آلاف نسمة في الميناء». ويتصف الطرابلسي بأنه «ككل الشرقيين،

صبور، وبسيط، ويكتفي بالقليل ليسد حاجاته»، لذا، فهو «يعيش بهدوء حسبما يتوافر له»[٤١].

وتتميز طرابلس عن غيرها من المدن في المنطقة بأبنيتها ذات الطراز الشرقي «فبناؤها جيد، بصورة عامة، إلا أنه بلا فن، وضمن الذوق الشرقي». أما شوارعها فهي «غير منظمة، ولكنها واسعة كفاية للتهوية، وهي مكسوّة بالبلاط، ومياهها غزيرة»[٤٢].

أما أهم أبنية طرابلس فهو «جامعها الكبير» وأما باقي الأبنية فهي أقل أهمية منه وأقل مساحة، وأهمها «الخانات» التي تشكل «مخازن حقيقية محصنة ومنشأة منذ عصور متأخرة». وتظل «قلعة طرابلس» الواقعة خارج حدود المدينة، عند أبوابها، «والمبنية منذ أيام الصليبيين» والمشرفة على المدينة، مباشرة[٤٣]، أحد أهم آثار هذه المدنية.

وكانت طرابلس، في تلك الحقبة، مدينة تجارية أساساً، وكان سكانها موزّعين بين مسلمين (ثلثي سكان المدينة تقريباً) ومسيحيين (الثلث الباقي من السكان)، وكان أكثر مسيحيي طرابلس من طائفة الروم، أما الموارنة فكانوا قلة «ليس أكثر من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ نسمة»، وكانت هذه الطوائف (الإسلامية والمسيحية) تتعايش، في المدينة، «في أحياء» خاصة بها «إلا أنها غير منفصلة تماماً»[٤٤].

ويذكر الجنرال «دي بوفور دوتبول» في التقرير الذي أشرنا إليه آنفاً، والذي رفعه إلى وزارة الحربية الفرنسية بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١، أن عدد سكان طرابلس وضواحيها هو: ٢٤٠٨٥ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي: موارنة ١٢٠٠ نسمة، وروم أرثوذكس ٤٨٠٠ نسمة، وروم كاثوليك ٢٥ نسمة، (لا يوجد دروز ولا شيعة)، ومسلمون (سنة) ١٨ ألف نسمة، ويهود ٦٠ نسمة،

وعدد القادرين على حمل السلاح: ألفا نسمة. وأن أهم بلداتها: طرابلس المدينة، والمينا، والمنية، وأهم عائلاتها: آل خضر آغا، وكرامي، ونوفل، ويني، وفيل، وطربيه. وذكر بوفور أن باشا صيدا يعيّن حاكم طرابلس من حاشيته، ويستبدله «كل عام أو اثنين» وهو يحمل لقب «بك»[٤٥].

ب - **عكار والضنية**: كانت عكار أو «بلاد عكار»، في هذه الحقبة، قضاءً من الأقضية الستة التي تكوّن سنجق طرابلس، كما كانت «الضنية» قضاء مماثلاً. وكان عدد سكان قضاء عكار عام ١٨٦٠ نحو ١٢٥٠٠ نسمة موزّعين طائفياً كما يلي: موارنة ٥٠٠٠ نسمة، وروم أرثوذكس ٥٠٠٠ نسمة، ومتاولة (شيعة) ٢٥٠٠ نسمة، وكان عدد القادرين على حمل السلاح في قضاء عكار نحو ٢٥٠٠ رجل. وكان يقسم إلى ٣ نواحي تضم ١٣٠ قرية، وهي النواحي هي: القيطع، والجومة والدريب، وكانت أهم عائلاته: آل عكرا (روم أرثوذكس) وآل عبده الخوري (موارنة) وآل المرعبي (مسلمون سنّة). وكان آل المرعبي هم الذين يمارسون السلطة في القضاء الذي كانت أهم قراه بينو وعرقة وعكار والقبيات[٤٦]. والمستغرب أن تكون العائلة الحاكمة، في عكار، من السنّة (آل المرعبي)، ولا يلحظ «بوفور» وجود «مسلمين سنّة» في هذا القضاء.

أما قضاء الضنية، فكان عدد سكانه ٨ آلاف نسمة، موزّعين طائفياً كما يلي: موارنة ألف نسمة، وروم أرثوذكس ألف نسمة، ومسلمون (سنّة) ٦ آلاف نسمة، وكان عدد القادرين على حمل السلاح في هذا القضاء ألفا رجل. وأما أهم عائلاته فكانت: آل الخوري (موارنة) وآل ابراهيم (روم أرثوذكس) وآل رعد (مسلمون سنّة)، وكان آل رعد هم الذين يمارسون السلطة في القضاء الذي كانت أهم قراه: كفرحبو، وبخعون، وسير. وكان في القضاء نحو عشرين قرية[٤٧].

ثالثاً – جبل عامل:

ظل جبل عامل تابعاً لولاية صيدا حتى إلغائها عام ١٨٦٤، وكان زعيمه «حمد البك المحمود»، وهو «أشهر زعيم عاملي بعد عمه ناصيف النصار»[٤٨]، قد أسهم في الثورة ضد الحكم المصري[٤٩]، حتى إذا ما خرج المصريون من بلاد الشام (عام ١٨٤٠)، كافأه العثمانيون بتسليمه حكم جبل عامل وتسميته «شيخ مشايخ بلاد بشارة»[٥٠] ومنحه رتبة «اسطبل عامرة مديري»، وأهداه شاه إيران شالاً من الكشمير الثمين وطائراً من البزاة[٥١]. وما أن انتهت حرب العثمانيين مع المصريين حتى كلفت الدولة العثمانية «حمد البك» إعداد حملة إلى «اللجاة» بحوران لمقاتلة العصاة هناك، وجهّز «حمد البك» حملة من رجال جبل عامل لهذا الغرض وسار إلى اللجاة، إلا أنه تلقى أوامر بالعودة إلى بلاده بعد أن انشغلت الامبراطورية العثمانية بحربها مع روسيا (حرب القرم). وظل «حمد البك» في حكم جبل عامل مدة ١٢ عاماً (من عام ١٨٤٠ إلى عام ١٨٥٢) كان الجبل، خلالها، مستقراً، حيث خضع للدولة العثمانية وكان يؤدّي ما يترتب عليه من ضرائب في مواعيدها. وقد خلفه، في الحكم، أحد أحفاد أخيه، ويدعى «علي بك الأسعد» الذي استمر في حكمه للجبل حتى عام ١٨٦٥، وكان يعاونه فيه أخوه (أو ابن عمه) «محمد بك الأسعد»[٥٢]. وقد توفي الإثنان معاً، في دمشق، إثر طلبهما من قبل واليها «شرواني زاده محمد رشدي باشا» بحجة «إعطائهما بعض الأوامر» إلا أن المنية وافتهما، واحداً بعد الآخر، إذ توفي علي بك (في ربيع الأول عام ١٢٨٢هـ = آب عام ١٨٦٥م) بوباء «الهواء الأصفر»، ثم توفي محمد، بعده بأربعة أيام، بالوباء نفسه، وقيل أنهما «ماتا مسمومين»[٥٣]. وقد دفن محمد بدمشق «بمقبرة باب الصغير، بجوار القبور المنسوبة لأهل البيت... وكان شهماً فارساً شجاعا»[٥٤].

ويحدثنا «آل فقيه» عن سيرة حكم علي بك الأسعد فيقول إنه «كان الزعيم المطاع الذي يقف آل الصغير وآل منكر وآل الصعبي عند أوامره، وكان له قدم راسخة عند الدولة العثمانية، حتى كانت الأيالة تستعين به على تسكين الثورات وتأديب العصاة، كما كانت تستعين بعم أبيه حمد البك وبعم جدّه ناصيف النصار»[٥٥].

كما يحدثنا (آل فقيه) نقلاً عن محمد جابر آل صفا (العرفان مجلد ٢٧ ص ٢٩٦)، «وقد وافقه... الأمين (السيد محسن) في أعيان الشيعة، وشبيب باشا في الديوان»، أن حرباً وقعت بين علي بك الأسعد وتامر الحسين، وقد أذكى نار هذه الحرب وأجج أوراها المبعوث العثماني إلى سوريا «فؤاد باشا»، وكان علي بك الأسعد قد زاره «ومعه ما يزيد على ألف فارس من خيرة فرسان الشيعة»، فأقلقه نفوذ علي بك «وسلطته الواسعة، ووفرة جنوده وأعوانه، وكانت الدولة بدأت بإصلاح نظام الإدارة وإلغاء الحكم الإقطاعي»، لذا، كان فؤاد باشا يلاطفه، وقد استصدر له فرماناً سلطانياً بمنحه رتبة «قوبجي باشا»، ولكنه كان، في الواقع «يرسم الخطط سراً لقلب حكومته والقضاء على نفوذه».

وكان هناك «خلاف قديم وتنافس على الزعامة الأولى» بين علي بك وابن عمه تامر بك الحسين، وقد أذكى فؤاد باشا هذا الخلاف، فكانت بين الاثنين حرب جرت عام ١٨٦٢، كان النصر فيها حليف علي بك، مما اضطر تامر بك إلى مغادرة البلاد «قاصداً مصر، بطريق البر» ومعه «حاشية كبيرة»، وقد نزل ضيفاً على الحكومة المصرية، ثم ذهب من مصر إلى الآستانة حيث توسط مع المسؤولين فيها لعله ينال حكومة «جبل عامل» بدلاً من «علي بك» فمنح رتبة «سردار كاه عالي» وحمل معه أمراً «بإبقائه

مقاطعجي» أي صاحب مقاطعة، وقيل بحكومة جبل عامل كلها، فاشتد النزاع بينه وبين علي بك، وجرت بينهما معارك في سهل تبنين وفي مرجعيون، وطلب علي بك تدخل «حكومة بيروت وكانت مركز أيالة صيدا»، فأرسلت أحمد بك الصلح على رأس فرقة للفصل بين المتحاربين، وهكذا «بقيت الرئاسة العامة لعلي بك واكتفى تامر بك بمقاطعته». إلا أن الخلاف تجدّد عام ١٨٦٤، فأصدر علي بك منشوراً بعزل تامر بك من مقاطعتي «هونين ومرجعيون» وعيّن بدلاً منه «محمد بك الأسعد»، إلا أن «خورشيد باشا» والي صيدا لم يوافق على هذا التعيين، فقصده علي بك ومحمد بك معاً، في محاولة لإقناعه، إلا أنه اقتادهما إلى بيروت وأمر بتوقيفهما. وخلال ذلك (عام ١٨٦٤) ألغيت ولاية صيدا وأنشئت ولايــة سوريا، وأُصبح جبل عــامل تابعاً لسنجق بيروت، وعيّن «شرواني زاده محمد رشدي باشا» والياً، فطلبهما إلى دمشق حيث توفيا[٥٦].

وبموت علي بك الأسعد ومحمد بك الأسعد، إنتهى حكم الإقطاع في جبل عامل، وانتهت معه الحياة السياسية لهذا الجبل، إذ انتقل حكمه، مباشرة، إلى الدولة العثمانية.

وقد بلغ عدد سكان جبل عامل عام ١٨٦٠ وفقاً لإحصاءات قيادة الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا، وفي التقرير الذي رفعه الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد الحملة، إلى وزارة الحربية الفرنسية، بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١، ما يلي:

١ - توزيع السكان على الطوائف

المنطقة والاقليم	عدد السكان								
	موارنة	أرثوذكس	كاثوليك	دروز	متاولة	سنّة	يهود	المجموع	عدد القادرين على حمل السلاح
بلاد بشارة	٤٠٠٠	–	١٠٠٠٠	–	١٥٠٠٠	–	–	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠
بلاد الشقيف واقليم الشومر	٧٥٠	–	٢٥٠	–	١٥٥٠٠	–	–	١٦٥٠٠	٣٢٠٠
جباع وقسم من اقليم التفاح	٢٠٠٠	–	٢٠٠٠	–	٣٥٠٠	–	–	٧٥٠٠	٢٠٠٠
مرجعيون	٨٦٠	٢٦٥٠	١٢٥	٦٠٠	١٠٠٠	٧٩٠	–	٦٠٢٥	١٥٠٠
المجموع	٧٦١٠ نسمة	٢٦٥٠ نسمة	٣٣٧٥ نسمة	٦٠٠ نسمة	٣٥٠٠٠ نسمة	٧٩٠ نسمة	–	٥٠٠٢٥	١٠٧٠٠ رجل

عدد سكان جبل عامل : ٥٠٠٢٥ نسمة

عدد القادرين على حمل السلاح : ١٠٧٠٠ رجل

٢ - أهم القرى والبلدات وأهم العائلات

المنطقة أو الاقليم	أهم القرى والبلدات	أهم العائلات	الحاكم والأسرة الحاكمة
بلاد بشاره	تبنين - حونين - بنت جبيل - قانا - معركة	- آل علي الصفير	علي بك الصفير
بلاد الشقيف واقليم الشومر	البابلية - خرطوم - الزرارية - النبطية - كفررمان	- آل علي الصفير، وآل منكر وآل الصعبي.	من عائلة علي الصفير
جباع وقسم من اقليم التفاح	جباع - كفرمتى - عيتنيت	آل نعمه وحرب والحر	من آل منكر
مرجعيون	الجديدة - الخيام - دير ميماس	-	من عائلة علي الصفير[٥٧]

رابعاً – إمارة وادي التيم:

كان وادي التيم لا يزال يشكّل جزءاً من ولاية دمشق قبل الاحتلال المصري لبلاد الشام، وظل كذلك بعد خروج المصريين منها. كما أنه ظل يخضع، قبل الإحتلال المصري وبعده، لحكم الأمراء الشهابيين، وظلت «حاصبيا» وهي قاعدة وادي التيم الأسفل، و«راشيا» وهي قاعدة وادي التيم الأعلى، إمارتين مستقلتين، ولكن متجاورتين ومتحالفتين، ويخضعان للتقسيم الإداري والجغرافي نفسه. وكان المصريون قد انتزعوا إمارة حاصبيا من الأمير سعد الدين الشهابي، وإمارة راشيا من الأمير أفندي الشهابي، لرفضهما التعاون معهم، ولكن العثمانيين أعادوهما إلى منصبيهما، بعد خروج المصريين من البلاد(٥٨).

أ – إمارة حاصبيا: أعيد الأمير سعد الدين الشهابي إلى حاصبيا، إذن، بعد خروج المصريين، وكان هذا الأمير ضعيفاً(٥٩) فلم يتمكن من الحزم في إدارة إمارته، مما دفع بباشا دمشق إلى عزله (عام ١٨٤٣)، وتعيين حاكم كردي بدلاً منه يدعى «محمد بوظو» الذي أساء التصرف مع مسيحيي حاصبيا ولم يحسن معاملتهم، مما خلق جواً من التذمر بينهم ضده. وتختلف رواية أحداث حاصبيا في هذه الفترة، إذ يقول القنصل العام الروسي ببيروت «بازيلي» إن خلافاً جرى في البلدة بين مسيحييها «بسبب التوزيع الجديد للأتاوة»، وإن مشايخ آل شمس وقيس استغلوا هذا الخلاف ليوقعوا بين «الحزبين» المسيحيين، وإنهم، أي مشايخ الدروز، «طلبوا مساعدة المرسلين الأميركيين البروتستانت» الذين كانوا مستعدين دوماً لتأجيج «الخلافات بين الطوائف والعائلات، والاصطياد في الماء العكر»، فتدخل هؤلاء المرسلون في الخلاف «ونجحوا في اجتذاب نحو ٥٠٠ من الناقمين إلى جانبهم، معللينهم

بخيرات ومنن وفيرة، ومساعدات مالية وحسومات في الأتاوة»، وهكذا تحول الخلاف بين المسيحيين على الأتاوة إلى خلاف عقيدي، إذ إن «مئة عائلة أرثوذكسية تحولت عن مذهبها واعتنقت البروتستانتية»(٦٠). إلا أننا نجد في وثائق القنصلية العامة الفرنسية ببيروت رواية أخرى تقول إن سكان حاصبيا المسيحيين، من الأرثوذكس، اشتكوا إلى رؤسائهم الروحيين في دمشق وبيروت سلوك الحاكم «محمد بوظو» تجاههم، ولما لم يستطع هؤلاء الرؤساء تلبية مطالب رعاياهم، استنجدوا بالمرسلين الأميركيين لمساعدتهم، ولكن هؤلاء استنكفوا، بدورهم، بحجة أنهم لا يخدمون سوى رعاياهم الذين هم من طائفتهم، مما دفع بأولئك الشاكين إلى التحول عن مذهبهم الأرثوذكسي واعتناق المذهب البروتستانتي. ويذكر «بوجاد» القنصل العام الفرنسي ببيروت، أن المرسل الأميركي «طومسون» وزميلاً له «ذهبا، مع الشاكين، إلى حاصبيا، ونجحا في إقناع أكثر من مئة عائلة بالتحول إلى المذهب البروتستانتي» وقد تمّ، بعدها، عزل «محمد بوظو» عن إمارة حاصبيا (عام ١٨٤٤) وتسليمها إلى الأمير سعد الدين الشهابي، وكان قد سبق لهذا الأمير أن حكم حاصبيا منذ ٣٠ عاماً(٦١).

ولكن الذي جرى في حاصبيا، لم يكن ليمر بسلام، فقد ثار بطريرك الأرثوذكس في دمشق وطالب بإعادة المرتدين الأرثوذكس إلى مذهبهم الأول، ثم إن الذين تحولوا إلى البروتستانتية «وكانوا قلة» كما يقول «بوجاد» لم يستطيعوا البقاء في البلدة بسبب ما نالهم من اضطهاد على يد اخوانهم من المسيحيين الذين ظلوا على أرثوذكسيتهم، فآثروا ترك البلدة والهجرة إلى «عبيه» حيث توجد مؤسسة للأميركيين(٦٢).

كما أن ما جرى أثار المشاكل بين القناصل، فقد كتب «ويلدنبروك Wildenbruck» القنصل البروسي ببيروت، رسالة إلى الأمير سعد الدين

الشهابي يلومه فيها لوماً قاسياً لتدخله في مسألة طائفية لا علاقة له بها، ويدافع عن حق المرتدين عن المذهب الأرثوذكسي، في اختيار المذهب الذي يريدون دون أن يكون للسلطنة حق التدخل في شأنهم الطائفي، طالما انهم لا يزالون «رعايا مخلصين وخاضعين للحكومة العثمانية». لذا، فإن «الاضطهادات والإهانات التي يتعرضون لها، تحت أبصارنا، والتي تعرفها، دون أن تقدم لهم المساعدة أو أن تحميهم، تجعلنا نفكر بأنك لم تعد تعتقد بأنك ملائم للمحافظة على نهجك الأول، والاستمرار في الأفعال الجيدة التي كنت صاحبها»[٦٣]. وفي الوقت نفسه، كتب القنصل الأميركي «شاسو Chasseaud» رسالة إلى الأمير، بالمعنى ذاته، يعلمه فيها أنه «متألم لعلمه بأن البروتستانت، في حاصبيا، يتعرضون للمكائد والإهانات»، ثم يخاطبه قائلاً: «واعلم أن هذا غير لائق، وأنه مخالف لأوامر الباب العالي الذي يسمح لكل الرعايا بأن يمتلكوا حرية أن يعتنقوا الديانة التي تعجبهم»[٦٤]. وأما رسالة القنصل الروسي فإنها تدعو الأمير الشهابي إلى التقيد بتعليمات الباب العالي الذي أعلن أنه «سيحمي الكنائس الموجودة» وأن انكلترا وروسيا تعتبران المرسلين «أشخاصاً خطرين»، وأن عليه أن لا يفرط في أن «يطهّر حاصبيا من النزاعات»[٦٥].

وسواء أصحّت رواية «بازيلي» أم رواية «بوجاد»، فإن الأمير سعد الدين لم يستمر في الحكم طويلاً، إذ إنه عزل، في العام نفسه (١٨٤٤) وعيّن على إمارة حاصبيا، بدلاً منه، ابنه الأمير خليلاً الشهابي، وكان هذا مقرباً جداً من الأميركيين وذا علاقة قديمة بهم، لذا، فإنه، ما أن تسلم حكم الإمارة حتى أوفد الشيخ «محمود قيس» إلى عبيه، حيث «أعاد البروتستانت والأميركان منتصرين، إلى حاصبيا»، مما جعل أبناء دينهم من «الأرثوذكس والكاثوليك والموارنة»، يقصدون بيروت لمقابلة المشير «والمطالبة بعزل الأمير خليل»[٦٦].

وفي هذا العام بالذات، هاجم الشيخ ناصيف أبي نكد حاصبيا بثلاثة آلاف مقاتل من دروز حوران، فحاول مسيحيوها الهرب نحو دمشق، ولكن الدروز قطعوا عليهم الطريق وحاصروهم وفتكوا بهم[٦٧].

وفي عام ١٨٤٥ تعرّض مسيحيو حاصبيا لتهديد جديد من قبل الدروز، فهربوا منها نحو زحلة، إلا أنهم، ما أن وصلوا إلى جوار راشيا حتى لقيهم دروزها وفتكوا بهم، وكان معهم الأمير بشير الشهابي شقيق الأمير سعد الدين، وقد حاول الدفاع عن المسيحيين، ضد الدروز المهاجمين، قدر طاقته، ثم تابع سيره، مع من بقي منهم، إلى زحلة. وبعد أيام، عيّن والي دمشق الأمير بشيراً نفسه حاكماً على حاصبيا[٦٨]، ولكن الأمير سعد الدين أعيد، بعد ذلك، لحكم الإمارة، إلا أنه، في أواخر أيار عام ١٨٦٠، وفي أثناء أحداث هذا العام بين الدروز والموارنة، طلب إعفاءه من الحكم، فلبّى والي دمشق «أحمد باشا» طلبه، وكان يعامله كوالده، ثم كلّف الأمير أحمد (ابن الأمير سعد الدين) تسلّم إمارة حاصبيا. وقد قتل الدروز، في أحداث حاصبيا، الأمير سعد الدين وصهره «الأمير جهجاه الشهابي»[٦٩]، ثم «قُطع رأس الأمير سعد الدين، وأرسل إلى سعيد بك (جنبلاط) في الحال»[٧٠].

لقد سبق أن تحدثنا عن أحداث حاصبيا في حرب ١٨٦٠ في فصل سابق، (الفصل الثاني من الباب الثاني) من هذا الجزء. وقد وضعت اللجنة الدولية التي شكلت من الدول الكبري الخمس، إثر أحداث الستين، وهي: انكلترا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا، مشروعاً لتنظيم «جبل لبنان»، واقترح هذا المشروع الفصل بين الطائفتين: المسيحية والدرزية في الجبل، وأن يستفيد، من هذا المشروع، مسيحيو حاصبيا وراشيا ومرجعيون، بحيث يهجّرون من تلك المناطق «تحت مراقبة السلطات المحلية، ممثلي الدول

الخمس الكبرى، ولجنة مختلطة تمثل فيها الطوائف»، وأما الذين يرفضون الهجرة ويفضلون البقاء في مناطقهم، من المسيحيين والدروز، فلا يكرهون على عكس ذلك[٧١].

وكان سكان بلدة حاصبيا يعدّون، هذا العام (١٨٦٠) وفقاً لتقديرات الكولونيل تشارلز تشرشل، ٦ آلاف مسيحي (روم) و١٥٠٠ درزي[٧٢] بينما كانت بلاد حاصبيا جميعها (إمارة حاصبيا) تعد، في العام نفسه، ووفقاً لإحصاءات الجنرال «دي بوفور دوتبول»، ١٣٨٢٠ نسمة موزّعين، طائفياً، كما يلي:

موارنة ٨٢٠ نسمة، وروم أرثوذكس ٤٦١٠ نسمات، وروم كاثوليك ١٧٠ نسمة، ودروز ٥٠٨٠ نسمة، ومسلمون (سنّة) ٣١٤٠ نسمة، وكان عدد القادرين على حمل السلاح: ٢٥٠٠ رجل[٧٣].

وكانت حامية بلدة حاصبيا من الجيش العثماني، وكان عديدها ٥٠٠ عسكري[٧٤]، أما قائدها «القائمقام عثمان بك» الذي كان قد تآمر مع الدروز على ذبح المسيحيين في البلدة والسراي، فقد حوكم في محكمة عسكرية بدمشق وحكم بالإعدام رمياً بالرصاص، ونفّذ الحكم فيه، في ساحة دمشق، في العام نفسه (١٨٦٠).

ب - إمارة راشيا: سبق أن ذكرنا أن العثمانيين أعادوا الأمير أفندي الشهابي، أمير راشيا، إلى إمارته، بعد أن كان المصريون قد انتزعوها منه، في أثناء حكمهم لبلاد الشام، بسبب رفضه التعاون معهم[٧٥].

وظل الشهابيون في حكم راشيا، إلى أن جرت أحداث عام ١٨٦٠، حيث هاجم الدروز البلدة، وكان أمراؤها الشهابيون قد اختبأوا في قلعتها (أي السراي)، وحاول بعض مسيحييها الخروج منها ولكن الجنود العثمانيين

المحيطين بالبلدة منعوهم من ذلك، فلجأوا إلى القلعة حيث لجأ الشهابيون، وحاصر الدروز القلعة، ثم انقضوا عليها، وقضوا على من فيها من الشهابيين والمسيحيين[٧٦]، (سبق أن تحدثنا عن أحداث راشيا عام ١٨٦٠، في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الجزء).

وقد سُمح، في المشروع الذي وضعته لجنة الدول الخمس الكبرى لتنظيم جبل لبنان، لمسيحيي راشيا بالهجرة من البلدة، أسوة بأبناء طائفتهم من سكان حاصبيا.

وكان عدد سكان إمارة راشيا قد بلغ، هذا العام (١٨٦٠)، وفقاً لإحصاءات الجنرال «دوتبول» قائد الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا: ١٢٣٠٠ نسمة موزّعين، طائفياً، كما يلي: موارنة ٨٠٠ نسمة، وروم أرثوذكس ٤ آلاف نسمة، ودروز ٧ آلاف نسمة، ومسلمون (سنّة) ٥٠٠ نسمة[٧٧].

أما بلدة «راشيا» نفسها، فقد بلغ عدد سكانها، عام ١٨٦٠، وفقاً لما ذكره مؤلف كتاب «حسر اللثام، عن نكبات الشام»، ٤٥٠٠ نسمة «أكثرهم نصارى من طائفة الروم الأرثوذكس، وبعضهم بروتستانت»[٧٨].

وفي العام ١٨٦٤ تحولت إمارة وادي التيم إلى قضائين هما: قضاء حاصبيا وقضاء راشيا، في سنجق الشام (دمشق)، وسلم الحكم في كل منهما إلى «متسلم» أو قائمقام.

خامساً - بلاد بعلبك والبقاع:

لم يكن الحكم مستتباً للأمراء الحرفوشيين في بلاد بعلبك والبقاع طوال الحكم المصري في بلاد الشام، إذ كان يتبادله بعض أمرائهم الموالين لابراهيم باشا من جهة، وبعض الحكام الذين يعينهم والي دمشق، من جهة

أخرى (أحمد آغا الدزدار وخليل آغا ورده)، إذا ما غضب على حكامه الحرفوشيين الذين ما لبثوا أن انقلبوا على الحكم المصري وأصبحوا عرضة لمطاردته (الأمير أمين وابنه الأمير قبلان، والأمير جواد، ثم الأمير خنجر وأخوه الأمير سلمان)، إلا أن حكم تلك البلاد استتب، أخيراً، للأمير حمد الحرفوش، الذي ظل حاكماً عليها من قبل ابراهيم باشا، حتى خروج هذا الأخير من بلاد الشام عام ١٨٤٠.

كان الأمير حمد الحرفوش حاكماً، إذن، على بلاد بعلبك والبقاع في أواخر عهد ابراهيم باشا في هذه البلاد، وكان قريبه الأمير خنجر الحرفوش، ومعه أخوه الأمير سلمان، قد انضما، مع نحو أربعماية فارس، إلى الأمير علي اللمعي الذي كان يقاتل المصريين المنسحبين من البقاع، لذا، ما أن خرج ابراهيم باشا من هذه البلاد وتولت السلطة العثمانية، من جديد، الحكم فيها، حتى ولّت على بلاد بعلبك والبقاع الأمير خنجر الحرفوش، مكافأة له على تحالفه معها في أثناء حربها مع ابراهيم باشا.

وما أن استتبّ الحكم للأمراء الحرفوشيين في بلاد بعلبك والبقاع، في ظل الدولة العثمانية، حتى بدأ الصراع فيما بينهم، حيث كان بعضهم، الذي هو خارج الحكم، يهرع إلى دمشق كي يحرّض واليها على بعضهم الآخر الذي هو في الحكم ليحل محله، ففي عام ١٨٤٢ تمرّد الأمراء بشير وسعدون وشديد وفدعم على قريبهم الأمير خنجر، وقصدوا دمشق طالبين من واليها أن يسند حكم البلاد إلى الأمير حسين ابن الأمير قبلان، فتمّ لهم ذلك، وعزل الأمير خنجر وولي، بدلاً منه، الأمير حسين، وبما أنه كان صغير السن، فقد تسلّم الحكم، بالوصاية، الأمير سعدون الذي ما لبث أن توفي (عام ١٨٤٣)، فتسلم الإمارة، بعد وفاته، الأمير حمد (الذي سبق أن مرّ ذكره)، وظل فيها حتى عام ١٨٤٥ [٧٩].

في هذه الأثناء، كان أمير آخر، من آل الحرفوش، طامح للحكم، هو الأمير محمد (ابن الأمير جواد الحرفوش) الذي قصد والي دمشق وطلب منه الولاية على البلاد، عام ١٨٤٥، فأرسل الوالي معه جيشاً من ١٥٠٠ فارس (من الأكراد) بقيادة «محمد آغا بوظو» لكي ينتزع الحكم من ابن عمه الأمير حمد.

- وقعة الدلهمية (عام ١٨٤٥):

وصل جيش محمد آغا بوظو من دمشق، ومعه الأمير محمد، إلى بلدة «بر الياس» ولما علم الأمير حمد بذلك، سار بجيش من أنصاره وعسكر في «تمنين التحتا» لمدة ثلاثة أيام يترصد تحركات خصميه، فعلم أن بوظو والأمير محمد قد اتجها بجيشهما نحو بعلبك لاحتلالها، فقرّر أن يعترضهما في بلدة «الدلهمية» حيث جرت الوقعة بين الفريقين.

كان عسكر الأمير حمد مؤلفاً من فرسان ومشاة، وقد نشب القتال، في البدء، بين فرسان الفريقين، فتقهقرت فرسان الأمير حمد، إلا أنه استطاع أن يعزّزها بالمشاة الذين ما لبثوا أن صمدوا في وجه فرسان بوظو، مما أتاح للأمير حمد أن يستعيد قوته ويجمع فرسانه من جديد، ثم ينقضّ على جيش بوظو فيهزمه «وولى عسكر الأكراد هارباً، بعد أن ترك نحو ستين قتلاً في ساحة القتال»، أما رجال الأمير فقتل منهم ثلاثة فقط «منهم الشيخ شبلي حيدر» وأصيب عدة آخرون بجراح، وعاد الأمير حمد إلى بعلبك ظافراً، واستقر حكمه، في البلاد، طوال نصف عام [٨٠].

ولكن هزيمة «الدلهمية» لم تثبط من عزيمة الأمير محمد، بل إنه عاد يسعى، من جديد، لدى والي دمشق كي يخلع ابن عمه عن إمارة بعلبك ويوليه إياها، واستطاع إقناع الوالي بذلك، لولا أن تدارك الأمراء الموالون للأمير حمد

الأمر (وهم الأمير يوسف بن حمد، والأميران شديد وخنجر) وهرعوا إلى الوالي فأثنوه عن عزمه، وعندها قرّر الوالي تقسيم بلاد بعلبك والبقاع «إلى مقاطعات صغيرة يتولاها هؤلاء الأمراء»[٨١].

وقعة معلولا (عام ١٨٥٠):

لم يرض الأمير محمد بتوزيع الأنصبة الذي فرضه الوالي، إذ كان يطالب، لنفسه، بالإمارة كلها، فتمرد على الدولة وحمل السلاح في وجهها، وكان معه «إخوته الأمراء، عساف وعيسى وخليل، وأولاد عمه آل حسن»، فجرّد عليه الوالي حملة من ٣ آلاف جندي، بقيادة «مصطفى باشا»، وما أن علم الأمير محمد بذلك حتى لجأ، مع أقاربه ورجاله، إلى قرية «معلولا» وتحصّن فيها، فحاصره مصطفى باشا، ولكن بعض الأمراء استطاعوا الإفلات من الحصار، وهم «الأمير خليل وأولاد عمه»، أما باقي الأمراء فظلوا ضمن الحصار في البلدة. واستطاع مصطفى باشا، بتعاون خفي مع بعض أهالي البلدة، من اقتحامها، حيث هاجم الحرافشة الذين كانوا قد لجأوا إلى كهف في البلدة، فقتل الأمير عيسى وأسر الأميرين محمداً وعساف، ودخل مصطفى باشا، بعد ذلك، مدينة بعلبك، حيث استسلم إليه أمراؤها، فأمر بالقبض عليهم جيمعاً، وسوق زعمائهم إلى دمشق، وهم الأمراء «حمد وابنه يوسف، وخنجر وسلمان وفاعور وشديد». ومن دمشق، نفي هؤلاء الأمراء، وعلى رأسهم الأميران محمد وعساف، إلى جزيرة «كريت»، وسلّم الوالي حكم بعلبك إلى «تيمور باشا»[٨٢].

إلا أن لوقعة «معلولا» رواية أخرى عند «دي لسباردا De Lesparda» القنصل العام الفرنسي ببيروت، فقد كتب هذا القنصل، إلى وزير خارجية بلاده «الڤيكونت دي لاهيت Vicomte de la Hitte» رسالة بتاريخ ١٥ تشرين

الثاني/نوفمبر عام ١٨٥٠ يقول فيها إنه «في ١٧ الشهر المنصرم (تشرين الأول/أكتوبر)، وبينما كانت الثورة مشتعلة في حلب، ثار الأمراء الحرفوشيون في بعلبك والبقاع، وساروا نحو دمشق، إلا أنهم حوصروا في مكان يدعى «معلولا»، وهي بلدة ذات أكثرية مسيحية، حيث هزموا وأوقفوا واقتيدوا إلى دمشق. وقد عمد العسكر التركي، كعادته، إلى القتل والنهب. أما الأمراء الحرفوشيون فقد وصلوا إلى بيروت، مقيدين، بالسلاسل، واقتيدوا إلى متن باخرة تركية حملتهم إلى الآستانة. وقد قال أحد هؤلاء الأمراء وهو الأمير خنجر، إنه ليس مذنباً، وإنه لم يكن سوى أداة، ويجب أن يعاقب من هو أعلى منه»[٨٣].

وهناك رواية ثالثة تعزو ثورة الأمراء الحرافشة، في هذا الوقت بالذات، إلى تذمرهم من عمليات التجنيد الإجباري التي بدأ تطبيقها في بلاد الشام في صيف عام ١٨٥٠، ويذكر هذه الرواية قنصل فرنسا بدمشق، في تقرير له بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٥٠، إذ يقول إنه: «في الأيام الأخيرة لعمليات التجنيد في دمشق، جمع الأمراء الحرفوشيون (وعلى رأسهم الأميران محمد وعساف) عصابة من نحو ٥٠٠ فارس، وتقدّموا إلى مسافة ثلاث ساعات من دمشق، ينهبون القرى ويجندون الأنصار، آملين في أن يؤدي زحفهم نحو دمشق إلى قيام حركة ثورية في العاصمة، ولكن خاب أملهم، إذ إن المدينة لم تتحرك، وأرسلت السلطة التركية... قوات نظامية ضد العصاة، فهزمتهم بسهولة بعد مناوشتين بسيطتين قرب دمشق، وتابعت تلك القوات زحفها نحو بعلبك، عاصمة التمرد، فدخلتها بلا مقاومة تقريبا»[٨٤].

واختفى الأميران محمد وعساف، ووصل ستة أمراء حرفوشيون إلى دمشق ليعلنوا خضوعهم للدولة، إلا أنه ما لبث أن ظهر الأمراء المتمردون، من

جديد، بجوار دمشق، على رأس ثلاثة آلاف فارس، «فطوردوا وحوصروا، في شعاب معلولا»، بواسطة قوات تركية مؤلّفة من «كتيبتي مشاة وسريتي خيّالة وأربعة مدافع»، وجرى قتال بين الفريقين، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وجرت مطاردات في شوارع القرية، حيث «نهبت القوات النظامية المنازل والكنائس والأديرة، وقتل رجال دين مسيحيون وجرحوا.

وبتاريخ ١٦ منه، ألقي القبض على الأميرين الحرفوشيين (محمد وعساف) حيث سجنا ثم «طوّف بهما في شوارع دمشق، بعد أن كبلت أرجلهما بالحديد، وهما يرتديان قمصاناً، ويحملان مكانس على أكتافهما». وكان سيستمر إذلالهما، بهذه الطريقة «لمدة خمسة أيام» حيث كان الحكم عليهما بالإعدام مؤكداً، لولا أن الوالي تلقى، فجأة، أمراً «بإرسالهما إلى الآستانة، مع أفراد آخرين من آل حرفوش كانوا قد أتوا إلى دمشق ليقدموا خضوعهم للسلطة»[٨٥]، وقد تمّت، بعد ذلك، عمليات التجنيد، في بعلبك ذاتها[٨٦]، بلا مقاومة.

وفي رسالة تالية من «دي ليسبادرا» إلى «دروين دي لوي» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٢، يذكر القنصل العام الفرنسي أنه علم «هذا الصباح، أن أمراء بعلبك المتاولة، الذين استسلموا، منذ ١٨ شهراً، أعلنوا، من جديد، العصيان في وجه السلطات التركية»[٨٧]، وذلك في معرض حديثه عن ثورة حوران والدروز، ضد الدولة العثمانية، بسبب التجنيد الإجباري.

ويشير «شيفالييه Chevallier» إلى أن الأمراء الحرفوشيين عقدوا، في أيلول/سبتمبر عام ١٨٥٠، اجتماعات سرية مع الدروز «ضد مسح الأراضي، وضد التجنيد» وانهم «بدأوا يستعدون للمقاومة، ويتسلحون خفية»، وكانوا

يرمون، من وراء ذلك، إلى السعي للحد من التدخل المباشر للحكومة العثمانية في شؤونهم، وخصوصاً في مجال «الجباية»، إلا أنهم هزموا في حربهم مع سلطات دمشق[٨٨].

وكان تعيين «تيمور باشا» حاكماً على بلاد بعلبك وشرق البقاع، وسحق بعض الأمراء الحرفوشيين ونفي بعضهم الآخر، ومطاردة من تبقى منهم داخل البلاد، بعد وقعة «معلولا» عام ١٨٥٠، دليلاً جدياً على عزم الدولة العثمانية على إنهاء حكم الحرفوشيين في هذه المنطقة، وبالفعل، فقد أنشأت الدولة لواءً دعي لواء أو (قائمقامية) «بعلبك وشرق البقاع»، حث أقامت دوائر حكومية، مدنية وعسكرية، ومحاكم، كما وضعت، في بعلبك (المدينة) مركزاً عسكرياً من الجيش العثماني «بمدافعه وذخائره وخيوله»، وذلك في الثكنة التي كان قد بناها «إبراهيم باشا المصري»، وبدأت الدولة تطارد فلول الحرفوشيين «التي لم تطلها يد مصطفى باشا» (وأشهرهم الأمير محمود ابن الأمير حمد الذي ظل عاصياً فترة، وشكل عصابة أخذت تنهب البلاد إلى أن أمّنته الدولة فعاد إلى بعلبك)، ولكن حكم «تيمور باشا» لبعلبك وشرق البقاع لم يستمر طويلاً، إذ إنه سرعان ما عزل وكلّف «فرحات باشا» استلام الحكم بدلاً منه، ثم عزل فرحات باشا بدوره، عام ١٨٥٢، وتولى «صالح زاكي بك» الحكم مكانه «كوكيل للقائمامية»، وأتى «صالح زاكي بك» إلى بعلبك «مصحوباً بعسكر شاهاني»[٨٩].

وقعة طاريا (عام ١٨٥٢):

وصادف أن قتل الأمير محمود، في العام نفسه (عام ١٨٥٢)، واتهم ابن عمه الأمير سلمان (أخو الأمير خنجر) بقتله، فطاردته عساكر الدولة، والتمس الأمير منصور (عم الأمير القتيل محمود) والشيخ أحمد حمية، من والي دمشق،

السماح لهم بمؤازرة الدولة في السعي للقبض على الأمير القاتل الذي كان قد جمع حوله عصبة من خمسين فارساً وهام على وجهه في البلاد، وكان الأمير منصور والشيخ أحمد حمية قد جمعا حولهما مايتي فارس لقتال الأمير سلمان، وأخذا يطاردانه، إلى أن التقى الفريقان في أراضي قرية «طاريا» حيث دار بينهما قال عنيف انتهى بهزيمة الأمير منصور والشيخ حمية ورجالهما، ولما علم القائمقام «صالح زاكي بك» بذلك، سيّر قوة عسكرية عثمانية لمطاردة الأمير سلمان الذي فرّ «إلى القرى الشمالية» وعاد عسكر الدولة إلى بعلبك[٩٠].

ولكن الأمير سلمان ملّ التمرد والعصيان فاستسلم بعد عامين من تمرّده (أي عام ١٨٥٤)، وكان قد تولّى لواء بعلبك وشرق البقاع «مصطفى راشد أفندي» بدلاً من «صالح زاكي بك»، فاستقبل الأمير المستسلم بحفاوة وطلب من الدولة أن تمنحه العفو، فتمّ له ذلك، ومنح، علاوة على ذلك لقب «سرهزار».

وكان أن دبّ الخلاف بين الحليفين السابقين الأمير منصور والشيخ أحمد حمية، إذ تبيّن للأمير منصور أن حليفه السابق (الشيخ أحمد حمية) وليس الأمير سلمان، هو القاتل الحقيقي لابن عمه الأمير محمود، فأقدم الأمير منصور على قتل الشيخ حمية.

وفي العام نفسه (١٨٥٤) استطاع الأميران الأخوان، محمد وعساف، الهرب من منفاهما في جزيرة «كريت» حيث عادا إلى بعلبك ولبثا متخفيين إلى حين حصولهما على عفو الدولة فخرجا إلى العلن[٩١].

والملاحظ أن الحاكم الذي كان يعيّن لحكم لواء بعلبك وشرق البقاع لم يكن يستمر في الحكم طويلاً بل لأشهر، أو لسنة ونيف، على الأكثر، وهكذا نرى «مصطفى راشد أفندي» يعزل عن الولاية (عام ١٨٥٥) ويولّى، بدلاً منه، محمد آغا، ثم عبد الرحمن بك، ثم عبدالله بك العظم.

وقعة مقام «زين العابدين» قرب حماة (عام ١٨٥٨):

جرت هذه الوقعة بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٥٨، وسببها أن قتالاً جرى بين «محمد الخرفان» أحد زعماء قبيلة «الموالي» وبين عرب «الحديدية»، حيث هزم «الخرفان» ولحق به خصومه حتى قرية «القاع»، فاستنجد «الخرفان» بحليفه الأمير سلمان الحرفوش، الذي ما لبث أن أنجد حليفه بقوة من رجاله «من بلاد بعلبك» وسار لملاقاة خصومه من عرب الحديدية الذين انسحبوا من طريقه حتى مقام «زين العابدين، على مسافة ثلاث ساعات من حماة»، وجرى بين الفريقين قتال أسفر عن هزيمة عرب الحديدية الذين خسروا نحو ثلاثماية قتيل، ولكن المنهزمين عادوا فجمعوا صفوفهم وارتدوا على الأمير سلمان ورجاله (وكان هؤلاء قد انهمكوا بالسلب والنهب) فباغتوهم وأعملوا السيوف فيهم حتى هزموهم، فولّى رجال سلمان أدبارهم فارين باتجاه حماة، وتبعهم عرب الحديدية إلى حماة نفسها، إلا أنهم لم يدخلوها. ورجع الأمير سلمان ومن تبقى من رجاله، منهزمين، إلى بعلبك وقد خسروا نحو تسعين قتيلاً[٩٢].

الصراع بين الأميرين سليمان ومحمد الحرفوشيين (عام ١٨٥٨):

كان الأمير محمد الحرفوش قد فرّ من منفاه بقبرص (في مطلع شهر كانون الثاني/يناير عام ١٨٥٨) حيث أبرّ في يافا، وانتقل، لتوه، من يافا إلى زحلة، حيث حرّض أهلها على حمل السلاح معه ضد ابن عمه الأمير سليمان الحرفوش «المعين من قبل والي دمشق محافظاً على توطيد الراحة» في قضاء بعلبك «لقاء راتب أربعين فارساً»، وقد اتخذ الأمير محمد ذريعة، لتحريض أهل زحلة، ومعهم أهل دير القمر، وهم مسيحيون، أن الأمير سليمان يمنع مسيحيي

زحلة من «حراثة الأراضي حول بعلبك» ويهدّدهم «بالطرد والقتل»، فتحمس أهل زحلة لذلك، وحشدوا لنصرة الأمير محمد، وقتال الأمير سليمان، نحو «ألف مقاتل، بين راجل وفارس»، وما أن علم الأمير سليمان بالأمر حتى أعلن التعبئة العامة في بلاد بعلبك، وانتقل من قرية «العين» إلى «بعلبك» استعداداً للمواجهة، بينما كلّف أخاه (في العين) استكمال الحشد والاستعداد للحرب، واللحاق به، بعد ذلك، إلى بعلبك.

ويذكر القنصل الإنكليزي بدمشق «برانت» أنه أرسل ترجمانه إلى والي دمشق يطلب منه السعي لوقف الاستنفار، واقترح أن يعرض الوالي على الأميرين المستنفرين أن تقسم عطية الأميز سليمان، مناصفة، بينه وبين الأمير محمد (٢٠ راتب فارس للأمير سليمان ومثلها للأمير محمد)، على أن تكون مهمة المحافظة على القضاء (بعلبك) مناصفة بينهما كذلك، ووافق الأمير سليمان على هذا الاقتراح، ولكن يبدو أنه لم يكن في نيته تنفيذه إطلاقاً، لاعتقاده «أن الباشا لا يوافق عليه».

إلا أنه، وفي أثناء المفاوضات، تمكن الأمير سليمان من إقناع الزحليين بالتخلي عن الأمير محمد والإنحياز إليه، مما جعل موقفه التفاوضي أقوى بكثير من موقف الأمير محمد، خصوصاً أن الأمير محمد لم يكن سوى فارٍ من منفاه بقبرص، ويعيش، مع أتباعه، على حساب القرى التي يحلّ فيها «يغتصب الأموال منهم قسراً ويستولي على مداخيلهم»[٩٣]. ويبدو أن القتال قد نشب بين الفريقين، إذ إنه، في رسالة تالية من القنصل نفسه إلى «الكونت دي كلاراندون» بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير عام ١٨٥٨، يبدو القنصل قلقاً من استمرار القتال بين الأميرين، وذلك لأن القتال ظلّ مستعراً بينهما، دون أن يتدخل باشا دمشق لوقفه، وأن هذا القتال سوف يدمر «قضاء بعلبك» ويخرب

مزروعاته، «بحيث تتعذر جباية الضرائب»، وهو يعزو تردّد الباشا في التدخل لوقف القتال إلى ضعفه «ووهن عزيمته»[٩٤].

إلا أن القتال توقف، بعد ذلك، وانصرف الأمير سليمان للقتال على جبهة أخرى.

وقعة حماة (١٨٥٨):

كان والي دمشق قد أناط بمحمد الخرفان أمر المحافظة على الأمن حول حمص، وهو زعيم قبيلة «الموالي» كما سبق أن أشرنا، فثار عليه زعيم قبيلة عربية يدعى «فارس المزيد» وهاجمه، فاستنجد بحليفه الأمير سليمان الحرفوش الذي هب لنجدته، من بعلبك، على رأس قوة من رجاله، شيعة ومسيحيين، فانسحب فارس المزيد ورجاله من أمام الأمير باتجاه حماة، إلا أن الأمير سليمان، ومعه الخرفان، طارداه «إلى ما وراء حماة» حيث جرى، بين الفريقين، قتال انتهى بهزيمة المزيد. وكانت قبيلة «الحديدة»، من قضاء حلب، قد علمت بأمر الحرب، فاحتشدت لنصرة فارس المزيد، وما أن تلقى فارس المزيد النجدة الآتية من عرب الحديدية حتى كرّ، من جديد، على عسكر الأمير سليمان وعسكر الخرفان، وكان هؤلاء قد انشغلوا بالغنائم والاسلاب، فباغتهم المزيد وأنزل فيهم مقتلة عظيمة، إذ قدّرت خسائر سليمان والخرفان بـ ١٥٠ قتيلاً بينهم الخرفان نفسه وواحد من الأمراء الحرافشة، وقيل إن خسائر قبيلتي المزيد والحديدية كانت «أعظم» من خسائر «الفريق الآخر»، وقد عاد الأمير سليمان، بعد هزيمته هذه، إلى قريته «العين»[٩٥].

وفي هذه الأثناء (عام ١٨٥٨) عزل عبدالله بك العظيم عن لواء بعلبك وشرق البقاع، وولّي عليه فارس آغا القدور الذي أوقف الراتب الذي كان يعطى

للأمير سليمان. ووصل القائمقام الجديد إلى بعلبك ومعه ١٥٠ فارساً، وساد الاعتقاد بأن هذه القوة معدّة «لطرد الأمير سليمان من بعلبك» بناءً لأوامر من الباب العالي[٩٦].

وبالفعل، فقد صدر أمر بالقبض على الأمير سليمان، وذلك في مطلع العام ١٨٥٩. ويسرد القنصل «برانت» في رسالته إلى السير «بولفر» بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٨٥٩، كيفية إلقاء القبض على الأمير، فيقول إن الأمير كان يرتاد أحد المنازل في زحلة «وكانت تابعة لأيالة بيروت»، وكان أحد الرجال وهو «يوزباشي متنكر من فرقة الفرسان المنظمة المقيمة في بعلبك» بإمرة حسني بك (سر عسكر الفرقة المتمركزة في بعلبك) يراقبه باستمرار، وعندما اكتشف اليوزباشي مخبأ الأمير في زحلة عاد إلى بعلبك وأفاد حسني بك بالأمر، فانطلق حسني بك ومعه اليوزباشي وتابع آخر، وذهبوا إلى المعلقة، (وهي تابعة لأيالة دمشق، وتشكل الحدّ بين أيالتي دمشق وبيروت) ثم أخذ حسني بك مفرزة من الجند المقيمين في زحلة وطوق، بواسطتهم، المنزل الذي يختبئ فيه الأمير سليمان، وأنذره بالاستسلام فرفض، وعندها قرّر حسني بك أن يحرق المنزل، وأعدّ العدة ليضرم النار فيه لولا أن قرّر الأمير الاستسلام أخيراً، فخرج من المنزل، ومعه بعض أتباعه، وتقدموا من حسني بك مستسلمين، فأوثقهم واقتادهم مخفورين إلى بعلبك[٩٧]. ويذكر القنصل نفسه، في رسالة تالية إلى «الكونت دي ملمسبوري» بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير عام ١٨٥٩، أن الأمير مسجون في سراي بعلبك العسكرية، وأما أتباعه فقد وضعوا في السجن العمومي، في دار الولاية. ويستطرد القنصل نفسه: «وفي نية السر عسكر، إذا أمكنه، أن يقبض على كل فرد من أسرة حرفوش، محقاً لسيطرة سلالة هؤلاء الأمراء القوية، وقد ظلموا الفلاحين،

وقاموا بعدّة ثورات على سلطة السلطان، وإن كانوا ساعدوا قواد جلالته في محاربتهم محمد علي، باشا مصر»[٩٨].

بقي الأمير سليمان في سجن بعلبك فترة طويلة، وكان القنصل «برانت» يتابع أخباره، بصورة مستمرة، ويزود سفير بلاده في الآستانة «بولفر» بتلك الأخبار، ومن ذلك أنه كتب إليه بتاريخ ٢ تموز/يوليو عام ١٨٥٩ يقول إن الأمير سليمان الحرفوش لا يزال في سجن بعلبك، ويظهر أن أمره لم يبتّ، في الآستانة، بعد[٩٩]، كما أنه كتب إليه، بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ١٨٥٩، قائلاً: «لا يزال الأمير سليمان الحرفوش في السجن، لأن الباب العالي لم يقطع في أمره بعد. أما نسيبه الأمير محمد فمطلق الحرية وينهب قرى الولاية ويغرّم أهاليها، والحكومة لا تتخذ تدبيراً حازماً للقبض عليه، لكنها تعاقب الأهالي الذين يدفعون المال الذي يصادرهم عليه وهي لا تحميهم». ويذكر القنصل، في الرسالة نفسها، أن الأهالي يدفعون للأمير محمد لأنهم يخشون انتقامه، رغم أن أتباعه قليلون «وفي طاقة الأهالي القبض عليه»، وهم راغبون في ذلك، إلا أنهم يخشون، إذا ألقي القبض عليه، «أن يطلق سبيله مجدداً فيقتص منهم». ويختم القنصل كلامه عن الحرفوشيين بأن «قلوبهم لا تعرف الرحمة، وفرائص القرويين ترتعد دائماً من خوفهم، في حين أن الحكومة عاجزة عن حمايتهم»[١٠٠].

وفي رسالة أخرى من «برانت» إلى السفير «بولفر» بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٥٩، يقول «برانت» إن الأمير سليمان الحرفوش لا يزال في السجن، وان الحكومة «تشدد في التحري عن أمواله وأملاكه بغية تسديد مطالب الرعايا الفرنسيين الباهظة»، وأما الأمير محمد الحرفوش فهو «يجوب الناحية المجاورة، ويصادر أهالي القرى» متابعاً أعمال النهب والسلب، مع أنه «ليس لديه غير نفر قليل من أتباعه»[١٠١].

ولكن الأمور تفاقمت بعد ذلك، إذ إن الأمير سلمان الحرفوش ما لبث، بدوره، أن تمرّد، فأرسل القائمقام فارس آغاقدور السر عسكر حسني باشا (وهو حسني بك الذي مرّ ذكره) للقبض عيه، ففرّ إلى زحلة حيث بات ليلتين فقط، وشى، بعدهما، أهلها عليه، فداهمه حسني باشا وقبض عليه (بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦٠) واقتاده إلى بعلبك ومنها إلى السجن بدمشق، مما أثار أخاه الأمير أسعد وابن عمه الأمير محمد اللذين جمعا أتباعهما وقرّرا مهاجمة مقر الحاكم (القائمقام) للقبض عليه، وبالفعل، جمع الأميران أتباعهما وهاجما المقر، ولكن الحاكم كان قد تنبّه للأمر قبل وقوعه، فسارع إلى الاختباء، فما كان من المهاجمين إلا أن قتلوا أربعة من أتباع الحاكم واستولوا على أسلحة وخيل ونقود وفرّوا إلى قرية «نحلة» حيث شكّلوا عصابة أخذت تعتدي على القرى المجاورة. وأما الحاكم (فارس آغا) فذهب إلى دمشق وعاد برفقة خمسماية جندي (بقيادة حسن آغا اليازجي)، ومعه أوامر واضحة بملاحقة المتمردين وفرض الأمن والنظام في البلاد[١٠٢].

وعندما بدأت الفتنة في الشوف وانتقلت إلى زحلة، توجّه بعض نصارى بعلبك والبقاع إليها للإسهام في الدفاع عنها ضد الدروز، إلا أنهم عادوا، بعد ذلك، لحماية عيالهم ومنازلهم، «وقد حافظ عليهم حسني باشا وفارس آغا... ولم يقلقهم مسلمو البلد، بل حموهم من الرعاع»، رغم أن عسكر «اليازجي» قد نهب محلاتهم، إلا أنه تمّ التعويض عليهم بعد انتهاء الفتنة[١٠٣].

والجدير بالذكر أن تحالفاً قام بين الدروز والأمراء الحرفوشيين في البقاع لمقاومة أي هجوم تقوم به قوات الحملة الفرنسية التي وصلت إلى الجبل عام ١٨٦٠ (وهي الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا بقيادة الجنرال دي بوفور دوتبول) «وكان المتوالي حسن حمدان، عضو مجلس قائمقامية

النصارى، هو الوسيط بين الأمراء الحرفوشيين في بعلبك، والمقاطعجيين الدروز في (جبل) لبنان»[١٠٤].

وقعة عيون أرغش (عام ١٨٦٤) ونهاية الأمراء الحرفوشيين:

عزل فارس آغاقدور عن أيالة بعلبك - البقاع الشرقي، وعيّن، بدلاً منه، محمد راغب أفندي، وقد استسلم الأمير أسعد (الحرفوش) على يديه، فمنح رتبة «يوزباشي» قائد مايتي خيّال، وأما الأمير سلمان، فقد بقي في السجن، ثم هرب، بعدها، منه واختفى، إلا أنه عاد فاستسلم للسر عسكر حسني باشا، ثم عاد فتمرّد للمرة الثالثة. وعندما أراد حسني باشا تطبيق قانون التجنيد الإجباري وجمع القرعة العسكرية في بلاد بعلبك (عام ١٨٦٤) استسلم الأمير سلمان، من جديد، ثم عاد فتمرد، للمرة الرابعة، مع أخيه الأمير أسعد، ومعهما أعوانهما وأتباعهما، وأخذوا يطوفون البلاد يسلبون وينهبون، مما دعا السر عسكر إلى مطاردتهم واقتفاء أثرهم، حتى أدركهم في «عيون أرغش» وقد جلسوا يتناولون الطعام، فانقضّ السر عسكر عليهم، وجرى بين الفريقين قتال انتهى بهزيمة الأمير سلمان ورجاله، وأسر كل من الأمير حسين ابن الأمير قبلان، وياغي بن موسى ياغي، فاقتيدا إلى بعلبك، حيث شنق «ياغي» (في اليوم الرابع بعد الوقعة).

بعد ذلك، ألقي القبض على الأمراء: فارس وتامر وداود، وأرسل الجميع، مع الأمير حسين ابن الأمير قبلان، إلى دمشق، حيث نفوا، جميعاً، إلى «أدرنه» مع «حريم سائر آل حرفوش». وأما الأمير أسعد، فقد استسلم بعد ذلك بفترة وجيزة، وألحق برفاقه إلى «أدرنه»، وأما الأمير سلمان فألتحق بيوسف كرم الذي كان ثائراً في جبل لبنان ضد المتصرف داود باشا، ثم تركه، عام ١٨٦٦

ولكن الأمور تفاقمت بعد ذلك، إذ إن الأمير سلمان الحرفوش ما لبث، بدوره، أن تمرّد، فأرسل القائمقام فارس آغاقدور السر عسكر حسني باشا (وهو حسني بك الذي مرّ ذكره) للقبض عيه، ففرّ إلى زحلة حيث بات ليلتين فقط، وشى، بعدهما، أهلها عليه، فداهمه حسني باشا وقبض عليه (بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦٠) واقتاده إلى بعلبك ومنها إلى السجن بدمشق، مما أثار أخاه الأمير أسعد وابن عمه الأمير محمد اللذين جمعا أتباعهما وقرّرا مهاجمة مقر الحاكم (القائمقام) للقبض عليه، وبالفعل، جمع الأميران أتباعهما وهاجما المقر، ولكن الحاكم كان قد تنبّه للأمر قبل وقوعه، فسارع إلى الاختباء، فما كان من المهاجمين إلا أن قتلوا أربعة من أتباع الحاكم واستولوا على أسلحة وخيل ونقود وفرّوا إلى قرية «نحلة» حيث شكّلوا عصابة أخذت تعتدي على القرى المجاورة. وأما الحاكم (فارس آغا) فذهب إلى دمشق وعاد برفقة خمسماية جندي (بقيادة حسن آغا اليازجي)، ومعه أوامر واضحة بملاحقة المتمردين وفرض الأمن والنظام في البلاد[١٠٢].

وعندما بدأت الفتنة في الشوف وانتقلت إلى زحلة، توجّه بعض نصارى بعلبك والبقاع إليها للإسهام في الدفاع عنها ضد الدروز، إلا أنهم عادوا، بعد ذلك، لحماية عيالهم ومنازلهم، «وقد حافظ عليهم حسني باشا وفارس آغا... ولم يقلقهم مسلمو البلد، بل حموهم من الرعاع»، رغم أن عسكر «اليازجي» قد نهب محلاتهم، إلا أنه تمّ التعويض عليهم بعد انتهاء الفتنة[١٠٣].

والجدير بالذكر أن تحالفاً قام بين الدروز والأمراء الحرفوشيين في البقاع لمقاومة أي هجوم تقوم به قوات الحملة الفرنسية التي وصلت إلى الجبل عام ١٨٦٠ (وهي الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا بقيادة الجنرال دي بوفور دوتبول) «وكان المتوالي حسن حمدان، عضو مجلس قائمقامية

النصارى، هو الوسيط بين الأمراء الحرفوشيين في بعلبك، والمقاطعجيين الدروز في (جبل) لبنان»[١٠٤].

وقعة عيون أرغش (عام ١٨٦٤) ونهاية الأمراء الحرفوشيين:

عزل فارس آغاقدور عن أيالة بعلبك - البقاع الشرقي، وعيّن، بدلاً منه، محمد راغب أفندي، وقد استسلم الأمير أسعد (الحرفوش) على يديه، فمنح رتبة «يوزباشي» قائد مايتي خيّال، وأما الأمير سلمان، فقد بقي في السجن، ثم هرب، بعدها، منه واختفى، إلا أنه عاد فاستسلم للسر عسكر حسني باشا، ثم عاد فتمرّد للمرة الثالثة. وعندما أراد حسني باشا تطبيق قانون التجنيد الإجباري وجمع القرعة العسكرية في بلاد بعلبك (عام ١٨٦٤) استسلم الأمير سلمان، من جديد، ثم عاد فتمرد، للمرة الرابعة، مع أخيه الأمير أسعد، ومعهما أعوانهما وأتباعهما، وأخذوا يطوفون البلاد يسلبون وينهبون، مما دعا السر عسكر إلى مطاردتهم واقتفاء أثرهم، حتى أدركهم في «عيون أرغش» وقد جلسوا يتناولون الطعام، فانقضّ السر عسكر عليهم، وجرى بين الفريقين قتال انتهى بهزيمة الأمير سلمان ورجاله، وأسر كل من الأمير حسين ابن الأمير قبلان، وياغي بن موسى ياغي، فاقتيدا إلى بعلبك، حيث شنق «ياغي» (في اليوم الرابع بعد الوقعة).

بعد ذلك، ألقي القبض على الأمراء: فارس وتامر وداود، وأرسل الجميع، مع الأمير حسين ابن الأمير قبلان، إلى دمشق، حيث نفوا، جميعاً، إلى «أدرنه» مع «حريم سائر آل حرفوش». وأما الأمير أسعد، فقد استسلم بعد ذلك بفترة وجيزة، وألحق برفاقه إلى «أدرنه»، وأما الأمير سلمان فألتحق بيوسف كرم الذي كان ثائراً في جبل لبنان ضد المتصرف داود باشا، ثم تركه، عام ١٨٦٦

«وتشرد في بلاد حمص»، إلا أن ربيباً له يدعى «حسن درويش» كان يعلم مقرّه، فوشى به إلى «هولو باشا العابد» الذي فاجأه بالعسكر وألقى القبض عليه واقتاده إلى دمشق حيث سجن وتوفي في السجن عام ١٨٦٦[١٠٥]، وقيل إنه أعدم[١٠٦].

وهكذا انتهى حكم هذه الأسرة التي حكمت بلاد بعلبك والبقاع طوال خمسة قرون، وبانتهاء حكم الأمراء الحرفوشيين لهذه البلاد، سقطت إمارة بعلبك، وانهار الحكم الإقطاعي فيها، وأصبح قضاءا بعلبك وبقاع العزيز يحكمان من الدولة العثمانية حكماً مباشراً.

الحواشي

(١) سميليا نسكايا، الحركات في لبنان، ص ١٨.

(٢) - Lammens, H. La Syrie, T.2, pp. 169 et 172.

(٣) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٩٨.

(٤) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٧.

(٥) رستم، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٦) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٧.

(٧) الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ٢: ٥٤١.

(٨) وردت عام ١٨٥٨ عند «غيز» (Guys, H. Beyrouth et le Liban, T.1, p. 7. طبعة «منشورات لحد خاطر»، بيروت، عام ١٩٨٥، والصحيح عام ١٨٣٨ كما وردت في النسخة الأصلية المحفوظة في مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت.

(٩) - Ibid.

(١٠) - Ibid.

(١٠ مكرر) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٩٢ - ٢٩٣، (عن وثائق المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي بـفنسين SHAT). وانـظـر: Soueid, y, Corps expéditionnaire de Syrie, 1860 - 1861, PP. 250 - 251

(١١) شيخو، الأب لويس، بيروت، تاريخها وآثارها، ص ١٣٣.

(١٢) م. ن. ص. ن.

(١٣) احتضنت بيروت، في هذه الفترة، الكنائس المارونية والكاثوليكية والأرثوذكسية، والرهبانيات اللاتينية، من الكبوشية إلى اللعازايين فاليسوعيين (عام ١٨٣٩)، وكذلك الإرساليات الأجنبية، الفرنسية والإنكليزية خصوصاً، وأنشئت فيها المطبعة الأرثوذكسية (عام ١٨٥٤)، والأميركية ثم الكاثوليكية (عام ١٨٤٨) فالسورية (الأولى عام ١٨٥٥ والثانية عام ١٨٥٧)، كما أنشئ النادي الأميركي (عام ١٨٤٧) الذي ضمّ عدداً من المفكرين أمثال ناصيف اليازجي والمعلم بطرس البستاني، والجمعية الشرقية التي أسّسها اليسوعيون الكاثوليك (عام ١٨٥٠) ومن أبرز أعضائها: المؤرخ طنوس الشدياق،

والجمعية الأرثوذكسية للعلوم والفنون، وقد أسّسها الروم الأرثوذكس. وقد أدّت هذه النهضة العلمية والثقافية إلى ازدهار صناعة النشر، حيث نشر العديد من الكتب للبستاني (دائرة المعارف، والبستان، ومحيط المحيط) ولناصيف اليازجي (رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الإقطاعي)، وللطبيب المؤرخ ميخائيل مشاقه (منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، ومشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان) وطنوس الشدياق (أخبار الأعيان في جبل لبنان)، كما صدرت، عام ١٨٥٨، جريدة «حديقة الأخبار» للشاعر خليل الخوري (م. ن. ص ١٣٥ - ١٤٠).

(١٤) أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص ١١٧.

(١٥) م. ن. ص ١١٨ - ١١٩.

(١٦) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٧٨، و: Guinet, Vital, Syrie, Liban et Palestine, p. 42.

(١٧) كان «جيش العربية» في هذا العام (١٨٤٩) مؤلفاً من ١٧ ألف عسكري، منضوين في:

- كتيبتي حرس (١٥٠٠ عسكري) و٦ أفواج مشاة (٨١٠٠ عسكري) و٤ أفواج خيّالة (٣٢٠٠ عسكري) وفوج مدفعية (١٢٠٠ عسكري)، بالإضافة إلى مفارز مدفعية موزّعة على مختلف مدن الساحل. وتضم أفواج المشاة الستة ١٢ كتيبة موزّعة على المراكز والمدن الرئيسية في مختلف الولايات السورية (الفوج الأول في الموصل ودياربكر، والفوجان الثاني والثالث في دمشق، والفوج الرابع في بيروت وطرابلس ودير القمر، والفوج الخامس في عكا والقدس وحلب، والفوج السادس في حلب واضنه)، (رسالة «بوريه»، القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى «دروين دي لوي» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٢ آذار ١٨٤٨ (Ismaïl, Doc. diplomatiques et consulaires, T.9, pp. 328 - 329).

(١٨) يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، مجلد ١: ٤٣. ويذكر يزبك أن هذا الضابط حاول أن يتدخل يوماً، مخالفاً رأي اللجنة، مما دفع بالحاج حسين بيهم إلى «طي سجل النفوس» والإشارة إلى زملائه بالخروج منهياً الجلسة، فامتثلوا له، وعندها تدخل متصرف المدينة معتذراً باسم خورشيد باشا، وعادت اللجنة إلى الاجتماع بعد أن نقل الضابط إلى موقع آخر (م. ن. ص. ن.).

(١٩) Revue des troupes du Levant, No.13, 4e.année, Janv. 1939, p. 30. -

Article écrit par: R. Tresse, sous le titre: «L'Application de la loi militaire Ottomane de 1843 en Syrie».

وقد أثار التجنيد الإجباري في سوريا، في صيف عام ١٨٥٠، تمرداً واسع النطاق بين المتاولة في حلب وحوران وجبل لبنان وبعلبك والبقاع، مما اضطر السلطات العثمانية إلى استقدام قوات إضافية إلى سوريا، فوصل إلى بيروت، في مطلع حزيران (١٨٥٠) كتيبتان آتيتان من الآستانة لحماية عمليات التجنيد، ثم وصل إلى بيروت، بعدها، وفي ٥ أيلول/سبتمبر من العام نفسه، ١٥٠٠ عسكري مشاة للغرض نفسه، وقد وزعت هذه القوى في مختلف مناطق الاضطراب، ولكن التمرد استمر، وكان على رأس المتمردين: الأمراء الحرافشة في البقاع، ودروز الجبل الذين وقفوا إلى جانب المتاولة في تمردهم في المناطق المختلفة.

إلا أن القوات العثمانية استطاعت إنهاء التمرد والسيطرة على الوضع في البلاد، حيث استؤنفت عمليات التجنيد في مختلف الولايات السورية، كما كان مقرّراً لها (Ibid, pp. 23 - 36).

(٢٠) الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ٢٥١.

إلا أن مسلمي ولايات اسطنبول والجزائر وكريت وطرابلس الغرب كانوا معفيين من هذه الخدمة (م. ن. ص. ن.).

(٢١) الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحررات السياسية، ج ١: ٣٥٦ - ٣٥٧ (رسالة القنصل البريطاني العام ببيروت «المستر مور» إلى سفير بلاده في الآستانة «السير هنري بوليفر» بتاريخ ١٤ آذار/مارس عام ١٨٥٩). ويذكر القنصل أن والي صيدا أنذر مسيحيي الولاية بوجوب «دفع مبلغ خمسة آلاف قرش عن كل رجل (مسيحي) أصابته القرعة العسكرية في هذه السنة، مع المتأخر عن الأربع سنوات الماضية». وقد طالب أساقفة الطوائف المسيحية بتطبيق نصوص «الخط الهمايوني» الذي أذن بقبولهم في الجيش، ولكن الوالي رفض ذلك وأعطى الوفد مهلة أربعة أيام لجمع المبلغ من الطوائف، وإن تأخروا عن ذلك فإنه سوف «يعهد إلى عزيز باشا، قائد الموقع العسكري، أن يجبي المال بالقوة» (م. ن. ص. ن.) ويذكر الحصري أنه كان على كل مسيحي أن يدفع «البدل العسكري» عندما يبلغ السن القانونية للتجنيد (الحصري، المرجع السابق، ص ٢٢٥).

(٢٢) عيّن «محمد عزت باشا» والياً على صيدا وطرابلس، وحارساً لعكا، في فرمان سلطاني تلي في صيدا بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٤٠ (Isamïl, Doc. T.6, p. 221)، ثم انتقل الوالي محمد عزت باشا من صيدا إلى بيروت واستقر فيها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه (Ibid, p. 288) حيث أصبحت بيروت مركزاً لهذه السلطة (Ibid, p. 391).

(٢٣) اسماعيل، عادل، لبنان في تاريخه وتراثه، ج ٢: ٩٥٤ - ٩٥٥.

(٢٤) الخوري، منير، صيدا عبر حقب التاريخ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٢٥) يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، مجلد ١: ٢٤ - ٢٥.

(٢٦) Ismaïl, Doc. T.10, pp. 60 - 62 -.

(٢٧) Ibid, p. 67 -.

(٢٨) Ibid, pp. 90 - 91 -.

(٢٩) رسالة «الكونت بنتيفوليو» قنصل فرنسا العام ببيروت، إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو عام ١٨٦٠ (Ibid, p. 212).

(٣٠) رسالة «بنتيفوليو» بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس عام ١٨٦٠ (Ibid, p. 246).

(٣١) Ibid, T.11, pp. 220 - 221 -.

(٣٢) أصبح اسم «قبولي» مقترناً برتبة «باشا» في مراسلات القنصل العام الفرنسي، اعتباراً من أيار/مايو عام ١٨٦٣ (رسالة القنصل العام الفرنسي «أوتري» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ أيار/مايو عام ١٨٦٣ Ibid, p. 302)، وكان «قبولي» لا يزال، في أيلول/سبتمبر عام ١٨٦٢، برتبة «أفندي» كما يظهر من تلك المراسلات (Ibid, p. 255).

(٣٣) Ibid, p. 406. وانظر: رسالة داود باشا إلى «قبولي باشا» الحاكم العام لأزمير، بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٨٦٤، (Ibid, T.12, p.50).

(٣٤) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٨.

(٣٥) المجذوب، طلال، تاريخ صيدا الإجتماعي، ص ٢٢.

(٣٦) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة في لبنان، ص ٢٩٢ - ٢٩٣، عن محفوظات المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي بفنسين و (Sce Historique de l'Armée de Terre, SHAT). وانظر: Soueid, op. cit. PP. 250 - 251.

(٣٧) Ismaïl, Doc. T.9, pp. 328 - 329 -.

(٣٨) Revue des troupes du Levant, No.15 (4e année, Janv. 1939) p. 30. Article écrit par R. Tresse.

(٣٩) Ismaïl, Doc., T.10, pp. 70 - 71. وهذه المعلومات مستقاة من تقرير رفعه «بلانش Blanche» القنصل العام الفرنسي بطرابلس، إلى «الكونت والوسكي C. Walewski» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٥ تموز/يوليو عام ١٨٥٦.

(٤٠) Ibid, p. 72 -.

(٤١) Ibid, p. 73 - دون أن يحدّد نائب القنصل الفرنسي في طرابلس «بلانش» في تقريره هذا الذي وضع بتاريخ ١٥ تموز ١٨٦٥، مصير الألفين الباقين (٢٢ ألف من ٢٤ ألف نسمة).

(٤٢) Ibid, p. 75 -.

(٤٣) Ibid, pp. 75 - 76 -.

(٤٤) Ibid, p. 76 -.

(٤٥) تقرير الجنرال «دي بوفور دوتبول» بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٨٦١ (سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٨٠ - ٢٨١). وانظر: Soueid, op. cit. PP. 240 - 241.

(٤٦) م. ن. ص. ن. و: Ibid.

(٤٧) م. ن. ص. ن. و: Ibid.

(٤٨) آل فقيه، محمد تقي، جبل عامل في التاريخ، ج ٢: ١٨٦. وقد قتل الشيخ ناصيف النصار في معركة «يارون» بينه وبين جيش الجزار عام ١٧٨١، وخضع جبل عامل، بعد ذلك، إلى حكم الجزار طوال نحو ربع قرن، أي حتى وفاة هذا الأخير عام ١٨٠٤، ثم خضع، بعدها، للحكم العثماني حتى عام ١٨٣١، ثم للحكم المصري حتى عام ١٨٤٠ (أنظر: الفصل الأول من الباب الثالث من الجزء الثالث: الإمارة الشهابية، مقاطعة جبل عامل).

(٤٩) يذكر آل فقيه أن «حمد البك» جمع نحو ٨ آلاف مقاتل من جبل عامل وقاتل الأمير مجيد الشهابي حليف المصريين عند «جسر القعقاعية» فهزمه، ثم سار إلى حمص وقاتل ابراهيم باشا إلى جانب العثمانيين (آل فقيه، م. ن. ج ٢: ٨٦).

(٥٠) م. ن. ص ١٨٦ - ١٨٧، وكان قائد الجيش العثماني في سوريا حينذاك «عزت باشا» الذي استدعى «حمد البك» و«أثنى عليه وعيّنه حاكماً عاماً على جبل عامل» (م. ن. ص. ن.).

(٥١) م. ن. ص. ١٨٨ - ١٨٩ وانظر: آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، ص ١٥٦.

(٥٢) يذكر محسن الأمين في كتابه «أعيان الشيعة» أن «محمد بك الأسعد» هو «ابن أسعد بن خليل بن الشيخ ناصيف الشهير بابن نصار» (مجلد ٤٣: ٢٨٧)، ويذكر «آل فقيه» أن «علي بك الأسعد» هو «ابن أسعد البك ابن محمد البك... إبن الشيخ نصار الأحمد» (آل فقيه، المرجع السابق، جـ ٢: ٢٠٣ حاشية ٢).

(٥٣) آل صفا، المرجع السابق، ص ١٦٠ وآل فقيه، المرجع السابق، ج ٢: ٢٣٧.

(٥٤) الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، ج ٣٢: ٢٨٧، ويذكر السيد محسن الأمين أن قبر محمد بك كان «مبنياً بالرخام، وعليه تاريخ، هدمه بعض الناس وعفى أثره»، كما يذكر أنه كان «ابن عم» علي بك الأسعد وليس أخاه (م. ن. ص. ن) كما ذكر آل صفا (ص ١٥٨). ولا يأتي «آل فقيه» على ذكر القرابة بين الزعيمين.

(٥٥) آل فقيه، ج ٢: ٢٠٥، و«حمد البك» هو ابن الشيخ محمود النصار «الذي استشهد عام ١١٩٣هـ» (١٧٧٩م)، في معركة «بالجيدور» من أعمال حوران على ضفتي نهر الرقاد، عندما أرسله الشيخ ناصيف النصار لنجدة حلفائه في تلك المنطقة وهم «عرب الصقر وعرب السردية وعرب بني صخر» ضد خصومهم من «بني حسن» التابعين «لآل المزيد»، وكان الشيخ محمود قد حاول اجتياز النهر ليقاتل خصومه فقتل مع من حاول اجتيازه من رجاله (آل فقيه، م. ن. ص ١٤٧). أما علي بك الأسعد فهو «إبن أسعد البك ابن محمد البك ابن أبي حمد الشيخ محمود ابن الشيخ نصار الأحمد»، وكان أحفاد الشيخ نصار «يعرفون بآل نصار، وهم أبناء ناصيف النصار ومحمود النصار ومراد النصار ومحمد النصّار»، (م.ن. ص ٢٠٣ - ٢٠٤ حاشية ٢).

(٥٦) آل فقيه، م. ن. ج ٢: ٢١٨ - ٢٢٨.

(٥٧) سويد، المصدر السابق، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ (عن وثائق المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي SHAT بفنسين). وانظر: Soueid, op. cit. PP. 250 - 251.

(٥٨) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٩٩. ويذكر هنري لامنس أنه، بعد خروج المصريين من بلاد الشام، عزل العثمانيون الحاكم الشهابي عن إمارة حاصبيا وسلموها إلى «شبلي العريان» مكافأة له على تخليه عن ابراهيم باشا وانضمامه إلى صفوفهم في أثناء حربهم معه (Lammens, H. La Syrie, T.2, p. 173). كما يذكر «عيسى اسكندر المعلوف» أن «نجيب باشا» والي دمشق عام ١٨٤١ منح شبلي العريان رتبة رئيس خيّالة (سر سواري) وأوكل إليه «تدبير شؤون وادي التيم» فجمع هذا «سلاح المسيحيين... وأعطاه إلى قومه الدروز» (المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٦٣ - ١٦٤). كما تذكر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية أن العريان ترك معسكر ابراهيم باشا، الذي كان في زحلة يستعد للإنسحاب إلى دمشق، وقصد بيروت وانضم إلى العثمانيين (Ismaïl, Doc., T.6, pp. 245 - 246).

(٥٩) ابكاريوس، اسكندر، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، ص ١٧٣ حاشية ٢٦.

(٦٠) بازيلي، المصدر السابق، ص ٣٩٩.

(٦١) رسالة «بوجاد» إلى «وزير الخارجية الفرنسية» «غيزو» ١٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٤٤ (Ismaïl, Doc., T.8, pp. 17 - 18).

(٦٢) Ibid, p. 19 -

(٦٣) Ibid, pp. 22 - 25 -

(٦٤) Ibid, pp. 26 - 27 -

(٦٥) Ibid, p. 19 -

(٦٦) Ibid، وانظر رسالة «بوجاد» إلى «غيزو» بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٤٤، وقد جاء فيها: «يبدو أن مشكلة الارتدادات في حاصبيا قد انتهت في مكانها بتعيين ابن الأمير سعد الدين في منصب الحاكم لهذه المقاطعة» (Ibid, p. 58).

(٦٧) بازيلي، المصدر السابق، ص ٤٠٠ و Ismaïl, Doc., T.9, p. 56.

(٦٨) مشاقة، ميخائيل، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٦٩) مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس)، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٥٥.

(٧٠) Churchill, Charles, the Druzes and the Maronites, p. 171، ويذكر «تشرشل» أن الذي قتل مع الأمير سعد الدين هو أمين سره، ويدعى «يوسف الريس» (Ibid).

(٧١) Ismaïl, Doc., T.11, p. 51 -

(٧٢) Churchil, Charles, the Druzes and the Maronites, p. 108 -

(٧٣) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٩٤، عن محفوظات المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي (SHAT) بفنسين. وانظر: Soueid, op. cit. PP. 252 - 253.

(٧٤) مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس)، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٧٥) بازيلي، المصدر السابق، ص ٣٩٩.

(٧٦) Churchill, Op. cit. p. 150 -

(٧٧) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٩٤. وانظر: Soueid, op. cit. PP. 252 - 253.

(٧٨) مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس)، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٧٩) يذكر «عيسى اسكندر المعلوف» أن الأمير خنجر الحرفوش شارك في صد شبلي العريان ورجاله عن زحلة عام ١٨٤١، إذ إنه عبأ قوّة من نحو ٦٠٠ فارس من شيعة بعلبك والبقاع ومن مسيحييها (من آل المعلوف) وانضم إلى مقاتلي زحلة، حيث أصبح في هذه المدينة، نحو ١٥٠٠ مقاتل، جاهزين للدفاع عنها. وقد توجّه مقاتلو زحلة والبقاع إلى «شتورة» لملاقاة الدروز، بعد أن تركوا، في المدينة، حامية «من الأبطال المدربين للرمي» للدفاع عنها، والتقى الجمعان للقتال في شتورة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٤١، فهزم شبلي العريان ورجاله (وكانوا أكثر من ١٥ ألف مقاتل من وادي التيم وحوران)، وأصيب شبلي العريان «برصاصة في بلعومه» كما جرح «أخوه علي، برصاصة في فخذه»، وهزم الدروز إلى «قمّل». إلا أن شبلي العريان عاد فاستنفر أنصاره فجمع منهم نحو ٢٥ ألف مقاتل، وتوجّه، من جديد، نحو زحلة، فلقيه الأمير خنجر الحرفوش ومعه المقاتلون الزحليون «عند بيادر حوش الأمراء»، ودار القتال بين الفريقين، ولم يتمكن الأمير خنجر والمقاتلون الزحليون من الصمود طويلاً في وجه شبلي العريان وجيشه، فتقهقر الأمير خنجر برجاله، وأدركه الدروز عند «عين الفلفلة» حيث «أعملت السلاح في أقفية رجاله، فقتلت كثيراً منهم، وقتل الأمير يوسف الحرفوش عند عين الفلفلة، وأصيب ابن عمه الأمير منصور برصاصة نقل (اثرها) إلى قرية النبي شيت، فمات فيها بعد أيام». وأخذ الزحليون يستنهضون همة الأمير خنجر الحرفوش للقتال، فاستعاد الأمير قوته، وكان الزحليون «قد انسحبوا إلى تل شيحا وثبتوا في الخندق والمتاريس والمرامي»، ولكن الدروز استمروا في الهجوم عليهم غير عابئين بما كانوا يفقدونه من رجال في هجماتهم المتكرّرة على خنادق الزحليين، حتى خسروا «نحو أربعماية» رجل، واستطاع الزحليون ردّ هجمات الدروز الذين تقهقروا، وعاد الأمير خنجر والتقى بالمقاتلين الزحليين، بعد أن «كان الدروز قد دحروا وتقهقروا، فاعتذر عن تخلفه» (تاريخ زحلة، ص ١٦٤ - ١٦٧).

(٨٠) ألوف، مخايل، تاريخ بعلبك، ص ١٠٥، وانظر: نصرالله، حسن، تاريخ بعلبك، ج١: ٣١٧، ويذكر نصرالله أنه كان في مقدمة رجال الأمير حمد «فرسان آل حيدر وآل المعلوف».

(٨١) ألوف، م. ن. ص. ن.

(٨٢) م. ن. ص ١٠٦.

(٨٣) Ismaïl, Doc., T.9, p. 382 -

(٨٤) Revue des troupes du Levant, 4e année, Janvier 1939, pp. 32 - 33 -
Article écrit par: Tresse, R. sous le titre: «L'Application de la loi militaire ottomane de 1843 en Syrie».

(٨٥) Ibid -

(٨٦) Ibid, p. 36 -

(٨٧) Ismaïl, Doc., T.9, p. 438 -

(٨٨) Chevallier, Dominique, la Société du Mont-Liban, p. 269 -

(٨٩) الوف، المصدر السابق، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٩٠) م. ن. ص ١٠٨.

(٩١) م. ن. ص. ن.

(٩٢) م. ن. ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٩٣) رسالة القنصل «برانت» إلى المستر «أليسون» وكيل سفارة انكلترا بالآستانة، بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير عام ١٨٥٨، (الخازن، المحررات السياسية، مجلد ١: ٢٩٢ - ٢٩٣). إلا أن المستر «مور» قنصل عام انكلترا ببيروت، ذكر، في رسالته إلى «الكونت دي كلاراندون» بتاريخ ١٧ شباط/فبراير عام ١٨٥٨، أن الأمير محمد الحرفوش عاد «خفية من المنفى، إلى بعلبك، منذ ثلاث سنوات، لا منذ عشرين يوماً» كما ورد في رسالة «برانت». ويطالب «مور» بإبعاد الأمير محمد، ليس عن «قضاء بعلبك» فحسب، بل عن «سوريا بأسرها» (م. ن. مجلد ١: ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٩٤) م. ن. مجلد ١: ٢٩٤.

(٩٥) رسالة القنصل «برانت» قنصل انكلترا بدمشق، إلى المستر «بولفر» سفير انكلترا في الآستانة، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٥٨ (الخازن، م. ن. مجلد ١: ٣٤٩).

(٩٦) م. ن. ص. ن.

(٩٧) م. ن. ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٩٨) م. ن. ٣٥٣.

(٩٩) م. ن. ص ٣٦٤.

(١٠٠) م. ن. ص ٣٧٦ - ٣٧٧ وانظر: De Testa, Recueil, T.VI, p. 64.

(١٠١) م. ن. ص ٣٨٧ - ٣٨٨. وكان للرعايا الفرنسيين دين في ذمّة «الحكومة المحلية» لأعمال قاموا بها (م. ن. ص. ن.).

(١٠٢) الوف، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(١٠٣) م. ن. ص ١٠٩ - ١١٠.

(١٠٤) رسالة الكونت «بنتيڤوليو» القنصل العام ببيروت، إلى «توڤنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠ (Ismaïl, Doc., T.10, p. 256).

(١٠٥) الوف، المصدر السابق، ص ١١٠ - ١١١.

(١٠٦) البشعلاني، الخوري اسطفان فريحه، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٤٤٨ - ٤٤٩.

فهرس المصادر والمراجع
(الجزء الرابع)

١ - المصادر والمراجع العربية:

- إبكالوريوس، إسكندر بن يعقوب، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق: عبد الكريم السمك، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧.
- أبو زيد، سركيس، تهجير الموارنة إلى الجزائر، دار أبعاد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٤.
- أبو شقرا، يوسف خطار، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، رواية حسين غضبان أبو شقرا، تحقيق عارف أبو شقرا، بيروت، مطبعة الاتحاد، ١٩٥٢.
- إسماعيل، عادل، وخوري، إميل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ١ إلى ج ٣، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٥٩ - ١٩٦١.
- إسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ٤ و٥، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٦٤ و١٩٧٠.
- إسماعيل، عادل، لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣.
- الأسود، ابراهيم، ذخائر لبنان، المطبعة العثمانية، بعبدا، ١٨٩٦.
- آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، دار متن اللغة، بيروت، لات.
- آل فقيه، محمد تقي، جبل عامل في التاريخ، الجزء الثاني، المطبعة العلمية، ١٩٤٦.

- ألوف البعلبكي، ميخائيل، تاريخ بعلبك، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٢٦.
- الأمين، محسن، أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، الطبعة الأولى، دار الإنصاف، بيروت، ١٩٥٨ - ١٩٦٣.
- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، تعريب: ناصر الدين الأسد، وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٢.
- باز، رستم، مذكرات رستم باز، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٨.
- بازيلي، قسطنطين ميخائيلوفيتش، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، تعريب: يسر جابر، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٨.
- بتكوفيتش، قسطنطين، لبنان واللبنانيون، تعريب: يوسف عطاالله، مراجعة وتقديم: مسعود ضاهر، دار المدى، بيروت، ١٩٨٦.
- البشعلاني، اسطفان فريحة، لبنان ويوسف بك كرم، مطبعة صادر، بيروت، ١٩٢٥.
- الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجبل، بيروت، لات.
- الحتوني، الخوري منصور طنوس الخوري، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، دار كنعان، ١٩٨٣.
- حتي، فيليب، لبنان في التاريخ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، نيويورك، ١٩٥٩.
- حريق، إيليا، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢.
- الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٥.

- حقي، إسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩.
- الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان (١٨٤٠ - ١٩١٠)، مطبعة العبد، جونية، ١٩١٠.
- الخوري، منير، صيدا عبر حقب التاريخ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٦٦.
- رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، الأوراق السياسية، كلية العلوم والآداب بالجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٢٩.
- رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- رستم، أسد، المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ١٩٣٥ - ١٩٣٩.
- زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١.
- سميليا نسكايا، أ، الحركات الفلاحية في لبنان، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعريب: عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ودار الجماهير، دمشق، ١٩٧٢.
- السودا، يوسف، في سبيل لبنان، منشورات لحد خاطر، ط ٣، بيروت، ١٩٨٨.
- سويد، ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، الجزء الأول: الإمارة المعنية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، والجزء الثاني: الإمارة الشهابية، المؤسسة نفسها، بيروت، ١٩٨٥.
- سويد، ياسين، (معرِّب)، فرنسا والموارنة ولبنان، تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا، ١٨٦٠ - ١٨٦١، (من محفوظات المصلحة

التاريخية لجيش البر الفرنسي بفنسين، Service Historique de L'Armé de Terre (SHAT) à Vincennes)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٢.

- الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠.
- شراره، وضاح، في أصول لبنان الطائفي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.
- شيخو، الأب لويس، بيروت، تاريخها وآثارها، دار المشرق، بيروت، ط٣، ١٩٩٣.
- الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، ط٢، بيروت، ١٩٦٩.
- ضاهر، مسعود، الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨.
- ضاهر، مسعود، الجذور الدينية للمسألة الطائفية في لبنان، ١٦٩٧ - ١٨٦١، بيروت، ١٩٨١.
- ضاهر، مسعود، الهجرة اللبنانية إلى مصر (هجرة الشوام)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦.
- طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط٢: ١٩٩٠.
- طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية عهد الانتداب، ١٨٦١ - ١٩٢٠، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
- العقاد، صلاح، المغرب العربي، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٦.
- العقيقي، أنطوان ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، من ١٨٤١ إلى ١٨٧٣، نشرها وشرحها وعلّق حواشيها: يوسف ابراهيم يزبك، لات.

- فريد بك المحامي. محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٣.
- كوثراني، وجيه، الاتجاهات الإجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢.
- المجذوب، طلال، تاريخ صيدا الإجتماعي، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٩٨٣.
- مشاقة، ميخائيل، مشهد العيان بحوادث جبل لبنان، مصر، ١٩٠٨.
- المعلوف، عيسى، اسكندر، تاريخ زحلة، منشورات جريدة «زحلة الفتاة»، زحلة، ١٩٨٤.
- مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس؟) حسر اللثام عن نكبات الشام، مصر، ١٨٩٥.
- نصرالله، حسن عباس، تاريخ بعلبك، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٩٨٤.
- نوار، عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ١٥١٧ - ١٩٢٠، دار الأحد (البحيري إخوان)، بيروت، ١٩٧٤.
- هشي، سليم، المراسلات الإجتماعية والإقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ - ١٩٠٠م، بيروت، ١٩٨١ - ١٩٨٢.
- يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، دار الرائد اللبناني، بيروت، ١٩٨٣.

التاريخية لجيش البر الفرنسي بفنسين، Service Historique de L'Armé de Terre (SHAT) à Vincennes))، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٢.

- الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠.
- شراره، وضاح، في أصول لبنان الطائفي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.
- شيخو، الأب لويس، بيروت، تاريخها وآثارها، دار المشرق، بيروت، ط٣، ١٩٩٣.
- الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، ط٢، بيروت، ١٩٦٩.
- ضاهر، مسعود، الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨.
- ضاهر، مسعود، الجذور الدينية للمسألة الطائفية في لبنان، ١٦٩٧ - ١٨٦١، بيروت، ١٩٨١.
- ضاهر، مسعود، الهجرة اللبنانية إلى مصر (هجرة الشوام)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦.
- طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط٢: ١٩٩٠.
- طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية عهد الانتداب، ١٨٦١ - ١٩٢٠، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
- العقاد، صلاح، المغرب العربي، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٦.
- العقيقي، أنطوان ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، من ١٨٤١ إلى ١٨٧٣، نشرها وشرحها وعلّق حواشيها: يوسف ابراهيم يزبك، لات.

- فريد بك المحامي. محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٣.
- كوثراني، وجيه، الاتجاهات الإجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢.
- المجذوب، طلال، تاريخ صيدا الإجتماعي، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٩٨٣.
- مشاقة، ميخائيل، مشهد العيان بحوادث جبل لبنان، مصر، ١٩٠٨.
- المعلوف، عيسى، اسكندر، تاريخ زحلة، منشورات جريدة «زحلة الفتاة»، زحلة، ١٩٨٤.
- مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس؟) حسر اللثام عن نكبات الشام، مصر، ١٨٩٥.
- نصرالله، حسن عباس، تاريخ بعلبك، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٩٨٤.
- نوار، عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ١٥١٧ - ١٩٢٠، دار الأحد (البحيري إخوان)، بيروت، ١٩٧٤.
- هشي، سليم، المراسلات الإجتماعية والإقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ - ١٩٠٠م، بيروت، ١٩٨١ - ١٩٨٢.
- يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، دار الرائد اللبناني، بيروت، ١٩٨٣.

٢ - المصادر والمراجع الفرنسية:

- Chevallier, Dominique, La Société du Mont-Liban, Librairie Orientaliste Paul Gauthner, Paris, 1971.
- De Testa, Le Baron, Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères (Affaires de Syrie, 1858 - 1868), T.VI, Ed. Muzard, Paris, 1884.
- Edwards, Richard, La Syrie 1840 - 1862, Ed. Librairie Amiot, Paris, 1862.
- Guinet, Vital, Syrie, Liban et Palestine, Ed. Ernest Leroux, Paris, 1896.
- Guys, Henri, Relation d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth, Librairie française et étrangère, Paris, 1847.
- Ismaïl, Adel, Documents diplomatiques et consulaires, Ed. des œuvres politiques et historiques, Beyrouth 1975...
- Ismaïl, Adel, Histoire du Liban, du XVIIe Siècle à nos jours, Beyrouth, 1958.
- Jouplain (Paul Noujaim), La question du Liban, Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence, Paris, 1908.
- Khair, Antoine, le Moustaçarrifat du Mont-Liban, Publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1973.
- Kurji, Sami, une histoire du Liban à travers les archives des jésuites, 1816 - 1845. Ed. Dar el-machreq, Beyrouth, 1985.
- Lammens, Henri, La Syrie, Ed. Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1921.
- Lenormant, François, les événements confessionnels au Liban, Ed. Dar-Al-Abjadia, (pas de date) ou: même texte, pour le même auteur:

Une persécution du christianisme, en 1860.
Ed. Donial, Editeur et Dentie, Librairie Palais Royal, Paris, 1860.
- Poujoulat, Baptistin, La vérité sur la Syrie, Ed., Dar Lahad KHATER, Beyrouth, 1986.
- Rabbath, Edmond, la Formation historique du Liban politique et constitutionnel, publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1973.
- Ristelhueber, René, les traditions françaises au Liban, Ed. Librairie Félix Alcan, Paris, 1918.
- Rochemonteix, Camille, Le Liban, et l'Expédition française en Syrie, 1860 - 1861, Ed., librairie Auguste Picard, Paris, 1921.
- SOUEID, Yassine, Corps expéditionnaire de Syrie, 1860 - 1861, Ed. Naoufal, Beyrouth, 1998.
- Touma, Toufic, Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVIIe S à 1914. Publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1971.

٣ - المصادر والمراجع الإنكليزية:

- Churchill, Charles, The Druzes and the Maronites under the Turkish rule, London, 1862.
- Foreign office, correspondence relating to the Affairs of Syria, 1860 - 1861, London, 1861.

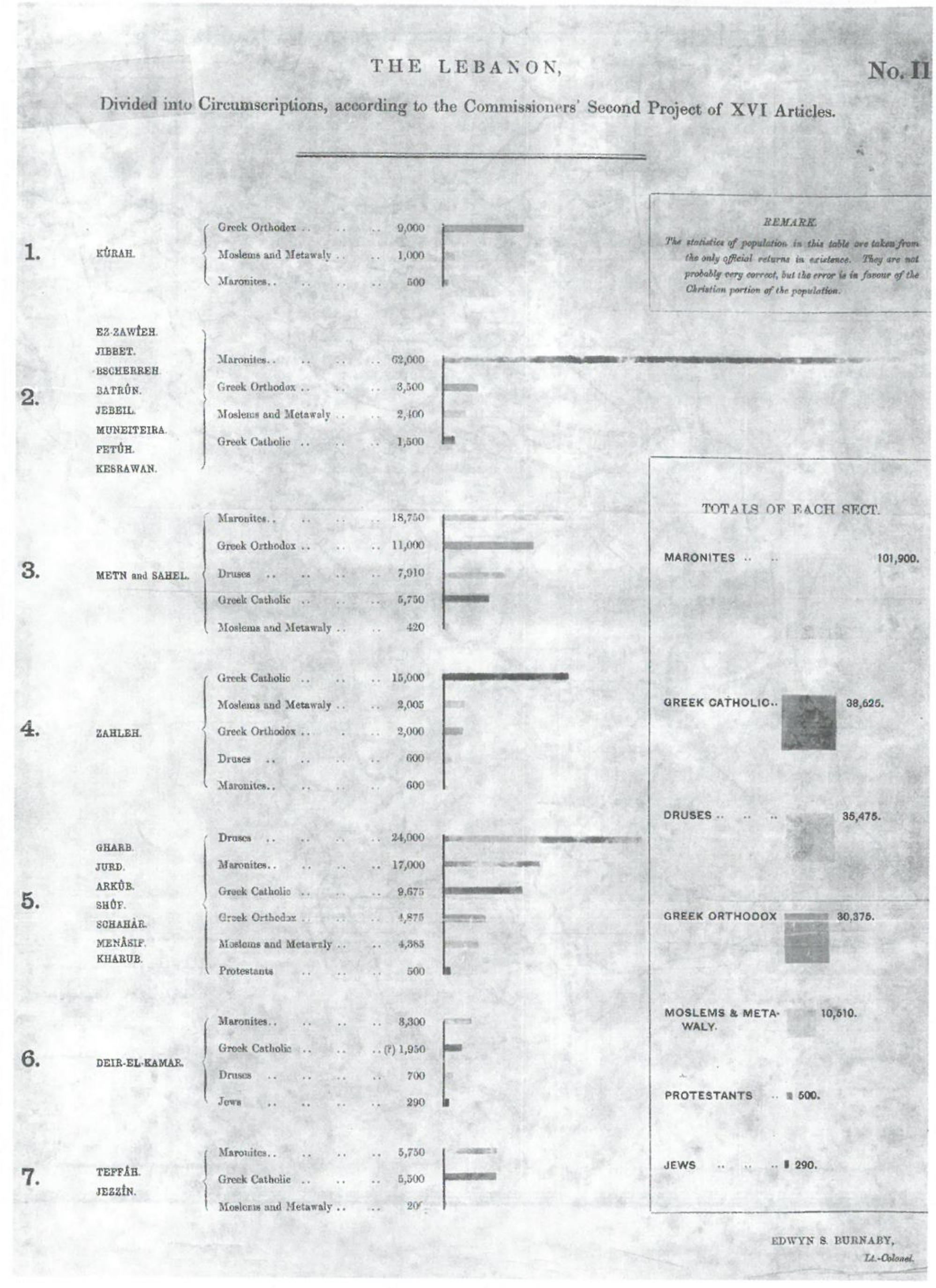
٤ - الدوريات (Revues):

- Revue des Troupes du Levant, No.9, 3e année, Janvier 1938, art: les événements de 1860 au Liban et l'intervention française, part: Lt co. Bourget. et No.13, 4e année, Janvier 1939, art: application de la loi mre ottomane de 1843 en Syrie, par: R. Tresse.

٥ - المعاجم:

- الباشا، محمد خليل، معجم أعلام الدروز، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة (لبنان)، ١٩٩٠.
- جامعة الدول العربية، القيادة العربية الموحدة، القاموس العسكري الموحّد، (فرنسي - عربي)، القاهرة، ١٩٧٠.
- الزركي، خير الدين، الاعلام، المجلد الرابع، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠.
- قاموس فرنسي - عثماني، (رسملي قاموس فرنساوي)، (Dictionnaire français-Turc). استانبول، مطبعة مهران، ١٣٢٢هـ = ١٩٠٥م.
- Dictionnaire encyclopédique Quillet, Ed., Quillet, Paris, 1986, 1990.

جدول تعداد سكان القائمقاميتين



THE LEBANON, No. II

Divided into Circumscriptions, according to the Commissioners' Second Project of XVI Articles.

No.	Circumscription	Sect	Population
1.	KÛRAH.	Greek Orthodox	9,000
		Moslems and Metawaly	1,000
		Maronites	500
2.	EZ-ZAWÎEH. JIBBET. BSCHERREH. BATRÛN. JEBEIL. MUNEITEIRA. FETÛH. KESRAWAN.	Maronites	62,000
		Greek Orthodox	3,500
		Moslems and Metawaly	2,400
		Greek Catholic	1,500
3.	METN and SAHEL.	Maronites	18,750
		Greek Orthodox	11,000
		Druses	7,910
		Greek Catholic	5,750
		Moslems and Metawaly	420
4.	ZAHLEH.	Greek Catholic	15,000
		Moslems and Metawaly	2,005
		Greek Orthodox	2,000
		Druses	600
		Maronites	600
5.	GHARB. JURD. ARKÛB. SHÔF. SCHAHÂR. MENÂSIF. KHARUB.	Druses	24,000
		Maronites	17,000
		Greek Catholic	9,675
		Greek Orthodox	4,875
		Moslems and Metawaly	4,385
		Protestants	500
6.	DEIR-EL-KAMAR.	Maronites	8,300
		Greek Catholic	(?) 1,950
		Druses	700
		Jews	290
7.	TEFFÂH. JEZZÎN.	Maronites	5,750
		Greek Catholic	5,500
		Moslems and Metawaly	20[illegible]

REMARK.

The statistics of population in this table are taken from the only official returns in existence. They are not probably very correct, but the error is in favour of the Christian portion of the population.

TOTALS OF EACH SECT.

Sect	Total
MARONITES	101,900.
GREEK CATHOLIC	38,625.
DRUSES	35,475.
GREEK ORTHODOX	30,375.
MOSLEMS & METAWALY.	10,510.
PROTESTANTS	500.
JEWS	290.

EDWYN S. BURNABY,
Lt.-Colonel.

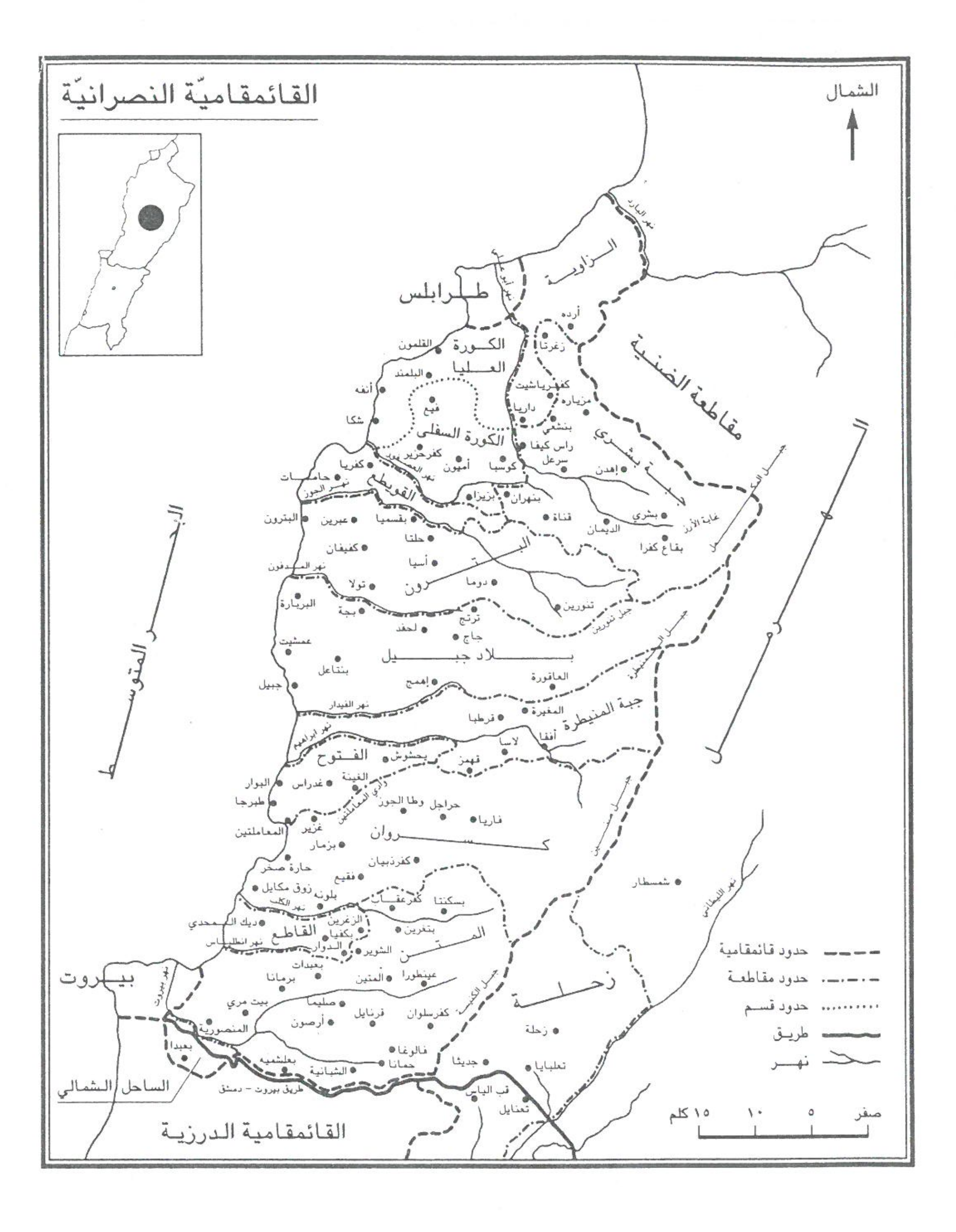
المستند:

- Great Britain, Foreign office, Affaires of Syria, 1860-1861. April 1860. (AUB, Beirut, Lebanon)

القائمقامية الدرزية

حدود قائمقامية
حدود مقاطعة
حدود قسم
طريق
نهر

المستند: خارطة لبنان (انظر الفصل الثاني من (الباب الأول).



المستند: خارطة لبنان، (أنظر الفصل الثالث من الباب الأول)